قضية التصويب اللغوي في العربية

بين القدماء والمعاصرين



الدكتور العربي دين

أستاذ البلاغة والنقد الأدبي المساعد
كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ



٢٠١٥

الدكتور العربي دين
قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين



قضية التصويب اللغوي في العربية

بين القدماء والمعاصرين

الدكتور

العربي دين

أستاذ محاضر

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بولاية سعيدة

الجزائر

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2015

الكتاب

قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين

تأليف

العربي دين

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 392

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/5/2459)

ISBN 978-9957-70-830-6

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905


بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة البحث

ما عُبِد الله بشيء أفضل من العلم

الزهري رحمه الله

فهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين.

مرت اللغة العربية بمراحل مختلفة كانت محط اهتمام الدارسين على اختلاف جنسياتهم، فنالت من اهتمام العرب والمستشرقين، لأنها استطاعت أن تحافظ على وجودها ومكانتها بين اللغات، ولعل الذي سمح بدراستها بشكل شامل ودقيق هو تقسيم المؤرخين للدراسات اللغوية العربية إلى فترتين محوريتين، الأولى هي فترة القدماء التي تبدأ بالقرن الثاني للهجرة، والثانية هي فترة المحدثين، وقد سمح هذا التقسيم بتطبيق المناهج اللغوية الحديثة على الدراسات اللغوية القديمة، ما ساعد على الإجابة عن كثير من الأسئلة التي ظلت عالقة في تاريخ العربية، وأيضا بدراسة المؤثرات عليها، وكذا بيان مصدر بعض الاختلافات في الآراء.

لقد تميزت الفترة الأولى من حياة الدراسات اللغوية العربية بالاهتمام بموضوع (اللحن) الذي أصبح هاجسه يؤرق الغيورين على العربية، فمنذ أن فتح المجتمع العربي الأبواب على مصراعيها أمام كل الأجناس بظهور دين الإسلام وانخراط العجم في المجتمع الإسلامي بفعل توسع الفتوحات الإسلامية، بدأت اللغة العربية تتماثل لصور التأثير والتأثر، فدفع الخوف أهل الهمة إلى استنباط النواميس التي افترضوا أنها تقيها شر الانزلاق والخروج عن صورتها المعهودة التي لطالما تغنى بها الفصحاء في مجالس عكاظ وذي المجاز؛ ثم ساهمت المدارس النحوية في ضبط اللغة الصحيحة، وتلتها الجهود المعجمية والمؤلفات في اللغة، واختص بعض علماء اللغة في موضوع اللحن، فألفوا فيه كتبا ترصد الاستعمالات الفاسدة وتشير إلى الصواب المطلوب، وكانت هذه الجهود كلها فاعلة في زمانها، كما كانت منطلقا للدراسات اللغوية الحديثة.

وأما الفترة الثانية فقد أسس فيها اللغويون لجهودهم باعتماد مناهج الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، إذ كان لظهور اللسانيات الأثر البارز في تغيير النظرة إلى اللغة، ومن هنا راح اللغويون العرب يؤلفون وفق الاختصاصات التي جاء بها هذا العلم، غير أن جانبا كبيرا من الدراسات للخطأ في اللغة اكتفت بالجمع وإعادة ما جاءت به الفترة الأولى، وكان المفترض أن تغير اللسانيات من النظرة إلى الخطأ اللغوي، إذ لم يعد الحديث عنه يقتضي الوصف والتأريخ على غرار الغالب على كتب التصويب اللغوي الحديث، فاللسانيات أرشد إلى المناهج اللغوية التي كان لها الفضل في حل الكثير من الإشكالات اللغوية، والملاحظ على الدراسات اللغوي العربية في موضوع اللحن أنها في الغالب الأعم أهملت بعض المناهج في هذا الصدد، فالمنهج التقابلي – مثلا – استطاع بفعل اعتماده على الميدان لتحقيق نظرياته أن يخلق البرامج الناجعة لتعليم اللغة وتخليصها إلى حدّ معتبر من الأخطاء وفق الواقع اللغوي للمتعلمين، ومن هنا جاءت

فكرة هذه الدراسة التي تتطلع إلى المحاولة في هذا الصدد، وقد حرصت فيها على تطبيق جميع المناهج اللغوية على نحو يجمع بين الوصف والتأريخ والتحليل.

حاولت أن أدخل الدراسة من جانب التعريف بجهود القدماء في موضوع اللحن فجاء الفصل الأول معتمدا على المنهج التاريخي، وأما الفصل الثاني فقد عالجت فيه الأوضاع السائدة للغة العربية في العصر الحديث، معتمدا في ذلك على التحليل والبرهنة فظهرت فيه بصمات المنهج الوصفي، وعالجت في الفصل الثالث موضوع التصويب اللغوي في العصر الحديث، فحللت فيه مجموعة من كتب التصويب اللغوي الحديث التي مثلت جهود المحدثين في هذا الصدد، فبرز المعيار موجها لمسار الدراسة، كما برزت فيه سمات المنهج الوصفي أيضا، وأما الفصل الرابع فتناولت فيه موقف الدراسات اللغوية الحديثة من موضوع اللحن، فغلب عليه التحليل، وحاولت فيه مجتهدا أن أصنع حظا للمنهج التقابلي الذي يعتبر جديدا في الدراسات اللغوية.

وأما أهمية هذا العمل فتتمثل في كوني حاولت التأسيس لموضوع التصويب اللغوي الحديث في إطاره الألسني، وحاولت أن أجعل في اعتباري جميع المواقف حيال الخطأ في اللغة، وكذا المواقف المختلفة حيال التطور اللغوي، كما حرصت على محاولة تلمس الفرق بين اللحن والتطور اللغوي، واجتهدت في الظهور بمظهر العدل في المسألة، والحقيقة أن هذا الموضوع لم يظهر على الساحة بشكل بارز في أعمال أكادمية أو مؤلفات تضع الموضوع بين يدي القارئ العربي، وإنما تمثلت في صفحات محدودة أو فقرات نشرت هنا وهناك على شكل خواطر لغوية، ما جعل الموضوع يكتسي طابع الضبابية في أحيان كثيرة، وبخاصة أن بعض هذه الصفحات لا تعطي لبعض الأفكار حقها المطلوب، فبقيت غامضة بحاجة إلى توضيح، ثمّ إنّ جلّ ما كُتب في الموضوع لم يخرج عن دائرة الصراع التي ورثها عن القدماء بعضُ المشتغلين في مجال التصويب اللغوي، فإذا تبنى أحدهم طرحا في مسألة معينة، ردّ عليه غيره بما يثبت بطلان حجته، وبقي الموضوع بهذا الشكل يفتقر للأسس العلمية متخذا طابعا ذاتيا في غالب الأحيان.

الفضل لله عز وجل أن متعني بالصحة والعافية لأكون قادرا على الجلوس على الكرسي وأكتب ما كتبت طوال الوقت الذي استغرقه الموضوع، وأنار دربي، وبصّرني بطريقي، أحمدك اللهم حمدا لا ينتهي، وصاحب الفضل عليّ أيضا حبيبي ورفيقي محمد ﷺ نبراس هذه الأمة التي أحمد الله على انتمائي إليها، والحمد لله حمدا كثيرا.

العربي دين

11/جمادى الثانية/1435هـ

2014/04/11م

مدخل

على الرّغم من أنّ لغة العرب تضررّت إلى حدّ ما جرّاء اختلاط الأجناس البشريّة إبّان بعثة الرّسول الكريم ﷺ، إلا أنّ هذا الأمر شكّل معجزة لذاته إذا أسقطنا الظّروف الاجتماعية والسّياسية والاقتصاديّة نفسها على لغة أخرى، فتكلفة التّنوع اللّغوي - مثلا - وخيمة إذا أجرينا مقارنة للغة الضّاد بسائر لغات العالم القديمة والحديثة على حدّ سواء، والمتصفّح لتاريخ البشريّة ليجد أدلّة كثيرة تثبت ذلك، "فالقصّة المشهورة، والمشكوك في صحّتها، لإنشاء أوّل مبنى أثريّ ثابت تاريخيّا ترتبط بنَبُوخَذْ نَصْر الثّاني منشئ برج بابل الّذي لم يكتمل بسبب الحواجز الاتّصالية بين العاملين فيه. وفي الرّواية الأصلّية لهذه الكارثة الاقتصاديّة فإنّه يقال أنّ النّاس كانوا يتكلّمون لغة واحدة حتى ذلك الوقت عندما بلبل الرّب لغتهم خشية أن تخرج الأمور عن السّيطرة. ولكنّ ربّما يكون السّناريو الحقيقيّ للقصّة هو أنّ النّقص في العمالة المحليّة قد أجبر البناة على إحضار حرفيين أجانب من أماكن كثيرة مختلفة ليس بينهم لغة مشتركة، وترتّب على هذا فوضى لغويّة أدّت في النّهاية إلى انهيار هذا المشروع الطّموح"[1]، الصورة هذه تمثل بحق وضع لغة العرب الحديثة في عصر العولمة والاتصال، غير أن الفارق هو وقوفها صامدة تتغذى من شرايين ضمنت لها البقاء منذ أمد بعيد.

إنّ قياس ظروف وملابسات هذه الحادثة أو غيرها من الأحداث المشابهة على لغة العرب لا يمنعنا القطع بأنّ لغتنا خصت لنفسها كل أسباب المناعة والشّموخ، وإلاّ فكيف يختارها ربّ البرية لتحتضن أبلغ مشروع بشري على الإطلاق؟ ليس ثمة إجابة شافية لهذا الموضوع غير ما يقره التطور التاريخي لهذه اللغة، إذ اجتمعت عوامل شتى لم تكن لتجعلها تتموضع في غير موضع اللغات الميتة، ويكفي إثباتا في كل هذا ما مرّ على البلاد العربية من أعاصير عبر العصور لو مرت بمثلها لغة أخرى ما كان لها أن تصمد كل هذا الصمود.

أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة أنّ الجهود اللغوية القديمة استطاعت أن توسع الهوة بين الصواب والخطأ إلى حين، إذ تمكنت حركة التصويب اللغوي آنذاك أن تؤسس لنفسها مذهبا جديدا للسلامة اللغوية، ولا أدل على ذلك من التأسيس للمعيار الذي وقف حدا فاصلا ضد الخطأ في اللغة، ثمّ ظهور المدارس النحوية والحركة المعجمية التي كانت فاعلة في زمانها، بل إنّ هذه الجهود وغيرها شكلت منطلقا للدراسات اللغوية الغربية في أحيان كثيرة.

---

(1) فلوريان كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد: 263، نوفمبر، 2000م، ص111.

لقد كانت هذه الحركة فاعلة في زمانها، إذ استطاعت أن تشد على زمام المؤسسة اللغوية إلى حين، عندما ابتعثت من روح اللغة العربية تلك النواميس التي أطلقها تراث العرب ثمّ أيّدته لغة القرآن الكريم، فخرج إلى الوجود ذلك المعيار الذي مثلته النظريات النحوية التي استنبطها القدماء، لكن هذه النواميس التي تحولت من وضع الكمون إلى وضع الوجود بالفعل حين وضْعها أصبحت شيئا مألوفا لا يتحتم على متكلم اللغة العربية الالتزام بها، ذلك أنها شكلت الحد الفاصل بين الصواب والخطأ لدى المتكلم والسامع عند دبيبها، وتمثلت كمعجزة شفاء المريض من السرطان، حتى أصبح الواقع في الخطأ ينال من سخط الناس وسخريتهم ما يجعله يتوارى عن الأعين، لكن سرعان ما أصبح الأمر مألوفا وعاديا حتى تحول الناس عنها إلى اللحن وقابلوها بالمكاء والتصدية، بل إن خاصّتهم تفاخروا بميراث الفصاحة الذي مثل قدرتهم على اجتناب الخطأ بعيدا عن النحو، فقديما قال أحد الشّعراء:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ولكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأعْرِبُ[1]

هذا حال اللغة العربية في عصر الجاهلية والإسلام إجمالا، وهكذا كان الموقف حيال الخطأ في اللغة، ولكن عصر ما بعد الإسلام أفرز تحولات على جميع الأصعدة، فكان من الطبيعي أن تمس هذه التحولات اللسان العربي، وكان من الطبيعي أيضا أن يتغير الموقف تجاه اللحن من منطلق شيوعه. والأدلة تثبت أن الناس ألفوا اللحن، فلم يصبح الحديث عنه يمثل حرجا حتى عند الخاصة منهم، بل حتى مواقف الحكام حياله تغيرت، فشتان بين موقف الخليفة علي منه وبين من جاؤوا بعده ممن استحسنوه في الجواري الحسان.

تبلى الألفاظ وتتقادم مع مرور الزمن، شأنها في ذلك شأن الثوب يبلى إذا كثر استعماله، ومن هنا فإننا نجد لكل زمن استعمالاته وألفاظه، لذلك كان الممر الآمن للخطأ في اللغة هذه المستجدات في الاستعمالات، بحيث يكثر القياس الخاطئ، وتُرتجل الترجمات، وتساعد على ذيوعها وسائل الإعلام، والدليل على ذلك ما شاع من استعمالات في زماننا على أنها الصواب الذي لا يخالَف، ومن ذلك قولهم: "قرأت فَقرة من موضوع كذا ومن كتاب كذا (بفتح الفاء من فقرة)، وصحة القول أن يقولوا: قرأت فِقرة، بكسر الفاء منها، والجمع (فِقرات) وتجمع أيضا على (فِقَر) بكسر الفاء وفتح القاف، مثل (فكرة) وجمعها (فِكَر) و(نِعمة) وجمعها (نِعم)"[2]، وغير هذا الاستعمال كثير مما يعتقد يقينا أنه الصواب وهو عنه بعيد.

---

(1) سالم علوي: **وقائع لغوية و أنظار نحوية**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 2000م، ص244.

(2) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، العجوزة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1417هـ/ 1996م، ص27.

إن الحاجة إلى التصحيح اللغوي لم تنقطع منذ الزمن القديم إلى يومنا، وهذه الحاجة وليدة اختلاف المدركات، وكذا الجهل بالنطق السليم أو الكتابة الصحيحة عند بعض الناس، وأيضا اتساع اللغة وما يكتنفه من خلط لديهم في بعض المعاني والتراكيب، فيصيبهم الوهم نتيجة تقارب هذه الدلالات، ولا يقتصر الخطأ على العامة فقط بل يتعدى هؤلاء إلى العارفين باللغة العربية أحيانا، غير أن الخطأ في اللغة عندهم أشد خطرا من غيره، لأنهم يُعَدون مرجعا هاما للعامة، والحقيقة أنه لا يمكن أن نتطلع إلى لسان غير لاحن في جميع الأحوال، لأن من يتصور بشرا من غير لحن كمن يتصور مجتمعا دون أخطاء في السلوك، لذلك كان الخطأ وتصحيحه أمرين واردين.

تواصل التأليف في التصحيح اللغوي منذ كتاب (ما تلحن فيه العوام) للكسائي إلى آخر كتاب في يومنا على نحو من التتابع والاستمرار، وامتدادا لهذا الجهد المتواصل فقد كثر التصنيف اللغوي في القرنين الماضيين بشكل ظاهر، فتوالت الجهود وتماثلت تبعا لمقتضى الحاجة، بسبب ما يسمع ويُقرأ من أساليب واستعمالات لا علاقة لها بالصحة اللغوية، وأغلب هذه الجهود جاء بفعل الغيرة على اللغة العربية، ورغبة في العودة بها إلى أمجادها.

لا يمكن بأي حال إنكار ما حققته هذه الجهود في موضوع التصحيح اللغوي، والحاجة إليه ملحة في كل زمان ومكان، والحاجة إليه في عصرنا أكثر إلحاحا، لأن الخطأ في زمننا تلتف حوله كثير من المفاهيم قد تحيله إلى موقع الصواب، ولأن فضله في تنقية اللغة العربية كبير، دليل ذلك بقاء اللغة كما كانت عند أسلافنا، وبدليل أننا نقرأ تراثنا القديم ونفهمه بيسر، ولولا ذلك لتعذر علينا فهمه كما هو حال أمم كثيرة.

هذه المتغيرات إذًا استطاعت أن تُخرج اللغة العربية من وضع إلى آخر مغاير تماما، إذ أنها تفاعلت مع كل عناصر الحياة المتجددة، فكانت عرضة للتطور اللغوي الذي لا تسلم منه لغة، فتباينت مواقف الدارسين حياله، وجرت الأقلام رافضة أو مباركة، غير أن الذي ثبت حقيقة هو أن اللغة العربية في تطور مستمر إلى يومنا، ومازلنا نشهد علامات هذا التطور على جميع مستوياتها.

إنّ مسألة التطور اللغوي مظهر من مظاهر صيرورة الحياة ووجه من أوجه الاستمرار الذي يضمن الحركية والتجديد، فلا غنى للغة العرب عن هذا العامل الذي يعطيها نفسا جديدا ويضمن لها البقاء، فهي كسائر لغات العالم في تطور مستمر، تجدد نفسها باستمرار لتَعيش وتُعايش، وهذه سنةٌ في أشياء الحياة كلها، وكل ما تجدد في هذا الوجود فهو حي ينبض وجودا، وكل شيء غير قابل للتجديد فهو ميت لا محالة، فلِمَ إذن نمنع لغتنا من التفتح على مجالات الحياة المختلفة، ولا نسارع إلى استغلال علوم اللسان لضبط حركيتها بعيدا عن فوضى الارتجال والتصويب الانفعالي تحت سلطة لغوية يضبطها مجمع لغوي عربي موحد؟ هو الإجحاف في حق لغتنا أن نحاول التعامل مع غير واقعها، وأن نصورها بمثالية تسافر بنا عبر الزمن لتحط بنا في عهد زهير أو أبي الأسود، إذ لا مناصّ من التسليم بأنّ ألفاظ وتراكيب دخلت لغتنا وهي اليوم جزء من

رصيدها، وكل استعمال يدخل اللغة لا يمكن أن ينقرض إلا بفعل الزمن، ولكن دخوله إلى اللغة مسألة بسيطة.

شاب حركة التصحيح اللغوي الحديث كثير من الخلط في مسألة التفريق بين الخطأ والتطور اللغويين، فاعتبر بعضهم الخطأ في اللغة تطورا، واعتبره غيرهم وبالا على اللغة العربية، وأصبح الفصل في المسألة من أعقد الأمور نتيجة لما يتبناه الدارسون من أفكار في هذا الشأن، وقد استطاع القدماء أن ينظروا إلى الموضوع بعين من الحكمة، فتمكنوا من التفريق بين ما هو خطأ، لأنه خارج عما قالت به العرب، وما هو داخل في سنن التطور، فأجازوه ضمن فترة زمنية معينة، معتقدين أن ما جرى على اللسان العربي من تغيير ليس داخلا في باب الخطأ، لأن من قالوا به فصحاء لا يتسلل إليهم اللحن، أما اللسانيات الحديثة فقررت أن الخطأ في اللغة في بعض جوانبه مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي يحدث لأسباب قد تكون من داخل اللغة وقد تكون من خارجها.

شهدت حركة التصويب اللغوي خلال القرن العشرين حركة واسعة في البلاد العربية، وظهرت مؤلفات في هذا الموضوع يصعب إحصاؤها، غير أنّ اللافت للانتباه فيها هو عجز أغلبها عن تقديم الفاعالية التي قدمتها نظيراتها في عصور سابقة، فعلى الرغم من كثرة ما تحتويه المكتبة العربية من مؤلفات تتناولت أوجه الخطأ والصواب في اللغة، فإننا لم نجد واحدًا منها وافيًا بالغرض، مستجيبًا لحاجة اللسان العربي، محققًا لمطلب ابن اللغة الذي يبحث عن المعلومة السريعة، والرأي الموجز، وينشد التيسير الذي لا يضيّق واسعًا، ولا يخطّئ صوابًا، فضلا عن عدم وجود عمل إلكتروني واحد يقدم هذه الخدمة، إذ أصبح انتقال المعلومة في هذا العصر يتم بشكل سريع، فوجب إذ ذاك اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي وسط هذا الخضم لكل ما يسيء إلى اللغة العربية.

كثرت مؤلفات دراسة اللحن في العصر الحديث، غير أن أغلبها نحت نحوا تاريخيا وصفيا من حيث المنهج، وبذلك فإن طابع الشمول طغى على هذه الدراسات، فلم تحاول أن تنهج نهجا تحليليا للظاهرة إلا في القليل النادر، كما افتقرت إلى الأسس العلمية التي تسطرها اللسانيات الحديثة، إذ على الرغم من الخصب الذي يلاحظ في المواد المعالجة إلا أنها في الأعم الغالب تقف عاجزة عن إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من الظاهرة، وبخاصة أن اللغة العربية تعيش صراع البقاء في ظل العولمة، وقد أثبتت بعض الجهود النادرة التي تمثلت في بحوث قصيرة أو مقالات نُشرت هنا وهناك أن دراسة الخطأ في حدود النظريات الألسنية الحديثة أثبتت نجاعتها على المستوى التطبيقي، إذ أعطت حلولا مناسبة كانت منطلقا لتعليم اللغة العربية للكبار، ثم بشكل عام للناطقين بها ولغيرهم، ثم إنّ الدارس العربي يلاحظ على حركة التصويب اللغوي الحديث الشيء الكثير من التكرار في مواد الكتب التي تتناول هذا الموضوع، إذ سبق أن تناول القدماء أغلبها، وهذا نقص آخر يلاحظ على حركة التصحيح اللغوي الحديث.

إن الدراسة التحليلية لجملة الأخطاء التي وردت في كتب التصحيح اللغوي الحديث، وتصنيفها بحسب مستوياتها يفضي بلا شك إلى محاولة البحث في أسباب ارتكاب الخطأ، ثم إن البحث عن الأسباب هو بحث عن الحلول التي تفرض نفسها في حال ظهور الأسباب بشكل واضح، وفي بعض الحالات لا يكون مستعمل اللغة مذنبا بقدر مؤلفي كتب التصحيح اللغوي، إذ تفتقر دراساتهم إلى المنهج السليم، فيصيب أفكارهم البلبلة، وتضطرب المعايير والأسس التي بنوا عليها أعمالهم، فيؤدي ذلك بالضرورة إلى إحلال الخطأ محل الصواب، وبالجملة فإنّ الدارسين يحصرون الأسباب المساعدة على انتشار الخطأ في:

- كثرة الكتابة السريعة وما اتخذته من أشكال في الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام، فكان من يكتب في هذه الوسائل يمثل مظهرا ثقافيا معتبرا، وينال من الرضى والاحترام ما يرفعه إلى أعلى المراتب، حتى غدا ما ينشره هؤلاء في هذه الوسائل محظيا بالثقة والقبول، فيُتّخذ مرجعا ويُنتهج نهجه، زد على ذلك كله اتساع رقعة العدد الهائل من الوسائل التي أصبحت تقبل كل ما يكتب، فكانت سببا قويا من الأسباب التي أعْلَت مراتب الخطأ، ثم إن الكثيرين ممن يكتبون في هذه الوسائل هم ممن تقوم أساليبهم على السرعة والبديهة الخاطئة دونما أي تركيز، وقلّ من بين هؤلاء من يتجه إلى منابع اللغة الأصيلة لتقويم أسلوبه.
- كثرة الترجمات الخاطئة لبعض الأساليب، إذ أن كثيرا ممن اعتقدوا خطأ أنهم أهل تخصص في المسألة أصبحوا يعتمدون الترجمات الجاهزة لجل أساليب الفرنسية والإنجليزية، فكانوا سببا في دخول بعض الاستعمالات إلى العربية وهي ليست منها.
- مظاهر العولمة وما جرته من أثر على اللغة العربية، إذ تموضعت اللغة العربية في موضع جعلها تصارع من أجل البقاء، على اعتبار أن أقوى الأمم اقتصاديا وسياسيا أصبحت لغاتها قوية غازية لكل لغات العالم.
- التغيير الذي أصاب العقلية العربية بفعل أثر العولمة، إذ أصبح العربي يقف موقف الرضى مما يحدث للغته وعاداته وثقافته.
- عجز المجامع اللغوية عن التصدي لهذا الكم الهائل من الأخطاء بشكل فاعل، فقد كانت في بداية عهدها تعقد اجتماعات دورية لتنظر في كل المستجدات التي تتعلق باللغة العربية، أما اليوم فقد أصبحت وسائل الإعلام تصدر كما هائلا من الأخطاء يوميا، نتيجة لدخول بعض الألفاظ وليدة المخترعات وغيرها، فغلب هذا السيل الجارف جهود المجامع اللغوية.
- غياب الدراسة العلمية الفاعلة والمتجددة للتعرف على أسباب الأخطاء اللغوية، إذ أن أغلب الدراسات مازالت تنهج نهج القدماء في الموضوع.

لقد تمكنت جهود لغوية حديثة من التصدي لبعض ما قد يشوب هذه اللغة، فظهرت أعمال جليلة في التوليد والترجمة والتعريب، إذ "في العصر الحاضر بات أمر التّرجمة من ضرورات التقاء اللّغات واستدعت العمليّة التعريبيّة الاستعانة باللّغات الأخرى لضمان الاستمرار"[1]، وقد تبنّته الجهات المختصّة بهذا الأمر لمواكبة الحركة العلميّة الّتي يشهدها العصر، فقام لغويّون من الوطن العربيّ بترجمة بعض الألفاظ الواردة إلينا من الغرب، محاولين بذلك وضع حدّ للفوضى الّتي أحدثها غير ذوي الاختصاص من العامّة في هذا الأمر، فقد قام بعض اللّغويين العارفين بأصول التّرجمة بترجمة مقالات علميّة على غرار ما فعل الشّيخ رفاعة الطّهطاوي والشدياق، "فاعتُمد مصطلح (بُوسْطَة) مقابل (*poste*) و(البَطّاريّة) مقابل (*batterie*)"[2]، وقد اعتُمدت هذه المصطلحات وغيرها على الرّغم من معارضة المولّدين والمعرّبين.

نحا التوليد نحو الترجمة والتعريب في الخلق والابتكار، يمثّل هذا الاتجاه كثير من اللّغويّين أشهرهم إبراهيم اليازجي والشّدياق وأيضا الشّيخ عبد القادر المغربيّ والأمير مصطفى الشّهابي وغيرهم، وكانوا يرون بأنّ اللّغة قادرة على تحمّل مدلولات أشياء الوجود كلّها، وأنّ التّرجمة تفتح الباب واسعا أمام قتل هذه اللّغة، "فقيل: (الظُّلَل) مقابل (*parasol*)، و(الرَّقّاص) مقابل (*pendule*)"[3]، وكان مسعاهم في كل ذلك ضبط الترجمة بالطرق العلمية خوفا من الأثر السلبي للألفاظ الدخيلة على اللغة العربية.

لقد "برز التعريب عند العرب منذ احتكاكهم بغيرهم من الشعوب التي فتحوا بلادها"[4]، وهذا أمر طبيعي إذا أُخذت بالاعتبار التّحولات الكبيرة للمجتمع العربي على جميع الأصعدة آنذاك، وقد "تعدّدت دواعي التّعريب عند لغويّينا فهي مرتبطة بجوهر اللّغة وفلسفتها عند فريق، وهي مرتبطة بوفاء اللّغة لمسايرة روح التّطور"[5]، فاللّغة تعيش في كيان العربيّ، وتنبض نبض العروق فيه، لذلك يُخاف عليها من الضّياع وسط زحام اللّغات، ولكنّها في الآن ذاته كفيلة بمسايرة متطلّبات العصر والمعطيات الحضاريّة الجديدة تلبية للحاجات الاجتماعية.

لم تكتف الجهود اللغوية بهذه المجالات فحسب بل عملت على تيسير النظريات النحوية التي أصبحت آنذاك تشهد نفورا من قبل أبناء العربية، ولقد نشأ هذا التوجه بناء على قلّة استعمال الفرد للّغة المعربة، ثم منافسة العامية للفصحى إذ حلت محلها حتى في المجالات الرسمية، لذلك كان هذا الاتجاه

---

(1) صالح بلعيد: **اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1995م، ص55.

(2) ينظر: رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان)، ط1، 1982، ج1، ص172.

(3) المرجع نفسه، ج01، ص171.

(4) صالح بلعيد: **اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، ص5.

(5) المرجع نفسه، ص153.

يمثل"دعوة لإخضاع اللّغة للضّوابط العلمية حتّى لا تكون عرضة لأخطاء العامّة"[1]، مع الحرص على جعل أبواب النحو سلسة لمتعلميها، بشيء من التخفيف فيها، وضبط أبواب المحتويات بشكل يضمن التدرج فيها.

ثمة عوامل شتى تجعل حركة التصويب اللغوي بطيئة إلى حد بعيد، ففوضى التصحيح الارتجالي تُدخل العملية وسط دوامة لا يمكن الخروج منها، إذ يخطِّئ أحدهم هذه الكلمة أو ذاك التركيب بحجة كذا، ليخطِّئ آخر المصوِّب نفسه بحجة كذا وكذا، فتجد في هذا الخضم الواسع ادعاء واثقا بوصل الفصاحة، والصواب بعيد المنال ما لم يخضع لتحكيم شرعي تتبنى شرعيته العلمية جهة مختصة يعود إليها العامة والخاصة، بل إننا في أحيان كثيرة نجد بطون كتب التصحيح اللغوي الحديثة تضم في أغلب صفحاتها تخطيئات لمصوبين آخرين، فتتحول هذه العملية إلى حلبة صراع بين اللغويين.

شهد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في الوطن العربي حركة إصلاحية لغوية لا يمكن إغفالها، فقد انكبت على تحصين اللغة من الأخطار التي قد تحيط بها، حتى سارع اللغويون إلى وضع مصطلحات جديدة تقابل المخترعات التي تظهر في العالم ليتمكن العقل العربي من مسايرة التطور الحاصل في العالم، بل إن المجمع اللغوي بالقاهرة كان"يعقد فترة كل سنة"[2]، ليدرس ماجد في لغة العرب، ويضع المصطلحات العلمية والمعاجم، غير أن هذه الجهود باتت فاعلة في زمانها هي الأخرى، إذ لا يمكن قياس ظروف ومعطيات حقبتي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع ظروف ومعطيات نهاية القرن العشرين وبداية القرن واحد والعشرين، فنحن نشهد تطورا مذهلا على صعيد المخترعات في شتى المجالات، وأصبح الحديث عن العربية وعصر العولمة موضوعا يشغل الباحثين، وبالتوازي مع ذلك أصبح حقل تعليمية اللغة (*Didactique des langues*) الذي يستمد النظريات المبتكرة من علم اللغة التقابلي (*linguistique contrastive*)، ويدلي دلوه في مسألة الصواب والخطأ، كما استحدثت مخابر ألسنية لهذا الغرض، فهل في مثل هذه الظروف يفتح الباب للتصويب الارتجالي، أم يتقيد مجمع لغوي عربي موحد بهذا الموضوع ويخصص اجتماعات طارئة كلما ظهر الجديد في اللغة العربية؟

لقد خطا بعض اللغويين خطوات عملاقة في مجال التصحيح اللغوي والتعريب والترجمة والتوليد، غير أن هذا النوع من الجهود فتر في مرحلة حساسة من حياة اللغة العربية، فسنوات الثمانينات كانت بداية حقيقية للدخول إلى عالم التكنولوجيا، وأخذ الناس ينبهرون بالمخترعات اليومية، وتسربت ألفاظ وتراكيب ألِفها الناس مع أنها ليست من العربية، وأما مجامع اللغة فوقفت موقف المتفرج إلى أن دخلت العربية لغات أخرى يصعب التخلص منها.

---

(1) تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدر البيضاء، (المغرب)، (د، ر، ط)، 1979م، ص31.

(2) شوقي ضيف: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاما** (1934م- 1984م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1984م، ص 29.

يختلف وعي الناس اللغوي باختلاف درجات ثقافاتهم وتمكنهم من الأصول التي تجري عليها لغتهم، لذلك فإنهم يشعرون في حالات ببعض الأخطاء وهي تجري على الألسنة، وفي حالات أخرى يتعاطون بعض الاستعمالات دون أن يشعروا أنه الخطأ الذي يتبين أثره مع الزمن، إذ"تتسلل بعض الأخطاء إلى اللغات دون أن يشعر بها الناس، ونحن لا نستطيع أن نتصدى منها إلا لما نشير إليه بأنه خطأ"[(1)]، وأما بعض الأخطاء فالدراسة العلمية للاستعمالات هي التي تحدد مدى صحتها أو ضعفها.

ومن جملة التحديات التي تواجهها اللغة العربية أيضا في العصر الحديث ابتعاد العامة عن استعمالها، وبقائها قيد الاستعمال الرسمي على أصعدة محدودة كالمدرسة والمسجد، زد على ذلك خطر العولمة التي أطغت لغات عالمية على حساب لغة العرب، وإنَّ شواهد ذلك من الواقع لا يمكن أن يحدها حصر أو تتحملها مسودات. ومما يذكر في هذا الصدد حادثة جرت في إحدى قرى الغرب الجزائري، إذ امتطى أحدهم سيارته متجها إلى أحدى القرى ضيفا على أقاربه، وأثناء الطريق تذكر دواءه الذي نسيه في بيته، فقرر شراءه من أول قرية يدخلها، وعند مدخل إحدى القرى جلب انتباهه مجموعة من الشيوخ كانوا جالسين يتبادلون أطراف الحديث، تقرب الرجل من المجموعة يسألهم عن مكان صيدلية القرية، وكان من عادة أبناء الغرب الجزائري أن يسموا الصيدلي (فَرْمَاسْيَانْ)، والكلمة تعريب لـ(*pharmacien*) الفرنسية، وهو ما يقابل معنى (صيدلي)، فبادرهم بعد التحية متحدثا بالعامية: "أين أجد محلَّ الصيدلي؟" (ذاكرا كلمة صيدلي كما هي في اللغة العربية الفصحى). فسأل أحد الشيوخ صاحبه: "هل سمعت عن شخص يدعى بهذا الاسم في قريتنا؟"، انتبه الغريب إلى المسألة وعرف أنَّهم لم يفهموا لغته الفصيحة، فاستدرك الموقف قائلا: "أقصد (الفرماسيان)"، فردَّ أحد الشيوخ قائلا: "لماذا هذا التكلف يا بني؟ كان عليك منذ الوهلة الأولى أن تتحدث باللغة العربية"، معتقدا أن الأفصح هو كلمة (فرماسيان).

تتجه اللغة العربية الحديثة نحو وضع قد يجعلها مغايرة تماما لتلك التي ورثناها عن الأجداد، إذ أن غلبة العامية على الفصحى وانتشار الترجمات الخاطئة وتراجع نشاط الترجمة والتعريب، هذه العوامل كلها وأخرى باتت تفرز وضعا يجعل اللغة العربية تتجه نحو وضع لا تُحسد عليه، فتصبح لا عامية ولا فصحى أو لنقل: "فصعمية" على رأي الدكتور عبد الصابور شاهين، ولا عربية ولا أجنبية، إن هذا الوضع قد يجعل لغتنا في اضمحلال مستمر في حين أنها قادرة على مواجهة كل التحديات كما واجهتها بالأمس.

تتجه حركة التصويب اللغوي الحديث نحو التأسيس العلمي، إذ تُستمد أسسه من اللسانيات الحديثة، غير أن الدراسات اللغوية وفق هذا المنحى تأخذ توجهات غير التي يفترض لها أن تأخذها في أحوال كثيرة، فتكون النتائج مخالفة للواقع، بعيدة عن أن يتحملها برنامج، وأسباب ذلك كثيرة، إذ أن المتصفح

---

(1) *jean-pierre astolfi: **l'erreur , un outil pour enseigner** , ESF éditeur ,issy-les-moulineaux,(france) , 6eme edition , 2004 , p32.*

لتاريخ حركة التصويب اللغوي يجد الجهود نفسها مكررة وموادها بالية لم يصبها تغيير، ومناهجها متماثلة، بل في أحيان كثيرة يخرج التصويب اللغوي عن توجهه الأساس عندما يتم إسقاط جزئيات اللسانيات الحديثة على اللغة العربية بشكل كامل، فتضطرب النتائج، ويصيب الدراسة البلبلة، وكان المطلوب في هذا الشأن تطبيق النظريات اللغوية التي تسمح بالكشف عن أسباب الخطأ، ثم إيجاد الحلول المناسبة، ومن هنا وجب البحث عن المنهج الفاعل في حركة التصويب اللغوي انطلاقا من اللسانيات التي أصبحت نظرياتها تمد بأطرافها لكل المناهج والعلوم، دون إهمال ما أنجزه القدماء في هذا الشأن، لأن خصوصية اللغة العربية لا يمكن أن يتنازل عنها البحث اللغوي الحديث، انطلاقا من هذا المنظور إلى أي مدى استطاعت حركة التصويب اللغوي عند القدماء أن تكون فاعلة في الدراسات اللغوية الحديثة؟ وإلى أي مدى استطاعت اللسانيات أن تؤطّر حركة التصويب اللغوي الحديث؟ ما هي أوضاع اللغة العربية في العصر الحديث؟ وكيف تتعامل حركة التصويب اللغوي الحديث مع واقع اللغة العربية؟ ما هو موقف اللسانيات من مشكلة اللحن في اللغة العربية الحديثة؟

وكلمـــةٍ في طريـــقٍ خِفــتُ أعربهـــا   فيُهتـدى لـي فلـم أقـدر علـى اللّحـنِ

(المتنبي   )

الفصل الأول

التَّصويبُ اللُّغويّ عنْد القُدماءِ

- دواعي التصويب اللغوي ومظاهره عند القدماء.
- معايير التخطيء والتصويب عند القدماء.
- دراسة بيبليوغرافية لبعض أشهر كتب اللحن.
- العلاقة بين اللحن واللهجة واللغة.

الفصل الأول

التَّصويبُ اللُّغويّ عنْد القُدماءِ

تعيش اللغة في هذه الحياة بوصفها عنصراً إنسانيّاً لا يمكن الاستغناء عنه، على اعتبار أنها تلك الوسيلة التي يتم بها التَخاطبُ والتَواصلُ، وتبادلُ الأفكار والخواطر، فوجود الإنسان واستمرار الحياة مرهونان بها، وبها يتيسر العيش، فلا يمكن تركها للعوائق التي تحيل دون استمرارها وتطورها، لأن سبل العيش بدونها تضيق، والحياة تتعقد، إذ تسمح للإنسان بالتَعامل مع العالم الخارجي من حوله، ليحقق غاياته، مخالفاً في ذلك بقية المخلوقات غير الناطقة التي لا يمكن أن ترقى إلى درجة الإنسان، لأنها تفتقر أولا لهذه الوسيلة التي فضّله الخالق بها، فلهذه الأسباب وغيرها كانت محل اهتمام الإنسان بها، فقد درسها الهنود والإغريق والرومان والفرس والعرب وغيرهم، وبحثوا في فلسفتها، وبحثوا في سبل إتقانها، وفي طريقة حفظها من التلف، والعرب – مثل سائر الأمم – اهتموا بها منذ عهد مبكر، فألّفوا ما يصونها من الانحراف والضياع، وكان وضع النحو دليلا على اهتمامهم بها، وغيرتهم عليها، ومن أهم أسباب العناية بها خدمة القران الكريم، وحفظه من التحريف، وأيضا فهم تعاليمه، ثمّ تصحيح ما انحرف من الألسنة بعد أن اشتهرت العربية في الأصقاع البعيدة عن مواطنها.

إنّ ممارسة اللغة وظيفة من وظائف المتكلّم البيولوجية، فبها يتعامل مع غيره، شريطة أن تكون هذه الوظيفة مؤسسة على قواعد تشكل عرفا بين من يمارسونها داخل المجتمع الواحد، ومن خالف هذه القواعدَ صار لاحنا، لذا فإنّ وظيفة الباحث تتمحور حول رصد التّلفظات اللغويّة الصّادرة عن أفراد المجتمع لوصف الظّاهرة اللغوية وتحليلها، والبحث في مدى تطابقها مع الملفوظ العام، هكذا بدأت الدراسات اللغوية العربية، إذ انصبت الجهود في هذا الصدد حول وضع الأسس المانعة من اللحن، ثم محاولة فهمها هذا الفهم الذي أسس لعلوم اللغة العربية فيما بعد.

أغلب الشواهد التاريخية تشير إلى أن اللحن كان الدافع الأساس لنشأة علوم اللغة، وعلى الرغم من الاختلافات التي أثيرت حول الموضوع فإننا نستشعر هذه الحقيقة التي لا مراء فيها، فالعقلية العربية تميزت بالعصبية في كل الخصوصيات، فإذا أحب العربي تعصب لحبه وإذا كره تعصب لكرهه، وتعصّب في دينه، في لغته، في عاداته، لذا فإن عصبيته هذه قد تكون فعلا سببا مباشرا للحفاظ على الذكر الحكيم ولغته التي جاء بها، وما جهود التأليف في اللحن في التراث اللغوي الضخم سوى دليل على ذلك.

أولا: دواعي التصويب اللغوي ومظاهره عند القدماء:

1- نشأة التَّصويب اللغوي:

استعملت العرب كلمة (صَوَّبَ) ومشتقاتها للدلالة على معاني كثيرة، منها: الانحدار، نحو: "قول الشاعر:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ يَمَانٍ حِينَ تَنْسِبُنِي   وفي أُمَيَّةَ إِفْرَاعِي وتَصْوِيبِي

قال ابن بري: فالإفراع هنا الإصعاد لأنه ضمّه إلى التّصويب وهو الانحدار"[1]، أي أني من سلالة بني أمية أبًا عن جد. وقد تكون بمعنى التّسْفِيل أو التَّسَفُّلُ، قال صاحب لسان العرب: "التَّسْفِيلُ التَّصْويبُ، التَّسَفُّلُ التَّصَوُّبُ"[2]، يريد أنّ الميل نحو الأسفل تصويبٌ، لذا قالت العرب: "الصّواب لا يصوِّب رأسه"[3]، أي لا يطأطئه ولا يسفّله لأنّه حقّ، والحقّ أجدر أن تُحنى الرؤوسُ له، و"صوَّبْتَ الفرسَ إذا أرْسَلتَهُ في الجَرْيِ"[4]، كأنّك صوّبته نحو هدفٍ تبلغه، أو كأنما شبَّهتَه من فرط سرعته بالسّهم حين يُصَوَّبُ.

جاء في لسان العرب: "الصّواب ضدّ الخطأ، وصَوَّبَه قال له: أَصَبْتَ، وأَصَابَ جَاءَ بالصَّوَابِ، وأَصَابَ أراد الصَّوَابَ، وأَصَابَ في قوْله، وفي حديثِ أبي وائل: كان يسأل عن التّفسير فيقول: أصاب الله الذي أراد، يعني أراد الله الذي أراد وأصله من الصّواب، وهو ضدّ الخطأ، يقال: أصابَ فُلانٌ في قولِه وفعلِه، وأصابَ السّهم القِرطاس إذا لم يُخطِئ، وقولٌ صَوْبٌ وصَوَابٌ. قال الأصمعي (ت 217هـ) يقال: أصابَ فُلانٌ الصَّوابَ فأخطأ الجوَابَ، معناه أنّه قَصد الصَّوابَ وأراده فأخْطَأ مُرَادَهُ، ولم يَعْمَد الخَطَأ ولم يُصِبْ، وقولُهم: دَعْنِي وَعَلَيَّ خَطَئِي وصَوْبِي، أيْ صَوَابِي، واسْتَصْوَبَهُ واسْتَصَابَهُ وأَصَابَهُ رآه صَوَابًا، والعرب تقول: اسْتَصْوَبْتُ رَأْيَكَ"[5]، إذا وجدتُه صوابا، أو مِلْتُ إليه لأنه أقرب ما يكون إلى الصواب.

ويُقال "صَوَّبَ يُصَوِّبُ تَصْوِيبًا فهو مُصَوِّبٌ" إذا أُريد به معنى التّسديد نحو هدف يُقصد الرّمي ناحيته، أو معنى ردّ المخطئ إلى الصّواب المطلوب. وقد ورد هذا المعنى في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ

---

(1) ينظر: ابن منظور جمال الدين بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (لبنان)، ط03، 1994م، ج08، ص 248.

(2) المصدر نفسه: ج11، ص 338.

(3) الزمخشري محمود بن عمر: **الفائق في غريب الحديث**، تح: علي محمد البجاوي / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (لبنان)، ط02، (د، ت، ط)، ج02، ص 283.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، ج01، ص535.

(5) المصدر نفسه.

ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ ﴾[*]، جاء في تفسير الطبري عن هذه الآية: "إلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ، بالتوحيد، وَقَالَ صَوَابًا في الدنيا، فوحَّد الله. حدثني عليّ، قال: حدثنا أبو صالح، قال: حدثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عباس (ت 68هـ)، في قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا﴾، يقول: إلا من أذن له الربّ بشهادة أن لا إله إلا الله، وهي منتهى الصواب. حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، وحدثني الحارث، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا ورقاء، جميعا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: وَقَالَ صَوَابًا، قال: حقا في الدنيا وعمل به. حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا إسماعيل، عن أبي صالح في قوله: إلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا، قال: لا إله إلا الله. قال أبو حفص: فحدثت به يحيى بن سعيد، فقال: أنا كتبته عن عبد الرحمن بن مهديّ، عن أبي معاوية. حدثني سعد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا حفص بن عمر العَدَنيّ، قال: حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة في قوله: إلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا، قال: لا إله إلا الله"[1]، يتبين من خلال هذا كله أن الصواب في المعنى الشرعي هو التوحيد بالشهادة لأنها منتهى الصواب، وهي الحق في الدنيا والآخرة.

جاء في المعجم الوسيط: "(أَصَابَ): لم يخطئ، والشّيء: أدركه، (صَوَّبَ) السَّهم: وجَّهه وسدَّده. والفَرسَ ونحوه: أَرْسَلَه يجري إلى غاية في السّباق. وقوله أو فعله: عَدَّه صوابًا. والخطَأَ: صَحَّحه. وفُلانا: قال له: أَصَبْتَ، ومنه: إنْ أخطأتُ فخطِّئني، وإن أصبت فصوِّبني، و(اسْتَصَاب) قوله أو فعله أو رأيه: عَدَّه صَوابًا"[2]، اعترض بعض اللغويين على هذا الكلام معللين موقفهم بأنْ لا وجود في لغة العرب ما يدل على معنى إصلاح الشيء ورده إلى الصواب في كلمة (صَوَّبَ)، لذلك نظر مجمع اللغة القاهري في المسألة وأصدر قراره في الجلسة العاشرة، والسادسة والعشرين من مؤتمر الدورة السادسة والأربعين ما نصه: "جاء في المعجم الوسيط "صوّب الشيء: صحّحه" على معنى أنه عالجه بما يجعله صحيحا. وهناك من توقف في هذا، بدعوى أن تلك الدلالة ليست من مسموع اللغة وإنما المسموع:"صوّب الشيء: رآه أو عدّه صوابا". وترى اللجنة أنّ ما سجله المعجم الوسيط من هذا الاستعمال، له سنده في فقه العربية، فإن التعدية بالتضعيف تحمل معنى الجعل والصيرورة كما تقول: حققت الكتاب، وصححت الحديث، وذهّبت الإناء وعلى هذا "تصويب الكلمة" جعلها صوابا وذلك بإدخال عنصر تصحيح عليها أو بديل يجعلها جديرة بالحكم بالصواب، وهذا

(*) الآية 38 من سورة النبأ.

(1) الطبري محمد بن جرير أبو جعفر: **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط01، 1420هـ/ 2000م، ج24، ص178.

(2) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: تح مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (مصر)، ط04، 1425هـ/ 2004م، ص527.

تصرف مجازي سائغ"[1]، ومن هذا المنطلق أصبح معنى إدخال عنصر التصحيح على الكلمة لتصبح جديرة بالحكم بالصواب يحمل معنى (التَّصويب)، وهذا ما يقصده اللغويون ب (التَّصويب اللغوي).

فالتصويب اللغوي إذن يتمثل في ذلك الجهد الذي يبذله اللغويون من أجل حصر الانحرافات اللغوية، ثم اقتراح الصّواب المطلوب لها، لذا فالتّصويب اللغوي هو تصحيح الخطأ، لأن الخطأ في اللّغة خروج عن الصّواب أي خروج عن ضوابط اللغة المتعارف عليها، لأن وظيفة اللغة هي الربط بين المشتركين في التفكير، وبالتالي فإنّ الخطأ زعزعة للنّظام التّواصلي القائم بين الناس، على اعتبار أنّ "ما يميز اللغة عن غيرها من الأنظمة هو ارتباطها بالمعنى، فنحن لا نتكلم لتأدية وظيفة مرتبطة بالجسد كالتنفس، والأكل، وإنّما نتكلم لأننا نفكر، ونشعر، ونجسد هذا التّفكير وهذا الشعور"[2]، ومن هنا فإنّ عملية التصحيح اللغوي تهدف في الأساس إلى تقويم العملية التّواصلية عند حدوث أي خلل فيها. لذلك فإنّ التّصويب رديف الصّواب، ونشأته تكون نتيجةً لخطأ في اللغة، والتصويب ما كان ليوجد لولا وجود الخطأ، أي أنّ التصويب اللغوي في جميع الأحوال هو عملية تتبع الخطأ، ومحاولة حصر نطاقه بالبحث عن السبل الكفيلة بضمان السلامة اللغوية.

إنّ البحث في نشأة التصويب اللغوي يحيلنا على البحث في بداية الخطأ في لغة العرب، لأنّ التصحيح لا يكون دون خطأ، ومن هنا فإن الدراسة التطورية في مادّة (لَ حَ نَ) قد تكشف عن البداية الحقيقية لهذه العملية في لغتهم، فالدّراسة التّطورية للمادة اللغوية تساعد في أحيان كثيرة على بيان أصل المفردات ومنشئها، كما توجّه الباحث في حياة اللّغة إلى تتبّع حيثيّات المسار التّطوري لدلالات الكلمات، ولقد مكنت نماذج هذه الدّراسات من ربط المؤثرات الخارجيّة بمسألة التّطور اللّغوي وهو ما يسميه اللغويّون "بالتطور الخارجي - *Evolution Externe*)، وهذا النّوع من التّطور بطيء غير أنّه لا يعرف التّوقف، وهو يتناول اللّون الخارجي للّغة من حيث الأسلوب، ومن حيث الدّلالة المعنويّة"[3]، وهذا التطور ينتج عن معطيات مختلفة في مستوياتها، غير أن الناس يتعاطون اللغة غير شاعرين بمسار تطورها، دليل ذلك أن كثيرا من مكونات الرصيد اللغوي تختلف من جيل إلى آخر وتتطور تبعا لحاجات الناس.

لقد أخذت هذه الكلمة حيِّزا غير هيّن من المعجم العربيّ لتدلّ على معاني كثيرة، فالعربيّ استعملها بدلالات متعددة، على الرّغم من الانتشار الواسع للكلمة بدلالتي الغناء والخطأ في اللّغة، بَيْدَ أنّها

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، (من 1934 إلى 1987)، أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1410هـ/ 1989م، ص201.

(2) مصطفى حركات: **اللسانيات العامة وقضايا العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1998م، ص09.

(3) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط03، 1983م، ص27.

بدلالة الخطأ في اللّغة عُرفت متأخرةً إذا قُورنت مع غيرها من الدّلالات، والّذي يبرّر ذلك هو سلامة اللّسان العربيّ من هذه الظّاهرة طيلة حقبة لا يُستهان بها، "فالعربيّ ورث لغته معربة، وإنّ أدلّة كثيرة لَتشهد بذلك، فهذه أمارات الإعراب باطّرادها وسلامتها واضحة فيما صحّ من أشعار الجاهليّين"[1]، وكلام العرب، بل إنّ تراث العرب جميعه شعرا ونثرا ليشهد بذلك، ولعلّه أحد الدّوافع الّتي جعلتها الوحيدة بين لغات العالم الّتي استطاعت أن تتحمّل المعاني السّامية للقرآن الكريم.

إنّ هذا التّعدد في معاني الكلمة لا يخرج عن دلالة أصلية تقوم عليها، وهي"الميل عن جهة الاستقامة"[2]، أي الخروج عمّا أَلِفَتْه الغوغاء، فاللّحن بمعنى الخطأ في اللّغة – مثلا – هو عندهم: ما خرج عن المألوف، وغير المألوف عندهم شذوذ وبُعدٌ عن السلامة اللغوية، إذ أن مسألة السلامة اللغوية قضية لم تُثَرْ على اعتبار أنها بديهة لا تشُدّ الانتباه، وأمّا الخطأ فشذوذ وميل عن جهة الاستقامة، والأمر نفسه ينطبق على بقية المعاني.

إنّ خلاصة الدراسة التطورية لمادّة (لَحَنَ) تثبت أنّ دلالة الخطأ فيها لم تظهر إلا متأخرة، "ولا يزال ينقصنا كل دليل يبين متى تم نقل لفظ اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام. وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى الفرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون"[3]، على أنّ الدراسة التطورية لا يمكنها بأي حال أن تقدم الدليل القاطع على البداية الحقيقية لظهور هذه الكلمة بدلالة الخطأ في لغة العرب، إذ أننا نتحدث عن حقبة انعدمت فيها كل أشكال التوثيق التاريخي عدا ما ورد عن طريق المشافهة. ومن هنا فإنّ هذه الدراسة تخلص بنا إلى" أنّ مفهوم الخطأ لم يكن قد تمّت له الغلبة والبروز على سائر المعاني في القرن الأول الهجري"[4]، وهذه مسالة تكاد مصادر اللّغة تتّفق حولها، فالخطأ ظلّ ظاهرة نادرة الحدوث، بل الوقوع فيه كان أمرا غريبا، وكانت كلفته غالية، لأنّ المخْطئ عندهم كمقترف الذّنب، وهذا ما يبرر حرص العرب على سلامة لغتهم، وأما ظهور اللّحن بشكل لافت فترجعه أغلب المصادر اللّغوية إلى عصر ما بعد الرّسول ﷺ.

إنّ هذه الأسباب جعلت النّاس لا يلتفتون لهذه الظّاهرة على الرّغم من ظهور بعض الحالات الّتي لم تثر الانتباه لعدم خطورتها، فصاحب الخطأ كان ينبّه حين يلحن، وهذا ما حمل اللّحن بمعنى الخطأ إلى التّأخر نوعا ما، ودليل ذلك كلّه أنّ علماء اللّغة ذهبوا مذاهب عدّة في تفسير الكلمة ضمن أطرها الدلالية،

---

(1) صبحي الصالح: **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط10، 1983م،ص119.

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، ج 13، ص 183.

(3) يوهان فك: **العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب** ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، (مصر)، (د. ر. ط)، 1400هـ/ 1980م، ص254.

(4) فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط02، 1996م، ص128.

دون إيراد شَواهد صحيحة تدلّ على أنّ مفهوم الخطأ في الكلمة عُرف قبل البعثة، بل حتّى الاختلافات المسجّلة بينهم في تحديد دلالات الشواهد المتضمنة للكلمة على اختلافها لم تحمل شكّا في ذلك، فتجدهم ينسبون الشّواهد المتعلّقة باللّحن بمعني الخطأ لعصر ما بعد البعثة، بينما ينسبون منها ما هو بسائر المعاني لما قبل ذلك أو بعده بحسب زمن وقوعها، وهذا ما يبرّر الاعتقاد بأنّ اللّحن بمعني الخطأ في اللّغة ظهر خلال القرن الأوّل الهجري.

لم يأت ذكر كلمة (لَحَنَ) في القرآن الكريم سوى مرة واحدة في قوله عزّ وجل: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ﴾[*]، لتتّخذ معني "فحوى القول ومضمونه"[1]، على أن مصادر اللغة وكتب التفسير تختلف حول تفسير هذه الآية، وأما معنى) فحوى القول ومضمونه (فهذا رأي تتبناه أغلبها، ما يعني أن حضور الكلمة بدلالة الخطأ لو وجدت في المصحف الشريف لأغنتنا عن البحث في تطور الكلمة، نظرا لمرتبة القرآن الكريم ضمن مصادر اللغة، وهذا دليل آخر قد يدعم الرأي القائل بأن معنى الخطأ في هذه الكلمة لم تكن قد تمّت له الغلبة حين نزول القرآن الكريم.

لم يستعمل النبيّ الكريم ﷺ كلمة (لحن) بمعنى الخطأ في اللّغة قطّ، وممّا يروى عنه في هذا الشّأن"أنّ رجلين اختصما إليه ﷺ في مواريث وأشياء درست، فقال: لعلّ بعضكم أنْ يكون ألحن بحجّته من بعض"[2]، أي أفطن إلى الحجّة من غيره، فقصدها على سبيل التّدليل والتّبرئة، لأنّ من عادة الواقع تحت ضغط الاعتراف أنْ يسلك في حجته ولغته أساليب ملتوية لتبرئة نفسه، ومن ثمّ يخرج عن المألوف، ثمّ إنّه ﷺ عندما سمع رجلا يلحن قال: "أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ"[3]، ولم يتلفّظ بكلمة (لَحَنَ)، لذلك يسود الاعتقاد بأنّ عصر الرّسول ﷺ لم يعرف اللّحن بالدّرجة الّتي عرف بها بعده ودليل ذلك أنّه لو أطلقت كلمة (لَحَنَ) على الخطأ لكان الأحرى أن ينطق بها أفصح العرب وهو الّذي عهدته العرب يسمي الأشياء بأسمائها.

لم يأت في كلام العرب ما يثبت أنّ اللّحن بمعنى الخطأ في اللّغة عُرف في العصر الجاهليّ، بل إن أقدم الشواهد الشعرية على استعمال (اللحن) بهذا المعنى يعود للحكم بن عبدل الأسدي (ت 145هـ)، إذ يقول في هجاء حاجب عبد الملك بن بشر بن مروان والي البصرة ليحمل الأمير على إقالته:

(*) الآية 30 من سورة محمد.

(1) القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب (القاهرة)، ط02، 1372هـ، ج16، ص252.

(2) الزمخشري: **الفائق في غريب الحديث**، ج02، ص308.

(3) ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (مصر)، ط03، 1376هـ/ 1957م، ج02، ص08.

لَيْــــتَ الأَمِــــيرَ أَطَـــاعَنِي فَــــشَفَيْتُهُ   مِـنْ كُـلِّ مَـنْ يُكْفِـي القَـصِيدَ وَيَلْحَـنُ[1]

يريد أنّ الإكفاء يفسد الشعر لأنه عيب من عيوب القافية وهو المخالفة بين قوافي القصيدة لذلك فإنه مصاحب للحن، ومن هنا فإنّ معنى (يلحن) في البيت هو يخطئ في لغته على اعتبار أن حاجب الأمير أتبع عيبا بعيب أي الإكفاء بالخطأ.

عندما انتشر الخطأ في لغة العرب وكثر حتىّ أصبح يقع فيه كثير من النّاس، استقر التّعريف الدّقيق للكلمة على أنّه "مخالفة العربيّة الفصحى في الأصوات أو في دلالة الألفاظ، وهذا هو ما كان يعنيه كلّ من ألّف في لحن العامّة من القدماء"[2]، لأنّ مرتكب الخطأ مخالف للغة المتداولة، والمخالفة هنا تعني الخروج عن حدود الصّواب، وذلك بالخروج عن نظام الأصوات المعروفة في الحروف العربية، أو بالخلط في دلالات بعض الكلمات، ومن الّذين ألّفوا في هذا الموضوع: الكسائي (ت 189هـ)، والفرّاء (ت 207هـ)، وأبو هلال العسكري (ت 395هـ)، وغيرهم من الّذين كتبوا في لحن العامّة، إذ تتبّعوا الأخطاء التي كان الناس يقعون فيها ثمّ أشاروا إلى الصّواب الذي ينبغي أن يحل محلها، وكلّها في حقيقة الأمر اتخذت شكل الأعمال المعجميّة، إلاّ أنّها اعتمدت أخطاء العامّة أساسا في البناء والتّأليف.

2- مظاهره:

أ- النّحو المعياري:

بدأ التّأسيس للتّصويب اللّغوي باستفحال الخطأ في اللّغة، إذ أنّ دواعي ذلك لم تكن ملحّة قبل، والحاجة أُمُّ الاختراع كما يقال، فعصر ما بعد البعثة شهد توسّعًا مستمرًّا لفسادٍ لغويٍّ لم يُعرف له مثيل، ولهذا السّبب يرى الباحثون أنَّ أقوى دافع لحركة التصويب اللغويّ كان الخوف على نصوص الذّكر الحكيم من التَّشويه والتَّحريف، زد على ذلك دوافع أخرى كالعصبية والشعور القويّ بالانتماء.

زاد اللَّحن بعد وفاة النّبي الكريم ﷺ، ودخل الفاسد في كلام العرب، حتَّى بات الخطر على القرآن الكريم والحديث الشّريف يعظم، ولعل أبرز العوامل التي أدّت إلى هذا الوضع تمثّلت في كون أنّ رقعة الإسلام قد توسعت إلى درجة كبيرة، لتمتدّ من حدود الصين شرقا إلى حدود الأندلس غربا، والنَّاس وسط هذا الوضع كلّه لا يعرفون علل الإعراب الّتي اكتسبوها بالسَّليقة، فقد رَوَوْا أنّ"عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أمر ألاّ تُطلب قراءة القرآن الكريم إلاّ من عارف باللّغة، عندما سمع مقولة أعرابيّ مفادها: "إنْ

(1) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 1401هـ/ 1981م، ص24.

(2) فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، ص127.

كان الله قد برئ من رسوله فأنا أبرأ منه"، لأنّهم تلوا عليه من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(*) (بجرّ رسول)"(1)، إذ الأصل فيها الرّفع على أنها مبتدأ، خبره محذوف يقدر بـ(بَرِيءٌ).

لقد عرّفنا التّاريخ على عمر ﷺ، فهو الرّجل الّذي لا ينقصه ذكاء ولا قدرة، لكنّه على الرّغم من ذلك لم يتعدَّ هذا الإجراء البسيط، بل إنَّ الّذي يؤكّد شعور الرّجل بخطورة اللّحن هو شدّته في معالجته فقد" كتب لأحد ولاّته يَومًا أنْ قنّع كاتبك سوطا لأنّه كتب كتابا لحن فيه"(2)، ولا نعتقد أنّ ابن الخطّاب بفطنته تلك لم يفكّر في الأمر، وإنّما فكّر في ضابط فاعل له، أو أنّه كان على دراية بأنّ الإجراء الحقيقيّ لم يحن وقته بعد.

أما عهد عليّ كرّم الله وجهه، فكان أكثر العهود خطرا على القرآن الكريم ولغة العرب، فقد كثرت القراءات الخاطئة، وأصبح النّاس يقرؤون ويلحنون، ويغيرّون عن قصد كما حدث في حالات كثيرة من محاولات دسّ المكائد للدّين الجديد، أو عن غير قصد فيتغيّر المعنى المطلوب.

لم يستطع الرّواة الوصول إلى الدّقة في تحديد واضع النحو ولا عصر وضعه، وذهبوا في ذلك مذاهب عدّة، فمنهم من يُرجعه لعليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، فيذكرون أنّ" أبا الأسود الدّؤلي دخل عليه مرّة وهو مطرق فسأله: "فيم تفكّر؟"، فقال: "سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربيّة"، وأتاه بعد أيّام فألقى إليه صحيفة فيها أبواب للاسم والفعل والحرف، وطلب منه أن ينحوَ ذلك النّحو ففعل"(3)، فهذه الرّواية لم تنفِ معرفة أبي الأسود باللّغة، وإنّما جعلتْ عليّا هو المبتدئ بالتّأسيس الحقيقيّ لعمليّة تصويب الخطأ، إذ هو الّذي أصّل للنّحو بوضع أبوابه الأولى (الاسم، الفعل، الحرف)، ثمّ راجعه بعد أبي الأسود.

ويرى آخرون أنّ الواضع الحقيقيّ للنّحو هو أبو الأسود نفسه، وذكروا في ذلك كلاما كثيرا، منه أنّ " ابنته قالت له: "يا أبت ما أشدُّ الحرّ!" – متعجّبةً – (فرفعت أشدّ) فظنّها مستفهمة(*)، فقال: "شَهْرٌ نَاجِرٌ"، فقالت: "يا أبت إنّما أخبرتك ولم أسألك"، فأتى عليًّا كرّم الله وجهه، فقال: "يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب، ويوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحلّ"، وأخبره خبر ابنته، ثم أملى عليه: "الكلام لا يخرج عن اسم

(*) الآية 03 من سورة التّوبة.

(1) ينظر: السيوطي عبد الرحمان بن أبي بكر: **سبب وضع العربية**، تح مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، (سوريا)، ط1، 1988م، ج01، ص35.

(2) ابن جني: **الخصائص**، ج02، ص08.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط07، 1992م، ص12.

(*) الأصل في صيغة التّعجب أن يبنى فيها الماضي على الفتح، وأن يكون الفاعل ضميرا مستترا فيه وجوبا، وأما المفعول به فينصب بالفتحة الظاهرة علامة، ولذلك فالصّواب في قول ابنة أبي السود (مَا أَشَدَّ الحَرَّ).

وفعل وحرف جاء لمعنى"، ثمّ رسم له رسوما فنقلها النّحويون في كتبهم"[1]، والجدير بالذّكر في هذه الرّواية، أنّ اكتفاء عليّ كرّم الله وجهه بإملاء الأبواب الأولى لا ينفي كونه المؤسّس الحقيقيّ للتّأصيل النّحوي، ولم يكن أبو الأسود الدّؤلي إلا ليواصل النّهج الّذي رسمه أمير المؤمنين دون الخروج عنه، زد على ذلك فإنّ أبا الأسود عرض العمل على علي بعد الانتهاء منه.

تُفرِد بعض الروايات أبا الأسود في مسألة وضع النّحو العربيّ والتأصيل له، إذ ترى أنّه وضع الأبواب الأولى، ثم راح يفصّل فيها وكان ذلك بإشارة من زياد بن أبيه والي البصرة، فقد روي عن عمر بن شبّة: "أولّ من وضع النّحو أبو الأسود، استأذن زيادا وقال له: إنّ العرب خالطت العجم، ففسدت ألسنتها"[2]، وتذهب رواية أخرى إلى أنّ أبا الأسود لم يَضَعْ أصول النّحو العربيّ، بل الأكيد أنّه وضع نقط الحروف المعجمة، حتّى يحاط القرآن الكريم بحصن منيع يبعده عن خطر اللّحن، وهذا الضّرب من التّصويب بنَى توجّهه على أساس النّطق الصّحيح للقرآن الكريم بشكل خاصّ، وتحسين أداء اللّغة بشكل عام، لأنّ نقط الإعجام هذه هي الّتي سيتمّ القياس عليها فيما بعد لوضع أصول النّحو، ودليل ذلك أنّهم اشتقوا أسماءها من كلماته لكاتبه: "فتحت شفتيّ وضممتهما وكسرتهما فسمّوه على التّوالي نقط الفتحة، ونقط الضّمة ونقط الكسرة"[3]، على هذا الأساس الصوتي جعل القدماء مسلك التصحيح اللغوي يخطو خطواته الأولى، كأنما وعوا تلك الأصول التي تخرج اللغة من دائرة الخطأ.

مع هذا كله تبرز تساؤلات عديدة منها: هل يمكن أن يتوصّل أبو الأسود وحده لعمل عظيم ومضبوط بهذا الشّكل؟ أَوَ ليس التّفاوت في اكتساب القدرة اللّغوية أمرا بديهيّا؟ "بل حتّى الّذين نسبوه لعليّ نسوا بأنّ الرّجل كان مشغولا بإعداد الجيوش حين ذهب إلى العراق والكوفة لحرب معاوية وبأنّه كان مشغولا أيضا بحرب الخوارج"[4]، إنّ أقرب الآراء تماسًّا مع المنطق هو أنّ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أقرب لهذا التّأصيل اللّغوي، إذا أخذنا ظروف العصر ومؤهّلات الرّجل بالاعتبار، وبخاصّة إذا علمنا أنّ الأمّة لم تخلُ من المؤهّلين لمثل هذا العمل من غير أبي الأسود، "وحتّى الّذين نسبوه لعليّ اتُّهِمُوا بأنّهم إنّما حاولوا أن ينسبوه لشيعي، أو أنّ الّذين نسبوه لأبي الأسود فعلوا ذلك لأنّ الرّجل كان يتشيّع

---

(1) الموصلي أبو الفتح ضياء الدين: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ط)، 1995م، ج01، ص31.

(2) ابن حجر العسقلاني: **الإصابة**، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1992م، ج03، ص562.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص17.

(4) المرجع نفسه، ص16.

له"[1]، لكنّها على كلّ حال تبقى اختلافات مبنيّة على توجهات مختلفة تخدم الغرض الذي مـن أجلـه تعتمـد رواية دون غيرها.

لكنّ الملاحَظ هو أنّ هذه الرّوايات على اختلافها لم تَنْفِ حضور أبي الأسود الدؤلي، فهو واضـع النّحو العربيّ بلا منازع، أو هو مفصّل الأبواب، أو واضع نقط الإعجام، الأمر سواء، لأنّه في الحالات كلها تأسيس لتصويب لغويّ جادّ، يقول ابن سلام الجمحي: "كان أوّل من أسّس العربيّة وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي، وإنّما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السّليقة وكان سُـرَاةُ النَّاس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحـروف الجـر والرّفـع والنّـصب والجـزم"[2]، لهـذه الأسباب كلها تُرَجَّح كفة أبي الأسود في مسألة ضبط أصول اللغة العربية بإرساء نهج المعيار كقانون لـساني يسير عليه الناس لألا يصيب لغتهم ما اصطلحوا عليه آنذاك باللحن.

المؤكَّد مع تضارب هذه الرّوايات هو أنّ الشّعور بالمكانة إحساس طبيعيّ عند العربيّ، ولذلك أخذ يعتزّ بلغته ويعدّها ثروة تعزّز كيانه، بل هي الوجود والكيـان ذاتـه، وهـي الّـتي وضـعته في أعلـى المراتـب، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربيّ مبين، ثمّ إنّ نبيّ الأمّة عربيّ نشأ في إحدى بواديها، لذا كانت الغـيرة علـى هذه اللّغة عظيمة، وحجّة ذلك قول أبي الأسود لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كـرّم الله وجهـه: "ذهبـت لغة العرب، ويوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحلّ"، فالخوف على اللغـة العربيـة شـعور عـام وطبيعـي لازم أبنائها، وأيضا ردُّ أبي الأسود: "إن فعلت هذا أحييتنا وبقيتْ فينا هذه اللّغة" عندما أخبره علي أنه سمع لحنا فأراد أن يصنع كتابا في أصول اللغة؛ إذن فعلى الرّغم من اخـتلاف الرّوايـات حـول أسـاليب الوضـع وتاريخه تشعر بوجود هذه العزّة والخوف على المكانة، وهذا ليس أمرا جديدا على العربيّ، إذ أنّ هذا العامل النّفسي وُجد، ووُجِدَ معه شعورٌ قويّ بالانتماء أدى بشكل طبيعي إلى الخوف والغيرة على لغته.

منذ توافدِ الشّعوب على بلاد العـرب، ودخولهـا تحـت لـواء الإسـلام، بـدأ يظهـر مـشكل سـوء التّواصل، إذ أنّ النّطق بالعربيّة صحيحةً بات أمرا نادرا وعسيرا، وكـان هـؤلاء يحسّون بهـذا الـنّقص، لـذا ظهرت الحاجة ملحّة لمن يقيّد لهم ضوابطها ليتمكّنوا مِنَ التّعامـل مـع القـرآن الكـريم والحـديث الـشّريف، فالوقوف على معانيهما السّامية ضرورة للمسلم، قال صاحب المثل السّائر: "ومع هذا فينبغي لك أن تعلم أنّ الجهل بالنّحو لا يقدح في فصاحةٍ وبلاغةٍ، ولكنّه يقدح في الجاهل به لنفسه، لأنّه رسوم قوم تواضـعوا عليـه

---

(1) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص15.

(2) ابن سلام الجمحي: **طبقات فحول الشعراء**، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (المملكة العربية السعودية)، (د، ر، ت، ط)، ج12.

وهم النّاطقون باللّغة"[1]، فالحاجة إذن لاجتناب اللّحن كانت ملحّة عندهم حتّى يصحّ انتماؤهم لهذا المجتمع العظيم.

مع ظهور المعيار كشكل من أشكال الوعي اللغوي عند العرب ظهر أيضا نوع من التفكير الجاد في إحاطة اللغة العربية بسياج منيع يبقي عليها سليمة نظيفة من اللحن، لأن اللغة تستجيب في جميع ظروف الواقع إلى مطالب البشر، و"إذا كانت اللّغة حاجة إنسانيّة فمن الطّبيعي أن يفكّر فيها الإنسان كباقي الحاجات من الطّعام واللّباس والسّكن، ومن هنا تتأتّى ضرورة التّفكير في وضع اللّغة العربيّة في منأى عن اللّحن، لأنّ اكتشاف خباياها ضمن المعجزة القرآنية أدّى بالعربيّ إلى الإعجاب بها إلى حدّ مجاوزة المعقول"[2]، فالوعي اللّغوي إذن عريق عراقة هذه اللّغة، لأنّ النّحو لم يكن ليوجد بعيدا عنه، وهو الّذي أخذ يعظم بالتّوازي مع النّمو الحضاريّ العربيّ، فإدراك مهامّ النّحو وجماليّاته جزء كبير من هذا الوعي الكبير عند العرب.

ب- المدارس النّحويّة:

المدارس النّحوية اتجاهات تبنّاها أصحابُها لمعالجة مسائل اللّغة، وقد عزز وجودها اختلافات بينهم غذت المادة العلمية الغزيرة التي نشأت عن هذه الخلافات، وهذه المدارس تمثلت في مذاهب اتخذتها مجموعات تبلورت فيما بعد إلى مواقف لغوية التفت حولها أصوات علماء من البصرة أو الكوفة أو غيرها، حتى قال القدماء: "مذهب البصرة أو الكوفة"، و"قال المعاصرون كبروكلمان وجوتلد فايل وغيرهما: "مدرسة البصرة أو الكوفة"، واستعمل المحدثون كمهدي المخزومي وشوقي ضيف وغيرهما المصطلح نفسه"[3]، وفي الموضوع سال حبر كثير، فقد تناولت كتب كثيرة ظهور مصطلح المدارس النحوية، غير أن الظاهر هو أن أول ظهور لهذا المصطلح اتخذ معنى "مجموعة النحاة الذين كانوا ينتسبون إلى بيئة نحوية واحدة"[4]، والذي يعنينا في هذه المسألة هو أن هذه المدارس نشأت بدافع تصويبي خالص، إذ لم تكن لتوجد لولا ظهور الخطأ في اللغة، ويرى بعض علماء اللغة – على رأسهم إبراهيم السامرائي – أنه "من الظلم أن يقصر وضع النحو

(1) الموصلي أبو الفتح ضياء الدين: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ج01، ص31.

(2) السامرائي إبراهيم: **التطور اللغوي التاريخي**، ص13.

(3) ينظر: خديجة الحديثي: **المدارس النحوية**، مكتبة اللغة العربية، شارع المتنبي، مجمع الزوراء، بغداد، (العراق)، ط03، 1422هـ / 2001م، ص13.

(4) المرجع نفسه، ص13.

على شيوع اللحن، وإلا وصلنا نحو يسير"[1]، ولكن هذا الرأي على استحسانه يقر ضمنيا أن شيوع اللحن كان الدافع الأساس لظهورها، على اعتبار أن الأرضية التي انطلقت منها هي نحو أبي الأسود.

ب.أ المدرسة البصريّة:

رأينا اختلافات شتّى حول واضع النّحو العربيّ، ومهما كان جوهرها فإنّها على كلّ حال تقف موقفا واحدا حول كون البصرة هي حقّا واضعة النّحو وأصوله، فإنَّ علم النحو الذي نما وشاع حتى عصرنا الحاضر إنما هو النحو البصري، إذ أن جميع ما يتعلق بالمصطلحات والأصول النحوية وردت عنهم.

كان الّذين سلكوا مسلك أبي الأسود بعده هم تلاميذه وتلاميذ تلاميذه من البصريّين، إذ وقفوا صفّا واحدا إزاء مشكلات اللّغة، وتوحدت أغلب آرائهم، فكان أبرزهم عيسى بن عمر الثّقفي (ت 149هـ)، وابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وأبو عمر بن العلاء (ت 154هـ)، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، ويونس بن حبيب (ت 183هـ)، وسيبويه (ت 180هـ)، والأخفش الأوسط (ت 211هـ)، وقطرب (ت 206هـ)، وأبو عمرو الجرمي (ت 225هـ)، وأبو عثمان المازني، والمبرد (ت 286هـ)، والزجاج (ت 310هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، وأبو سعيد السيرافي (ت 368هـ).

لقد برزت جهود لغويّة معتبَرة من لدن البصريّين أسست فيما بعد للدراسات اللغوية العربية والغربية على حد سواء، فالخليل بن أحمد واحد من كوكبة مشرقة في سماء البحوث اللّغوية، وهو أحد مؤسّسي الفكر اللّغوي بشكل عام، فهو واضع فكرة المعجم، ومكتشف بحور الشّعر العربي؛ واللافت في الجهود اللغوية البصرية هو أن مؤلفات أعلامها مهدت الطريق بشكل فاعل أمام حركة التصحيح اللغوي قديما وحديثا، إذ أن كتب التصحيح اللغوي لم تخل فيما ذهبت إليه من ذكر (العين) للخليل بن أحمد، و(الكتاب) لسيبويه، و(العلل في النحو) لقطرب، و(المقتضب) و(الكامل) للمبرد، و(التصريف) للمازني، و(الأصول في النحو) لابن السراج، و(أخبار النحاة البصريين) للسيرافي وغيرها.

على الرغم من أن الكسائي – وهو كوفي – عُدّ أول من ألف في لحن العامة إلا أن البصريين أدلوا بدلوهم في هذا المجال، فقد ذُكرت في بعض مصادر اللغة مؤلفات لبعض البصريين تحمل عنوان (ما تلحن فيه العامة)، وممن ألف بهذا العنوان المازني، وأبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت 209هـ)، والباهلي أحمد بن حاتم أبو النصر (ت 231هـ)، والسجستاني سهل بن محمد الجشمي أبو حاتم (ت 248هـ)، وابن دريد محمد بن الحسن الأزدي أبو بكر (ت 321هـ) الذي ألف (الملاحن).

---

(1) ينظر: إبراهيم السامرائي: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (المملكة الأردنية)، ط01، 1987م، ص11.

ب.أ.أ منهج البصريين في تصويب اللّغة:

أخذ التّصويب اللّغوي حظًّا وافرا عند البصريّين، إذ أنّ منشأ مدرستهم قام على هذا الأساس، فسيّان أن يضع أبو الأسود الدّؤلي النّقاط على الحروف المعجمة ويضع النّحو العربيّ، لأنّ للرّجل في الحالتين الفضل الكبير في التّأسيس للتّصويب اللّغوي، لأن هدفه كان القضاء على القراءات الخاطئة، فهو نحويّ، وأولئك الّذين خلفوه من تلاميذه وتلاميذ تلاميذه وآخرون كابن أبي إسحاق الحضرميّ كلّهم كانوا من القرّاء، ما يعني أنّ تصويب القراءة عندهم توجُّهٌ أساس للقضاء على اللّحن.

إنّ السّر في كون المدرسة البصريّة نالت حق الريادة إلى اليوم، هو أنّ قواعدها اطردت مع الفصحى، وأنّها حين ألغت الشّواذّ منها فإنّها لم تسقطها كليّة، بل احتفظت بها ونسبتها لجمهورها، حتّى لا يظنّ النّاس أنّه المستقيم من اللّغة فيأخذوا به، ويتركوا المطّرد، فيصيب الألسن البلبلة والخطأ، ومن ذلك" ارتضاء الزّجاج تقديم المستثنى عل فعله كأن يُقال: "إلا زيدا قام القومُ"، مستدلاً بقول بعض الشّعراء:

خَلا الله لا أرْجُو سِواك وإنّمَا أعُدّ عِيَالي شُعبَةً عن عِيالِكَا

وكان الجمهور يمنع ذلك[1]، إذ الأصل تأخير المستثنى على فعله فيقال:" قام القومُ إلا زيداً".

لقد استند البصريّون في توجهاتهم اللّغوية على منهج الرّواية الصّحيحة، فالقياس عندهم يتمّ على لغات قبائل عربيّة لا يُشَكُّ في سلامة ألسنها، "فكانوا لا يَرْوُونَ عن تغلب وبكر لمخالطتهما الفرس وعبد قيس النّازلة في البحرين لمخالطة الفرس والهند"[2]، ومن هنا يظهر أنّ البصريّين وضعوا مقاييس صارمة للغة الفصيحة، مدركين أنّ أيّ عامل مهما كان نوعه قد يساهم في فساد اللّسان، فمثلا العامل الجغرافيّ عندهم يعدّ أحد هذه العوامل، وهذا أمر جعل الكوفيّين بعدهم يؤسّسون عليه خلافاتهم معهم، معتقدين أنّ النّحو وُضع قياسا على اللّغة وليس العكس.

لقد كان أبو عمرو بن العلاء – وهو أحد القرّاء السّبعة المشهورين – يهتمّ بأشعار العرب ووقائعها وأيّامها، فكان يُقْرِئُ النّاس في المسجد الجامع بالبصرة، ويصوّب ويقيس ويعلّل جاعلا أساس كلّ ذلك لغة العرب وما اتّفقت عليه، وأمّا ما اختلفت فيه فكان يعدّه لغات لا غير، وقد رُوي أنّ" أحد معاصريه سأله مرّة: "أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟"، قال: "لا"، فقال له: "كيف

(1) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص160.

(2) المرجع نفسه: ص 139.

تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟"، قال: "أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"[1]؛ لقد بنى البصريّون آراءهم على أساس أن يكون الشّرط في الشّواهد الّتي يستمدّون منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الّذين سلمت لغتهم من الخطأ، وأن تكون كثيرة لِتَلْتَفَّ حول الفصحى فتُستَنْتَج منها القاعدة المطّردة فيما بعد، ولذلك خصّوا الكسائي بحملة شنيعة لردّه عن نهجه في الرّواية، وهذا الشّرط جار أيضا على اللّغة الصّحيحة عندهم، وأيّ شذوذ عنها فهو غلط ولحن، وقد افتخروا على الكوفيّين بقولهم: "نحن نأخذ اللّغة عن حرشة الضّباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذون عن أكلة الشّواريز، وباعة الكواميخ"[*][2]، يريدون من أكلة الضّباب وأكلة اليرابيع البدو الخلّص، ويريدون من أكلة الشّواريز وباعة الكواميخ عرب المدن.

لقد مثلت القراءات الشاذة لهجات القبائل العربية، ولم يكن أبدا اعتمادها دليلا على صحة استعمالها في اللغة، فهي تمثل جانبا من خصب اللغة العربية لا غير، وقد ذكروا أنّ سيبويه كان يرى أنّ "القراءة سنّة اعتقادا منه أنّه لا يصلح التّعرض لها بالتّصويب أو التّخطئة لأنّها تجري مجرى ألسنة بعض الأعراب الفصحاء غير أنّ إبعادها عن النّاس أمر مطلوب حتّى تستقيم ألسنتهم"[3]، أي أنّ القراءات مؤسّسة على لغة العرب، وهي تمثّل جانبا من ثراء لغة العرب، ومعرفتها محسوبة لصاحبها، غير أنّ تبنّيها على أساس أنّها الصّواب الّذي يقاس عليه فهذا أمر ينبغي الاحتراس منه، لأنّه خروج عما درج على الألسن.

ومن المعايير الّتي اعتمدها البصريّون في تصويباتهم أيضا أنّهم لم يعتمدوا الحديث الشّريف في شواهدهم اللغويّة، ويبدو أن "الخليل بن أحمد هو الذي ثبّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي، لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم"[4]، ومن هنا رأوا أنّه يُستحسن عدم الاستشهاد بالحديث الشريف، لأنّ المتواتر منه بالمعنى مجهول المصدر، وحتّى المتواتر منه لفظا لا يشكل دليلا على صحة لغته، لنعدام الدليل على أنه مروي عن الفصحاء الخلّص، فبعضها صادر عن الأعاجم وبعضها الآخر رواه بعض العرب الّذين فسدت لغتهم.

---

(1) صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة وما صاغوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (سوريا)، ط01، 1992م، ص59.

(*) **الضّباب**: جمع ضبة، وهي أنثى الضّب، والضبّ من الزواحف غليظ الجسم، كثير العقد بالذّنب. **اليرابيع**: جمعٌ مفرده يربوع، وهو دويبة تتخذ أنفاقا في الأرض. **الشواريز**: جمع شيراز، وهو اللبن الرائب المصفى. **الكواميخ**: جمع كامخ، وهو مخلل يشهي الطعام. (شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص160).

(2) صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة وما صاغوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، ص160.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص177.

(4) المرجع نفسه، ص47.

لقد اعتدّ البصريّون بهذه المقاييس وتشدّدوا حيال مخالفها، لأنّها الضّابط الدّقيق للغة عندهم، وهذا المذهب في معالجتهم لمسائل اللّغة يجعلها – في اعتقادهم – في منأى عن اللحن، وهو ذاته وسيلة من وسائل تصويب للغة، لأنّ هذه المقاييس من شأنها أن تحفظ اللّسان العربي، ومن المقاييس الدّقيقة عندهم أيضا"الاستقراء الدّقيق للشّاهد"[1]، بحيث تُبحث فيه مسائل دقيقة حتى يعتمد مقياسا صحيحا، فلا يصحّ عندهم الشّاهد الّذي يستقون منه قواعدهم أن يكون مجهول المصدر، أو أن يُنسب لشاعر مجهول، ولا يصح أيضا أن يكون مشكوكا في صحّته، وأن يدلّ على الصواب ولا يدعم الخطأ.

ب.أ.ب نماذج من تصويبات البصريين:

اشتهر أبو عمرو بن العلاء بتصويباته، فقد كان كثير التدخل في أخطاء العامة، ومن ذلك ما رواه الأصمعي إذ "قال: "قال أبو عمرو بن العلاء: ليس في كلام العرب: أتانا سَحَرًا، ولكن أتانا بِسَحَر، وأتانا على السَّحرين"[2]، أي في آخر الليل والعرب تقول أيضا: "جاء بأعلى سحرين"، أي: بالسحر الأعلى، كما تقول: "جئتك بالسحر"، بالألف واللام، و: "جئتك بسحر وبسحرة".

ذكروا أن"عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ كان كثير التّدخل في شعر الفرزدق، وممّا يُروى عنه في هذا الشّأن أنّ الفرزدق وصف رحلته إلى الشّام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا ... بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ(*)
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وأَرْحُلُنَا ... عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرِ(*)

فقال: "أخطأت إنّما هو (مُخُّهَا رِيرُ) "على أنّها خبر، وظلّ يلومه حتّى جعل البيت:

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وأَرْحُلُنَا ... عَلَى زَوَاحِفَ نُزْجِيهَا مَحَاسِيرُ(*)

---

(1) ضيف الله محمد لخضر: **الأفعال المعتلة** (دراسة تحليلية من خلال مؤلفات النحويين والصرفيين القدماء)، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1989م، ص28.

(2) عبد العال سالم مكرم: **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط02، 1413ه/ 1993م، ص221.

(*) **الشمال**: هنا الريح **الحاصب**: الريح التي تحمل الحصباء. (ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص24).

(*) **الزواحف**: الإبل العجفاء التي أعيت فجرت خفافها **تزجى**: تساق **رير**: ذائب. (ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص24).

(*) **محاسير**: يريد نسوقها وقد تضررت حوافرها. (ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص24).

فأزعجه حتّى هجاه في قصيدة يقول فيها:

فَلَــوْ كَـانَ عَبْـدُ الله مَـوْلَى هَجَوْتُـه ولكِـنَّ عَبْـدَ الله مَـوْلَى مَوَالِيَـا

وما كاد يسمعه منه حتى قال له: "أخطأتَ إنّما هو (مَوْلَى مَوَالٍ)"، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوار وغواش، إذ يحذفون الياء منوّنين في الجرّ والرّفع"[1]، فكان – في رأي عبد الله بن أبي إسحاق – قوله: ولَكِنَّ عَبْدَ الله مَوْلَى مَوَالٍ، أقرب إلى الصواب.

"يرى الخليل قول بعضهم: "أَرْغَبُ في أَنْ أَرَاكَ" ثقيلا على السّماع، والصّواب في ذلك أن تحذف حروف الجرّ أحيانا مع أنّ وصلتها، قياسا على قوله تبارك وتعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ﴾[*]، إذ التّقدير (شهد الله بأنّه)، أي أنّها منصوبة على نزع الخافض"[2]، والنصب هنا على مفعولية (أرغب) وعلى (شهد).

"من تصويبات سيبويه قوله في موضع من الكتاب: "وأعلم أنّ أناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء"[3]، وهو بذلك يقرّر أنّ توكيد اسم إنّ المعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعا منصوبين لأنّهما يتبعان منصوبا، إذ الأصل في هذا أن يُنصب الضمير المتصل بإنّ، وأن يُعطف زيد على الضمير المتصل بإن فيكونا منصوبين، فيقال: "إنّهم أجمعين ذاهبون، وإنّك وزيدًا ذاهبان".

قال المازني (ت 249هـ): "فإذا سئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب مثلها؟ فإن كانت بنت، فابن مثل ما بنت، وإن كان الذي سُئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه، لأنّك إنّما تريد أمثلتهم وعليها تقيس"[4]، وإنما قال أبو عثمان المازني هذا الكلام ليبيّن أنّ الّذي خرج عن لغة العرب من استعمال فهو داخل في باب الخطأ.

---

(1) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص24.

(*) الآية 18 من سورة آل عمران.

(2) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص41.

(3) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط03، 1408هـ/ 1988م، ج02، ص155.

(4) ابن جني أبو الفتح عثمان: **المنصف** (شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، (مصر)، ط01، 1954م، ج01، ص95.

ب.ب المدرسة الكوفيّة:

عندما كان النّحو البصريّ في بدايته، شُغلت الكوفة بالفقه والقراءات والرّوايات، "ما جعلها تحظى بمذهب أبي حنيفة وثلاثة من القرّاءة السّبعة: عاصم، حمزة، والكسائي، وعنيت إلى جانب ذلك برواية الأشعار وصنعة دواوين الشّعر"[1]، وهذا العمل بخصوصيّاته لا ينفصم بأي شكل عن النحو والشعر وسائر علوم اللغة والأدب، ولعل هذا الّذي سهّل على الكوفيّين اقتحام النّحو والتّميز فيه، ثمّ التّفرّد بآراء كثيرة تناقض البصريّين.

والحقيقة أنّ الكوفيّين أخذوا النّحو عن البصرييّن، فالفرّاء تتلمذ على يونس بن حبيب، وحمل عنه الكثير ممّا رواه عن الأعراب من لغات وأشعار، بل نجد أوائل الكوفيّين تتلمذوا على البصريّين" فالرّواسي - وهو أحد أهم نحاة الكوفة - أخذ النّحو عن عيسى بن عمرو بن العلاء، ثمّ عاد إلي الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي"[2]، وعلى الرّغم من أنّ المدرسة الكوفيّة عرفت بعض الأسماء كأبي جعفر الرّواسي، ومعاذ الهرّاء (ت 187هـ)، إلاّ أنّ "النّحو فيها بدأ حقّا بالكسائي والفرّاء، فهما اللّذان رسما صورته ووضعا أسسه وأصوله، ليختلف عن النّحو البصريّ"[3]، زد على هؤلاء من ساهموا في استقلال النّحو الكوفيّ، فوضعوا مصطلحاته وميّزوه عن النّحو البصريّ، ومنهم هاشم بن معاوية الضّرير (ت 209هـ)، وأبو العبّاس ثعلب (ت 291هـ)، أبو الحسن الأحمر (ت 194هـ)، وأبو الحسن اللحياني (ت 220هـ)، وابن سعدان (ت 231هـ)، ويعقوب بن إسحاق السكيت (ت 244هـ)، وأبو عبدالله الطوال (ت 243هـ)، وأبو جعفر بن قادم (ت 251هـ)، وأبو بكر بن الأنباري (ت 272هـ).

لم تقلّ جهود الكوفيّين شأنا عن نظيرتها عند البصريّين، فقد ألّف الكسائي (مختصر النحو) و(الحدود في النحو)، و(الحروف)، و(المصادر)، و(معاني القرآن)، كما كتب الفرّاء (الكتاب الكبير) و(لغات القرآن)، و(مشكل اللّغة)، و(اللّغات)، و(معاني القرآن)، وألّف أبو العباس ثعلب (المجالس)، و(معاني القرآن)، وكتب ابن الأنباري (الأضداد) و(الموضح في النحو)، وأما هشام بن معاوية الضرير فقد ألف (الحدود) و(المختصر) و(القياس).

يسود الاعتقاد أن السبق في التأليف في (لحن العامة) كان للكوفيين، فالكسائي أول من كتب في هذا الموضوع، إذ ألف كتاب (ما تلحن فيه العامّة)، وقد عُدّ الكتاب فاتحة للتأليف في هذا الباب، وكتب الفرّاء (ما تلحن فيه العامّة)، وأما أبو العباس ثعلب فقد ألف (الفصيح) و(ما تلحن فيه العامّة)، ثم توالت جهود البصريين وغيرهم في هذا الموضوع.

---

(1) ينظر: ابن جني : **المنصف**، ص153.

(2) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص153.

(3) المرجع نفسه، ص154.

ب.ب.أ منهج الكوفيين في تصويب اللّغة:

كان الكوفيون أكثر سلاسة وتساهلاً مقارنة مع البصريين، فقد أخذوا كل ما صحَّ سماعه عن العرب، واعتدّوا به وإن خالف قواعدهم، وأجازوا القياس عليه حتى أنهم عدّوه أساساً للتقعيد النحوي، وقد اعتمدوا أيضاً على الشعر المصنوع وعلى الشعر المنسوب لغير قائله دون أن يهتموا بالتدقيق في هذه المسألة، واكتفوا بالشاهد الواحد في مسائل اللغة، وبنوا عليه أحكامهم واستنبطوا منه قاعدتهم، وقد أدى بهم هذا إلى أن يقل عندهم التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات، ومما اعتد به الكوفيون أيضاً شعر الأعراب الذين فسدت سليقتهم بسبب الاختلاط بالحضر، وقد حمل هذا البصريين على أن يكثروا من إنكار شواهد الكوفيين بل كان هذا أساس خلافهم معهم، كذلك كان الكوفيون أكثر رواية للشعر وكان المصنوع لديهم منه أكثر من الشعر المطبوع عند البصريين، وهذا هو السبب الذي جعل النحو الكوفي يأخذ شواهده من نظيره البصري وليس العكس.

وقد تميز نحوهم أيضا بالترخص، وبالاهتمام بتتبع المرويات اللغوية والتسامح في أخذها عن كل واحد ولو كانت عربيته فاسدة، وكانوا إذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف لأصولهم جعلوه أصلاً وبنوا عليه، وقد أخذوا عن أعراب قرى بغداد والكوفة وهم عند البصريين من غير أهل الفصاحة، وممن لا يجوز الأخذ عنهم، وقد حرصوا على الانتفاع من جميع المصادر اللغوية مهما كانت منزلتها، وآثروا الاعتماد على النقل وقدموه على العقل بسبب تأثرهم بمنهج القراء، وكانوا أكثر قياساً من البصريين في الكم، وأقل منهم إتقاناً له في الكيف، واتّسعوا في الرّواية بحيث فتحوا الباب على مصراعيه للأشعار واللّغات الشّاذة، كما توسّعوا في القياس إلى الشّاذ والنّادر، وقد أخذوا عن العرب بدوِهم وحضرِهم، وهذا الاتّساع لم يرضِ البصريّين لأنّه يفسد اللّغة ويُدخل فيها كثيرا من اللّحن، وليس معنى هذا أنّهم رجّحوا هذه على تلك فقد ذكروا "أنّ الكسائي أنفذ خمس عشرة قنّينة من الحبر غير ما حفظ عن العرب"[1]. وقد خالفوا البصريّين في كثير من المصطلحات، وكأنّما قصدوا بذلك التّأسيس لخلافاتهم مع البصرة، فكان (التفسير) عندهم هو (التمييز) عند البصريين، وكانت (لا للتبرئة) عندهم هي (لا النافية للجنس) عند البصريين.

كان أوّل من خطّأ القرّاء الكسائي، "إذ نرى الفرّاء يتوقّف في كتابه (معاني القرآن) مرارا ليقول: إنّ الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك"[2]، وكان الكسائي يتوسّع في القياس، ولا يكتفي بما هو شائع مستعمَل عند البدو بل يتعدّاه إلى ما هو متداوَل عند العرب المتحضّرين، حتّى أنّه أظهر من الشّواهد ما أدهش أهل اللّغة، لأنّه كان يدعم كل آرائه اللّغوية بها، ومن ذلك "قوله أنّ من العرب من ينصب اسم وخبر (إنّ) واستشهد لذلك بقول بعض الشعراء:

---

(1) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص159.

(2) المرجع نفسه، ص176.

إذَا اسْـوَدَّ جُـنْحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ ولْـتَكُنْ   خُطَـاكَ خِفَافًـا إنَّ حُرَّاسَـنَا أُسْـدَا"[1]

إذ الأصل في لغة العرب أن يُنصب اسم (إنّ)، وأن يُرفع خبرها، ولعلّ هذا التّوجه جعله يختزن مادّة وفيرة لكتابه (ما تلحن فيه العوام) "الّذي يبدو من خلاله أنّه أراد أن يردّ على البصريّين الّذين آخذوه على التّوسع في القياس"[2]، وليبّين لهم أيضا أنّه ميّز بين الفصيح وغيره.

لعلّ أبرز التّصويبات اللّغوية الكوفية كانت للكسائي، لا لأنّها تميّزت بالدّرس لكنّها تفرّدت في طرحها باللّيونة إذا قُورنت مع نظيراتها البصريّة، فإذا كان البصريّون يضعون النّحو في صورة حازمة وصارمة، فالكسائي كان "يرى أنْ يتوسّع النّحو والصّرف ليشمل ما هو غير متواتر من القراءات الصّحيحة"[3]، فقد كان يرى أن يفسح المجال للقراءات واللّغات الشّاذة، ويتمّ قياس النّحو عليها بعد ذلك، ما يؤيّد التّصور القائل بأنّ هذا التّأصيل قام لحساب الذّكر الحكيم، لأنّ الدّافع الأوّل للتّصويب كان الخوف عليه، ومن هنا جاء النّحو ليضبط لغة العرب ويعود بها إلى أصلها حتّى تتمكّن من تحمّل القرآن الكريم.

كان الكوفيّون يحاولون النّفاذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات، ولكنّ هذه الآراء لم تكن مؤسَّسَة على هدف تصويبيّ، بقدر ما كانت آراء يقصدون من خلالها الاختلاف مع البصريّين، "وهذا ما جعلهم في كثير من المواضع يبتعدون في التّأويل والتّقدير"[4]، ومن ذلك قولهم في (لولا) أنّها هي الّتي عملت الرّفع في الاسم المرفوع بعدها وأنّها نابت عن فعل محذوف تقديره (يمتنع)، ويرى شوقي ضيف أنّ "تقدير الكوفيّين بعيد عن الصّواب، لأنّ ليس هناك ما يشير إلى هذا الفعل، وهو ابتعاد واضح في التّقدير"[5]، لأنّه تقديرٌ يخالف البصريّين الّذين يرون بأنّ المرفوع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء.

ب.ب.ب نماذج من تصويبات الكوفيين:

"أجاز الكسائي قولهم: "لا زَيْدَ في الدَّرِ"، وهو يرى جواز دخول لا النّافية للجنس على العلم، وقد خطّأه تلميذه الفرّاء لأنّ لا النّافية للجنس لا تدخل إلاّ على النّكرات حتّى تفيد النّفي العام الشّامل"[6]، والملاحظ في هذا الرّأي أنّه يختلف مع رأي البصريّين الذين يرون أنّ من "شروط لا النّافية للجنس: أن يكون

(1) شوقي ضيف : **المدارس النحوية** ، ص186.
(2) المرجع نفسه، ص 186.
(3) المرجع نفسه، ص186.
(4) المرجع نفسه، ص170.
(5) المرجع نفسه، ص171.
(6) المرجع نفسه، ص179.

اسمها نكرة، وأن لا يكون ضميرا، وأن لا يكون علما"[1]، فلا يقال: "لا الفارس على ظهر الفرس"، ولا: "لا هو على ظهر الفرس"، ولا: "لا زيدا على ظهر الفرس".

"كان الكوفيّون يجيزون أن تقع اللاّم المؤكّدة في خبر لكنّ على نحو ما تقع في خبر إنّ مستشهدين بقول بعض الشّعراء:

ولكِنَّـــي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَكَمِيـــدُ

وذكر البصريّون أنّ هذا شاذّ لا يعوّل عليه"[2]، يعني أن يُحتفظ به على سبيل ثراء اللّغة، ولا يجوز أن يصلح للاستعمال.

جاء في كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي: "وتقول: ما نقمت منه إلا عَجَلَتَه، بفتح القاف، ولا يقال غيره. قال عز وجل: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ﴾[*][3]، وهو يقصد بذلك خطأ العامة في كسر القاف، فيقولون: "نَقِموا".

وقد ورد عن الكسائي قوله: "وتقول مشيت حتى أعْيَيْتُ، بالألف، ولا تقول: عَيَيْتُ، وإنما يقال في الأمر الذي يسند عليك"[4]، وكان هذا الخطأ سببا في طلب الكسائي علم النحو، فقد رووا عن الفراء قوله: "إنما تعلم الكسائي النحوي على كبرٍ، وسببه أنه جاء إلى قوم من الهباريين وقد أعيا فقال لهم: قد عييت، فقالوا له: أتجالسنا وأنت تلحن؟ فقال: كيف لحنت؟ قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مخففاً، وإن كنت أردت من التعب فقل أعييت، فأنف من هذه الكلمة، ثم قام من فوره ذلك فسأل: من يعلم النحو؟ فأرشدوه إلى معاذٍ الهراء فلزمه حتى أنفد ما عنده"[5]، وطلب العلم حتى أدرك منه الكثير.

---

(1) ابن السراج: **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط01، 1985 م،ج01، ص384.

(2) ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تقديم: حسن حمد، بإشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1998م، ج02، ص193.

(*) الآية 08 من سورة البروج.

(3) الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة: **ما تلحن فيه العوام**، حققها وقدم لها وصنع فهارسها: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1403هـ/ 1982م، ص72.

(4) المصدر نفسه، ص75.

(5) ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء** - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (لبنان)، ط01، 1993م، ج04، ص1738.

ب.ج المدرسة البغداديّة:

ظهرت المدرسة البغداديّة في القرن الرّابع للهجرة، مؤسّسة أغلب آرائها على الجمع بين البصرة والكوفة، وقد تذبذب اللّغويون كثيرا في نسب أعلامها إلى مدارسهم الأصليّة، لأنّ الجيل الأوّل من البغداديّين كانت تغلب عليه النّزعة الكوفيّة كابن كيسان (ت 299هـ)، وابن الشّقير (ت 315هـ)، وابن الخيّاط (ت 320هـ)، والزّجاجي (ت 337هـ) "الّذي أخذ عن أبي الحسن بن كيسان، وأبي بكر بن شقير وأبي بكر بن الخياط، لأنّ هؤلاء قدوة أعلام في عِلم الكوفيّين، وكان أوّل اعتمادهم عليه، ثم درسوا على البصريّين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين"[1]، ثم ينزع الزجّاجي نفسه إلى مجموعة الجيل الثّاني الذي كان فيه أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وتلميذه ابن جني (ت 392هـ)، إذ مال هؤلاء إلى آراء البصرة، وهذا الاتجاه هو الّذي ستؤسّس عليه المدرسة البغداديّة فيما بعد آراءها واجتهاداتها، وبعضهم أخذ عن الأندلسيين كالزمخشري (ت 538هـ) وغيره.

إنّ الّذي مهّد حقّا لنشأة المدرسة البغداديّة هو أنّ أوائل نحاتها تتلمذوا إمّا على المبرّد أو على أبي العباس ثعلب، فانتهجت كلّ مجموعة نهج أستاذها وأسّست عليه آراءها اللّغوية، لذلك نجد في هؤلاء نفحات البصرة وأولئك نهج الكوفيّين.

لقد تنوّعت جهود البغداديّين اللّغوية، إذ ألّف ابن السكيت (تهذيب الألفاظ)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه)، و(إصلاح المنطق)، وكتب الزّجاجي (الإبدال والمعاقبة والنّظائر)، و(الأمالي) و(معاني الحروف)، وألّف ابن جنّي (الخصائص)، و(سرّ صناعة الإعراب)، وأبو علي الفارسي (الإيضاح العضدي)، و(التّكملة)، وألف ابن كيسان (المختار في علل النحو)، والزمخشري (الكشاف)، و(أساس البلاغة)، وغيرها من المؤلفات الّتي فاقت الثّلاثين، وقد اهتمّ علماء هذه المدرسة بالقياس والصّرف اهتماما بالغا، ولعلّ كتاب التّكملة خير دليل على ذلك، إذ تطرّق لمسائل صرفيّة هامة.

ب.ج.أ نماذج من تصويبات البغداديين:

"أجاز البغداديّون أن يكون النّاصب للمضارع بعد لام التّعليل كي"[2]، فهم بهذا يوافقون غيرهم على جعل كي ناصبة، غير أنهم بهذا الرأي يخالفون البصريّين الّذين رأوا أنّ المضارع يُنصب بأن المضمرة

(1) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص246.

(2) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، محمد عي حمد الله، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، ط6، 1985م، ج01، ص681.

بعد لام التّعليل"[1]، فحددوا مواضع لنصب المضارع بأن المضمرة، وجعلوا كي من النواصب الظاهرة، ويخالفون الكوفيّين أيضا لأنّهم رأوا بأنّ المضارع منصوب بلام التّعليل نفسها.

"أجاز البغداديّون تقديم خبر مازال عليها، فتقول: "قائمًا مازال زيدٌ"[2]، وهذا يتوافق مع رأي الكوفيّين، ويخالف رأي البصريين.

"يخطّئ ابن جنّي قولهم: "رَجُلٌ غَدْيَانٌ"، والقياس (غَدْوَانٌ) لأنّه من قولهم: "غدوت"[3]، فالمبالغة في رأيه تصاغ من الماضي على وزن فعلان.

ب.د المدرسة الأندلسية:

اهتمّ الأندلسيون بالحفاظ على قراءة القرآن الكريم، ولذلك راحوا يعلّمون شبابهم لغة العرب وأشعارهم وأخبارهم، فاللّغة عندهم تؤخذ من تراث العرب، لذلك كانوا يرون أنّ تمرّس الشّباب على لغة القدماء هو الكفيل وحده بالحفاظ على لغة العرب سليمةً، وكان كُثُرٌ منهم يرحلون إلى المشرق لينقلوا القراءات الصّحيحة، واهتموا أيضا بإبعاد القراءات غير الصحيحة الّتي كان مصدرها الأعاجم.

أهمّ نحاة الأندلس جودي بن عثمان الموروي (ت 198هـ) الّذي رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائي والفرّاء، ثمّ ابن مضاء (ت 592هـ) وابن عصفور (ت 663هـ) وابن مالك (ت 672هـ) ثمّ أبو حيّان، وقد أخذ بعضهم عن البصريّين وأخذ آخرون عن الكوفيين، وترى كثير من الرّوايات أنّ"أقدم نحاة الأندلس جودي بن عثمان الّذي أخذ أولا عن الكوفيّين"[4]، وقد اشتهر في الأندلس نحاة آخرون كالشّنتمري (ت 476هـ)، وعبد الله بن محمد بن السّيد البطليوسي، سليمان بن محمد بن الطّراوة (ت 528هـ)، ابن الطّاهر السّهيلي (ت 580هـ)، ابن خروف (ت 609هـ)، الشّلويني (ت 645هـ)، ابن هشام (ت 642هـ)، أبو علي القالي (ت 356هـ)، وهارون بن موسى القرطبي (ت 401هـ)، وعلي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطيّ المعروف بابن الباذش (ت 528هـ)، وعيسى الجزولي (ت 607هـ)، وابن موسى القرطبي وغيرهم.

اشتهرت المدرسة الأندلسيّة بجهود لغويّة مهمة، فقد ألّف ابن موسى القرطبيّ تصانيف في تفسير عيون كتاب سيبويه، وكتب البطليوسي (المسائل والأجوبة)، وكتب أبو حيان (ارتشاف الضرب من لسان العرب) و(البحر المحيط)، وألف أبو علي القالي (الأمالي) و(البارع في اللغة)، وكتب ابن هشام (فصل

---

(1) ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج02، ص149.

(2) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص250.

(3) ابن جني: **الخصائص**، ج02، ص08.

(4) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص288.

المقال في أبنية الأفعال)، وقد ازدهرت دراسة النّحو في الكوفة منذ عصر ملوك الطّوائف عندما أخذ نحاتها ينهلون من سابقيهم من البصرة والكوفة وبغداد، إذ قام نحوهم على بعض آراء هؤلاء وخاصّة آراء أبي علي الفارسي وابن جنّي وسيبويه، والجدير بالذّكر في هذا المجال (ألفيّة ابن مالك) الّتي مكّنت النّاس من معرفة أبواب النّحو الأولى وأصوله، والّتي كانت ومازالت مرجعا هامّا للنّحاة على مرّ العصور.

أما في مجال التصويب اللغوي فقد اشتهر الزبيدي (ت 379هـ) بمؤلفه (لحن العوام) الذي جمع فيه أخطاء أهل الأندلس في عصره وصححها معتمدا على تراث العرب، ولقد صُنّف الكتاب ضمن مؤلفات اللحن، واعتُمد مصدرا هاما لكتب التصحيح اللغوي الحديثة.

ب.د.أ نماذج من تصويبات المدرسة الأندلسية:

"جوّز ابن خروف قولهم: "جاء الّذي ما أكرمه"[1]، إذ جوّز أن تقع جملة الصّلة تعجبيّة، في حين أنّ المدرسة البصريّة لا تقبل ذلك.

"يرى ابن هشام الخضراوي والشّلويني أنّ لو الشرطية لا تدلّ على امتناع الشّرط ولا على امتناع الجواب، وإنّما تدلّ على التّعليق في الماضي"[2]، وهو رأي لا أساس له من الصّحّة لأن جواب لو الشرطية ممتنع مادام شرطها ممتنع هو الآخر، والتّعليق هنا جزء من المسألة.

جاء في (لحن العوام) للزبيدي ما نصه: "ويقولون: اللّهمّ صلّ على محمد وآله، وقد ردّ ذلك أبو جعفر بن النحاس (ت 338هـ)، وزعم أنّ العرب لا تستعمل إضافة (آل) إلا إلى المظهر خاصة، وأنها لا تضاف إلى مضمر"[3]، والصواب في رأيه أن يقال: "اللّهمّ صلّ على محمد وآل محمد".

ب.هـ المدرسة المصريّة:

يبدو أنّ منطلق هذه المدرسة كان أيضا الحفاظ على الذّكر الحكيم، إذ اعتنت بتحسين تلاوته، وعملت على ردّ القراءات الخاطئة، وقد بنت هذه المدرسة توجّهاتها على أسس المدرسة البصريّة والكوفيّة والبغداديّة.

كان أوّل نحويّ برز في هذه المدرسة هو ولاّد بن محمد التّميمي الّذي لقي الخليل ولازمه فأخذ عنه وعاد لمصر بكتب كانت حصيلة بقائه معه، ونجد أيضا الدّينوري أحمد بن جعفر (ت 289هـ) الّذي تتلمذ

---

(1) شوقي ضيف : المدارس النحوية، ص 302.

(2) المرجع نفسه، ص304.

(3) الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج: **لحن العوام**، تح وتعليق وتقديم: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بعابدين، القاهرة، (مصر)، ط01، 1964م، ص14.

على المازني، وأيضا كراع النّمل (ت 316هـ)، وأبو العباس أحمد بن ولاّد الّذي تتلمذ على الزّجاج ثمّ أبو جعفر النّحاس، وابن الحاجب (ت 642هـ)، والسّيوطي (ت 911هـ)، وأيضا أبو الحسن طاهر بن أحمد المعروف بأبشاذ، ويحيى بن معط الزواوي (ت 628هـ)، وأبو الحسن بن محمد علم الدين السخاوي، وجمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الجياتي، وكلّهم نحاة أسّسوا للمدرسة المصريّة.

ظهر نتاج هذه المدرسة غزيرا تمثل في المقدمات النحوية التي اشتهرت بها، نحو: (الكافية في النّحو) و(الشّافية)، ومنظومة (الألفية) لابن مالك، و(الدرر الألفية) لابن معط (ت 672هـ)، و(المقدمة المحسبة) لأبشاذ، ثم مؤلفات ك (الأمالي النّحوية) لابن الحاجب، و(المزهر) للسّيوطي، و(شرح كتاب الجمل للزجاجي) لصاحبه أبشاذ، وأيضا (سفر السعادة وسفير الإفادة) للسخاوي، و(الفصول في النحو) لابن معط، وغيرها من المصادر التي ضمتها رفوف المكتبة العربية.

أما في لحن العامة فقد ألّف الدينوري (ما تلحن فيه العامة)، وكتب كراع النمل (غريب اللغة).

ب.هـ.أ نماذج من تصويبات المدرسة المصريّة:

جمع السيوطي في بعض صفحات مزهره بعض ما استنكرته كتب اللحن من استعمالات، فكان يعرضها ثم يذيلها برأيه، ومن ذلك قوله: "وقوله: دَمِعَتْ عيني بكسر الميم لغة رديئة"[1]، وأيضا قوله: "وفي الجمهرة: تَدَخْدَخَ الرجل إذا انقبض، لغةٌ مرغوب عنها، ورضَبَت الشاة لغةٌ مرغوب عنها؛ والفصيح رَبَضَت"[2]، ونجد في المزهر تصويبات أخرى يختلف موضوعها من باب إلى آخر، وكان أغلبها يأتي في ثنايا الاستطرادات التي تأتي تعليقا على بعض المسائل المطروحة.

"ردّ ابن هشام إعراب عليّ بن إبراهيم قوله عز وجل: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾[*]، أنّ (ظلمات) مبتدأ و(بعضها فوق بعض) خبر، قائلا أنّ الصّواب أنّ (ظلمات) خبر لمبتدأ محذوف"[3]، قد يقدّر بالضّمير (هي)، أو بالإشارة (هذه)، أي تقدّر الآية في منظوره على النحو التالي: "هَذِهِ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ"، فتكون الإشارة في محلّ رفع مبتدأ، ويكون بعضها خبرا مرفوعا.

---

(1) السيوطي عبد الرحمان جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم،علي محمد البجاوي،مكتبة دار التراث، القاهرة، (مصر)، ط03، (د، ت، ط)، ج01، ص223.

(2) المصدر نفسه.

(*) الآية 40 من سورة النور.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص335.

"يُخَطِّئ الزّمخشري وابن الحاجب القائلين بلام الابتداء في- إنَّ مُحَمَّدٌ لَقَائِمٌ - إذ لام الابتداء عندهما هي الّتي تكون في المبتدأ وحده وأمّا في القول الأول هي لام توكيد"[1]، وعند البصريين هي لام ابتداء كما أنّها لام توكيد، وهي قد تدخل على المبتدأ كما قد تدخل على الخبر أيضا.

ج- حركة التّأليف المعجمي:

ظهرت حركة التأليف المعجمي داعمة للجهود النحوية في مسعى للرقي باللغة العربية وسلامة الاستعمال، لأن النحو على الرغم من كونه يمثل معيار سلامة اللغة، إلا أنه يستلهم روحه من المادة المعجمية، كما أن هذه المادة لا تضمن البقاء سوى بالنحو الذي يوجه استعمالها، أو بمعنى آخر "إذا كان النّحو يشكّل قواعد للتّعابير الصّحيحة، فالقواعد الّتي تشكّل وسائل الدّراسة لهذه التّعابير جامدة معزولة هي المعجميّة"[2]، إذ يضبط النّحو شكل التّواصل السّليم ليحفظ اللّغة من اللّبس ويبعدها عن الاستعمال الخطأ، فهو يشكّل بذلك قانون هذه اللّغة، بينما يضبط المعجم معاني الكلمات المستعملة، فهو يحفظ مكونات الثّروة اللّغوية ويجعلها رهن استعمال المتكلّم ليختار منها ما يلائم خواطره ويستجيب لحاجاته، ومن هنا يتبيّن أنّ المادّة الخام للّغة تُؤخذ من المعجم، في حين يقوم النّحو بضبط الاستعمال الصحيح لهذه المادّة وفق الأعراف المتّفق عليها بين مستعملي هذه اللّغة، وما كانت الحركة النّحوية الّتي قامت على يد أبي الأسود لتكون فاعلة لو لم تُتبع في عصور لاحقة بحركة من التّأليف المعجمي.

ظهرت هذه الحركة في مطلع القرن الثّاني للهجرة، وهي في الحقيقة بداية مبكّرة إذا قورنت مع غيرها في أمّة أخرى، واتجهت في أغلبها نحو حماية اللّغة والحفاظ عليها بجمع مادّتها الغزيرة، ولم تكن هذه الحركة سوى تحصيل حاصل لما طرأ على حياة العربيّ من تغيير على جميع الأصعدة، فمؤشّرات التحول كلّها اجتمعت لتُحدث هذا التّغيير الكبير في اللّسان العربي، وكلّ مُطّلع على تاريخ الأمّة العربيّة يدرك دون شكّ ما للعوامل السّياسية والاجتماعية والثّقافية من مؤثّرات في إحداث ذلك، زد على ذلك أنّه "من الطّبيعي أن تتطوّر اللّغة فتُستحدث ألفاظ وتموت أخرى"[3]، ثمّ إنّ لغة العرب أكثر لغات العالم قَبولا للتّطور، لذا ظهرت الحاجة ملحّة لضبط هذه المادّة اللّغوية الضّخمة حتّى يُعرف العربيّ منها من غيره، وهذا مسلك عرفته سائر الأمم، ويمكن حصر أسباب التّأليف المعجمي في النقاط الآتية:

- شيوع اللّحن في ألسنة العرب نتيجة اختلاطهم بالعجم.

---

(1) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص344.

(2) *Alin Rey:**Le Lexique:**Image Et Modeles Du Dictionnaire à La lexicologie (Linguistique), Librairie Armand colin,(paris), 1977, p87.*

(3) أحمد عبد الرحمان حماد: **عوامل التطور اللغوي** (دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية)، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط01، 1983م، ص154.

- حفظ لغة العرب بشكل عام، فهي لغة القرآن الكريم والسّنة النّبوية.
- الاهتمام بالثروة اللّغوية القرآنية والنّبوية وتفسير غريبها.
- الوقوف على أحكام دين الإسلام الحنيف وفهم مقاصده.

ضمن هذا المنحى فإنّ حركة التّأليف المعجمي أخذت تسير نحو التّطور، فمرت بمراحل تميّزت بمظاهر منها:

- المرحلة الأولى: هي الّتي جمعت فيها اللّغة، فالعالم كان يرحل إلى البادية ويسمع الكلمات الدّالة على الزّرع أو السّيف أو المرأة وغيرها من الأوصاف.
- المرحلة الثّانية: هي مرحلة جُمعت فيها الكلمات المتعلّقة بالموضوع الواحد فظهرت كتب تهتمّ بهذه المسائل منها: "(كتاب المطر)، و(كتاب اللّبن)، و(كتاب النّخل)، و(كتاب الإبل) لأبي زيد الأنصاري، و(كتاب الخيل) لأبي مالك الأعرابي، وكتاب (الحشرات) لأبي خيرة"[1]، ومؤلفات أخرى جاء ذكرها في تراث العرب اللغوي.
- المرحلة الثالثة: وأما هذه المرحلة فاهتمّت بوضع المعجم على النّمط الّذي يختاره صاحبه، وكان أوّل ظهور في هذا المجال للخليل بن أحمد.

ج.أ معاجم المعاني:

ميزت الحركةَ المعجميةَ معاجم المعاني، ولقد كانت الرسائل اللغوية الأولى نواة لها، "والهدف منها تقديم الألفاظ لمن يمتلك معنى ويريد التّعبير عنه ولا يجد له لفظا، وهي المعاجم الّتي ترتّب الثّروة اللّغويّة في مجموعات تدرج تحت فكرة واحدة"[2]، وتهتمّ أيضا بالبحث عن المترادفات والأضداد والأفكار والمفاهيم والمعاني وتعتبرها الأساس الّذي تدور حوله البحوث في هذا المجال، وتبحث أيضا في إشكاليّات اللّغة ونشأتها، "وتسمى أيضا المعاجم المبوبة، وكانت أسبق إلى الظهور من معاجم الألفاظ، وقد جعلها بعضهم ستة أنواع هي: - نمط الندرة والغرابة - الموضوعات والمعاني - الأضداد - مثلث الكلام - الأفعال ذات الاشتقاق الواحد - الحروف، وزاد بعضهم عليها بعض الكتب التي تناولت مرادفات اللغة، أو عبارات لها

---

(1) ينظر: تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدر البيضاء، (المغرب)، (د، ر، ط)، 1979م، ص273.

(2) الجيلالي حلاّم: **المعاجم العربيّة** (قراءة في التّأسيس النّظري)، ديوان المطبوعات الجامعيّة، وهران، (الجزائر)، ط01، 1997م، ص12.

معنى واحد، أو أسماء الأصوات"[1]، وقد عُدت هذه الكتب بحقّ النَّواة الأولى للعديد من الحقـول اللـسانية، وشهدت خزانة اللّغة العربيّة مصادر نفيسة في هذا المجال؛ وقد قسم اللغويون معاجم المعاني إلى ثلاثة أنواع:

ج.أ.أ النوع الأول:

يمثل هذا النوع المجموعة الأولى من معاجم المعاني، و"يتناول مفردات اللغـة ومعانيهـا، ويُمثـل لـه بكتاب (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) للأصمعي، و(غريب اللغة) للأنباري، و(مـا جـاء علـى فعلـت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم) للجواليقي، ويتناول أيضا ما اختلفت ألفاظه من المفردات بإبدال بعض الأحرف والتقت معانيه، ويُمثل له ب (كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر) للزجاجي"[2].

ج.أ.أ.أ ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه (الأصمعي):

خصّ الأصمعي هذا الكتاب بالألفاظ التي لها مدلول مشترك، والكتاب "جزء من مجموعـة رسـائل بلغ عددها خمس عشرة رسالة"[3]، وكان المؤلف يعرض فيه ألفاظا مختلفة ذات معاني مـشتركة، ومنهـا قولـه: "ويقال: دقّ فلانٌ عنقَ فلان، ورَفَتَهَا، أي جعلها رُفاتًا، وفصل عنقه، وقد لَطَمَ فلانٌ عينَ فلانٍ، وصَفَقَ عيْنَـه، ووَلَقَ عينه، وبَخَقَ عينه، والبَخَقُ العَوَرُ"[4]، مستحضِرا من الشواهد ما يناسـب هـذه المعـاني، والملاحـظ في هذا الكتاب أن الأصمعي لم يلتزم فيه بأي ترتيب، ولعل عنوان الكتاب يدل على محتواه.

ج.أ.أ.ب غريب اللغة (الأنباري):

هذا الكتاب يجمع غريب الألفاظ المتداولة في أواخر القرن الثالث للهجرة، أي في أيام المؤلف، "وقد حشد فيه ما يزيد على أربعمائة وسبع وتسعين كلمة من الغريب، ونظمها بشكل مرسل، لم يتقيد فيه بـشيء، يقول مثلا: "الجُزار: السيف القاطع، والكَهام: الكَليل، وهـو أيـضا الرجـل الجبـان"[5]، والملاحـظ أن عنـوان الكتاب دليل على محتواه.

---

(1) ينظر: ديزيره سقال: **نشاة المعاجم العربية وتطورها**، دار الصداقة العربية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1995م، ص13.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص14.

(3) ينظر: الأصمعي عبد الملك بن قريب: **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه**، تح وشرح وتعليق: ماجد حسن الذهبي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1406هـ/ 1986م، ص10.

(4) المصدر نفسه، ص37.

(5) ديزيره سقال: **نشاة المعاجم العربية وتطورها**، ص16.

ج.أ.أ.ج ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد (الجواليقي):

تناول الكثير من علماء العربية هذا الموضوع، وكتبوا وصنفوا في فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ، وكان أشهر هؤلاء: قطرب، الفراء، الأصمعي وغيرهم، غير أن الذي يميز الجواليقي عن هؤلاء هو منهج ومادة الكتاب، إذ أورد فيه المؤلف الألفاظ المشتركة في المعنى والتي تأتي على وزنيْ فَعَلَ وأَفْعَلَ، أحدهما مجرد والآخر مزيد، يقول في إحدى صفحاته: "يُقال: جَذَا الشيء وأجذى إذا انتصب قائما. جنّه الليْلُ وأَجَنَّه، وَجَنَّ عليه إذا سَتَره وغَطّاه. وجَنَنْتُ الرَّجُلَ وَأَجْنَنْتُه إذا دفَنْتَه"[1]، وقد رتبه بحسب حروف المعجم.

ج.أ.أ.د الإبدال والمعاقبة والنظائر (الزجاجي):

جعل الزجاجي كتابه "للكلمات والنظائر التي يقع بينها التبادل والتعاقب"[2]، أو بمعنى أوضح الكلمات المتماثلة التي يتغير فيها حرف ولا يتغير فيها المعنى، ومن ذلك قوله: "تقول: أَتَيْتُكَ من عَلا ومن عَلو ومن عَلي"[3]، وهكذا فالمؤلف جعل يورد الكلمات المشتركة في المعنى التي يطرأ على حرف منها تغيير أو تبديل.

ج.أ ب النوع الثاني: ويمثل هذا النوع المجموعة الثانية من معاجم المعاني، "يتناول جمعا للمفردات التي تفيد الاشتراك في بعض المعاني وتوزيعها على طوائف من الأبواب، ونتمثل عليه بكتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذاني، وبكتاب (فقه اللغة) للثعالبي"[4]، والمكتبة العربية زاخرة بهذا النوع من المعاجم.

ج.أ ب.أ الألفاظ الكتابية (الهمذاني):

ألف الهمذاني هذا الكتاب ليفيد به الكُتَّاب، وقد رسم الهدف منه بقوله: "وجدت من المتأخرين في الآلة قوما أخطأهم الاتساع في الكلام فهم متعلقون في مخاطبتهم وكتبهم باللفظة الغريبة والحرف الشاذ ليتميزوا بذلك من العامة، فجمعت في كتابي هذا لجميع الطبقات أجناسا من ألفاظ كتاب الرسائل والدواوين البعيدة من الاشتباه والالتباس"[5]، وقد قسم الهمذاني كتابه إلى أبواب عالج في كل واحد منها

---

(1) الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد: **ما جاء على فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنى واحد**، حققه وشرحه وعلق عليه: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1402هـ/ 1982م، ص31.

(2) ينظر: الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق: **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، حققه وقدم له وشرحه: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (سوريا)، ط01، 1381هـ/ 1962م، ص01.

(3) المصدر نفسه، ص03.

(4) ديزيره سقال: **نشاة المعاجم العربية وتطورها**، ص15.

(5) الهمذاني عبد الرحمان بن عيسى: **الألفاظ الكتابية**، اعتنى بضبطه وتصحيحه أحد الآباء اليسوعيين مدرس البيان في كلية القديس يوسف في بيروت، طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1885م.

المرادفات والعبارات المتعلقة بمعنى واحد، نحو باب "الميم" الذي تناول فيه معنى (مَثَّلَ) فكتب: "مَثَّل الشَّيء لعينه تمثّل بأحد، والرسم والمثال، جعله مثلا وعبرة، ونبذة من أمثال العرب"[1]، والكتاب يقترب في صياغته كثيرا من كتاب (فقه اللغة) للثعالبي، غير أنه ليس فيه شيء من النحو والصرف والبلاغة.

ج.أ.ب.ب فقه اللغة (الثعالبي):

ظهر هذا الكتاب في القرن الخامس للهجرة، ويرى اللغويون أن المؤلّف اعتمد فيه على ابن فارس في كثير من المواضيع على ما يبدو، "إذ كما قدّم ابن فارس كتابه إلى الصّاحب بن عبّاد (ت 385هـ)، قدّم الثّعالبي كتابه إلى الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي والّذي أفراد جزءا كبيرا من مقدمة الكتاب لمدحه"[2]، وقد كانت الغاية من تأليف الكتاب خدمة النّص القرآني أوّلا ثم خدمة لغة العرب ثانيا، إذ عليها تقوم المقاصد الشّريفة، يقول المؤلّف: "ومن أحبّ العرب أحبّ العربيّة الّتي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم، ومن أحبَّ العربيَّة عنى بها، وثابر عليها، والعربيّة خير اللّغات والألسنة، والإقبال على تفهّمها من الدّيانة"[3]، فقد وضع المؤلّف منزلة معرفة هذه اللّغة بمنزلة العبادة، لأنّ معرفة ما يتعلّق بالعبادة يتمّ عن طريق معرفة لغة العرب.

كتاب فقه اللّغة جامع للشّؤون اللّغوية الدّقيقة، فقد نفذ به المؤلّف إلى أسرار العربيّة ولطائفها، فقسّمه إلى قسمين، سمّى الأوّل فقه اللّغة ضمّنه ثلاثين بابا، ويشتمل كلّ باب على عدّة فصول، فجعل هذا القسم معجما من نوع خاصّ، تطرّق فيه لكليّات وأوائل الأشياء وصغارها وكبارها وهكذا، أما القسم الثّاني فخصّصه لسرّ العربيّة، إذ عالج فيه بعض المسائل الصّوتية والصّرفية والنّحوية والبلاغيّة.

ج.أ.ج النوع الثالث:

تدور موضوعات هذا النوع حول النحو والصرف، عالج الكتّاب فيه مسائل النحو والصرف مما وقع فيه الناس من أخطاء أو ما درج عليه لسان العامة، وكانت سبل المعالجة في هذه المسائل القاعدة النحوية، فهي الساس عندهم، ويُمثَّل لهذا النوع بكتابَي: (ليس في كلام العرب) لابن خالويه، و(كتاب معاني الحروف) للرماني.

---

(1) الهمذاني عبد الرحمان بن عيسى: **الألفاظ الكتابية**، ص334.

(2) عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ط02، 1979م، ص42.

(3) الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: **فقه اللغة**، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ت، ط)، ص25.

ج.أ.ج.أ ليس في كلام العرب (ابن خالويه):

لعل عنوان الكتاب يشير إلى محتواه، فقد جعله المؤلف مادة لما لم تتفوه به العرب، يقول مثلا: "ليس في كلام العرب: أَفْعَلْتُه فهو مَفْعُولٌ إلا أجنّه الله فهو مجنون، وأزكمه الله فهو مَزْكُوم، وأَحْزَنَه الله فهو مَحْزون، وأَحْبَبْتُه فهو محبوب"[1]، وعلى هذا النحو يتألف الكتاب، وقد حصر فيه المؤلف كل شاذ وكل نادر قيس على لغة العرب، مؤيدا ما يذهب إليه بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأقوال النحاة.

ج.أ.ج.ب كتاب معاني الحروف (الرماني):

أورد الرماني في هذا الكتاب الأحرف التي لها معنى في اللغة العربية، بدأه بالأحرف الأحادية "الهمزة، الباء، التاء، السين..."[2]، ثم الثنائية "ال، أم، أن..."[3]، ثم بالحروف الثلاثية "منذ، نعم، بلى..."[4]، ثم الرباعية "حاشا، حتى، كأنّ..."[5]، وعمد في بعض جوانب الكتاب إلى التفريق بين بعض الحروف المتشابهة، كتفريقه بين إمّا وأَمّا.

ج.ب معاجم الألفاظ:

يقول آلان ري *Alin Rey*: "المعجم كنز اللّغة، وهو يجمع ثروات الاستعمال، ويضم حقائق الكلمات"[6]، إن التفكير وفق هذا الاتجاه دفع إلى الوعي بأهمّية المعجم في سائر الأمم ولغات العالم، والعربيّة على غرار بقية اللّغات، كوّنت لنفسها معاجم عُدّت متطورة بحسب العصر الّذي وضعت فيه، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

لقد سار المعجم العربيّ بعد الخليل نحو التّطور والتّنوع، ويظهر ذلك في اختصاصات المعاجم على اختلافها، وتُميّز هذه المعاجم معاجم الألفاظ الّتي اهتمت بجمع ألفاظ اللّغة وترتيبها وفق نسق معيّن، ومن ثمَّ شرحها وتبيين معانيها واشتقاقاتها، ودلالتها وأصولها التّاريخية في كثير من الأحيان، وكان "الهدف منها تقديم معنى أو تعريف للكلمات الموصودة ليستعين بها الباحث على معرفة معاني ما يصادفه من ألفاظ

---

(1) ابن خالويه الحسين بن أحمد: **ليس في كلام العرب**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة مكة المكرمة، (المملكة العربية السعودية)، ط02، 1399 هـ/ 1979م، ص59.

(2) الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: **معاني الحروف**، حققه وخَرَّج شواهده وعلق عليه وقدم له: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، (المملكة العربية السعودية)، ط02، 1401هـ/ 1981م، ص32.

(3) المصدر نفسه، ص65.

(4) المصدر نفسه، ص104.

(5) المصدر نفسه، ص118.

(6) *Alin Rey:**Le Lexique**:Image Et Modeles Du Dictionnaire à La lexicologie (Linguistique), p11.*

غامضة أو غريبة[1]، وقد جعلها نسق تأليفها تبرز على شكل مدارس يميّز النّقاد أهمّها في مدرسة الخليل ومدرسة الجواهري.

يُعدّ الخليل بن أحمد بحقّ مدرسة متميّزة في التّأليف المعجمي، فهو المؤسّس الحقيقيّ لفكرة المعجم، فقد جعل معجمه يقوم على حصر ألفاظ اللّغة وفق التّرتيب على حروفه وسمّاه (العين)، واستغلّ فيه نظريّة التّباديل والتّوافيق الرّياضية[*]، الّتي أتقنها بعد اطّلاعه على سائر العلوم الرّياضيّة والفلكيّة وغيرها، فبناه على تقليب الصّيغة الأصليّة، بحيث يقدّم ويؤخّر حروفها ليستنتج صيغا اعتمدتها العرب وأخرى أهملتها، ومثل ذلك اعتماده في مادّة (كَتَبَ) على التّقاليب (كتب – كبت – تكب – تبك – بكت – بتك)، وبذلك حصر في معجمه جميع الكلمات الّتي قد تقع في العربيّة، ورأى في هذا كلّه أن يجعل ترتيب المعجم على مخارج الحروف وفق مواقعها من الجهاز الصّوتي[*] بداية بحرف العين، ولعلّه السّبب الّذي من أجله سمّاه العين.

وقد حذا بعض روّاد التّأليف المعجميّ حذوه، إذ التزم به الأزهري في (التّهذيب)، وابن عبّاد في (المحيط)، وأبو علي القالي في (البارع)، غير أنّهم خالفوه في بعض دقائق المنهج، وأضافوا بعض الأمور، فالخليل جعل كلّ كتاب في معجمه قائما على حرف من حروف المعجم، مقسّما الكتاب إلى أربعة أبواب: الثّنائي المضاعف، الثّلاثي الصّحيح، واللّفيف، وجعل الباب الرّابع للرّباعي والخماسيّ، وكذلك صنع القالي، غير أنّه عزل ما كان ثلاثيّا معتلاّ بحرف عن اللّفيف وسمّاه الثّلاثي المعتلّ، أمّا الأزهريّ فخالف الخليل في المهموز وأحرف العلّة، حيث أراد الأزهريّ إفراد المهموز دون تفرقة وعزله عن المعتلّ.

ويميّز معاجم الألفاظ أيضا معجم (الصحاح) الذي يمثل مدرسة الجوهري (ت 392هـ) الّتي تقوم على التّرتيب الألفبائي الجذريّ باعتبار آخر الكلمة بدلا من أوّلها، ثم النّظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأوّل سمّاه بابا، وأما الثّاني فسماه فصلا، فالكلمة (بَسَطَ) يُبحث عنها في باب الطّاء، وتقع في فصل الباء، وسلك صاحب هذه المدرسة مسلك النّظر أيضا إلى الحرف الأوّل ثم تجاوزه إلى الحرف الثّاني في الثّلاثي، ثمّ الثّالث في الرّباعي، ثمّ الرّابع في الخماسيّ حتّى يكون التّرتيب دقيقا، ويعني ذلك أنّك إذا بحثت عن كلمة (أَمَرَ) في معاجم هذه المدرسة وجدتها في باب الرّاء فصل الهمزة، بين الكلمات الّتي ثانيها

---

(1) الجيلالي حلاّم: **المعاجم العربيّة** (قراءة في التّأسيس النّظري)، ص12.

(*) وهي ما يعرف اليوم في الرياضيات ب (الاحتمالات)، إذ تقوم فيها على تقاليب عددية يتم فيها حصر جميع الحالات التي ترد فيها نتائج معينة، وأما عند الخليل فهي تقوم على نفس الطريقة ليتم من خلالها حصر جميع التقاليب في الكلمة لمعرفة جميع احتمالات ورودها وفق نسق معين.

(*) الترتيب الصوتي:ع ح ه خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ى ء: (كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط01، 2000م، ص158.

حرف ميم، وكلمة (مَكْتَبَةٌ) تجرّد من أحرف الزّيادة وأصلها (كَتَبَ)، وتجدها في باب الباء فصل الكاف بين الكلمات الّتي ثانيها حرف تاء، ومن أهمّ معاجم هذه المدرسة: (الصّحاح) للجوهري، و(لسان العرب) لابن منظور (ت 711هـ)، و(معجم القاموس المحيط) للفيروزبادي.

إنّ الدّراسات النّظرية الّتي أُنجزت حول أمّهات المعاجم العربيّة أثبتت أنّ الإقدام على تأليف أغلبها كان بدافع محاربة اللّحن الّذي أصبح بلاؤه يتّسع مع استمرار الوقت، فقام مؤلفوها بحصر دقائق اللّغة وضبط صحيحها حرصا على سلامتها، لأنّ الحاجة لتقييد كلام العرب أصبحت ملحّة، فاللّغة تتّسع ومتطلّبات الحياة تفرض بعضا من التّغيير، لذلك ظهر هذا التّوجه الجديد حتّى لا يدخل على اللّغة غريبٌ، وهذا الأمر شأنه كشأن أيّ عمل تصويبيّ في اللّغة، يقول ابن منظور في خطبة معجمه: "فإنّي لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللّغة النّبوية وضبط فضلها، إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسّنة النّبويّة، ولأنّ العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النّية اللّسان، ويخالف فيه اللّسان النّية، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتّى أصبح اللّحن في الكلام يُعدّ لحنا مردودا، وصار النّطق بالعربيّة من المعايب معدودا، وتنافس النّاس في تصانيف التّرجمانات في اللّغة الأعجميّة، وتفاحصوا في غير اللّغة العربيّة، فَجَمَعْتُ هذا الكتاب في زمنٍ أهله بغير لغته يفخرون"[1]، يبدو من خلال هذا المقطع من خطبة الكتاب أنّ أقوى دافع لتأليف لسان العرب كان انتشار اللّحن في لغة العرب، إذ بلغ درجة الخطر، فدخلت لغة العرب كلمات لا علاقة لها بها، كما أنّ اللّسان العربي أصابته البلبلة، فأصبح النّاس ينطقون بكلمات لتدل على غير ما وضعت له، فسمّاه (لسان العرب) ليكون دالاّ على مسعاه، لأنّ النّطق الصّحيح باللّغة علامة مميزة للّسان العربي، وما خالفه فهو لحن، ولا علاقة له بالعربية إطلاقا ولا باللسان العربي.

إنّ المتصفّح لتاريخ الأمّة العربيّة يدرك دون شكّ أنّ ابن منظور جاء في عصر كانت الأمّة العربيّة والإسلاميّة قد مرّت بزوبعة من الأحداث أثّرت تأثيرا بالغا على العقل واللّسان، فقد رسم أعداء هذه الأمّة خطّة دقيقة للإضرار باللّسان العربيّ، بتدمير المكتبات العربيّة وتشريد العلماء العرب والمسلمين، ولم يحدث ذلك دون أن تظهر نتائجه جلية للعيان، فقد زاد اللّحن ودخل الغريب، وتفاخر النّاس بلغات غيرهم، وذهب العلماء للبحث في أصول لغات غير لغتهم، وما من شك أنّ الظّروف السّياسية الّتي عرفتها الأمّة العربيّة أفرزت كوارث عديدة على هذه اللّغة، ولعله الدّافع الأقوى عند المؤلّف في وضع لسان العرب.

أثبتت الأسس النّظرية للمعاجم العربيّة أنّ ظهور هذه الحركة العظيمة من التّأليف لم تأتِ صدفة، لأنّ الدّراسات اللّغوية أثبتت أنّ أغلبها ظهر في الوقت المناسب، فما يصحّ أن يقال في هذا الموضوع عن لسان العرب يصحّ أيضا على أغلب المعاجم العربيّة القديمة لذلك اجتهد العلماء لضبط أصول هذه اللّغة

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، ج1، ص8.

وجمعها فطالت قائمة المعاجم العربيّة في المكتبة العربية وكان أبرزها بالإضافة إلى التي ذُكرت (الجمهرة) لابن دريد، و(مختار الصحاح) لأبي بكر الرازي (ت 666هـ)، و(أساس البلاغة) للزمخشري.

ج.ج معاجم التثقيف اللغوي ولحن العامة:

بدأ الاهتمام بهذا النوع من الكتب عندما انتشر اللحن، وأصاب اللسان العربي البلبلة، عندها انتبه علماء العربية إلى خطره الداهم، فألفوا فيه من أجل القضاء على الخطأ، وكذا من أجل تعليم الفصحى والابتعاد عن تأثيرات العامية في الاستخدام اللغوي، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ومن أهم هذه الكتب: (ما تلحن فيه العامة) للكسائي و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت 276هـ)، و(تثقيف اللسان) لابن مكي الصيقلي (ت 501هـ)، و(درة الغواص) للحريري، وغيرها.

ثانيا: معايير التخطيء والتصويب عند القدماء:

اللّغة طريقة تواصليّة، وهي سرّ أودعه الله في عباده، وقد عبّرت منذ خلق الإنسان عن حاجاته ومكنوناته، حتّى أصبحت تشكل في محتواها شبه عرف لا يمكن تجاهله أو الخروج عنه، يرى (وايتني - *Whitney*) أنّ "اللّغة أشبه ما تكون بمؤسّسة اجتماعية، مثلها في ذلك مثل أيّة مؤسسة أخرى"[1]، لذلك كانت جديرة بهذه الصفة، إذ يتمّ فيها بصفة مشتركة التّعارف على طريقة تواصلية لا يخرج عنها الأفراد، فهي بهذا المفهوم تشكّل في المجتمع الواحد قانونا تواصليّا لا يُعصى، وكلّ واقع في الخطأ هو بمثابة الخارج عن هذا القانون، فوجب أن ينبَّه حتى يعود بتصحيح للغته إلى انتمائه الصّحيح، ومن هنا تتكوّن عند النّاس فطرة تضمن اتّفاقا يؤسّس عرفا شبيها بتلك الأعراف الّتي قد توجد في أيّ مجتمع، إذ أنّها "شيء اتّفاقيّ مكتسب ولابدّ أن تخضع للغريزة الطّبيعية بدل أن تعلو عليها"[2]، فالخروج عن هذه الطّبيعة إذن يعدّ شذوذا، وميلا عن المستقيم المعروف، شأن ذلك هو شأن الخروج عن أيّة أعراف أخرى.

هذا حال اللّغة إجمالا، فإذا كانت لغات العالم تتميّز بكلّ هذه السّمات فما هو حال لغة العرب الّتي تشدّ على زمام المؤسسة اللغوية بإحكام إذا تمّت مقارنتها بالعديد من اللّغات، إذ أنّها محكومة بضوابط تمكّن لها السّلامة، فالإعراب فيها قانون يضبط عمليّة التّواصل السليم بين المتكلمين لتكتسب جمالا منفردا،

(1) *Ferdinand De Saussure: **Cours De Linguistique Generale**,essai ouvrage presanté par: Dalila Morsly , collection el-aniss , enag / edition (algerie), 1990 , p24.*

(2) المرجع نفسه، ص24.

فهي "أكمل اللّغات على الإطلاق، فحروفها تامّة، وألفاظها كاملة، لم ينقصها شيء فيشينها، ولم يزدها شيء فيعيبها"[1]، ما سُمع فيها خطأ إلا صُوّب، وما ظهر فيها فاسد إلاّ استُنكر، لأنّ العرب عدّت اللّحن أبشع العيوب، بل قابلته بالرّد العنيف، ومن مناحي جمالها أنْ كُتب لها أن توجَد معربة، ودليل ذلك أنّ العرب لم تسنّ لها قانونها قبل حينه، إذ لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، ولم تعرف نحوا ولا رفعا ولا همزا، وهذا السّر فيها يُعدّ جانبا من جوانب قوّتها، فالعربيّ لم يعرف النّحو إلاّ مع أبي الأسود في عصور لاحقة، ورغم ذلك أتقن لغته، ودليل ذلك ما حكاه بعضهم "عن بعض الأعراب أنّه قيل لأحدهم: أتهمز إسرائيل؟، قال: إنّي إذن لرجل سوء، قالوا: وإنّما قال ذلك لأنّه لم يعرف من الهمز إلا الضّغط والعصر؛ وسُمع من بعض فصحاء العرب يُنشد: "نَحْنُ بَنِي عَلْقَمَةَ الأَخْيَار"، فقيل له:لم نصبتَ بني؟، فقال: ما نصبتُه، وذلك أنّه لم يعرف من النّصب إلا إسناد الشّيء"[2]، ولم يعرف إلاّ لغة سليمة ورثها عن أجداده، دون أن يدرسها أو يطّلع على بعض ضوابطها.

لقد اجتمعت حول لغة العرب عوامل كثيرة جعلت منها تحتلّ هذه المكانة المرموقة في النّفوس وبين سائر اللّغات، فالعربي أمّيّ لا يعرف كتابة أو قراءة، احتضن الطبيعة القاسية ببداوتها، فعاش فيها ومنها، وأحبّها وتغنّى بها وأخلص إليها، فهي الموطن ومصدر الرّزق، وهي محلّ الذّكرى أين يُبعث الطّلل، وهي السّر في البقاء والقوّة.

لقد اصطبغت حياة العربيّ بنظام يختلف عن بقيّة الأنظمة المعروفة في عصره، كالنّظام في بلاد فارس وبلاد الرّوم وبلاد مصر، أو حتّى قبله كنظام اليونان وغيره، فالنّظام العربي قبليّ بسيط، يعيش فيه الفرد حرّا قادرا على التّعبير عن رأيه إذا فكّر، ويفجّر ما بداخله إذا شعر، فيقول أروع الكلام، وأمّا الرّوابط بين الأفراد فلا كلفة فيها، وهذا عامل مهمّ يساعد القريحة على الانطلاق والنّفاذ، والسّليقة على النّقاء.

ثمّة مجموعة من الأخلاق دلّت على صفاء النّفس العربيّة، والقدرة على الحب والعطاء والمحافظة، كحسن الجوار، والعصبيّة الدّالة على مكانة الدّم العربيّ، والوفاء وحسن الضّيافة وغيرها، وهذه كلّها عوامل شعر بها العربيّ، وعَرف أنّها سرّ مكانته، بل كان يشعر بالأخوّة الضّاربة في الأعماق تجاه كلّ من نطق العربيّة.

(1) القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تح: يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1987م، ج01، ص184.

(2) ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1418هـ/ 1997م، ص39.

لقد استطاع العربيّ لحقبة لا يُستهان بها أن يحافظ على بداوته ولغته وطباعه، إذ لم يخالط غيره من الأجناس الّذين قد تفسد لغته بمخالطتهم، ولعلّ صفاء لغة البدو هو الّذي جعلها لغة القياس والاستشهاد فيما بعد، وجعلت منه مصدرا لغوياً مهمّا، ذلك لما للبداوة العربيّة من خصوصيات تجعلها تختلف عن غيرها في أصقاع الدّنيا، فهذه العوامل وأخرى جعلت العربي بعيدا عن اللحن، وقد غذّى ذلك كله سليقته السليمة؛ وقد "روي أنّ رجلا قال لأعرابي: كيف أهلِك؟ (بكسر اللام) وهو يريد السؤال عن حال أهله، فتوهم أنه يسأل عن كيفية هلك نفسه، فقال: صلبا"[1]، ومن هنا يتبيّن أنّ السليقة العربية كانت جاهزة للحديث بالصّواب والردّ به أيضا.

اختلف الرّواة حول البداية الحقيقية لظهور اللّحن فمنهم من يرى أنّه ظهر في الجاهليّة، وهؤلاء يرون أنّ الحالات التي ظهرت في العصر الجاهلي لم يُلتفت إليها لقلّتها، وليس للعربيّ أن يأمن معرّة اللّحن لأنّه غير مقيّد بقواعد تضبط لغته، وتكبح جماحه عن ذلك؛ ويرى البعض أنّ اللّحن ظهر في عصر الإسلام، وإن كان هذا الرّأي لا ينفي بعض الحالات النّادرة في عصر ما قبل الإسلام، وهو رأي تميل إليه أغلب مصادر اللّغة، لأنّ "الشّواهد تثبت أنّ العرب كانوا يتكلّمون لغتهم سليقة وطبعا فتصدر منهم الألفاظ دالّة على المعاني الّتي يريدونها ويفهمونها بصيغها وحركاتها دون أن يكون لهم صنعة في ذلك أو مدرسة يتعلمون فيها قواعد اللّغة فلا يحيدون عنها"[2]، والعربيّ عندهم إن سلم معرّة اللّحن قبل الإسلام بملازمة البادية والفرار من مخالطة العجم، فإنّه لم يتمكّن من اتّقائه في عصر الإسلام لأنّ حركة التّغيير الّتي فرضت نفسها أثّرت على لسانه، فكيف يَسْلَم من اللّحن وهو يخالط في مجتمعه الجديد كثيرا من غير العرب، وكيف يسلم منه وهو ينقطع عن بلاده زمنا طويلا طالبا الفتح الإسلامي، وكيف يسلم منه وهو يسير في أرجاء الأرض لنشر الدّعوة لهذا الدّين الجديد. إنّه لمن الصّعب أن يُستثنى عصر الإسلام من العصور التي نُسب إليها ظهور اللّحن، بل إنّه أقربها احتمالا إلى ظهوره فيها.

أثبتت الدراسات الحديثة أنه كلما رجعنا أدراجنا مع الزمن اقتربنا أكثر من السلامة اللغوية وقلّ شيوع اللحن، و"كلما تقدّمنا منحدرين مع الزّمن اتّسع شيوعه على الألسنة، وخاصّة بعد تعرّب الشعوب المغلوبة الّتي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللّغوية"[3]، يضاف لذلك نزول العربيّ على بعض الأمصار غير النّاطقة بالعربيّة، وهكذا أصبح هذا البلاء يتّسع حتى تمكّن من البدو الّذين لطالما تغنّوا

(1) ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ج02، ص09.

(2) أحمد شامية: **خصائص العربية و الإعجاز القرآني** (في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1995م، ص75.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص11.

بفصاحتهم، قال الجاحظ: "أوّل لحن سمع بالبادية هذه عصاتي"[1]، والصّواب في هذا القـول: "هـذه عـصاي"، بل تمكّن من الفصحاء أنفسهم، نمثل لذلك بما يروى عن الحجّاج، فقد "سأل يحيى بـن يعمـر هـل يلحـن في بعض نطقه؟ وسؤاله ذاته يدلّ على ما استقرّ في نفسه من أنّ اللّحن أصبح بلاءً عامّـا، وصـارحه يحيى بأنّـه يلحن في حرف من القرآن الكريم، إذ كان يقرأ قوله عزّ وجـلّ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾[*] إلى قوله تعالى: ﴿أَحَبَّ﴾ (بضمّ أحب)، والوجه أن تُقرأ بالنّصب خبرا لكان لا بالرّفع"[2]، على اعتبار التقـدير ب: إنْ كان آباؤُكم أَحَبَّ.

ويرى فريق آخر أنّه ليس لأيّ أحد أن يُخَطِّئَ العربيّ، سواء تكلّم وفق قواعد اللّغـة والقيـاس أم لا، لأنّه يتكلّم على السّليقة، وأنّه ظلّ لمدّة طويلة يحتفظ بطبعه الفصيح، فالنحو العربـيّ وُضـع قياسا علـى تخريجهم للّغة، والقياس تمّ على لغتهم وهذه شهادة لهم بسلامتها، ولغتهم هي الأفصح.

يرى فريق من اللّغويين أنّه ليس معقولا بعد كلّ هذا أن نمنع العربيّ - الّذي قِسْنَا على لغته لنضع النّحو العربيّ - أن يتحدّث بلغته، فقد نقع بهذا في خطأ التنـاقض إذا قـسنا علـى لغتـه الـصّواب المطلـوب ونحمّله الخطأ في الآن ذاته، وهؤلاء يعتبرون" اللّحن محدثا، وأنّه ليس من طباع العرب الأقحـاح، فقـد كـانوا في منأى عنه، وما قد ظهر فاسدا من كلامهم فإنّما هو لهجات عربيّة لا أكثر"[3]، والحقيقة في كل هذا هي أنّـه ليست ثمّة مقاييس دقيقة تثبت انفراد أحد الرّأيين بالصّحة والصّواب، لأننّا أمام مسألة تحتاج إلى أكثـر مـن الرّأي، تحتاج إلى بحوث جادّة، تتجاذبها الدّراسات التّاريخية والنّفسية والاجتماعيـة وغيرهـا، حتّـى تؤسّـس لآراء رصينة؛ إذن هل يكفي إثبات مخالطة العربيّ للعجم لنقول أنّه يلحـن؟ وهـل يُعقـل أن نتّخـذ اللّـسان العربيّ إلى عصر الاحتجاج" مقياسا للّغة الصّحيحة ثم ننقلب عليه لأنّه تكلّم بغير القواعـد الـتي اسـتنبطناها من لغته؟"[4]، الصّواب أن تقوم الدّراسة على نهج مؤسَّس على الرّوايات الأكثر قربا من المنطق لنقترب من البداية الأولى لظاهرة اللّحن.

لم يكن للعربي معايير يعتمدها أساسا لتخطيئاته أو تصويباته قبل ظهـور النحـو، بـل كـان النـاس يحتكمون فيما يذهبون إليه إلى السليقة التي جبلوا عليها، لهذا فـإن ظهـور معيـار النحـو مهـد فيمـا بعـد إلى الاحتكام إلى قوانين لغوية تصلح للإبانة عن فاسد اللغة من سليمها، وبخاصة عندما أخذ الدرس اللغوي في

---

(1) الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (لبنان)، ط01، 1968م، ج01، ص323.

(*) الآية 24 من سورة التّوبة.

(2) المصدر نفسه، ج01، ص 12.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1986م، ص16.

(4) المرجع نفسه، ص16.

النمو على يد المدارس النحوية، إذ ظهرت فيما بعد مؤلفات أقل ما يقال عنها أنها أحصت أخطاء اللغة ودعت إلى تركها.

كان الخطأ في اللّغة سببا قويّا في تطوّر البحث اللّغوي، فمنذ أن بدأ الاهتمام بهذا الشّأن ظهرت حقول لغوية جديدة، وكان أبو علي الفارسي يرى أنّ وقوع العربيّ في الخطأ قبل ظهور الضّابط اللّغوي أمر بديهي، لأنّه لم يكن يملك أصولا يرجع إليها وقت الحاجة، يقول ابن جنّي في الباب الّذي سمّاه (أغلاط العرب): "كان أبو علي يرى وجه ذلك، ويقول: إنّما دخل هذا النّحو في كلامهم، لأنّهم ليس لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربّما استهواهم الشّيء فزاغوا به عن القصد"[1]، لذلك فإن هذه الأصول التي تحدث عنها أبو علي الفارسي شكلت عند ظهورها مرجعا قويا يستند عليه المتكلم ليأمن معرة اللحن، وقد وضع اللغويون القدماء معايير مثلت حدود اللغة، وجعلت الاحتكام إليها أمرا حتميا، لأن هذه المعايير مستنبطة في الأصل من لغة اعتُرف لها بالمنزلة الرفيعة، وهذه المعايير هي:

1- القياس:

القياس في اللغة "مصدر قَاسَ الشّيء بغيره أو عليه: قَدّره على مثاله"[2]، وهو معيار اعتمده النّحويون لحمل المتشابه من الكلام في الوزن والصفة على بعضه مما يُطلب صوابه، وهو "محاكاة العرب في طرائقهم اللّغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادّة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها"[3]، إذ يُعتمد فيه على مطابقة اللّغة بعضها ببعض لتحديد صحيحها من فاسدها، فيتمّ إلحاق مسألة لا حكم فيها بمسألة تُشبهها حكما ظاهرا، ليُسقَط على الأولى حكم الثّانية، فإذا عرفنا - فرضا - عن طريق النّقل أن كل ما كان على وزن (فَعَّلَ) في الماضي، كان وزنه (تَفْعِيل) في المصدر، توصلنا عن طريق القياس إلى أن مصدر الماضي (دَرَّبَ) هو (تَدْرِيب)، وأن مصدر الماضي (عَلَّمَ) هو (تَعْلِيم)، شرط ألا يكون ما قيس عليه شاذّا.

وقد حدد قدماء اللغويين الفائدة من القياس، ورأوا بأنه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، ويريدون بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب، ويريدون بالمنقول الكلام العربي الفصيح، كأن تقول صِحافة وطِباعة على مثال قول العرب تِجارة وزِراعة، وإن لم يكن هذا منقولا

---

(1) ابن جني: **الخصائص**، ج03، ص273.

(2) راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1413هـ/ 1993م، ص340.

(3) ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج01، ص173.

عنهم، لأنه كما يقول الأنباري: لما كان غير المنقول عنهم في معنى المنقول كان محمولا"[(1)]، وقد سمح القياس بالنّطق بكلمات لم يعرف لها طريق، فقاسوا كلاما وأوزانا لم يكونوا لينطقوا بها سليمة لولا وجود القياس، بل إن القياس حل إشكالات كثيرة في الاستعمال، إذ هو"طريق يسهل به القيام على اللّغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النّطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيّتها إلى مطالعة كتب اللّغة، أو الدّواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها"[(2)]؛ وقد كان القياس مسلكا اتخذت به جميع اللغات، على اعتبار أنه يمثل نظام اللغة التي يستعمل فيها، ليعبر عن رصيدها، وهو"جزء من نظام نحوي: فهو يفترض إدراك وشعور علاقة تربط الأشكال فيما بينها"[(3)]، فيضمن بالتالي معيارية للاستعمال اللغوي تمكن وضع اللغة في حصن منيع.

القياس معيار نقدي في النحو العربي، لذلك يتّخذه النّحاة طريقا لمعرفة الجموع والمصادر والصيغ وغيرها، فقد جمعوا (جَمَل) على (جِمَال)، يقال: (جَبَل) و(جِبَال)، وجعلوا مصدر الفعل الرّباعي مثل (أَفْعَلَ) كـ(أَحْسَنَ) على وزن (إِفْعَال) أي (إِحْسَان)، واستثنوا من هذه الصّياغة الفعل معتل العين كـ(أَقَام)،إذ تحذف عينه ويعوّض عنها بتاء في آخر المصدر (إِقَامَة)، و"يخَطّئون من يقول: "رِجَالٌ بَوَاسِلٌ"، ويقولون أنَّ صوابه: "رِجَالٌ بُسْلٌ وبُسَلاء"، لأنّ كلمة (بَوَاسِل) جمع ل (بَاسِلَة)، ويدّعون أنّ العرب لم تجمع من صفات المذكر العاقل على (فَوَاعِل) سوى قولهم: "سَوَالِك وفَوَارِس ونَوَاكِس"[(4)]، ومن هنا يتبيّن أنّ الأخذ بمسلك القياس يفضي إلى إسقاط وزن على آخر ليتم بذلك معرفة الشكل المراد للكلمة.

هذه المقاييس الّتي استنبطها النّحاة تضبط النّطق بالعربيّة صحيحة، لأنّ القياس كفاية صاحبه، وهذا النّهج اتّبعه علماء اللّغة القدماء، قال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ   وبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ[(5)]

لم يخرج القياس إلى الوجود قبل أن يختلط العرب بالعجم ويعمّ الفساد اللّغوي، لذلك أخذوا يقيسون على ما قالته العرب ليحكموا على الأداء اللّغوي، لأنّ ما خرج عن هذه المقاييس لحنٌ، فقد نقل

---

(1) ينظر: محمد الخضر حسين الجزائري: **القياس في اللغة العربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1986م، ص19.

(2) المرجع نفسه، ص28.

(3) *Ferdinand De Saussure: **Cours De Linguistique Generale.**، p265.*

(4) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1980م، ص37.

(5) محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثّقافة، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط)، ص191.

المازني عن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه أنّهما كانا يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام ليس له في أمثلتهم معنى؟"[1]، فالقدماء تشدّدوا في مسألة الأخذ بأشكال التّعبير عند أفصح القبائل، ولذلك عدّوا ما خرج عن منوال كلامهم غير فصيح.

القياس في عمومه كان مصدر الكثير من القواعد الصرفيّة الّتي وضعت، ويرجع الفضل في وضعه إلى البصريين، فابن أبي إسحاق كان أوّل من فتح بابه بحيث حمل ما لم يُسمع عن العرب على ما سُمع عنهم، وتوسّع فيه الكوفيون على يد الكسائي حتّى حمل عليهم البصريّون هذا الاتساع، وأمّا البغداديّون فقد أتقنوه، إذ كان أبو على الفارسي شديد العناية به، عظيم التّقدير له، قليل العناية بالرّواية، وكان يقول: "لأنْ أخطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرّواية أهون عليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسيّة. ويتعجّب ابن جنّي كثيرا من مهارة أستاذه في القياس، فيقول: فما كان أقوى قياسه فكأنّما إنّما كان مخلوقا له"[2]، فالقياس عند هؤلاء مقدم على الرّواية، لأنّه يشكّل الحجة المؤيّدة للصّواب.

نجد في تراث العرب اللغوي شكلا من التناول فيما يخص اللغة الصحيحة يعبر عن طريقة استنباطهم لأصول اللسان العربي، فقدقسّم ابن جنّي كلام العرب بالنّظر إلى القياس إلى أربعة أقسام"[3]:

أ- **مطّرد في القياس والاستعمال:** وهذا النّوع يرد فيه اللّفظ على وجه يوافق الاستعمال، نحو قياسهم في النّسب (مَكِّيّ) على (مَكَّة)، و(مَدَنِيّ) على (المَدِينَة)، و(بَغْدَدِيّ) على (بَغْدَاد)، لأنّ القاعدة العامّة للنّسب أن يُكسر آخر الاسم وتلحقه الياء مشدّدة.

ب- **مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال:** وهذا نوع يرد فيه اللّفظ جار على القياس، ولكنّه لا يوافق الاستعمال ومن أمثلة ذلك: قولهم في ماضي يَقَعُ = وَقَعَ، وماضي يَتَّسِع = وَسِعَ، وماضي يَضَعُ = وَضَعَ، غير أنّ ماضي (يَدَعُ) - قياسا على ما سبق - شاذّ في الاستعمال، وقد قال بعضهم: وَدَعَ. وإذا طلبت الماضي من (يَجِدُ) قلت: (وَجَدَ)، وإذا طلبته من (يَرِثُ) قلت: (وَرِثَ)، وإذا طلبته من (يَرِدُ) قلت (وَرَدَ)، أما إذا طلبته من (يَذَرُ) قُلْتَ: (وَذِرَ)، والعرب لم تنطق بهذا الفعل إلاّ بالمضارع والأمر.

ج- **مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس:** ومن ذلك أنّ القياس يطلب قلب الهمزة الثّانية ياءً لاجتماع الهمزتين في (أَيِمَّة) مع فتح الأولى وكسر الثانية، ولكن لفظ (أَئِمَّة) ورد بتحقيق الهمزتين في قوله

---

(1) ابن جني: **المنصف**، ج01، ص180.

(2) أبو علي الفارسي: **التكملة** (وهي الجزء الثاني من الإيضاح)، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1984م، مقدمة المحقق، ص01.

(3) ابن جني: **الخصائص**، ج01، ص96.

تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[*]، إذ قيل أنّها شاذّة في القياس ولكن ورودها في القرآن الكريم وجب القول بفصاحة استعمالها.

د- **شاذّ في القياس والاستعمال:** كقولهم: "ثَوْبٌ مَصُونٌ، وفَرَسٌ مَقْوُدٌ"، و"هذا النّوع لا يحسن استعماله إلاّ على وجه الحكاية"[1]، أي لا يصلح للاستعمال ولا للقياس، ولا يُتّخذ إلا على سبيل الحكاية.

ومن هنا اعتُمد القياس ضابطا أساسا في عمليّة التّصويب، فكثيرة هي التّعابير الّتي رُدّت على أصحابها لأنّها لا تجري مجرى القياس ولو اعتبرها بعضهم صحيحة في كثير من الأحيان، وهذا الأمر فتح الباب على مصراعيه أمام جدال كبير بين العلماء، إذ يرى بعضهم أنّه لا يجوز الخروج عن كلام العرب، وأنّه لا يجوز لأيّ أحد أن يتكلم وفق الطريقة التي تناسبه، لأنّ ذلك يُخرج اللّغة عن حقيقتها فتُستحدث بذلك ألفاظ وتعابير لا علاقة لها بها، وبالتّالي يصعب تقييدها وحملها على الصّواب، يقول ابن فارس: "ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها"[2]، فلا يجوز الخروج عما قالت العرب، لأنّ ذلك فساد للّسان العربي، وخروج عن الحقيقة المرادة للتّعبير، وأمّا البعض الآخر فيتساهل فيه بحكم أنّ اللّغة في تطوّر مستمرّ.

2- السّماع:

السّماع أحد مصادر الاستدلال النحوي، وهو"في اللغة مصدر سمع الصّوت: أحسّته أذنه، وهو في الاصطلاح، أخْذ اللغة من العرب الذين يوثق بكلامهم، وهم الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة، بالنسبة إلى عرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع بالنسبة إلى الأعراب من أهل البادية، وكلامهم لا يقاس عليه"[3]، والسماع هو الأصل الأول من أصول اللغة، وقد عرفه السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كتاب الله تعالى وهو القرآن، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما وشعرا، عن مسلم وكافر"[4]، والسماع لا يقدم عليه غيره إن وُجد، يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على

(*) الآية24 من سورة السجدة.

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، ص38.

(2) ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، ص69.

(3) راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص279.

(4) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1426 هـ/ 2006م، ص72.

قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[1]، ولقد تشدد القدماء في مسألة السماع، وجعلوه مذهبهم في الحفاظ على اللغة، ولذلك ربطوا الرواية به، فأجازوا الأخذ عن بعض القبائل ومنعوا ذلك من قبائل أخرى، فلا يجوز السماع من القبائل التي لم يثقوا في فصاحتها، فقدّروا عن القبائل الفصيحة كقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيّين، بينما عدّوا الرّواية عن القبائل غير الفصيحة مردودة، كسُكّان البراري النّازلين بأطراف البلاد العربيّة، وجيران مصر والقبط كلخم وجذام، وجيران أهل الشّام من النّصارى، الّذين يقرأون بالعبريّة، كقضاعة وغسّان وإياد، وجيران اليونان كتغلب وبكر وعبد قيس النازلة في البحرين الّذين خالطوا الفرس والهند"[2]؛ والسماع وجه من أوجه التوجيه ناحية الصواب، لذلك كان اللفظ أو الاستعمال غير المسموعيْن عن القبائل التي أجازوا الرواية عنها مردوديْن.

السماع عند البصريين غيره عند الكوفيين، "فالبصريون وقفوا عند الشواهد الموثوق بها، واستعملوا القياس، وأهدروا الشواذ، وكانوا إذا رأوا لغتين، الأولى مطابقة للقياس، والثانية غير مطابقة، فضلوا المطابقة للقياس، وضعّفوا الأخرى بإحدى الطريقتين: إما أن يهملوا أمرها لقلتها، فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، وإما أن يؤولوها حتى تطابق القاعدة، أما الكوفيون فقد كانوا يقيسون على الشاهد الواحد، واعتدوا بأقوال المتحضرين من العرب، وبالشواذ منها، حتى قال السيوطي فيهم: لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبنوا عليه، ويسمى أيضا النقل"[3]، ما يدل على أن البصريين والكوفيين اعتمدوا السماع مذهبا لجمع اللغة، لكن البصريين ظهروا فيه أكثر تشددا مقارنة مع الكوفيين.

والمعجم الوسيط عرفه بأنه: عند علماء العربية: خلاف القياس، وهو ما يسمع من العرب فيستعمل ولكن لا يقاس عليه"[4]، ويتمّ إعمال باب السماع في المسائل التي لا وجه لها في القياس، فقد ذكروا أحوالا جاءت فيها ألفاظ وأوزان على غير ما بوبته الأوزان الصرفية عن كلام العرب قياسا، فذكروا لها شواهدها من كلام العرب وعدوها صحيحة على أساس أنها من كلام العرب الذي يخالف هذه المعايير، "وهذا الباب غالب في علم الصرف وهو يكثر على الخصوص في مزيدات الأفعال ولزوم الفعل وتعديته، وأوزان المصدر، وبعض أسماء الزمان والمكان"[5]، وغيرها، ففي الميزان الصرفي مثلا قالوا عن مصادر

---

(1) ابن جني: **الخصائص**، ج01، ص125.

(2) صبحي الصّالح: **دراسات في فقه اللغة**، ص113.

(3) راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص280.

(4) مجمع اللغة العربية القاهري: **المعجم الوسيط**، ص449.

(5) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان) ط01، 1982، ج02، ص200.

الأفعال الثلاثية أنها سماعية وأن لها ضوابط غير مطردة، أي ليست كغيرها من الأوزان القياسية التي تضبطها الأوزان الصرفية.

جعل القدماء السماع معيارا أساسيا للفصاحة، وتناولوه بأشكال مختلفة، فالأنباري عبر عنه بالنقل، ورأى أن المنقول هو ما سُمع عن الأعراب وما نُقل عنهم بالرواية، يقول في ذلك: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[1]، ومن هنا يلاحظ اشتراط الأنباري في المسموع الفصاحة أولا، و"الفصاحة عنده محصورة في لغة القرآن والحديث الشريف وكلام العرب نثرا وشعرا، وقسّم النقل إلى آحاد ومتواتر، فأما التواتر فخص به لغة القرآن الكريم وما تواتر عن العرب، ورأى أن الآحاد ما نقله بعض أهل اللغة"[2]، والقصد الذي يتضح من هذا التقسيم هو أن الأنباري قصد معرفة مدى سلامة اللغة المنقولة، وجعل من هذا التقسيم أيضا سندا لما يذهب إليه في تعارض بعض الشواهد اللغوية الواردة عن العرب، كما رأى الاطراد شرطا لصحة الاتخاذ بالسماع، وأما السيوطي فلم يشترط الاطراد فيه، والأقرب إلى الصواب هو أن الاطراد ليس شرطا في المسموع، لأنه اقرب إلى أن يكون معيارا للتفاضل.

أ- مصادر السّماع:

أ.أ القرآن الكريم وقراءاته:

جعل قدماء اللغويين القرآن الكريم وقراءاته أول مصادر السماع، وأدركوا أن الأسس المنهجية للاتخاذ به في هذه المسألة تحيل على حقيقتين متغايرتين هما: القرآن الكريم وقراءاته، "فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما"[3]، وهذه القراءات تناقلها الأئمة القرّاء، وهي مثبتة في كتب أهل العلم، ولكن لا يسوغ جمعها في مصحف واحد، لأنه يؤدي إلى التشويش والتلبيس.

ويرجع عهد القرّاء الذين اتخذ الناس بطرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة، فقد اشتهر بالإقراء منهم، أُبَيّ بن كعب(ت 30هـ)، وعلي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت (ت 45هـ)، وعبد الله بن مسعود (ت

(1) الأنباري أبو البركات عبد الرحمان بن محمد: **لمع الأدلة في أصول النحو**، قدم له وعني بتحه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، (سوريا)، (د، ر، ط)، 1377 هـ/ 1957م، ص81.

(2) المصدر نفسه، ص83.

(3) الزركلي بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط)، ج01، ص318.

33هـ)، وأبو موسى الأشعري (ت 52هـ)، وغيرهم كُثُر، وعن هؤلاء أخذ كثير من الصحابة والتابعين، وكلهم يُسند ما يقرأ به إلى الرسول ﷺ.

لقد اعتنى العلماء بالقراءات اعتناء شديدا، وجعلوها علما قائما، وقيل أن أول من دوّن في علم القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) بكتابه (القراءات)، وقيل أن واضع علم القراءات هو أبو عمرو حفص بن عمر الدوري (ت 246هـ).

اختلف علماء العربية حول صحة الاحتجاج بالسماع، فمنهم من يرفض مطلقا العمل بالشاذ، وقد اعتبر السيوطي أنّ "كل ما قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[(1)]، وقد ذهب السيوطي في هذه المسألة إلى أبعد من ذلك، فقد أجاز اعتبار الشاذ ولو خالف القياس، يقول في ذلك: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[(2)]، والحقيقة أن هذه القضية عرفت جدلا واسعا في مجال الفقه، بينما علماء العربية لم يوسعوا الخلاف إلى إبطال الشواهد الشاذة.

وضع العلماء ضوابط للقراءات التي يحتج بها، واعتبروا كل قراءة موافقة للعربية - ولو بوجه - صحيحة، ووافقت أحد المصاحف العثمانية وصح سندها، وهي عندهم القراءة التي لا يجوز ردها لأنها واردة عن الأئمة العشرة، ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة – أي موافقة العربية، وموافقة الرسم العثماني، وصحة السند – اعتبروها ضعيفة أو شاذة أو باطلة.

يعتبر النحاة البصريون القراءةَ سنّة، يقول سيبويه في ذلك: "القراءة لا تخالَف لأن القراءة سنّة"[(3)]، ورأوا أنها لا تخالَف وإن خالفت القواعد، لكن لا يقام عليها الكلام ولا تعتبر قاعدة يصح الاستشهاد بها إذا خرجت عن الأعم الأغلب. وأما الكوفيون فرأوا القراءات مصدرا هاما لنحوهم، وأخذوا كل ما وجدوا له نظيرا في اللغة، وأما غيره فأخذ به بعضهم ورده آخرون.

أ.ب الحديث الشريف:

الحديث الشريف واحد من طرائق الاستدلال النحوي، وقد أثبت النحاة صحة الاستشهاد به شرط أن يثبت بلفظه عن الرسول ﷺ، غير أن ذلك يحدث نادرا، يقول السيوطي في هذه المسالة: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما

(1) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص75.

(2) المصدر نفسه، ص75.

(3) سيبويه: **الكتاب**، ج01، ص148.

أدّت إليه عباراتُهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة"[1]، فعلى الرغم من أن الحديث الشريف قطعي الأدلة في النحو إلا أن سبب التخوف من قبوله يرجع إلى أن أغلبه تداوله أناس لم تخلُ ألسنتهم من اللحن، زد على ذلك فإن الحديث الشريف لم يكن مرويا في بوادي العرب فحسب بل في الحواضر الذين فسدت ألسنتهم.

دار جدل كبير بين علماء العربية حول مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات صحيح اللغة، "مع أن كثيرا من الأحاديث دونت قبل أن يُدَوَّن الشعر العربي المتفق على الاحتجاج به، وأن الحديث نثر ليس فيه من ضرورات الشعر شيء مما كان يستوجب تقديمه في الاحتجاج عليه"[2]، ومع ذلك كله وقف جل القدماء منه موقف الرفض، وانقسموا حول المسألة فرقا، فمنهم الرافضون كابن الضائع (ت 282هـ) وأبي حيان، وهؤلاء "لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان، لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألمَّ بشيء من سيرته، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد، وأوتي من جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، وفي الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة"[3]، فكانت الرواية بعد ذلك سببا قويا في حدوث اللحن. ثم يأتي موقف المجوزين كابن خروف والسهيلي الذي في "أماليه قريب من سبعين حديثا استشهد ببعضها في تقرير أحكام نحوية"[4]، ومن المجوزين أيضا ابن مالك والرضي (ت 688هـ) وابن هشام والدماميني (ت 828هـ) وغيرهم كثر. وقد ظهر بين هذين الفريقين آخرُ وقف موقفا وسطا، إذ رأى أصحابه جواز الاستشهاد بالحديث المروي لفظا وترك ما رُوي منه معنى، كالسيوطي وغيره.

أ.ج كلام العرب:

كلام العرب إما شعر وإما نثر، وهو بقسميه حجة النحويين ومُعتمد اللغويين في أقيستهم ومعاجمهم، وبخاصة المتقدمين منهم، فما أكثر ما نجد سيبويه يقول: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به"[5]،

(1) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص89.

(2) محمد حسن عبد العزيز: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1415 هـ/ 1995م، ص85.

(3) المرجع نفسه، ص41.

(4) المرجع نفسه، ص87.

(5) سيبويه: **الكتاب**، ج01، ص319.

وأيضا: "ومثله قول بعض العرب"[1]، وغير هذين التعبيرين كثير، ما يدل على اعتمادهم بشكل كبير على لغة العرب القدماء، غير أنهم مع ذلك وضعوا مقاييس تضبط المسألة وتنظم طريقة الأخذ عنهم، كاشتراطهم الفصاحة فيمن يؤخذ عنه، وقد ربطوها بالبداوة، وذهبوا إلى أن فصاحة العرب المأخوذِ عنهم لم تكن في درجة واحدة، ففضلوا قبائل عن غيرها.

وظل مقياس السماع عن العرب أمرا يجمع عليه اللغويون والنحويون، بل جعلوه المصدر الموثوق به في الرواية، وبخاصة الشعر، فرأوا أن أبرز سمة غالبة عليه هي الدقة، لأن الشاعر كان دائما حريصا على إخراجه جميلا جذابا فاختار له اللغة المناسبة والعبارات السليمة وزيّنه بالإيقاعات الرّنانة.

لم يشترط القدماء في العربي الذي يحتج بكلامه غير الفصاحة، فقد ذكر السيوطي أن"العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، بخلاف راوي الأشعار واللغات، وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ، فأخذوا عن الصبيان"[2]، ثم يقول: "وكذلك لم أرهم توَقوا أشعار المجانين من العرب، بل رووها واحتجوا بها"[3]، ومع هذا فقد تشددوا في قبول الرواية، واشترطوا في الراوي صفات، فجعلوها"تؤخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويُتّقى المظنون"[4]، ولعل تشددهم في الرواية يعود إلى خوفهم من تسرب اللحن وفساد اللسان.

وبما أن حرص القدماء على السلامة اللغوية التي بنوا قواعدهم عليها كان شديدا فقد وضعوا ضوابط للأخذ من كلام العرب، وهذه الضوابط تساعد على التخفيف من حدة اللحن وفساد اللغة:

أ.ج.أ الضابط المكاني:

لقد وضع اللغويون من خلال الضابط المكاني حدودا للقبائل التي يؤخذ عنها، وقد بينها السيوطي بقوله: "والذين نقلت عنهم اللغة وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري الذين يجاورهم العجم، إذ لم يؤخذ عن لخم، ولا عن جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان، ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام الذين أكثرهم نصارى يصلّون بغير العربية، ولا من تغلب ولا من النمر، فإنهم كانوا مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين ولا من أزد عمان فقد كانوا مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف

(1) سيبويه: **الكتاب**، ج1، ص321.
(2) السيوطي عبد الرحمان جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج01، ص140.
(3) المصدر نفسه، ص140.
(4) ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص34.

وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز، والذين نقل عنهم من هؤلاء هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب"[1]، فالنحاة العرب أخذوا من هذه القبائل بالرحلة إليها، كما أخذوا ممن وفدوا إليها.

أ.ج.ب الضابط الزماني:

تتمثل أهمية الشعر العربي في كونه ديوان العرب الذي حفظ الأنساب، وعرّف بالمآثر، وعلّم اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث الرسول ﷺ، وحديث صحابته والتابعين. يقول ابن عباس في ذلك: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه"[2]، لذا يعد الشعر مصدرا مهما من مصادر الاحتجاج لعلماء اللغة والنحو، ولكن استشهادهم به لم يكن مطلقا، لأن علماء العربية قسموا الشعر وكلام العرب عموما من حيث الاستشهاد إلى أربع طبقات:

- الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.
- الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.
- الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون الذين كانوا في عصر صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
- الرابعة: المولدون، و يقال لهم المحدثون، وهم ومن بعدهم: بشار وأبو نؤاس.

وقد أجمع النحاة واللغويون على الاستشهاد بشعراء الطبقة الأولى والثانية؛ ولكنهم اختلفوا في الاستشهاد بشعراء الطبقة الثالثة أي الإسلامية، أما الطبقة الرابعة، وهي طبقة الشعراء المولدين، فلم يحتج بشعرهم إلا نادرا، فقد "نقل ثعلب عن الأصمعي، قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج"[3]، فكان هذا الشاعر آخر من يحتج بشعره بالإجماع، فختم الأصمعي به الشعر. ويسمي بعض اللغويين هذه الفترة ب (عصر ما بعد الاحتجاج)، أو (عصر المولدين)، أو (المحدثين)، جاء في اقتراح السيوطي: "أول الشعراء المحدثين بشار بن برد"[4]، والرجل المولد هو الذي لم يكن خالص العروبة، وسُمّوا محدثين لحدوثهم

---

(1) ينظر: السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص100.

(2) السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأملنة العامة، الشؤون العلمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، (د، ر، ت، ط)، ج03 ص847.

(3) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص148.

(4) المصدر نفسه، ص147.

وقرب زمانهم، "وهكذا يكون المولد من الناس، والمولد من الشعراء، والمولد من الكلام ما خالف الأصل المحض الذي كان"[1]، وقد رفض القدماء الاستشهاد بكلام المولدين لدخول اللحن لغتهم.

ثالثا: دراسة بيبليوغرافية لبعض أشهر كتب اللحن:

تعددت مظاهر اهتمام القدماء بالسلامة اللغوية، فاللغويون الأوائل اهتموا بجمع المادة اللغوية من أفواه العرب أينما وجدوا، واهتم الرعيل الذي تلاهم بتبويب هذه المادة، فمنهم من رتبها صوتيا، ومنهم من رتبها أبجديا بحسب الأصل الأول أو الأخير من الكلمة، ومنهم من رتبها دلاليا، ورتبها آخرون بحسب الموضوع، الأهم من كل هذا أنهم دونوا هذه المادة كما ينبغي أن تكون عليه لغة العرب، وتحرّوا في ذلك شروطا تقي تسرب اللحن إلى معاجمهم التي ألفوها في هذا الصدد.

هذا الجهد العظيم لم يوقف زحف اللحن الذي أخذ يعم سائر البلاد العربية، ويفسد الألسن، لذلك اهتم بعض اللغويين بهذا الموضوع وكتبوا رسائل صغيرة عرفت فيما بعد بكتب (لحن العامة)، وقد اهتمت هذه الكتب بالأخطاء اللغوية فصوبتها اعتمادا على المادة اللغوية التي سجلها الأوائل، واتخذت هذه الكتب عناوين مختلفة منها: (لحن العامة)، أو (ما تلحن فيه العامّة)، أو (ما تلحن فيه العوام)، أو (لحن العوام)، وغيرها، فاعتمدت أخطاء العامّة منطلقا لها، إذ جعلتها مادتها الأساسية، وسعت إلى معالجة الواقع اللّغوي، ولعلّ عناوينها تشير إلى هذه المسألة، فمؤلّفوها اعتمدوا في بنائها على ما يقال وما ينبغي أن يقال، فجعلوه مادة أساسية، يقول الكسائي: "وتقول: قد أريت فلانا موضع زيد بغير واو، ولا يقال: أوريت فإنّه خطأ، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا﴾[*]، وقال: **المقدمة**

يندرج هذا الكتاب في سياق الكتب النقدية ذات الطبيعة الأنطولوجية، وهي تلقي الضوء على تجربة الشعب التركمانيّ في مجال الإبداع الشعريّ، إذ تكشف عن رؤية ذاتية وموضوعية في آن، ذاتية بقدر موضوعيتها وموضوعية بقدر ذاتيتها، على نحو يحرّر الهُويّة الثقافية من داخل اللغة الشعرية في نُظُم صوغها وحساسية تشكيلها وقوّة تدليلها، وإذا كانت النصوص الشعرية المترجمة عن اللغة التركمانية قد خضعت لالتباس تقليديّ معروف سلفاً من حيث استحالة الحفاظ على جوهر الكمونات الجمالية للنصوص في أصل لغتها، فإنّ الشاعر محمد مردان وهو ينتمي إبداعياً إلى اللغتين (العربية والتركمانية) على نحو متمكّن اجتهد ما وسعه ذلك في التخفيف من حدّة هذا الالتباس، غير أنّ آليّة الترجمة بطبيعتها الإجرائية عموماً تسهم حتماً في سلب النصّ بعض شروطه الجمالية داخل إيقاع لغته الأصلية، لكنّها على يد مترجم عارف مثل

---

(1) محمد حسن عبد العزيز: **القياس في اللغة العربية**، ص108.

(*) الآية 56 من سورة طه.

محمد مردان تبقى محتفظةً بالممكن والمتاح من القيم الجمالية الأصيلة، وهو ما يتيح للقارئ الناقد المحلّل أن يتوغل بمحبة في أعماق النصوص الشعرية ومساحاتها وظلالها وكأنّها مكتوبة بالعربية أصلاً، ساعياً في ذلك إلى إنتاج قراءة نقدية جمالية حرّة.

تكفّلتْ القراءات النقدية للنصوص الشعرية هنا على يد مجموعة من النقّاد والأكاديميين بالكشف عن شبكة القيم الجمالية والفنية والثقافية على مستويات مختلفة، إذ اشتغلت على مناهج قرائية متعددة ضمن رؤية حداثية عامّة وشاملة تتفاوت في فهمها للحداثة وما بعدها قدر تعلّق الأمر بمنطق الكشف النقديّ، غير أنّها على العموم اجتهدت في أن تضيء مساحة جيدة من الشعر التركمانيّ تعبيرياً وجمالياً ودلالياً، وتنتهي إلى تنوير المنطقة الشعرية بأفق ثقافيّ يرسم صورة الهُويّة في مرجعيتها القومية من جهة، والوطنية العراقية من جهة أخرى، حيث تجلّى المكان والشخصية والفضاء داخل اللغة والصورة والإيقاع على نحو فعّال ومنتج.

اعتمد الكتاب على صعيد الترجمة والقراءة النقدية في سياق التمثيل الإبداعيّ والثقافيّ على مجموعة من الشعراء التركمان من أجيال كثيرة، وكان عامل الانتخاب هو العامل الذوقيّ الأساس في اختيار الشاعر أولاً ومن ثمّ اختيار قصيدته/ قصائده، لكنّ هذه الكوكبة المختارة لا تعني بديلاً حاسماً للشعرية التركمانية على نحو واسع وشامل، بل هي تمثيل لتجربة حيوية من تجاربه، أسهمت بفضل القراءات النقدية الوافية في تقديم رؤية انطولوجية منتخبة لهذه الشعرية.

﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾(*)[1]، وهذه الطّريقة في عرض الخطأ ثمّ ذكر صوابه من المصادر اللّغوية نهج التزم به المؤلّف في جل صفحات الكتاب.

لقد تعدّدت كتب اللّحن بشكل عامّ، فاختلفت من حيث عناوينها وترتيبها، ولكنها لم تختلف كثيرا من حيث منهجها أو مادتها أو شواهدها، وفي أحيان كثيرة اتسمت بتكرار ما جاء في الكتب التي سبقتها، واجتهد آخرون في إعادة تبويب كتب غيرهم ممن سبقوهم، ككتاب (التكملة فيما تلحن فيه العامة) للجواليقي، وتناول غيرهم كتب سابقيهم بالنقد، وكان هذا شأن اللخمي في كتابه (الرد على الزبيدي في لحن العامة)، وتناولت كتب أخرى أخطاء المثقفين واللّغويين أنفسهم، وأشهر من نحا هذا النحو اللغوي ابن شبّة عندما ألف كتاب (النّحو ومن كان يلحن من النّحويين)، ثمّ أبو هلال العسكري بتأليفه كتاب (ما تلحن فيه الخاصّة)، والحريري (ت 516هـ) بكتاب (درة الغواص في أوهام الخواص)، ويبدو من خلال

(*) الآية 143 من سورة الأعراف.

(1) الكسائي: **ما تلحن فيه العوام**، ص22.

عناوين كتب اللحن القديمة أن الكلمتين (العامة) و(الخاصة)لم ترد معطوفتين في مؤلف واحد، لأن أصحاب هذه الكتب فرقوا بينهما، وكان لعلماء اللغة في معنى الكلمتين آراء أبرزها:

1- معنى العامة:

يورد المعجم الوسيط كلمة (العامة) بمعنى الغوغاء، فالعامة "من الناس: خلاف الخاصة، وجمعها عوام، ويقال: جاء القوم عامّة: جميعا"[1]، فالعامة بهذا المفهوم هي سائر الناس، ومن هنا يكون (لحن العامة) لحن الناس على اختلاف مستوياتهم، دليل ذلك ما جاء في أسطر المعجم نفسه قوله أيضا: "(العامي) المنسوب إلى العامة، ومن الكلام ما نطقت به العامة على غير سنن الكلام العربي. (العامية) لغة العامة وهي خلاف الفصحى"[2]، فالعامة في هذا المعجم الناس الذين يتحدثون بغير الفصحى.

يرى عبد العزيز مطر أن هذا التعريف لم يشمل الصّواب المعقول، لأن الفصاحة لا تقتصر على الخاصة، كما أن المعجم الوسيط – في نظره – لم يكن دقيقا في إشارته إلى العامة والخاصة على حد سواء، يقول في ذلك: "فالعامة في هذا المعجم: من يتكلمون بلغة مختلفة عن الفصحى. ولكن هذا التعريف غير مانع، إذ أن أكثر الخاصة عندنا يتكلمون بخلاف الفصحى في خطابهم العادي. ولم يبين على وجه الدقة طوائف الشعب الذين ينطبق عليهم لفظ (العامة) والذين ينطبق عليهم لفظ (الخاصة)"[3]، والرأي عند عبد العزيز مطر أن العامة سائر الناس "من طوائف الشعب ممن لا يلمون بقواعد اللغة، وهم طبقات"[4]، من غير علماء اللغة والشعراء والكتاب والخطباء ومن في مستواهم.

وللقدماء رأي في المسألة، فالجاحظ يذهب إلى التفريق بين العوام والخاصة، ويرى أن العوام أقل منزلة من الخاصة وأعلى درجة من طبقة الناس البسطاء، يقول في ذلك: "وإذا سمعتموني أذكر العوام فإني لست أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة، ولست أعني الأكراد في الجبال وسكان الجزائر في البحار، ولست أعني من الأمم مثل البير والطيلسان، ومثل موقان وجيلان، ومثل الزنج وأمثال الزنج، وإنما الأمم المذكورون من جميع الناس أربع العرب وفارس والهند والروم، والباقون همج وأشباه الهمج، وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم ولم يلبغوا منزلة الخاصة منا، على أن الخاصة تتفاضل في الطبقات أيضا"[5]، ويبدو من هذا التصنيف أن الجاحظ جعل عامة

(1) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، ص629.
(2) المرجع نفسه، ص629.
(3) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص39.
(4) المرجع نفسه، ص47.
(5) الجاحظ: **البيان والتبيين**، ج01، ص86.

الناس في أسفل الدركات، وجعل الخاصة تحتل أعلاها، وهم – أي الخاصة – أنفسهم درجات، ما يوحي أن القمة في هذه المسألة جعلها لأهل العلم.

وأما ابن هشام اللخمي فقد فرّق بوضوح بين العامة والخاصة بقوله: "فأما قول بعض الخاصة من الكتاب والأدباء والشعراء: سيما بغير (لا)، فذكر الزبيدي أنه لا يجوز حذف (لا) البتة"[(1)]، وبهذا تكون العامة عنده سائر الناس من غير هؤلاء.

ويرى عبد العزيز الأهواني أن الزبيدي قصد بعنوان كتابه (لحن العامة) المثقفين الذين تسرب إليهم اللحن، وهو بهذا يميل إلى رأي الزبيدي، يقول في هذا الموضوع: "وهذا كلام واضح صريح يعرف منه أن العامة الذين أرادهم الزبيدي ليسوا الدهماء والسقاط، أو ليسوا رجل الشارع في اصطلاحنا الحديث، وإنما هم المثقفون الذين تسربت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهماء أو من تصحيفات النساخ. ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب. والزبيدي في هذا مستقيم المنطق"[(2)]، وقد استند الأهواني فيما ذهب إليه على نص مقدمة (لحن العامة) للزبيدي فيما يبدو، بينما مادة الكتاب لا توحي بذلك لأن المواد المعالجة فيه لا تدل على مستوى معين في اللغة المعالجة.

يرى رمضان عبد التواب أن أمر سفلة الناس لا يهم اللغويين في شيء، لأن أثرهم لا يسمع، وإنما الخوف من لغة المثقفين الذين قد تؤخذ عنهم اللغة، وهؤلاء هم العامة، يقول في هذا الشأن: "وليس المقصود من العامة هنا الدهماء وخشارة الناس، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شيء، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجدية، كموقف الخطابة والوعظ مثلا"[(3)]، وإن الذي يوحيه قول رمضان عبد التواب هو أن رأيه من رأي الزبيدي وعبد العزيز الأهواني؛ فالعامة إذن عند أغلب اللغويين القدماء هم طبقة المثقفين الذين تسرب اللحن إلى ألسنتهم.

---

(1) ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، تح حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1424 هـ/ 2003م.

(2) عبد العزيز الأهواني: **ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة**، مجلة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، مجلة ثقافية تصدر عن معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، وتعنى بشؤون المخطوطات والوثائق العربية وتاريخها، المجلد الثالث، الجزء الأول، شوال 1376هـ/ 1957هـ، ص134.

(3) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، مكتبة الزهراء، القاهرة، (مصر)، ط 02، 2000م، ص70.

2- معنى الخاصة:

الخاصة لفظ يقصد به مُعَيّن من الأشياء أو العباد، فالأشياء مما تخصّ به نفسك دون غيرك هي خاصتك، وخاصة القوم أكابرهم وأعيانهم، وخاصة الحاكم أعوانه والمقربون منه، جاء في المعجم الوسيط: "الخاصة: خلاف العامة (ج) خواص"[(1)]، فلغة الخاصة إذاً غير لغة العامة، لهذا السبب ألف القدماء في لحن العامة وفي لحن الخاصة.

يضع القدماءُ الخاصةَ في منازل متفرقة، فالجاحظ "يراها أعلى منزلة من العامة، ويجعلها طبقات، حتى أن أدنى طبقة منها قريبة كل القرب من منزلة العامة"[(2)]، فالخاصة عنده تبدأ بالعلماء والأخيار، وقد تبدأ بالأنبياء مثلا، وتتوسط هذه الطبقة أخرى تضم المثقفين، وتنتهي بمن هم خير من العامة، ويتمثل غيره الخاصة في علماء اللغة والنحو، بينما يراهم آخرون جماعةَ المثقفين والشّعراء، وهكذا تعددت صور الخاصة عند القدماء.

الخاصة عند ابن هشام اللخمي هم "الكتاب والأدباء والشعراء"[(3)]، وقد عاب عليهم بعض الأخطاء التي تعودوا عليها، فجرى التعامل بها على ألسنة الناس عامة، وقد أطلق عليهم لفظ (الخاصة)، ونسب إليهم الأخطاء التي صوّبها، يقول مثلا: "فأما قول بعض الخاصة من: سيما بغير (لا)، فذكر الزبيدي أنه لا يجوز حذف (لا) البتة"[(4)]، وبهذا يكون العامة عنده سائر الناس من غير هؤلاء.

يرى بعض اللغويين أن الخاصة هم الطبقة المثقفة، ويستدلون لهذا الرأي بما ذهب إليه القدماء، فرمضان عبد التواب يذهب هذا المذهب إذ يقول: "بل لقد وصل ببعضهم الأمر أن يخصوا بكتاباتهم خاصة المثقفين، كالحريري مثلا الذي يسمي كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص)"[(5)]، فالخاصة عندهم تتمثل في طبقة المثقفين.

يزيد المستشرق الألماني يوهان فك على هذا الرأي أن الخاصة هم أيضا أصحاب المنزلة الرفيعة في الأصل والجاه والمال، يدل على ذلك قوله معلقا على درة الحريري: "وكما يؤذن به العنوان، لا يعنى الكتاب المذكور بالأخطاء اللغوية الجارية على لسان الجماهير العامة من الشعب، التي كان يوجد إذ ذاك عدد كبير

(1) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، ص629.

(2) ينظر: الجاحظ: **البيان والتبيين**، ج01، ص86.

(3) ينظر: ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، ص217.

(4) المصدر نفسه: ص217.

(5) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص70.

من المؤلفات فيها، بل بأخطاء الطبقات الرفيعة، أي الأوساط التي كان الحريـري نفـسه ينتمـي إليهـا بأصـله ومرتبته"[1]، وهو في إشارته إلى أصله يقصد أباه الذي كان من طبقة الأغنياء.

3- كتب اللحن في التراث اللغوي العربي:

كتب اللحن كثيرة في التراث اللغوي العربي، بعضها كان موضوع دراسة اللغويين المعاصـرين، إذ تناولوا فيه دوافع التأليف ودرسوا من خلالها طبيعة اللحن في عصور مختلفة، وبعضهم تناول هـذه المؤلفـات بالدراسة في ضوء اللسانيات، فقد ألف رمضان عبد التواب (لحـن العامـة والتطـور اللغـوي)، وألـف عبـد العزيز مطر (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)، وبعضها مازال مخطوطا ينتظر التحقيق، وكانت هذه المصنفات مادة خصبة لكتب التصويب اللغوي الحديث، لما فيهـا مـن الدقـة وصـواب الحجـة، وهـذه أشهرها:

أ- ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت 189هـ):

هذا الكتاب أقدم مصنفات اللحن، صاحبه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، فقيه وعالم فـصيح، "ولد بالكوفة سنة 119هـ"[2]، وفي مصادر اللغة ما يكفي لإثبات حجته في العلم، واستقامة لسانه، فقـد روي عن الفراء يحيى قوله: "مدحني رجل من النحويين فقال: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في العلم، قـال: وأعجبتني نفسي فناظرته وسألته، فكأني كنت طائرا يغرف من بحر"[3]، ويكفي أنه صاحب أحدى القـراءات السبع، ومؤسس المدرسة الكوفية النحوية بلا منازع، ولعل هـذا الـذي جعـل الفـراء يلازمـه ويغـترف مـن علمه.

عُرف الكسائي بالجدّ وحسن السلوك، فكان عفيفا جادا في طلب رزقه، وقد بلغ منزلة عند الرشيد لم يبلغها سوى خاصته، إذ يروى أنه"كان يُجلـسه ومحمـد بـن الحـسن علـى كرسـيين بحـضرته ويأمرهمـا ألا ينزعجا لنهضته"[4]، وهذا الذي جعل الناس يلتفون حول آرائه العلميـة، بـل إن خـصومه لم يجـدوا بُـدّا مـن الادعاء عليه، فهذه مناظرته المشهورة مع سيبويه تثير حوله الشكوك والادعاءات، "بدعوى أن الرجـل رشـى

---

(1) يوهان فك: العربية **دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**، ص220.

(2) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 172.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط2، 1984م، ص 129.

(4) ينظر: ابن جني: **الخصائص**، ج 3، ص 311.

الأعراب على باب يحيى بن خالد"[*]، غير أن مثل هذا الادعاء يبطل إذا أخذنا بالاعتبار منزلته العلمية، وشهادة العلماء له بالحجة وسعة المعرفة، وأنه أيضا متشبع بلغة البدو، التي أسست عليها المدرسة الكوفية آراءها، فكيف لمن بلغ مثل هذه المنزلة أن يقع في مثل ذلك؟

إن الذي جعل الكسائي يكتسب كل هذه الثقة في الرواية هو مخالطته للحضر والبدو الخلص، ثم علمه بلغات العرب ما سُمع منها وما ندر، وقد تمكن من ذلك كله بفضل أسفاره الطويلة والكثيرة لهذا الغرض، فقد ذكروا أنه" أنفذ خمس عشرة قنّينة من الحبر غير ما حفظ عن العرب"[1]، هذه المسألة مكنته من تخطيء قراء كثر أولا، ثم التأسيس لآرائه التصويبية في كتابه (ما تلحن فيه العامة)، بل إنه في أحيان كثيرة أدهش البدو أنفسهم لسعة علمه بلغات العرب، فقد قال: "لقيت أعرابيا فجعلت أسأله عن الحرف بعد الحرف والشيء بعد الشيء أقرنه بغيره، فقال: تا الله ما رأيت رجلا أقدر على كلمة إلى جنب كلمة منها أشبه شيء بها وأبعد شيء منها منك"[2]، هذا كله يضاف لتواضعه وورعه، ما أضفى على آرائه العلمية وزنا أكبر.

وُجد الكسائي في عصر كان وعي الفكر اللغوي العربي قد بدأ ينضج بشكل ممنهج وسليم، ففي القرن الأول الهجري أسس أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) لعلم النحو العربي وللمدرسة البصرية التي تلتها مدرسة الكوفة، كما رتب نصر بن عاصم (ت 89هـ) حروف الهجاء، وفي القرن الثاني وضع الخليل بن أحمد (معجم العين) وكتاب (معاني الحروف) ثم (كتاب النقط والشكل)، ثم ألف الليث أبو هشام الخرساني (ت 180هـ) (إتمام العين)، وكتب يونس بن حبيب (كتاب اللغات)، وأما في القرن الثالث الهجري فقد كتب أبو عمرو الشيباني (ت 206هـ) (كتاب الحروف)، كما ألف الفراء (للغات)، (ما تلحن فيه العامة) و(مشكل اللغة)، وتوالت بعد ذلك جهود اللغويين وتنوعت حتى شق البحث اللغوي العربي طريقه.

مهد الكسائي للمدرسة الكوفية بجملة من الأسس عدت بعد ذلك نواميس بنت عليها مبادئها، فقد أخذ العربية عن العرب الخلص من البدو وأهل الفصاحة، إذ كان كثير الترحال إلى العلماء على اختلاف مشاربهم بدليل أنه طلب العلم من البصريين أنفسهم، "وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلميها بالبصرة فرحل إليهم"[3]، ولعل هذا أحد العوامل الهامة التي زادت من علمه وفصاحته،

(*) ينظر لهذا الموضوع المناظرة التي جمعت بين الكسائي وسيبويه عندما قدم على البرامكة، والمناظرة معروفة بالمسألة الزنبورية: ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج2، ص703.

(1) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص159.

(2) الجاحظ: **البيان والتبيين**، ج01، ص360.

(3) شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 172.

كما زادت من خصوبة المادة اللغوية التي حوتها دفتا كتابه (ما تلحن فيه العامة)، فعن أبي عبد الرحمن المقرئ قال: "كان الكسائي فصيح اللسان، لا يُفْطَنُ لكماله، ولا يُخَيَّل إليك أنّه يُعْرِبُ، وهو يُعْرِب"[1]، وإنما اكتسب فصاحته تلك من مراسه اللغوي مع الذكر الحكيم، فكأنما أدرك أنه لن يكون بارعا في لغته إلا إذا برع في قراءة القرآن الكريم.

لقد توسع الكسائي في القياس، وعُد ذلك من المميزات التي جعلت مذهب الكوفة يختلف عن مذهب البصرة، وكان ذلك للكوفيين سببا قويا في "اتساعهم في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم"[2]، ثم إن الريادة التي تمتع بها الكسائي في هذه المدرسة سببها أنه كان على رأس المتشبعين بشواهد اللغة، فكان كثير الاستشهاد بما قالت العرب، عالما بنوادر الكلام، عارفا بغريب اللغة، متمكنا في القياس بدليل أنه "لم يقف عند ما هو مستعمل شائع بل تعداه إلى المستعمل عند الحضر الذين قد دخلهم اللحن، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه (ما تلحن فيه العامة) ليثبت أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين اللحن"[3] الذي تقصى أثره في كتابه، مجتهدا في اقتراح الصواب اللغوي الذي ينبغي أن يُتّخذ به.

ثمة أسباب كثيرة تدفع إلى الاعتقاد بدوافع تأليف كتاب (ما تلحن فيه العامة)، فعصر الكسائي عرف تحولات اجتماعية وسياسية، بل حتى عقائدية كان لها من المؤثرات ما يجعل اللسان العربي يتأثر بألسن الوافدين على أمة الإسلام، ولا أدل على ذلك من الأحداث التاريخية التي عرفها القرنان الأول والثاني للهجرة.

طلب الكسائي علم النحو كما طلبه سائر الذين نهلوا من علوم الدنيا، غير أن "الرواة الكوفيين يرون أن الذي حمله على تعلم النحو هو نعته باللحن"[4]، هذا السبب قد يكون مدعاة للوقوف على تعابير تتداخل معانيها عند المتكلمين بلغة العرب. وعلى كل حال فإن "نسبة شك اللغويين والرواة في صحة نسبة الكتاب لمؤلفه كبيرة"[5]، على الرغم من وجود مخطوطين للكتاب.

استهل المؤلف كتابه بقوله: "هذا كتاب (ما تلحن فيه العوام) مما وضعه علي بن حمزة الكسائي للرشيد هارون، ولا بد لأهل الفصاحة من معرفته"[6]، والجدير بالملاحظة في هذه المقدمة هو أنه يصف كتابه

---

(1) الزبيدي: **طبقات النحويين واللغويين**، ص 129.

(2) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 159.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 176.

(4) ينظر: يوهان فك: **العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**، ص95.

(5) المرجع نفسه، ص 97.

(6) الكسائي: **ما تلحن فيه العامة**، ص 99.

بالجامع للكلام الفصيح، دليل ذلك قوله: "ولا بد لأهل الفصاحة من معرفتـه"، كـأن مطلبـه في ذلـك هـو أن يزداد الفصيح فصاحته بمعرفة كتاب (ما تلحن فيه العامة)، بل عَدّ الاطلاع عليه ومعرفته مسألة ضرورية.

لم يُلزم المؤلف نفسه بترتيب معين على غرار ما فعل غيره ممن ألفوا في موضوع اللحن بعـده، فقـد "سرد فيه الكلمات سردا، وعدها عدّا، دون أي نوع من الترتيب أو التقسيم، ولـيس هـذا بغريـب علـى أول تأليف في موضوع لحن العامة"[1]، بل إنّ الذي يوحي بنوع من التبويب هو جمعه للمادة المراد تـصويبها وفـق العامل المشترك بينها في الخطأ، إذ يجمع تارة الأخطاء الـتي تتعلـق بالـصوائت نحـو قولـه في الكلمـات: "(4) وتقول: قد نَفِدَ المال والطعام، بكسر الفاء.....، (5) وتقول عَجَزْتُ عن الشيء بفتح الجيم...، (6) وتقول: كَسَرْتُ ظُفْرَ زيد، بضم الظاء والفاء جميعا"[2]، بينما نلاحظه يجمع كلمات أخرى يجمـع بينهـا عامـل التعديـة بالألف، يقول في المادتين (83)، (84): "شهدنا إملاك فلان، بالألف، وهـذا مـلاك الأمـر، بإسـقاط الألـف وتقول: عقدت الخيط والحبل وأشباهه، بلا ألف، وتقول: أعقدت العسل والنّـاطف، بـالألف، فهـو مُعْقَـد، والخيط معقود" [3]، وهو ترتيب يوحي ببدائية المنهج في مثل هذا العمل.

يبني المؤلف معجمه على طريقة قل ولا تقل، فهو يبـدأ في غالـب الأحيـان بعـرض الـصواب ثـم الخطأ، بينما يختار في أحيان أخرى أن يكتفي بعرض الـصواب فقـط، يقـول في الكلمـات: "(2) وتقـول: مـا نَقَمْتُ منه إلاّ عَجَلَتَه، بفتح القاف، ولا يُقَال غيره.... (4) وتقول: قد نَفِدَ المـال والطعـام، بكـسر الفـاء"[4]، لذلك يلاحظ على طريقة العرض أنه غالبا ما كان يهمل عرض الخطأ كما كان يتلفظ به أهل زمانـه، لـذلك فإنّ أهل الفصاحة كما سماهم لا يمكنهم معرفة الخطأ لألا يجري تداوله بينهم.

يحرص الكسائي على تأييد تصويباته بشواهد من الذكر الحكيم وأشعار العرب، فقد قسم كتابه إلى مائة وسبع مواد مصوّبة، أيدها بأربع وأربعين شاهدا من الذكر الحكيم، وسبع وسبعين بيتا من شعر العرب، وقد قسم هذه الشواهد كلها على ثلاث وستين مادة مصوبة من أصـل المائـة والـسبعة، وأبقـى علـى أربـع وأربعين دون شواهد، فهو يقول مثلا في المادة) 19: ("بخصت عينه، بالصاد. ولا يقال: بخست بالـسين، إنّمـا البخس والنقص أن تنقص الرجل حقه"[5]، واللافت للانتباه في هذه المسألة هو غلبـة شـواهد الـشعر عـددا على غيرها من الشواهد في كتاب (ما تلحن فيه العامة)، إذ اعتمد على أربع وأربعين آية أيـد بهـا تـصويباته

(1) ينظر: الكسائي: **ما تلحن فيه العامة**، ص 77.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ص 100.

(3) المصدر نفسه، ص 134.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ص 100.

(5) المصدر نفسه، ص 105.

اللغوية، وسبع وسبعين بيتا لهذا الغرض أيضا، ما يثبت مرة أخرى أن الكسائي أخذ عن العرب شعرا غزيرا عدته المدرسة الكوفية بعد ذلك أساسا لآرائها النحوية.

ب- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244هـ):

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت "بكسر السين المهملة وتشديد الكاف المكسورة، قال ابن خلكان: وعرف بذلك (يعني أباه) لأنه كان كثير السكوت طويل الصمت"[1]، ولد في الدّورق، وهي إحدى مدائن إقليم خوزستان الذي يقع في أقصى شمال الخليج العربي، والذي عرف تاريخيا بإقليم الأهواز، وهو أحد أقاليم الدولة الإسلامية خلال القرن الثالث للهجرة، ثمّ رحل منها إلى بغداد مع أُسرته. تعلم النحو عن البصريين والكوفيين، وأفاد فيها من دروس أساتذة كبار وأعطى من علمه لآخرين نالوا المرتبة نفسها، "فأخذ عن أبي عمرو الشيباني، والفراء، وابن الأعرابي، والأثرم، وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة، وأخذ عنه أبو سعيد السكري، وأبو عكرمة الضبي، ومحمد بن الفرج المقرئ، ومحمد بن عجلان الأخباري، وميمون بن هرون الكاتب، وغيرهم"[2]، وإن أخْذَه عن هذه الكوكبة من خيرة العلماء زاده بسطة في العلم ومنزلة في الأخلاق.

كان لابن السكيت الدور الكبير في جمع أشعار العرب، إضافة إلى آرائه في النحو الذي أبدى فيه براعة، وكان فيما يروى شديد التمسك بالسنة النبوية والعقائد الدينية، ولعل ذلك كان أحد العوامل التي سمحت له بأن يزيد رصيده المعرفي اللغوي قوة وثراء، إذ أن كثرة بحثه في مسائل الدين جعلته يطلع على أسرار اللغة، وعدّه الذهبي (ت 742هـ) قويا في دينه، وذكرت مصادر أخرى أنه عُرف باستماتته في حب آل البيت، قال فيه الخطيب في (تاريخ بغداد): "صاحب كتاب إصلاح المنطق كان من أهل الفضل والدين، موثوقا بروايته"[3]، وكل هذه الصفات جعلته ثقة، كما كانت سببا قويا ليجعل أهل العلم وزنا لآرائه العلمية.

كتاب (إصلاح المنطق) معجم لغويّ، لا يخفى على دارس اللغة المبتدئ أو ذي المراس الطويل، ولا على العربي أو الأعجمي الذي درس تراث العرب، فقد كان مصدرا لغويا موثوقا لدى القدماء والمحدثين على حد سواء، وصفه المبرد بقوله: "ما رأيت للبغداديين كتابا أحسن من كتاب يعقوب بن السكيت

---

(1) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، شرح وتح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط04، (د، ت، ط)، (مقدمة المحقِّقَين)، ص09.

(2) المصدر نفسه، ص09.

(3) المصدر نفسه، ص09.

في المنطق"[1]، وهو من أقدم المعاجم التي تضبط اللغة بالصيغ، وأحد مصادر التراث اللغوي الغنية بمادتها، وهو نموذجٌ لغويٌّ للمصنفات القديمة التي تعالج ما استشرى من اللحن في عصر مؤلفه، وقد أفرده العلماء بمنزلة خاصة، إذ نال درجة رفيعة بين كتب العربية، وهذا ابن خلكان يشهد له بذلك إذ يقول: "قال بعض العلماء: ما عبر على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب النافعة الممتعة الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في بابه"[2]، وهذا الكتاب لا علاقة له بعلم المنطق كما قد يتبادر إلى الأذهان، فقد ذكر عبد السلام هارون أن "أحد الأساتذة المشتغلين بالفلسفة راقه عنوان هذا الكتاب فبادر بانتزاعه من أحد أصحاب المكتبات وعاد به جذلان، حتى إذا كان ببعض الطريق يقلب الطرف في صفحاته ابتسم، ثم غلبه الضحك مما أخلفه الظن"[3]، فالذي قُصِدَ بالمنطق فيه هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، لأن الكتاب يعالج داء كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام.

من هذا المنطلق جعل المؤلف كتابه يتناول إحدى مواضيع التصحيح اللغوي، فتحرى ما يسهل الوقوع فيه من الأخطاء ونبه إليها، وقد "عمد المؤلف إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبوابا يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يعلّ ويصحح، وما يهمز، وما لا يهمز، وما يشدّد، وما تغلط فيه العامة"[4]، وما إلى ذلك من فصول الضبط اللغوي. وبناه على قسمين، ثم بوب كل قسم إلى أبواب تبلغ مائة باب ونيفا، رتبها المحققان على شكل أوزان "لاحظ حسين نصار أنها تمحورت حول أربعة أمور: ما ينتمي منها إلى تحريف في الضبط، وتحريف في الحروف، وتحريف في صيغة الفعل، وما تضعه العامة في غير موضعه"[5]، فمما ينتمي إلى تحريف في الضبط قوله مثلا: "تقول: هي الصِّنَّارة مكسورة، ولا تقل صَنَّارة"[6]، وما تمحور حول تحريف في الحروف وهو ما جاء في باب "ما يهمز مما تركت العامة همزه" يقول فيه مثلا: "يُقال هو المئزاب(*) وجمعه مآزيب، ولا تقل المِرزاب"[7]، وأما ما دار موضوعه حول التحريف في صيغة الفعل ما

---

(1) ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، ص09.

(2) المصدر نفسه، ص09.

(3) المصدر نفسه، ص12.

(4) المصدر نفسه، ص12.

(5) ينظر: حسين نصار: **المعجم العربي نشأته وتطوره**، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (مصر)، ط02، 1968م، ج01، ص99.

(6) ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، ص173.

(*) المئزاب: مصب ماء المطر. ابن منظور: **لسان العرب، ج01، ص447.**

(7) ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، ص145.

جاء في باب "ما يُغلط فيه يُتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو، قوله: "جفوت الرجل فهو مَجفوّ، وقال بعضهم مَجفِيّ، ولا تقل جفيته"[1]، ثم ما دار حول ما تضعه العامة في غير موضعه، وفيه قوله: "قولهم للمِعلف: آري، وإنما الآري محبس الدابة"[2]، فكان في كل هذا يشرح الكلمة في العربية، مدعمًا الشّرحَ بالقرآن والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال العربية، واستعان بآراء لغويين آخرين ممن سبقوه، كالكسائي والأصمعي، والمؤلف لم يدخر جهدا في كتابه في تصحيح ما شاع من أخطاء لُغوية على الألسنة.

وتتمثل أهمية الكتاب في أن كثيرا من اللغويين والأدباء تناولوه بالدراسة، كما كتبوا في موضوعه كتبا كثيرة، فقد شرحه أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزهري الهروي، وشرح شواهده الشعرية أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت 385هـ)، وأعاد ترتيبه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العبكري (ت 212هـ)، وهذبه آخرون، ولخصه غيرهم، وكل هذه الأعمال توحي بأهمية الكتاب، لأنه لو لم يحتل هذه الدرجة من الاهتمام ما اجتذب هذا العدد الكبير من العلماء ليتدارسوه ويكتبوا في مواضيعه.

ج- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276 هـ):

ابن قتيبة هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، كاتب وأديب ولغوي مشهور عاش في عصر بني العباس في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري في عهد المأمون أيام كانت الدولة العباسية في أوج مجدها وازدهارها السياسي والفكري والثقافي، إذ نشطت حركة الترجمة وتلاقحت أفكار وعلوم الشعوب فأعطت ثقافة متنوعة ساهمت في ايجاد نهضة علمية وأدبية، "وقتيبة بضم القاف وفتح التاء المثناة من فوقها وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة، هي تصغير قتبة بكسر القاف، وهي واحدة الأقتاب، والأقتاب: الأمعاء، وبها سمي الرجل، والنسبة إليه قُتَبِي، والدينوري بكسر الدال المهملة، وقال السمعاني بفتحها وليس بصحيح، وبسكون الياء المثناة من تحتها وفتح النون والواو وبعدها راء، هذه النسبة إلى دينورَ، وهي بلاد الجبل عند قرميسين خرج منها خلق كثير"[3]، هذا رأي ابن خلكان، ومع هذا فإنه لم يبين سببا لكنية والده.

---

(1) ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، ص185.

(2) المصدر نفسه، ص313.

(3) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، إعداد: وداد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، بإشراف: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ط)، 1414هـ/ 1994م، المجلد 03، ص43.

كان والده فارسياً، وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين[1] في الكوفة، لكنه لم يبق فيها كثيراً، فانتقل الى بغداد التي أثرت في نشأته الفكرية إذ تلقى العلم على جماعة من علمائها المشهورين، فأخذ الحديث عن كبار الأئمة مثل إسحاق بن راهويه، وتلقى النحو عن جماعة من علماء الكوفة والبصرة، مثل أبي حاتم السجستاني، فقد اختير قاضياً لمدينة الدينور، وهناك اتصل بالفقهاء والمحدثين، وتدارس معهم في أمور الدين والفقه، وعندما عاد إلى بغداد وجد أن المعتزلة قد أفلت شمسهم بعد أن تولى الخلافة المتوكل الذي لم يكن يحب مذهب الجدل. بل ساعد أهل الحديث والسنة بالظهور على منافسيهم، وهنا تراجع ابن قتيبة عن موقفه السابق وتقدم ليدلي بدلوه وينتصر للسنة ويجمع من الكتب والآراء ما يعينه في مهمته الأدبية، فاتصل برجال الدولة كعادة غيره من العلماء والأدباء، كالوزير أبي الحسن عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل آنذاك، وابنه المعتمد الذي أهدى إليه كتابه (أدب الكاتب).

اشتغل بالتدريس في بغداد وكان يقرأ كتبه على تلامذته، ومن بينهم جماعة من العلماء الذين نبغوا فيما بعد، وعرفوا بعلمهم، كابنه أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وعبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 347هـ) الكاتب الفارسي صاحب، (شرح الفصيح).

توفى ابن قتيبة بعد أن قضى حياته في خدمة الأدب والدين سنة 276هـ للهجرة وجاءت وفاته بشكل مفاجئ إذا صاح صيحة سمعت من بعيد ثم أغمي عليه ومات، وقد استفاد ابن قتيبة كثيراً من آراء المتكلمين وجدلهم. كما تأثر بآراء أبي حاتم السجستاني وشيخه المحدث إسحاق بن راهويه، وفي كتبه ما يدل القارئ دلالة واضحة على إلمامه بالفلسفة المنقولة عن أرسطو أو غيره والتي امتزجت في دراساته الفلسفية بآرائه الدينية، ويعتبر ابن قتيبة كاتب أهل السنة في النصف الأخير من القرن الثالث الهجري، إذ ألف كثيراً من الكتب تناول فيها قضية السنة والحديث وما وجه إليها من اتهامات على يد المعتزلة، كما انتصر لهذا المذهب ولمحدثيه ولمناهجهم في العلم والعقيدة، وكان ضليعاً في دراساته اللغوية، وكان متأثراً بأستاذه أبي حاتم السجستاني تلميذ الأصمعي، وقد روى عن الكوفيين وأخذ عن البصريين وخلط بين المذهبين ليصطفي ما يخدم وجهة نظره.

من تصانيفه: "غريب القرآن الكريم، وغريب الحديث، وعيون الأخبار، وطبقات الشعراء، إصلاح الغلط، أدب الكاتب، وكتاب إعراب القراءات، ومتاب الأنواء، وكتاب المسائل والجوابات"[2]، وغيرها من التصانيف، والجدير بالملاحظة أن كتابيْه (طبقات الشعراء) و(أدب الكاتب) هما أوسع ذكرا عند الناس منذ تأليفهما، وأعلى منزلة عند الأدباء واللغويين.

---

(1) ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ص43.

(2) المصدر نفسه، المجلد 03، ص42.

كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة من كتب اللحن، وهو كتاب مشهور جدا حتى لقد عدّه ابن خلدون "أحد أركان الأدب، فقال في مقدّمته: وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أنّ أصول هذا الفنّ وأركانه أربعة دواوين، وهي: (أدب الكاتب) لابن قتيبة، وكتاب (الكامل) للمبرد، وكتاب (البيان والتبيين) للجاحظ، وكتاب (النوادر) لأبي علي القالي البغدادي (ت 256هـ)، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها"[1]، ولم تكن صفحات هذا الكتاب كلها في لحن العامة، فالكاتب يبدأ الصفحات الأولى بمقدمة طويلة، يبين فيها ما آلت إليه الأمور في عصره من انقطاع سبل الخير ونقص العبادات ونسبة العلم إلى غير أصحابه، وأمور أخرى مما قد يقع فيه الناس، ثم يبين دوافع تأليف الكتاب بقوله: "فلما رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان، وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره؛ جعلت له حظا من عنايتي، وجزءا من تأليفي، فعملتُ لُمغفل التأديب كتبا خفاقا في المعرفة، وفي تقويم اللسان واليد، يشتمل كل كتاب منها على فن، وأعفيته من التطويل والتثقيل"[2]، فالدوافع إذن واضحة في مقدمة الكتاب، وابن قتيبة تذمر مما آلت إليه الأمور في عصره، ومع هذا لم يقف موقف الصامت، بل سعى جهده إلى الإصلاح، وما (أدب الكاتب) سوى صورة لذلك.

جعل ابن قتيبة أبواب الكتاب كثيرة تفوق الخمسين، غير أنها منضوية كلها تحت أبواب رئيسية سماها كتب، فقد بدأها بكتاب المعرفة وتندرج تحته عدة أبواب ومنها: باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه، ثم باب تأويل ما جاء مثنى في مستعمل الكلام، ثم باب تأويل المستعمل من مزدوج الكلام، فباب ما يستعمل من الدعاء في الكلام، ثم يأتي باب تقويم اليد، تندرج تحته عدة أبواب ومنها: باب إقامة الهجاء، فباب ألف الوصل في الأسماء، ثم باب الألف و اللام للتعريف، فباب ما تغّيره ألف الوصل، ثمّ يأتي كتاب تقويم اللسان، وقد أدرج المؤلف تحته عدّة أبواب منها: باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان، ثم باب الحروف التي تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها، فباب اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني، إلى باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد، ثمّ يأتي كتاب الأبنية وأدرج تحته عدة أبواب ومنها: أبنية الأفعال، ثم باب فَعَلتُ وأَفعلتُ باتفاق المعنى، إلى باب أبنية الأسماء، فباب ما جاء من ذوات الثلاثة فيه صيغتان، إلى باب ما جاء على فعلة فيه لغتان، وتحت كل كتاب منها تندرج عدة أبواب وتحت الأبواب يوجد مواضيع متفرقة.

---

(1) ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، تح عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، (المغرب)، ط01، 2005م، ص248.

(2) ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم: **أدب الكاتب**، تح محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (مصر)، ط4، 1963م، ص08.

د- الفصيح لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ):

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني المشهور بـ"ثعلب"، مؤلف كتاب (الفصيح)، ولد سنة 200هـ، وقد أثبت سنة مولده بنفسه قائلا: "ابتدأتُ النظر في العربية والشعر واللغة في سنة ست عشرة، ومولدي سنة مائتين في السنة الثانية من خلافة المأمون"[1]، اجتمعت له كل أسباب الشهرة والرفعة، وكان كأنما قُدّر له ذلك منذ صغر سنه، فقد ذكر: "ورأيت المأمون لما قدم من خرسان في سنة أربع ومائتين، وقد خرج من باب الحديد، وهو يرصد قصر الرّصافة، والناس صفان إلى المصلى. قال: وكان أبي قد حملني على يده، فلما مرّ المأمون رفعني وقال لي: هذا المأمون، وهذه سنة أربع ومائتين، فحفظت ذلك إلى هذه الغاية"[2]، ولعل الوالد أحس بنبوغ ابنه، لذلك رسّخ تاريخ هذه الحادثة في ذهنه لتكون له دليلا على منزلته.

كان ثعلب نابغة حجة مشهورا بالحفظ والمعرفة بالعربية والشعر القديم، قال في ذلك: "ونظرت في "حدود" الفراء وسني ثماني عشرة سنة، وبلغت خمسا وعشرين سنة وما بقيت عليّ مسألة للفراء إلا وأنا أحفظها"[3]، وكان مرجع أهل العلم ثقة، "مقدما عند الشيوخ منذ هو حدث، وكان ابن الأعرابي إذا شك في شيء قال له: ما تقول يا أبا العباس في هذا؟ ثقة بغزارة حفظه"[4]، وهذا السبب جعله أبرز شيوخ عصره، حتى اختلف الناس إلى مجسله.

توفى أبو العباس ثعلب سنة 291هـ ودفن ببغداد، وتذكر الروايات أنه "أصيب في أواخر أيامه بالصمم، فدهسته دابة وهو في طريقه إلى منزله عندما كان بيده كتاب شدّ انتباهه، فحمل إلى منزله ليفارق الحياة على إثر هذه الحادثة"[5]، وقيل أن تلاميذه كانوا يتبعونه إلى بيته عندما تعرض لهذه الحادثة.

كتاب (الفصيح)كبير الفائدة على صغر حجمه، قُدّم الفصيح على غيره من اللغات، يقول عنه مؤلفه في مقدمته الصغيرة: "هذا كتاب اختيار الفصيح مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما، وألفنا أبوابا من ذلك"[6]، ويبدو من خلال محتواه أن صاحبه حرص على إشاعة الأفصح على اعتبار أنه أعلى منزلة

---

(1) ياقوت الحموي: **معجم الأدباء**، ص537.

(2) المصدر نفسه، ص5537.

(3) ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المجلد 03، ص102.

(4) المصدر نفسه، ص102.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص104.

(6) ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني: **الفصيح**، تح ودراسة: عاطف مدكور،، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط)، مقدمة المؤلف.

الفصاحة، بدليل أنه تناول فيه الجاري على الألسنة، فجعله موضوع الدراسة، فبين الصواب، وعلل الجواب.

يبدو التشابه في أبواب (الفصيح) وأبواب (إصلاح المنطق) كبيرا، ولعل "هذا السبب الذي جعل خصومه يقولون أنه لابن السكيت"[(1)]، فالكتاب يبدأ بمقدمة قصيرة يليها ثلاثون بابا، يتصدرها (باب فعَلت بفتح العين) خصصه المؤلف للأفعال مفتوحة العين في الماضي، ومما يقول فيه: "غَثَت نفسي فهي تغثى، وكَسَب المال يكسَبه"[(2)]، ويختم الكتاب بـ (باب من الفرْق) جعله للتفريق بين الإنسان والبهيمة، ومما جاء فيه: "ويقال مات الإنسان، ونفقت الدابة، ونبّل البعير: إذا مات"[(3)]، ويتخلل هذين البابين أبواب كثيرة، نحو باب: أفعل، وباب المصادر، وباب المكسور أوله وغيرها من الأبواب.

طغى على كتاب ثعلب الشواهد من شعر العرب، فهو لم يستشهد بالقرآن الكريم والحديث الشريف إلا نادرا، وهذا دليل على صدق قول القائل أن ثعلب كان كثير الحفظ وبخاصة شعر العرب؛ وكان في كل الأبواب يبدأ القول بـ "تقول".

لكتاب (الفصيح) أهمية بالغة في الحفاظ على اللغة العربية ومكانتها، وله أيضا منزلة راقية عند علماء العربية على اختلاف أجناسهم، فقد قال فيه المستشرق الألماني (يوهان فك): "كان ثعلب أبرز ممثلي مدرسة الكوفة في عصره، وكتابه: الفصيح الذي يحتوي في ترتيب واضح، وأسلوب مختصر على طائفة كبيرة من قوالب اللغة التي كانت تهددها إذ ذاك قوالب أقل منها فصاحة، أو قوالب أخرى من لغة العامة، وهو من أكثر الكتب الأساسية في مبدأ تنقية اللغة العربية تداولا بين القراء، وكان له تأثير باقي الأثر بعيد الخطر"[(4)]، وقد اتُّخذ هذا الكتاب مرجعا لتعليم اللغة العربية عدة قرون، ونال من الشهرة ما لم تنله كتب التصويب اللغوي قبله وبعده، والدارسون يرجعون سبب ذلك إلى عوامل ثلاث: يتمثل الأول في صغر حجم الكتاب، وأما الثاني فهو سهولة أسلوبه، والعامل الثالث هو مادته العلمية الغنية، ويؤكد هذه المسألة عدد الشروح التي تناولت الكتاب، وما أثارته حملة التأليف في موضوعه، فقد كان حقلا واسعا للتأليف والنقد والدراسة.

(1) ينظر: رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص191.

(2) ثعلب أبو العباس: **الفصيح**، ص262.

(3) المصدر نفسه، ص322.

(4) يوهان فك: العربية **دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**، ص149.

هـ- ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت 370هـ):

هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، وكنيته أبو عبد الله، الإمام النحوي اللغوي المقرئ والمفسر، وقد عرف بذي النونين لأنه كان يطيل نوني (الحسين) و(بن) كتابةً إلى درجة تثير الانتباه، نشأ ببغداد، واستوطن حلب، وبها كانت خاتمته، لا يُعرف تاريخ ولادته، وكانت له رحلة طويلة من همذان إلى الرّيّ والدِّينَور وبغداد واليمن والشام، أخذ العلم عن كبار العلماء "كأبي بكر بن الأنباري وابن دريد ونفطويه"[1]، وأمضى حياته في طلب العلم وفي خدمة لغة العرب، ومما يروى عنه أن "رجلا جاء إليه وقال له: أريد أن أتعلم من العربية ما أقيم به لساني، فقال: أنا منذ خمسين سنة أتعلم النحو فما تعلمت ما أقيم به لساني"[2]، وقد أوردت الروايات نوادر كثيرة تدل على ذكاء الرجل وفطنته، وتوحي بشغفه في طلب العلم. توفي في 370هـ، من مؤلفاته (أسماء الأسد) ذكر فيه خمسمائة اسم للأسد، وكتاب (الاشتقاق)، وكتاب (الجمل في النحو) ومؤلفات كثيرة ذكرتها مصادر اللغة إضافة إلى كتاب (ليس في كلام العرب) موضوع دراستنا.

يقدم كتاب (ليس في كلام العرب) تعابير يرفضها اللسان العربي، وهي في حقيقتها أخطاء سجل المؤلف أغلبها من حديث ذوي الاختصاص، وهذا رأي يذهب إليه أغلب الباحثين، يقول أحمد عبد الغفور عطار في هذا الموضوع: "(ليس في كلام العرب) كتاب للعلماء الراسخين أكثر مما لغيرهم، وهم واقفون على الصواب والصحة مما وقع فيه الخطأ، وهم مهتدون، لا يُضِلّهم ما يعترضهم من خلل أو تحريف أو غلط"[3]، مع هذا فالمؤلف أورد في هذا الكتاب أخطاء وقعت فيها العامة، وقد حددها رمضان عبد التواب بقوله: "وليس في هذا الكتاب الضخم من نصوص لحن العامة إلا مواضع تعد على أصابع اليد الواحدة، منها تثنية قد أفردتها العامة خطأً: الجلَمان والمِقراضان والكلبتان والزوجان"[4]، والسيوطي ذكر مواضع في الكتاب فيها إشارة إلى أخطاء العامة، غير أنها لم ترد في نسخة أحمد عبد الغفور عطار، وهي في قوله: "وقال ابن خالويه في كتاب (ليس) الحَواميم ليس في كلام العرب، وإنما هو من كلام الصبيان، تقول: تعلمنا الحواميم، وإنما يُقال: آل حاميم، كما قال الكميت"[5]، وأيضا عند قوله: "وفي كتاب (ليس) لابن خالويه: العامة تقول: النُّقل بالضم، للذي يُتنقّل به على الشراب، وإنما هو النَّقل بالفتح. ويقولون: سُوسن، وإنما هو سَوسن، ويقولون:

---

(1) ياقوت الحموي: **معجم الأدباء**، ص1031.

(2) المصدر نفسه، ص1031.

(3) ابن خالويه: **ليس في كلام العرب**، ص22.

(4) ينظر: رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص219.

(5) السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج01، ص308.

مَشمشة لهذه الثمرة وإنما هي مِشمشة"[1]، وفي موضع آخر يقول: "وفي كتاب (ليس) لابن خالويه العوام وكثير من الخواص يقولون: الكل والبعض؛ وإنما هو كل وبعض، لا تدخلهما الألف واللام، لأنهما معرفتان في نية إضافة"[2]، وهذه المواضع التي ذكرها السيوطي دليل على أن الكتاب موجه للخاصة والعامة على حد سواء.

جعل المؤلف كتاب (ليس في كلام العرب) يمتد في مائة وثمان وثمانين مسألة، كلها صيغ وأوزان ليست في كلام العرب، خطّأها بقوله: "ليس في كلام العرب"، ليدل على بُعدها عن الصّواب، واستشهد لتصويباته بآي القرآن الكريم ونصوص الحديث الشريف وأشعار العرب ما وجد إلى ذلك سبيلا، وبدا عنوان الكتاب يدل على موضوعه، فكان المؤلف كلما أورد مسألة استهلها بقوله: "ليس في كلام العرب".

ولحن العوام للزبيدي (ت 379هـ):

مؤلف هذا الكتاب هو "شيخ اللغة والعربية بالأندلس"[3] محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي، ولد في إشبيلية سنة 316هـ، والزبيدي نسبة إلى "زبيد"، وهو "منية بن صعب بن سعد العشيرة" رهط "عمرو بن معدي كرب"، وكان أجداده قد نزلوا حمص من بلاد الشام قبل أن ينزح آباؤه مع جموع الفاتحين من المسلمين إلى بلاد الأندلس. نشأ في بيت علم، فوالده "كان بالأندلس، تلقى بها العلم، وسمع كثيرا من الشيوخ"[4]. تلقى الزبيدي علومه الأولى في إشبيلية، ثم رحل إلى قرطبة ليتلقى بها العلم عن شيوخه الذين نهل من علمهم، "فقد أخذ عن أبي علي بن القاسم القالي البغدادي، وقاسم بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي (ت 340هـ)، وأحمد بن حزم الصفدي (ت 350هـ)، وأبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الرباحي"[5]، وغيرهم، عندما ذاع صيته اختاره المستنصر بالله الحكم بن عبد الرحمن (ت 266هـ) صاحب الأندلس لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله، فأقام بقرطبة ونال جاهًا عظيمًا ورياسة.

كان واحدَ عصره في علم النحو وحفظ اللغة، ولم يكن بالأندلس مثله في زمانه، دليل ذلك كتبه التي تدل على غزارة علمه، مثل: (مختصر كتاب العين)، وكتاب (طبقات النحويين واللغويين) من زمن أبي

---

(1) السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج01، ص320.

(2) المصدر نفسه، ص158.

(3) ينظر: محمد إبراهيم سليم: **قل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة**، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، (مصر)، ط01، 1999م، ص81.

(4) الزبيدي: **لحن العوام**، ص09.

(5) ينظر: المصدر نفسه، (مقدمة المحقق)، ص10.

الأسود الدؤلي إلى زمن شيخه أبي عبد الله النحوي الرَّباحي (ت 358هـ)، وكتاب (الواضح في العربية)، وكتاب (لحن العوام)، وكان أيضا شاعرًا كثير الشعر، وإن كان الشعر الذي قاله لا يبلغ نتاجه في اللغة.

وُجد الزبيدي في عصر اهتم فيه العلماء باللغة العربية، إذ سعوا إلى تبسيطها وتقريبها إلى الناشئة، فالقرن الرابع الهجري في المشرق العربي تميز كما هو الحال في المغرب والأندلس بظهور المصنفات الموجهة إلى تعليم العربية نحوًا ولغةً، كما تميَّز في الوقت نفسه بظهور المصنفات العلمية التي تبحث في دقائق النحو ووجوه اللغة؛ ترجح كثير من الروايات وفاته في سنة 397هـ.

الزبيدي أحد علماء العربية الذين نبهوا لمسألة الاستعمال اللغوي، وبحثوا عن السبل الكفيلة بإعادة اللغة العربية إلى مكانتها الأصلية، ومؤلفاته خير دليل على ذلك، فمنهجه التعليمي بنى توجهه على تيسير اللغة، وما كتابه (لحن العوام) سوى نتاج لتأملات في الأخطاء اللغوية التي كان الناس يقعون فيها في عصره، فحاول من خلاله التفريق بين الأخطاء التي وقع فيها أهل المشرق فتأثر بها أهل المغرب، والأخطاء التي درجت على ألسنة أهل الأندلس مما كان أصله أندلسيا، وقد حرص فيه على إيراد ما لم يشر إليه معاصروه من اللغويين ومن سبقوه، يشير إلى كل ذلك في مقدمة الكتاب إذ يقول: "ثم نظرت في المستعمَل من الكلام في زماننا، وبأفقنا، فألفيت جملا لم يذكرها (أبو حاتم) ولا غيره من اللغويين، فيما نبهوا إليه، ودلوا عليه، مما أفسدته العامة عندنا، فأحالوا لفظه، أو وضعوه غير موضعه، وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم، واستعمله جلة الكتاب، وعِلية الخدمة في رسائلهم، وتلاقوا به في محافلهم، فرأيت أن أنبه عليه، وأبين وجه الصواب فيه"[1]، والزبيدي في هذا الكتاب لم يجمع الأخطاء التي وقع فيها عامة الناس فحسب بل أيضا التي وقع فيها الخاصة من الشعراء والعارفين باللغة من الشعراء وغيرهم.

اختار الزبيدي في كتابه أكثر الأخطاء شيوعا في الاستعمال مما تسرب عن طريق المتحذلقين الذين ينسبون هذه الأخطاء إلى كبار اللغويين العرب افتراء، يقول في هذا الشأن: "وإنما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه، نحو ما رأيت لبعض الكتاب، الذين أدركوا بانتحالهم علم الكتابة، أشرف الخطط العلمية، في كتاب كتبه إلى بعض وكلائه أن (ابن المقفع) جنح إلى كذا. أو نحو ما حدثني بعض أهل النظر عن رجل من أجلاء الحرمة، ينسب إليه فنون العلم، وضروب الآداب، قال: ورد كتاب من الكتاب كتب فيه (الجحطب) بالطاء، فأنكرت ذلك فلم يصغِ إلي حتى عدوت إليه ببعض كتب اللغة، فأريته الحرف مقيدا فيه"[2]، ولعل هذا النهج في (لحن العوام) مستقر في جل صفحات الكتاب، كأن المؤلف كان مدركا لخطورة تدرج بعض الأخطاء إلى العامة، إذا لم يتحر الصواب بعض من نالوا شيئا من العلم، يبدو ذلك واضحا في

---

(1) الزبيدي: **لحن العوام**، (مقدمة المحقق)، ص07.

(2) المصدر نفسه، ص08.

جل صفحات الكتاب، يقول في باب (ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه): "ومن ذلك قولهم: هو الله الأزلي قبل خلقه، ولم يزل واحدا في أزليته، وكان هذا في الأزل. قال محمد: وذلك كله خطأ، لا أصل له في كلام العرب. وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يزل عالما. ولا يصح ذلك في اشتقاق ولا تصريف وقد أولع بالخطأ في هذا أهل الكلام والمدعون لحدود المنطق، حتى غرّ ذلك جماعة من الخطباء، فأدخلوه في خطبهم. ولا يجوز لأحد أن يصف الله عز وجل بغير ما وصف به نفسه في محكم كتابه وحيا"[1]، ويبدو حرص المؤلف على تحري هذا النوع من الأخطاء كبيرا، لأن عامة الناس ترى في المثقفين والعلماء حجة لما يذهبون إليه.

جعل الزبيدي كتاب (لحن العوام) في ثلاثة أقسام رئيسية: خصّ الأول بالحديث عما أفسدته العامة، وما وضعوه غير موضعه، وجعل الثاني يتناول ما وضعته العامة في غير موضعه، وخلص في الثالث إلى الحديث عما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره، وكان أثناء عرض مادته يستهل ذكر التخطيء بعبارة "ويقولون"، ثم يعرض الصواب مسبوقا بعبارة "قال محمد" أو "قال أبو بكر"، مستشهدا بالحجة لما يذهب إليه، وقد عني بالاستشهاد بآي القرآن الكريم، فأورد منها حوالي ست عشرة آية، وبالاستشهاد بالحديث النبوي والأثر في حوالي أربعة وثلاثين موضعًا، واستشهد بحوالي اثني عشر مثلا، وبحوالي مئة وثمانين بيتًا من الشعر، وبحوالي خمسة وأربعين بيتًا من الرجز. وكان مجموع أقوال العامة التي تناولها الزبيدي في كتابه هذا يقارب أربع مئة واثنين وستين قولا، رتبت حسب أوائلها دون تمييز بين الأصلي والمزيد.

حرص الزبيدي في كتابه على تصويب أخطاء عامة أهل الأندلس في عصره، وتحرى الصدق في كل ذلك، فقد نبه إلى الأخطاء التي وردت من أهل المشرق وتأثر بها أبناء الأندلس، يقول مثلا: "ويقولون: قادوم، فيلحقون الألف، ويجمعونه على قواديم. قال محمد: والصواب "قَدُوم" وأنشد:

يَا ابنَةَ عجْلان ما أصبَرني ... عَلى خُطُوب كَنَحْتٍ بالقَدوم

وعامة أهل المشرق يقولون: قَدوم، بالتشديد، ويجمعونها على "قَدَادِيم"، وذلك أيضا خطأ"[2]، وتمثل مسعى المؤلف في هذه المسألة إلى الحرص على عدم تكرار ما جاء في كتب من سبقوه، ليجعل كتابه بحق نموذجا يصور بيئة عصره، والملاحظ أن المؤلف لم يلتزم بأي ترتيب يذكر.

---

(1) الزبيدي: **لحن العوام**، (مقدمة المحقق): ص11.

(2) المصدر نفسه، ص100.

ز- إصلاح غلط المُحَدِّثين للخطابي (ت 379هـ):

هو الإمام العالم الحافظ المتحدث الفقيه اللغوي الشاعر الأديب أبو سليمان حَمَد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستي الشافعي، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل زيد بن الخطاب بن نُقيل العدوي القرشي، "ولد الإمام أبو سليمان الخطابي سنة 319هـ بمدينة بست إقليم سِجِستان بين هرات وغزنة قرب كَابُل، وكان يشتغل بالتجارة ومال في أخريات حياته إلى الزهد والتصوف"[1]، وهكذا انتهج الإمام مسلك العلماء، فطلب العلم والعمل معا، وختم حياته بالاعتكاف والعبادة.

أخذ الإمام أنواع العلوم والمعارف على علماء كبار، "ففي مجال الفقه وعلوم الدين أخذ عن أبي بكر القفال الشاشي وأبي علي بن أبي هريرة ونظرائهما من فقهاء أصحاب الشافعي، ورحل في طلب الحديث، وطوّف وألّف في فنون العلم وصنّف. ومن شيوخه في الأدب وغيره إسماعيل الصفار وأبو عمر الزاهد وأبو العباس الأصم وأحمد بن سليمان النجار وغيرهم"[2]، ولعل كثرة شيوخه وغزارة العلم الذي أخذه عنهم دليلان على قوة حجته، وعلو منزلته العلمية، توفى سنة 379هـ.

تصانيف الإمام كثيرة ذكر ياقوت منها: "كتاب (معالم السنن في شرح كتاب السنن لأبي داود)، كتاب (غريب الحديث)، ذكر فيه ما لم يذكره أبو عبيد ولا ابن قتيبة في كتابيهما، كتاب (تفسير أسامي الرب عز وجل)، (شرح الأدعية المأثورة)، كتاب (شرح البخاري)، وكتاب (إصلاح الغلط)"[3]، والملاحظ في تصانيفه تنوع اختصاصاتها، ما يدل على سعة علم الإمام.

كتاب (إصلاح غلط المُحَدِّثين) موضوعه تصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة على الألسنة في رواة الحديث النبوي، فهو من كتب ما يلحن فيه رواة الحديث، ضبط فيه الإمام ما يحتاج إلى الضبط، وصحح فيه ما ينبغي أن يصحح من أخطاء الرواة، وقد أورد فيه نحو أربعين حديثا خطّأ فيها ألفاظا ومعاني جاءت على ألسنة الرواة، وقد أوضح فيه المؤلف منهجه إذ يقول: "هذه ألفاظ الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدثين ملحونة ومحرفة، أصلحناها وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوها اخترنا منها أبينها وأوضحناها، والله الموفق للصواب لا شريك له"[4]، وقد استشهد لهذا الغرض بالقرآن الكريم في عشرة مواضع، واستشهد بالشعر في اثنين وعشرين موضعا، أما الحديث الشريف فكان موضوع الدراسة.

لم يتقيد المؤلف بأي ترتيب، فهو يعالج أول مسألة في الكتاب مبتدئا بحرف (الميم) ممثلا في كلمة (مِيتَة)، لينتقل في المسألة الثانية إلى حرفي (الذال) و(القاف) ممثلان في كلمتَي (الذِّبحة) و(القِتْلة)، يقول في

---

(1) ينظر: رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص206.

(2) ينظر: ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء**، ص487.

(3) ينظر: المصدر نفسه، ص487.

(4) الخطابي أبو سليمان حَمَد بن محمد: **إصلاح غلط المحدثين**، تح:حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط02، 1405 هـ/ 1985م، ص19.

المسألة الأولى (مِيتَة): "قال أبو سليمان: فأما قوله ﷺ: من خرج من الطاعة فمات فميتته جاهلية. فهي مكسورة الميم يعني الحال التي مات عليها، يقال مات فلان ميتة حسنة، ومات مِيتة سيئة، كما قالوا فلان حسن القِعدة والجِلسة والرِّكبَة والمِشية والسِّيرة والنِّيمة، يراد بها الحال والهيئة"[1]، وهكذا فالملاحظ في كتاب (إصلاح غلط المُحَدِّثين) أنّ صاحبه كان يعالج المسألة تلوى المسألة دون مراعاة أي ترتيب أو تسلسل.

كتاب (إصلاح غلط المُحَدِّثين) من الكتب التي أشاد بها العلماء، فهو دليل على خصب علم مؤلفه، كما يوحي بتعدد مصادر معرفته، فهو عالم في الحديث والفقه واللغة، قال فيه الذهبي: "كان ثقة متثبتا من أوعية العلم"[2]، ومادة الكتاب كفيلة بإثبات ذلك.

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصيقلي (ت 501هـ):

مؤلف الكتاب هو "عمر بن خلف بن مكي الصيقلي أبو حفص الأندلسي النحوي اللغوي المتوفى سنة 501هـ إحدى وخمسمائة"[3]، نشأ في صيقلية وبها أخذ المبادئ الأولى من العلوم، تتلمذ على أيدي شيوخ كبار، "كأبي بكر التميمي الصيقلي، وأبو محمد السهمي القرشي الصيقلي، وابن رشيق القيرواني"[4]، كان فقيها إماما وخطيبا، "فقرن اسمه في الخطابة بابن نباتة، وكان شاعرا، أشعاره كلها مواعظ وحكم، فكان يضمن خطبه بعضا من أشعاره. سافر إلى تونس وتولى بها القضاء سنة، 460هـ"[5]، ولعل انشغاله بالسلامة اللغوية جاء من منطلق كونه خطيبا، إذ جرت العادة أن يتسم الخطيب بالفصاحة وطلاقة اللسان.

يُصنّف كتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) ضمن كتب اللحن، إذ "يقوم موضوعه على تصحيح الأخطاء اللغوية الشائعة بين عامة الناس، وقد شمل أيضا تصحيح الأخطاء التي تجري على ألسنة المتخصصين، مثل الغلط في قراءة القرآن، وغلط أهل الحديث، والفقه، والطب، والتفسير، وكذلك تصحيح قواعد الكتابة العربية، وتصحيح التصحيفات في الألفاظ والأعلام وغير ذلك، وكذلك شمل الكتاب لحن العامة والخاصة وهو أغلب أبواب الكتاب"[6]، ولا شك أن لكل هذه المسائل التي أشار إليها المؤلف في كتابه دوافع جعلته ينتبه لهذه الأخطاء ويكتب عنها.

---

(1) الخطابي: **إصلاح غلط المحدثين**، ص20.

(2) المصدر نفسه، ص09.

(3) إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين** أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ط)، 1951م، المجلد 01، ص 282.

(4) ينظر: ابن مكي الصيقلي أبو حفص عمرو بن خلف: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1410 هـ/ 1990م، ص04.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ص04.

(6) المصدر نفسه، ص06.

بيّن ابن مكي دوافع تأليف الكتاب، فصور حال اللغة العربية في عصره وما آلت إليه إذ يقول: "ودُخلت لغة العرب، فلم تزل كل يوم تنهدم أركانها، وتموت فرسانها، حتى استبيح حريمها، وهُجِّن صميمها، وعفت آثارها، وطُفئت أنوارها، وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، فربما سخر المخطئ من المصيب، وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب، وتساوى الناس في الخطأ واللحن قليلا"[1]، فالناس في عصره كما يبدو أصبحوا لا يقيمون وزنا للصواب، حتى سكت المصيب لأن صوابه مرفوض، وتكلم المخطئ وهو يحسب أنه على صواب، فتساوى الناس جميعهم، عامتهم وخاصتهم، ولم يستثن المؤلف منهم سوى القليل، "ولكن هذا الاستثناء ليس على إطلاقه، فهؤلاء القليل إنما يتكلمون اللغة الصحيحة ويكتبونها عند المباحثة والمكاتبة وقراءة الكتب ومواضيع التحقيق، فأما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة الجمهور، واستعمله الجمم الغفير، أي أنهم يتكلمون اللغة الملحونة في لهجات خطابهم مجاراة للعامة"[2]، وهذا الوضع ساد عصورا كثيرة، غير أن العلماء تلقفوا واقعه بمؤلفاتهم، وحكّموا العلم الذي به يتضح الخطأ من الصواب.

ومن الأسباب التي حدت بالمؤلف إلى تأليف هذا الكتاب ما ذكره في خطبته من أن رجلا متخصصا في الفقه وحفظ الأخبار والأشعار أنكر (الشّدق) بالدال ذات مرة مع أنه هو الصحيح رغب إليه أن يجمع ما يقدر عليه من أخطاء الناس، "ولكن ابن مكي أراد ألا يقتصر كتابه على التصحيف، فأضاف إلى ذلك الأغاليط التي سمعها من الناس على اختلاف طبقاتهم، وقد راعى في اختيارها أن يكون أكثرها مما لم ينبه عليه المتقدمون ممن كتبوا في هذا الموضوع"[3]، ما يوحي أن الكتاب ليس فقط في لحن العامة بل هو أيضا في لحن الخاصة، ولعل هذا السبب بالذات جعل المؤلف يختار له هذا العنوان لأنه شامل وجامع.

جعل ابن مكي مادة كتابه تمتد في خمسين بابا، عالج فيها مسائل كثيرة كالتصحيف والتبديل وغيرها، كما جعل أبوابا للأسماء التي غيرها الناس بالزيادة أو النقص، وأخرى لما جاء ساكنا فحركوه، وما جاء متحركا فأسكنوه، وأبواب للخطأ في الجمع والنسب وغيرها، وأخرى في موضوعات غير اللحن وجرى التقسيم فيها حسب نوع الموضوع الذي عقد الباب من أجله، وقد افتتح المؤلف كتابه بباب التصحيف لأنه مدار التأليف، يقول في ذلك: "وإنما ابتدأت بالتصحيف لأن ذلك كان سبب تأليف الكتاب، ومفتاح النظر في تصنيفه، ثم أتبعته كلاما يليق به أو يقاربه"[4]، واتبع في كل باب الترتيب الهجائي فبدأ بالتاء ثم الثاء وهكذا.

(1) ابن مكي الصيقلي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ص15.

(2) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص147.

(3) المرجع نفسه، ص149.

(4) ابن مكي الصيقلي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ص21.

الأخطاء التي أوردها المؤلف في كتابه تنوعت بين الأصوات والدلالة والنحو وغيرها، فمن أخطاء الصوت مثلا قوله: "ويقولون: رجل مِرثاث وفي لسانه رتّة، والصواب: أرتٌ بالتاء وفي لسانه رُتَّـة علـى وزن لُكنة، كما يقال ألثغ، وبلسانه لُثغة، ومنه خبّاب بن الأرت"[1]، وزاد على هذا كلـه نـوادر ممتعـة، نحـو نـادرة الشرقي بن القطامي التي وردت في باب "ما يجري في ألفـاظ النـاس فـلا يعرفـون تأويلـه"، كمـا شـرح بعـض الأمثال في هذا الباب، إذ حكى أحداثها وبين مواردها.

كتاب (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان) ليس فقط كتابا في اللحن، بل هو كتاب أخذ من كل العلوم الإنسانية بطرف، فهو يؤرخ لبيئة المؤلف بداية، وهو كتاب في علو م اللغة لأننا نجد فيـه مـن علـم الـصوت والدلالة والنحو، ثم إنه كتاب ممتع لما تضمن مـن الحكـم والأمثـال والنـوادر، والمطلـع عليـه يـشعر بقـدرة الكاتب على شد القارئ إلى محتوى كتابه.

ط- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت 516 هـ):

صاحب هذا الكتاب هو نفسه صاحب المقامات المشهورة في تراث العربية الأدبي، واسمه القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري أبو محمد الحريري البصري، ولد "في حدود سنة ست وأربعين وأربعمائة في خلافة المسترشد"[2]، "من أهل بلد قريب من البصرة يسمى المشان، مولده ومنشؤه بـه، وسـكن البـصرة في محلة بني حرام، كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة"[3]، والحريري نسبة إلى مهنة بيع الحريـر الـتي بها عرف وعرف بها أيضا أجداده.

قد وصفت المصادر الرجل بشدة الذكاء وحسن الخلـق وسـعة العلـم، يقـول يـاقوت في معجمـه واصفا موقف ذوي البلاغة والفصاحة من المقامات الحرامية التي تعـد أول تـصنيف لـه في المقامـات، والـتي نسبها إلى قبيلة بني حرام، وهي محلة بني حرام قرب البصرة: "حدثني من أثق به أن الحريري لما صنع المقامـات الحرامية وتعانى الكتابة فأتقنها وخالط الكتّاب أصعد إلى بغداد، فدخل يوما إلى ديوان السلطان وهو مُنْغَصٌّ بذوي الفضل والبلاغة محتفل بأهل الكفاية والبراعة، وقـد بلغهـم ورود ابـن الحريـري، إلا أنهـم لم يعرفـوا فضله، ولا اشتهر بينهم بلاغته ونبله، فقال له بعض الكتـاب: أيّ شـيء تتعـانى مـن صـناعة الكتابـة حتـى نباحثك فيه؟ فأخذ بيده قلما وقال: كلّ ما يتعلق بهذا، وأشار إلى القلم، فقيل له: هذه دعـوة عظيمـة، فقـال فامتحنوا تَخَبَروا، فسأله كلّ واحد عما يعتقد في نفسه إتقانه من أنواع الكتابة، فأجـاب عـن الجميـع أحـسن

---

(1) ابن مكي الصيقلي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ص21.

(2) الحريري أبو محمد القاسم بن علي: **درة الغواص في أوهام الخواص**، شرحها وحواشيها وتكملتها، تح وتعليق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1417 هـ/ 1996م، ص12.

(3) ياقوت الحموي: **معجم الأدباء**، ص2202.

جواب، وخاطبهم بأتمّ خطاب حتى بهرهم، فانتهى خبره إلى الوزير أنوشروان بن خالد فأدخله عليه، ومال بكُليتّه إليه، وأكرمه وأدناه"[1]، وكان الحريري كثير الاطلاع لا يملّ من البحث وسؤال أهل العلم وهو تلميذ، ولا من المباحثة وهو شيخ.

من شيوخ الحريري أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري الذي أخذ عنه الأدب، وعلي بن فضال المجاشي، وأبو إسحاق الشيرازي، وعلي بن الصباغ، وآخرون، من مؤلفاته (ملحة الإعراب) وهي قصيدة في النحو، وكتاب (شرح ملحة الإعراب) و(درة الغواص في أوهام الخواص) وتصانيف أخرى، وقد شهد له العلماء بالريادة وغزارة العلم، فقد قال البستاني في دائرته: "كان من أفحل أئمة عصره، كثير الاطلاع، غزير المادة حديد الذهن، قوي الحافظة، مضطلعا بفنون العربية وأخبار العرب وأمثالهم المشهورة التي نسجها على منوال بديع الزمان ببلاغة لا مزيد عليها"[2]، ودليل ذلك كله مؤلفاته وموادها الغزيرة التي توحي بما نسب إليه من علم ومعرفة.

كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) من كتب اللحن الذي جرى على ألسنة الخاصة ممن تأثروا بالعامة في النطق، وهذا الكتاب نال شهرة واسعة وملأ الدنيا وشغل الكتاب حتى ألفوا في موضوعه من الشرح والتعقيب والنقد ما يصعب إحصاؤه، يقول مؤلفه عن دوافع تأليفه: "فإني رأيت كثيرا ممن تسنموا أسنمة الرتب، وتوسموا بسمة الأدب قد ضاهوا العامة في بعض ما يفرط من كلامهم، وترعف به مراعف أقلامهم مما إذا عثر عليه وأثر عن المعزو إليه، خفض قدور العليه ووصم ذا الحليه، فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم، والكلف بإطابة أخبارهم إلى أن أدرأ عنهم الشبه، وأبين ما التبس عليهم واشتبه، لألتحق بمن زكى أكل غرسه، وأحب لأخيه ما يحب لنفسه، فألفت هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر، وتذكرة لمن أراد أن يتذكر، وسميته: درّة الغواص في أوهام الخواص"[3]، فأوهام الخواصّ إذن هي أوهام طبقة غير العامة، والكتاب موجه إليهم وإلى من يلحن لحنهم.

توحي تصويبات الأخطاء التي أوردها الحريري في كتابه بمستوى رفيع من التحليل، كأن المؤلف أراد توجيه مادة الكتاب إلى الخاصة، وهذا النموذج يبين ذلك، يقول في قولهم: زيد أفضل إخوته: "ويقولون زيد أفضل إخوته، فيخطئون فيه لأن أَفْعَلُ الذي لا للتفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه ومنزل منزلة الجزء منه وزيد غير داخل في جملة إخوته ألا ترى أنه لو قال لك قائل من إخوة زيد لعددتهم دونه، فلما خرج عن أن يكون داخلاً فيهم امتنع أن يقال زيد أفضل إخوته، كما لا يقال زيد أفضل النساء، لتميّزه من جنسهن وخروجه عن أن يعد في جملتهن، وتصحيح هذا الكلام أن يقال: زيد أفضل الإخوة، أو أفضل بني

(1) ياقوت الحموي: **معجم الأدباء**، ص2203.

(2) الحريري: **درة الغواص في أوهام الخواص**، ص14.

(3) المصدر نفسه، ص02.

أبيه، لأنه حينئذٍ يدخل في الجملة التي أضيف إليها، بدلالة أنه لو قيل لك: من الإخوة؟ أو من بنو أبيه؟ لعددته فيهم وأدخلته معهم"[1]، فتعليل الخطأ بهذا الشكل وبهذا المستوى من التحليل لا يكون إلا للخاصة، يشكل هذا التصويب وغيره مما أورد المؤلف دليلا على ذلك.

لا يكتفي الحريري في (درة الغواص في أوهام الخواص) بتصويب أخطاء النطق، بل يصوب أيضا أخطاء الكتابة، ومن ذلك قوله في كتابة "باسم الله" بدون ألف: "فمن ذلك أنهم يكتبون بسم الله - بحذف الألف - أينما وقع وحيثما اعترض، فيوهمون فيه، لأن الألف إنما حذفت منه إذا كتب في فواتح السور وأوائل الكتب لكثرة استعماله في كل ما يبدأ به ويشرع فيه، وتقدير الكلام في البسملة أن المصدرة: أبدأ بسم الله، وأفتتح باسم الله، فترك إظهار هذا الفعل لدلالة الحال عليه، فإن أبرز وجب إثبات الألف، كما أثبتت في قولك: اقرأ باسم ربك، وقد رأيت أحد الأعيان المتشيعين بدعوى البيان كتب في صدر كتابه: بسم الله الرحمن الرحيم، أستفتح به وأستنجح، فحذف الألف من بسم الله مع إظهار الألف، وقد وهم في حذفه وأبان عن قصور الاستبصار وضعفه، وإنما كان يسوغ له حذف الألف لو أنه عطف بالواو على البسملة المجردة، كما يكتب قوم بعد البسملة: وبه أستعين، فيكون تقدير الكلام: أفتتح باسم الله، وبه استعين، نعم فقد منع أكثر العلماء بأوضاع الهجاء من حذف هذه الألف عند الإضافة إلى اسم الله تعالى خاصة، فإن أضيف إلى غيره من أسمائه الحسنى نحو: الرحمن والقهار وجب إثبات الألف في كتبك باسم الرحمن باسم القهار وعلل في ذلك بقلة مقدار هاتين اللفظتين ونظائرهما في الكلام، وعند افتتاح الأعمال"[2]، وقد سبقه إلى ذلك ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن مكي الصيقلي في (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان).

لم يلتزم مؤلف الكتاب بمنهج يذكر، فهو يورد الكلمات دون مراعاة أي نوع من الترتيب، فيذكر الخطأ متبوعا بالصواب، وقد دعّم ما يذهب إليه في كتابه بشواهد من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، إضافة إلى القصص والحكايات عن اللغويين وغيرهم.

ي- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (ت 577هـ):

مؤلف كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) هو "أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الإشبيلي"[3]، وهو أشبيلي سكن سبتة، لا تذكر سنة ولادته، ولكن "ابن الآبار ذكر أنه كان حيا سنة 557هـ، وتبعه في ذلك السيوطي في البغية"[4]، ولد في إشبيلية وبها تلقى تعليمه الأول، ثم

---

(1) الحريري: **درة الغواص في أوهام الخواص**، ص05.

(2) المصدر نفسه، ص125.

(3) ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، ص09.

(4) عبد العزيز الأهواني: **ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة**، ص129.

انتقل إلى سبتة بالمغرب وأقام بها طويلا يدرس العلوم، فتتلمذ على أيدي شيوخ كبار كأبي بكر ابن العربي، وأبي طاهر السلفي، ثم أصبح يشرف على حلقات العلم فتتلمذ عليه أبو الحسن بن أحمد الخولاني، وأبو عبد الله بن عبد الله بن سعيد الكتاني، وأبو العابد بن غاز السبتي وغيرهم، كان نحويا وأديبا وشاعرا، غير أن شعره كان من القلة التي لا تكاد تجعل له ذكرا، وكان حسن الخلق.

اختُلف حول سنة وفاة ابن هشام اللخمي، فقد ذكر إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين) أنه "توفى سنة 570هـ"[(1)]، وذكر حاتم صالح الضامن محقق الكتاب في تعريف المؤلف أنه "توفى سنة 577هـ"[(2)]؛ "له من التصانيف (تعليم البيان)، (الجمل في شرح أبيات الجمل)، و(شرح فصول الخمسين لابن عبد المعطي في النحو)، و(شرح الفصيح في اللغة)، و(المدخل إلى تقويم اللسان)، و(المقرب في النحو)"[(3)]، وكتب أخرى في الأدب واللغة.

جاء ذكر كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي في (بغية الوعاة) للسيوطي بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البايان)، وفرق إسماعيل باشا البغدادي في الهدية بينهما عند ذكر مصنفات اللخمي، فذكر أن "من تصانيفه (المدخل إلى تقويم اللسان) و(تعليم البيان)"[(4)]، وذكره رمضان عبد التواب وحاتم صالح الضامن بعنوان (المدخل إلى تقويم اللسان).

موضوع الكتاب يظهر في أبوابه الستة، جعلها المؤلف مرتبة كما يلي:

- الباب الأول: الرّدّ على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة.
- الباب الثاني: الرّدّ على ابن مكي الصيقلي في تثقيف اللسان.
- الباب الثالث: باب ما جاء عن العرب فيه لغتان.
- الباب الرابع: باب ما تلحن فيه العامة مما لا يحتمل التأويل، ولا عليه من لسان العرب دليل.
- الباب الخامس: باب ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد.
- الباب السادس: باب ما تمثلت به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين.

نحا المؤلف في هذا الكتاب "منحى الزبيدي في لحن العامة، وصدره بالتعقيب على الزبيدي في أشياء نسب العامة فيها إلى اللحن وهم فيها على صواب"[(5)]، ومما يدل على ذلك أبواب الكتاب التي تقترب إلى

---

(1) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين**، ص97.

(2) ينظر: ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، ص09.

(3) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين** أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ص97.

(4) المصدر نفسه، ص97.

(5) عبد العزيز الأهواني: **ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة**، ص129.

حد كبير من أبواب (لحن العوام) للزبيـدي، وقـد جعـل سـند مـادة كتابـه مـن القـرآن الكـريم، والحـديث الشريف، والأمثال والأشعار، فقد اعتمد على ست وخمسين آية، وثلاث وعشرين حديثا، ومـا يفـوق مائـة مثل من أمثال العرب، واستشهد بشعر أبي تمام وابن الرومي والمتنبي والمعري وغيرهم في أربعمائـة وخمـسين موضعا، أما المصادر التي اعتمدها فهي كثيرة، منها: (كتاب الإبل) للسجستاني، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(البارع) للقالي، و(تثقيف اللسان) للصقلي، و(لحـن العـوام) للزبيـدي وغيرها.

يقول مؤلفه مبينا سبب التأليف: "وألّف الزبيدي رحمه الله في لحن عامة زمانه، ومـا تكلمـت بـه في أوانه، فتعسف عليهم في بعض الألفـاظ، وأنحـى علـيهم بـالإغلاط، وخَطَّـأهم فيمـا اسـتُعمل فيـه وجهـان وللعرب فيه لغتان. فأوردت في هذا الكتاب جميع ذلك، وما تعسَّف عليهم هنالك، وبينت ما وقع في كلامـه من السهو والغلط، والتعنيت والشطط، وأردفته بذكر أوهام ابن مكي في كتابه المسمى تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، وابتدأت بالرّد عليهما فيما أنكراه، وأضفت إلى ذلك كثيرا مما لم يذكراه مما غُيّر في زماننا، ولحنت فيـه عوامّنا"[1]، فالكتاب إذن في الرّد على تخطيئات الزبيدي وابن مكي، ولعل هذا السبب الذي جعله ينحو نحـو الزبيدي في تبويب كتابه.

لكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي أهمية كبيرة مـن حيـث أنـه يطلعنـا "علـى خصائص لهجة أهل الأندلس في القرن السادس الهجري، وجوانب كثيرة من حيـاتهم الاجتماعيـة، وكيفيـة نطقهم لأسماء الناس والمدن"[2]، ومن هنا يكون الكتاب مـصدرا موثوقـا وصـورة حقيقيـة عـن لغـة وفكـر ومجتمع أهل الأندلس في تلك الحقبة.

ك- تقويم اللسان لا بن الجوزي (ت 597هـ):

مؤلف كتاب (تقويم اللسان) هو "أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بـن حُمَّادى بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، ينتهي نـسبه إلى أبـي بكـر الـصديق ﷺ"[3]، ولـد حـوالي سـنة 510هـ، حظي بشهرة واسعة ومكانة مرموقة في الخطابة والـوعظ والتفسير، "والجـوزي نـسبة جعفـر، أحـد أجداده إلى محلة بالبصرة تسمى محلة الجوز، أو موضع يقال له: فرضة الجوز، أو إلى جـوزة كانـت في داره، لم

(1) ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، ص26.

(2) المصدر نفسه، ص13.

(3) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص286.

يكن في واسط جوزة سواها"[1]، عاش منذ طفولته ورعا زاهدا، لا يحب مخالطة الناس خوفا من ضياع الوقت، ووقوع الهفوات، فصان بذلك نفسه وروحه ووقته.

عاش يتيم الوالد فربته أمه وعمته، "ولما شبّ حملته عمته إلى مسجد خاله أبي الفضل محمد بن ناصر، حيث حفظ القرآن، وسمع الحديث، ودرس الفقه، وتعلم اللغة، ومرن على الوعظ، تفقه في كل ذلك على طائفة من كبار الشيوخ في عصره، ذكر أنهم سبعة وثمانون، وجلس للوعظ في بغداد سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وما زال يدرس ويعظ ويؤلف حتى أصبح إمام بغداد، وواعظها الأول"[2]، زهد في الدنيا وأوقف حياته على طلب العلم وتعليمه، وقد قال فيه الذهبي: "ما علمت أحدا من العلماء صنّف مثل هذا الرجل"[3]، وكان شاعرا حسن الشعر، اختُلف في عدد مصنفاته، و"ذكر له إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين) خمسة ومائتي كتاب، منها: (صفوة الصفوة)، (تلبيس إبليس)، (تاريخ بيت المقدس)، و(الوجوه والنظائر في اللغة)، و(تقويم اللسان)"[4]، توفي سنة 597هـ.

كتاب (تقويم اللسان) من كتب اللحن، يقول مؤلفه عن أسباب تأليفه: "فإني رأيت كثيرا من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول جريا منهم على العادة، وبعدا عن علم العربية، ورأيت بيان الصواب في كلامهم مُبدّدا في كتب أهل اللغة، وجمعه يثقل عنه المتكاسل عن طلب العلم، فقد أفرد قوم ما يلحن فيه العوام، فمنهم من قصر، ومنهم من ردّ ما لا يصلح رده، فرأيت أن أنتخب من صالح ذلك ما تعمّ به البلوى، دون ما يشذّ استعماله ويندر، وأرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى"[5]، فالمنتسبون إلى العلم تكلموا بلغة العامة المرذول، حتى أصبحت اللغة واحدة عند الناس على اختلاف مستوياتهم، وهذا ما لا ينبغي أن يكون، فلغة الخاصة في العادة أعلى مستوى وأفصح وأقرب إلى الصواب من لغة العامة، "وتدل العبارة الأخيرة على أن الجميع يتكلمون في لهجات خطابهم العادية لهجة واحدة، لا فرق بين خاصتهم وعامتهم"[6]، ثم رأى أن صواب ما يخطئون فيه متناثر بين دفات كتب اللغة، وجمعه يثقل على المتكاسل، ومن الأسباب أيضا أنّ الذين ألفوا في اللحن لم يفوزوا بطائل في هذا الأمر، فمنهم المقصر ومنهم المهمل، فجمع المؤلف ما أمكن جمعه محاولا إصلاح ما يمكن إصلاحه.

---

(1) الجوزي الإمام أبو الفرج عبد الرحمن: **تقويم اللسان**، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، (مصر)، ط02، 2006م، ص04.

(2) المصدر نفسه، ص04.

(3) المصدر نفسه، ص05.

(4) ينظر: إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين**، ص520.

(5) الجوزي: **تقويم اللسان**، ص55.

(6) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص211.

رتب ابن الجوزي كتابه على حروف الهجاء، فجعل كل حرف في باب، والكلمة في كل باب مرتبة بحسب الحرف الأول الصحيح، فمثلا ذكر: "وتقول: أعلمت على الشيء، والعامة تقول علّمت عليه"[1]، فجاء هذا التصويب في باب الهمزة وحقه أن يُذكر في باب العين، فكان يعمد إلى الاختصار في ذكر المادة المدروسة بذكر الخطأ متبوعا بالصواب، على الطريقة التالية: تقول:...والعامة تقول:...، أو والعامة تقول:... وإنما تقول:...، ونحو هذا التعبير.

(تقويم اللسان) كتاب قيم ومفيد، سعى فيه مؤلفه إلى الصواب اللغوي، وهو مختصر في ذكر المادة، لا يشعر متصفحه بالملل أو الكلل، فهو من كتب اللحن التي تعالج الخطأ بشكل دقيق، وتبويبه على طريقة المعجم تقريبا تجعل منه سهل المأخذ، محكم التنظيم.

ل- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ت 764هـ):

أبو الصفاء خليل بن أبيك بن عبد الله الألبكي القارئ الشيخ صلاح الدين الصفدي الشافعي ابن الأمير عز الدين أبيك، الأديب اللغوي البليغ البارع، ولد سنة 696هـ، "نشأ في بيئة تهتم بالعلم والخُلُق، فحفظ القرآن العزيز في صغره، ثم طلب العلم، إلا أن أباه لم يمكنه من الاشتغال حتى استوفى عشرين سنة فطلب بنفسه، وكان في صغره يتردد إلى الإمام تقي الدين السبكي طالبا للعلم والفقه، وقد سجل التاج السبكي بن تقي الدين السبكي هذه الفترة من حياة الصفدي فقال: كانت بيني وبينه صداقة منذ كنت صغيرا، فإنه كان يتردد إلى والدي، فصحبته ولم يزل مصاحبا لي إلى أن قضى نحبه"[2]، تعلم الفقه، وعني بالحديث، وبرع في الأدب؛ كان يكثر من طرح الأسئلة على شيوخه، فيظهر شغفا للعلم لا يضاهيه فيه أحد.

تتلمذ الصفدي على أيدي شيوخ ذاع صيتهم العلمي، وإن مجرد ذكر أسماء هؤلاء العلماء يوحي بسعة علمه وطول نفسه في التأليف، فمن شيوخه الذين تتلمذ عليهم "المفسر المؤرخ الحافظ بن كثير (ت 774هـ)، وتقي الدين السبكي (ت 756هـ)، وشمس الدين البندنيجي (ت 736هـ)، ومحمد بن إبراهيم بن سعد الكناني (ت 733هـ)، والحافظ شمس الدين الذهبي (ت 742هـ)"[3]، والمطلع على مؤلفات الصفدي يشعر ببصمات هؤلاء الشيوخ من خلال تنوع المعرفة عنده ودقته في المعالجة، توفى سنة 764هـ.

صنف الصّفدي في شتى العلوم، فمن مؤلفاته: "(أعيان العصر وأعوان النصر)، و(ألحان السواجع)، و(أمراء دمشق في الإسلام)، (التائية)، (تمام المتون شرح رسالة ابن زيدون)، و(توشيح

(1) الجوزي: **تقويم اللسان،** ص61.

(2) الصفدي صلاح الدين خليل بن أبيك: **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف،** حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1407 هـ/ 1987م، ص11.

(3) المصدر نفسه، ص15.

الترشيح)، و(تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)"[1]، وكتب أخرى، والصفدي نفسه يذكر أنه كتب ما يقارب الخمسمائة مجلد.

كتاب (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) من قبيل كتب اللحن كما يشير إليه العنوان، لأن المُصَحِّف لغة هو: "الذي يروي الخطأ من قراءة الصحف بأشباه الحروف المولّدة. والتصحيف الخطأ في الصحيفة"[2]، لذلك عدّ اللغويون التصحيف من قبيل الخطأ، وقد رأى السيوطي أن "أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَن يعرى من الخطأ والتصحيف؟"[3]، وأما التحريف فهو التغيير، "والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها"[4]، وكثير من المحدثين لم يفرقوا بين التصحيف والتحريف.

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب دوافع التأليف إذ يقول: "فقد صحّف جماعة هم أئمة هذه الأمة، وحرف كبار بيدهم من اللغة تصريف الأَزِمَّة"[5]، ومن هؤلاء ذكر بعض أعلام البصرة كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم؛ ثم ذكر بعض أعلام الكوفة كالكسائي والفراء والمفضل الضبي وآخرين، ثم قال: " وإذا كان مثل هؤلاء قد صحّ أنهم صحفوا، وحرر النقل أنهم حرّفوا، فما عسى أن تكون الحثالة من بعدهم؟"[6]، هذه الدوافع هي السبب الرئس في تأليف كتاب (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)، فالمؤلف نسب الخطأ إلى كبار علماء اللغة العربية رغم اعترافه لهم بالريادة في العلم، ومع هذا لم يسلموا من التصحيف، فما كان حال غيرهم ممن لم يأخذوا من العلم بطائل؟ هذا التساؤل الذي طرحه على سبيل التوكيد يوحي بعظمة الجلل، فالناس من العامة من بعد هؤلاء أكثروا من التصحيف إلى حد لا يمكن تصوره.

ضمّن المؤلف كتابه نماذج عن أناس صحفوا، فذكر أحوال صحف فيها أصحابها في الحديث الشريف، ونماذج أخرى صحف فيها آخرون في الفقه، كما أورد أمثلة عما سماه التصحيف اللطيف وجعل ذلك بمثابة مقدمة لمتن الكتاب الذي رتبه ترتيبا ألفبائيا، وتناول فيه كثيرا مما تخطئ فيه العامة، ومن ذلك قوله: "والعامة تقول: هذه النعمة الأَوَّلة والصواب: الأولى"[7]، وهذه الأخطاء جارية على ألسن العامة،

---

(1) ينظر: الصفدي: **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، ص22.

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، ج09، ص187.

(3) السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ص353.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، ج09، ص43.

(5) الصفدي: **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، ص04.

(6) المصدر نفسه، ص04.

(7) المصدر نفسه، ص139.

والحق أن الكتاب يصنف ضمن أحسن كتب اللحن، فقد جاء شاملا جامعا، ومطالعته ممتعة، لما ضمّن مؤلفه فيه من النوادر.

م- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا (ت 940هـ):

هو الإمام العالم "شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، أحد الموالي الرومية"[1]، نسب إلى جده كمال باشا، فاشتهر بابن كمال باشا أو كمال باشا زاده، أو ابن الكمال الوزير، كما عرف واشتهر ب (مفتي الثقلين) لسعة اطلاعه وعمق إحاطته بالمسائل الشرعية وقوة محاكمته في المناظرة.

ولد ابن كمال باشا سنة 873هـ / 1468م بمدينة طوقات من نواحي سيواس في شمال شرق تركيا، ويرى البعض أن مولده كان بمدينة أدرنه، وهذا مرجح لأن ابن كمال باشا نشأ وقضى مراحل حياته الأولى بهذه المدينة، ونشأ ابن كمال باشا في بيت عز وسلطان، إذ كان جده كمال أحد أمراء الدولة العثمانية، وتقلد فيها مناصب مرموقة، وكذلك كان والده سليمان بن كمال باشا من قادة الجنود الإسلامية الخاقانية في زمن السلطان محمد الفاتح، واشترك في فتح القسطنطينية، وصار بعد الفتح وكيلا لجند السلطان برتبة (صوباشي) أي منصب من تتوفر فيه الكفاية لضبط البلد من جهة السلطان، فهو إذن من قبل أبيه ينتمي إلى أسرة عسكرية قيادية، وأما أمه فهي منتمية إلى أسرة علمية، فهي بنت المولى الفاضل محيي الدين محمد الشهير بابن كوبلو (ت 874هـ)، وهو من العلماء المشهورين بالفضل في زمانِهم، جعله السلطان محمد الفاتح قاضيا بالعسكر المنصور بعد ما تولى بعض المناصب، وكان للمولى المذكور بنتان، تزوج إحداهما سليمان جلبي ابن كمال باشا، فوُلد له منها ولد اسمه أحمد شاه وهو المولى العالم الفاضل المشتهر بابن كمال باشا، وقد مال في صباه إلى تحصيل العلم والاهتمام بدراسة علوم الفقه والشريعة ونظرا لنسبه من ناحية الأب والجد وتاريخ عائلته العسكري فقد توجه بعد ذلك توجها عسكريا والتحق في الجيش العثماني.

كان ابن كمال باشا من كبار العلماء العثمانيين في عصره، وبلغ في العلم منْزلة تذكر، بل أصبح أكبر مُمثل للثقافة العثمانية الإسلامية في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، "فملازمته لعظماء عصره في العلوم المختلفة جعلته موسوعة عصره، كما أتقن عدة لغات إلى جانب لغته التركية، فضلا عن فصاحته في العربية لغة الدين والتشريع"[2]، وله في هذه اللغات الثلاث مؤلفات تكشف عن شخصيته الموسوعية، ومكانته الرفيعة في كل العلوم التي تناولها.

---

(1) ابن كمال باشا: **التنبيه على غلط الجاهل والنبيه**، صححه وعلق عليه ونقد أوهامه: رشيد عبد الرحمان العبيدي، عدد خاص من مجلة المورد، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، دار الجاحظ، بغداد، (العراق)، المجلد التاسع، العدد الرابع، 1401هـ/ 1981م، ص551.

(2) المصدر نفسه، ص551.

قضي ابن كمال باشا حياته كلها في خدمة العلم وطلابه، وشغل كل وقته بالكتاب مطالعا أو باحثا أو مؤلفا، حتى "زادت مؤلفاته عن مائة وثلاثين كتابا ورسالة في فنون شتى منها: (إيضاحُ الإصلاحِ في فقه الإمام أبي حنيفة)، (تنقيحُ التنقيحِ في أصول الفقه)، (المنيرة وهي رسالةٌ في الموعظةِ والتصوفِ)، (تفسيرُ ابن كمال باشا رحمه الله تعالى)، (كتابُ التعريفات) زادَ فيه زيادات لطيفةً على تعريفات السيد الشريف الجرجاني، (التنبيه على غلطِ الجاهلِ والنبيه)، وهو رسالةٌ ذكر فيها ما يقع على ألسنة الكتاب والعامة من أغلاطٍ في اللفظِ"[1]، وغيرها، وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم والتدريس والإفتاء والقضاء أدركته المنية في مدينة قسطنطينية سنة 940هـ.

كتاب (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) من كتب اللحن، جمع فيه ابن كمال باشا أخطاء أبناء عصره من العامة والخاصة، وقد بين في خطبته دوافع التأليف إذ يقول: "وقد شاع بين أصحابنا من السقطات، إما لعدم الالتفات، أو لميل النفوس إلى العادات، أو لقلة الإلف باللغات، ما هو أجدر بالوأد من البنات، وأولى بالستر من السيئات، ولولا حدبي على الإخوان، وميلي إلى الخلان، لضربت عن ذكره صفحا، وطويت عن شرحه كشحا، آنفا من التعرض للألفاظ السخيفة، وحذرا عن التحكك بالعقول الضعيفة، فحصل لي ما أربى على مائة لفظ من السقط، وبعضها للخاصة وبعضها للعامة فقط، وذكرت مراعيا ترتيبا للحروف الأصلية في الأول والثاني، دون الآخر الذي هو أساس المعاني، إذ لو اعتبرت لزادت عدة الفصول والأبواب على حجم هذا الكتاب، وسميته التنبيه على غلط الجاهل والنبيه"[2]، والملاحظ من خلال هذه المقدمة هو أن المؤلف جمع ما أمكن جمعه من أخطاء العامة والخاصة في عصره، والتي يرجع أصلها في نظره إلى بعض العادات المنتشرة بين الناس، وكذا الاحتكاك بأصحاب العقول الضعيفة، كما أعلن أنه وقف إزاءها موقف المتلطف رغم شناعتها خوفا على مشاعر أصحابها، وهكذا أخذ في تحليلها.

ينتقل المؤلف بعد هذه المقدمة إلى تحليل الأخطاء مستشهدا بما يليق من الشعر العربي، وقد جعلها ثلاثة أقسام، الأول ما جوزه أهل اللسان مطلقا، أو في حال من الأحوال، ثم قسم لم يجوزه أحد منهم ولكن شاع بين أهل التصنيف استعماله، وقسم لم يجوزه أحد ولا استعمله إلا من لا خبرة له بالكلام، والجدير بالملاحظة في هذا الكتاب هو أنّه "على الرغم من أن مؤلفه متأخر في الزمن فإنه لم ينقل ممن تقدمه ممن ألّف في لحن العامة، بل لاحظ بنفسه أخطاء معاصريه، وصححا في هذا الكتاب"[3]، فصاحبه صوب كثيرا من الأخطاء التي وقعت أمامه، فكان شاهدا عليها، ومن ذلك قوله: "وما شاع بين الناس من ضمّ الجيم خطأ

(1) ابن كمال باشا: **التنبيه على غلط الجاهل والنبيه**، ص551.
(2) المصدر نفسه، ص554.
(3) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص229.

وقد سمعت هذه اللفظة من بعض الأماثل، فشددت النكير عليه، ففكر زمانا طويلا، ثـمّ أدى رأيـه إلى أنهـا بوزن: التَّفْعِلَة كالتبصرة، فاستحييت ووددت أني لم أسأله عنها"[1]، ويدل على ذلك قوله: "سَمِعْتُ".

ملاحظات المؤلف تصطبغ بكثير من الطرافة في أحيان كثيرة، فهو إذا لامَ أحسن اللوم، وإذا عـاب عاب بأدب، يقول في موضع من مواضع الكتاب: "ولا ينقضي عجبي من هؤلاء القـوم، يـشددون المخفـف، ويخففون المشدد، كأنهم جبلوا معكوسين"[2]، وفي مواضع أخرى يجعل ملاحظاته تتسم بالتنـدر، ومـن ذلـك قوله: "لفظ: الخَجِل: هو - ككتِف: المتحيّر المدهوش من الحياء. وقد خجِـل، مـن بـاب طـرب، فالخجيـل - بزيادة الياء - مما يوجب الخجلة، وهو غلط، وكذا الخجالة، على ما يستعملها البعض"[3]، وإجمالا فإنّ كتـاب (التنبيه على غلط الجاهل والنبيه) دليل على دقة الملاحظة عند المؤلف، فتوخى فيه الناحية العلميـة، ووقـف على مجمل أغلاط أبناء عصره من العامة والخاصة، والكتاب ممتع المطالعة، غزير المادة، وهو من كتب اللحن التي انتزعت مكانتها العالية والقيمة بين كتب اللغة العربية.

ن- خير الكلام في التّقصي عن أغلاط العوام لابن بالي القسطنطيني (ت 992 هـ):

مؤلف هذا الكتاب هو "منق الرومي علي بن بالي علاء الدين الرومـي الأديـب الحنفـي المعـروف بمنق، أصله من بلدة علانية، ونشأ بالأستانة، تولى قضاء مرعش، ولد سنة 934هـ، وتوفى سنة 992هـ، مـن تصانيفه: (ترجمة نصاب الأحتساب)، (حاشية على شرح السيد للمفتاح)، (حاشية على الهداية للمرغيناني)، (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام)"[4] موضوع الدراسة.

كتاب (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام) لعلـي بـن بـالي القـسطنطيني مـن كتـب لحـن العامة، ولعل عنوانه يشير إلى الموضوع، عالج فيه حوالي مائتين وثلاث وعشرين (223) كلمة صوّبها علـى أنها أخطاء يقع فيها العامة، وقد اعتمد في ذلك على أمّهات المعاجم أوّلا وعلى كتب ما تلحـن فيـه العامّـة ثانيا، فرتّبه على حروف الهجاء بحسب أوائل الكلمات، بغضّ النّظر عن أصلها الاشتقاقي، فكلمة (اجْلِسْ) [5] مثلا تُطلب في باب "الألف" وحقّها أن تُطلب في باب "الجيم"، وكلمة (مُزَاد) و(مَزيد) [6] توجد في باب "الميم" وحقها أن توجد في باب "الزاي"، ويبدو من خلال هذا الكتاب أنّ صاحبه حرص على جعلـه سـهل المأخـذ،

---

(1) ابن كمال باشا: **التنبيه على غلط الجاهل والنبيه**، ص569.

(2) المصدر نفسه، ص596.

(3) المصدر نفسه، ص576.

(4) إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين**، المجلد 01، ص 749.

(5) علي بن بالي القسطنطيني: **خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام**، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط02، 1983م، ص17.

(6) المصدر نفسه، ص53.

فطريقة ترتيب مادّته تدلّ على ذلك، يقول في مقدّمته: "فهـذه أوراق سـوّدتها في الـرّد علـى مـن ارتكـب في كلامه الغلط، وركب في صحاح الأوهام مطيّة الشّطط، وفتح بالخرافـات فـاه، واغـترّ بترّهاتـه وتـاه إظهـارا للحقّ والصّواب، وإفصاحا عمّا نطق به أولو الألباب، وسمّيتها ب خير الكـلام في التّقـصي عـن أغـلاط العوام"[1]، ولم يكتف بتخطيء بعض استعمالات العامة بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقدّردّ على الفيروزبادي (ت 817هـ) قوله بأنّ (النيلوفر): ضرب من الرياحين ينبت في الميـاه الراكـدة، فقـال في التخـصيص بالميـاه الراكدة نظر، فإنه في ديارنا ينبت في المياه الجارية"[2]، وهذا التوجه في الكتاب غير عام لأن الـذي سـعى إليـه المؤلف كما يبدو من خلال الكتاب هو معالجة أخطاء العامة.

إذا علمنا أنّ المؤلّف تركيّ الأصل، وأنّه من المستعربين الأتراك وأحد العلماء المشهورين في القـرن العاشر الهجري، نفهم حينذاك أنّه شهد من اللّحن ما لفت انتباهه، فتمكّن من جمع الأخطاء الّـتي شـاعت في عصره وغيّرها بالصّواب المطلوب، لأنّ اللّغة العربيّة في ذلك العصر عرفت تداخلا بينها وبين لغـة الأتـراك، فكثير من اللّحن تسرّب إلى اللّسان العربيّ، نظرا للاحتكـاك الّـذي شـهدته لغـة العـرب مـع لغـة الأتـراك، وبخاصّة إذا علمنا أنّ الّذي سهّل حدوث كلّ ذلك كان الواقع السّياسي، ولابدّ في هذا المقام من الإشارة إلى أنّعلماء الترك في الدولة العثمانية الذين كـانوا يدرسـون اللغـة العربيـة ويتكلمـون بهـا شـاركوا في حركـة التّصحيح اللّغوي، فألّف ابن كمال باشا المتوفّى سنة 940 هـ كتاب (التّنبيـه علـى غلـط الجاهـل والنّبيـه) الذي طُبع مرتين"[3]، وهكذا سجل علماء الترك بيئة عصرهم، وحال اللغة العربية في ظل دولة الأتراك.

رابعا: العلاقة بين اللحن واللهجة واللغة:

لا يعني أبدا أنّ القبائل الموثوق في عربيتها لم تعرف لحنا ولم يعش بين أبنائهـا أحـد مـن المـوالي أو الأعاجم، إذ ما من سبيل لإثبات ذلك، بل إن الحقيقة التاريخيـة تثبـت عكـس ذلـك تمامـا، فـبلال الحبـشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي وغيرهم عاشوا في مكة، ونـالوا مراتـب مرموقـة في المجتمـع العربـي، في زمن كانت فيه مكة مهد القبائل، ومجمع اللهجات. إنّ لب المسألة في هذا الباب ليس لحنهم، إذ لا يعنينا هنـا أن يقول أحدهم: هَسِرَ، بدل خَسِرَ، أو سمْسٌ بـدل شمْـس، وإنمـا وجـودهم بـين العـرب، جـاء في البيـان والتبيين: "فمن اللّكِن ممن كان خطيبا أو شاعرا أو كاتبا داهيا زياد بن سلمى أبو أمامة، وهو زيـاد الأعجـم، قال أبو عبيدة: كان ينشد قوله:

---

(1) علي بن بالي القسطنطيني: **خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام**، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص06.

(3) المصدر نفسه، ص04.

فَتَــى زَادَهُ الـــسُّلْطَانُ فِي الـــوُدِّ رِفْعَـــةً   إِذَا غَيَّـــرَ الـــسُّلْطَانُ كُـــلَّ خَلِيـــلِ

قال كان يجعل السين شينا والطاء تاء فيقول:

فتـــى زاده الـــشُّلْتَانُ في الـــود رفعـــة

ومنهم سحيم عبد بني الحسحاس، قال له عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وأنشده قصيدته التي أولها:

عُمَيْـــرَةُ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـــزْتَ غَادِيًـــا   كَفَـى الـشَّيْب والإِسْـلام للمَـرءِ نَاهِيـا

لو كان شعرك كله مثل هذا لأجزتك، قال: ما سَعَرْتُ، يريد ما شَعَرْتُ، فجعل الشين المعجمة سينا غير معجمة"[1]، فهذه الأمثلة وغيرها مما ذكر الجاحظ وغيره، تثبت أن اللحن استشرى بلاؤه حتى بمن نالوا مراكز راقية في المجتمع العربي وأيضا بالشعراء والبلغاء.

فاللحن إذن أصبح جزءا من تفاصيل الحياة العادية آنذاك، إذ لم يستشر بالعامة دون غيرهم، بل تسلق إلى أعلى المراتب، فنال من الأمراء والأئمة وكتاب الدواوين، فقد ذكروا أنّ "ابن زياد كان يرتضخ لكنة فارسيّة ورثها عن أمّه (شيرونه)، وكانت ابنة بعض الملوك من فارس (يزدجر) وغيره، فقالوا: "قال لرجل اتّهمه برأي الخوارج: أَهَرُورِيّ أنت؟ "يريد: أَحَرُورِيّ أنت؟، وقال في كلام له: "مَنْ كَاتَلَنَا كَاتَلْنَاهُ"، يريد: من قاتلنا قاتلناه، وربّما يكون معاوية رأى أنّ القوم يعيبونه بذلك فصرف الأمر عن العيب إلى المدح فقال: "أو ليس ذلك أظرف له؟"[2]، وإن صحّ ذلك فيكون معاوية لم يرد أن يُعاب عليه لحنُه وهو في تلك المنزلة.

لقد تغلبت قريش على سائر اللهجات العربية المنتشرة في سائر البلاد، واحتفظت لنفسها بلغة الشعر والأدب، وقضت على لهجاتها الأولى، "غير أنه بقي لأفراد كل قبيلة في ميدان المحادثة من لهجتهم القديمة بعض آثار ضئيلة، ونال القرشية في ألسنتهم بعض التحريف تحت تأثير لهجتهم الأولى وعاداتهم المتأصلة في النطق، وهلم جرا، من أجل ذلك اختلفت لهجات المحادثة العربية بعضها عن بعض باختلاف القبائل، وقد وصل إلينا بعض مظاهر هذا الاختلاف عن طريقين:

(1) الجاحظ: **البيان والتبيين**، ج01، ص52.

(2) ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم: **غريب الحديث**، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، (العراق)، ط01، 1397هـ، ج02، ص62.

أحدهما: قراءات القرآن، وذلك أن كثيرا من مظاهر الاختلاف في هذه القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية في الأصوات أو في وزن الكلمات أو في مآخذ الاشتقاق أو في المفردات، فالقرآن وإن نزل بلغة قريش ورد فيه كثير مما بقي من لهجات القبائل الأخرى في ألسنة أهلها، وقرئت بعض ألفاظه على وجوه تتفق مع هذه اللهجات.

وثانيهما: ما ورد في ثنايا كتب الأدب والتاريخ خاصا بهذه اللهجات"[1]، والملاحظ أن أغلب الدارسين يجمعون على أن مظاهر الاختلاف بين اللهجات لم تكن كبيرة، فلهجة التغلبي أو البكري النازلَيْن بحدود فارس لا تختلف كثرا عن لهجة القرشي أو غيره إلا في تفاصيل صوتية أو في بنية الكلمات، يقول عبد الواحد وافي: "وجوه الخلاف بين هذه اللهجات لم تكن كبيرة، ولكنها كانت تبدو في مختلف المظاهر اللغوية، فمنها ما كان يتعلق بالأصوات، ومنها ما كان يتعلق بالقواعد وبنية الكلمات وأوزانها وما إلى ذلك، ومنها ما كان يتعلق بالمفردات"[2]، يتبين مما سبق أن الاختلافات لم تكن عميقة إلى درجة تبتعد فيها اللهجة عن الأخرى، وأن مظاهر هذه الاختلافات تكاد تنحصر في:

1- الاختلافات الصوتية:

الاختلافات الصوتية طبيعة لهجية، وهي ليست حكرا على لغة العرب، "ففي الألمانية والإنجليزية ظواهر مماثلة، ما يدل على أن القوانين الصوتية طبيعة بشرية"[3]، فطبيعي إذن أن تختلف الكلمات صوتيا جراء عوامل الإبدال والقلب وغيرهما، ويطلق علم اللغة الحديث على هذه التغييرات الصوتية اسم:(القوانين الصوتية)، وهذه القوانين ليست مكتوبة لا في السماء ولا الأرض، إنما هي نماذج صوتية نشأت عن عادات كلامية ناتجة عن تطورات تاريخية تصيب اللغة، يقول أبو الطيب اللغوي: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدّرة عينا، كقولهم في نحو أنْ عنْ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون"[4]، يتبين من ملاحظات العلماء والدارسين أن هذه الاختلافات طفيفة بحيث قد تمس حرفا واحدا في الكلمة لينتج عن ذلك اختلاف في نطقها واتفاق في معناها.

(1) علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط03، 2004م، ص97.

(2) المرجع نفسه، ص98.

(3) ينظر: رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي** مظاهره وعلله، ص19.

(4) السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج01، ص460.

سجلت الدراسات اللغوية منذ القديم نماذج لهذه الاختلافات، فذكروا أن "بعض القبائل تقيم حرفا مقام آخر، فتقول: مَدَهَهُ عوض مَدَحَهُ، وثِنَاء الدار عوض فِنَاء الدار، وجَدَفٌ عوض جَدَثٌ"[(1)]، وجملة الملاحظات فيما ذكر أن بعض القبائل تبدل الحاء هاء والفاء ثاء، كما تبدل الثاء فاء، وقد اشتهرت بعض القبائل بهذه الظواهر حتى سميت باسمها، "فقيل: عَنعَنة تميم، لأنهم كانوا يبدلون همزة أن عينا، فيقولون: عن توسمت، بدلا من أن توسمت، كما قيل: قَطعة طيء، لأنهم كانوا يقطعون اللفظ قبل تمامه، فيقولون: يا أبا الحك، وهم يقصدون يا أبا الحكم"[(2)]، وهذه الاختلافات هي روح اللهجة، إذ بها تتميز عن سائر اللهجات، فتعطي لنفسها طابعا خاصا.

2- الاختلافات في القواعد النحوية وفي بنية الكلمات وأوزانها:

شكلت الاختلافات في القواعد النحوية مادة توجهات المدارس النحوية، بل هي سبب وجود أكثرها، ومن مظاهر هذه الاختلافات: "كسر أوائل الأفعال المضارعة في لهجة بهراء: يِضْرِبُ بدل يَضْرِبُ، وإبدال ياء الذين واوا في حالة الرفع في لغة هذيل، وإبقاء ألف هذان في حالتي النصب والجر في لغة بني الحارث بن كعب، وبها قرئ: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾[(*)]، وعدم إعمال ما في لغة تميم، وإشباع الضمة في عين المضارع المضموم حتى يتولد عنها واو في بعض اللهجات، فيقال: انظور بدل انظر، ووصل واو بميم الجمع نحو: عليهمو، وكذا الاختلاف في صيغ بعض الجموع، كاختلافهم في جمع أسير على أسرى عند بعضهم وأسارى عند آخرين"[(3)]، وقد وقف القدماء إزاء هذه الاختلافات موقف القبول، ورأوا أنها لغات يُحتج بها، وهي عندهم مادة للقياس السليم، فلا يحق لأحد أن يرُدّها أو يحكم بخطئها، يقول ابن جني في ذلك: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أولا ترى إلى قول النبي ﷺ: نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف، هذا

(1) ينظر: السيوطي: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج01، ص461.
(2) ينظر: علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، ص98.
(*) الآية 63 من سورة طه.
(3) ينظر: علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، ص100.

حكم اللغتين إذا كانتا في الاستبدال والقياس متدانيتين متراسلتين"[1]، فهي إذن مصدر يحتكم إليه عند الخلاف، وهي أيضا دليل على خصب لغة العرب، وبها قرئ القرآن الكريم.

اعتبر القدماء تعدد الظواهر النحوية التي تشكل الاختلاف في مسائل النحو أو بنية الكلمات أو أوزانها صوابا مادام الواقع يثبت أنه جرى استعمالها من قبائل معينة، غير أن الأخذ بالأعم الأغلب أفصح، جاء في الخصائص: "فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مُخَطّئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه، وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا، وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"[2]، فتخير الأشيع إذا أفصح، ولو أجاز اللغويون استعمال هذه الظواهر في لغة الشعر، لأن المألوف داخل في باب العادة.

3- الاختلافات في المفردات:

تتخذ اختلافات القبائل في الاستعمالات اللغوية أشكالا متعددة، فبعض القبائل تتميز عن غيرها ببعض المفردات التي لا توجد ضمن الرصيد اللغوي في قبيلة أخرى، وقد تتخذ بعض الكلمات دلالة خاصة في قبيلة، فلا تشترك معها قبيلة أخرى في ذات الدلالة، فمن مظاهر تميز بعض القبائل بمعجمها اللغوي ما رووه عن أبي هريرة عندما "قدم من دوس عام خيبر لقي النبي ﷺ وقد وقعت من يده السكين، فقال له النبي ﷺ: ناولني السكين، فالتفت أبو هريرة يمنة ويسرة ولم يفهم المراد بهذا اللفظ، فكرر الرسول له قوله وهو يفعل فعلته الأولى، ثم قال: ألمدية تريد؟ وأشار إليها، فقال له: نعم، فقال: أوَ تسمى عندكم سكينا؟ فوالله لم أكن سمعتها إلا يومئذ"[3]، وأما من مظاهر الاختلاف في دلالات بعض الكلمات ما روي من أن "زيد بن عبد الله بن دارم وفد على بعض ملوك حمير، فألقاه في متصيد له على جبل مشرف، فسلم عليه، وانتسب له، فقال له الملك: ثِبْ، يريد اجلس، فظن الرجل أنه أمره بالوثوب من الجبل، فهلك، فقال الملك: ما شأنه؟ فخبروه بقصته، فقال من دخل ظفار حمَّر، وأراد من دخل ظفار فليتعلم الحميرية وليفهمها"[4]، ومن مظاهر اختلاف الدلالات أيضا: "ذو بمعنى الذي في لهجة طيء، ومتى بمعنى من الجارة،

(1) ابن جني: **الخصائص**، ج02، ص10.

(2) المصدر نفسه، ج02، ص12.

(3) علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، ص100.

(4) ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم: **غريب الحديث**، ج01، 293.

والخندع والقرة بمعنى الضفدع في بعض اللهجات، والبعقوط والبلقوط وهو القصير، والزلقوم وهو الحلقوم، والبصاصة وهي العين، وتمنى بمعنى تمطى في بعض اللهجات، والصّفصف بمعنى العصفور في بعض اللهجات، وصحب المذبوح بمعنى سلخه"[1]، وقد كان الاختلاف في معاني مفردات اللغة مظهر من مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، إذ ضم كلمات كثيرة من لهجات بعض القبائل لتصبح ضمن رصيد الفصحى التي شاعت بين العرب، وهذا الجدول يبين نموذجا منها:

الكلمة	معناها	السورة	الآية	قبيلتها الأصلية
أرائك	أسرّة	المطفّفين	23	يمنيّة
الوزر	ولد الوالد	الشّرح	02	هذيل
بور	هلكى	الفتح	12	عمان
السّفهاء	الجهّال	البقرة	13	كنانة
فجاج	طريق	نوح	20	كندة
ربيّون	رجال	آل عمران	146	حضر موت
حصرت	ضاقت	النّساء	90	اليمامة

(كلمات وردت في القرآن الكريم بلغات قبائل عربية) [2]

وقد نال موضوع الكلمات التي وردت في القرآن الكريم بلهجات القبائل العربية حظا كبيرا من الدراسات اللغوية القديمة، وألف اللغويون لهذه الكلمات مصنفات لا حصر لها.

يتبين مما سبق أنه من الصعب إيجاد الحد الفاصل بين اللغة واللهجة، فاللهجة التي كانت تعبر عن أغراض مجموعة بشرية قد تتطور إلى لغة قومية نتيجة تلك العوامل، أو تموت وتنتهي لتصبح يوما لحنا في حال استعمالها، ويرى بعضهم أنه لا يمكن أن يكون اللحن لغة أو لهجة، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، بدليل أن الشائع المستعمل صواب عند مستعمليه ولو خالف نواميس اللغة، ألم يجمعوا رجل على رجالات عوض رجال، والشريط على أشرطة عوض الشُّرُط والشَّرائط؟ على أن رجالات وأشرطة صواب بحكم الشيوع والاستعمال، كما أنه الأعم الأغلب، فالعلاقة بين اللحن واللهجة واللغة إذن يحكمها قانون التطور اللغوي، إذ يمكن لكل واحدة منها أن تتحول إلى الأخرى والعكس في ذلك صحيح.

---

(1) علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، ص100.

(2) أنيس المقدسي: **تطور الأساليب النثرية في الأدب العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط04، 1968م، ص43.

لقد نظر القدماء إلى اللحن بكثير من الحذر، فالمعـايير الـتي وضـعوها لتـصويب أو تخطـيء المـواد اللغوية تدل على وعيهم بجسامة الخطر الـذي قـد يتهـدد اللغـة في حـال إطلاقهـم العنـان للموضـوع دون التأسيس له وفق حدود منهج البحث المتعـارف عليـه في القـديم، وعلـى الـرغم مـن اختلافـاتهم في المـواد المصوبة في أحيان كثيرة، إلا أن جهودهم محفوظـة في هـذا المجـال، لأنهـا شـكلت الأرضـية الخـصبة لحركـة التصحيح اللغوي الحديث، دليل ذلك أنه ما من كتاب في موضـوع التـصويب اللغـوي الحـديث يخلـو مـن الإشارة إلى كتب اللحن التي ألفها القدماء، بل إن الدراسات اللغوية الحديثة تعتـبر الـتراث اللغـوي بـشكل عام منطلقا مهما للبحث اللغوي في هذا الشأن.

"في ظروف العربيّ التي أخرجته من جزيرته، وفي مواقف اللّغويين الّذين خرجوا عمّا كان يقصد من لغته...في هذين السّببين يكمن مرض العربيّة الّذي قصّر بها عن مطالب العصر، ناهيك عن مطالب المستقبل"
(الشيخ عبد الله العلايلي)

الفصل الثّاني

الأوضاعُ السّائدةُ لِلّغةِ العربيّةِ في العصْرِ الحَديثِ

- خصوصيّة تطوّر اللّغة العربيّة.
- التنّوع اللّغوي وأثره على العربيّة الفصحى.
- التّرجمة وأثرها على العربيّة الفصحى.
- أثر العولمة ووسائل الإعلام على اللّغة العربيّة.
- مسألة الضّعف اللّغوي في المجتمعات العربيّة.
- منزلة قضية الضّعف اللّغوي في التّخطيط اللّغوي في العالم العربيّ.

الفصل الثّاني

الأوضاعُ السّائدةُ لِلّغةِ العربيّةِ في العصْرِ الحَديثِ

تتجه الدراسات اللغوية نحو تحليل الوقائع اللغوية من منطلق أنها ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فهي لا تغفل عن التبدلات التي تصيب المجتمعات، إذ تعكس كل مظاهر التغيير والتحول فيها، بحيث أنها استجابة ملحة لحاجة الاتصال بين المتكلمين، ولهذا السبب بالذات يتصل علم اللغة اتصالا شديدا بالعلوم الاجتماعية، فقد أصبحت اللغة بهذا المفهوم تُدرس داخل الإطار الاجتماعي، فنشأ بذلك فرع يسمى (علم الاجتماع اللغوي)، يحاول الكشف عن العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، و يبين أثر الحياة الاجتماعية في الظواهر اللغوية المختلفة، فالطفل يكتسب اللغة من الجماعة اللغوية التي يعيش بينها بكل ملامح الواقع اللغوي الذي تعيشه تلك الجماعة.

من هنا تأخذ اللغة سمات التطور أو التخلف داخل المجتمعات، فهي كالعملة كلما قويت مثلت قوة وتقدم هذه المجتمعات، وكلما تخلفت إنما تعكس تخلف المجتمع الذي يتكلم بها، واللغة العربية ليست استثناء في هذا الموضوع، فهي تمثل بحق صورة الأمة وما هي عليه من وقائع على جميع الأصعدة، سياسية واقتصادية وثقافية وغيرها، بحث أصبحت تبدو بمظاهر متعددة، فاللغة العربية الفصحى (*la langue arabe classique*) هي لغة القرآن الكريم والتراث العربي عامة، وهي التي تُستخدم في المعاملات الرسمية، و في تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري، وتحيط بها مجموعة من اللهجات (*Dialect*) أي اللغات العامية التي تستخدم في الشؤون العادية، والتي يتم بها الحديث اليومي، وهي في حقيقتها نمط من الاستخدام اللغوي داخل اللغة الواحدة، يتميز عن غيره من الأنماط داخل اللغة نفسها بجملة من الخصائص اللغوية الخاصة، ويشترك معها في جملة من الخصائص العامة.

تبدو العربية المعاصرة بخصائص لسانية تجعلها تمثل سمة التطور الذي أصابها منذ عصر الإسلام إلى اليوم، فقد أصبحت بفعل مؤثرات الثنائية والازدواجية تتميز بمظاهر صوتية كالمماثلة والمخالفة جعلت المنطوق منها يأخذ شكلا مغايرا تماما عما كان عليه في الماضي، وبالتالي فإن هذا المنطوق أثر حتى على العربية المكتوبة، فكان سببا في ظهور مواقف مختلفة من لدن الدارسين حيال هذا التغيير، إذ يباركه بعضهم ويرى فيه مظهرا من مظاهر حياة العربية، على اعتبار أن اللغات مظهر من مظاهر التطور، والبعض الآخر يراه مساسا بقداسة اللغة العربية التي لا يمكن أن يصيبها تبديل، وبالجملة فإن اللسانيات تؤسس للمسألة من منطلق علمي، ليصف الظاهرة اللغوية ويحللها من منطلق الواقع اللغوي.

أولا: خصوصية تطور اللغة العربية:

1- معنى التّطور اللّغوي:

التّطور كلمة مولّدة، وهو مفهوم استعارته اللّسانيات للدّلالة على"النّمو المطّرد في مختلف عناصر اللّغة: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها"[1]، وهذا النّمو شديد الارتباط بالمتطلّبات الحياتيّة المتجدّدة تجدّد الزّمن، على اعتبار أن اللّغة ظاهرة إنسانيّة ليس بمقدور أيّة مجموعة بشريّة الاستغناء عنها، فهي بهذا متزامنة مع كلّ جديد فيها.

الماضي من المصدر(تَطَوُّر) هو (تَطَوَّرَ)، وهو من عائلة الأفعال الثّلاثية المزيدة بالتّاء وتضعيف العين، ميزانها الصّرفي (تَفَعَّلَ)، و"معناها المطاوعة لوزن (فَعَّلَ) المتعدّي للدّلالة على حصول فعل مزيد قاصر، عن أثر فعل آخر مزيد على وزن (فَعَّلَ) متعدّ لواحد، وترد هذه الدّلالة في ذلك الوزن مع الفعل اللاّزم"[2]، لذا فإن قولنا: "تَطَوَّرَت اللّغة" من قولنا: "طَوَّرَ العربُ لغتَهم".

(التّطور) من (الطّور)، و"الطّور: التّارة، تقول طورا بعد طور، أي تارة بعد تارة، وقال الشاعر في وصف السُّلَيم:

تُرَاجِعُـــهُ طَـــوْرًا وَطَـــوْرًا تُطَلِّـــقُ

قال ابن بري: صوابه تطلقه طورا، وطورا تراجع، والبيت للنابغة الذبياني"[3]، والطور اختلاف الأحوال وعدم استقرارها، لذا جعل ابن بري الصواب في قول الشاعر: تطلقه تارة وأخرى تراجعه، لأن الأصل أن يسبق الطلاقَ استقرارُ، وأن يسبق الرجوعَ طلاقٌ." وجمع الطور أطوار، والناس أطوار، أي أطياف على حالات شتى، الطّور الحال وجمعه أطوار، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[*]، معناها ضروبا وأحوالا مختلفة، وقال ثعلب: أطوارا، أي: خِلقا مختلفة كلّ واحد على حدة، وقال الفرّاء: خلقكم أطوارا، قال: نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظما"[4]، فالتّطور بهذا المفهوم هو الظّهور بأحوال مختلفة، تارة في حال معيّنة وتارة في حال أخرى، فتختلف بذلك ضروب المظاهر أثناء صيرورة الحياة.

---

(1) ينظر: رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، مكتبة الزهراء، القاهرة، (مصر)، ط 02، 2000م، ص35.

(2) سليمان فياض: **الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية**، سلسلة قضايا لغوية، رقم: 01، دار المريخ للنشر، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، ط 01، 1410هـ/ 1990م، ص 87.

(3) ابن منظور جمال الدين بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر (بيروت)، ط 3، 1994م، ج04، ص507.

(*) الآية 14، سورة نوح.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، ج04، ص507.

جاء في المعجم الوجيز: "طوَّرَه حوّله من طور إلى طور، تطوّر تحـول مـن طـور إلى طـور، التّطـور: التّغيير التّدريجي الّذي يحدث في بنية الكائنات الحيّة وسلوكها، ويطلـق أيـضا علـى التّغـيير التّـدريجي الّـذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النّظم أو القيم السّائدة فيه"[1]، من هنا يكون التّطـور اللّغـوي تغـيير تدريجيّ في بنية اللّغة، والتّدرج يكون شيئا شيئا، فلا يكون بغتة، وهـذا وجـه دلالـة التّطـور لأنّ التّطـور لا يكتسب هذه الصفة إذا جاء دفعة واحدة. يقول إبراهيم السّامرائي: "ولعلّ الأجيال المتعاقبة كانت تحدث هذا التّطور ويحصل في لغاتها، ولكنّها لا تفطن إلى هذا التّبدل والتّغيير، وإن النّاس لا يـشعرون وهـم يتكلّمـون لغة معيّنة أنّها تختلف عن اللّغة نفسها في جيل عفا عليه الزّمان"[2]، فالتّطور إذن يأتي تدريجيّا حتىّ أنّ النّـاس لا يشعرون به وهو في صيرورته تلك، وحين ينتهي إلى وضعه يدرك هؤلاء أن ثمّة تحوّل في الكلمـات علـى مستوى معيّن من مستويات اللّغة.

لقد تطوّرت دلالة الجذر (ط، و، ر) من معاني قديمة كالتّارة والحال إلى التّطور، لتدلّ على حركيّـة التّارة فتصبح (تارات) لا تشبه اللاّحقة فيها سابقتها، "فكلمة (التّطوّر) اشتقّت في هذا العصر من كلمة "طَـوْر" على وزن (التفعّل) وهي كلمة احتيج إليها للتّعبير عن معنى جديد غير التّبدل والتّغيير، وهـو الانتقـال مـن طور إلى طور"[3]، وبهذا اتّخذت دلالة التّطور في هذا العصر معنى الانتقال من حالة إلى غيرها أكثر إيجابـا أو سلبا.

من مسلمات الدرس اللغوي الحديث أن كل لغات العالم بما فيها العربية لم تنشأ مـن فـراغ، بـل لا بد لها من مجتمع يتعاطاها كعنصر من ضرورات الحياة، وهذه الضرورات ذاتها تفسر عامل التطور اللغـوي، على اعتبار أنها متجددة ما جدت حاجات الإنسان، وهنا تتغير اللغة، فنلاحظ "اندثار العديـد مـن العناصـر المكونـة للغـات، فيتخلـى النـاس عـن بعـض الاسـتعمالات، وتـضيع بعـض الـدلالات، وتُهجـر بعـض الأصوات"[4]، وكل لغات العالم بما فيها العربية أيضا خاضعة لقوانين التطور اللغوي، ثم إن اللغـات لم تنـشأ راقية مكتملة بوجهها الذي تبدو به اليوم، فالتغيير سنة مـن سـنن الحيـاة لا تُـستثنى منـه لغـة واحـدة علـى الإطلاق مهما كانت سمة هذا التغيير نحو الإيجاب أو السلب، المهم من كل ذلك أنه تطور وكفى. "فمادامت اللغة كائن حي – كما انتهى إليه علماء اللغة – فإنها تخضع لمـا يخـضع إليـه الكـائن الحـي في نـشأته ونمـوه

---

(1) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة، (مصر)، ط 01، 1400هـ/ 1980م، مادة طوَّرَ، ص396.

(2) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط03، 1983م، ص27.

(3) أحمد محمد قدور: **مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (سوريا)، ط01، 1996م، ص30.

(4) *ant-grègoire: **petit traité de linguistique** , édition: h.dessain , liége ,* (*France) , 2ème edition , p66*

وتطوره"[1]، وهذه معادلة تفرض نفسها على أرض الواقع إذا اعتبرنا دلالة الحياة بهذه الصفة المتعارف عليها.

إن تبلور المفاهيم مع تطور الفكر الإنساني بشكل عام جعل الفكر اللساني يتجه نحو حل معادلات تتعلق بخصوصيات اللغة آخذا المسلمات في الفكر الإنساني بعين الاعتبار، من هذا المنطلق يمكننا اعتبار مقولة أن اللغة وعاء الفكر معطى يفضي بنا لنتائج حتمية، منها أن اللغة تستجيب بداية لمتطلبات هذا الفكر، ثم هي بمثابة وعاء يلم الفكر ويقيه من التشتت والتبعثر، زد على ذلك فإنها تتطور بتطوره وتتأخر بتأخره، يقول حاتم صالح الضامن: "إن الفكر هو ذلك السر البشري المتطور دائما، المتطلع إلى الكمال، هذا الفكر يحتاج في رحلته هذه إلى لغة لتعبر عنه، إذن لابد لهذه اللغة من السمو والتطور إلى الدرجة التي تلتقي فيها مع هذا الفكر"[2]، وما الوجه الذي تبدو به اللغة الإنجليزية اليوم سوى صورة موجزة لما سبق ذكره، فما كان لهذه اللغة أن تصبح عالمية لولا تطور فكرها العلمي.

تستطيع اللغة أن تضمن لنفسها البقاء إذا استمرت في التطور متماشية بذلك مع عصرها الذي توجد فيه، شرط أن تحتفظ بخصوصيتها في الأبنية والصيغ على جميع المستويات فلا تحتويها لغة أخرى، وتضمن بالتالي لمستعمليها المادة المطلوبة وتتمكن من التجدد مع العصور مجتنبة سيل الحضارات الجارف شامخة أمام تبدلات التاريخ. بهذا فقط تكتسب اللغة صفة التطور ومن دونه يصيبها الخمول وتذوب وسط زخم اللغات القوية.

ثمة أسباب تدفع اللغة إلى التطور، وهذه الأسباب هي نفسها المؤثرة في تطور حياة البشر، "فللنظم والعقائد والتقاليد والعادات أثر في ذلك، كما أن للمستوى الثقافي والبيئة أثر لا يقل عن ذلك أبدا"[3]، فكلمة (الشفافية) - مثلا - مصطلح أصبح من أكثر المصطلحات السياسية تداولا على مستوى الخطاب الإعلامي العالمي والمحلي، والملاحظ أنه يحظى بتسابق الجميع نحو طرحه كشعار سياسي وحزبي، ويقصد به التعبير على النهج الواضح المتخذ في سياسة أمور البلاد والعباد. والحق أن هذه الكلمة ليست عربية فهي ترجمة للفظ الأجنبي (*Transparence*) الذي يعني الوضوح، واشتقاقا ما يمكن الرؤية من خلاله أو ما لا يمنع الرؤية، وما لا يحجب أو يستر أو يمنع مثل الزجاج.

معروف أن اللجوء إلى هذا المصطلح تم بعد أن بدأت الكتابات الاقتصادية تصدر من المؤسسات الدولية المالية والسياسية الكبيرة والتي كانت أصلا واقعه تحت السيطرة الأمريكية، ثم جرى تصديره للبلدان

---

(1) ينظر: حاتم صالح الضامن: **علم اللغة**، طبع بمطبعة التعليم العالي عن دار الحكمة، الموصل، (العراق)، ط01، 1989م، ص 148.

(2) المرجع نفسه، ص 145.

(3) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، ص27.

النامية التي أصبحت فيما بعد خاضعة للغرب في إطار العولمة، ولم يجرِ استبداله ب: الوضوح أو الصراحة أو غيرها من الكلمات عربية الأصل.

هذا شأن كثير من مصطلحات السياسة والاقتصاد وغيرها، فسبل الاتصال وتطور وسائل الإعلام سهّل الطريق أمام الانتشار الواسع لمثل هذه المصطلحات، وبالتالي خرجت عما وضعت له إلى مجال أوسع يسَّر أمامه الطريقَ سرعةُ تداول بعض الكلمات عند العامة، وهذا الحكم يشمل أيضا كلمة (كوادر) و(أجندة) وغيرها من الكلمات.

كان هذا الحكم نتيجة اهتدى إليها اللغويون بعد أن تتبعوا التغيرات التي تطرأ على اللغات، إذ نظروا لبعضها من حيث أصواتها ودلالاتها ثم رأوا في وضعها اليوم وما هي عليه، فلاحظوا أن عملية التغيير حتمية لا تستثنى منها لغة دون أخرى، إذ اللغة عنصر متجدد مع حياة البشر، "شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى عرضة للتطور المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها،وتطورها هذا لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات، أو وفقا لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج، واضحة المعالم محققة الآثار، ولا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدى إليه"[(1)]، فمن الملاحظ أن الإنسان آخذ في تطوير نفسه وعاداته يوماً بعد يوم، وهذا التطور يتم في أغلب صوره بشكل لا إرادي، لذلك فإننا نجد مظاهر هذا التطور متعددة لا يتفطن إليها الإنسان إلا بعد زمن طويل.

ترى اللسانيات أن مبدأ التطور في اللغة من أعقد المشكلات اللسانية، "بحيث أنه يتعرض للنشاط اللغوي في جميع مستوياته"[(2)]، مميزا بين الأشكال اللسانية في جميع مراحلها، ومن هذا المنطلق، و"بمقتضى تمييزهم حسب ثنائية التحقيب والتزامن تبين المنظور التاريخي للغة والمنظور الواقعي الذي آلت إليه اللغة"[(3)]. على أنه لا ينبغي النظر للمسألة من زاوية محدودة، فالتطور اللغوي مرتبط بسائر مجالات الحياة، وله أبعاده الّتي يتغذى منها.

لم تكن اللغة العربية من قديم الزمان إلى اليوم في منأى عن التطور اللغوي، إلا أن هذا المفهوم لم يتم الاعتراف به إلا بعد أن نهل العرب من الدراسات اللسانية الغربية، فالمنهج المعياري ذو المرجعية الحاسمة سيطر على الدراسات اللغوية العربية إلى حين، وجعل لغات بعض القبائل تستجيب للمقاييس التي

---

(1) رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي** مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط2، 1417 هـ/ 1997م، ص09.

(2) *ant-grègoire: **petit traité de linguistique** , p111.*

(3) عباس محمد الصوري: **دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية**، مجلة اللسان العربي، مجلّة تصدر عن المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، مكتب تنسيق التّعريب، (الرّباط)، المغرب. العدد: 45، سنة 1999م، ص179 .www.arabisation.org

حددها ووسمها بالفصاحة ثم أقصى غيرها، ومن هنا سعى القدماء إلى "تقعيد اللغة تقعيدا تزامنيا، أي أنهم نهجوا النهج الوصفي للغة، فأسقطوا من حسبانهم الظواهر التاريخية، ومنها بطبيعة الحال التنوعات اللغوية الموجودة في أطراف الجزيرة العربية، بل وأن ينعتوها بالفساد اللغوي"[1]، فأدى هذا الانتقاء بحسب حدود الزمان والمكان إلى تهميش لهجات كثيرة، بل إن كثيرا من اللهجات العربية اتُّخذت موضوع جدال واسع بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، هذا المنظور الضيق لمسألة تطور اللغة جعل الموضوع محسوما قبل بدايته، فالفصيح عندهم فصيح وما عداه لا يمكن قبوله، مع أن أدلة التطور في لغة العرب كانت ملموسة.

قد يحدث التطور اللغوي في لسان ما بعد أن يختلط أبناء اللغة بغيرهم من الأمم، سواء داخل أو خارج الحدود الجغرافية للغة، بدليل ما يحدث اليوم في لغات العالم من تغيير بسبب وسائل الإعلام والاتصال، وما ينال المجتمعات من تأثير وتأثر نتيجة عوامل سياسية وثقافية واقتصادية وغيرها، وأيضا بدليل ما يحدث في لغة العرب من تحول في أيامنا على مستوى الصيغ والألفاظ والدلالات بفعل الترجمات والاقتباس وغيرها، إذ لا مناصّ من التسليم بأنّ ألفاظ وتراكيب دخلت لغتنا بغير استئذان وليست من العربية القديمة في شيء، فقولهم: " والأكثرية الساحقة" بعض هذه المستعارات الجديدة التي نقلها التراجمة في مطلع هذا القرن فصارت من مواد هذه العربية المعاصرة. إنها من الفرنسية، وهي تقابل " *la majorité écrasante*". وهي من غير شك تشير إلى موطن استعمالها، فالأكثرية في المجالس النيابية عند التصويت على قضية من القضايا ترى رأيا يغلب الرأي المقابل الذي تراه الأقلية، فكأنّ الأكثرية تسحق الجماعة الأخرى للغلبة الواضحة، وأنت ترى أنّ التعبير مترجم ترجمة حرفية"[2] ليزيد في دلالة الفعل (سَحَقَ) أخرى مجازية تفيد الغلبة والسيطرة. لم يكن هذا النوع من التعبير جائزا في عصور مضت، إلا أنه السائد اليوم نتيجة اقتضاب المسافات بين الأقطار والشعوب.

يرى بعض اللغويين أن التغيير لم ينل من لغة العرب سوى الحظ اليسير، إذ أنها لم تستسلم كلية للتيار العنيف الذي حاول جرها بعد مجيء الإسلام، فخصوصياتها التي تميزت بها دون غيرها من اللغات مكنتها من الاتسام بهذه السمة، فطبيعة الأرض التي احتضنتها خلال عصور الجاهلية منعت حدوث هذا التطور بشكل سريع، ثم إن ترحال العربي داخل بلاده قد لا يؤثر على لغته كما قد يؤثر عليها ترحاله خارج البلاد، غير أن مظاهر التغيير في هذا الحال لم تكد تعمر طويلا فقد عَدّ العربي طوال حقبة لا يستهان بها أي خروج عن أصوات أو دلالة العربية لحنا، وكل نصيب من التغيير لم يحدث على قلته إلا بعد أن فتح المجتمع العربي أبوابه على مصراعيها بعد مجيء الإسلام.

---

(1) ينظر: عباس محمد الصوري: **دواعي التطور اللغوي في قضايا العربية**، ص181.

(2) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، ص 7.

2- عوامل التّطور اللّغوي:

إنّ التغيير الذي يتحدث عنه اللغويون والحاصل في اللغة العربية خلال مسارها التاريخي له أبعاده التي كانت ومازالت مثار جدال كبير بين اللغويين، إذ أن الانتشار الواسع للغة وبعض العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية وغيرها، كلها تتداخل فيما بينها لتجعل عملية الحسم في مسألة التطور اللغوي غير يسيرة، وكل هذه العوامل قد تساهم – في حال الكشف عن خباياها – في تفسير سر بقاء الاتصال بين الأجيال على الرغم مما يصيب اللغة من تغيير، وهذه قاعدة عامة تنطبق على لغات العالم جميعها، "واللغة العربية لا يمكن أن تشكل شذوذا عن هذه القاعدة، لكننا لا يمكن أن نسقط على مسارها مسار غيرها من اللغات الغربية التي أمهاتها ضمن اللغات الميتة"[1]، ولعل أبرز أسباب ذلك ربما يرجع إلى كون المسار التطوري في اللغة العربية بطيء إلى حد ما، وهذا الحكم خلاصة ملاحظة اللغويين لحركيتها، "وقد لاحظ مثلا فيرجسون عالم اللغة الاجتماعي في دائرة المعارف البريطانية أن اللغة العربية تتغير ببطء فدرجة الاختلاف مثلا بين عربية القرن 18 وعربية القرن 20 أقل قلة واضحة منها بين إنجليزيتي هذين القرنين"[2]، وقد فسر اللغويون هذا البطء بكونها اللغة المقدسة التي نزل بها القرآن، وبكونها أيضا وضعت حدودا لحماية نفسها فابتعثت معيار الفصاحة الذي غذى بطء تطورها.

وفي الأحوال جميعها فاللغة العربية في تطور مستمر، ومؤدى هذا التطور عوامل يختلف اللغويون حول درجة تأثيرها في وتيرة هذا التطور، وبالجملة فإن أبرز هذه العوامل هي:

أ- العوامل الخارجية:

وهي عوامل تأتي من خارج اللغة، أي هي عوامل تعمل في اللغة من مؤثرات خارجية ترتبط "بالنواحي الحضارية والسياسية والاقتصادية والتقدم العلمي والتقني في المجتمع"[3]، فالمجتمع دائما بحاجة إلى تجديد رصيده اللغوي حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات العصر الملحة، وما من لغة في العالم يمكن أن تُستثنى من هذه المسألة، فخصوصيات اللغة تجعل المتحدثين بها يعملون على مسايرة ركب الحضارة والتقدم العلمي ويوجدون الألفاظ المناسبة للدلالة على معان ومخترعات جديدة.

---

(1) عباس محمد الصوري: **دواعي التطور اللغوي في قضايا اللغة العربية**، ص180.

(2) المرجع نفسه، ص180.

(3) أحمد عبد الرحمان حماد: **عوامل التطور اللغوي** (دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية)، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط01، 1983م، ص15.

أ.1 العوامل الاجتماعية:

اللغة أفضل سجل تاريخي للمجتمعات، فهي تتأثر بالمجتمع أو الأمة في جميع مظاهرها، في حضارتها، نظمها، عاداتها، تقاليدها، وعيها، توجهاتها، درجة ثقافة أفرادها، وأمور شتى تعكس بصدق صورة المجتمع، فكل تطور يحدث في ناحية من هذه النواحي ينعكس على اللغة فتمثله، وكلما علا شأن الأمة وازدادت مظاهر تقدمها ارتقت أساليب التعبير فيها، ودعت الحاجة إلى توسع لغتها تبعا لهذا التقدم، ودخلتها مفردات أخرى عن طريق الوضع والاشتقاق والاقتباس للتعبير عن المسميات والأفكار الجديدة، دليل ذلك ما آلت إليه لغة العرب من العصر الجاهلي إلى عصر الإسلام إلى عصر بني أمية وهكذا.

يشكل انتقال الأمة من طور البداوة إلى طور الحضارة انتقالا واضحا في لغتها من وضع إلى آخر، إذ لا بد أن توجد الأمة لنفسها لغة تفي بحاجاتها، وأيضا "لا بدّ لكل لغة في كل أمة أو مجتمع أن تساير هذا التطور والتقدم كي تسعف المتحدثين بها على إيجاد ألفاظ لتدل على هذه المخترعات الجديدة وكي تسهل على المتلاغين بها التفاهم فيما بينهم ولا تعجز عن تلبية حاجاتهم"[1]، وأمثلة ذلك كثيرة في لغة العرب، فكلمة (قطار) نستعملها نحن للدلالة على الآلة الميكانيكية الضخمة التي نركبها للسفر، وتتكون في العادة من قاطرة تجرّ عربات، فتشكل في سيرها شبه طابور من العربات متواصل السير، وهي عند القدماء صورة الإبل المتتابعة في سيرها، جاء في لسان العرب: "كأنه من قطار الإبل لاتباع بعضه بعضا، وقال أبو معاذ: القطر هو البيع نفسه، ومنه حديث عمارة أنه مرت به قطارة جمال، القطارة والقطار: أن تشد الإبل على نسق واحدا خلف واحد، وقطر الإبل يقطرها قطرا، وقطرها قرب بعضها إلى بعض على نسق، وفي المثل النفاض يقطر الجلب، معناه أن أنفضوا، ونفدت أموالهم قطروا إبلهم فساقوها للبيع قطارا قطارا، والقطار قطار الإبل"[2]، فكلمة (قطار) عبرت عن مستويين حضاريين متباينين، إذ كلما اقتضت الضرورة إيجاد ما يلائم صورة التطور استحضرت العربية من ذخيرتها ما يعبر عن الصورة الجديدة من الكلمات، فمدلول الكلمة في لغة ما يتطور تبعاً لتطور الشؤون الاجتماعية المحيطة بهذا المدلول، وكثرة استخدام الكلمة في مدلولها الجديد لحدوث ما يدعو إلى ذلك في شؤون الحياة الاجتماعية وما يتصل بها يجردها مع مرور الزمن في الأعم الأغلب من مدلولها الأصلي، ويجعلها منحصرة على الناحية التي يكثر استخدامها فيها.

تختلف العوامل التي تؤثر في تطور اللغة من مجتمع إلى آخر تبعا لطبيعة تركيبة المجتمع، وداخل المجتمع الواحد تبعا للتحولات التي قد تصيب الناس في أفكارهم وعلاقاتهم مع بعضهم، ومن ذلك أن كلمة (مأتم) كانت تعني في القديم اجتماع الرجال أو النساء لفرح أو حزن، قال ابن منظور: "المأتم كل مجتمع من

---

(1) أحمد عبد الرحمان حماد : **عوامل التطور اللغوي**، ص09.

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، ج 05، ص107.

رجال أو نساء في حزن أو فرح"[1]، ثم ضاقت دلالته وتحددت فأصبح يعني اجتماع النساء في الشر فقط، وكلمة (مجد) كانت تعني في القديم امتلاء بطن الدابة كلأ، جاء في اللسان: "ومجدت الإبل تمجد مجودا وهي مواجد ومجد ومجد وأمجدت: نالت من الكلإ قريبا من الشبع، وعرف ذلك في أجسامها، ومجدتها أنا تمجيدا، وأمجدها راعيها، وقد أمجد القوم إبلهم، وذلك في أول الربيع، وأما أبو زيد فقال: أمجد الإبل، ملأ بطونها علفا وأشبعها"[2]، ثم كثر استخدام الكلمة مجازاً في الامتلاء بالكرم، حتى انقرض معناها الأصلي، وهكذا تمّحي من الوجود استخدامات كثيرة ليحل محلها لسبب اجتماعي استخدام آخر للكلمات والمعاني.

لا يعني أبدا أن التغيير يلحق اللغة بصفة جبرية، ولا يعني أيضا "أن مجرد بقاء الكلمة عبر التاريخ يستلزم تغيير معناها، إنما تعني أن هناك ظروفا متعددة ظهرت بمرور التاريخ عملت على هذا التطور في معنى كلمة ما"[3]، حتى أثرت في الناس بشكل غير مباشر فاستحضروا دون شعور منهم ما يلائم تلك الظروف من الصفات والمسميات عن طريق الخلق أو الاشتقاق أو التعريب وغيرها، فاللغة في نشاط مستمر، ولا يمكن بأي حال أن نطبق عليها صفة الإطلاق، لأنها مقيدة بعاملي الزمان والمكان، واللغة العاجزة عن الانتماء للزمن هي لغة ميتة، يقول عبد السلام المسدي: "اللغة تتفاعل مع الزمن، فترضخ إلى سلطانه عبر مواكبتها له في وجودها، وهو ما يؤول إلى إذعان اللغة لبعد التعاقب في كل وجود مادي يتراهن مع قيدي المكان والزمان، والنتيجة التي تفرض نفسها تبعا لذلك هي انتفاء سمة الإطلاق عن اللغة، فهي ليست وجودا مطلقا وإنما هي موجود مقيد بما يتقيد به كل وجود مادي"[4]، وارتباطها بالموجودات هو الذي يضمن صيرورتها، ومادامت قادرة على تلبية حاجات متكلميها فهي لغة قومية قائمة بذاتها، قابلة للتطور، وانتزعت في الآن ذاته حق تسميتها، ولهذه الأسباب جميعها باتت هدفا أولا للمستعمرين، إذ متى عجزت عن تلبية حاجات أبنائها امّحت واحتوتها لغة أخرى لتدخل مقبرة اللغات.

أ.ب العوامل الاقتصادية:

لا شك أن للاقتصاد سلطانه على حياة الناس، فهو مؤثر قوي في طبائعهم وطرائق عيشهم، وإننا نلاحظ ذلك في شعوب البلدان ذات الوفرة الاقتصادية المريحة، فطبيعي إذا أن تبرز سمات ذلك على

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، ج 12، ص03.

(2) المصدر نفسه، ج 03، ص396.

(3) عودة خليل أبو عودة: **التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم**، مكتبة المنار، الزرقاء، (الأردن)، ط01، 1405 هـ/ 1985م، ص46.

(4) عبد السلام المسدي: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، (تونس)، ط02، 1986م، ص92.

ألسنتهم، فتؤثر فيهم لغة الإشهار التي أصبحت تغطي المساحات الشاسعة بفضل المعلقات في الشوارع الرئيسية وسائل الإعلام.

تبرز سمات التأثير والتأثر بصور متعددة، وربما كان اللحن أحدها، وربما كان أيضا أحد صور بداية التطور اللغوي، لأننا في هذا الصدد نتذكر صور اللحن التي أشارت إليها مصادر اللغة، فقد جاء في معجم ياقوت إشارة للأعرابي الذي "تساءل: "يلحنون ويربحون؟" عندما سمع لحنا من أحد التجار"[1]، وقد تكون هذه الحادثة صورة من صور تأثر العربية بغيرها من اللغات. ومن ملاحظات نشاطات التجار في الأسواق أيضا نجد أن "المساومة مثلا هي عمليّة أساسيّة في البيع والشّراء، ومن المساومة المزايدة، إذ يحضر عمليّة البيع والشّراء أكثر من شخص فيزيد أحدهم على الآخر في سعر البضاعة المعروضة، وهنا تأخذ عمليّة البيع والشّراء أسلوبا خاصّا، وهو أن يدخل البائع والمشتري في علاقات عن طريق الكلام، فيكتسب أحدهما من الآخر ألفاظا ومعاني جديدة وخاصّة إذا كان أحدهما من بيئة مغايرة للآخر. وحِيَل البائعين والمشترين والوسطاء وخدعهم وأفانين غشهم كما تبدو في تعبيراتهم اللغوية، كأن يتفق شخصان ضد شخص ثالث ويتفق الطرفان على كلمة معينة لإبهام الطرف الثالث ليدفع المزيد"[2]، كل ذلك قد يكون صورة حقيقية من صور التطور اللغوي، وللعوامل الأخرى من الحياة صورها أيضا، نحو تجارة المواسم الدينية والرحلات التجارية وغيرها.

تزداد حاجة المجتمعات إلى رصيد أوفر وأكثر قدرة على التعبير عن حاجاتها كلما اتسعت مطالب الحياة وتغيرت مظاهرها وسبل العيش وأشكالها، وهنا تدخل بعض الكلمات والاستعمالات الجديدة التي اختُلقت أو التي استُلّت من رصيد اللغة لتفيد مدلولا جديدا، جاء ضمن القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب لمجمع اللغة القاهري "قبول كلمة (التَّأميم) المسموعة عن المحدثين: أَمَّمَ الشيء، وهم يقصدون: جَعَله ملكا للأمة، على أن المسموع عن العرب: أَمّ الرجل المكان، أي قصده"[3]، والملاحظ أيضا تطور بعض الكلمات ودخولها مجالا معينا من مجالات الحياة لقرب معانيها الأصلية من المعنى المطلوب، وقد نظر مجمع اللغة القاهري في استعمالات من هذا النوع وأصدر قراراته بالموافقه عليها، جاء في القرار 19 في شأن كلمة (التصنيع): "قال العرب: صنع الجارية: أحسن إليها وسمّنها. وتصنيع الشيء تحسينه وتزيينه بالصناعة،

---

(1) ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء** إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، (بيروت)، لبنان، ط01، 1993م، ج01، ص03.

(2) أحمد عبد الرحمن حماد: **عوامل التطور اللغوي**، ص 196.

(3) ينظر: مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، (من 1934 إلى 1987)، أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1410 هـ/ 1989م، ص32.

والمحدثون يريدون بالتصنيع معنى جديدا، وهو جعل الأمة صناعية بالوسائل الاقتصادية"[1]، ومن هذه الألفاظ أيضا (المقاولة، والمقاول)، فقد أقرهما مجمع اللغة القاهري، وأصدر قراره فيها برقم 28 إذ يقول: "قاوله في أمره مقاولة: فاوضه وجادله، ومن المفاوضة والمجادلة أطلق المحدثون المقاولة على عملية يتعهد فيها طرف بتنفيذ مشروع أو جلب شيء لقاء أجر معين"[2]، وهذه المفردات وغيرها لا تدخل اللغة بصفة إرادية، إذ ليست المجامع هي التي تضعها استجابة لمخترعات أو أشياء من هذا القبيل، وإنما يُنظر فيها بعد أن يتسع استعمالها وتأخذ شكلها النهائي من التطور.

الناس خلال تعاملهم مع بعضهم مجبرون على إيجاد أيسر السبل للتفاهم، والحياة الاقتصادية أوضح صورة لذلك، على اعتبار أن المعاملات التجارية والاقتصادية قد تتم بين طرفين لا ينتميان لنفس الجنس ولا يتحدثان بنفس اللغة، وهذا واقع تشهده الساحة الاقتصادية منذ القديم، لذلك يفترض مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث أن"شخصين بدائيين لم يتعلما الكلام مطلقا بل نشآ بعيدا عن مجتمعات البشر سوف يبدآن بشكل طبيعي في خلق تلك اللغة التي عن طريقها سوف يسعيان لجعل احتياجاتهما المتبادلة مفهومة لكل منهما، عن طريق نطق أصوات معينة كلما قصدا الإشارة إلى أشياء معينة"[3]، هذه الصورة أصدق دليل على أن لعالَم الاقتصاد لغته، ولا يمكن لهذه اللغة أن تبقى بعيدة عن اللغة الأصل، فلا بد أن تتأثر بها وتؤثر فيها.

تنزع المجتمعات إلى خلق لغة عالمية يتم من خلالها الاتفاق حول الأشياء والمعاملات، وهذا أمر طبيعي إذا أخذنا بالاعتبار مسألة المبادلات الاقتصادية بين الدول، ففي العربية نجد كلمة (برصة)، وهي في الأصل فتق في الغيم يُرى منه أديم السماء، وبقعة في الرمل لا تنبت شيئا، وفي علم الاقتصاد السياسي المَصْفَق وهي سوق يعقد فيها صفقات القطن والأوراق المالية"[4]، على أن كلمة (المصفق) أقرب إلى العربية، غير أن شيوع (برصة) المترجمة حرفيا عن الفرنسية والإنجليزية (*bourse*) جعلها أقرب إلى الفهم.

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، ص34.

(2) المرجع نفسه، ص43.

(3) فلوريان كولماس: **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد: 263، ص 187.

(4) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: تح: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (مصر)، ط04، 1425هـ/ 2004م، ص49.

أ.ج العوامل السياسية:

لا يخفى على أحد أن السياسة تقوم على تسيير أمور الناس ورعاية شؤونهم، فعلى اعتبار أن المصالح تتشابك وتتعارض وتتناقض، كان على السياسة إيجاد أيسر السبل للاستجابة بأكبر قدر ممكن لهذه المصالح، ومحاولة تحقيق المصلحة العامة، والسياسة في العادة تتمثل في الإجراءات والسبل الكفيلة بحيثيات اتخاذ القرارات التي تتعلق بالداخل والخارج، إذ ترتبط أيضا بالعلاقات بين الدول والحكومات، ومن أجل تحقيق كل ذلك فإننا نجد للسياسة لغتها الخاصة، وكثيرا ما يُحكم على المسؤول بالحنكة السياسية لأنه سياسي الخطاب، إذ أن مستوى خطاب الحكام عادة يختلف من جماعة إلى أخرى، فكلمات الحاكم إلى حاكم تختلف عنها إلى أعضاء الحكومة، كما تختلف أيضا عن كلمات وصيغة الخطاب إلى الشعب، وإننا نجد "الكلمات في العهد الهتلري تختلف عنها في العهد الموسوليني وهي تختلف عنها أيضا في أي نظام ديمقراطي آخر"[1]، ولغة الخطاب السياسي في الجزائر فجر الاستقلال تختلف عن لغة خطاب الثمانينات أو خطاب عهد التعددية الحزبية، لكل ذلك أثره على اللغة، وللغة أثرها على الناس، إذ قد تصبح لغة السياسة لغة الخطاب اليومي، وكثيرا ما كنا نسمع استعمال كلمة (شفافية) - التي يجري استعمالها في الخطاب السياسي عادة - في المسجد أو المؤسسات التعليمية على أنها الوضوح.

تبدو مظاهر تأثير السياسة على اللغة بمظاهر مختلفة، إذ تكون عملية الخلق أو الترجمة أو الاشتقاق في المصطلحات عالمية بفعل تداولها الواسع وانتشارها السريع بفضل وسائل الإعلام، ومعنى ذلك أن بعض المصطلحات السياسية يجري التعامل بها على مستوى واسع من المعمورة، فتعرفها سائر الشعوب، ويفهم معانيها أغلب الناس على اختلاف جنسياتهم، ومن ذلك (يساري) وهو مصطلح استُخدم في البرلمان البريطاني، إذ اتخذ المعارضون للسلطة لقب اليسار لأنهم كانوا يجلسون في يسار الجلسة، وقد تطور المصطلح ليدل على المطالبين بإصلاح الأوضاع والقيام بتغييرات جذرية، ثم أصبحت الكلمة تدل على الاتجاه الثوري، وأيضا مصطلح (يميني) فقد جرى استخدامه أيضا في البرلمان البريطاني، حيث كان يجلس المؤيدون للسلطة في اليمين، وقد تطورت الكلمة فأصبحت تطلق على الداعين للمحافظة على الأوضاع القائمة، ثم أصبح المصطلح يدل على الاتجاه المحافظي أو الاتجاه ذي الصبغة الدينية، وأيضا كلمة (كونفدرالية) الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي؛ حيث تُبرم اتفاقات بين عدة دول بهدف تنظيم بعض التوجهات المشتركة، وأيضا كلمة (فاشية) نظام فكري وأيديولوجي عنصري يقوم على تمجيد الفرد مقابل اتباع سياسة الاضطهاد والتقتيل، ثم كلمة (رجعية) مصطلح سياسي اجتماعي يدل على التيارات المعارضة للمفاهيم التقدمية الحديثة وذلك عن طريق التمسك بالتقاليد الموروثة، وكذا مصطلح (دكتاتورية) يدل في معناه السياسي حالياً على سياسة تقوم على جعل جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها حسب رغبته، وأيضا كلمة (تعددية)

---

(1) ينظر: أحمد عبد الرحمن حماد: **عوامل التطور اللغوي**، ص190.

مذهب ليبرالي يرى أن المجتمع يتكون من روابط سياسية متعددة التوجهات، ولها مصالح متفرقة، وأن هذا التعدد يمنع تمركز الحكم، وأيضا مصطلح (ليبرالي) وهو مذهب أو حركة وعي اجتماعي سياسي، يبني توجهه على تحرير الإنسان كفرد وكجماعة من القيود السلطوية، وتحريره من قيود وتبعية السياسية والاقتصاد والثقافة.

نظر مجمع اللغة العربية القاهري في بعض المصطلحات السياسية التي عم استعمالها الوطن العربي وأصدر قراراته فيها، ومن هذه المصطلحات (التدويل)، جاء في القرار 18 من مجموع القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب لمجمع اللغة القاهري ما نصه: "اشتق المحدثون من لفظ (الدولة) دوَّل المكان وغيرها، جعله دوليا"[1]، ونحن نسمع كثيرا عبر وسائل الإعلام قولهم: "والسوريون يرفضون تدويل قضيتهم"، أي يرفضون خروج قضيتهم من المستوى الوطني إلى مستوى عالمي، فلا يقبلون أن تصبح قضيتهم دولية ولا يقبلون أيضا تدخل دولة أخرى فيها.

وافق المجمع على استعمال كلمة (جبهوي) وأصدر قراره في ذلك بما نصه: "تشيع كلمة جبهوي نسبة إلى جبهة، والنسبة إليها جبهيّ، وترى اللجنة قبول جبهوي على أساس الفرار من اللبس، لأنه قد يُظن حين يقال: جبهي أن النسبة إلى جبْه مصدر جبَهَهُ إذا صكّ جبهته، أو إلى جَبَهٍ إذا اتسعت جبهته، وسبق للمجمع أن أجاز في النسبة إلى لفظة (وحدوي) كما أجاز في النسبة إلى نظرية النسبية أن يقال: نسبوي"[2]، ونظر المجمع في استعمالات كثيرة دخلت عن طريق لغة السياسة فوافق عليها لشيوعها وعموم استعمالها.

أ.د العوامل الدينية:

تتأثر اللغة في العادة بالدين، فتكتسب طابعا تطوريا مادامت قادرة على أن تكون لغة العبادات والطقوس والنواميس الخفية، فتكثر بالتالي من استعمال الكلم الغامض والمجاز، وتجيء بالجديد الذي لم يعهده المتكلم، وتجعل بعض الاستعمالات القديمة تحمل دلالات جديدة، وهذه أبرز السمات التي عرفت بها لغة الإسلام عند مجيئه، فقد كان للإسلام وما حمله من تطور فكري واجتماعي آثار بعيدة في اللغة ومعانيها التي لم تكن مستعملة من قبل، كما ألبس ألفاظاً قديمة معاني جديدة، وبعد أن استقرت هذه الآثار الإسلامية في اللغة العربية لم يعد لموضوع التطور أثره المعروف، على اعتبار أن هذا الأثر متجدد تجدد روح هذا الدين مع مرور العصور، وهذه شهادة أقر بها حتى غير المسلمين.

كان للتضمين أثره على اللغة في عصور خلت، ومازال لهذا الطابع البياني أثره في لغة القرن الواحد والعشرين، ولعله أبرز صور تطور اللغة العربية، فقد كنا نسمع كثيرا طلبة القرآن الكريم يضمنون

---

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، ص33.

(2) المرجع نفسه، ص270.

حواراتهم الخاصة شيئا من الذكر الحكيم، فيحرصون على الإبهام لألا يفهم غيرهم المقصود، ومن أمثلة ذلك أن يذكر أحدهم قوله عز وجل: ﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ﴾(*) طالبا من صاحبه الانصراف من المجلس، فإن وافقه على ذلك أكمل الآية فذكر قوله عزّ من قائل: ﴿قَامُوا﴾، وإلا سكت، ومظاهر التضمين عُرفت منذ القديم، ومازال الناس يتخذونه مادة لحديثهم، فقد يذكر بعضهم قوله عزّ وجل: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾(*) وهم يقصدون عدم الموافقة على أمر، أو إعلان الخصومة ضد أحد الناس، زد على كل ذلك بعض التعابير الإسلامية التي دخلت الاستعمال اليومي نحو الحوقلة للتعبير عن التعجب أو الاستغفار للتعبير عن السخط أو الأسف، والتعوذ للتعبير عن عدم الرضى.

إن رصيد الأمة اللغوي صورة حقيقية لحياتها، ومظهر واضح لعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها وكل أشكال الفكر والثقافة، "فالمعجم اللغوي لأمة ما هو في نفس الوقت صورة ملخصة لما تعرفه هذه الأمة في حياتها اليومية وكيانها الاقتصادي والسياسي والديني والأخلاقي، وتقدمها العلمي والفني، فكل تطور يحدث في ناحية من هذه النواحي نجد صداه يتردد في اللغة، ولهذا تُعدّ اللغات أصدق سجل لتاريخ الشعوب"[1]، ولهذا السبب تتخذ اللسانيات من الدراسة التطورية سبيلا موثوقا يخلص من خلاله إلى النتائج العلمية التي تحقق تقدما في هذا الشأن.

لحياة الناس أثرها على اللغة، فكل جانب من جوانب الحياة يظهر في لغة الناس بشكل عفوي، فاللغة "ليست من الأمور التي يمكن أن يصنعها فرد واحد، وإنما تختلقها طبيعة الاجتماع الإنساني وما يقتضيه هذا النسق من الحياة من تعبير عن الخواطر وتبادل الأفكار، فهي بالتالي نظام اجتماعي تخضع لما يخضع له المجتمع من مؤثرات تتطور بتطوره وتنمو بنموه، فإذا عرفنا مما يتكون المجتمع عرفنا بالتالي العوامل الاجتماعية التي تؤثر في التطور والتغيير اللغوي"[2]، فالمجتمع بحاجة إلى المادة اللغوية التي تتحمل كيانه وصور تفكيره، لذا فهو يصنع لنفسه هذه المادة مع العصور، حتى يتمكن من تلبية حاجاته اللغوي التي تستجيب لمتطلباته.

(*) الآية 20 من سورة البقرة.

(*) الآية 06 من سورة الكافرون.

(1) أحمد عبد الرحمن حماد: **عوامل التطور اللغوي**، ص203.

(2) المرجع نفسه، ص203.

أ.هـ تأثر اللغات وصراعها:

لا شك في أن نتيجة كل احتكاك بين لغتين هي تأثر واحدة بالأخرى، هذه حقيقة أثبتتها التجارب اللغوية في كل لغات العالم، ومن مسلمات الواقع اللغوي أنه لا تخلو أية لغة من عمليتَي التأثر والتأثير، ولذلك كانت اللغة عرضة للتطور المطرد في هذا الاتجاه، وتتوقف درجة هذا التأثر على العلاقة التي تربط اللغة المتأثرة باللغة المؤثرة، فكلما ازاد الاحتكاك بينهما زادت حركة التبادل اللغوي، ويظهر هذا التأثر في المفردات، وأما القواعد وأساليب الصوت ففي الأعم الأغلب لا يتم التأثير فيها إلا بعد زمن طويل من الصراع.

اللغة شكل من أشكال الصراع والتنازع بين بني البشر، فكما أنّ أوجه الصراع تختلف، فكذلك تكون العوامل والنتائج، فترجح كفة على حساب أخرى، وإن من عوامل الصراع اللغوي نزوح الأجنبي إلى البلاد بهدف الفتح أو الاستعمار أو الحرب أو الهجرة فيحمل النازح معه ديانته وعاداته ولغته، فتتعارض الأعراف والديانات واللغات، حتى ينشأ صراع بين الطرفين، فتكون النتيجة غالبا غلبة طرف على آخر، وأحيانا لا يقوى أيّ طرف فتعيش الأعراف واللغات جنباً إلى جنب أو يطول أمد هذا الصراع، وقد يكون من عوامل الصراع تجاور لغتين في منطقة واحدة كما هو الحال في كندا مثلا.

الصراع التاريخي بين العربية والفرنسية في الجزائر صورة واضحة لتأثير اللغات في غيرها، فمنذ أن حط الاستعمار الفرنسي رحاله في شمال إفريقيا عمل على تغليب اللغة الفرنسية، وأصدر قوانين تقضي بغلق دور تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية، وبقيت العربية تصارع من أجل البقاء، وتمكنت من الصمود طوال فترة تواجد الاستعمار الفرنسي بالجزائر، غير أن بعض آثار الصراع ظهرت في كثير من الاستعمالات، وقد مثلت الصحافة مظاهره، فكنا نرى عناوين بارزة على الصحف باللغة العربية تحمل بصمات اللغة الفرنسية، كما كنا نسمع ونرى يوميا تقارير صحفية في المذياع والتلفاز فيها من روح الفرنسية الشيء الكثير، فإذا أصغيت إلى المذياع مثلا "سمعت المذيع يقول: والآن تستمعون إلى الجريدة الناطقة، ويريد بالجريدة الناطقة (نشرة الأخبار)، والجريدة الناطقة نقل للتعبير الفرنسي (*le journal parlé*)"[1]، وهذا الاستعمال أصبح من أوجه الصواب اللغوي، فبعضهم يجد له تخريجا بالمجاز، وبعضهم يجيزه على أنه الأعم الأغلب، ومن عربية الجزائر بشكل خاص وعربية المغرب العربي بشكل عام التي يظهر فيها تأثير اللغة الفرنسية، نجد قولهم أيضا أن "الرئيس قد قام بمسعى لفائدة السلم في الجزائر، واستعمالها (لفائدة السلم) يريدون به (من أجل السلم)، ومجيء الفائدة جاء في ترجمة للفرنسية (*au profit*)"[2]، وهذا الصراع بين اللغة العربية واللغة الفرنسية نشأ بفعل الاحتكاك بين اللغتين على حقبة استعمارية ممتدة مع الماضي.

(1) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، ص219.

(2) المرجع نفسه، ص219

أ.و تعدد اللهجات في البلد الواحد:

تتعدد اللهجات المحلية في بلد ما نتيجة تعـدد أقاليمهـا وأعـراق شـعبها، وتختلـف هـذه اللـهجات بعضها عن بعض بفعل عدد المتكلمين بها والمساحة التي يشغلونها، كما نجد في المجتمـع الواحـد مـا يـصطلح عليه الألسنيون ب (اللهجات الاجتماعية)، وتختلف هذه اللهجات في العـادة تبعـاً لاخـتلاف طبقـا النـاس وفئاتهم، فنجد مثلا لهجة للطبقة الارستقراطية، وأخرى يختص بها الجنود، وأخرى للرياضيين وهكذا.

تؤثر اللهجات المحلية في العربية الفصحى، حتى أننا نجد بعض الكلمات اللهجية في خطب الأئمـة ودروس المعلمين ونشرات الأخبار، ففي بعض مناطق الوسط الجزائري وشـرقه ينطقـون في العاميـة حـرف (الجيم) في الكلمات مسبوقا ب (دال) ساكنة، فينطقون الفعل (جاء) (دْجَا) في العاميـة، وبالتـالي فـإن أثـر (الدال) في حرف (الجيم) يتميز عند المتكلمين في هذه الجهات، فيقولون للجبن (دجبن)، وينطقـون (جـزار) (دْجزار) وهكذا، وفي أقصى الجنوب يسمي رجل التوارق (الحذاء) ب (الحزاء) نتيجة صعوبة نطـق حـرف الذال، ويقول: "حَزَّرْتُه" عوض (حَذّرته).

أ.ز العوامل الأدبية:

يسعى الأدباء في أغلب كتاباتهم إلى محاولة التميز في لغتهم، ودأبهم في ذلك جلب انتباه القـراء إلى أعمالهم، وهذه السمة غلبت على آداب القرن العشرين لتؤثر بشكل كبير في التطور اللغوي، ويشاء بعـضهم أن يطلق عليها (حركة التجديد اللغوي)، وقد اتخذت هذه الحركة مظاهر متعـددة، كتـأثر الأدبـاء والكتـاب بأساليب اللغات الأجنبية، واقتباسهم أو ترجمتهم لمفرداتهـا ومـصطلحاتها، وتـأثرهم بأفكـار كتابهـا، ومـن مظاهرها أيضا إحياء الأدباء والعلماء لبعض المفردات القديمة المهجورة، وكذا خلق ألفـاظ جديـدة في حـال انعدام ما يقابل خواطر الكتاب من عبارات وأساليب، وقد نظر مجمع اللغة العربية القـاهري في بعـض هـذه الأساليب والمفردات وأصدر قراراته فيها، يقول قرارا المجمع في هذه الكلمات: "ممّا هو معهود في فنون الأدب إنزال غير العاقل كالحيوان والجماد والمعاني المجردة منزلة العاقل في التعبير والتصوير والخطاب، وقـد جـرى ذلك في الأدب العربي وفي غيره من آداب اللغات المختلفة، ولهذا الفن الأدبي مصطلحات أدبية مختلفة، وقد عُبِّر عن هذا المعنـى في النقـد الأدبـي الحـديث بكلمـات شـتى منهـا (المخالطـة الوجدانيـة)، و(الإنطـاق)، و(التجسيد)، و(التجسيم)، و(التشخيص)، و(الأنسنة)، و(التأنيس)، وترى اللجنة أنّ أنسب هذه الكلمـات إما التشخيص وإن كانت مشتركة في دلالات أخـرى كالتمثيـل وتحديـد المـرض، وإمـا الأنْـسَنَة وإن كانـت اشتقاقا من كلمة الإنسان على لفظها، وإما التأنيس وهي اشتقاق من أصل مـادة الإنـسان وهـو الأنـس"[1]،

---

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، ص252.

وقد نظر المجمع في مثل هذه اللاستعمالات وأوجد لها هذا التخريج بعد أن شاع استعمالها في آداب الكتاب وأشعارهم.

أ.ج انتقال اللغة من الخلف على السلف:

تتخذ اللغة أشكالا مختلفة من حيث أصواتها ودلالاتها وتراكيبها أثناء مسارها التطوري، وهذه مسألة طبيعية إذا أخذنا بالاعتبار اختلاف لغة الخلف - في كل أمة - عن لغة السلف، ويرجع بعض أسباب هذا التطور إلى عوامل متعددة، منها التطور الطبيعي لأعضاء النطق عند الإنسان، إذ ينتج عن هذا التطور تطور في الأصوات، نحو حرف (الجيم) الذي كان ينطق به معطشاً نسبيا في العربية الفصحى، ثم أصبح في معظم المناطق المصرية جيما غير معطشة، إلى جيم معطشة في كثير من المناطق السورية والمغربية، والثاء التي تحولت إلى تاء في معظم المناطق الجزائرية وفي بلاد أخرى، إذ يقال: "تُوْم، وتَلْج"، ومن مظاهر التطور الصوتي أيضا سقوط حروف المد عن بعض الكلمات سعيا للتخفيف، نحو قولهم: "مُصْطَفَ، وعِسَ، وأَبُ أحمد"، عوض (مُصْطَفى، وعِيسَى، وأبو أَحْمد)، وسقوط التنوين وغيرها عن النطق.

ب- العوامل الداخلية:

تعمل بعض المؤثرات من داخل اللغة نفسها على دفع عملية التطور اللغوي بشكل آلي، فتوجهها وجهة تجعلها تختلف في صورة من صورها عما كانت عليه، حتى يظهر أثر ذلك في "بنية الألفاظ وهذا يكون في بنية الكلمة من حيث الصرف، والنحو والتركيب. وأثر ذلك كله من تغيير وتطور الألفاظ والدلالات"[(1)]، وتتمظهر آثار هذه العوامل من حيث الناحية اللغوية التي تنصب عليها بمظهرين هما في العادة أبرز مظاهر العوامل الداخلية في التطور اللغوي: عوامل تؤثر في تطور الأصوات، وعوامل تؤثر في تطور الدلالة.

تتفاعل أصوات الكلمة بعضها مع بعض إلى درجة يحدث فيها تطور في الكلمة على هذا المستوى، ويرى بعض اللغويين أن هذا التفاعل يحدث في جميع اللغات بغرض "تحقيق نوع من الانسجام في الكلام ككل وللمحافظة على شيء من التماثل والتناسق"[(2)]، وهذا التفاعل يحدث بين الأصوات المتقاربة والمتجاورة في الكلمة، فكلمة (شَمس) تحولت في بعض اللهجات العربية إلى (سَمس)، وإن صور المماثلة والمخالفة أبرز الأدلة على ذلك.

---

(1) أحمد عبد الرحمن حماد: **عوامل التطور اللغوي**، ص15.

(2) ماريو باي: **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، الطبعة 02، 1419 هـ/ 1998م، ص142.

قد تتغير بعض الأصوات أيضا بحكم موقعها في الكلمة، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات، فيقال: "الطالبْ المجدْ ناجحْ" عوض: "الطالبُ المجدُّ ناجحٌ"، و"انتقلتُ البارحَ إلى عينِ المكانْ" عوض: "انتقلت البارحةَ إلى عينِ المكانِ"، والتغيير لحق كذالك بعض الحروف المتوسطة، ففي بعض اللهجات العربية "يقولون: "فاس، وراس" عوض: "فأس، رأس"، وكذا "إسِم، رسَمْ" في بعض اللهجات العربية بدل: "إسْم، رسْم"[1]، وصور التطورات الصوتية في العربية كثيرة، تتسع باتساع الرقعة الجغرافية للبلاد العربية.

ومن العوامل اللغوية أيضا ما يؤثر في تطور الدلالة، ومن أوجه ذلك ما يتعلق بمبلغ ارتباط الكلمة بصورتها، وضوح دلالتها في الذهن، وذلك أنه كلما كان مدلول الكلمة واضحاً في الأذهان قل تعرضه للتغير، وكلما كان مبهماً غامضاً ضعفت مقاومته لعوامل الانحراف، وقد يساعد على وضوح أو غموض مدلول الكلمة عوامل كثيرة من أهمها أصل الكلمة ومرجعيتها، وقد تذلل قواعد اللغة السبيل إلى تغير مدلول الكلمة، "فكلمة (ولد) مثلاً في العربية بقيت إلى زمن تفيد معنى "الصغير سناً"، ثم أخذ معناها يرتبط في الذهن بالمذكر شيئا فشيئا، إلى أن استقر معناها على هذه الصورة نهائيا"[2]، والكلام نفسه يقال عن كلمات كثيرة أخذت طريقها نحو التطور في اللغة العربية مع مرور الزمن.

ثانيا: التنوع اللغوي وأثره على العربية الفصحى:

الحديث عن التنوع اللغوي هو حديث عن تعايش لغة مع غيرها داخل مجتمع واحد، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثنائية لغوية (*Bilinguisme*) أو ازدواجية لغوية (*Diglossie*) أو تعددية لغوية (*Multilinguisme*)، والمعاجم اللسانية قد تتفق على أن التنوع اللغوي عبارة عن استعمال لغات أو نماذج لغوية عديدة داخل مؤسسة اجتماعية معينة، فنحن نصف متكلما ما بأنه متعدد اللغات – مثلا – إذا كان يستعمل داخل جماعة مجموعة من اللغات لأغراض تواصلية.

من نتائج احتكاك اللغة بغيرها ظهور بعض الخصائص التي قد تطبعها بطابع السلب أحيانا وفي أحيان أخرى تتأثر إيجابا تبعا للصفات الجديدة التي اكتسبتها نتيجة هذا الاحتكاك، ومن هنا فإن للدوافع السياسية والاقتصادية والقومية والدينية وغيرها أثرها الكبير في ابتعاث هذا الاحتكاك وتغذيته، وربما يتعلم الأفراد لغات أخرى غير لغتهم الأم فيكون لها أثرها البالغ على عملية التواصل، فنصبح أمام ظاهرتَي الثنائية اللغوية (*Bilinguisme*)، والازدواجية اللغوية (*Diglossie*) في الحالات العادية عندما يعرف

---

(1) علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط03، 2004م، ص81.

(2) المرجع نفسه، ص88.

المتكلم لغات من أصل واحد كاللهجات المحلية مثلا، وهذا الوضع نجم عنه اختلاف العلماء حول التحديد الدقيق لمفاهيم هذه الظواهر.

الثنائية اللغوية (*Bilinguisme*) مصطلح "يتكون من سابقة لاتينية (*Bi*) ومعناها مثنى أو مضاعف، و(*Lingual*) لغوي، واللاحقة (*ism*) الدالة على السلوك المميز أو الحالة أو الصفة، فحاصل الترجمة سلوك لغوي مثنى أو مضاعف (الثنائية اللغوية)"[1]، والمصطلح يدل على وجود لغتين من نظامين لغويين مختلفين عند نفس المتكلم، مثال الفرنسية والعربية في الجزائر وفي المغرب العربي، وهي "استخدام لغتين بالتناوب، ونعتبر بالتالي أن هناك ثنائية لغوية قائمة حيثما يستعمل الأفراد عادة لغتين مختلفتين بسهولة"(2)، فصحيح أن الإنسان شديد التعلق بلغته الأم غالبا، غير أننا نجد في العادة المتكلمين يستعملون لغة أخرى إلى جانب لغتهم الأم، فقد يستنجد المتكلم باللغة الثانية عند الشعور بقصور في اللغة التي يتكلم بها، وقد يترنح لسانه بين لغتين أثناء الاستعمال فلا يشعر وهو يتكلم بأنه انتقل من لغة إلى أخرى.

وأمّا الازدواجية اللغوية (*diglossie*) فشكل آخر من أشكال التنوع اللغوي، يتداخل كثيرا مع الثنائية اللغوية (*Bilinguisme*)، وبعض اللسانيين يجدون إشكالا كبيرا في التفريق بينهما، ويصعب على بعضهم إيجاد المقابل لكليهما في اللغات الأجنبية، "فمصطلح (*Diglossia*) يتكون من سابقة يونانية (*Di*) معناها مثنى أو ثنائي أو مضاعف، و(*Gloss*) ومعناها لغة، ولاحقة (*ia*) للحالة، فحاصل الترجمة: صفة أو حالة لغة مثناة أو مضاعفة"[3]، فالازدواجية اللغوية هي حالة لسانية مستقرة نسبياً يتواجد فيها مستويين للكلام من نفس اللغة كالعامية والفصحى، وهذين المستويين يستخدمان بطريقة متكاملة وأحدهما له موقع اجتماعي ثقافي مرموق نسبياً على الآخر عند المجموعة اللغوية الناطقة بهذه اللغة، وبعض الباحثين ذهبوا إلى القول بأن هناك مجموعة من المستويات اللغوية في اللغة العربية وليس فقط مستويين وهذا ما سموه بالتعددية اللغوية.

إذا حاولنا التّوغل في تاريخ هذين المصطلحين وجدنا اختلافا كبيرا بين علماء اللغة الغربيين؛ نجم عنه اضطراب عند العلماء العرب في تحديد زمن وكيفية ظهورهما، ولعل وليم مارسيه المستشرق الفرنسي هو أول من شرع هذا المصطلح (الازدواجية – *diglosse*)، ولكن تشارلز فرجسون هو الذي اشتهر به في

---

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مجلة فصلية تهتم بالعلوم الإنسانية والإدارية، تصدر عن جامعة الملك فيصل بالرياض، (المملكة العربية السعودية)، المجلد الثالث، العدد الأول، ذو الحجة 1422هـ/ مارس 2002م، ص55.

(2) ميشال زكريا: **قضايا السنية تطبيقية** – دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقاربة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط01، يناير 1993م، ص35.

(3) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص55.

مقالته التي نشرها في مجلة (*word*) عام 1959، ومثّل لهذه الظاهرة بأربع لغات كانت العربية إحداها، إذ لاحظ أنها لغة تستعمل مستويين: أعلى (هو الفصحى) وأدنى (هو اللهجات المحكية العامية)، يُتداول أولهما في مواقف ووظائف مخصوصة، ويتداول الثاني في مواقف ووظائف مخصوصة"[1]، فدَلَّ على نمطين من الاستعمال اللغوي، واحد يجري على الحياة اليومية، وآخر يحتل أرقى المراتب لأنه لسان المواقف الرسمية، ولأنه يمثل المعيار الأساسي للغة يتم تحصيله بالطرق التعليمية، ولا يجري على ألسن العامة والأحاديث اليومية، فكان لكل منهما حدوده وأوضاعه وخصائصه.

يرى بعض اللغويين أن الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية وجهان لعملة واحدة، والفرق بينهما دقيق جدا ويحدده الاستعمال اللغوي، إذ أن الازدواجية اللغوية عندهم أعمّ وأشمل، وفي ذلك يقول فيشمن *fishman*: "وثنائية اللغة صفة مميزة للتصرف اللغوي على المستوى الفردي، أما ازدواجية اللغة فإنها خاصية من خصائص التنظيم اللغوي على مستوى المجتمع، ثنائية اللغة هي سمة الاستخدام اللغوي من قبل الأفراد، بينما ازدواجية اللغة هي وصف لتخصيص المجتمع لوظائف معينة للغات أو لهجات مختلفة"[2]، فالازدواجية اللغوية بهذا المفهوم هي الشكل الوظيفي للغة كما فرضه المجتمع، بينما الثنائية هي تلك الخصائص اللغوية الفردية.

لغات البشر كثيرة الاحتكاك ببعضها، ولذلك تعتبر الثنائية اللغوية نتيجة طبيعية لهذا الاحتكاك، فطبيعي إذن أن يصيب اللسان العربي ما يصيب لغات العالم من الظواهر اللسانية، و"تتخذ الثنائية اللغوية لدى اللسانيين المحدثين مظهرين: مظهرا فرديا يتمثل في المرء يعرف لغتين معرفة متكافئة أو متفاوتة، ومظهرا اجتماعيا يتمثل في المجتمع يستعمل أعضاؤه لغتين مختلفتين يختارون استعمال إحداهما في مواقف معينة ويستعملون الثانية في مواقف أخرى، وقد يزاوجون بين اللغتين في موقف تواصل واحد في آن معا"[3]، وهذه سمة واضحة المعالم في عربية اليوم، فإذا مثلنا لهذه المسألة بالواقع اللغوي في الجزائر مثلا وجدنا أن العربية والفرنسية لغتان تتعايشان جنبا إلى جنب منذ عهد الاستعمار الفرنسي، لذلك تتربع العربية على عرش السيادة في الإدارات والمدارس والمواقف الرسمية، لتجد الفرنسية نفسها في موقع الاستعمال اليومي في بعض العائلات الأرستقراطية، أو تكتفي بمكانتها في بعض أجهزة الإعلام، ولا يعني ذلك أن الحدود بينها وبين اللغة العربية مرسومة بوضوح، إذ تشهد اللغة العربية في بعض الاستعمالات تداخلا بينها وبين

(1) نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث** – قيم الثبوت وقوى التحول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2007م، ص137.

(2) ينظر: إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص57.

(3) نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث**، ص150.

الفرنسية، فنسمع بعضهم يقولون: "مكنات الخياطة" عوض "آلات الخياطة"، على أن لفظة (مكنات) ترجمة حرفية لكلمة (*machine*).

1- الازدواجية اللغوية وأثرها على العربية الفصحى:

الازدواج اللغوي مظهر من مظاهر التنوع اللغوي في البلاد العربية، ويراه بعض اللغويين أبرز أسباب تدني مستوى الفصحى، ويقولون أن تأثيره عليها مباشر، إلى درجة أنه لا يمكن بأي شكل فصل لغة الاستعمال عن اللغة الرسمية في أحيان كثيرة، ويعتبرون الفصحى هي الأصل، وينادون بإلغاء العامية من الوطن العربي وإحلال الفصحى محلها في الأسرة والحديث اليومي، ويرى غيرهم أن هذا المطلب يتنافى مع الواقع اللغوي، فطبيعي عندهم وجود مستويين من الاستعمال اللغوي، ولا يتحرجون من استخدام العامية في المواقف الرسمية.

يعود تأثر الفصحى بالعامية في الوطن العربي إلى أسباب كثيرة جعلت الاستخدام اللغوي يتميز بطابع التنوع، "فالتطور اللغوي في كل مستويات اللغة، وتشكل لغات خاصة لدى الجماعات، وعامل الاحتكاك اللغوي، واختلاف البيئات داخل المجتمع الواحد"[1]، كل ذلك يثبت أن الازدواج اللغوي حتمية اجتماعية لا مراء فيها، وأنه ليس قسرا على لغة دون أخرى، ففي كل لغات العالم لسانان، واحد فصيح وآخر عامي.

تعد العربية من أكثر اللغات شهرة بخصوص الازدواجية اللغوية، هذا الكلام ينطبق على البلاد العربية برمتها، ويرجع ذلك إلى وجود مستوين واضحين هما العامية والفصحى، وهذان المستويان لهما الأثر البالغ على الفصحى أولا، ثم على تعليم العربية بشكل عام، وهذه الحالة في العربية شبيهة إلى حد كبير بحالات لغات العالم التي تعيش الوضع نفسه، إذ"يبتعد المتكلمون عن اللغة الراقية بحسب الظروف إلى لغة أقل تكلفة في الجهد من الأولى"[2]، فينزعون في العادة إلى أيسر السبل للتعبير عن أفكارهم وفق الاستعمالات الجارية في محيطهم.

يسود الاعتقاد عند بعض الباحثين أن اللغة العربية عرفت حالة الازدواجية في جميع مراحل تطورها، فقد عاشت في العصر الجاهلي لغة العامة ولغات القبائل جنبا إلى جنب مع اللغة المرموقة التي مثلها الشعر الجاهلي والخطب المعروفة، وهي أيضا اللغة التي نزل بها القرآن الكريم فيما بعد، وبذلك مثلت اللغة العربية في ذلك العصر طابعا تنافسيا بين نمطين من الاستعمال، تجلى الأول في الاستعمال اليومي الذي تمثله

---

(1) ينظر: إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص62.

(2) *André martinet: **éléments de linguistique générale** , armand colin , 4e edition , 2e tirage , p168.*

العامية، واتخذ الثاني طابعا رسميا، وهذا الطابع التنافسي هو الذي يحدد الازدواج اللغوي الذي "يقوم على معيارين اثنين: تنافس بين نمطين عائدين لنفس اللغة، ووضع مختلف لهذين النمطين من حيث الوظيفة والمكانة، فالازدواج اللغوي يخصص وظيفة لكل من الفصحى والعامية"[1]، ولهذا السبب يتضاعف اليوم التخوف من غلبة اللغة العامية واللهجات بشكل عام على الفصحى، وربما يرجع سبب هذا التخوف إلى تبعثر اللغة العربية إلى لغات عائدة إلى كيانات بشرية مقسمة بحدود فنية وضعتها قوى خارجة عن إرادة السكان العرب؛ وهذه اللغات تجد لها متنفسا في فضاء الإعلام الذي أصبح الحارس لكيانها، وربما يعود سبب هذا التخوف أيضا إلى طبيعة نهاية أي صراع، إذ تكون الغلبة دائما إلى طرف على حساب طرف آخر.

وأما عصر ما بعد الفتوح فقد شهد دخول شعوب وقبائل كثيرة إلى الإسلام، ولم يكن ذلك ليحدث لولا أن فتح الإسلام الباب على مصراعيه أمام البشرية جمعاء لتحتضن الدين الجديد، وكان من نتائج ذلك العراك الشديد الذي حدث بين اللغة العربية وسائر اللغات، والذي كان فيما بعد سببا قويا لوجود الازدواج اللغوي في اللسان العربي. "إن هذا الافتراض

– في نظر بعض اللغويين – يسوق إلى طروحات عديدة تجعل التفكير في احتمال انعدام الازدواج اللغوي قبل الإسلام أمرا واردا، لأن عربية ما قبل الإسلام كانت هي الأولى في حياة العرب، وهي التي شكلت المستوى المعياري الأول، لذا فهل يجوز أن نصف المستوى المعياري الأول بأنه المستوى الفصيح؟ أم أنه المستوى العامي للغة العربية بدون مستوى فصيح؟"[2]، مع وجود كل هذه التساؤلات التي تحاول الكشف عن الواقع اللغوي لعربية الأمس، فإننا نقر بشكل أو بآخر بأن الازدواج اللغوي حقيقة لا يمكننا أن ننفيها عن اللسان العربي القديم، بدليل وجود اللهجات العربية الكثيرة التي جمعتها لهجة قريش في فصحى موحدة نزل بها القرآن الكريم.

لم يكن مآل اللغة العربية دائما إلى الإيجاب، فمع ظهور لغة فصحى موحدة زاد الفتح الإسلامي في توسعه، ودخل الأعاجم في الدين الجديد أفواجا، وكان من نتائج ذلك كله اتساع رقعة اللحن الذي استشرى بلاؤه بالعرب أنفسهم، ولم يتمكن أحد من وقف زحفه، فظهرت عربية هجينة عرف بها الأعاجم والموالي، قال الجاحظ: "قلت لخادم لي: في أي صناعة أُسلم هذا الغلام؟، قال: أصحاب سند نعال، يريد في أصحاب النعال السندية"[3]، ومن ذلك أيضا ما ذكره البيهقي في (المساوئ والمحاسن) إذ يقول: "عن أبي داود

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص62.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص64.

(3) الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تح: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (لبنان)، ط01، 1968م، ج01، ص98.

قال: أرسل المعتصم إلى أشناس فطلب منه كلب صيد فوجه به إليه فرده وهو يعرج، فكتب إليه أشناس بشعرٍ قاله:

الكَلْـــــبُ أَخَـــــذْتَ جَيِّــــدًا مَكْـــــسُورَ رِجْـــــلٍ جِئْـــــتَ
رُدَّ جيِّــــــــدًا كمَــــــــا كَلْـــــبٌ كُنْـــــتَ أَخَـــــذْتَ

فكتب إليه المعتصم:

الكَلْـــــبُ كَـــــانَ يَعْـــــرُجُ يَـــــوْمَ الَّـــــذِي بِـــــهِ بَعَثْـــــتَ
لَـــــوْ كَـــــانَ جَـــــاءَ مُخْبِـــــرًا خَبَّـــــرَ رَجُـــــلٌ كَلْـــــبٌ أَنْـــــتَ"[1]

وصور العربية الهجينة في هذه العصور كثيرة، وكلها تثبت أن اللغة العربية وصلت إلى مرحلة خطيرة من الفساد.

كان كل ذلك دافعا قويا للخوف على القرآن الكريم، ومن ثمَّ فإنه كان سببا رئيسا في وضع علوم العربية، يقول ابن خلدون في مقدمته: "فلما جاء الإسلام و فارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم و الدول وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة. واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو. وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة"[2]، وقد كان علم النحو بداية حقيقية لوضع علم العربية، لتأتي جهود أخرى لعلماء أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وأبو علي الفارسي وغيرهم.

---

(1) البيهقي إبراهيم بن محمد: **المحاسن والمساوئ**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1991م، ج02، ص159.

(2) ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، تح عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، (المغرب)، ط01، 2005م، ص546.

يذهب لغويون كثر إلى القول بأن اللحن صورة من صور العامية، إذ أصبح بديلا عن الفصحى المضبوطة بمعيار النحو، ويراه غيرهم صورة من صور التطور اللغوي، وفي جميع الأحوال، فإن اللحن انحراف عن اللغة، وقد تصدى له علماء العربية فألفوا أشكالا وأنواعا من المصنفات والمعاجم اللغوية وكتب اللحن التي سعت إلى ضبط اللغة العربية والحفاظ عليها لألا يصيبها الذوبان والتلف وسط زحف العامية.

يتشكل الازدواج اللغوي من هذا العراك بين اللغة الفصحى والعامية، فتظهر في الرصيد اللغوي لدى الأفراد والمجتمعات مفردات وتراكيب جديدة لم تكن معروفة قبل، وهي ما يسميه الألسنيون باللغة الهجينة التي قد تتولد عن الثنائية نتيجة احتكاك اللغات بعضها ببعض، ومن ذلك "قولهم: (البْرُوش)، عوض (المِشْبَك)، و(المِشْبَك) حلية ذهبية أو ألماسية تشبك في الصدر أو الرأس للزينة، وأما (البْرُوش) فكلمة فرنسية يقابلها (المِشْبَك) في اللغة العربية، وقد أقر مجمع اللغة العربية استعمال (المِشْبَك) في الجلسة الرابعة التي عقدها في 26 كانون الأول عام 1957م"[1]، ومن هنا يتبين أن أبرز ملامح العامية هو هذا الانحراف عن اللغة، ومنه ينشأ استعمال يشيع بين المتكلمين ليشكل ازدواجية لغوية، "يرى فرغسون أن من شروط نشأة الازدواج اللغوي توافر مادة أدبية كبيرة بلغة ذات صلة وثيقة باللغة الأصلية للمجتمع، وعندما تكون الكتابية في المجتمع مقصورة على نخبة قليلة، وعندما تمر فترة زمنية تقدر بعدة قرون على توفر الشرطين أو الحالتين الأوليين، والثابت امتزاج هذه الظروف الثلاثة في الماضي مئات المرات حتى نشأت الازدواجية اللغوية"[2]، يمكننا أن نتمثل هذه الشروط في اللغة العربية خلال مسارها التاريخي، ويمكن أن نتصور أن العامية الحديثة ما هي سوى صورة نهائية لمسار تطوري مرت به العربية، هذا المسار الذي اختار لنفسه زمننا الحاضر محطة للازدواجية اللغوية التي أصبح خطرها يهدد كيان اللغة العربية.

يؤكد الواقع اللغوي للأمة العربية أن خطر الازدواج المتمثل في العامية يعظم بشكل سريع وملفت للغاية، فإذا كانت الفصحى الموحدة صورة من صور توحد الأمة العربية في القديم، فإن خطر العامية في عصرنا ليس سوى صورة من صور الفرقة والتشتت، وبخاصة إذا علمنا أن العامية أصبحت تتجه نحو إمكانية تحولها من لغة منطوقة إلى لغة مكتوبة، فكثير من الكتاب يختارون لإبداعاتهم اللغة العامية التي يتكلم بها أبناء وطنهم، اعتقادا منهم أن ذلك يجعل الإقبال كبيرا على كتاباتهم، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، فإذا تحولت العامية من طابع المشافهة إلى الكتابة زاحمت الفصحى وربما دفعت بها إلى هاوية الانقراض.

إن أول ما يتعلمه الطفل في محيطه الأسري هو اللغة العامية التي يتحدث بها أبواه وإخوته والمجتمع من حوله، وإذا دخل المدرسة بدأ في تعلم اللغة العربية الفصحى، فشق عليه ما فيها من نحو وبلاغة وغير

---

(1) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط 01، 1984م، ص53.

(2) ينظر: إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص68.

ذلك، حتى وجد نفسه يفضل في مرحلة من النضج اللغةَ العامية على الفصحى، بل يصبح الأمر أكثر خطورة عندما يخلط الفصحى بالعامية، فيستعمل في واجباته وتعابيره الكتابية ألفاظا من العامية وهو يعتقد أنها من الفصحى، وهي في الحقيقة ليست من الفصحى في شيء، وإن الذي يغذي هذا الخطر هو تهوين بعض لغويينا من حدّة الأمر، إذ يرى كل منهم أن عاميته في وطنه أقرب إلى الفصحى، وهي بالتالي تسهل تعلمها، "إذ يرى مارون عبود أن اللهجة اللبنانية أقرب إلى الفصحى من لهجات الأقطار العربية، وذهب علي عبد الواحد وافي في بحوثه عن اللهجات العامية الحديثة إلى أن أدنى هذه المجموعات إلى العربية الفصحى مجموعتا اللهجات الحجازية والمصرية، وذهب حسين علي محفوظ إلى أن العامية العراقية أقرب إلى الفصحى، ويعلن إبراهيم حركات في عنوان عريض أن الدارجة المغربية أفصح اللهجات العربية"[1]، هذه الأقوال لا تعدو أن تكون انطباعية، إذ كل اللهجات العربية قريبة من الفصحى، ولأن الحقيقة هي أن هذه الأقوال لا تثبت شيئا غير كون الازدواجية اللغوية حقيقة لا مراء فيها، بل يرى بعض اللغويين أن مثل هذه الأقوال يمكن أن تشجع على إحلال العامية محل الفصحى.

من نتائج تأثير العامية على العربية الفصحى أثرها على تعليمية اللغة العربية لغير الناطقين بها، فالأجانب الذين يقصدون البلاد العربية بهدف تعلّم اللغة العربية يتأثرون حتما بلهجة أبنائها، وقد ظهر هذا الأثر في عربية الأجانب الذين نتابع أحاديثهم على وسائل الإعلام في المناسبات المختلفة، فتسمع محللا سياسيا روسيا يعلق على الأحداث الليبية قائلا: "يرفض الشعب الليبي سياسة الإزلال التي عاشها زمنا طويلا"، وهو يقصد: "سياسة الإذلال التي عاشها زمنا طويلا"، أو يقول: "استطاع السّوار أن يسيطروا على مساحات واسعة من تراب القمهورية"، وهو يقصد: "استطاع الثوار أن يسيطروا على مساحات واسعة من تراب الجمهورية"، والمستمع لهذه الأحاديث يدرك بشكل مباشر وببديهة صائبة أن هذا الروسي تعلم العربية في مصر، بدليل إبدال بعض الأصوات من العربية الفصحى إلى اللهجة المحلية المصرية، نحو إبدال الذال زايا، وإبدال الثّاء سينا وغيرها.

استنادا على وقائع لغوية تاريخية تباينت مواقف اللغويين حيال الازدواج اللغوي، إذ يرى فريق أن "الازدواج اللغوي أمر معروف في كل اللغات وليس حكرا على العربية وحدها، إنه تطور لغوي طبيعي، بل إنه إحدى السمات الحضارية عند الشعوب، إذ أن البدائيين وحدهم هم الذين لا يوجد عندهم مثل هذا الازدواج"[2]، فطبيعي عند هذا الفريق أن توجد العامية جنبا إلى جنب مع الفصحى التي هي أصل لها،

---

(1) ينظر: نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث**، ص141.

(2) ينظر: علي عبد الواحد وافي: **علم اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط09، أبريل 2004م، ص154.

وعندهم إذا أخذت الفصحى من العامية فلا يمثل ذلك بأي شكل تدهورا للفصحى، وإنما يرجعون ذلك إلى قوانين التطور التي تعرفها كل لغات العالم، واللغة التي لا تتطور هي لغة ميتة.

يرى فريق آخر أن العامية تشكل خطرا على الفصحى، بل يعتقدون أنها أخطر عليها من الاستعمار، فهي سبب اندثارها، ويرون "أن استمرار العامية يعني تشرذم الفصحى إلى لغات أخرى كما حدث للاتينية"[1]، ومحاربتها بات أمرا ضروريا، إذ أنها أبرز أسباب اللحن، وبها لا يمكن أن نسمو بالعربية إلى مصاف اللغات العالمية، ويرى آخرون ممن يؤمنون بخطر العامية على الفصحى ضرورة رسم حدود للعامية، وحصر مجال استعمالها في الحياة اليومية، وأيضا وضع برامج صارمة لإبقاء الفصحى قيد الاستعمال الرسمي.

ويقترح فريق آخر علاج الازدواجية اللغوية بمحاولة التقريب بين الفصحى والعامية، وذلك بالوقوف موقفا وسطا حيالهما، فلا ينبغي – في رأيهم – أن نتعصب للفصحى، كما أنه لا ينبغي أن ننبذ العامية إلى درجة الدعوة إلى إلغائها، غير أن قبولنا بهذا الرأي يعني "قبولنا بمستوى جديد بين الفصحى والعامية، ونكون بذلك قد تنازلنا عن جزء من خصائص الفصحى لصالح العامية، أي أن الفصحى تكون قد خسرت من سماتها بحجم ما تنازلت عنه، وبعد جيل أو جيلين سيظهر ازدواج لغوي جديد يفرض التخلص منه"[2]، ومن الواضح أن هذا الرأي يفرض بشكل غير مباشر إحلال العامية محل الفصحى، وربما تظهر نتائجه في المستقبل في حال القبول به.

يذهب بعض لغويينا إلى اقتراح اعتماد ما يسمى بالعربية الحديثة، فهي الشائع في الاستعمال، ويعتمدها المثقفون كما تُعتَمد في المواقف الرسمية، وما هذه العربية في الحقيقة سوى "اللهجة التي ظهرت في العربية بسبب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، إنها عربية الصحافة من صحف ومجلات، كما تُقدم بها البرامج الثقافية والإعلامية والإخبارية من المذياع والتلفاز، هذا النمط من اللغة مختلف عن الفصحى، ويزعم بعضهم أنه تبسيط لهذه الفصحى في بعض خصائصها حتى يمكن أن يفهمه كل عربي يستطيع القراءة والكتابة، وهذا النمط يختلف عن الفصحى في استخدامه الشائع من الألفاظ، والتساهل في الاقتباس من اللغات الأخرى، وما يترجم من تلك اللغات"[3]، وهذه العربية لا يمكن بأي حال أن تمثل اللسان العربي الحقيقي، لأن رصيدها اللغوي يتكون من مفردات يرتجلها الصحفيون والسياسيون فيشيع استعمالها اعتقادا أنها العربية الصحيحة، بل إن أغلب مكونات هذا الرصيد أصله من لغات أجنبية، وحتى تراكيب هذه العربية المقترحة ترجمات جاهزة من لغات أخرى.

---

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص72.

(2) المرجع نفسه، ص74.

(3) المرجع نفسه، ص75.

هذه العامية التي يروج لها أناس كثيرون لا يمكن أن تفي بحاجة المتكلم العربي بشكل واسع، إذ أن الفصحى جامعة للكيان العربي وتاريخه ووجوده ومستقبله، وحتى الذين يروجون للعامية وينادون بإحلالها محل الفصحى لم يفكروا عن أية عامية يتحدثون، إنهم بهذا الشكل يتحدثون عن حدود جغرافية لا يمكن أن تتعدى الإقليم الواحد، فالعربية الموحدة إذن هي عربية القومية والدين والتاريخ، وهي عربية واسعة الرقعة في العالم، وما العامية والفصحى سوى صورة للازدواج اللغوي الذي تعرفه سائر لغات العالم، لذا فإن الرأي القائل ببقاء كل شكل لغوي داخل حدود استعماله هو الرأي الصائب، فلا يمكن أن نحل الفصحى محل العامية، كما أنه لا يمكن أن نحل العامية محل الفصحى، فالعامية حديث النشاط اليومي، لأنها أقرب إلى الأذهان وأيسر للاستعمال، أما الفصحى فيجب أن تحتفظ بقداستها، لأنها صورة وجود الأمة وكيانها، ومتى تزعزعت مكانتها تزعزع وجود الأمة وتاريخها ومستقبلها.

2- الثنائية اللغوية وأثرها على العربية الفصحى:

يبدو من خلال تعاريف اللغويين الغربيين للثنائية اللغوية أن المعيار الأساسي في هذا الموضوع هو مدى إدراك الفرد للغتين مختلفتين في الأصل، "فقد عرفها بلومفيلد *Bloomfield* بأنها إجادة الفرد التامة للغتين، وعرفها مكنمارا *Macnamara* بأنها امتلاك الفرد للحد الأدنى من مهارة لغوية واحدة في لغة ثانية، أما ألبرت *Albert* وأوبلر *obler* فقد اتخذا في تعريف هذه الظاهرة موقفا وسطا، فذهبا إلى أنها الاستخدام المثالي للغتين أو أكثر، ومنهم من يرى أن معرفة اللغة تبدأ من لحظة معرفة جملة فيها"[1]، هذه التعاريف في مجملها تناولت الثنائية اللغوية في جانبها الفردي، أو ما يصطلح عليه الألسنيون ب (الثنائية اللغوية الفردية - *Bilinguisme individuel*)، أما محمد الخولي فقد تميز بأكثر دقة وشمولية أثناء تناوله للموضوع إذ يقول: "الثنائية اللغوية هي استعمال الفرد أو الجماعة للغتين بأية درجة من الإتقان، ولأية مهارة من مهارات اللغة، ولأي هدف من الأهداف"[2]، والمهم من هذه التعاريف كلها هو أن الثنائية اللغوية تقتضي تعايش لغتين مختلفتين مهما تغلب مستوى إتقان واحدة على أخرى، ولعل هذا التفوق هو الدافع الأول والمباشر في عنصر الغلبة بينهما، إذ ربما تؤثر اللغة التي بلغت أكثر درجة من الإتقان على الأخرى.

قد تؤدي عوامل كثيرة إلى نشأة الثنائية اللغوية، وهذه العوامل كلها تنشأ في العادة عن ظروف مساعدة تطعّم هذه الظاهرة، ويعد عامل الهجرة الجماعية أو الفردية واحدا منها، فالأفراد والجماعات يتنقلون من أماكن إلى أخرى لأسباب مختلفة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو دينية أو اجتماعية أو علمية أو

---

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص76.

(2) محمد على الخولي: **الحياة مع لغتين**: الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2002م، ص21.

غيرها، وما نشاهده اليوم أو نسمع عنه في أجهزة الإعلام من الهجرة الجماعية بسبب الفقر سوى صورة لهذه العوامل، وقد ينتقل الأفراد والجماعات من بلاد إلى أخرى هروبا من الاضطهاد السياسي أو طلبا للعلم أو ممارسة مهنة التجارة التي يقتضي ممارستها تنقلا كثيرا في بعض الأحيان، كل ذلك يؤدي إلى احتكاك اللغات فيما بينها، وبالتالي يساعد بشكل كبير على ظهور الثنائية اللغوية.

يشهد التاريخ القديم والحديث كم يبذل المستعمر من جهد من أجل نشر لغته في محاولة لتغليبها على لغة الشعوب المستعمرة تحت غطاء الاستعمار، ويتم ذلك بصورة مباشرة كما حدث في الجزائر والمغرب العربي، أو تحت غطاء الإلحاق أو الضّم *annexation* كما حدث مع الاتحاد السوفياتي عندما ضم دول البلطيق وفرض عليها اللغة الروسية، وربما يكون ذلك تحت غطاء الحماية مثلما يحدث اليوم في العراق وأفغانستان وليبيا، إذ يلاحظ تحسن مستوى الحديث باللغة الإنجليزية عند هذه الشعوب في الآونة الأخيرة، ولذلك دوافع كثيرة قد تفسر محاولة القضاء على لغة الغير، أو إبقائها في درج اللغات القومية التي حدودها الحديث اليومي فقط، وهذا أحد سبيل السيطرة الاستعمارية، ومن هنا ينشأ الصراع القوي بين اللغات، فتكون نتيجته في العادة إما استسلام لغة إلى أخرى نتيجة ضعف همة أهلها أو افتقارها لمقومات الدفاع عن نفسها، أو تعايشها جنبا إلى جنب مع لغة أخرى كما هو الحال في كندا مثلا، وكلما طال تواجد الاستعمار طال نفس هذا الصراع الذي يغذي ظاهرة الثنائية اللغوية.

ومن عوامل نشأة الثنائية اللغوية أيضا الصراع بين الأقليات العرقية، أو المصاهرة والزواج، وربما يكون العامل الديني أحد هذه الصور، فإذا انتشرت عقيدة معينة انتشرت معها لغتها، ولقد "حمل الدين الإسلامي اللغة العربية إلى البلدان التي فتحها المسلمون، وانتشرت العربية فيها، وصارعت لغاتها القومية وانتصرت على كثير منها، حتى أصبحت العربية اللغة الأولى في تلك المناطق، وهذا الانتشار للعربية أدى إلى ظهور الثنائية اللغوية في تلك الأقاليم"[(1)]، ويؤدي في العادة حفظ تعاليم الدين منذ الصغر إلى غرس اللغة، ومعرفتها بشكل جيد، فتصبح لغة تتعايش مع اللغة الأصلية.

تكثر سبل اكتساب اللغة الثانية في مرحلة متقدمة من عمر الإنسان، إذ يحدث ذلك أثناء احتكاك المتكلم بغيره ممن يتكلمون لغةً غير لغته، أو عن طريق التعليم في جميع مراحله، وقد يبدأ هذا الاكتساب بالتوازي مع اكتساب اللغة الأصلية أو ربما بعد ذلك، وقد تتخذ الثنائية اللغوية شكلا مغايرا إذا "ترعرع الطفل وهو يتحدث بلغة واحدة مع أسرته، ولكن عند دخوله المدرسة يواجه لغة التعليم التي تعد بالنسبة له ولأهله لغة ثانية، وقد تكون أيضا لغة المجتمع الذي يعيش فيه، ومثل هذا الوضع يحدث كثيرا للأطفال الذين ينتمون إلى أقليات لغوية أو أسرة مهاجرة من بلد له لغة مختلفة"[(2)]، وبذلك يحتفظ المتعلم باللغة التي تعلمها

---

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص79.

(2) المرجع نفسه، ص79.

في المدرسة للمواقف الرسمية، بينما يستمر في استعمال اللغة التي تعلمها من الأسرة والمجتمع للمواقف العامة واليومية.

هناك شكل آخر من أشكال الثنائية اللغوية تحدث عنه اللغويون، وهو الثنائية اللغوية الفردية (*Bilinguisme individuel*)، وتسمى فردية لأنها تختص بالفرد دون الجماعة، وتتمثل هذه الحالة في قدرة الفرد على التكلم بلغتين بنفس درجة الطلاقة والقدرة، أو أن تتفاوت درجة الإتقان بين لغة وأخرى، وقد تظهر بصمات الثنائية اللغوية الفردية عندما تتداخل لغتان في عملية اقتراض بينهما، "إذ يندمج عنصر من عناصر التداخل بشكل منظم في تنظيم اللغة الأخرى وفي كلام غالبية الأشخاص الثنائيي اللغة، فإن هذا العنصر يشكل حينئذ ما نسميه عادة بالاقتراض (*Emprunt*)، ويحصل اقتراض لغوي حين يستعمل الأشخاص الثنائيو اللغة العناصر اللغوية العائدة إلى لغة معينة كعناصر لغوية تابعة للغة أخرى، ونلاحظ أن استعمال هذه الاقتراضات اللغوية يحصل أيضا عند الذين يتكلمون فقط لغة واحدة ويجهلون بالتالي اللغة الأخرى، بل يجهلون تماما مصدر هذه الألفاظ الدخيلة المقترضة"[1]، ولا يمكن بأي حال أن يحدث هذا الاقتراض اللغوي إذا لم يكن المقترض من اللغة يتقن اللغتين بدرجة معينة.

لا تقتصر عملية الاقتراض اللغوي على مستوى المفردات فحسب، "بل تتم هذه العملية على مختلف مستويات اللغة: المستوى الصوتي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي ومستوى المفردات، ومن وجهة النظر هذه فإن اللغة التي تخضع لعملية اقتراض كثيفة على مختلف المستويات اللغوية تتعرض هويتها بالذات للخطر"[2]، ومن هذا المنطلق تتأسس أصوات اللغويين الداعية إلى التخفيف من حدة الخطر على اللغة العربية، وذلك بمحاولة التقليص من تأثير سائر اللغات عليها، وبخاصة على مستوى الصوت والتركيب والدلالة.

يتضح تأثير الثنائية اللغوية على اللغة العربية في سائر البلاد العربية بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة تجعلها تتخذ شأنا خاصا في حياتنا اللغوية، "إذ إنها ثنائية واغلة، زحفت إلينا في سياق تاريخي من تراجع العربية إبان الحكم العثماني، وانبهار العرب بما أصابه الغرب من التقدم في العلوم والصناعات وكثير من شؤون الحياة. ونجم عن ذلك في أول الأمر تقابل صارخ بين عربية ضعيفة مستضعفة مستهدفة وإنجليزية أو فرنسية تمثلان رمزا للتفوق"[3]، ويتضح شأن هذه المسألة في حياتنا اليومية بوضوح، إذ أننا نقف متفرجين أما حلبة يحتدم فيها الصراع بين لغات عملاقة دفعها التطور التكنولوجي والعسكري، ويحدث كل ذلك في غياب اللغة العربية التي كانت في يوم ما لغة تتكلم بها أمم كثيرة.

---

(1) ميشال زكريا: **قضايا السنية تطبيقية**، ص47.

(2) المرجع نفسه، ص48.

(3) نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث**، ص151.

يظهر أثر الثنائية اللغوية على اللغة العربية أثناء حديث المتكلمين بها، إذ يلاحظ عليهم سرعة الانتقال من لغة إلى أخرى، وبخاصة الذين يتصفون بالثنائية اللغوية الأفقية (*Bilinguisme horisentale*)، أي الأشخاص الذين يتكلمون لغتين بدرجة متماثلة من الإتقان، وربما يحدث ذلك أيضا عند الذين يتصفون بالثنائية القطرية (*Bilinguisme diagonnal*)، أي الأشخاص الذين يتقنون لغة فصيحة إلى جانب لهجة أخرى ليست من أصل اللغة التي يتقنون، فيؤدي عدم الثبات على لغة إلى ترسيخ بعض المفردات أو التراكيب في ذهن السامع، وقد يتبين ذلك من خلال الألفاظ المعربة التي وردت إلينا من لغات أجنبية، يقال مثلا: (سكرتير) وهي لفظة معربة عن الفرنسية (*secrétaire*) يقابلها أمين أو كاتب في اللغة العربية.

يمكن أن يفتقر ثنائي اللغة إلى التوازن أثناء الكلام، فتتشتت عنده الأفكار نتيجة تشتت الكلمات والتراكيب، ويرجع ذلك إلى عدم قدرته على الثبات على لغة واحدة يتكلم بها، وقد يكون لذلك الأثر البليغ على السامع، إذ"يرى البعض أنه إذا قام المتكلم بتحول أثناء كلامه، أي تحول من ل1 إلى ل2 فإن هذه المفاجأة قد تربك المستمع وتجعله غير قادر على الفهم لمدة ثوان، حتى يفتح مفتاح الإدخال المناسب"[1]، وهذا يحدث كثيرا إذا فكر المتكلم بلغة وتحدث بغيرها، لأن أثر الثنائية اللغوية في هذه الحالة يكون أكثر خطورة، فتكون قتلا للذكاء والإبداع.

اللغة الأم هي الملمح الواضح لقوة الشخصية، هكذا ينشأ الأفراد، وهكذا يكون المتكلم بلغته واضح التفكير متكامل الشخصية، لذلك فإن الناس في أطوار تعلُّم اللغة يبذلون قصارى جهدهم من أجل الإشارة إلى ما يريدون، يحدث ذلك لأنها ليست لغتهم التي فطروا عليها. إنّ ثنائي اللغة متشتت التفكير غير قادر على الإفهام، وربما معقد من أترابه أحاديي اللغة، "هذا ما جعل المنظمات العلمية العالمية توصي بعدم تعليم الطفل لغة ثانية قبل سن العاشرة أو الثانية عشرة، وقد دلت الدراسات التي أجريت على مدى عدة سنوات على أن الأطفال الذين يتكلمون اللغة ويتعلمون أخرى في المدرسة، كانت نتائجهم في المواد الدراسية وفي اختبارات الذكاء أسوأ من نتائج أقرانهم أحاديي اللغة، وعلى هذا الأساس انتهى معظم المشاركين في مؤتمر لوكسمبورغ إلى أن التعليم بواسطة لغة غير اللغة الأم المستخدمة في البيت مضر بالنمو الذهني والشخصي، ومن ثم أوصى المؤتمرون بضرورة تأخير إدخال اللغة الثانية بقدر الإمكان وليكن مثلا سن الثانية عشرة"[2]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الأسرة العربية اليوم تتسابق من أجل تعليم أبنائها اللغة الثانية في سن مبكرة، دون أن تعلم بعواقب ما تقدم عليه.

---

(1) ينظر: محمد على الخولي: **الحياة مع لغتين**، ص176.

(2) ينظر: إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص93.

قد يتمكن ثنائي اللغة من إتقان لغتين، لكن إتقانهما بشكل متساوي يبقى أمرا نسبيا، وقد لا يتفق مع الواقع، فإن أتقن لغة تغلب رصيدها على الثانية، وسيطرت بروحها عليها، حتى أصبحت الثانية تقترض من الأولى بشكل جبري، لأن المتكلم لا يجد يسرا في الحديث بها، وأصبح الخلط بين مفرداتها وأساليبها أبرز سمات الاحتكاك بينهما، "ويرى البعض أن مجموع كلمات ل1 ول2 لدى الثنائي أقل من كلمات نظيره الأحادي، لأن الأحادي يركز على لغة واحدة في حين أن الثنائي تتنازعه لغتان، ويميل الثنائي إلى استخدام عدد أقل من الكلمات مما يفعّل الأحادي، كما أن مفردات الثنائي تميل إلى الاختلاط بسبب ميله إلى التحول والاقتراض من لغة أخرى، وترى هذه الدراسات أن الثنائي يميل إلى استخدام الجمل المعطوفة والمركبة، ويكثر من الجمل التعجبية، ويقلل من الجمل الاستفهامية مقارنة بالشخص أحادي اللغة، كما أن الطفل الثنائي يرتكب أخطاء أكثر من الطفل الأحادي في الأفعال والحروف والأسماء والضمائر والتعابير الاصطلاحية"[1]، ولعل ذلك يفسر سبب تراجع وزارة التربية الوطنية عن قرار تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الأساسي – سابقا – وتأخيره إلى السنة الثالثة.

يظهر أثر الثنائية اللغوية على اللغة العربية من خلال الأخطاء اللغوية التي تأتي على ألسن المتكلمين الذين يستعملون إلى جانب العربية لغة أخرى كالفرنسية أو الإنجليزية، فيُسقطون النظريات النحوية لتلك اللغات على اللغة العربية، معتقدين أنهم يحسنون صنعا، فيقولون مثلا: " الحِبال الصّوتية" وهم يقصدون بذلك: "الحبلان الصّوتيان"، وإنما نتج هذا الخطأ عن اعتقادهم بأن الضمير (*les*) في الفرنسية: " *les cordes vocales*" لا يكون إلا للجمع، غير أن الضمير (*les*) يستعمل للجمع والمثنى، إذ أن المثنى في اللغة الفرنسية داخل في باب الجمع، ويسمى (*pluriel*).

كثير من أبناء اللغة العربية يرون أن لغتهم من أبرز أسباب التخلف، وأن الإنجليزية والألمانية والفرنسية والصينية أصبحت رموزا للتقدم الحضاري والعلمي، لذا يتحاشى هؤلاء الحديث والكتابة باللغة العربية، ظنا منهم أنهم بذلك يبعثون بكل أسباب التقدم، فيتعقّدون من العربية معتقدين أنها لغة البداوة والشعر والسيف والخشونة والتخلف، "ويظنون أن معرفة اللغة الأجنبية تجعلهم متميزين في مجتمعهم، وترفع مكانتهم عند أهلها"[2]، وهم في الحقيقة فاقدون لكل أسباب الحياة، لأنهم على يقين أنهم لم يحققوا سؤددا، كما أنهم يعيشون كل أسباب اللاأمان اللغوي.

إن لظاهرتي الازدواجية والثنائية اللغويتين أكبر الآثار السلبية على اللغة العربية الفصحى وعلى المجتمعات والأفراد في البلاد العربية، فالازدواجية اللغوية عنوان للتشتت بين الأفراد، فهي تعمل على تشتتهم، وتغذي الصراعات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، زد على ذلك فهي تضر بالفصحى بشكل

---

(1) إبراهيم كايد محمود: **العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية**، ص96.

(2) المرجع نفسه، ص98.

كبير، إذ أن كثرا من أبناء المجتمعات العربية ممن يتحدثون بلهجات مختلفة يـدعون إلى نـشر لهجـاتهم لتـصبح لغة الحديث اليومي ولغة رسمية في بلادهم، كما يدعون إلى نبذ اللغة العربية، وأما الثنائية فتشكل أكبر خطر على اللغة العربية، لأن عربية اليوم تعيش صراعا قويا لم تشهده في الماضي، لذلك فإن الأصوات الداعيـة إلى حماية اللغة العربية من أخطار سائر اللغات تدرك بشكل واع أن هـذه اللغـة هـي أبـرز أسـباب البقـاء، وأن اندثارها يعني اندثار الوجود العربي.

ثالثا: الترجمة وأثرها على العربية الفصحى:

الترجمة كلمة عربية، جاء في مختار الصحاح: "ترجم كلامه إذا فـسره بلـسان آخـر، ومنـه الترجمـان، وجمعه تراجِم، كزعفران وزعافِر، وضم الجيم لغـة، وضـم التـاء والجـيم معـا لغـة"[1]، وأمـا المعلـم بطـرس البستاني فقد عرفها بقوله: "ترجم اللسان وترجم عنه، غيّره، فسّر كلامه بلسان آخر، فهو مترجـم، والكتـاب نقله من لغة إلى أخرى"[2]، وقد عرفها شارل بوتون بأنها "تفسير علامات لسان معين بواسطة علامات لـسان آخر"[3]، فالترجمة إذن هي القدرة على نقل الكلام إما حرفيـاً أو بـالمعنى مـن لغـة إلى أخـرى دون زيـادة أو نقصان سعيا في ذلك إلى جعل النص المترجَم مفهوما كما يفهمه قارئ الـنص الأصـلي أو مـستمعه، وتعتـبر الترجمة وسيلة لنشر العلوم والتعريف بها، كما أنها عنصر أساسي للتفاعل بين الشعوب والحضارات، ومـن خلالها نتمكن من الاطلاع على تراث الأمم وما أنتجته من فكر وأدب وعلم والاستفادة منه.

ليس هناك فرق بين الترجمة والتعريب، غير أنّ التعريب بمعناه الخاص يكون جزءا مـن الترجمـة، إذ أنّ الترجمة معنى عام وتعريب الكلمات نوع من أنواعها، حيث هو ترجمـة للكلمـات مـن سـائر اللغـات إلى العربية، ويكون التعريب أشمل وأعم بمعناه العام، عندما تكون الترجمة جزءا منه، وذلك عند نقل النصوص الأجنبية إلى اللغة العربية، واستعمال اللغة العربيـة في جميـع المجـالات العلميـة وإحـلال اللغـة العربيـة محـل الأجنبية في الإدارات والمؤسسات.

للترجمة والتعريب دواعي كثيرة، منها ما هو مرتبط باللغة ذاتها، إذ ما من لغة تحيـا دونهمـا، فكـل لغات البشر تستمد أسباب بقائها من عامل التجديد فيها، وكل لغة لا تفتح شبابيكها وأبوابهـا علـى سـواها

(1) الرّازي محمد بن أبي بكر: **مختار الصّحاح**، تح: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1415 هـ/ 1995م، ج01، ص93.

(2) بطرس البستاني: **القاموس المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، طبعة جديدة، 1987م، جزء التاء، ص69.

(3) شارل بوتون: **اللسانيات التطبيقية**، ترجمة: قاسم مقداد، محمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، (سوريا)، (د، ر، ت، ط)، ص64.

من اللغات كي تستجد مفاصلها هي لغة سائرة إلى الفناء"[1]، بل إن كلا منهما يدفع العجز عن اللغة، فإذا عجز التعريب عن حل المشاكل استطاعت الترجمة أن تقوم مقامه، وإذا عجزت الترجمة عن ذلك جاء التعريب ليؤدي بدل الترجمة ما عجزت عنه. وبعض هذه الدواعي يتعلق بالشخصية القومية، فالمادة الفكرية ينبغي أن تُلفظ باللسان العربي، وأن تخضع لنهج العربية وأوزانها، وفي هذا الصدد يرى كمال الحاج أنّ "المهم والأهم هو أن تظل المادة الفكرية ملفوظة مسموعة مكتوبة مقروءة بلساننا القومي"[2]، لأن التنازل عن هذه المادة الفكرية هو بمثابة تنازل عن الشخصية القومية. وبعض هذه الدواعي مرتبط بحاجات التطور الاجتماعي.

بدأ اهتمام العرب بالترجمة منذ أن تأسست دولتهم وتفتحت على العالم، وكان لاتساع رقعة دولة الإسلام دور كبير في ذلك، ولعل "عصر بني أمية كان نقطة الانطلاق عندما ترجم خالد بن يزيد بن معاوية كتبا في الطب والكيمياء وغيرها، ثم تلته ترجمة الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان، واتسعت في العصر العباسي بدعم من المأمون الذي شهد عهده ازدهارا كبيرا لفن الترجمة"[3]، والحقيقة أن هذا الفن فرض نفسه عندما دعت الضرورة إليه، إذ لم يكن معقولا أن تتفتح البلاد العربية على العالم دون أن يحدث بينها وبين سائر الأمم ذلك التلاقح الذي يعد أحد سنن العلاقات بين بني البشر، ثم إن بسط السلطة الإسلامية في بدايتها تطلب معرفة بشؤون الدولة والإدارات وغيرها، لذلك "فقد أسرع العرب مع أول فتوحاتهم بوضع اليد على إدارات البلدان المفتوحة، ونصبوا عربيا على رأس كل منها محافظين على البنى القائمة، فكان من الواجب إذن أن تُترجم إلى العربية كل الوثائق الإدارية مثل العقود والسجلات والمحفوظات، وسعى هذا المشروع أيضا إلى فرض اللغة العربية لغة رسمية وإلى توسيع انتشارها، لذلك انطلقت مع حكم الخلفاء الأوائل ترجمة كل ما يتعلق بالإدارة الفارسية في العراق، وأصبحت اللغة العربية بذلك اللغة الرسمية في العصر الأموي في كل من سورية ومصر محل اليونانية، وأمر الخليفة الأموي عبد الملك الذي حكم من عام 685م إلى عام 705م بترجمة الوثائق المالية وفرض العربية لغة عمل"[4]، لذلك فإن هذه المراحل الأولى غلب عليها ارتباط المترجمين بالخلفاء والأمراء، كما أن الجهود كلها كانت منصبة على الشؤون الإدارية والسياسية.

---

(1) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان) ط1، 1982، ج02، ص153.

(2) المرجع نفسه، ج02، ص155.

(3) ينظر: مريم سلامة كار: **الترجمة في العصر العباسي** مدرسة حنين بن إسحاق وأهميتها في الترجمة، ترجمة: نجيب غزاوي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ط01، 1998م، ص08.

(4) المرجع نفسه، ص11.

اهتمت الترجمة في هذه العصور بالطب والكمياء والرياضيات والفلك والفلسفة، وكان الإقبال على ترجمة الأعمال اللغوية والأدبية قليلا، إذ كان أشهر الأعمال في هذا المجال (كليلة ودمنة) التي ترجمها ابن المقفع إلى العربية، ومع ذلك تلت هذه الجهود أعمال أخرى اتسعت لها العربية وشهد لها العلماء بالجودة، وسعوا إلى ضبطها والتأسيس لها وفق منهج سليم، ولقد رسم الجاحظ قواعد مثلت منهجا دقيقا سار عليه المترجمون، بل إن أول الأخطاء التي أثرت على اللغة العربية وقعت عندما حاد بعض المترجمين عن منهجه، وهذه شهادة أقر بها من عاصروه أو عاشوا بعده، ثم أخذت هذه الأخطاء - الناجمة عن الترجمة - تتسع في هذه العصور لأسباب كثيرة يُعتقد أن أبرزها مرتبط بالمنهج الذي سارت عليه الترجمة في هذه العصور؛ وكانت أهم الأعمال تتبع إحدى الطريقتين[1]:

طريقة يوحنا بن بطريق وابن الناعمة الجمعي وغيرهما، وقد اعتمدت هذه الطريقة على تفكيك العبارة إلى كلمات، ثم إيجاد المقابل لها من اللغة المطلوبة، ثم تُجمع المقابلات في تركيب يقابل العبارة المترجَم لها.

طريقة حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما، وقد اعتمد أصحاب هذه الطريقة على تحصيل معنى الجملة، ليتم إيجاد المقابل لها من اللغة المطلوبة، والمطابقة عند هؤلاء تكون بالجمل لا بالمفردات، وقد ساهمت هذه الطريقة في التقليل من الأخطاء بشكل كبير، ومازالت معتمدة إلى أيامنا.

ظهر أثر الترجمة على اللغة العربية منذ فترة مبكرة، يعلل ذلك تلك المفردات الفارسية والرومية واليونانية التي تحدث بها العرب، ولغات أخرى ظهرت بصماتها جلية في لغتنا، ولعل أبرز ما يمثل هذه المسألة ذلك الجدل الكبير الذي دار حول الألفاظ غير العربية التي وردت في القرآن الكريم، وقد ذكروا أن "الأعشى استعمل كثيرا من الألفاظ الفارسية والرومية وغيرها بحكم ترحاله الكثير، وبحكم احتكاكه بهذه الشعوب وحكامها ومجالسها، فتجلت مظاهر حضارات هذه الأمم في شعره، وشملت تلك الألفاظ مظاهر اجتماعية عن مجالس اللهو والخمرة، والأُنس وآلات الطرب والغناء، وألوان الطعام والشراب، وصنوف الرياحين والطِّيبِ والثياب والحرير والأحجار الكريمة والجواهر، يقول في أحد الأبيات:

ومُستُقُ سينِينٍ ونٌ وبَربَط   يُجَاوِبُه صَنَجٌ إذا ما تَرَنَّما

فقوله: "البَربَط" يعني العود، وهو آلة موسيقية، وأصلها في البهلوية (*barbut*)، ويرى علماء اللغة القدماء أن الكلمة مركبة من: بَرْ أيْ صدر وبط أيْ الطائر المائي من أصل يوناني (*barbitoh*) نقلت إلى

(1) ينظر: مريم سلامة كار: **الترجمة في العصر العباسي**، ص23.

البهلوية، وعربت من الأصل البهلوي"[1]، وهذا مظهر من مظاهر اتساع رقعة بعض الألفاظ والاستعمالات المُتَرجمة من لغات أخرى، فَعلى هذا النحو تدخل بعض المفردات عن طريق الترجمة والتعريب لتزاحم المفردات العربية، حتى تزيل الأثيل منها وتحلّ محلها، وهذه المظاهر من الماضي هي نفسها في عالم اليوم، وما يزال أثرها واضحا في عربيتنا، وبخاصة مع تطور وسائل الإعلام وانتشار الوسائل الحديثة التي ساعدت على ذلك، حتى أصبح من العسير القضاء على سلبيات الترجمة والتعريب بحكم الانتشار الواسع للاستعمالات الناجمة عن ذلك، وبحكم الممارسة الفوضوية للمترجمين الضعفاء.

لقد بدأ اهتمام العرب بالترجمة عندما تطلعوا إلى أوربا في عصر النهضة في القرن الماضي، فعمدوا إلى إنشاء المؤسسات العلمية التي تهتم بهذا المجال، وبدا ذلك جليا في عهد محمد علي الذي شجع على ترجمة العلوم، فظهرت مدرسة الألسن التي أسسها رفاعة الطهطاوي بعد عودته من فرنسا إلى مصر، وعُد الطهطاوي بحق حامل لواء الترجمة في العصر الحديث، فكان له الفضل في تهذيبها والتأصيل لها، وظهرت بعد ذلك جهود أخرى مثلها العقاد وعبد القادر المغربي وغيرهم.

تتأثر اللغات بغيرها بحكم الاحتكاك ببعضها ونتيجة عوامل كثيرة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو دينية أو غيرها؛ وربما يكون ذلك أيضا بحكم قانون الغالب والمغلوب – على رأي ابن خلدون –، "فتترك بعض اللغات بصماتها الثقافية أو الدينية أو غيرها على لغة أخرى"[2]، ولما كانت اللغة العربية في الماضي لغة الغالب استطاعت أن تُغَلِّب فيها قانون التأثير على قانون التَّأثر، على أن الحاجة الملحة في عصرنا إلى الغالب جعلت اللغة العربية تنهل دون قيد أو قانون من لغته، ووقفت موقف المتلقي بحكم الضرورة، فاضطرت إلى التعامل اليومي مع هذا السيل الجارف من الكلمات والمفاهيم الجديدة التي لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية، والتي تدخل حياتنا دون استئذان عن طريق وسائل الإعلام، ثم إنَّ "ماديّة الموقف لها إملاءات معينة، فحين دخل جهاز الفيديو لأول مرة إلى السوق العربية لم يكن أول من اشتراه مترجما ليفكر في بديل له، لذا تداول الناس كلمة (فيديو) وأصبحت واحدة ليست في العربية فقط ولكن في معظم اللغات الحية في العالم"[3]، إذن ليس الأمر قاصرا على اللغة العربية فحسب بل إن السبق المادي يؤدي

---

(1) ينظر: سعد الدين مصطفى: **الألفاظ الفارسية في الشعر الجاهلي،** مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 82، الجزء الثالث، ذو الحجة 1428هـ/ مايو 2007م.

(2) *collection eriac: **langues dominantes langues domineé**, publications des universités de rouene et du havre ,* (France) , 2008 , p11.

(3) بشير العيوى: **الترجمة إلى العربية قضايا وآراء،** دار الفكر العربي، مدينة نصر، (مصر)، ط01، 1416 هـ/ 1996م، ص52.

إلى إذعان اللغات، فالأمة الغالبة بمخترعاتها غالبة بلغتها، وإنّ لكل مولود اسم، فللمولود العربي اسم عربي، وللمولود الأعجمي اسم أعجمي، ولا بد أن يُعرف كلّ باسمه.

لا يعني أبدا أن كل لفظة أجنبية لا يوجد لها مقابل في اللغة العربية تشكل دليلا على عجز اللغة العربية أو أبنائها، فلكل وضع خصوصياته التي يتميز بها، وإنه من الصعب التعامل مع الوضع الطارئ في لمح البصر، لأن للوقت سلطانه، كما أن للظروف سلطانها أيضا، فمثلا "إنّ عددا من أسماء الآلات والأجهزة الحديثة قد دخلت في اللغة العربية في نفس الوقت مع الحقائق المسماة بدون أن يترك وقت لإيجاد كلمات عربية للمعاني الجديدة. وهذه هي الحالة بالنسبة لمفردات ك (تلغراف) و(تلفون) و(بطارية) و(بارومتر) وغيرها، أو بالنسبة لكلمات دخلت اللغة العربية في فترة أقرب منا زمنا، مثل: (سينما) و(فيلم) و(تلفزيون) و(مترو) وغيرها"[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ألفاظا كثيرة لا يمكن أن يجد لها المترجمون مقابلا في اللغة العربية بحكم عمومها، فقد "دخل العربية عدد من وحدات القياس بشكلها الأوربي، مثل: (متر) و(لتر) و(هكتار) و(كيلومتر) و(هكتولتر) وغيرها. وكذلك أسماء الوحدات المتعلقة بالكهرباء التي تحمل أسماء مخترعيها، مثل: (أمبير – *Ampère*) و(أوم – *Ohm*) و(وات – *Watt*) وغيرها. إن هذه المصطلحات تمثل جزءا مما يسمى بالألفاظ الدولية (*vocabulaire internationnal*) حيث أنها توجد في معظم لغات العالم بشكل قريب من أصلها"[2]، على أن ألفاظا كثيرة تمكنت العربية من إيجاد المقابل لها بحكم تركيبتها في لغتها الأصلية، ومن ذلك الألفاظ المنتهية ب (*Gie*) في الفرنسية، نحو: (*pedagogie*) علم التربية، و(*typologie*) علم تشكيل الإنسان، و(*methodologie*) علم المناهج وغيرها.

ترى اللسانيات أن الترجمة قد تخرج عن أهدافها إذا افتقرت إلى الأسس العلمية التي تجعلها ذات أبعاد إنسانية وحضارية وفكرية، إذ يكون المسعى في هذا الاتجاه عادة تقديم الخدمة وفق الشروط التي تعمل على نجاح ونجاعة العمل المقدم، فالمترجم ينبغي له أن يكون على دراية بتلك المجموعات من النظم التي تشكل اللسان الواحد، "وتذهب النظريات البنيوية التي ترتكز على دراسة الخطاب المحقق بذاته ولذاته إلى أن اللسان هو مجموعة من المنظومات التي يقتصر كل منها على نظامها الخاص، وعلى هذا فهي تؤلف كلا موحدا، والوحدات التي تتألف منها تقطع التجربة البشرية وفق تصنيفات خاصة بهذا اللسان نفسه، ومن

---

(1) نيقولا دوبيريشان: **ملاحظات حول أنواع الألفاظ المعربة في اللغة العربية المعاصرة**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، العدد: 33، ربيع الثاني 1394هـ/ مايو 1974م، ص128.

(2) المرجع نفسه، ص128.

لسان إلى آخر تفرض الدوال وجود مدلولات تفرض نظاما معقدا من المدلولات، تنظيمه خاص"[1]، لذلك على المترجِم أن يعيش روح اللغة التي يُترجم منها، وأيضا اللغة التي يرجم إليها، إذ لكل لغة نظامها الذي يتفاعل مع تجارب المتكلمين بها، ولعل "هذه الأسباب مجتمعة هي التي جعلت أعمال أدبية مترجمة تلقى النجاح الذي لاقته، نحو ترجمات جيرار دونيرفال (*G.de nerval*)، للشاعر جوته (*Goethe*)، وهي الأسباب ذاتها التي جعلت في غيابها أعمالا أدبية مترجمة تخفق ذلك الإخفاق المثير الذي يستعصي على أي تفسير، كما هو حال جيد (*Gide*) الذي سعى إلى ترجمة الشاعر شكسبير، ولم يتمكن أن يحقق بالفرنسية ما حققه شكسبير بأسلوب له من الاستثناء ما يجعل منه مركبا سحريا"[2]، ولذلك أيضا حقّ قول بعض اللغويين عندما يصفون المترجم بأنه مزدوج اللغة، بل ينبغي أن يكون كذلك في رأي البعض، حتى تتغلب نسبة النجاح في الترجمة.

لا تقتصر سلبيات الترجمة على ضياع لُبّ جل الأعمال المترجَم لها، بل إن من سلبيات ذلك أيضا تسلل الأخطاء في اللغة، فيعود ذلك على الفصحى بالضرر الكبير، "يرى جورج مدبك أن كثيرا من التعابير دخلت لغتنا عن طريق الترجمة وهي ليست منها، وعمّ استعمالها على الرغم من بعدها عن الصواب، فقولهم: "أخذ حمّاما ساخنا" ما هو إلا ترجمة حرفية لقولهم في الفرنسية: "*Il as pris un bain chaud*"، وهذا ليس من العربية في شيء، والصواب قولهم: "استحم بماء ساخن"، وقولهم: "أخذ قطار الصباح" ليس من اللسان العربي، فهو ترجمة جاهزة عن قولهم في الفرنسية: "*Il as pris le train du matin*"، على أن الأصح قولهم: "ركب قطار الصباح"[3]، ومنه أيضا قولهم: "انفجر ضحكا أو من الضحك"، فهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*Il as explosé de rire*"، مع أنّ الصواب الاقتصار على الفعل (ضحك).

إن هذه التعابير وغيرها تمكنت من التسلل إلى العربية نتيجة خصوصيات هذه اللغة، فهي لغة طيعة لا تنكر من الجديد إلا ما يتعارض مع الخصائص الصوتية التي تتميزت بها، "فقد جدّت فيها أساليب كثيرة لم تكن إلا وليدة الترجمة، هذه الأساليب غريبة عن العربية، فهي بنت ظروف وأحوال اجتماعية لم توجد في هذا الشرق العربي، غير أن العربية وهي السمحة السهلة، اللينة، الطيعة، لم تتنكر لهذه الأساليب، فقد قبلها الاستعمال، وراضها حتى توهم القارئ وهو يقرأ صحيفتة اليومية أنّ الذي يقرؤه عربي لم يعتوره الدخيل، ولم يقتصر الأمر على القارئ الذي لا يعنيه أمر العربية وأطوارها، وموضوع اللغات وأسرارها، بل خفي ذلك على القارئ الفطن المختص، فقد تجاوزت هذه الأساليب لغة الصحف السائرة إلى المقالة الأدبية

---

(1) شارل بوتون: **اللسانيات التطبيقية،** ص65.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص63.

(3) جورج مدبك: **صناعة الترجمة من الفرنسية إلى العربية،** دار الراتب الجامعية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ت، ط)، ص12.

الحديثة"[1]، وقد تطرقت أقلام كثيرة لهذه المسألة، وتطرق أصحابها إلى جملة من هذه التعابير، وأحصت كتب التصحيح اللغوي منها الكثير، غير أن كثرتها زادت من صعوبة انتزاعها من صلب العربية.

إن المتسبب في هذا الوضع جماعة من المترجمين وممن اشتغلوا بفنون القول في هذا المجال دون دراية بخصوصيات اللغة العربية وأصولها، فقد ترجموا كلمات وأساليب وحشروها في اللغة العربية، "فلم يتيسر لهم نقل الأفكار الغربية بأسلوب عربي، ولو عرف هؤلاء بلاغة العرب، وعرفوا أسرارها لما اندست في العربية أساليب غريبة عنها بحيث لا تُعدّ من طائفة المصطلح الفني (*terme technique*) الذي نجتهد في أن يتوافر لدينا"[2]، ولو تم ضبط المسألة باعتماد ترجمات من هم أهل لهذا الاختصاص لتمّ التحكم إلى حد كبير في جملة هذه الأساليب والكلمات المترجمة لتخضع إلى عملية غربلة دقيقة، قوامها السلامة اللغوية.

يهوّن بعضهم من خطورة الأخطاء الناجمة عن الترجمة مهما كثرت، ويعللون ذلك بقوانين التطور اللغوي، ثم يشهدون أن اللغة حية ما دامت قادرة على استيعاب الكلمات الأجنبية، ويرون أن ذلك دليل على حركيتها ونشاطها، كما يرون أنها قادرة على احتضان كل جديد طارئ على الحياة، وفي رأيهم فإنّ "اللغة الحية هي التي تفتح صدرها لتلقى هذا الجديد الدائم، سواء نزل ساحتها في لبوسه الأصلي أو المعدل، أم ارتدى لباس تلك اللغة المستقلة، وفي الحالتين فإن اللغة ذات الدينامية لا تضيق بأي مصطلح أو لفظ أو عبارة، لأن اللغة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، إنها وسيلة للاتصال، وللإفهام، وللتواصل الفكري والوجداني"[3]، ودليلهم على ذلك أيضا هذه اللغات الميتة التي استحقت هذا الوصف بفعل جمودها وموتها، لأنها لم تنبض بجديد منذ قرون، ومع هذا ينبغي أن نفرق بين حياة اللغة وقبولها للجديد المتجدد، فنعرب ونترجم ونشتق وفق الأصول اللغوية التي تتحكم في هذه المسائل، وبين أن نبتعد عن هذه الأصول لنعلل أخطاءنا بالتطور اللغوي والتجديد الذي يوافق عليه هؤلاء ويرفضه أولئك.

للعربية كسائر اللغات خصائصها التي يتسنى لها الدفاع بها عن نفسها، وهذا موضوع سال فيه حبر كثير منذ القديم، لذا فهي"تقبل كل وافد جديد عليها وتهضمه، وذلك حسب طبيعتها وقوانينها المتواترة، لأن لكل لغة خصائص تكوينية لا مفر من مراعاتها، وما قد يصح على لغة من حيث النحو وتركيب الجملة والكلام، قد لا يتلاءم مع (سانتكس) لغة أخرى، فكما أن لكل إنسان إطلالة متفردة ولون عينين ونبرة صوت تعرفه بها، هكذا اللغة تتمايز عن غيرها بإيقاعها وجماليتها"[4]، لذلك فإن هذه الخصائص

---

(1) إبراهيم السامرائي: **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1983م، ص283.

(2) المرجع نفسه، ص284.

(3) بشير العيوى: **الترجمة إلى العربية قضايا وآراء**، ص53.

(4) المرجع نفسه، ص53.

تجعل العربية تذود عن نفسها فتردّ كل وافد لا يتلاءم مع روحها وأصولها، حتى لَإنَّ بعض الصيغ والتراكيب تظهر على شكل آثار سلبية على اللغة العربية.

1- بعض مظاهر تأثير الترجمة في العربية الفصحى:

أ- التأثير على المستوى النحوي:

يبدو من خلال بعض الترجمات جهل أصحابها بقواعد النحو العربي، فيترجمون إلى العربية بعض الصيغ جزءا جزءا كما هي في لغتها الأصلية، حتى إذا خلصوا إلى الصيغ باللغة العربية ظهر عجزهم عن الإتيان بالمطلوب بفعل تعارض المادة المتَرجمة مع قواعد النحو العربي، وكثير من هذه الترجمات أصبحت شائعة بحكم الاستعمال، والناس لا يدركون أنها ليست من العربية في شيء، فيقولون مثلا: "كلّما عمل كلّما ربح" وهذه العبارة في الحقيقة ترجمة جاهزة عن قولهم في الفرنسية: "*plus il gagne,plus il travaille*"، والعربية تأبى ذلك، لأنّ (كُلَّما) "ظرف يفيد التكرار، ولا يأتي مكررا في جملة واحدة مطلقا"[1]، والمعنى: كل وقت، ولذا تسمى (ما) هذه مصدرية ظرفية أي: نائبة عن الظرف لا أنها ظرف في نفسها، ويشترط في فعْلَيْ شرطها وجوابه أن يكونا ماضيين، لذلك فالصواب في العربية أن يُقال: "كُلَّما عمل ربح"، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَـٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا﴾[*]، فهذه الترجمة وغيرها هي من التعابير الشائعة التي دخلت اللغة العربية عن طريق وسائل الإعلام.

ب- التأثير على المستوى التركيبي:

الأصل في تراكيب لغة العرب أن تكون إما اسمية يتصدرها مبتدأ، أو فعلية تبتدئ بفعل، ولتقديم وتأخير هذه العناصر أصول تضبطها، غير أننا نجد في العربية المعاصرة كثيرا من التعابير التي تتجاوز هذه القواعد، ومن ذلك "تقديم مقول القول على قائله، نحو: (من أنت؟ قال عليٌّ بِحِدَّة)، فهذا التعبير مرفوض لأنه لم يرد عن العرب القول به، والصواب: قال عليٌّ بِحِدَّة: من أنت؟"[2]، وإنما نجم هذا الخطأ عن ترجمتهم الجاهزة من الفرنسية (*Qui est tu ? dit Ali fortement*)، ففي العادة يتم تقديم مقول القول على قائله في اللغة الفرنسية المنطوقة، واللغات الأوربية كالألمانية والإنجليزية.

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الإعراب والإملاء**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط01، 1983، ص431.

(*) الآية 56 من سورة النساء.

(2) عبد الفتاح سليم: **المعيار في التخطئة والتصويب**: دراسة تطبيقية، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1989م، ص25.

ومن ظواهر فساد التركيب أيضاًتأخير أدوات الاستفهام في نحو قول بعضهم: "أَنْت مَنْ تكون؟"، و"السَّفرُ متى؟"، وهذا التعبير غير صحيح، لأن العربية تأبى تأخير أداة الاستفهام، على الرغم من التخريجات الكثيرة التي سعى أصحابها لإثبات صحة مثل هذه التراكيب، والصحيح قولهم: "مَنْ تكون أَنْت؟"، و"متى السَّفرُ؟"، وقد ذهب مجمع اللغة العربية القاهري إلى القول بفصاحته، بحكم إجازته في دورته الحادية والخمسين، على أن اسم الاستفهام وقع صدرًا في جملته التي حذف ركنها أو حذفت برمتها، وقد ورد لهذا الاستعمال نظائر منها قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلَا ذِمَّةً﴾[*]، وقول الشاعر:

ومن أنتم إنا نسينا مَن انْتُم

وقول الأعرابي للمؤذن – حين قال: أشهد أنَّ محمدًا رسولَ الله -: ويحك! يفعل ماذا؟"[1]، وفي الفرنسية المنطوقة مثل هذا التركيب إذ يُقال: (*Toi qui tu est*)، و(*Le voyage c'est quand*)، لذلك يرى بعض اللغويين أن مثل هذا التركيب شاع بفعل الترجمات الخاطئة.

ج- التأثير على المستوى المعجمي:

من أبرز مظاهر تأثير الترجمة على اللغة العربية المعاصرة استعارة مفردات من لغات أخرى، وهذه ظاهرة اختصت بها بعض معاجم الترجمة وبعض الأعمال المترجمة من سائر لغات العالم، والتي ربما ليس لمؤلفيها الإحاطة الكافية باللغة العربية إلى درجة تسمح لهم ممارسة مثل هذا العمل، وربما ترنحت هذه الترجمات في عربية اليوم بفعل تنقل الأشخاص وأيضا تحكم وسائل الاتصال، والملفت في هذه المسألة قدرة المستمعين والقراء على التعرف على هذا العدد الهائل من هذا النوع من الألفاظ التي تستوقفهم صارخة أنها ليست من العربية، وأغلب الدراسات المقارنة في هذا الشأن تشير إلى أن العربية المعاصرة تستورد أكثر مما تصدّر.

تختلف مواد اللغات باختلاف أجناس البشر، فلا يمكن أن نسقط بعض المفاهيم اللغوية في لسان ما على لسان آخر، ولو فعلنا ذلك نكون إذن جاهلين بخصائص اللغات، وقد فهم الأقدمون هذه المسألة، وعرفوا أن ألسن البشر تختلف باختلاف الأغراض، قال ابن جني في باب القول على اللغة وما هي من كتابه الخصائص: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"[2]، دليل ذلك أن لكل لغة أصواتها

(*) الآية 08 من سورة التوبة.

(1) عبد اللطيف أحمد الشويرف: **تصحيحات لغوية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، (ليبيا)، ط01، 1997م، ص393.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (مصر)، ط03، 1376هـ/ 1957م، ج01، ص33.

وقواعدها ومركباتها التي تختص بها، ففي الفرنسية مثلا نجد بعض السوابق واللواحق التي تضيف لجذور الكلمات معان جديدة، فالسابقة (*pré*) تفيد في الفرنسية معنى (قبل)، والكلمات (*Pré-emploi*) و(*Pré-salaire*)) و(*Pré-jugé*) تفيد (مرحلة ما قبل التوظيف) أو(التوظيف المسبق) و(أجر شهري مسبق) و(حكم مسبق في غياب المعطيات)، وكلمة (*Anti*) في الفرنسية تفيد (ضد) والكلمات (*Anti-démarrage*) و(*Anti-venimeux*) و(*Anti-rouille*) تعني (ضد بدئ التشغيل) و(ضد التّسمم) و(ضد الصّدأ) أو (مكافح الصدأ)، وفي اللغة العربية نظير ذلك، إذ تفيد السابقة (إسْت) الطلب، فيقال: "استغفر" للدلالة على طلب الغفران، و: "استسقى" للدلالة على طلب السقاية وهكذا، وفي النسبة تضاف ياء مشدّدة للاسم المنسوب فيقال: "قاهريّ" و: "دمشقيّ" و: "مغربيّ". وفي العادة فإن المترجمين لا يلتفتون لهذه المسائل، فيترجمون دون أن تعنيهم هذه السوابق واللواحق في اللغات المتَرجم منها في شيء، فيترجمون (*Kilométre*) و(*Centimétre*) و(*Téléphonne*) ب (كيلومتر) و(سنتيمتر) و(تيليفون)، لأنهم لم يجدوا بديلا للسابقة (كيلو) التي تعني في الفرنسية الألْف، والسابقة (سنتي) التي تعني في الفرنسية مائة، والسابقة (تيلي) التي تعني في الفرنسية عن بعد.

إضافة إلى ذلك كله هناك كلمات تم إحضارها جاهزة من الفرنسية دون مراعاة أصول التعريب والترجمة، نحو:

(بوفيه) فهي ترجمة عن الفرنسية (*Buffet*) وتعني مقصف.

(بنك) المترجمة عن الفرنسية (*Banque*) وتعني مصرف.

(جاكيت) التي ترجمت عن الفرنسية (*Jacket*) والتي تعني معطف.

(ديكور) التي جاءت عن الفرنسية (*Décors*) وتعني تزيين.

(ديناميت) المترجمة عن الفرنسية (*Dynamite*) وتعني ناسف.

(موديل) التي تُرجمت عن الفرنسية (*Modèle*) وتعني طراز.

(كوافير) المترجمة عن الفرنسية (*Coiffeur*) ويقصد بها حلاق.

وكلمات لا حصر لها مترجمة عن لغات كثيرة، وتستعمل كما بشكلها الأصلي على الرغم من وجود المقابل لها في اللغة العربية.

د- التأثير على المستوى الصوتي:

يحاول أغلبية المترجمين محاكاة اللغات الأجنبية في جميع أصواتها، ويقيسون عليها أصواتا من اللغة العربية معتقدين أن السماع يتحكم في هذه المسألة، يظهر ذلك في محاولة محاكاة الصوائت الأجنبية خاصة، أي (*les voyelles*)، ففي"اللغة الفرنسية مثلا ستّة صوائت مكتوبة وهي: (*a*،*e* ،*i* ،*o* ،*u* ،*y*)، وخمسة

عشر صائتا منطوقا هي (an، in، on، un، u، eu، œu، ou، ô، o، â، a، è، é،i)"[1]، فلا يمكن بأي شكل قياس هذه الأصوات على اللغة العربية والعكس، وأما "الصوائت العربية فمنها القصيرة، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ومنها الطويلة وهي الألف والواو والياء"[2]، فكيف يمكن أن نقابل الصوت المنطوق (eu) في (*monsieur*) في اللغة الفرنسية بالكسرة في اللغة العربية لنقول: "مِيسْيو" كما في بعض الروايات المترجمة، أو أن نقابل الصوت (*é*) المختزل في حرفي (*CD*) لنقول: "سي دي"، أو "سيديه" ونحن نقصد (قرص مضغوط)؟

هـ- التأثير على المستوى الدلالي:

يعمد بعض المترجمين إلى إخراج دلالات بعض الأفعال من أصلها الذي وضعت له إلى دلالات استوردت من لغات أخرى، ومن ذلك اعتماد مصدر (التغطية) للدلالة على الاستيعاب، وهو في اللغة العربية فعل يدل على الستر والحجب، فقالوا: "تغطية الحاجات" أو "تغطية الحدث"، ولإبراهيم السامرائي موقف من هذه الدلالة، إذ يرى أن هذا "ليس من العربية في شيء بل هو ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية (*Pour la Couverture des besoins*)، ولقد شاع هذا الفعل بهذه الدلالة حتى صار شيئا فشيئا من اللغة المتداولة، فيقال مثلا: "كُلِّف فلان بتغطية وقائع المؤتمر" وهم يريدون ضبط الوقائع والإخبار عنها، ولو أن أحدًا كان قد سمع هذه العبارة قبل ما يقرب من ربع قرن لفهم عكس ما يراد ما فهم منها في هذه الأيام"[3]، والواضح أن الترجمة الحرفية في مثل هذه الدلالات فعلت فعلها، يقول صلاح الدين الزعبلاوي عن فعل (التغطية) بهذه الدلالة: "هي في الأصل ترجمة حرفية للفظ أجنبي، فإذا صحّ هذا كان لك أن تقول: ذهب فلان لتغطية أخبار المؤتمر، وأنت تعني أنه ذهب لتقصي أخبار المؤتمر وإعلانها، فكيف يُعبّر عن جمع الأخبار لإعلانها بالتغطية، والتغطية في العربية هي الستر والحجب، وكيف يستقيم قولك: قد توفر في السوق ما يغطي الحاجة، وأنت إذا سترت الحاجة وحجبتها استغنيت عن السوق وما فيها"[4]، هذا بالفعل ما يُقصد من الفعل (غطّى)، وقد أعطى بعض اللغويين لهذا التعبير تخريجا بالمجاز، كما علّلوا تعابير أخرى بهذا التخريج للإفلات من مأزق القول بالترجمة المرفوضة، بل إن هذا النوع من التخريجات كان حجة المجامع اللغوية نفسها.

(1) *Alin Rey: **Le Lexique:** Image Et Modeles Du Dictionnaire à La lexicologie (Linguistique)، Librairie Armand colin، (paris)، 1977، p12.*

(2) ينظر: كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط01، 2000م، ص160.

(3) ينظر: إبراهيم السامرائي: **فقه اللغة المقارن**، ص177.

(4) ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (سوريا)، ط01، 1992م، ص11.

ومن الاستعمالات الشائعة في المواقف الرسمية قولهم: "تحسنت حالة المريض بشكل ملحوظ"، والرأي أن هذا التعبير ليس من العربية، جاء في المعجم الوسيط عن كلمة (شكل): "الشكل: الأمر الملتبس المشكل وهيئة الشيء وصورته، ويقال: مسائل شكلية يهتم فيها بالشكل دون الجوهر، والشبه المثل وما يناسب ويصلح لك، يقال: هذا من شكلي، وفي الهندسة هيئة للجسم أو السطح محدودة بحد واحد كالكرة، أو بحدود مختلفة كالمثلث والمربع، الشكل: المثل والشّبه"[1]، والحقيقة أنّ الصواب المعقول في هذه العبارة أن يقال: "تحسنت حالة المريض تحسنًا كبيرا"، فيؤتى بمفعول مطلق حتى تكتسب العبارة وضوحا وبلاغة، فلا يجوز بأي حال أن تحل كلمة (بشكل)، أو بصورة محل المفعول المطلق، لأنه من صميم العربية، وأما (شكل) فهو ترجمة للكلمة الفرنسية (*façon*) إذ يقولون: "*l'état du malade c'est amélioré d'une façon remarquable*".

الترجمة باب من أبواب الإفادة لصالح العربية وليس العكس، وإنّ المنطق المعقول هو أن تكون الإفادة تخدم تجدد الحاجة إلى اللغة، لكن لا ينبغي أن تخرج الحاجة الملحّة إلى ما يعود بالضرر على اللغة العربية، ولقد نهج علماؤنا في عصور غير بعيدة نهج التأسيس للتعريب والترجمة فاستطاعوا أن يوجِدوا للعربية ما يقابل اللغات الأجنبية من المعاني وأسماء الأشياء، وأعملوا طاقة العربية في هذه المسائل، واحتفظوا بنفَسها مدة لا يستهان بها. الحلّ إذن في ظل سيطرة وسائل الاتصال وغلبة التكنولوجيا الغربية هو أن تجتمع المجامع العربية تحت راية مجمع موحّد يجتمع في فترات غير متباعدة لينظر في كل جديد طارئ، ويُعمل طاقة العربية، ويؤسس للجديد المقبول انطلاقا مما تزخر به اللغة العربية من أصول التعريب والاشتقاق والترجمة.

و- نماذج:

يقال: "ابتسامة هادئة"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*sourire calme*".

يقال: "هو يمثل الرأي العام"، ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il représente l'opinion publique*".

يقال: "هذه القضية مطروحة على بساط البحث"، وفي الفرنسية: "*cette cause est mise sur le tapis*".

يقال: "ذرّ الرماد في العيون"، ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*jette de la poudre aux yeux*".

يقال: "لقتل الوقت"، وهي من قولهم في الفرنسية: "*pour tuer le temps*".

يقال: "هو يلعب دوره"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il joue son rôle*".

يقال: "بدوره"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*à son tour*".

يقال: "أعطى صوته"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il a donné sa voix*".

---

(1) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، ص492.

يقال: "هو يكسب بعرق جبينه"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il gagne à la sueur de son front*".

يقال: "هو مع رفيقه على قدم المساواة"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il est sur pied d'égalité avec son ami*".

يقال: "حجر عثرة"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*pierre d'achoppement*".

يقال: "لم يعد قادرا على"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il n'est plus capable de*".

يقال: "على شرف فلان"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*en son honneur*".

يقال: "وضع النقاط على الحروف"، وهي من قولهم في الفرنسية: "*il a mis les points sur les ii*".

يقال: "يتبنى الفكرة"، وهي ترجمة لقولهم في الفرنسية: "*il adopte l'idée*".

رابعا: أثر العولمة ووسائل الإعلام على اللغة العربية:

يتحدد ضعف أو قوة اللغة خلال الصراع الذي قد ينشأ بينها وبين لغات أخرى تتعايش معها على مستوى محلي أو إقليمي أو عالمي، ولعل أعنف الصراعات التي تشهدها اللغات العالمية اليوم هي تلك التي تدور في ظل ما يسمى ب (العولمة)، هذا النظام العالمي الذي يحاول فرض التبعية على مستويات متعددة، فكرية واقتصادية واجتماعية ولغوية وغيرها، والظاهر أن أثرها قوي في ظل السيطرة المحكمة التي تفرضها وسائل الإعلام على جميع الأصعدة، إذ أن الوسائل المسخرة لهذا الغرض منفذ فاعل لجميع أنواع الفكر والثقافة، لذلك فإن الشعوب المغلوبة تجد نفسها محاصرة بكل ما أوتي مفهوم الحصار من قوة وفاعلية، وتحاول مع ذلك تبرير التبعية لهذا النظام بالتقدم التكنولوجي وتلاقح الثقافات، ومع ذلك فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن أثر العولمة بات خطيرا على اللغة، وبخاصة عندما أصبحت وسائل الإعلام مسخرة لهذا الغرض.

يرى المهتمون بمسالة العولمة أن المصطلح جديد على لغات العالم قاطبة، غير أن المفهوم قديم، والسير في هذا الاتجاه بدأ التخطيط له منذ أمدٍ بعيد، بل إن اليونان عرفوا الفكرة وعملوا بها. وقد أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح دالا على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهت بغلبة النظام الرأسمالي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

(العولمة) مصطلح يدل من خلال معناه الاشتقاقي على عملية يتم من خلالها تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية، وهي تعني أيضا إزالة الحواجز والمسافات بين الشعوب والأوطان والثقافات، ولعله من قبيل الاتفاق أن تكون (العولمة) على صيغة (فَوْعَلَة)، وأمست لفظا عربيا مقابلا ل

(*globalization*)"[1] الذي يعني عند البعض العالمية أو الكونية أو الكوكبية، ويذهب بعضهم إلى أن المرادف المناسب لهذه الكلمة هو (الأمركة)، لأن الهدف من هذا الاتجاه هو جعل كل شيء أمريكيا بداية من الاقتصاد إلى السياسة إلى الفكر والثقافة واللغة. أما الغريب في هذا المصطلح فهو أنه لم يتم تحديد تعريف دقيق له.

إننا أثناء الحديث عن (العولمة) نكون بصدد الحديث عن فكر أو نظام متعدد الاتجاهات، فهو يسعى إلى تغليب أفكار وأنظمة محلية على غيرها في سائر بقاع العالم، ولعل البداية في هذا الاتجاه كانت من الاقتصاد، دليل ذلك ما كنا ومازلنا نراه أو نسمعه في وسائل الإعلام من إشهار ل (الكوكاكولا) أو (البيبسيكولا) أو (الماكدونالد)، "إنّ العولمة متعددة الأبعاد، فهي سياسية وإيديولوجية واقتصادية وثقافية، والواقع يشير إلى إمكانية عولمة كثير من الأشياء كالسلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البيئية، وكذلك يمكن عولمة الأشياء المجردة كالأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية"[2]، ومن هنا يبدأ أثر العولمة على اللغة، لأن تغليب التوجهات السياسية أو الإيديولوجية أو خدمة نظام اقتصادي معين يقتضي تجنيد سائر السبل الفاعلة، وبالتالي إعمال اللغة التي تعد أفضل مترجم يحركه الإعلام، وتكون الحصيلة في كل ذلك الاهتمام بهذه الوسائل، والاهتمام أيضا بطريقة انسياب المعلومات عبر شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية والبريد الالكتروني، " مما يجعل علماء الاتصال يرون أن انسياب المعلومات هو أهم مظاهر العولمة، حيث تغطي المعلومة جميع أوجه حياة الإنسان، وكافة الأحداث في جميع بقاع العالم، ولا شك أن انعكاسات انسياب المعلومات قد تكون إما إيجابية أو سلبية، خاصة بالنسبة لثقافات الشعوب وهوياتها، وإن كانت مخاطر الغزو الثقافي الأجنبي ليست قاصرة على البلدان الصغيرة، فحتى دول كبيرة مثل فرنسا تصارع بقوة للحد من آثار الإنتاج السينمائي والتليفزيوني الأمريكي"[3]، لأنه إنتاج يخدم في العادة هذه الأمركة، وقد وضع خصيصا لهذا الغرض، لذلك كانت العولمة خادمة لجميع المناسبات.

1- أثر العولمة على اللغة العربية:

عند حديثنا عن موضوع أثر العولمة على اللغة العربية نخص بالذكر أثر اللغتين الفرنسية والإنجليزية، لأن تأثيرهما مباشر بسبب الظروف التاريخية التي مرت بها لغة العرب أولا، ثم بسبب تأثير العولمة الذي تمثل في المصطلحات الحاملة للمفاهيم الثقافية، والفكرية، والمفردات العامة، والصيغ الصرفية

(1) ينظر: نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث**، ص163.

(2) محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1426هـ/ 2005م، ص19.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص144.

المعدلة نتيجة التطور اللغوي الذي أحد أسبابه احتكاك المتحدثين باللسان العربي بغيرهم ممن يتحدثون بغير هذا اللسان، حتى ظهر هذا الأثر على التراكيب النحوية العربية التي من المفترض ألاّ تصيبها الهجنة لأنها مقيدة بالمعيار، وظهرت مصطلحات ليست من العربية في شيء، وظهرت أساليب لغوية وبيانية جديدة غير معهودة في اللغة العربية نحو (الغرفة التجارية) لجماعة التجار والمكان المعد لاجتماعهم، و(الخطوط الجوية) لشركات الطيران وطرق الطائرات في الجو، و(الأسهم) وغيرها، إلى جانب ذلك كله اقتصار الشعوب العربية على استعمال اللغة العربية، وتراجع نسبة إجادتها بسبب تحول الاختيار اللغوي والاتجاه الثقافي نحو الثقافة الغربية الإنجليزية الأمريكية أو الفرنسية، كما تراجع استعمال اللغة العربية في الاتصالات العالمية وفي العلوم، وازدادت أهمية اللغة الإنجليزية حتى في تخصص الدراسات الإسلامية وبين المسلمين أنفسهم.

أصبحت صورة عجز العقل العربي واضحة من خلال عراك التعامل مع المصطلحات والمفاهيم الحديثة الوافدة، إذ اختلفت توجهات التعامل مع هذا الموضوع، فمنهم من يتعامل مع المصطلح معاملة الدخيل باستعماله كما ورد بأصله مع إجراء التعديل الصوتي أو الصرفي المناسب والحفاظ على المعنى، فقالوا: "هامبورجر" وهي في الفرنسية (*Hamburger*) و"إلكتروني" وهي في الفرنسية (*électronique*) على أساس أنها في لغتها الأصلية نعتٌ أي (*Adjectif*) مرتبط بالإلكترونات، فترجموها في صيغة النسبة بإضافة ياء مشدّدة، وهذا التوجه من شأنه أن يزيد من عدد المفردات الأجنبية في اللغة العربية، وقد ظهر توجه آخر يرتكز على التعريب، وذلك بالبحث عن مصطلح عربي مقابل للمصطلح المطلوب، أو مصطلح قريب منه، غير أنه قد نتج عن هذا العمل خلط المعاني الأصلية مع المستحدثة.

ومن سمات تأثير العولمة على اللغة العربية اعتماد الأسماء الإنجليزية لتشكيلات للأزياء، فقالوا: "آديداس" و"لاكوست" مقابل (*Adidas*) و(*Lacoste*)، وأيضا تسميات بعض الطعام فقالوا: "بيدزا" مقابل (*Pidza*)، "ساندويتش" مقابل (*sandwich*) وبعض المطاعم الأمريكية، وكذا المواد الغذائية التي نالت شهرة عالمية، إضافة إلى الأدوية المصنوعة في الدول العربية، وتسميات الشركات، والمؤسسات التجارية، واعتماد أسماء بعض الشركات باللغة الإنجليزية لتكون في صيغة أسماء متعارف عليها لعدد من الشركات، مثل (إيسيسكو) و(أرامكو) و(سابتكو) وغيرها، و(آلو) عند افتتاح المكالمة الهاتفية، و(بترول) للنفط، (كمبيوتر) للحاسوب، و(تليفون) للهاتف، وأيضا (الإنترنت) للشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات، (وديموقراطية)، و(استراتيجية)، و(أكاديمية)، و(كوادر)، و(دكتوراه)، وغيرها من المصطلحات، ومن الكلمات العربية التي تحمل مفاهيم وافدة: (الرجعية) للدلالة على البقاء على القديم ورفض التطور، و(الشخصية) للصفات التي تميز الشخص، و(العنصرية) للتعصب للعنصر، و(الرسالة) للبحث العلمي المنجز بغية الحصول على إجازة علمية، و(العميد) كتسمية لرئيس شعبة علمية في مؤسسة تعليمية عليا وغيرها.

إنّ من أخطر مظاهر العولمة اللغوية مزاحمة اللغتين الإنجليزية والفرنسية للغة العربية في عقر دارها عن طريق وسائل الإعلام، إذ شاعت جرائد محلية بإحدى هاتين اللغتين، واستُحدثت إذاعات وقنوات تلفزيونية خاصة تبث إرسالها داخل الدول العربية وخارجها بغير لغتها العربية، وأيضا اعتماد اللغة الأجنبية في الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر والبطاقات الشخصية ورخص القيادة وفي التقارير الإدارية حتى ليظهر الأمر كأنه عجز من اللغة العربية على تحمل كل ذلك، أو كأن العربية لا تفي بالغرض في هذا الخصوص.

ومن آثار العولمة على اللغة العربية أيضا طغيان اللغة الإنجليزية في التحاور الحضاري والتبادل التجاري الدولي، وحصر غيرها من اللغات في نطاق التعامل الإقليمي أو المحلي، وكذلك غلبة اللغة الإنجليزية في البحوث العلمية وذلك نتيجة حتمية للسيطرة التي يفرضها هذا البلد في مجال الاختراعات، زد على ذلك كله تمسك جل الجامعات في العالم بهذه اللغة أثناء تدريس جميع التخصصات.

لقد ساعد سبق الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في استخدام الإنترنت على تسخير هذه الوسيلة في نشر اللغة لإنجليزية، حتى أصبح لزاماً على من يرغب في الإفادة الفاعلة من هذه الوسيلة إجادة اللغة الإنجليزية بشكل جيد، ليكون بذلك تأثره بالممارسات التعبيرية الإنجليزية يسيرا، ثم إذا حاول العربي مستعمل الإنترنت بجهده الخاص إيجاد المقابل للمصطلحات الوافدة إليه عبر هذه الوسيلة أضر بلغته وحمّلها ما ليس من خصائصها.

يلاحظ أن أخطر عامل في العولمة هو جعل كل شيء متشابها في العالم كله، هذا يعني أنه على مستوى اللغة سوف تتوحد الأنماط والممارسات التعبيرية، ما يؤدي إلى ذوبان اللغات داخل اللغة المسيطرة، أما بالنسبة إلى العربية فيؤدي ذلك إلى قطع العرب والمسلمين عن تراثهم على المدى البعيد لتحول الاهتمام العالمي والمحلي عنه، زد على ذلك فإنه أمر بديهي أن نرى الغربيين لا يخدمون أي تراث غير تراثهم إلى مستوى يؤهله ليكون مكوّناً أساسياً من العولمة الثقافية واللغوية، ولقد اجتهد الغرب ليجعل فكرة الغلبة في صورة العولمة مسألة طبيعية لينضوي تحتها كل التفكير الإنساني.

من الآثار السلبية للعولمة أيضا إضعاف اللغة العربية بتشجيع اللهجات العامية الإقليمية لكي يبقى باب الثقافة العربية في غفلة عن الغارة العالمية المتمثلة في الثقافة الأمريكية الشائعة عبر الأقمار الصناعية والإنترنت وسائر وسائل الاتصال، وتعدّ مخاطر العولمة في هذا الخصوص أكبر من تأثير استعمال اللهجات العامية أو الضعف اللغوي، إذ يفتح الطفل العربي عينيه على كتابات بالإنجليزية على ملابسه وملابس أفراد أسرته وأحذيتهم وعلى اللعب والهدايا، وعلى كل شيء من حوله، وقبل أن يعرف شيئاً من لغته تسيطر اللغة الإنجليزية وسائر اللغات الأجنبية على دراسته في مراحل متقدمة، وتحظى بجل اهتمام والديه من أجل أن يحرز معدلاً رفيعاً في الشهادات على أمل أن يتأهل يوما للدراسة في البلاد الغربية.

تختلط المفاهيم في أحيان كثيرة إذا افتقرت الأحكام إلى الأسس العلمية أو أريد ببعضها الوصول إلى أهداف تخدم توجهات معينة، ففي اعتقاد البعض أن العولمة اللغوية مرادف طبيعي للتطور اللغوي، وما تجدد الرصيد اللغوي العربي سوى صورة حقيقية لذلك، وأن هذه الظاهرة من طبيعة أية لغة، غير أن الحقيقة العلمية تثبت عكس ذلك تماما، فالتطور اللغوي ظاهرة لسانية تصيب جميع اللغات، وهو رديف للتطور الفكري الإنساني، فكل تطور في الحياة يقابله تطور في اللغة، وليس للبشر أن يتحكموا في هذه الظاهرة اللسانية، هذا الأحكام صحيحة، غير أن الخطأ هو اعتبار العولمة اللغوية صورة من صور التطور اللغوي، لأنّ العولمة اللغوية ظاهرة رسم طريقها أناس بغرض خدمة أهداف اقتصادية وسياسية وثقافية ودينية وغيرها.

إن أي تطور تذوب فيه اللغة بشكل كامل داخل لغة أخرى غيرها لا يعدّ تطورا، لأنّ التطور حياة، ومعنى أن تتطور اللغة هو أن توفر لنفسها أسباب الحياة، وأن تقوم على خدمة متطلبات متكلميها وليس العكس، يقول المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو - *isesco*) عبد العزيز بن عثمان التويجري: 'ليس معنى تطوير اللغة تيسير النحو وتبسيط القواعد فحسب، وليس معناه أيضاً نقل الألفاظ والتعابير الجديدة عن اللغات الأجنبية، فهذا شأن، أما الشأن الذي نقصد إليه، فهو الارتقاء باللغة لتكون في مستوى تطور الفكر والحياة والمجتمع، بحيث تصير اللغة منتجة ولا تظل لغة مستهلكة، وحين تنتج اللغة تصبح دافعاً للتقدم في الميادين جميعاً، وفي هذه الحالة تتخطى الحواجز التي تمنعها من الاندماج في العولمة، وحينما تستهلك اللغة وتأخذ ولا تعطي، يضعف مركزها وينتهي بها الأمر إلى الإفلاس'[1]، ومعنى ذلك كله أن اللغات تتأثر ببعضها، ثمّ إنّ التأثير والتأثر عاملان يتعلقان بجميع مجالات الحياة، وفي عالم اليوم تقوى أسباب التأثير والتأثر بحكم ظاهرة العولمة وما توفر لنفسها من وسائل بغرض تقوية أسباب السيطرة والغلبة؛ لذلك فإنّ اللغات القوية هي تلك التي تتعامل مع هذه الظاهرة دون عقدة، بحيث إذا عمَّت مصطلحات وشاعت تحكمت فيها، وعادت بها إلى أصلها، واختارت لها ما يقابلها من لغتها، أو أوجدت لها الصيغ المناسبة، واللغة العربية قادرة على ذلك ما دامت تتوفر على صور الاشتقاق والنحت والتوليد والترجمة.

نظر مجمع اللغة العربية القاهري في استعمالات لا حصر لها دخلت اللغة العربية، وأجاز استعمالها، كما كان لمكتب تنسيق التعريب بالرباط جهود كبيرة في ضبط مصطلحات الطب والهندسة وغيرها، ويُذكر للشيخ عبد القادر المغربي (علامة الشام) مشروعه الذي قدّمه إلى المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1927م بعنوان (الكلمات غير القاموسية)، اختار فيه عددا من الكلمات التي اعتمدها بعض

---

(1) عبد العزيز بن عثمان التويجري: **اللغة العربية والعولمة**، منشورات ا لمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو – *isesco*)، مدينة العرفان، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، 1429هـ/ 2008م، ط01، ص03.

علماء اللغة، واقترح إدخالها في المعجم العربي، وقد اعتمدت هذه المُقترحات، "فدخلت المعاجم العربية المعاصرة، ولم تعد تثير أي إشكال، كذلك اعتمدت الأساليب والتراكيب التي اقترحها العلامة عبد القادر المغربي في مشروعه والتي كانت قد تسربت إلى لغتنا مترجمة عن اللغات الأوروبية، وهي مما لا يعرفه العرب الأقدمون، مثل (ذرّ الرماد في العيون)، و(عاش ستة عشر ربيعاً)، و(وضع المسألة على بساط البحث)، و(لا جديد تحت الشمس)، و(ساد الأمن في البلاد)، لم يعد أحد ينازع اليوم في جواز استعمالها "اللهم إلاّ الذين أصيبوا بالوسواس اللغوي"، كما قال علامة الشام في تلك الفترة"[1]، وجهود أخرى تُحفظ لأصحابها في هذا المجال، فاللغة العربية إذن بحاجة إلى التفاف أبنائها حولها، وحرصهم على جعلها لغة كل شيء، لغة الحياة والعلم والدين وسائر مجالات الحياة.

إنّ أبرز المشاكل التي تواجه لغات العالم على وجه العموم واللغة العربية بشكل خاص هي سيطرة الإنكليزية على مستوى مجال البحث العلمي، إذ لا يبرز مختَرع في المعمورة إلا ظهرت تفاصيل مكوناته بهذه اللغة دون غيرها، والملاحظ في هذا الشأن هو احتدام الصراع بين الإنكليزية والفرنسية والصينية، وربما دخلت حلبة الصراع اللغة الألمانية أيضا، أما باقي اللغات فمستهلِكة لما تنتجه سائر لغات العلم. على أبناء اللغة العربية إذن أن يساهموا في اجترار البحوث العلمية إلى بلادهم، ويعملوا على وضع مصطلحات علمية عربية لمخترعاتهم إذا تسنى لهم ذلك، وليس بلغة أخرى غير لغتهم، لأنّ "الأمة التي لا تنتج العلم، تضعف لغتها وتنكمش وتنعزل، وفي ضعف اللغة ضعفٌ للكيان كما هو معلومٌ لدى علماء الاجتماع اللغوي، وعلماء الاجتماع السياسي بصورة عامة، فاللغة تقوى وتكتسب المناعة ضدّ المؤثّرات الخارجية، حين تكون لغة العلم، ولغة المعرفة، ولغة الحياة التي تفرض نفسها وتملي شروطها، فلا تذوب في لغة أخرى، فتفقد هويتها وتتخلّى عن رسالتها"[2]، وشأن ذلك شأن اللغات التي اضمحلت بفعل تبعيتها العلمية، وأصبحت غير قادرة على صدّ خطر اللغة الإنجليزية.

إنّ اللغة العربية تقف اليوم في مفترق الطرق، فإمّا أن تتجدّد وتتطوّر لتواكب المتغيّرات اللسانية والمستجدّات في الوظائف اللغوية، لتحيا، وتثبت وجودها، وإمّا أن تنكمش وتتقوقع، فتتراجع وتؤول إلى الاندثار، وهذا ما لا يريده لها أحدٌ من أبنائها وبناتها لذلك وجب أن تتضافر الجهود لإعلاء صيتها، ورفع شأنها بالبحوث العلمية التي تساهم في الحد من اقتراض المصطلحات الأجنبية، وكذا جعلها لغة الاقتصاد والإشهار والسياسة وكل شيء.

---

(1) عبد العزيز بن عثمان التويجري: **اللغة العربية والعولمة**، ص03.

(2) المرجع نفسه، ص02.

2- الإعلام وأثره على اللغة العربية:

لكل مجال من مجالات الحياة لغة خاصة، ولكل الناس خلال معاملاتهم اليومية لغتهم، فللحرفي لغته التي يتكلم بها مع زملائه، وللمحامي لغته، وللحدّاد لغته، كذلك للإعلامي لغته الخاصة به على الرغم مما يبدو من فصاحة المشتغلين في هذا الميدان، حتى لَيبدو في أحيان كثيرة أنها الفصحى التي ورثناها عن الأجداد. غير أن لغة الإعلامي أكثر تعقيدا من غيرها في آدائها، فإذا كان الحرفي مثلا يتعاطى لغته مع من هم في نفس مستواه الحرفي، وإذا كان مجتمع الحرفيين مغلق على ذوي الاختصاص، فإن مجتمع الإعلامي مفتوح على العامّ والخاص، ولغته واعية، يراعي فيها خصوصيات السامعين، أو لنقل: هي لغة مستواها الأدائي في تصاعد وتنازل مستمرَّيْن، بحسب مقتضيات الحال، وهذه الخاصية بالذات هي التي تجعل من الإعلام موجودا، إذ لولاه ما ذاع الخبر وشاع، لذلك نجد تعاريف الإعلام تشير إلى أنّه "في أبسط معانيه نقل الخاطرة أو الفكرة أو الرأي أو المعلومة أو النبأ من شخص إلى آخر ومن مكان إلى مكان، أو هو إشراك الآخرين والاشتراك معهم في المعلومة والأفكار"[1]، فالإعلام إذن يقتضي مشاركة طرفين في العملية، باثٌّ، وهو رجل الإعلام، ومستقبِل وهو المستهلك الذي يجب مراعاة خصوصياته أثناء بثّ المادّة الإعلامية.

الإعلام في صورته الحقيقية قاسم مشترك يجمع بين الإعلامي وعامة الناس، "وإنما يتجلى ذلك أحسن ما يكون التجلي في الصفة الحوارية التي تطبع عملية الإعلام في يوم الناس هذا، فالإعلام هو الآن أكثر منه في أي وقت مضى، حوار في الصحيفة بين المحرر والقارئ، وحوار في الراديو بين المذيع والمستمع، وحوار في التليفزيون بين الممثل والمشاهد، وحوار بين دماغ الجهاز ودماغ الإنسان"[2]، والملاحظ أن ارتباط الناس بالإعلام في تزايد مستمر، بل إن الأغلبية يضعون كامل ثقتهم في هذا الجهاز الحساس، لذلك يعتبره بعضهم وجها من أوجه السلطة.

تقوم المادة الإعلامية على الخبر، فإذا بلغ الخبر السامع وفهمه، عندئذ حقق الإعلام هدفه المرجو، لذلك فإن الإعلام في لغته لا يعدو أن يكون "عملية ترامز، إذ يقتضي وجود مصدر يرسل الرمز بوسيلة من الوسائل، ووجود مستقبِل يعمل على حل الرمز وتفسيره، ثم يبعث برجعه أو صداه إلى المصدر"[3]، فلغة الخبر إذن هي الرمز الذي على المستهلك فكّ طلاسمه، والإعلامي يعرف جيدا أن الناس يعرضون عما يقدمه إليهم من مادّة إذا عجزوا عن فك هذه الرموز، لأن القاسم المشترك بين الناس جميعهم في هذا الموضوع هي اللغة التي تجمعهم في فكر واحد، يقول منير البعلبكي في هذا الصدد: "والحق أن الإعلام لا

---

(1) ينظر: منير البعلبكي: **الإعلام واللغة الإعلامية**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، المجلد: 2000، العدد: 92، رمضان سنة: 1408هـ/ ماي سنة: 1988م، ص212.

(2) المرجع نفسه، ص211.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص212.

يعدو أن يكون عملية ترامز، وذلك بأنه يقتضي وجود مصدر يرسل الرمز بوسيلة من الوسائل، ووجود مستقبل يعمل على حل الرمز وتفسيره، والرمز قد يكون إشارة، أو راية، وقد يكون طبلا يُقرع، أو نارا تضرم، وقد يكون رسما في كهف من الكهوف، وكلّ هذه في حقيقتها (لغات) استعان بها الإنسان حتى طوّرها ووسع مداها لتصبح منطوقة أو لغة بمعناها المتعارف عليه، ومن هنا جاز القول: إنّ اللغة هي القاسم المشترك الأعظم بين مختلف عناصر العملية الإعلامية من مرسل، ومستقبل، ورسالة، ووسيلة اتصال"[1]، ومن هنا أيضا يبرز دور الإعلامي المتمثل في مراعاة حدود طاقة استقبال المتلقي، إذ يحرص في هذا الصدد على عدم الإطالة وإثارة الملل، كما يحرص على تهذيب لغته التي ينبغي أن يفهمها العام والخاص، فإن للغة الإعلامية من حيث طبيعتها الأثر الكبير على المتلقي.

أ- طبيعة اللغة الإعلامية وأثرها:

إذا كانت اللغة - انطلاقا مما سبق - رموزا تجمع بين المتلقي والباثّ، فهل يعني ذلك أن يلقي الإعلامي مادته دون مراعاة السلامة اللغوية حتى يفهمه الناس؟ وهل يعني هذا الكلام أن الأهم في كل ذلك هو وصول الخبر؟ فكثير من وسائل الإعلام تعتقد واهمة أنها تحقق شروط الخبر، غير أن العكس الصحيح.

إنّ مهمة الإعلامي لا تتوقف على إلقاء الخبر فقط، بل إنّه في أحيان كثيرة مطالب بالتعليق والتحليل وإبداء الرأي، وهو فوق ذلك مطالب بأن تتوفر فيه مواصفات يتمكن من خلالها من الإجابة عن أسئلة المتلقي، فهو فضلا عن ضرورة ظهوره بشخصيته قوية ومؤثرة، فإنه لابد أن يكون أيضا مقنعا في حججه وتوجهاته، متميزا بالتوجيه الإيجابي، مثقّفا بمعلوماته التي ينتظر من جهاز الإعلام أن يتميز بها، ولا يمكن لكل ذلك أن يتحقّق إذا لم يعِ الإعلامي أعمار الأفراد، وثقافاتهم، وأعرافهم، ومستوياتهم، "وكل من هؤلاء يتوقع أن تكون الوسيلة الإعلامية مفصلة على قياسه، وأن ترتفع أو تهبط إلى مستواه، والإعلامي في حيرة من أمره"[2]، لذلك فإنّ لغة الإعلامي تتميز بالانفتاح على جميع الأذواق والثقافات والمستويات، كما تتميز بكونها لغة الجميع، وبخاصة في المجتمعات التي تتعدد فيها الديانات والأعراق، فلا ينبغي للإعلامي أن يتصور مجموعة معينة أثناء إلقاء الخبر، "فلا يقول كلاما يعجز بعض من جمهوره عن فهمه، ولا يصطنع بيانا يعجز بعضه الآخر عن تذوقه، وهذا ما حمل الدكتور إبراهيم إمام على القول: إن الإعلامي مضطر إلى افتراض إنسان متوسط الثقافة يوجه إليه إعلامه"[3]، فكلما استطاع هذا الجهاز أن يحقق هذه الشروط كلما

(1) منير البعلبكي: **الإعلام واللغة الإعلامية**، ص212.

(2) المرجع نفسه، ص225.

(3) المرجع نفسه، ص225.

ضمن عددا أكبر من مستهلكي مادته، وكلما زاد عدد جمهوره كلما زادت نسبة نجاحه التي يعمل دائبا من أجل تحقيقها.

هناك عوامل كثيرة تجعل لغة الإعلام تتسم بطابع متميز، ولو عقدنا مقارنة في هذا الصدد بين قاصّ وإعلامي لاحظنا أن الأول يختلق لحوادث قصته وأشخاصها وفضائها لغة منطلِقة، فهي ليست عنده لغة اتصال، بل هي لغة تنقله إلى عالم صنعه خياله، بينما الثاني مقيد بآنية الخبر، فلا مجال عنده للهروب إلى الماضي أو تصور المستقبل، وتسارع الأحداث تجعل لغته تتسم "بطابع السرعة والاستعجال، والسرعة والاستعجال عدوان لدودان للتدبر والتعمق"[1]، فلغة القاص إذن لغة فيها كثير من الخيال، وأما لغة الإعلامي فواقعية وموضوعية، ولهذا السبب بالذات يجد النقاد لِلغة القاص تخاريج ومبررات تنأى بها عن اللحن، وأما الإعلامي فهو عرضة للتخطيء في أغلب الأحيان، ومن هنا نخلص إلى أن لغة الإعلامي تضبطها مجموعة من المميزات تجعلها مختلفة عن غيرها، فهي لغة واعية، تتميز بالواقعية والموضوعية، كما أنها تتميز بالبساطة، والوضوح، والسلامة، والإيجاز، والمرونة، والمباشرة، والقدرة على الإمتاع، وهي فوق ذلك كله تحرص على تحقيق الذوق العام، هذه السمات تجعل لغة الإعلام مطبوعة بمميزات أبرزها:

أنها تعتمد على الجمل القصيرة، ولعل مرد ذلك إلى ما تحققه هذه الجمل من خلال عناصرها من سرعة في نقل المادة الإعلامية بيسر، ودون إثارة ملل المستقبل الذي قد يرتبط بشكل كبير بالمادة المقَدّمة له.

أنها تنشد الدقة والوضوح.

تستخدم الألفاظ المألوفة.

أن تكون وافية بتفاصيل الخبر، ولذلك فإنّ "المختصين في مجال الإعلام بشكل عام يشترطون في الخبر عادة أن يكون إجابات عن عدد من الأسئلة هي: مَن، ما، أين، متى، وكيف"[2]، فمتى حققت مكونات الخبر الإعلامي ذلك بلغت الجملة الهدف المطلوب.

أنها تبتعد عن الأساليب الأدبية واللغة الشعرية، فأسلوبها مباشر، لأن الخطاب في هذا المقام موجه إلى عامة الناس.

تخلو من المقدمات التي تتصدر المناسبات والخطب.

تخلو من السجع والأساليب الرنانة.

تحرص في الغالب الأعم على خلو مضامينها من الشعر والأمثال والحكم.

تعتبر أجهزة الإعلام منذ ظهورها وسيلة هامة في التوجيه والتربية والثقافة والاتصال، وفوق ذلك فهي من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها السلطة للتحكم في الأوضاع وترسيخ التوجهات السياسية

---

(1) منير البعلبكي: **الإعلام واللغة الإعلامية**، ص227.

(2) ينظر: محمد حسن عبد العزيز: **لغة الصحافة المعاصرة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1978، ص19.

والإيديلوجية التي تعتمدها، ومن هنا فإن المتوقَّع من هذا الجهاز الضخم هو أن يستقطب اهتمام الناس لأنه يرافقهم أينما وجدوا. إن أجهزة الإعلام متعددة الوظائف، لذلك يعوَّل عليها في اقتسام دور التربية والتعليم مع الأجهزة الخاصة بهذا الأمر، فدورها كبير في موضوع الارتقاء أو التراجع بالمستوى الفكري واللغوي للمجتمعات، ذلك ما أثبتته الدراسات العلمية، فارتباط الناس بهذه الأجهزة كبيرة إلى درجة قد تفوق كل توقع، ويكفي أن نسمع سقطة لغوية يتلفظ بها أحد الإعلاميين لتنتشر بسرعة البرق في أوساط الناس، وتصبح الصواب المطلوب.

يُلاحظ على لغة الإعلامي أنها لا تخضع في الغالب الأعم للمعايير التي عرفتها لغة العرب، بدليل أن أغلب الإعلاميين يرفعون في غير مواضع الرفع، وينصبون في غير مواضع النصب، وإلاّ وقف بعضهم موقف المتردد بالتراجع عن الصواب أو الخطأ في حال الشك بالتسكين، كما يلاحظ عليها التسرع في تركيب الجمل المُتَرجَمَة إلى اللغة العربية، فقد يُصاغ على منوال اللغة الفرنسية ما لا يقبله الذوق العربي، وفي هذا الصدد يرى بعض علماء اللغة أن أغلب الترجمات الفاسدة دخلت اللغة العربية عن طريق وسائل الإعلام، "ومن ذلك قولهم: "لم يعد عندي جوع"، وهي ترجمة عن قولهم في الفرنسية: "*je n'ai plus faim*" وأيضا يقولون: "آخر صيحة في عالم الساعات"، فهي ترجمة عن قولهم في الفرنسية: "*Dernier cri dans le monde des montres*"، وكلمات أخرى أصبحت تستعمل كأنها الصواب"[1]، فالسرعة المطلوبة في صياغة المادة الإعلامية تؤدي في أغلب الأحيان إلى هذه النتائج، فلا يراعى توافق المعاني والألفاظ بين اللغة المترجم عنها واللغة العربية، كما لا يُلتفت إلى طبيعة أساليب وتراكيب اللغة العربية التي تتميز عن سائر اللغات.

المتتبع للغة الإعلام يلاحظ أشكالا متعددة للخطأ، وقد أشار الإعلاميون أنفسهم إلى هذه الأخطاء في مقالات كثيرة ضمن صفحات ثقافية من الجرائد، بل إن بعضها أخذ طابع النكتة، فهذا صحفي يريد الإخبار عن انتقال السيد الرئيس بعد مأدبة العشاء إلى الجناح المخصص له في إطار استضافته بإحدى ولايات الوطن، فيقول: "وفي المساء انتقل سيادته إلى مثواه الأخير"، وفي إحدى الدول العربية يريد أحد الصحفيين الإبلاغ عن سقوط جندي من على دراجته خلال استعراض عسكري، ما تسبب في سقوط مجموعة من الدراجين ممن كانوا يسيرون خلفه، فعَنْوَنَ الخبر على النحو التالي:"انقلاب عسكري مفاجئ"، حتى أثار عنوان الخبر بلبلة كبيرة. وبالجملة فإنّ الأخطاء اللغوية في الإعلام العربي مطبوعة بطابع مميز يجعل كبوات الإعلاميين اللغوية تأخذ السمات التالية:

---

(1) إبراهيم السامرائي: **اللغة العربية ووسائل الإعلام – أترجمة أم عدوى لغوية؟**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، العدد: 43، جمادى الثانية 1399هـ/ مايو سنة: 1989م، ص104.

يتصدّر الفعلُ الجملة العربية عند الإبلاغ عن حدث، فيقال: اختار زيـد للعمـرة موعـداً، و: "جمـع عمر أبناءه للوصية"، وعدا ذلك فللتقديم والتأخير قواعده التي تضبطها البلاغة العربية، والجملة الصحفية في العادة تغلب عليها صفة الخبر، غير أننا نسمع في أحيان كثيرة أو نقرأ خبرا يـسيء الإعلامـي إلقـاءه، فيقـول أحدهم مثلا في معرض الحديث عن تعليق رئيس حزب على حلول لجنة دولية لزيارة أحد مراكز الاعتقـال: "لو أن مثل هذه اللجان تحل على سجون فلسطين لتراقب عن كثب ما يحدث فيها من تعذيب وتقتيل: يقـول رئيس حزب كذا" والصواب أن تكون الجملة كما يلي: "قال رئيس حزب كذا: لو أن مثل هـذه اللجـان تحـل على سجون فلسطين لتراقب عن كثب ما يحدث فيها من تعذيب وتقتيل"، ولعل أبرز أسباب هذه الركاكة في التعبير الترجمة عن اللغات الأجنبية.

تضطرب أزمان الأفعال المستعملة في أجهزة الإعلام بشكل كبير، إلى درجة يـصعب فيهـا أحيانـا تحديد زمن الحدث، فمثلا يقول أحدهم مخبرا عن مكالمة تمّت بين السيد الـرئيس ونظـيره مـن بـلاد أخـرى: "السيد الرئيس يتلقى مكالمة هاتفية من نظيره اللبناني"، فالفعل المـضارع قـد يـدل علـى الماضـي إذا سـبق ب (كان) أو (لم)، على أنه لا تخريج يمكّن مثـل هـذا التعـبير مـن الـصواب، ففـي موضـع إلقـاء الخـبر، علـى الإعلامي الابتعاد عن المجـاز والاسـتعارة وغيرهمـا، لأن مـن شـروط وضـوح الخـبر أن يكـون خاليـا مـن الأغراض البلاغية.

إشكال الأصوات في التفخيم والترقيق، إذ أن أغلب الإعلاميين لا يعرفون متـى ترقـق الحـروف ومتى تُفَخّم، وإنما يأتي هذا الخلط تحت تأثير عامل المماثلة الصوتية، "وتظهر خطورة هذا الخلط كذلك حـين تشتمل اللغة على المقابلين المفخم والمرقق، مثل: السين والصاد - التاء والطاء - الدال والضاد، نحـو: سـاح وصاح، تاب وطاب، باد وباض، تكدير وتقدير، ومن ذلك أيضا أن لفظ الجلالة (الله) يختص بحكم خاص، إذ تفخم لامه إلا إذا سبقتها كسرة، وبهذا يبدو خطأ المذيع الذي قرأ الحديث النبوي بعد الآذان قائلا: مـولى رسولِ الله (بتفخيم لفظ الجلالة)، والمذيع الآخر الذي كان يقدم لصلاة الجمعـة فقـال: سـائلا الله سـبحانه وتعالى (بتفخيم لفظ الجلالة)، مع أنه نطق (سائلاً) موصولة بلفظ الجلالة، وحرك تنوينها بالكسرة للـتخلص من التقاء الساكنين"[1]، والمفترض في القائمين على هذا الجهاز أن يكونوا عـارفين بخـصائص اللغـة العربيـة، لأنها جزء من تكوينهم في هذا المجال.

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط 02، 1993م، ص43.

إنتشار عادة نطق الحرف (أَوْ) إلى درجة تثير الانتباه، إذ افتقد الحرف (أَوْ)[*] معناه الحقيقي في الإعلام العربي، فأصبح يستعمل في غير موضعه، فكثير من الإعلاميين يستعمله للدلالة على التراجع عن الخطأ، وقد بدأت هذه الظاهرة تنتشر بسرعة البرق حتى أصبحت من العادات السيئة، بدليل أنها كانت محدودة وأصبحت الآن على معظم الألسنة، وفي الماضي كان المذيع – مثلا – يعتذر إذا أخطأ، وإذا لم يعتذر فإنه على الأقلّ يصحح الخطأ بالإشارة إليه، ثم يبدله بالصواب المطلوب، وهذه طريقة محمودة تدلّ على الاعتراف به، فيستعمل لهذا الغرض كلمة (بل) ونحوها. وأما الجيل الجديد من الإعلاميين فإنه حين يدرك أنه أخطأ يلجأ إلى (أو) متبوعة بالصواب الذي يعتقده، وهو لا يدري أنه بذلك يضع الخطأ والصواب في المنزلة نفسها. وكثير من الأمثلة في هذا الصدد تدلّ على أن أصحابها لا يملكون رصيدا لغويا معتبرا يمكنهم من مزاولة مهنتهم، فلا يستطيعون قراءة ما ليس مشكولا، بل لا يستطيعون التعرّف على بعض الكلمات إلا بعد إعادة النظر فيها، فينطقون (المكتب) (كتب)، و(الأتراب) (تراب)، و(يَعقد) (يُعقد)، و(تنسحب) (تسحب) ولا يميزون بين (يحثّ) و(يبحث) وهكذا، وكان بالإمكان تجنب كل هذه الأخطاء لو أنهم أعدّوا أنفسهم جيدا قبل قراءة النصوص وقبل مواجهة الجمهور.

من الكلمات التي انتشرت بشكل واسع في الإعلام العربي كلمة (يعني) التي أصبحت تتخذ لها مكانا في أغلب الجمل المنطوقة، وفي أغلب الأحيان فإنها لا تكتفي بذلك، بل تفسد الجملة بشكل واضح، فنسمع المذيع – مثلا – يقول: "نرحب يعني بالدكتور فلان"، أو: "هذا الأمر يعني لا يقبل"، "لست يعني مؤيدا للفكرة، وإنما يعني أقصد"، وفي أحيان كثيرة فإننا نلاحظ أن هذه الكلمة تتكرر بشكل كبير، حتى أن المستمع ينسى الموضوع المطروح، ليبقى مشدودا بالكلمة.

الخلط بين الصوت المجهور والصوت المهموس، "وتظهر خطورة هذا الخلط بصورة أوضح حين تشتمل اللغة على المقابلين المجهور والمهموس، مما يؤدي إلى تغيير المعنى أو تشويهه، كما يحدث مع التقابلات الصوتية الآتية: الدال والتاء، الذال والثاء، الزاي والسين، العين والحاء، الغين والخاء، ومن ذلك الوقوع في اللبس بين كلمتي: يغشى ويخشى، ويزحر[*] ويسخر، وتلميع وتلميح، فأحد المذيعين قال: "تحتقد أن الوضع

---

[*] أو: حرف عطف يفيد التخيير عندما لا يمكن الجمع بين المتعاطفين، نحو: أقم عندنا أو سافر، ويفيد الإباحة عندما يمكن الجمع بين المتعاطفين، نحو: جالس الكتاب أو الشعراء، كما يفيد الشك، أو الإبهام، أو التفصيل، أو التقسيم. (ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الإعراب والإملاء**، ص98)

[*] زَحَرَ: الزَّحِيرُ والزُّحَارُ والزُّحَارَة: أخراج الصوت أو النفس بأنين عند عمل أو شدة، زَحَرَ يَزْحَرُ، ويَزْحِرُ زَحِيرًا وزحَارًا وزُحْر وتزحَّر ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا: زحَرت به تزحَّرت عنه. (ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (لبنان)، ط 03، 1994م، ج04، ص319).

في لبنان"، وهو يريد: تعتقد أن...، وغيره قال: "نقدم لكم نشرة الأغبار"، وهو يريد: نشرة الأخبار"[1]، والحقيقة أن هذه الأخطاء نماذج مما يقع فيه العامة، غير أن بعض اللغويين يرى أنها تسربت إليهم عن طريق الإعلام.

الاعتماد على تسكين أواخر الكلمات، وهي في الحقيقة ظاهرة عامة عند أغلب المتكلمين باللسان العربي، غير أنه "يكثر هذا في نطق المذيعين بصورة لافتة للنظر، وبشكل مبالغ فيه يجعل المتحدث كأنه ينطق كلمات مفردة لا جُملا، نحو: هدفها إسقاطْ نظامْ صدّامْ حسينْ، وإنشاءْ علاقةْ جديدهْ، وأيضا: في مجالاتْ النقلْ والطاقةْ والزراعةْ والصناعهْ، وحين يواجه المذيع – في بعض الأحيان – بسكون الحرف التالي أو السابق للحرف الذي سكنه فإنه يفضل اللجوء إلى حركة التخلص من التقاء الساكنين، بدلا من اللجوء إلى الحركة الإعرابية، فيظهر بمظهر المخطئ في الإعراب. وعلى سبيل المثال: أكّد الرئيسِ الأمريكي، افتتح الملكْ فهدِ بن عبد العزيز"[2]، ويظهر اتجاه جديد عند الإعلاميين بشكل عام يرى أن هذه اللغة لا عيب فيها، لأنها لغة خاصة برجال الإعلام، فهي تميزهم، والمُعرب في نظرهم ليس إعلاميا، وإنما ينسب لجهة أكاديمية، كالتعليم ونحوه، أو لجهة تستخدم فيها اللغة العربية مُعربَة.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قولهم: "صدر مرسوم رئاسي بإلغاء وتعويض المراسيم السابقة"، وفي ذلك يقول العدناني: "ويقولون: أحضرنا كتبَ وثيابَ الرّجلِ، والصواب: أحضرنا كتبَ الرّجل وثيابَه، لأنه لا يجوز هنا أن نضيف اسمين إلى مضاف إليه واحد، ويقول الفراء: إذا كان الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامي الكثير كاليد والرجل، وقبل وبعد، أضيفا معًا للمضاف إليه المذكور، نحو: كُسِرت يد الرّجل ورِجل اللص، ونمت قبل وبعد الظهر. ولكن إضافة الاسم الأول إلى المضاف إليه، وإضافة الاسم الثاني إلى ضمير المضاف إليه الأول أدق وأبلغ، وأنصح أن نقول: كسرت يدُ اللصّ ورِجله، ونمت قبل الظهر وبعده"[3]. ويرى بعض اللغويين أن هذه التعابير ونحوها نتيجة طبيعية لطابع السرعة التي يتميز بها الخبر في الإعلام، ما يقتضي جعل الجملة أقصر بالقدر الممكن، ولو كان ذلك على حساب السلامة اللغوية.

أثناء قراءة الخبر يحدث ما يسميه أحمد مختار عمر (السبق البصري أو اللساني أو الذهني)، "فعندما يحدث السبق البصري يقال مثلا: على كأشٍ، عوض: كأسِ ترشيد الاستهلاك، أو: السيد طريق، عوض: طارق عزيز"[4]، وهنا يحدث أن ينتقل البصر إلى الكلمة الموالية قبل أن يحين موعد النطق بها، فتلتبس بسابقتها ويحدث الخطأ. وعندما يحدث "السبق اللساني يقال: إنّ الحزب أدّت إلى، عوض إنّ الحرب أدت إلى،

(1) ينظر: أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص42.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص50.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1985م، ص214.

(4) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص48.

وأيضا: وزير الثورة، عوض وزير الثروة السمكية"[1]، وفي هذه الحالة يتعثر اللسان عند نطق بعض الأصوات التي تلتبس فيها الكلمات بما بعدها. وأما عندما يحدث السبق الذهني، فإنه يقال مثلا: عاطف صدقي، عوض عاطف عبيد"[2]، والملاحظ هنا هو أن التداعي الذهني هو الذي كان السبب في ذكر عاطف صدقي، وحين يلاحظ المذيع خطأه يصححه بعد أن تقع عينه على الورقة.

الخطأ في نطق أسماء الأعلام العربية نتيجة الاختلافات حول الصواب فيها، ومن ذلك: الأمير بْنْ عبد العزيز / بِنْ عبد العزيز، المملكة العربية السَعودية / السُّعودية، مدينة جِدّة / جَدَّة / جُدّة، حِسِين / حُسَيْن، السُّوَيْس / السُّويس، وفي رأي أحمد مختار عمر فإنّه "لا يصحّ في أمثال هذه الكلمات أن تترك لاجتهاد المذيع، بل يجب أن يُلزم جميع المذيعين بنطق واحد، من الأفضل أن يكون النطق الفصيح"[3]، فيقال: مُحَمَّد، عوض: مْحَمَّد، وحُسَيْن، عوض: حِسِين، وهكذا...

صرف الممنوع من الصرف، إذ يندر أن يسلم رجل الإعلام من هذا النوع من الأخطاء، وهي في جملتها تتعلق "بالكلمات في صيغة منتهى الجموع (مفاعل وشبهها) تنتهي بحرف مشدد، نحو: بالإضافة إلى مَحَالٍّ ومَخازنٍ كثيرة، والصواب: مَحالَّ ومخازنَ، وأيضا: ما حرمهم من الحصول على أي موادٍّ غذائية، والصواب: موادَّ عذائية. ومن جملة الأخطاء في هذا المجال أيضا الكلمات التي تنتهي بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، ومن ذلك: قدّم شَكوًى إلى رئيسه، والصّواب: شَكوَى. ومن الأخطاء كذلك بعض ألفاظ الجموع المنتهية بألف وهمزة: طالب وُزراءٌ آخرون بتأجيله، والصواب: وزراءُ. وأيضا الخطأ في التفضيل، نحو: دعا إلى تفاهم أَعْمَقٍ بين فرنسا والعرب، والصواب: أعمقَ. وكذلك: أزاح الستار عن أشيَاءٍ غامضة، والصَّواب: أشياءَ، وأيضا: اصطدم قطار مسافرين معَ آخرٍ للشحن، والصواب: آخرَ"[4]. ولا يتوقف الأمر على هذه الأخطاء فقط، بل يتعدى الأمر إلى منع صرف المصروف، ومن ذلك توهم الكلمات المنتهية بهمزة أصلية أنها منتهية بألف تأنيث ممدودة، فيمنعها الإعلامي من الصرف خطأً، نحو: في أجزاءَ عديدة من العالم، والصواب أجزاءٍ، وكذلك: كان لهذا العدوان أصداءَ واسعة، والصواب: أصداءٌ، وأيضا بعض الكلمات التي أضيفت، نحو: إقامة مراكزَ تفتيش جديدة، والصواب: مراكزِ"[5]، والأكيد هو أن أغلب الإعلاميين يحرصون على عدم الوقوع في مثل هذه الأخطاء، غير أن حرصهم مع عدم الإحاطة بموضوع الممنوع من الصرف يكون في الغالب الأعم سببا مباشرا للوقوع في هذا النوع من الأخطاء.

---

(1) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص48.

(3) المرجع نفسه، ص48.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص136.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص140.

تأثر اللغة الإعلامية بالتعابير الأوربية، حتى أصبحت مقيدة بهذه الاستعمالات، وانطبعت بطابع خاص يميزها عن غيرها، إذ تختل قواعد التقديم والتأخير في تراكيبها، فلا تخضع لأي معيار في هذا الخصوص، بل إن مقابلتها ببعض التعابير الأوربية يوحي بأنها منها، وأن صاحب الصياغة فكّر باللغة الأجنبية وتكلم بالعربية، ومن ذلك: "وفي موضوع متصل، طالبت اللجان المعنية الحكومة بالإسراع في تنفيذ البرنامج"، و"رئيس اللجان المنتخبة طالب الحكومة ب..." على أن الأصل في الجملة أن تصاغ على النحو التالي: "، طالبت اللجان المعنية الحكومة بالإسراع في تنفيذ البرنامج، في موضوع متصل"، و"طالب رئيس اللجان المنتخبة الحكومة ب...".

إن لغة الإعلام في عمومها لغة تساير الحدث، لأنها تعبر عن وضع قائم، فهي لا تغير فيه شيئا، لكنها مع ذلك تسعى إلى إخفاء توجهات أصحابها، وحكمها في كل ذلك جمهورها الذي يقبل عليها بالعدد الذي اجتهدت من أجل استقطابه، هذا هو الذي يجعل اللغة الإعلامية معاصرة، تسعى بداية إلى الإبلاغ، حتى ولو كان ذلك على حساب السلامة اللغوية، وفي هذا الصدد يرى بعض اللغويين أمثال صالح بلعيد أن "القدامى لم يقولوا بتلك الأساليب، لأن وضعهم غير وضعنا"[1]، فالذي يميز وضعنا هو العولمة التي أصبحت تشكل أكبر خطر على اللغة، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تشكل خطرا على اللغة أيضا، لأن مجرد التخوف من الخطأ أحيانا يجعل الصواب خطأ، والعكس، ومتى خرجنا باللغة من الدائرة الضيقة كان في صالحها ولها.

ينبغي على اللغة الإعلامية أن تبقى في حدود لغة التراث التي تحفظها من التلف والتأثر، ولألا تذوب وسط اللغات العالمية التي تميزت بالغلبة بفعل غلبة الوسائل التكنولوجية، يقول صالح بلعيد في هذا الموضوع: "إن مبدأ اعتماد التراث العربي الأصيل ضروري للجميع، بل فرض عين على كل مستعمل للغة العربية، بحيث تظهر هذه الخاصية في التمسك بنظام الإعراب، لأن كل مساس بالإعراب هو مساس بالأصول، والذي يؤدي بدوره إلى التواصل الجيد بين مستعملي هذه اللغة. ومن هنا يجب الإحاطة بالعوامل التي تسهم في إضفاء سمة المحافظة على الأصول، ولن يتأتى هذا بسهولة ما لم يلم الصحافي وغيره بالأصول، أي قراءة التراث واستلهام اللغة منه، وهكذا تفعل كل الأمم"[2]، وليس القصد من هذا كله التقوقع وسط أفكار بالية، وجعل اللغة متحجرة لا تقبل الجديد، بل إن اللغة العربية قابلة للتطور مثل سائر اللغات، وهي تخضع لهذا القانون الذي لا حياة بدونه، فعلى الإعلامي أن يتمسك بالأصول اللغوية التي يحكمها الإعراب، وأيضا أن يساير كل جديد فيها، شرط ألا يكون مرتجلا وغير خاضع لنظام اللغة بشكل عام، لأن الثقافات

---

(1) صالح بلعيد: **منافحات في اللغة العربية**، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، ط01، 2006م، تيزي وزو، (الجزائر)، ص124.

(2) المرجع نفسه، ص125.

تؤثر كما تتأثر، وكذلك اللغة، فهي تتسم بالحيوية والنشاط، وهي حية ما استمدت من كيانها ما يضمن لها الحياة، ولغة الإعلامي أكثر تمثيلا لضعف أو قوة اللغة، فلغته صورة وجود الأمة بمقوماتها الثقافية والدينية والسياسية وغيرها.

على الرغم من أن اللغة العربية تعد اللغة الأولى في البلاد العربية، غير أن واقعها على مستوى الممارسة الفعلية في تراجع "لتأتي بعد اللغة اليونانية التي لا يتكلمها إلا حوالي 10مليون"[1]، ومع سرعة تطور وسائل الاتصال وسعة انتشارها وكثرة الإقبال عليها، وبخاصة وسائل الإعلام، زاد التخوف من قدرة تحول هذه الوسائل إلى أسباب حقيقية للإضرار باللغة العربية، وفساد اللسان والذوق اللغوي، وبخاصة إذا عرفنا أن أبناءنا يجلسون أمام جهاز التلفاز أكثر مما يجلسون على مقاعد الدراسة. المؤكد إذن هو أن لوسائل الإعلام سلطتها النافذة على الناس، فكما تكون أهم وسيلة للبناء قد تكون أهم وسائل الهدم والتخريب.

تتعرض اللغة يوميا في التلفزيون لموجات من التشويه والتحريف، والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن لغة الإعلام بشكل عام تنتهك حرمة اللغة المكتسبة في جميع أوجهها، إذ تخلط الصحيح بالفاسد من العامية واللغات الأجنبية، و"يحذر الباحث (رينيه شنكر) في حديثه عن وظيفة التلفزيون في المجتمع من مغبة انحراف التلفزيون عن دوره وإسهامه في فساد الذوق اللغوي إذ يقول: "على التلفزيون أن يأخذ بعين الاعتبار أنه وسيلة ترفيه، بالإضافة إلى غايات أخرى، أنه في هذا المجال وفي المجالات الأخرى يخترع لغة محادثة غير طبيعية، تؤثر حتما في سلامة اللغة الكلاسيكية التي نتعلمها في المدارس"[2]، وربما كان واحدا من العوامل في هذه المسألة هو نوعية المستقبِل، لأن الباث على علم أن المجتمع يتكون من شرائح ثقافية مختلفة، لذلك عليه أن يوصل المقصود إلى الناس كافة، فالنتيجة التي لا يمكن إنكارها هي أن التلفزيون مثل سائر أجهزة الإعلام يساهم بشكل واسع في فساد الذوق اللغوي.

ب- نحو تهذيب اللغة الإعلامية:

ليس المطلوب من رجل الإعلام أن يتحدث إلى الناس بلغة عصر الجاهلية، وإنما كلّ ما يُطلب منه هو احترام معايير اللغة العربية، والوقوف عند حدودها، وعليه يجدر بمن يمارس مهنة الإعلام أن يُحسن التقدير في إبلاغ رسالته إلى الجمهور، بحيث يوصل محتواها إلى المتلقي دون أن يتعدى على حرمة اللغة عدوانا أو عجزا، لكن مع هذا كله فالمفروض على المتلقي أن يتقاسم مع الإعلامي مسؤولية هذا الحجر على اللغة، لأنه متى قبل بهذا الوضع فإنه مثل الإعلامي يساهم في تدني المستوى اللغوي، لذلك عليه -

---

(1) جون جوزيف: **اللغة والهوية**، قومية – إثنية – دينية، ترجمة: عبد النور خراقي، مجلة عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 342، أغسطس 2007م، ص97.

(2) المرجع نفسه، ص97.

أثناء اللقاءات والاستجوابات - أن يكون أكثر وعيا بالمسألة، وأن يشير بإصبع الاتهام إلى المسؤول عن كل ذلك، "وقد أشارت إحدى الدراسات التي حاولت رصد دور بعض البرامج التي تبثها بعض الإذاعات والتلفزيونات العربية في تلبية احتياجات الأطفال إلى أن اللهجة العامية هي الغالبة على البرامج الموجهة للطفل، يليها استخدام لهجة تجمع بين الفصحى والعامية، مما يشير إلى أن برامج الأطفال لا تسهم بدورها المفروض في الارتقاء بالمستوى اللغوي للأطفال، وفي دراسة أجريت على عينة من الشباب الجامعي حول دور الفضائيات العربية في نشر الثقافة العربية، ذكر نسبة 45 ٪ من المبحوثين أن القنوات الفضائية العربية أدت إلى تخريب الذوق اللغوي العربي من خلال استعمال العامية الفجة، ومسلسل الأخطاء اللغوية الشائعة والمتكررة، والتوظيف السيئ لأسماء البرامج، إضافة إلى ضعف مستوى مقدميها"[1]، هذا دليل على أن وضع اللغة العربية في أجهزة الإعلام غير مريح، ولا يبعث على الأمل إلا نادرا، حيث نجد بين الحين والآخر محاولات تطمئن إليها النفس، لكنها تتسم بالظرفية وتفتقد عامل الاستمرار، ومن البرامج التي ساهمت يوما في خدمة قضايا اللغة والأدب العربيين برنامج (أفتح يا سمسم)، (مدينة القواعد)، (لغتنا الجميلة)، (كلمات ودلالات)، (فرسان الشعر)، وغيرها من البرامج التي ربّت الطفل العربي على حب لغته، وشدّت انتباه أبناء اللغة العربية، وحببتهم فيها.

الإعلام سلاح ذو حدين، فهو قد يكون مدرسة للتعليم والبناء إذا كان في المستوى المطلوب، وهذا يعني أن وسائل الإعلام قادرة على تربية الملكات اللغوية ورعايتها وتنميتها، فينعكس إيجابا على المجتمع وعلى الإعلام نفسه، وأما إذا تردى الإعلام إلى مستوى منحط، فإن ذلك يكون نذير شؤم على تحوله إلى سلاح قاتل لصاحبه، ويوشك أن يدمر المجتمع، ولا تسلم اللغة من عواقبه المؤذية.

يجدر بنا الإقرار بأن اللغة العربية لم تنل حقها بإنصاف من وسائل الإعلام، فعلى الرغم من أن عدد القنوات الفضائية العربية يزيد على 300 قناة، فإن البرامج التي تُقدم بالفصحى قليلة جدا إذا استثنينا القنوات الدينية، وأغلبها سيء التنفيذ، يغيب فيا الاهتمام بجماليات اللغة العربية وعنصر التشويق، وأما معظم البرامج والمحتويات، فإنها ميالة أكثر إلى توظيف العاميات المحلية واللهجات المخلوطة بالألفاظ الأجنبية، فما عدا بعض المسلسلات التاريخية التي تتحدث بالفصحى، ونشرة الأخبار، نجد أن العامية شائعة بين الناس على أنها لغة العصر، والأخطر هو أن هذه العدوى تسللت إلى سائر البرامج الثقافية التي بدأت تنزع إلى العامية استجابة لرغبة الجمهور الذي كان من المفروض أن يرتقي بنفسه إلى مستوى فهم هذا الخطاب.

المؤسف إذن هو أن يقف العربي متخفيا من معركة العولمة الدائرة رحاها في ساحة احتدم فيها الصراع بين الأسواق التجارية والثقافات واللغات، والمفروض في هذه المعارك أن تقف اللغات في الخطوط

---

(1) جون جوزيف: **اللغة والهوية**، ص108.

الدفاعية لتذود عن القومية والدين وسائر معالم الوجود، وفي ظل حالة الغموض التي تسود الوضع العربي عموما فلا بد مع ذلك من:

- استغلال الرسالة الإعلامية العربية بما يخدم اللغة العربية ويساهم في الارتقاء بها، وأيضا إخضاع نشاطه لسياسة تربوية شاملة.
- إنتاج المصطلحات العربية والترويج لها إعلاميا.
- المتابعة المستمرة لأنشطة المجامع اللغوية ومراكز التعريب وتوظيف جديدها إعلاميا، والتشهير به لتكون اللغة العربية أكثر مواكبة للتطور المعرفي والتقني للحضارة المعاصرة.
- نقل الوعي اللغوي من مستوى النخبة إلى مستوى الجماهير لتصبح اللغة العربية لغة تفكير إعلامي وعلمي متكيفة مع سائر التحولات.
- استثمار الثورة الإعلامية في تعزيز الوحدة العربية الإسلامية، والعمل على إعادة الانسجام اللغوي.
- تنمية القدرات اللغوية لدى المذيعين وتنقية الإعلام من شوائب الخطأ اللغوي.

خامسا: مسألة الضعف اللغوي في المجتمعات العربية:

ليست مسألة الضعف اللغوي من الظواهر التي ولدتها ظروف العصر فحسب، وإنما هي متجذرة في تاريخ اللغة العربية، وتعاظمت مع الزمن إلى درجة أصبح الخوف فيها على اللغة هاجسا يقلق الغيورين عليها، ولعل الذي زاد المسألة تعقيدا، هو ارتباط التكنولوجيا باللغة، بحيث أصبحت مكانة اللغة متوقفة على مدى قدرة أبنائها على الخلق والابتكار، وعلى مستواهم الفكري والاقتصادي والعلمي والحضاري، وعلى مدى اكتفائهم تكنولوجيا، لأن التبعية العلمية وخمول الأمة أكبر عدوين للغة، وهما سببان مباشران في موت اللغات.

1- أسباب الضعف اللغوي في المجتمعات العربية:

هناك جملة من الأسباب تؤدي مجتمِعة إلى الضعف اللغوي عند المتكلمين باللسان العربي، وهي الأسباب ذاتها التي تغذي عامل التخلف في المجتمعات بشكل عام، ولعل عامل الغلبة - على رأي ابن خلدون - في جميع مناحي الحياة، يجعل بعض اللغات تطغى على لغات أخرى، فيقْوى الغالب باقتصاده وفكره ومخترعاته ولغته، ويضعف المغلوب في هذه المجالات كلها، حتى يؤدي ذلك إلى ضعف لغته، فتبدو خالية من المقومات، ضعيفة أثناء أدائها.

المتكلمون باللسان العربي يدركون أن العربية واقعة في بوتقة المغلوب، وهم في أحيان كثيرة لا يحركون ساكنا من أجل تصحيح الوضع، فيؤمنون كل الإيمان بأنهم ينتمون إلى أمة متخلفة، ضاعت أمجادها

ولغتها، فيصبح من هذا المنطلق للعامل النفسي دور كبير في تفشي الضعف في اللغة العربية. يتخذ العامل النفسي شكلا آخر في هذه المسألة، إذ أن العربي أصبح يرى أن اللغة العربية صعبة في مفرداتها، متعدّدة في مرادفاتها، كثيرة القواعد النحوية، مغلقة على ذوي الاختصاص، وفي نظرهم أن اللغة العربية ليست طيّعة، ويستدلون لذلك باختلاف الآراء النحوية فيها، وأن الكتابة فيها من أعقد الأمور، ويرون أن خصائصها الإملائية تزيد من تعقيداتها، نحو التفريق بين همزتي الوصل والقطع، وكتابة الهمزة وغيرها.

أصبح الناس في هذا العصر لا يفكرون في الحلول المناسبة للرفع من مستواهم في اللغة العربية، لأن مشاكل الحياة بما فيها من تعقيدات زادت المسألة حدة، فغلاء الأسعار واهتمام الناس بالسعي وراء قوتهم حرم الناس من أخذ ولو وقت يسير لارتياد المكتبات، كما أن الحركة الكبيرة يوميا في المجتمعات العربية تُلاحظ في أسواق الخضر وغيرها، ويندر أن يدخل أحد مكتبة لشراء كتاب، اللهم إلا إذا كانت المسالة متعلقة ببحث أو مقال، كما أن وسائل الإعلام أصبحت تساهم بقوة في الضعف اللغوي القائم، إذ أصبحت لا تهتم كثيراً باللغة العربية، ولا تضع في أهدافها العمل على الرفع من مكانتها.

وفي مجال التعليم فإن الهيئات الوصية لا تكلف نفسها عناء المحاولة الجادة للارتقاء باللغة العربية، بل في أحيان كثيرة يظهر الأمر كأنه مقصود، إذ يشتكي المعلمون من ركاكة مواد إصلاح نشاطات اللغة العربية في المؤسسات التعليمية، على اعتبار أن من شاركوا في عملية الإصلاح هذه هم من غير المعلمين الذين لهم مراس طويل في مجال تعليم اللغة العربية. ومن جهة أخرى نرى الاهتمام بمبادئ اللغة العربية أثناء التدريس لا يُطلَب إلا من معلم اللغة العربية، فإذا أخطأ معلم الفلسفة أو التاريخ تذرعوا له بعدم الاختصاص، وهذه من أخطر سبل انتشار اللغة الركيكة وشيوع الخطأ، وبالجملة يمكن حصر أسباب الضعف اللغوي في النقاط التالية:

- يشير كثير من اللغويين إلى وسائل الإعلام بإصبع الاتهام، "لأنها تحرص على تصوير مدرّس اللغة العربية في صورة مُزْرِيةٍ بقصد الإضحاك"[1]، والتنكيت، فتُنفِّرُ الناس منه، وتَحْمِلُ الشباب على الهروب من ملاقاة مثل هذا المصير.
- تكدُّس التلاميذِ في فصول المدارس، ومدرَّجات الجامعات وقاعاتها، مع عَدَمِ وُجُودِ البيئة المُلائمة للدراسة، والمناخ المناسب لطلب العلم، وهذا ما يجعل الأمر سببًا مباشرا في ضعف المتكلمين باللغة العربية.
- تبدل القيم في مجتمعاتنا العربية، ما يغذّي النفور من تعلم أو تكلم اللغة العربية، بدعوى عدم قابليتها لمسايرة العصر، وبدعوى أن المتكلمين بها يمثلون أبرز سمات الانحطاط والتدهور الحضاري.

(1) ينظر: محمد الصالح الصديق: **العربية لغة العلم والحضارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 2009م، ص248.

- اتساع الهُوَّة بين مستوى العاميَّة الذي يتخاطب به الناس في حياتهم، والمستوى الفصيح الذي يُطْلَبُ للنهوض باللغة العربية.
- الحملات الشنيعة التي يقودها الاستعمار من أجل تثبيت لغته وكسر لغات الأمم الأخرى، وقد تعرضت اللغة العربية في هذا الصدد إلى أبشع الهجمات عبر التاريخ.
- التداخل اللغوي الذي يحدث بين العربية والعامية والأجنبية، "ومما يذكر في هذا المضمار ويجري في هذا النسق ما يستعمله المتحدث باللغة العامية، وتنساق على لسانه كأنها من العربية لتعوده عليها، ولا يشعر بنشوزها أو غرابتها، ففي الجزائر مثلا: هذه الكلمات التي توظف بكثرة في التحدث والتكلم: (صفا)، (نورمال)، (كوافير)، (سيشوار)، (البلوزة)، وكلها ألفاظ فرنسية، ومعناها: بخير، عادي، حلاق، مجفف، القميص"[1]، وعدد كبير من الألفاظ التي أصبحت متداولة في العربية.
- هَوان اللغة على أبنائها، وعدم رعايتهم لها، وفقْدَانِ جِدِّيَّتِهِم في العمل على إحيائها.
- الأسباب المرضية كتأخر التطور اللغوي، أو ضعف القدرة على الكلام، أو ضعف السمع، أو بعض الأمراض العقلية.
- كون اللغة الأجنبية هي لغة التعليم الجامعي في الأقسام العلميّة، وفي أغلب الجامعات العربية.
- كون اللغة السائدة في المراكز الصحيّة، والفنادق والمطارات وغيرها هي اللغة الأجنبية مع أن غالبية الأطباء، والعاملين في تلك المؤسسات والمواقع من العرب.
- ضعف معلمي اللغة العربية، إذ لا يلتزمون بالفصيح في أثناء تدريسهم، ويستخدمون اللهجة المحليّة وذلك يعود لأسباب متعددة كعدم اهتمامهم بالعربية الفصيحة، وعدم إلمامهم بقواعدها وأصولها.
- عدم وجود منهج دراسي مبني على أسس علمية.
- عدم وجود هيئات رسمية تتابع الأخطاء الجسيمة، والمخالفات اللغوية، والنحوية الواضحة في اللافتات الإشهارية، واللوحات المعلّقة على واجهات المحلات التجارية، ووجود بعض المسمّيات الدخيلة على لغتنا.
- الاحتفاء بالآداب الشعبية والأشعار العامية، فترى الصحف تتسابق في خدمة هذا النوع من الأدب ونشره، ما يجعل ذلك في غالب الأحيان على حساب اللغة العربية الفصحى.
- إهمال المعاجم العربية التي تتابع التطور اللغوي وتحصي كل جديد في اللغة.
- نقص جهود المجامع اللغوية ومنظمات تنسيق التعريب وغيرها من الهيئات المماثلة، وعجزها في أحيان كثيرة على إيجاد الحلول الناجعة للنكسات التي تمس اللغة العربية الفصحى.

---

(1) محمد الصالح الصديق: **العربية لغة العلم والحضارة**، ص50.

2- مظاهر الضعف اللغوي في المجتمعات العربية:

تبدو مظاهر ضعف اللغة العربية في الوطن العربي في جل المؤسسات الحكومية وغيرها، إذ يندر أن ترى متكلّماً يتحدّث بلسان عربي فصيح، على الرغم من أن معظم المؤسسات فيها تتكون من حَمَلة شهادات الدكتوراه، لكنهم لا يتمكنون من كتابة أو نطق جملة سليمة، بدون استشارة مختص في اللغة العربية، وسبب ذلك هو أن بعضا من هؤلاء لم يتلقوا تكوينهم باللغة العربية، وهذا الضعف لا يتوقّف عليهم فقط، بل حتى الذين تلقوا تكوينهم باللغة العربية يعانون من عجز كبير في التحدث باللغة العربية، دليل ذلك الركاكة في مرافعات المحامين.

يجد طلاب المدارس والجامعات مستوى اللغة العربية في تدهور مستمر، ويخافون من الاختصاص في أي مجال بهذه اللغة، على اعتبار أنها ليست لغة عالمية، وأنهم إذا تحصلوا على منحة في الخارج أو إذا سنحت لهم الفرصة للهجرة فإنهم سيجدون إشكالا لشق طريقهم في طلب العلم، لذا فإنّهم يجدون اللغة العربية السليمة مهجورة، والسبب في ذلك كله يعود إلى كون المشرفين على التخطيط في التربية والتعليم مازالوا يعتقدون أن اللغة العربية هي لغة الانفعالات والاندفاع الوجداني، ويُلاحظ في هذا الصدد الاستمرار في الانحياز إلى العقلية التاريخية القديمة في التفكير.

أصبحت ظاهرة الضعف في اللغة العربية عامة تمس حتى النخبة المثقفة في المجتمع، والغريب في الأمر أن هذه المسألة أصبحت لا تثير أي استغراب، بل إن أغلبهم يرون أنه لا حاجة عندهم إلى النطق باللغة السليمة، ولا حاجة لديهم أيضا إلى معرفة قواعد اللغة العربية، ومن هنا فإن مظاهر الضعف اللغوي في اللغة العربية كثيرة أبرزها:

أ- في المجال المكتوب:

- أبرز مظاهر الضعف اللغوي كتابة تبدو في رسم الهمزة، إذ تكتب همزةُ الوصل همزَةَ قطع، وهمزةُ القطع همزةَ وصل، كما تُرسم الهمزة المتوسّطة والمتطرّفة بأوضاع مخالفة للقواعد اللغوية.

- إهمال الشَّدَّة الّتي يعني إهمالُها إسقاطَ حرفٍ من الكلمة.
- إهمال نقط الذال المعجمَة لتصير دالاً.
- رسم الثّاء بنقطتين فقط فتبدو تاء.
- إهمال نقط التاء المربوطة حتى ساوت الهاءَ في آخر الكلمة رسماً ونطقاً.
- وكتابة التّاءُ المقفلَة مفتوحة والمفتوحة مقفلَة.
- كتابة الألف بعد كل واو، في (أرجو،، يدعو، يشكو، ونحوها).
- إهمال طريقة رسم الألف اللّيّنة في آخر الكلمة بين ممدودة أو مقصورة.

- الجهل بقواعد النّحو العربيّ حتى نُصب المرفوع وجُرّ المنصوب وهكذا.
- عدم التفريق بين حالات الإعراب للمثنَّى وجمع المذكّر السّالم.
- كثرة الأخطاء اللّغويّة الشّائعة المخالفة للمسموع من اللّغة وأصولها الثّابتة، نحو: وريث بدلاً من وارث، والمبروك بدلا من المبارَك، وسوف لا بدلا من لن.
- إهمال السّلامة في الأسلوب، إذ تُركّب الجمل تركيباً يَنِمّ على التّكلُّف، فتغلب الرّكاكة ليصبح الكلام جافا قريبا إلى العامية.
- إهمال علامات التّرقيّم، أو الجهل باستعمالها بالشكل المطلوب، فتتداخل المعاني، ويفسد التركيب، ويتعب القارئ في الوصول إلى المطلوب.
- المبالغة في استعمال الكلمات العامّيّة في المجال الدراسي والصّحفي.
- المبالغة في استعمال الكلمات الأجنبيّة، نحو: "ماتش"، و"ريبورتاج"، و"ماكيت"، "باسبور"، و"فيزا"، و"ترانزيت"، و"أوكازيون"، وغيرها.

ب- في المجال المسموع:

يشترك المجال المسموع مع المكتوب في كل الأخطاء، عدا بعض الحالات التي لا تظهر أثناء النطق، نحو: رسم الهمزة أو التاء، وبالجملة يمكن ملاحظة الأخطاء المسموعة فيما يلي ذكره:

- عدم النّطق الصّحيح للدّال والثّاء والظّاء، حيث تُنطق الذّال دالاً، والثّاءُ تاء أو سيناً، والظّاء ضاداً، والطاء تاء، والضّاد دالاً.
- نطق همزة الوصل في درج الكلام همزة قطع، فينطقون: الإستعمار، الإقتصاد، الإستثمارات، ما إسمك؟، هذا إبنك، بدلاً من النّطق الصّحيح: الِاستعمار، الِاقتصاد، الِاستثمارات، ما اسمُك؟، هذا ابْنُك، بحذف همزة الوصل لفظاً في أثناء الكلام.
- الوقف على التّاء المقفَلة هاءً في نحو: فتاه، وقناه، وقُضاه، وزكاه بدلا من: فتاة، قناة، قُضاة، زكاة.
- إلغاء نطق التّاء المقفَلة في درج الكلام، والاكتفاء بنطق الحرف الّذي قبلها، نحو: قضت المحكمَ الدوليَّ المختصَّ في القضيَّ السوريَّ ب...، بدلا من: قضت المحكمةُ الدوليةُ المختصةُ في القضيةِ السوريةِ ب....
- نطق الأعداد والمعدودات باللّهجة العامّيّة الدّارجة في كلّ أنواع العدد، نحو: ثْناعشنديناr، ثْمانيَ وخمسين طالب، وكل متكلم عربي ينطق بالطريقة الموافقة للهجته ثم يتبع العدد بمعدود فصيح، ويُلاحظ ذلك كثيرا في الإعلام.
- إلغاء النطق بالإعراب من أواخر الكلمات، ونطقها بالسّكون في درج الكلام.

- أداء الكلام المكتوب بالفصحى بطريقة اللّهجة العاميّة.
- غلبة العامية.
- طغيان الكلمات الأجنبية.
- الخطأ في نطق الأعلام، نحو: عبد الاَّ، وعيْشَ، وسْليمان، وحُسِين، بدلا من عبد الله، وعائشة، وحُسَين.
- الخطأ في ضبط عَيْن الفعل الثّلاثي ماضيه ومضارعه وأمره، والجهل بالأبواب الصّرفيّة السّتّة للثّلاثيّ(*)، فيقولون في الماضي مثلا: ثُبتَ بدلا من ثَبَت، وحَصُل بدلاً من حَصَل، وفَشَلَ بدلاً من فَشِل، وحَرِصَ بدلاً من حَرَص، وغَرَق بدلاً من غَرِق، وبَطُل مفعوله، بدلاً من بَطَل، ويقولون في المضارع مثلا: يأمَل بدلاً من يأمُل، ويَحْرَص بدلاً من يَحْرِص، وفي الأمر: اكْسَبْ بدلاً من اكْسِبْ، لا تَلْمِسْ بدلاً من لا تَلْمَسْ، انْبُذِ العنف بدلاً انْبِذِ العنف، واعْمِلْ بدلا من اعْمَلْ، وهكذا...
- عدم انسجام طريقة الأداء الصّوتيّ مع مفهوم الكلام، فقد تسمع من المذيع أو المذيعة نَبْرَةً للصّوت تدلّ على انتهاء الكلام، ليتبين من خلال السّياق بأنّ الكلام متّصل بما بعده، أو تسمع نبرةً تدلّ على تواصل الكلام وامتداده، لتلاحظ بأنّ الكلام قد انتهى، وقد تسمع صيغة استفهام تؤدَّي بنبرة إخبار، أو صيغة إخبار تؤدَّي بنبرة استفهام، أو تسمع كلاماً يفيد الأسى والتّحسّر والألم يؤدَّي بصوت مرتفع فيه حماسة كبيرة.
- الجهل بمعاني الأدوات اللغويّة ووظائفها، بحيث لا يُراعَى فيها دقة التوظيف، نحو عدم التفريق بين: "إذا" و"إنْ" الشّرطيّتين، و"لَمْ" و"لمّا" الجازمتين، وحرفي الجواب "نعم" و"بلى"، و"لا"النافية للجنس، و"لا"النّافية للوحدة، وكاستعمال أداة التوكيد في موضع لا يقتضي التوكيد.

3- آثار الضعف اللغوي على اللغة العربية:

من العوامل التي تجعل الضعف اللغوي يستفحل ويعظم خطره عدم التدخل لإيجاد الحلول المناسبة لأسباب فشوّه، وإن كل اللغات الميتة مرت بمرحلة الضعف اللغوي الذي لم يعالج بالحلول الناجعة، ولذلك تسعى الأمم الحيّة إلى الحفاظ على سلامة لغتها، وتحذر من تسرُّب عوامل الضّعف إليها، ففي فرنسا على سبيل المثال كُوِّنَت المؤسّسات واللّجان لهذا الغرض، وعُقِدت المؤتمرات والنّدوات، وكُتِبت مئات

(*) يقسّم الصرفيّون الفعل الثلاثي المجرد إلى ستة أبواب هي: - فَعَل يَفْعُل، نحو: نصَر ينصُر - فَعَل يَفْعِل، نحو: ضرَب يضرِب - فَعَل يَفْعَل، نحو: فتَح يفتَح - فَعِل يَفْعَل، نحو: فرِح يفرَح - فَعُل يَفْعُل، نحو: كرُم يكرُم - فَعِل يَفْعِل، نحو: حسِب يحسِب، وقد نظروا في هذا التقسيم إلى عين الفعل في الماضي والمضارع. (ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثّقافة، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط)، ص38.

المقالات والبحوث والتّحقيقات في الصّحف، كما نجد الإنجليزية أيضا محاطة بهذا الحذر، لأن آثار الضعف اللغوي بليغة الخطر، ومن نتائجه:

- إنّ هذا الضّعف اللّغويّ المتفشّي في الوسائل الإعلامية يُؤَثّر تأثيراً بالغاً على مستهلكي المادة الإعلامية، وبخاصةً الصّغارَ الّذين هم في بداية مراحل تكوينهم اللّغويّ والفكريّ، ويستوعبون بسرعة كبيرة ما يوجّه إليهم من أخطاء لغوية، زد على ذلك كله فإن هذه الوسائل تدخل البيوت، وتلقن أهلها بشكل غير مباشر اللغة الفاسدة.
- يؤدي الضّعف اللغوي في اللّغة إلى عدم القدرة على تحقيق التّفاهم بين الناس، ويُعطّل وظيفتها في توحيد المفاهيم، وتقريب وجهات النظر، ويُوقِعُ اللبس والخَلْطَ في المعاني، لذلك فإنّ اللّغة متى أصابها الضعف تحلّلت من قيود القواعد فلا ضابطَ يعود يحكُمها، فتصبح خاضعة للعبث والفوضى والتّخبُّط في متاهات الجهل والهوى.
- الضّعف اللّغويّ مرتبط بالضّعف الفكريّ والثّقافيّ، فاللغة ليست مجرّدَ وسيلة للتّخاطب فقط، ولكنّها أيضاً ترجمان للفكر والعقيدة والثقافة.
- يؤدي الضّعف اللّغويّ إلى ذوَبان الشّخصيّة تدريجيا، وانقطاع الصّلة بالرّابطة الّتي تُوَحّد الأمّة، إنّ الحفاظ على اللّغة سليمة قوية يعني الحِفاظ على الأصالة والانتماء القوميّ.
- يترك الضّعفُ اللّغويّ العامّ فراغاً فكريّاً وثقافيّاً لدى الأمّة، ويجعلها تابعة لغيرها من الأمم المتقدمة، مرتبطة بها كل الارتباط.
- يؤدي الضعف اللغوي إلى البعد عن تعاليم الدين، إذ لا يمكن فهمه الفهم الصحيح إذا كانت اللغة ضعيفة غير متماسكة، بل إنّ الضّعف في اللّغة العربيّة يدفع بعض النّاس إلى الزّيغ عن العقيدة، والانحراف عن منهج الدّين والتّعسّف والضّلال في الحكم على النّصوص الإسلاميّة.

سادسا: منزلة قضية الضعف اللغوي في التخطيط اللغوي في العالم العربي:

التخطيط اللغوي (*planification linguistique*) واحد من فروع اللسانيات الاجتماعية (*Sociolinguistics*) الذي يهتم بدراسة علاقة اللغة بالمجتمع ومدى تأثر كل منهما بالآخر، وفق المعايير الثقافية والتوقعات والبيئة وطريقة استخدام اللغة والآثار المترتبة على استخدامها في المجتمع، ويهتم التخطيط اللغوي بدراسة المشكلات التي تواجه اللغة سواء أكانت مشكلات لغوية منبثقة عن اللغة ذاتها، نحو: توليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها، وغير ذلك من المسائل اللغوية، أو مشكلات غير لغوية ذات مساس باللغة واستعمالها، يقول (هوغن – *E.Haugen*): "أفهم بكلمة التخطيط، النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتاب والمتكلمين في مجتمع لغوي غير

متماسك، وفي هذا التطبيق العملي للمعرفة الألسنية، يتعدى عملنا إطار الألسنية الوصفية ليشمل مجالا يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختيارات بين الأشكال اللغوية المتوافرة، فالتخطيط يستتبع محاولة توجيه تطور اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخططون، وهذا لا يعني التكهن بالمستقبل على ضوء أسس المعرفة المتوافرة بالنسبة إلى الماضي، إنما يعني المسعى الواعي للتأثير عليه"[1]، فالتخطيط اللغوي وفق هذا الإطار يعمل على توجيه المجتمع غير المتماسك لغويا، وذلك بإعمال النظريات الألسنية على نحو يُدرس فيه الواقع اللغوي الذي يخضع في البداية إلى الوصف والتحليل، قبل أن يخضع إلى التوجيه والمعالجة بالطريقة التي يشرف عليها المخططون.

ظهر علم التخطيط اللغوي في مطلع الخمسينات من هذا القرن، جاعلا أول أهدافه العمل على إبراز دور اللغة في إعادة بناء الدول بعد استقلالها، وقد "مثلت توجهات هذا العلم أعمال فشمان، وفيرجسون وداس جوبتا عام 1968م، تحت عنوان: (المشكلات اللغوية في الدول النامية)"[2]، ولعل أبرز اهتمامات التخطيط اللغوي كانت منصبة على المشكلات اللغوية التي تولدت عن محاولة الاستعمار القضاء على اللغة القومية للبلاد المستعمَرة، لذا كان تركيز التخطيط اللغوي على العمل الجاد والمنظم بغرض إيجاد حلول مدروسة لتلك المشكلات اللغوية، ويعدّ ظهور علم التخطيط اللغوي متزامنا مع تقدم العلوم الاجتماعية والاقتصادية، إذ تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم وخصوصاً تلك التي تبحث سبل تطوير الدول النامية وإعادة بنائها في شتى المجالات، الاقتصادية منها، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعلمية، واللغوية وغيرها، على أن الهدف الأول للتخطيط اللغوي هو حل المشكلات اللغوية وغير اللغوية التي تعترض الإنسان بوصفه فرداً مكونا للمجموعات البشرية، والشعوب والدول بوصفها مجموعات بشرية تتفاعل مع بعضها.

يهتم التخطيط اللغوي بداية بالتنقية اللغوية، كما يهتم برسم السياسة اللغوية في المجتمع وتحديد وظائف اللغة وفق ما يصبو إليه المشرفون على هذه العملية، ويرى لويس جان كالفي *(l.j.calvet)* (أن تُطلق "تسمية التخطيط اللغوي (*planification linguistique*) على التطبيق الفعلي لسياسة لغوية بعينها"[3]، وربما يُقصد برسم السياسة اللغوية تدخل السياسيين والزعماء وقادة التوجهات القومية وسائر المشرفين على الأمور اللغوية في التأثير على الاستعمالات المتداولة في مجتمع ما، وكذا تحديد الوظائف التي تؤديها تلك اللغة بما يخدم أهدافا معينة، والشواهد التاريخية تشير دائما إلى أن اللغة كانت محل اهتمام الجماعات العرقية والحكام على حد سواء منذ القديم، إذ يعمل هؤلاء بشتى الطرق على جعل لغتهم ممثِّلة

---

(1) ميشال زكريا: **قضايا ألسنية تطبيقية**، ص 10.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص14.

(3) *louis-jean calvet: **la sociolinguistique**, collection: que sais-je? presses universitaires de France , puf , paris , (france) , 1ed , 1993 , p92.*

لهوياتهم ووجودهم، ويعمد الحكام إلى رسم حدود تلك اللغة بما يوافق توجهاتهم وسياساتهم، وفيما يتعلق برسم السياسات اللغوية للغة العربية يعد أمر الخليفة عثمان بن عفان (ت 35هـ) عندما جمع القرآن الكريم في مصحف واحد وأحرق بقية المصاحف أول مثالٍ على رسم السياسة اللغوية، وهو تدخل متعمّد، اعتمد على التخطيط لحفظ اللغة العربية وتوحيدها من خلال توحيد النص القرآني.

يتمثل التخطيط اللغوي أيضا في ذلك الصراع الذي تشهده اللغات فيما بينها، "فالفرونكوفونيون مثلا يجتهدون لوضع سياسة لغوية تمكن لغتهم من كسب الريادة"[1]، وكذلك تجعل الدول العربية في دساتيرها أوائل المواد متعلقة باللغة، مشيرة إلى أن أول لغة في البلاد هي اللغة العربية، ومن الأمثلة الواضحة أيضا فيما يخص دول الوطن العربي (تونس والجزائر والمغرب) التي أعلنت عند استقلالها أن الإسلام هو دين الدولة، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية فيها، ومع ذلك وبعد مرور سنوات على الاستقلال كانت اللغة الفرنسية تُستعمل على نطاق واسع في المجتمع بل حتى في الإدارات والخطابات الرسمية، وكانت الفرنسية في الواقع هي اللغة المسيطرة، "ففي المملكة المغربية على سبيل المثال رفض البريد قبول برقيات مكتوبة باللغة العربية بُعَيْد الاستقلال، وكانت أغلبية المكاتب الحكومية تصرّ في أحيان كثيرة على ملء نماذج البيانات ثنائية اللغة باللغة الفرنسية أولاً"[2]، ومنذ ذلك الحين، نشطت عملية التعريب للمكاتب الحكومية في المغرب العربي عموما، وكان هذا السعي وجها من أوجه التخطيط اللغوي، ولكن مازالت اللغة العربية في هذه الدول إلى هذا الوقت لم تصل إلى المرحلة المطلوبة في كافة المعاملات. ففي الجمهورية التونسية على سبيل المثال بعد مرور نصف قرن على الاستقلال تقريبا مازالت بعض الوزارات تستعمل اللغة الفرنسية لتوثيق أعمالها.

تهدف جهود المخططين اللغويين في هذا الشأن إلى تنقية اللغة من الغرائب والأخطاء والدخيل، وكانت الحكومات العربية تشرف على هذه الجهود، جاعلة في أغلب ربوع الوطن العربي أول سياساتها امتصاص هذه اللهجات واللغات القومية، لتنضوي تحت اللغة العربية تجنبا لأية صراعات عرقية، ويمكن أن تُمثَّل هذه الجهود في دور المجامع اللغوية في الوطن العربي، فقد عملت هذه المجامع على الحفاظ على مكانة اللغة العربية، وكان أبرزها مجمع اللّغة الأردني، ومجمع اللّغة العربيّة بمصر، والمجمع العلميّ بدمشق، إضافة إلى بعض الجمعيّات والمجالس، كالمجلس الأعلى لرعاية اللّغة العربيّة، والجمعيّة المعجميّة التّونسية، إلاّ أنّ أعرق هذه المجامع والمجالس كلّها، مجمع اللّغة العربيّة القاهري، والمجمع العلمي السّوري، وكانت جهود هذه المجامع – بتزكية من حكوماتها – تعد أبرز أشكال التخطيط اللغوي، إذ جعلت أول مساعيها تنقية اللغة

---

(1) *louis-jean calvet: **la sociolinguistique** , p92.*

(2) ينظر: عبد الله ركيبي: **الفرانكوفونية مشرقا ومغربا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القبة، (الجزائر)، ط01، 2009م، ص67.

العربية من الشوائب، وعملت على إعادتها إلى مكانتها المطلوبة، كما حاولت إيجاد السبل الكفيلة بضمان غلبة اللغة العربية في صراعها الدائر مع سائر اللغات واللهجات، ومثلت مساعيها تلك المواد والقوانين التي أصدرتها من أجل الوصول إلى هذه الأهداف.

1- مظاهر التخطيط اللغوي من خلال جهود المجامع اللغوية:

أ- المجمع العلميّ العربيّ (دمشق):

تعد جهود المجمع العلمي العربي بدمشق كبيرة إذا قورنت مع بداية التخطيط اللغوي، وقد "تأسّس هذا المجمع سنة 1919م في العهد الفيصليّ، ثمّ توقّف عن النّشاط سنة 1933م، ثمّ عاد إلى النّشاط مرّة أخرى سنة 1941م تحت رئاسة محمّد كرد علي"[1]، وقد اتّسع عمل هذا المجمع حتىّ دخل معترك السّياسة، إذ دعّم الحكم العربيّ أيّام الملك فيصل، وقد ظهر نشاطه فيما يلي ذكره[2]:

- قام بتزويد الحكومة بما تحتاج من مصطلحات عربيّة.
- كانت تُعقد على مستوى المجمع اجتماعات سنويّة يقوم فيها المجمع بتزويد النّاس ببعض المصطلحات الموضوعة للحاجة اليوميّة، كـ (الدرّاجة والنّسّاخة)، وقد حدث ذلك بكثرة في عهد رئاسة عز الدّين التّونجي للمجمع، وقد روّج المدرّسون لهذه المصطلحات فلقيت إقبالا معتبرا.
- أمدّ المجمع كلّ الدّوائر الرّسمية بما تحتاج إليه من مصطلحات بحسب الحاجة، فنظر في الآلات والوسائل الخاصّة بهذه الدّوائر حتّى أصبح هذا المجمع ضرورة يعود إليها كلّ من قصد التّعريب.
- التزمت الحكومة العربيّة آنذاك بعدم إصدار أيّ قانون أو مرسوم قبل تحويله على المجمع لينظر في سلامة الصّياغة.
- كانت تُقدّم للمجمع الكثير من التّراكيب الشّائعة لينظر فيها فيؤكّد سلامتها أو يعلن بطلانها.
- التزمت الحكومة بعدم طبع أيّ كتاب مدرسيّ قبل أن ينظر فيه المجمع.
- التزم أعضاء المجمع بتتبّع ما يُنشر في الصّحف والمجلات، فإذا وقعوا على لحن شائع أو تركيب ركيك صوّبوه ثمّ نشروا الصّواب على إصدارات المجمع، وقد كان المجمع ينشر هذه الأغلاط وتصحيحاتها منذ سنة 1921م تحت عنوان (عثرات الأقلام).

---

(1) سعيد الأفغاني: **من حاضر اللغة العربية**، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، ط2، 1971م، ص100.

(2) المرجع نفسه، ص101.

ألقى عبد القادر المغربّي محاضرة في 01/ 02/ 1924م بعنوان (عثرات الأفمام)[*]، ثمّ نُشرت سنة 1943م في المجلّد الثّامن عشر ص97، وتلتها مقالات أشارت إلى الكثير من هذه الأخطاء وتصحيحاتها، وقد نشط المجمع أيضا في إحياء بعض الكلمات الميّتة وإعادتها إلى ميدان الاستعمال.

نشرت مجلّة المجمع سنة 1921م (1/ 239) للكرملي توصيّات وردت في بعض بحوثه منها[1]:

أولا: على كلّ عربّي متفرنج ألاّ يقطع بعجز أو ضعف اللّغة إذا لم يطّلع على أسرارها.

ثانيا: يستحسن أن يستفتي من هو أعلم منه.

ثالثا: إذا لم يفز بطائل فعليه أن ينسب العجز لنفسه لا للّغة.

وعرف هذا المجمع أسماء كبار البحث اللّغوي ك- محمد علي كرد - سعيد الكرملي - سليم الجندي - شفيق جبري - عارف النّكدي - مصطفى الشّهابي - عز الدّين التّنوخي - عبد القادر المبارك.

ب- مجمع اللّغة العربيّة (القاهرة):

لقد صدر قرار إنشاء مجمع اللّغة العربيّة سنة (1932م)، وبدأ العمل به سنة 1934م)، وقد تعاقب على رئاسته محمد توفيق رفعت (1934م-1944م)، ثمّ أحمد لطفي السّيد (1945م-1963م)، ثمّ طه حسين (1963م-1973م)، ثمّ إبراهيم مدكور (1974م-1995م)، وحاليّا شوقي ضيف منذ (1996م)، وعرف المجمع عضويّة أسماء لامعة في ساحة الفكر اللّغويّ والأدبيّ، وقد صدر أوّل مرسوم بتعيينهم سنة (1933م)، أبرزهم محمّد حسن هيكل، عبد العزيز فهمي، عبّاس محمود العقّاد، أحمد أمين، أحمد زكي، المازني، على عبد الرّازق، وامتد عملهم إلى غاية سنة (1941م).

عمل المجمع منذ إنشائه على تحقيق الأغراض الآتية[2]:

- المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة، وجعلها وافية بمطالب العلوم والآداب والفنون، وملائمة لحاجات الحياة المتطوّرة.
- النّظر في أصول اللّغة العربيّة وأساليبها، لاختيار ما يوسّع أقيستها وضوابطها، وييسّط تعليم نحوها وصرفها، وييسّر طريقة إملائها وكتابتها.
- دراسة المصطلحات العلميّة والأدبيّة والفنيّة والحضاريّة، وكذلك دراسة الأعلام الأجنبيّة، والعمل على توحيدها بين المتكلمين باللّغة العربيّة.

(*) أفمام: جمع فم.

(1) سعيد الأفغاني: **من حاضر اللغة العربية**، ص109.

(2) مجمع اللّغة العربيّة القاهري، www.arabicacademy.org.eg /m

- بحث كلّ ما له شأن في تطوير اللّغة العربيّة والعمل على نشرها.
- بحث ما يرد للمجمع من موضوعات تتّصل بأغراضه السّابقة.

وقد حدّد المجمع أعماله في إصدار المعاجم اللّغوية، وبحث القضايا الرّاهنة للّغة العربيّة، بما في ذلك وضع المصطلحات العلميّة واللغويّة، وتحقيق التّراث وقد ظهرت هذه الأعمال على شكل إنجازات أبرزها:

ب.أ المعاجم:

معجم ألفاظ القرآن الكريم: ويضمّ هذا المعجم كلّ ألفاظ القرآن الكريم، ودلالاتها، ومواضعها في القرآن الكريم، وقد صدرت منه ثلاث طبعات.

المعجم الكبير: وهو أكبر معاجم اللّغة العربيّة، وقد طُبع منه خمسة أجزاء، وبالمعجم لغةٌ، أدبٌ، ونحوٌ، وصرفٌ، وبيانٌ، وبلاغةٌ، وفيه أيضا من التّاريخ والجغرافيا والفلسفة وغيرها.

المعجم الوسيط: هو معجم حديث مؤلّف لجمهرة المثقّفين، ظهرت الطّبعة الأولى منه عام (1960م) في جزأين كبيرين يتكوّنان من مائة وألف صفحة (1100 صفحة)، واهتمّ باللّغة قديمها وحديثها، وتوسّع في المصطلحات العلميّة والأدبيّة والفنيّة، وكذلك في ألفاظ الحضارة، وقد صدرت منه ثلاث طبعات.

معجم مختصر يفي بحاجات الطّلاب بالمدارس والجامعات، يستخدم في المدارس الثّانوية في مصر وبعض الدّول العربيّة.

ب.ب مجموعة المصطلحات العلميّة و الفنيّة:

صدر منها حتىّ الآن سبع وثلاثون مجموعة وهي تتضمّن كلّ ما تعدّه لجان المجمع، ويقرّه مجلسه ومؤتمره من المصطلحات المجمعيّة، ويقوم المجمع بدراسة المصطلحات العلميّة في لجنة مختصّة ثم يعرّف المصطلح تعريفا دقيقا بعد عرضه على لجان مختصّة كمجلس المجمع في مؤتمره السّنوي[1]، وبذلك يكون المجمع على صلة وثيقة بأي تطور أو اختراع.

ب.ج البحوث اللّغويّة:

صدر للمجمع كتاب في أصول اللّغة في ثلاثة أجزاء، وهي في أصلها قرارات لجنة الأصول، وبحوث أعضائها وخبرائها في تيسير قواعد النّحو، والمعرب، والدّخيل، والمولّد، والاشتقاق من الأسماء وغيرها ممّا له صلة باستعمال اللّغة العربيّة، كما صدر في جزأين كتاب (الألفاظ والأساليب) بشأن العديد

(1) مجمع اللّغة العربيّة القاهري، www.arabicacademy.org.eg /m

من الألفاظ والأساليب الشّائعة، وتصويب ما له وجه من الصّحة وفق ضوابط اللّغة العربيّة وقواعدها، وّصدر للمجمع أيضا أعمال أخرى تهمّ اللّغة وهذه أبرزها[1]:

- (مجموعة قرارات الألفاظ والأساليب) حتّى عام 1987م.
- (آراء في قضيّة تعريب التّعليم العالي والجامعي) لمحمود حافظ، ومحمود الجبيلي.
- (قرارات مؤتمر المجمع لسنة 1979م في تيسير النّحو التعليمي).
- (قضيّة التّعريب في مصر) لمحمود حافظ.

واهتمّ المجمع بتحقيق التّراث العربيّ ونُظِّم نشاطات عديدة تمثّلت في النّدوات والمؤتمرات وغيرها، كما أنّ المجمع يصدر مجلّة سنويّا منذ عام (1934م).

للمجمع اللّغوي المصريّ دوره الهامّ في الحفاظ على اللّغة، فهو على الرّغم من عراقته يعمل في تنسيق دائم مع بقيّة المجامع اللّغوية في الوطن العربيّ، والمجالس العليا للّغة العربيّة، وله يرجع الفضل في إقرار المصطلحات أو رفضها في مجالات شتّى.

يعكف المشرفون على التخطيط اللغوي في البلاد العربية على دراسة السبل الكفيلة للنهوض باللغة العربية التي تتمثل فيما يلي ذكره:

- وصف الوضع اللغوي وغير اللغوي القائم في البلاد العربية، ورصد سبل معرفة الوضع اللغوي والاجتماعي السائد لمعرفة المعوقات التي تقف دون النهوض باللغة العربية.
- محاولة التنبؤ بمستقبل العربية والتعريب، وتوقع صعوبات تعميم العربية والتعريب.
- محاولة استخلاص المبادئ العامة التي تكون بمثابة حقائق وثوابت لعملية تخطيط العربية حتى تصلح للتطبيق في العالم العربي أو البلاد الأخرى التي تسعى لتبني لغاتها القومية.
- التأسيس لعلم رسم السياسات اللغوية العربية حتى يشتمل على التخطيط الناجع للرفع من مكانة التعريب واللغة العربية بشكل عام، وتحديثها وتطويرها وبناء مصطلحاتها، والتخطيط لتعلمها وكذا اكتسابها.

2- نموذج مقترح للتخطيط اللغوي:

رصد مجمع اللغة الأردني بعض آراء اللغويين والمشرفين على عملية التخطيط اللغوي في الوطن العربي، وتوصل إلى نموذج يشتمل على الجوانب التالية[2]:

---

(1) مجمع اللّغة العربيّة القاهري، www.arabicacademy.org.eg /m.

(2) مجمع اللغة الأردني: http://www.majma.org.jo/majma/index.php/2009-02-10-09-35-28/369-27-3.html.

- الجانب الإداري للسياسة اللغوية العربية والتعريب، وتشمل المنفذين والمهتمين بالعربية والتعريب من مثل: النخبة، أصحاب النفوذ، رجالات الدولة، مجلس الوزراء، صانعي القرارات، راسمي السياسات، الجامعات، المدارس، القطاع العام والخاص، ويتمثل الجانب الإداري في معرفة التيار المنادي بنصرة العربية والتعريب والتيار الذي يحارب العربية والتعريب، والتيار الوسطي، ويقتضي الجانب الإداري للتخطيط اللغوي معرفة الداعين لتبني العربية ولماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ويركز الجانب الإداري على القضايا الإعلامية والتوعية التي تصل إلى كل ذي علاقة بالعربية.
- الجانب التسويقي للعربية والتعريب، وهكذا فإن تسويق العربية يقوم على نوعية المنتج اللغوي، وطريقة ترويجه، والمكان الذي تروج فيه اللغة والمنتجات اللغوية، وتكلفة المنتج اللغوي والأشخاص المسوقين لهذا المنتج اللغوي.
- الجانب السياسي للخطة اللغوية للعربية والتعريب: وتشتمل على من يربح ومن يخسر في استعمال العربية وشيوعها؟ ومتى يربح ومتى يخسر؟ ولماذا يربح ولماذا يخسر؟ من يؤثر ومن يتأثر، ومن ينفر ومَن يحبب بمشروع العربية والتعريب، كيف نكسب الدعم للعربية وكيف نقبل المعارض؟
- الجانب المتعلق بوضع القرار المتعلق بالعربية والتعريب ويشمل هذا الجانب على مَن يصنع القرار اللغوي، ماذا يصنع؟ وكيف يقرر؟ ومتى يخالف ومتى يوافق في السياسات اللغوية؟ ما وسائل القوة والإقناع عند رسم السياسة اللغوية المتعلقة بالعربية والتعريب؟ وما النتائج المترتبة على مشروع تعميم العربية والتعريب؟ وما الكلفة والفائدة للأمة والأوطان؟

إن المتأمل في برامج التخطيط اللغوي يلاحظ أن مادة التخطيط اللغوي قائمة على توجهات وأفكار مثلت أصحابها، وهي بشكل عام تتمثل في:

- فريق يرى أن مسألة النهوض باللغة العربية مسألة دينية وقومية، وكل متخلف عن هذا التوجه فهو مرتد عن دينه، ومنسلخ عن قوميته وعروبته.
- فريق يرى في الاهتمام باللغة العربية تخلفا وتحجرا ضد العلوم والمعرفة، وأن اللغة العربية هي لغة الشعائر الدينية، والشعر، والفروسية.
- فريق لا يلتفت للمسألة، إذ يقف موقف الحياد، ويرى أن العلم لا يتمثل في أية لغة، وأن أية لغة قادرة على تحمل التكنولوجيا فهي اللغة المناسبة وكفى.
- إنّ مشروع النهوض بالعربية والتعريب هدف فردي، كما أنه هدف قومي، لذا ينبغي أن نجعله ضمن برامج وزارات التخطيط المنتشرة في العالم العربي، وبذلك يصبح التخطيط اللغوي للعربية لا يقل أهمية عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والزراعي وغيره، ويمكن أن تُضرب الأمثلة بالجهود

التعبوية التي لا تقل عن الجهود العسكرية والاقتصادية في نشر استعمال اللغات بين مواطنيها، فهناك وعي لغوي كبير في سائر أنحاء العالم لا يقل عن الوعي السياسي والاقتـصادي، وهـذا هـو الـسر في قوة الدول التي كانت ضعيفة في الماضي.

"ألا ترى أنّ الجملة العربيّة في بنائها وترتيب موادّها قد تأثرت بالأساليب الغربيّة.
فقدّمنا ما يحسن ألا نقدّمه، وأخّرنا ما يحسن أن نقدّمه دون أن نراعي أصول العربيّة؟
إنّ من أصول العربيّة في بلاغتها وحسن نظمها أن نقدّم شيئا حقّه أن يتأخّر
لغرض خاصّ مفيد في ضبط معنى من المعاني".
(إبراهيم السّامرائي)

الفصلُ الثّالث

التّصويبُ اللّغويّ في العصرِ الحديثِ

- أقسام التصويب اللغوي الحديث.
- مجالات التّصويب اللّغوي الحديث.
- مرجعية التصويب اللغوي وطرق الاحتجاج.
- معايير التصويب اللغوي الحديث.
- اتجاهات التصويب اللغوي الحديث.

الفصلُ الثّالث

التّصويبُ اللّغويّ في العصرِ الحديثِ

كانت اللغة العربية منذ القديم محل اهتمام الدارسين، إذ لاقت العناية الكاملة من لدن أبنائها، فحاولوا تخليصها من الأخطاء اللغوية بكل حزم وصرامة، وأوقفوا لهذا الموضوع الجهود العظيمة، وتوالت العصور فلم يدخروا جهدا لنقد لغة العلماء والأدباء وأصحاب القول والفن، واستجدت دوافع غذت الكتابة في هذا الموضوع، منها: رواج الترجمة إلى اللغة العربية، وكثرة الكتابة في الجرائد والمجلات، وسرعة النشر، وقد ظهرت جهود عظيمة اتجهت نحو العمل على تخليص اللغة من الأساليب المستحدثة واللغة الضعيفة، فبرز كتاب في سائر البلاد العربية ألّفوا في الأخطاء اللغوية والتصحيح اللغوي بعناوين مختلفة، على نحو: (معجم الأخطاء الشائعة) للعدناني، (نحو لغة سليمة) لزهدي أبو خليل، (كبوات اليراع) (لجام الأقلام) لأبي تراب الظاهري، و(إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) لسليم الجندي، و(مغالط الكتاب ومناهج الصواب) لجرجي جنن، و(رد الشارد إلى طريق القواعد) لجرجي شاهين عطية، و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل بديع يعقوب، و(لغة الجرائد) لليازجي، و(تذكرة الكتاب) لأسعد داغر، و(قل ولا تقل (لمصطفى جواد وغيرها من المؤلفات التي فاقت العدّ والإحصاء، وكلها سعت إلى محاولة تخليص اللغة العربية من الأخطاء اللغوية، واختلفت توجهاتها حتى ظهر أثر ذلك بارزا على موادها، إذ مثلت بحق مواقف أصحابها اتجاه الأخطاء اللغوية، مع ملاحظة أن أغلبها تأسس على جهود القدماء في هذا الأمر.

كانت هذه المؤلفات دليلا على نشاط حركة التصويب اللغوي الحديث، كما كانت دليلا على تنوع الثقافات وخصبها عند الدارسين العرب من جهة، وعلى اختلاف التوجهات اللغوية عند هؤلاء من جهة أخرى، فكانت صورة حقيقية لهذا الخصب في المواد المعالجة، وقد تمثلت هذه الاختلافات في التشدد عند البعض، وعلى التساهل عند الغير، كما دلت أيضا على التقليد الضعيف عند بعض الدارسين، والخطأ والتسرع في الأحكام، فنتج عن ذلك ذبذبة واضطراب وتراجع عن الآراء في أحيان كثيرة، والدارسون المعاصرون ليسوا استثناء في هذه المسألة، فعلماء اللغة الأقدمون الآخذون الفصاحة من منابعها لم يسلموا من المؤاخذة والغفلة من الاستقراء التام فيما حكموا عليه بالخطأ، فطبيعي إذن أن ينعكس ذلك على المعاصرين، مادامت دراساتهم امتدادا لما ألف الأوائل في هذا الموضوع.

أولا: أقسام التصويب اللغوي الحديث:

جرت العادة عند حديثنا عن موضوع التصويب اللغوي أن نربط الموضوع مباشرة بالتصحيح اللغوي على أساس أن العملية إنما تقوم على هذا الشق وكفى، غير أن الحقيقة غير ذلك كلية، لأننا ننسى أو نتناسى أحيانا أن العملية تقوم على شقين اثنين هما التخطئة ثم التصويب، وقد تعودنا أن نجمع العمليتين في واحدة فلا نفرق إذ ذاك بينهما، مع أن الحقيقة التاريخية في هذا الموضوع تؤكد أن التخطئة سبقت التصويب، جاء في الخصائص: "رووا أن النبي سمع رجلا يلحن في كلامه فقال أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضي الله تعالى عنه كتب إليه كتابا لحن فيه، فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطا؛ وروى من حديث علي ﷺ مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ أن الله برئ من المشركين ورسوله حتى قال الأعرابي برئت من رسول الله فأنكر ذلك علي عليه السلام ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه ما لا يجهل موضعه، فكان ما يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن مشهورا ظاهرا"[1]، فكان المتكلم إذا أخطأ استُهجن كلامه بالإشارة إلى لحنه، ولو لم يُبَدَّل لحنه بصواب، وإننا نجد أغلب الروايات تذكر أن أغلب التخطيئات لم تُصوب في بداية ظهور اللحن، بل كان الناس يكتفون بالإشارة إليها.

مع أن أغلب الروايات تشير إلى أن التعامل مع اللحن في بداية ظهوره تمثل في التصدي له باستهجانه ورده من منطلق أنه خارج عن سنن العرب، فلم يُصَوَّب المُخطئ إلا نادرا، ما يدل على أنّ التأسيس لعملية التصويب اللغوي بدأ أولا بالإشارة إلى لخطأ وأنّ الدرس المناسب للقضاء عليه لم يكن قد وُجد بعد، وما كان لذلك أن يحدث لولا أن العرب اعتادت السلامة اللغوية، لذلك قد استغربت الخطأ وعدَّته خروجا عن المألوف، وجرى ذلك على اللاحقين من بني العربية، فكان كل مقبل على عملية التصحيح اللغوي يشير للخطأ بداية ثم يبدله بالصواب المطلوب.

أما في العصر الحديث فقد عُدّت التخطئة دون تصويب عملا ناقصا، بل إنّ التخطيء دون تصويب يعدّ لغوا في منطق اللغة، فالإشارة إلى الصواب نوع من الدليل على خطأ الاستعمال، فكنا نلاحظ في كتب التصحيح اللغوي جميعها ما يدلّ على التخطئة مذيلا بالصواب مع التعليل، غير أن الاختلاف ظاهر في طرائق تناول المسألة باختلاف العمليتين:

---

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (مصر)، ط03، 1376هـ/ 1957م، ج02، ص08.

1- التَّخْطِئَة:

التخطئة ذكر خطأ المستعمِل أو الاستعمال أو المخَطِّئ نفسه، وفي هذه الحالات كلها تذيل الإشارات إلى الخطأ بتعليلات تستند على أسس علمية؛ وأما الفروق بين الحالات هذه فهي أن الخطأ إذا تعلق بالمستعمل فإنه يكون صادرا عنه خطأً، فيستغربه الناس لأنه لم يقع قبل، أما الخطأ الذي يقع على مستوى اللغة فقد يكون كثير الوقوع، وقد يكون منتشرا بين الناس حتى يصبح من الاستعمالات الكثيرة، بينما تخطيء المُخَطِّئ يكون برد تخطيئه عليه لكونه أخطأ فيما ذهب إليه، ولا يكون ذلك إلا بالتأسيس العلمي الذي يقطع الشك باليقين، ويجعل مُخَطِّئ المُخَطِّئ صائبا فيما يذهب إليه، ومن هنا تكون عملية التخطيء كما يلي ذكره:

أ- تخطيء المستعمِل أو الاستعمال:

يخص اللغويون تخطيء مستعمل اللغة عادة بتعابير معينة، إذ يقولون مثلا: "ويقولون ويخطّئون"، وما شابه ذلك من التعابير، فاليازجي مثلا يقول: "ومن ذلك قول بعضهم"[1]، و"ويقولون"[2]، و"وأغرب ما جاء في هذا قول القائل"[3]، على أن اليازجي في الحقيقة لا يخرج عن مشتقات فعل القول؛ أما شوقي ضيف فيركز على مستعمل اللغة مباشرة وبشكل صريح، فهو في كل مرة يشير فيها للخطأ إنما يعبر عنه بالإشارة للعامة تبعا لعنوان الكتاب، فيقول: "تسكن العامية التاء في صيغة..."[4]، ويقول في موضع آخر: "وذلك في قول العامة..."[5]. والعدناني أيضا يذهب مباشرة لتخطيء المستعمل بتعبير صريح فيقول: "ويخطئون من يقول... ويقولون..."[6]، وهذه التعابير لا تشكل عرفا عند المخطئين، بل إنها وليدة ما يذهب إليه في مادته اللغوية.

ذكر اللغويون أسبابا لوقوع المتكلم في الخطأ، منها: الجهل باللغة الصحيحة، وسيطرة العامية، وأيضا إهمال اللغة، ثم عدم الاطلاع على ضوابطها، كما تساهم الترجمة بشكل كبير في وقوع الخطأ، وأيضا اختلاط العربية بغيرها من اللغات، كما يشكل عدم ضبط الكلمات بالشكل وعدم كتابة الأرقام بالألفاظ سببا رئيسا في حدوث الأخطاء عند المذيعين وقراء الأخبار، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعامل الاستعمار الذي لم يدخر جهدا في محاولة القضاء على اللغة العربية أينما وجدت.

---

(1) إبراهيم اليازجي: **لغة الجرائد**، مطبعة مطر، داخل المرور بمصر، القاهرة، (مصر)، ط01، (د، ت، ط)، ص08.

(2) المرجع نفسه، ص58.

(3) المرجع نفسه، ص73.

(4) شوقي ضيف: **تحريفات العامية للفصحى**، في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1994م، ص21.

(5) المرجع نفسه، ص163.

(6) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان،، بيروت، (لبنان)، ط02، 1985م، ص186.

ويقولون: "ومن الخطأ قولهم" لتخطيء الاستعمال، أو "ومن تراكيبهم العجيبة"، أو "ومما يكثر استعماله خطأ" ونحوها. لا يخص أنستاس الكرملي تخطيئاته بتعبير معين، غير أننا نلاحظه يعتمد التعابير التي تدل على تخطيء الاستعمال، ومن ذلك قوله في تخطيء كلمة (تُرتور): "الترتور بالضم..."[1]، وفي موضع آخر يقول عن تسميتهم لنوع من السمك بالعنقريظ: "ومن الأوهام الشائعة قول: العنقريظ: ضرب من السمك ففي هذا التفسير غلطان...". أما أحمد مختار عمر فيقول معلقا على قولهم نفساني وروحاني أو نفسي وروحي: "يشيع على الألسنة والأقلام الآن استعمال كلمتي" نفساني" و"روحاني "..."[2]، وفي موضع آخر يقول: "يقولون تكونت عندي قناعة بكذا..."[3]، أما محمد علي النجار فيعلق على بعض الاستعمالات قائلا: " ترى هذا الاستعمال منتشرا..."[4] و"فشا بين الناس استعمال..."[5]، فكل هذه النماذج من أخطاء الاستعمال، لأنها تتعلق باللغة لا بمستعملها.

يُرجع اللغويون الأسباب المتعلقة بوقوع الخطأ في اللغة إلى سعة اللغة العربية في دلالاتها وألفاظها، وثراء مترادفاتها وصيغها، وكثرة الألفاظ السماعية فيها، وهذه الأخطاء تجد لها منفذا عبر وسائل الإعلام لتنتشر بشكل سريع، وبعضها الآخر له جذور تاريخية فلم يعم استعماله بشكل كامل، وبقي استعمالا ترفضه اللغة، نحو قولهم: "يَزُوزُ كذا" وهم يقصدون "يَجُوزُ كذا".

ب- تخطيء المُخَطِّئ:

قد يُخَطِّأ مستعمِل اللغة أو استعماله، فيكون المخَطِّئ مُخْطِأً، أو يرى غيره انه مُخْطئ في تخطيئه ذاك فَيُخَطِّئُه، فتخطيء المخَطِّئ إذن يكون بتعقب تخطيئه، وإبطال حكمه القائل بخطأ المستعمل للغة أو الاستعمال اللغوي، وتصويب فعل المستعمل للغة بهذا الاستعمال والتدليل على صواب ما ذهب إليه، ولذلك فإننا نجد اللغويين يستعملون ألفاظا تدل على ذلك، نحو: "ويُخَطِّئون من يقول... ولكن"، ويُخَطِّئ فلان من يقول كذا... غير أنّ" وتعابير أخرى تدل على ذلك.

لعل أبرز الذين خطّأوا تخطيئات غيرهم إميل بديع يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، إذْ خَطَّأ بعض اللغويين القدامى والمحدثين، فمن القدامى خطّأ الحريري والفيروزبادي والأزهري وغيرهم،

---

(1) أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، طبع بمطابع الأيتام، بغداد، (العراق)، ط01، 1933م، ص135.

(2) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط02، 1998م، ص125.

(3) المرجع نفسه، ص196.

(4) محمد علي النجار: **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1406هـ/ 1986م، ص47.

(5) المرجع نفسه، ص73.

ومن المحدثين خَطَّأ لغويين كُثُرًا، أمثال أسعد داغر، وإبراهيم المنذر واليازجي الذي"حرّم استعمال الفعل (استلف) بدعوى أنّه لم يرد في لغة العرب، فاستدرك عليه أنْ فاته أنّ الفعل وارد في أساس البلاغة، وأنكر أيضا على أسعد داغر نفيه أنّ يتعدّى الفعل (طاف) بحرف الجر على، لأنّه لم يُسمع عن العرب، غير أنّه ورد في قوله عزّ وجل: ﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِصِحَافٖ مِّن ذَهَبٖ﴾[*]، وأنّه ورد بهذه الصّفة في لسان العرب والمصباح المنير"[1]، وأكثرُ اهتمامه في كتابه على هذه التخطيئات التي لا أساس لها، يقول في هذا الصدد: "من يطّلع على بعض الكتب الآنفة الذّكر، وخاصّة المتأخّرة منها يهوله كثرة الألفاظ والأساليب الّتي تخطّئها – وأكثرها صحيح لا غبار عليه – فيحسب أنّه ليس في مأمن من الخطأ، بل من كثرته..."[2]، وكان هذا دأب المؤلف في معجمه، إذ خصص له الفصل الثالث فجعله معجما للتخطيئات وعرض صوابها.

على هذا النحو أيضا كان صنيع أحمد مختار عمر في كتابه (العربية الصحيحة)، يقول في موضع منه: "يتسرع كثير من الباحثين فيحكمون على ألفاظ وعبارات بالخطأ رغم أنها صحيحة فصيحة لا غبار عليها ولا حرج في استعمالها. وفي الحقيقة أن الحكم على كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب، لأنّ الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب العربية، وهذا ما يستلزم الاستقراء التام وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان"[3]، لأن التصويب في نظر الكاتب لا يقتضي جهدا كبيرا كالذي يقتضيه التخطيء، فللقيام بعملية التصويب يكفي البحث عن الدليل الذي يثبت صحة ما يذهب إليه المصوب، أما التخطيء فيقتضي البحث العميق لإثبات أن الاستعمال المُخَطَّأ لم تتم الإشارة إليه في مصادر اللغة على أنه صواب، أو أن القياس يرُدُّه، إذ كم أهملت معاجمنا ألفاظا، وكم غاب عن مجامعنا تراكيب لم تتم الإشارة إليها.

كتاب (العربية الصحيحة) حافل بالإشارات للتخطيئات الخاطئة، وأكثر بروزها في الفصل الثاني من الكتاب، عنونها المؤلف ب"لا تتحرج أن تقول"، ومن أمثلة ذلك الاعتراض على نطق كلمة "الأمويين" في مسلسل أبي حنيفة النعمان إذ يقول: "اعترض الدكتور حسن رجب في جريدة الأخبار والدكتور عبد العظيم رمضان في جريدة الأهرام على التلفظ بكلمة "الأمويين" في مسلسل أبي حنيفة النعمان بفتح الهمزة، بحجة أن

(*) الآية 71 من سورة الزخرف.

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1986م، ص35.

(2) المرجع نفسه، ص7.

(3) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص179.

"أُمية" مضمومة الهمزة، وأنّ دلالة هذه الكلمة تتغير بتغير حركة الهمزة، غير أن كلا الضبطين صواب، لأن..."[1]، على أن المؤلف يجتهد في تأييد ما يذهب إليه بالحجة.

يُخَطِّئ مصطفى جواد تخطيئات لغويين كثر، فيشير للتخطيء ثم يسترسل في تعليل صواب من خُطِّئ، يقول مثلا في تخطيء اليازجي لكلمة "البؤساء": "فقد عاب من جَدَبَ – محيلا على لغة الجرائد – استعمال "البؤساء" بمعنى البائسين"[2]، وعلى نحو قل ولا تقل تتوالى صفحات الكتاب، وما ينبغي الإشارة أليه أيضا هو تنوع محتوى الكتاب، وثراء مادّته اللغوية.

ينتهج لغويون كثر هذا النهج في عملية التصويب اللغوي، فقد "خطّأ الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة) تخطيئات غيره من اللغويين، وصبحي البصام في (الاستدراكات على كتاب قل ولا تقل لمصطفى جواد)، وجانب من كتاب (حول الغلط والفصيح) لحمد أبي الخضر منسي، والاستدراكات والردود على كتاب لغة الجرائد لليازجي"[3]، على أنّ المسألة لا تتوقف عند هذا الحدّ أحيانا، فقد يُخَطِّئ مُخَطِّئ فيخطئه غيره، فتتوالى دوامة التخطيئات ويُخاض في الموضوع لسنوات، بدليل ما أثاره كتاب لغة الجرائد لليازجي.

قد يكون مآل بعض التخطيئات إلى الفشل نتيجة عوامل كثيرة تزيد في قوة سند مخطِّئ التخطيء، إذ قد تصطبغ بعض التخطيئات بذاتية المخَطِّئ، وقد ينقاد بعض المخَطِّئين وراء تخطيئات غير مؤسّسَة، فيكون مطلبهم في ذلك دفع عناء البحث عما يقوي حجتهم أثناء التخطيء، فينساقون وراء خطأ من نقلوا عنه دون علم، وقد يسيء بعضهم فهم بعض القضايا فيؤوّلون حسب هواهم لينتج عن هذا كله خطأ التخطيء.

يضاف إلى هذه الأسباب كلها الاختلاف حول مسألة التخطيء نفسها، إذ يضفي بعض اللغويين على المسألة تعقيدات لا يمكن الخروج منها بجهد يسير، وجوهر هذه الخلافات يدور حول إمكانية قبول أو رفض تخطيئات كثيرة بدعوى التطور اللغوي، فقد رفض كتّاب كُثر تخطيئات غيرهم تحت ذريعة أن اللغة في تطور مستمر، ولا ينبغي – في نظرهم – أن يُشدّد الخناق على مستعملي اللغة حتى لا يحدث النفور منها، بل المطلوب – في نظرهم – تأييد دعوى التيسير اللغوي.

(1) ينظر: أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص179.

(2) ينظر: مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، طبعة خاصة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، (سوريا)، ط02، 2001م، ج01، ص17.

(3) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص55.

ج- تخطيء المُصَوِّب:

يقصد به تخطيء من صَوّب الخطأ، ومعنى ذلك أن يُخَطِّئ أحدُ اللغويين مستعمِلا أو استعمالا، فيبدّل ما يعتقد أنه خطأ بالصواب الذي يراه كذلك، فيثبت غيره أن تخطيئه صائب يستدعي صوابا غير الذي رآه، ونماذج ذلك كثيرة في كتب التصويب اللغوي الحديث، ومن ذلك تخطيء العدناني بعض اللغويين عندما يصوّبون قول العامة: "كُفَّ لومَك ب (كفّ عن لومك) معتقدين أن (كفّ لومك) خطأ، معللا أنّ الفعل (كَفَّ) يصِل بنفسه إلى المكفوف، وبحرف الجرّ (عن) إلى المكفوف عنه، و يجيز قولنا: كُفّ لومك عني، وكَفَفْت الشّر عنك، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ﴾[1]، مجيزا أيضا قول القائل: كُفّ شكواك، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾"[*] [2]، ويكون تخطيء المصوّبين عادة عندما تصدر أحكام جزافية لا يتحرى فيها أصحابها الدقة في التصويب؛ وتختص هذه العملية بتعابير مختلفة، منها مثلا: ويخطئون من يقول:... معتقدين أن الصواب هو:...، أو ويخطئون من يقول:...، جاعلين صوابه:...، غير أن الصواب هو:...، وغيرها من التعابير التي تخدم هذا المقام.

2- التَّصْويب:

تقترن عملية التصويب عادة بتحديد الخطأ، فكما أنه في منطق التصحيح اللغوي تقتضي التخطئة تصويبا يُزيل الإبهام بإحالة الصواب محلّ الخطأ، فإن التصويب أيضا لا يكون دون تحديد خطأ، أو بمعنى أدق فإن التصويب عملية لا بد منها لتكتمل عملية التصحيح اللغوي، والتصويب بهذا المعنى هو أن يرى المصوب أو المصحح أن ما جاء به هو الصواب انطلاقا من الأسس والمعايير التي استند عليها في تصحيحه عوض استعمال خطّأه.

انطلاقا من كتب التصويب اللغوي يلاحَظُ أن هذه العملية مثلها مثل التخطئة تنقسم إلى أقسام:

أ- تصويب المستعمِل أو الاستعمال:

في هذه العملية يقوم المصوب باقتراح الصواب الذي يراه مناسبا للحلول محل الخطأ، ففي (معجم أخطاء الكتاب) مثلا يقول الزعبلاوي: "قولك: "ما كلمته أبدا" من الخطأ الشائع، وصوابه: "ما كلمته قطّ"، أو"ما كلمته البتّة"، ذلك أن "أبدا" ظرف زمان للتأكيد، في المستقبل، نفيا، وإثباتا تقول: "لا أفعله أبدا"، كما تقول:

---

(1) من الآية 20 من سورة الفتح.

(*) من الآية 77 من سورة النساء.

(2) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص218.

"أفعله أبدا"، دون نفي. فإذا دخل عليه فعل ماض حصل التناقض، لأنه مخصوص بالمستقبل"[1]. على أن عملية تصويب المستعمل أو الاستعمال لا تختص بتعابير معينة، فاليازجي في لغة الجرائد يقول: "ويقولون كلفته بالأمر، فيعدون هذا الفعل إلى المفعول الثاني بالباء، والصواب: تعديته إليه بنفسه، تقول: كلفته الأمر"[2]، وهذه النماذج عادة تتصدر التصحيحات في كتب التصويب اللغوي.

لا تعني لفظة "المستعمل" العامة فقط، بل يُقصد بها أيضا المثقفون واللغويون، وقد ظهرت في هذا المجال مؤلفات كثيرة صوبت استعمالات الخاصة، مثل (أوهام المثقفين في أساليب العربية) لمؤلفه أحمد محمد عبد الدايم الذي أرجع دوافع تأليفه إلى زيادة رقعة الطبقة المثقفة من مستعملي العربية، وهذا الكتاب في الأصل مجموعة من مقالات نشرت في صحيفتي (عكاظ) و(الندوة) المصريتين بين عامي: 1987م-1989م، وهي في الأصل محاضرات ألقيت في جامعة أم القرى سنة 1988م، يقول المؤلف في مقدمة هذا الكتاب: "الكتاب موجه للمثقفين من أبناء العربية، وهم أصحاب الشريحة العظمى من مجتمعنا العربي الآن"[3]، والحقيقة أن كلام المؤلف هذا إشارة منه إلى اتساع استعمال الفصحى في المجتمعات العربية، ومرد ذلك إلى زيادة المستوى الثقافي والانتشار الواسع لوسائل الإعلام التي قد تلعب دورا بارزا في نشر الثقافة.

تختلف طرائق ومناهج تناول المادة اللغوية وتتنوع في كتب التصويب اللغوي الحديث، فمن الكتاب من يجعل مؤلَّفَه يبدأ بتصويبات على شكل فقرات تتناول مباحث مختلفة لا ترتيب فيها ولا تبويب، بل يجعل لكل فقرة عنوانا يحمل الخطأ المقصود، كما فعل العدناني في معجم الأخطاء الشائعة عندما يقول: "ثُكْنَاتُ الجُنُودِ وثُكَنُهُم"[4]، أو يختارون عنوانا للفقرة الخطأ مذيّلة بالصواب، ومنهم من يختار الخطأ عنوانا للفقرة كما فعل مجمع اللغة القاهري في القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، مثلا في: "يتبختر بمشيته"[5]، ومنهم من يجعل الكتاب على شكل معجم مرتب ترتيبا ألفبائيا، ومنهم من يجعل جزءا على شكل فقرات يعرض فيه الأخطاء ثم يقترح لها تصحيحات، ثم يخصِّصُ جزءا آخر على شكل جداول، وهذا صنيع إميل بديع يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، إذ عرض في القسم الأول من الفصل الثّالث الأخطاء

---

(1) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمد مكي الحسني، مروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، (سوريا)، ط 01، 1427هـ/ 2006م، ص01.

(2) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص97.

(3) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، العجوزة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1417هـ/ 1996م، ص03.

(4) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص50.

(5) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، (من 1934 إلى 1987)، أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1410هـ/ 1989م، ص69.

المنهجيّة الّتي وقعت فيها كتب التّصويب اللّغوي قديمها وحديثها، وأما القسم الثّاني منه فمعجم للتّصويبات، وهو الأساس والهدف من الكتاب، جعله صاحبه تصويبات لألفاظ وتراكيب خطّأها بعض اللّغويين وهي صحيحة، يقول المؤلّف: "...أما القسم الثّاني من الكتاب، وهو الأساس والهدف، فمعجم لبعض الألفاظ الّتي خطّأها بعضهم وهي صحيحة"[1]، وأما القسم الثّالث من الفصل الثالث فمعجم صغير لبعض الألفاظ التي تضمنتّها كتب التّخطيئات، وقد أوردها على شكل جداول ذات ثلاث خانات، الأولى تضمّنت الخطأ، والثانية تضمّنت الصّواب، وأما الثّالثة فقد تضمّنت سبب التّخطيء أو التّصويب، وقد رتبّها ترتيبا هجائيّا.

أما بعض كتب التصويب اللغوي الحديثة فقد جعلت عملية التصحيح على شكل جداول، يُذكر الخطأ في عمود، والصواب في عمود، مثل كتاب (الكتابة الصحيحة) لزهدي جار الله، و(دليل الأخطاء الشائعة) لمروان البواب وإسماعيل مروة وغيرها، فاختلفت كتب التصويب في شكل تناول المواد المصوبة.

ب- تصويب المخَطِّئ:

وهو تصويب حكمٍ بالخطأ على استعمال أو مستعمل، على اعتبار أن المصوب أصدر حُكما بالخطأ فكانت الأدلة التي ساقها لا تخدم تخطيئه، أو أنْ يكون قد شاب الأدلة أو التعليل شيء من الخطأ، وفي الحالات جميعها فإن الحكم بالخطأ يبقى سليما يستدعي البرهان المؤسس، فما يقوم به المصوب هنا هو الإتيان بالحجة التي تخدم التخطيء.

والفرق بين تخطيء المخَطِّئ وتصويب والمخَطّئ هو أنّ تخطيء المخَطِّئ يكون حكما بالخطأ على المخَطِّئ فيما ذهب إليه لأسباب كثيرة كأن يكون الاستعمال المخَطَّأ صوابا، لذلك فإن الحكم بالخطأ يكون على حكمه بالخطأ؛ أما عملية تصويب المخَطِّئ فتختلف عن ذلك تماما، لأن فيها يكون الحكم بالخطأ سليما يستدعي حجة أو تعليلا غير اللذَيْن جاء بهما المخَطِّئ في البداية، لذلك فإنّ تصويب حكمه بالخطأ يكون بالتأسيس لحكمه بالدليل الذي يؤيده.

صوّب العدناني من يخطّئ قول القائل: سِرٌّ مُبَاح بِهِ، فقال: "ويخَطِّئون من يقول: سِرٌّ مُبَاح بِهِ، ويقولون إنّ الصّواب هو: سِرٌّ مَبُوحٌ به، ويعتمدون على اكتفاء الصحاح والمختار بذكر باحَ بالسِّر، وهم في ذلك مصيبون ومخطئون في آن واحد، لأنّ المعاجم لا تذكر: أَبَاح بالسِّرّ، بل تذكر: أَبَاح السِّرَّ. لقد أصابوا هنا في تخطئتهم زيادة حرف الجر (الباء)، وأخطأوا، لأننا نستطيع أن نقول: أَبَاح فلان السِّرّ، فالسّرّ مُبَاح، أي غير مكتوم كما جاء في الأساس: الذي قال: أَبَاح الأمر: أظهره، والسِّرّ أَمْرٌ (شيء). كما جاء في اللسان، والمصباح، والقاموس... أما المصادر التي أوردت باح بالسرّ فهي الصحاح، والأساس، والمختار... وأما

[1] إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص8.

الأمر المباح فيعني أيضا: الأمر غير المحظور، ويجوز أن نقول أيضا: بَاحَ السِّرّ: ظهر. وفعله هو: باح بالسّرّ يبوح به بُؤُوحا، وبَوْحا، وَبُؤُحَة، فهو بَؤُوحٌ بما في صدره، وبَيْحان، بَيَحان"[1]، ونماذج ذلك قليلة في كتب التصويب اللغوي لا لسبب سوى كون عملية التخطيء تعد من أصعب مراحل التصحيح اللغوي، لذلك فمراجعة الحكم بالخطأ عند أغلب اللغويين لا تلقى الالتفاتة المطلوبة في العادة.

ج- تصويب المصوّب:

وهي عملية إعادة بناء تصويب المصوب، سواء أخطأ في حكمه بالخطأ أم لا، المهم أن تصويبه استدعى إعادة النظر في المسألة، وقد جعل إميل بديع يعقوب جزءا في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) يتوجه هذا التوجه، ظهر ذلك في تصويب تصويبات غيره، إذ تناول تصويبات بعض اللّغويين الّتي إمّا أنّها عالجت الخطأ بالخطأ، أو أنّها عالجت الصّواب بالخطأ، فتدخّل فيها معلقا ومصوبا عن اعتقاد أنّ هذا التخطيء خطأ أو أن هذا الصّواب خطأ؛ وليس معنى ذلك أن من عاصره ومن سبقه لم يعرفوا مثل هذا العمل، وإنّما تَوجُّهُ المؤلّفين لتصويب العامّة فقط جعل الاعتقاد سائدا بأنّ الخطأ لا يمسّ إلا العامّة في حين أنّ "الكتب المؤلّفة في اللّحن ضربان: ما تلحن فيه العامّة، وما تلحن فيه الخاصّة. فأمّا ما تلحن فيه العامّة فهو الضّرب الأوّل من التّأليف حين كان لحن الخاصّة نادرا لا يستوجب التّأليف وقد ألّف فيه الكسائي والفرّاء والجوالقي وغيرهم. ولمّا فشا اللّحن في الخاصّة ولغة الكتابة ظهر التّأليف في لحن الخاصّة"[2]، على غرار ما فعل أبو هلال العسكري في القرن الرّابع للهجرة عندما ألّف (ما تلحن فيه الخاصّة) والحريري في القرن السّادس للهجرة في (درّة الغواص في أوهام الخواص)، ثم تسارعت وتيرة التّأليف في هذا الموضوع حديثا، وهو ما يجسد عملية تصويب التصويب، أو كما يسميه بعضهم تصحيح التصحيح.

وقد ظهرت هذه الجهود في العصر الحديث في شكل مؤلفات أخذت طابع الاستدراكات، نحو: (الاستدراكات على كتاب قل ولا تقل) لصبحي البصام، ومنها ما أخذ جزءا من مؤلفات لغوية، نحو: (المباحث اللغوية في العراق) لمصطفى جواد الذي خص فيه صفحات ردّ فيها أقوال أسعد خليل داغر والكرملي، ومنها ما جاء على شكل مؤلفات متخصّصة.

صدرت عن بعض القدماء تصويبات أخطأ أصحابها في أحكامهم ومواقفهم اللغوية، فراح بعض المحدثين ينساقون وراء أخطائهم معتقدين أن الصواب لا يهجر هؤلاء، فوقعوا فيما لا ينبغي لهم كمصوّبين، وقد نبه السامرائي على هذه المسألة وجعلها دافعا قويا يكفي لمراجعة تصويبات كثيرة وقع أصحابها في الخطأ، يقول في هذا الشأن: "وقد جاء كثير من أبناء عصرنا هذا ممن ليسوا من أهل العلم فراحوا ينقلون ما

---

(1) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط01، 1984م. ص83.

(2) محمد علي النجار: **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، ص14.

عده الأوائل غلطا دون أن يعرفوا الاستدراكات الكثيرة فتجدد القول بالغلط وحدث معه غلط هؤلاء الذين تصدوا لهذه الصنعة وهم ليسوا من أهلها"[1]، من هنا استدعت يقظة بعض اللغويين استدراك هـذه المسائل والتنبيه عليها.

ثانيا: مجالات التّصويب اللّغوي الحديث:

مادام مُؤدى اللغة إما نطقا أو كتابة فإن الخطأ ينتج إما عن اللغة المنطوقة أو المكتوبة، لـذلك فـإن مجال التصحيح اللغوي لن يتعدى هذين الشكلين، أي النطق أوالكتابة، على اعتبار أن لكل شكل (المنطـوق والمكتوب) مجالا لاستعماله.

اللغة في شكلها المنطوق تمثل جـزءا كـبيرا مـن الاسـتعمال اللغـوي، واللغـة المقـصودة هنـا هـي الفصحى التي تؤدَّى في الدوائر الرسمية كالجامعات والمدارس والإذاعات والمساجد وغيرهـا، فالمحاضـرات التي تلقى في مدرجات الجامعة وسيلتها الفصحى، إذ يسجل الطلبة هذه المحاضرات عادة على مسجلات أو ينقلونها كتابيا، وقديما قيل: "يُؤخذ العِلْمُ من أَفْوَاهِ الرِّجَال"، لذلك فقد كان من السهل تنقل الأخطاء وترنحها بين الآذان، وبخاصة إذا بلغت مسمع المتعلم، زد على ذلك عامل جاذبية اللغة المنطوقة مقارنة بالمكتوبة "ذلك أن اللغة المكتوبة محرومة من النبر المعبر الذي تنطوي عليه اللغة المحكية المنطوقة حيث تشارك فيها جملـة مـن العوامل تقربها من الآخر"[2]، ثم إنّه من السهل أيضا انتقالها إلى العامـة علـى اعتبـار سماعهـا مـن الطالـب الجامعي الذي يمثل الطبقة المثقفة عادة.

لقد صدرت في هذا الموضوع مؤلفات كثيرة تدل عناوينها على ما اختصت به، مثل: (لغة الإعـلام اليوم بين الالتزام والتفريط) لإبراهيم درديري، و(أخطاء اللغة العربية المعاصـرة عنـد الكتـاب والإذاعـيين) لأحمد مختار عمر، والكتاب الأخير نموذج ينبغي أن يحذو حـذوه الكتـاب، فقـد عـالج فيـه الكاتـب أخطـاء الكتاب والإذاعيين، معتمدا على تمهيد في الفصل الأول الذي جعله معرضا لسبب التـأليف، كمـا بـين فيـه خصائص اللغة العربية، وراح في الفصول المتبقية يعرض المآخذ، فالمآخذ الصوتية والنطقية جعلها في الفصل الثاني، وجعل المآخذ الصرفية في الفصل الثالث، وأمـا المآخـذ النحويـة والتركيبيـة فقـد جعلـها في الفـصل الرابع، والفصل الخامس جعله للمآخذ المعجمية والدلالية، وجعل الفصلين السادس والسابع للإجابـة عـن

---

(1) إبراهيم السامرائي: **تصحيح التصحيح**، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، المجلد: 2000، العدد: 87، القسم الأول، محرم سنة: 1421هـ/ أكتوبر سنة 2000م، ص144.

(2) سلام خياط: **صناعة الكتابة وأسرار اللغة**، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1999م، ص61.

بعض الأسئلة والتدريبات العامة، والكتاب قيم في محتواه، يعالج بعض الاستعمالات التي تعودتها العامة والخاصة على حد سواء، وتساووا جميعهم في النطق ببعض الأخطاء، فانتشرت كأنها الصواب، ومن ذلك قوله في فصل المآخذ النحوية والتركيبية مشيرا لعدم التنبه لما في الجملة من تقديم وتأخير: " أكثر ما لفت نظري من أخطاء إعرابية نتيجة عدم التنبه إلى ما في الجملة من تقديم وتأخير، كان متعلقا ببابَيْ كان وأخواتها، وإن وأخواتها"[1]، ويقدم لذلك نموذجا في جدول من خانتين، جعل الأولى للجملة الخطأ، والثانية لصوابها، ومن الأخطاء التي تجري على الألسنة على أنها سليمة "قول بعضهم: أصبح لها صدًى واسعًا في البلاد، والصواب هو: صدى واسعٌ"[2]، على اعتبار أن أصل تركيب الجملة: أصبح صدى واسعٌ لها في البلاد، لأن (وَاسِعٌ) وقعت نعتا لاسم أصبح المرفوع (صدى) منع من ظهور حركة الرفع فيه التعذر، وأما خبرها فهو: لها، ونماذج هذه الأخطاء المنطوقة كثيرة في لغتنا العربية. وقد خصت كتب أخرى - في خضم معالجتها لقضايا لغوية مختلفة - فصولا للأخطاء المنطوقة، فقد "عرض رمضان عبد التواب أخطاء بعض الإذاعيين"[3]، في كتاب (التطور اللغوي).

أما اللغة المكتوبة فقد أخذت أكبر جزء من اهتمام اللغويين منذ القديم، بل لقد اتفقوا على أنها أكثر المجالات نقلا للخطأ، إذ من سمة اللغة المنطوقة أنها آنية، بينما اللغة المكتوبة باقية بقاء الصفحات المكتوبة، لذلك لا يُشدَّد الخناق على المتكلم أحيانا كما يُشدَّد على الكاتب، لأن المشافهة لا تسمح بالتراجع عما يقال، بينما جعلوا للكتابة حق المراجعة، لأنها محتواة في صفحات تحفظها، وقد تدارك عدد من الكتاب أخطاء كثيرة بعد تنقيح طبعات من مؤلفاتهم، فتمكنوا من إخراجها قليلةَ أو منعدمةَ الأخطاء في طبعات لاحقة.

شملت اللغة المكتوبة كل ما احتوته صفحات الجرائد والمجلات والكتب، لذلك فإن دائرة تناولها بالنقد والتصحيح كانت أوسع من المنطوق لأنها عرفت بكثرة أخطاء لغوية والاستعمالات المرفوضة، ومن هنا فإنها فلم تكن ميدانا خصبا للتصحيح اللغوي فحسب، بل كانت أيضا وسيلة التنبيه على هذه الأخطاء، فكانت كذلك تضم مقالات التصحيح اللغوي، وبعضها كانت تشير لأخطاء الاستعمالات وتقترح لها الصواب مع التعليل، جاعلة لهذا الركن عناوين جذابة نحو: "لغتنا الجميلة"، أو"لغتنا الفصيحة"، أو"قل ولا تقل"، وغيرها...

---

(1) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط02، 1993م، ص155.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص155.

(3) ينظر: رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي** مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط02، 1417هـ/ 1997م، ص102.

لقد ساهمت هذه الصحف في نشر أخطاء كثيرة تداولتها العامة على أنها صواب، وقد سارع إليها الكتاب ونبهوا إليها وبينوا أوجه الأخطاء فيها ومن ذلك قول مصطفى جواد في (قل ولا تقل): "لا تقل هذا الحزب مُنْحلٌّ، وهذه الجمعية منحلة إذا كان قد بطُل قيامها وزال قوامها، من تلقاء أنفسها. والسبب في ذلك أن وزن (انفعل) في اللغة العربية يمثل رغبة الفاعل في الفعل، إرادية كانت أو طبيعية، كما قلنا نحو: "انطلق فلان وانصرف"[1]؛ إن هذه الأخطاء الناتجة عن الصحافة لها طابع خاص، إذ أن مجرد الاطلاع عليها يوحي بأنها من هذا النوع، لأنها تدور حول أخبار السياسة والاقتصاد وغيرها. يصوب الزعبلاوي الفعل (تأجَّلَ) على اعتباره فعل كثير التداول في الإعلام فيقول: "(تأجَّلَ) بتشديد الجيم، على وزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين. يقول الكتاب: "تأجل موعد انعقاد المؤتمر"، وهكذا يقولون: "تأسست هذه الجمعية هذا العام"، والصحيح أن ما كان على (تفعّل) ليس قياسا، بل هو سماع، ولم يسمع (تأجَّلَ) لازما بمعنى تأخر إلى أجل، كما لم يُسمع (تأسّس)، وإنما يُقال في تصحيح العبارتين: " أُجّل موعد انعقاد المؤتمر" ببناء (أُجِّلَ) للمجهول، كما يُقَال: "أُسّست هذه الجمعية هذا العام" ببناء (أُسّس) للمجهول أيضا"[2]، فنماذج لغة الصحافة كثيرة وهي في تزايد مستمر على الرغم أن مؤلفات كثيرة اختصت بهذا الموضوع.

للخطأ منفذ آخر في اللغة المكتوبة، وربما هو أخطر المنافذ لأنه يجد له مكانا في الدوائر الرسمية، والقصد هنا يدور حول لغة الدواوين وهي لغة المراسلات والخطابات والتقارير، ولعل خطورته تكمن في الغفلة عنه، يقول أسعد داغر في هذا الشأن: "واتضح لي بعد البحث والمقابلة أن الخطأ اللغوي المتفشي بالصحف والمجلات مهما يعظم ويشتد فهو ليس شيئا مذكورا في جانب الخطأ الآخذ بلغة الدواوين، وأن الصحيح في هذه يوشك أن يكون أقل من الخطأ في تلك"[3]، وبخاصة إذا عرفنا أنها لغة المراسيم والقوانين الباقية بقاء الدولة، ولغة الشعارات المتداوَلة، وإن الذي يزيد الخطأ ترسيخا في هذا المجال هو تداولها بين الناس، زد على ذلك أسباب أخرى كتولي الكتابة في هذه الدواوين من لا دراية لهم بالعربية، كما أن هذه المكاتبات والمراسلات ليست للنشر حتى تتعرض للنقد والتقويم مثل المقالات والصحف، وكذلك تأثير الأساليب الأجنبية على هذه المكاتبات، لذلك يرى بعضهم أن قول القائل: "اسْتُقبِل الرئيس من طرفِ فُلان" خطأ، (فكلمة من طرف) تركيب صحفي نتج عن الترجمة الحرفية عن الفرنسية (*de la part de*)، إذ الأصح في نظرهم قول: " استَقْبَل الرئيسُ الوفدَ"، أو " اسْتُقبِل الوفدُ" دون زيادة، والرأي في هذا الاستعمال هو أنه بعيد عن الفصحى، فالفعل المبني للمجهول يحذف فاعله وينوب عنه غيره، والملاحظ في الجملة (استُقبِل الوفدُ من طرَف رئيس الحمهورية) إخلال بقواعد اللغة، فمن قِبَل أو من طَرف أو من جهة أو بواسطة،

---

(1) مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ص34.

(2) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، ص05.

(3) أسعد خليل داغر: **تذكرة الكاتب**، مطبعة المقتطف والمقطم، (مصر)، ط1، 1933م، ص05.

فبكل هذه الاستعمالات نحن نـأتي بالفعـل مبنيًـا للمجهـول (اسْـتُقْبِلَ) ومـع ذلـك نـذكر الفاعـل (رئـيس الجمهورية).

لقد نبه بعض اللغويين صراحة إلى أخطـاء الـدواوين في مؤلفـاتهم، بـل شـددوا علـى خطورتهـا وغرابتها، يقول اليازجي: "وأغرب ما جاء من هذا قول القائل: "سيشرع المجلس البلـدي بعمـل مناقـصة عـن توريد الرمل أولا، وثانيا العربات"، إلى آخره، وهذا مما قصرت عنه لغة الدواوين"[1]، كما أشار علـي جاسـم سلمان إلى بعض أخطاء الدواوين قائلا: "شاع بصيغة اسم الفاعل من (أَدار) على (مدراء) في لغة الـدواوين الرسمية، وكأنهم لا يعرفون أن الكلمة تجمع جمعَ صحيحٍ على (مديرين)"[2]، كمـا تتبعـت كتـب التـصويب اللغوي الحديثة لغة الكتاب والأدباء والشعراء، وهذا توجه النقاد بشكل عـام، إذ اهتمـوا بنقـد لغـة هـؤلاء مثلما نقدوا صورهم وأخيلتهم.

ثالثا: مرجعية التصويب اللغوي وطرق الاحتجاج:

يعتد أصحاب كتب التصحيح اللغـوي الحـديث عـادة بمـصادر لغويـة تجعـل مرجعيـة تخطيئـاتهم وتصويباتهم مؤسسة، لذلك يكون منطلق السجال العلمي هذه المرجعية نفسها، فاليازجي مثلا يشير ضـمنيا إلى ذلك بقوله: "ومن تهافتهم في النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة (هاته) في مكان (هذه) ذهابا إلى أنها أفصح منها، وما هي بالفصحى ولا الفصيحة، وهذه معلقات العرب بل قـصائدها التـسع والأربعـون، وهذه دواوين شعرائهم من مثل عنترة والنابغة وحاتم وعروة بن الورد والفـرزدق وجريـر وغيرهـم، وهـذه خطب الإمام علي والمنقول عن وفود العرب كلهم بل هذا القرآن نفـسه، هـل يجـدون في ذلـك كلـه لفظـة (هاته) ولو كانت بهذه المنزلة التي يتوهمونها لم تفت أولئـك واحـدا واحـدا، ومفـاده التحقيـق والتوكيـد لا الحشو والتزيين كما يتوهمونه"[3]، ومنهم من يسرد في مقدمته المصادر اللغوية التي اعتمـد عليهـا، كالعـدناني وإميل بديع يعقوب وغيرهما.

يبدو من خلال مقدمات ومسارد المصادر التي اعتمدت عليها كتب التصحيح اللغوي الحـديث أن القرآن الكريم يعد أولها يليه الحديث الشريف وكلام العرب، وقد تعددت طرائق التعامل مع هذه المـصادر، إذ اختلفت درجات التعامل معها باختلاف ثقافة المؤلف واتجاهاته:

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص73.

(2) علي جاسم سلمان: **موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2003م، ص131.

(3) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص35.

1- القرآن الكريم:

القرآن الكريم أول مصادر الاحتجاج، وقد اعتد به اللغويون لحل الكثير من المسائل اللغوية، بل إن أول منطلقات الدراسة اللغوية عند القدماء أسست توجهاتها على القراءات فالبصرة والكوفة جعلتا القرآن الكريم أساس كل الدراسات النظرية على الرغم أنهما اعتمدتا على كلام العرب أولا في مسألة التقعيد النحوي، فليس غريبا إذن أن تعتدّ به كتب التصحيح اللغوي الحديث؛ غير أن الملاحَظ في هذه الكتب تفاوتها في مسألة الاستشهاد به، لذلك فإن البحث في هذا الموضوع مآله استنتاج فريقين ينظر كل منهما للمسألة بخلاف نظرة الآخر:

أ- الفريق الأول:

يظهر تحفظ بعض اللغويين في الاعتماد كلية على شواهد من القرآن الكريم، فلا نكاد نعثر عليها إلا في ثنايا سطور محدودة، فهذا "اليازجي لم يتعدّ ثمان آيات استشهد بها في (لغة الجرائد)، وذلك عندما استشهد بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ﴾(*) في الصفحة السابعة منه، ثم في الصفحة الثامنة استشهد بقوله سبحانه: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ﴾(*)، وكذا بقوله جل شأنه: ﴿وَمَا عَلَّمْنَـٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾(*)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾(*) في الصفحة الرابعة والعشرين من الكتاب، كما استشهد بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾(*) في الصفحة الخامسة والعشرين، وأما في الصفحة الأربعين فقد استشهد بقوله تعالى: ﴿ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾(*)، واستشهد في الصفحة الثالثة والخمسين بقوله جل وعلا: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾(*)، وأيضا في الصفحة الثامنة والستين بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾(*)، وهذا قليل بالنظر لعدد الاستشهادات بالمعاجم عنده، وأيضا مقارنة بحجم الكتاب الذي بلغ مائة وستا وثلاثين صفحة.

(*) من الآية 60 من سورة يس.
(*) من الآية 40 من سورة يس.
(*) من الآية 69 من سورة يس.
(*) من الآية 94 من سورة الحجر.
(*) الآية 05 من سورة آل عمران.
(*) من الآية 09 من سورة يوسف.
(*) من الآية 09 من سورة الرعد.
(*) من الآية 04 من سورة محمد.

أما أسعد داغر فنجد أن مجموع الآيات التي استشهد بها أربع عشرة آية، فالمخَطِّئون هـم بالدرجـة الأولى من لم يعتدوا بالقرآن الكريم في تخطيئاتهم مقارنة بالمصوبين، ولعل السبب في ذلك هو أنه لـيس لكـل تخطئة دليل من القرآن الكريم، فالقدماء استعانوا في تخطيئاتهم بالقرآن الكريم والقراءات، بل إن كُثرًا مـنهم جعلوه في صدارة مصادر الاحتجاج، وهذا ما لا نجده عند المخطئين المحدثين، اللهم إلا قلة منهم.

الملاحظ في كل هذا أن كتب التصحيح اللغـوي الحـديث تعرضـت لكـلام العـرب شـعره ونثـره بالتخطئة والتصويب، بينما لم تتعرض للقرآن الكريم لا من حيث القـراءات ولا مـن حيـث لغتـه، وعـدوه مصدرا موثوقا يؤخذ عنه، فهذا اليازجي يخطئ الحريري والصفدي وغيره في استعمال لفـظ (يـانع) فيقـول: "ومن الغريب أن هذا الوهم ورد في كلام أناس من المتقدمين وممن وَهِمَ فيه الحريري صـاحب درة الغـواص قال في المقامة النصبية: وكان يوما حامي الوديقة يانع الحديقة، وفسر الشريـشي يـانع الحديقـة بقولـه: نـاعم الروضة، وجاء للشريشي أيضا في خطبة شرحه، ولم يزل في كل عصر من حملته بدر طالع وزهر غصن يـانع، ومن كلام القاضي شهاب الدين بن فضل الله: حتى تدفق نهره وأينع زهره، رواه صاحب فـوات الوفيـات، وقال الصفدي:

يَلُمْــنَ حَــوَّاء اللّحــدَ غُــصْنًا يانِعــاً وَكَــذَا كــسُوفُ البَــدْرِ وهــو تَمَــام

وهو كثير في كلامهم ووقوع مثل هذا مـن أمثـال هـؤلاء الأئمـة في منتهـى الغرابـة"[1]، وخطّـأ في الكتاب نفسه عنترة والحارث بن حلزة.

تتمظهر عملية التخطيء استنادا إلى شواهد من القرآن الكريم بمظهرين تبنى على أساسهما لتحقق مطلب الفاعلية للحجة المستقاة لهذا الغرض، يتمثل المظهـر الأول في كـون أن الحجـة المـستقاة مـن القـرآن الكريم تثبت أن الاستعمال المُخَطَّأ جاء على خلافها، ومن ذلك" تخطئة زهدي جار الله وعباس أبـو الـسعود من يقول: دفَنُوا المَيِّتَ في بلدته، بحجة أن المَيِّتَ هو الذي سيموت، أمّا المَيْـتَ فهـو الـذي مـات، اسـتنادا إلى الآية: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[*]"[2]، فمثل هذا التخطيء يثبت أن الخطأ مرده سوء اسخدام القياس على لغة القرآن الكريم، وأن المستعمل لم يحسن استخدام هـذا النمـوذج؛ ومنـه أيـضا تخطـيء النجـار اسـتعمال الظرف (بين) بعد فعل الاختيار بحجة أن ما ورد في القرآن الكريم غير ذلك، إذ يقول: "واستعمال (بين) مـع الاختيار غير معروف، وإنما يقال: اختر أحد الأمرين، أو اختر من الأمرين مـا تـشاء، أو اخـتر الأمـرين مـا

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص10.

(*) الآية 30 من سورة الزمر.

(2) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص247.

تشاء على حذف من، وذلك على حدّ ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾"(*)، وفي الأحوال جميعها فإن المخَطِّئ يثبت أن ما جاء في لغة القرآن الكريم كان على خلاف تعبير المستعمل.

تكثر نماذج هذا النوع من التخطيئات عند المخطئين، إذ يرى فيها بعضهم قوة في الحجة، ودعامة صلبة يُبنى عليها التخطيء، قال مصطفى جواد: "ثم إن (هَمَّ) بهذا المعنى لو كان فصيحا لاستعمله الفصحاء في كلامهم وخطبهم ورسائلهم، ولورد في القرآن الكريم، فالوارد فيه هو الرباعي، قال تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾"(*) (1)، فالمخَطِّئ يجيء بالنموذج المخَطَّأ ثم يبين وجه الخطأ فيه مستدلا بالصواب من القرآن الكريم.

أما المظهر الثاني فهو التخطيء الذي يثبت أن الاستعمال لم يرد نموذجه في القرآن الكريم، ومن ذلك قول المخَطِّئ: "نقول أحيانا: أعطيت لكل إنسان حقه، ونقول: أعطيت لعلي ثوبا، بتعدية الفعل (أعطى) إلى مفعوله الأول باللام، وهذا خطأ وصوابه: أن الفعل (أعطى) يتعدى إلى مفعولين من دون الحاجة إلى حرف جر في كليهما، أي أن هذا الفعل ينصب مفعولين مباشرة - من دون الحاجة إلى حرف جر - نصبا ظاهرا. فالصواب أن تقول: أعطيت كل إنسان حقه، وأعطيت عليا ثوبا. فالمولى عز وجل يقول في كتابه العزيز: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (طه: 50) ولم يقل: أعطى لكل شيء خَلْقَه"(2)، لذلك فإن عدم ورود هذا الاستعمال في القرآن الكريم يشكل مبررا لتخطيئه.

ومهما يكن فإن الملاحَظ في كتب التصحيح المتقدمة هو قلة الاستشهاد بالقرآن الكريم، ولعل ذلك مرتبط بمنهج بعض اللغويين في المعالجة، إذ يتخذون ذلك سبيلا للاختصار وعدم التفصيل في مسائل خاض فيها من سبقهم، وربما يرجع ذلك لموقف هؤلاء من مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم، أو أنهم ذهبوا مذهب القدماء في تنزيه القرآن الكريم عن الأخذ والرد، وعدم وضعه في مقام المجادلة التي تمس قداسته، وهذا السبب أقرب إلى التوقع من غيره من الأسباب، وإن الذي يضفي على المسألة شيئا من الغموض هو

(*) من الآية 155 من سورة الأعراف.

(*) من الآية 154 من سورة آل عمران.

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص155.

(2) خالد بن هلال بن ناصر العبري: **أخطاء لغوية شائعة**، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، (سلطنة عمان)، ط 01، 1427هـ/ 2006م، ص20.

عدم الخوض في الموضوع بشكل صريح، إذ لم تُفرد كتب اللغة أبوابا واضحة في هذه المسألة؛ فاليازجي كـان قليل الاحتجاج بآيات الذكر الحكيم، وكذا أسعد داغر، وغير هؤلاء كُثر.

يذهب بعض اللغويين إلى أن الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم ليس من ضـرورات البحـث ولا يعني بأي حال أنه مدعاة لسلامة الحجة، لأنه كسائر المصادر اللغوية لا يمكن أن يحتـوي لغـة العـرب كلـها، فهو ليس معجما، وليس من منطق البحث اللغوي القول بأن هذا الاسـتعمال خطـأ لأنـه لم يـرد في القـرآن الكريم، أو أن ما ورد فيه ليس هو ما ورد في الاستعمال المخَطَّأ، يقول العدناني مخطِّئـا تخطـيء "صَـمَدَ لَـهُ أو ثَبَتَ لَهُ": "نحن نستشهد بصحة الكلمات التي وردت في القرآن الكريم، ولكننا لا نستطيع إنكار وجود كلمة في اللغة العربية وجدت في أحد المعاجم، أو بعضها أو كلها إذا لم تذكر في القـرآن الكـريم، لأنـه لـيس معجمـا مفروضا عليه أن يورد في آياته كل كلمة في لغة الضاد"[1]، فالعدناني على الرغم أنه يقف هذا الموقف إلا أنه أيضا يسعى جاهدا للاستشهاد بكلام الله عز وجل، بل إن كـثيرا مـن تـصويباته وتخطيئاتـه جعلـت القـرآن الكريم حجة ودعامة فيما يذهب إليه، ومن هنا يُفهم أن موقفـه هـذا إنمـا ورد لأسـباب علميـة ومنهجيـة؛ يذهب إلى هذا الرأي لغويون كثر، فلا مانع عندهم أن يكون القرآن الكريم قد أخذ من لغات العرب، لكنـه لم يأخذها كلها، لذا فإنّ ما جاء به النص القرآني يصلح لإثبات مسألة لغوية من باب تلمس الحجة فيـه، ولا يصلح للنفي، بمعنى أنه يصلح دليلا على صحة الاستعمال المعين على اعتبار أنـه حجـة، ولكـن لا يـصلح دليلا على خطأ، أي لا يمكن القول بخطأ اسـتعمال معـين لأن نموذجـه لم يـرد في كتـاب الله تبـارك وتعـالى، فالقرآن لم يجمع اللغة العربية جميعها، وهو ليس المصدر الوحيد لإثبات صحة الاستعمال، وقد تجـد عبـارة لم يأت بها القرآن الكريم وجاءت بها غيره من النصوص الموثقة، فارتفع الحرج عن اسـتعمالها، فـلا ينبغـي إذ ذاك التشدد في مسألة كون القرآن الكريم هو أول مصادر الاستشهاد، لأن القول بذلك لا يعني أنـه أولهـا في كل أنواع الاستشهاد وحالاته.

ب- الفريق الثاني:

يشكله لغويون جعلوا القرآن الكريم أول مصادر الاحتجاج، إذ حرصوا علـى تأييـد كـل مـسألة بشاهد من القرآن الكريم وقراءاته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وبخاصة في مجال التصويب، يقول العـدناني: "وقد اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القـرآن الكـريم"[2]، وعلـى هـذا النحـو كانـت مقدمات كتب كثيرة في هذا الموضوع، كالزعبلاوي وتقي الدين الهلالي وغيرهم.

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص143.

(2) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مقدمة المؤلف، ح.

وأما متون كتبهم فقد حفلت بالآيات القرآنية، وكانت أيضا تحرص على توظيف الشاهد من القرآن الكريم، فهذا محمد علي النجار يستعين بمائة وآية في (كتابه لغويات وأخطاء لغوية شائعة)، وقد استغلّ هذه الشواهد في خمس وتسعين تخطيئا، ومائة وتسعين صفحة، أي بمعدل آية لكل تخطيء تقريبا، وشاهد في كل صفحتين؛ والذين حذوا حذو النجار كثر؛ فقد كان يرى هؤلاء أن آي القرآن الكريم كافية عمليا للحكم على بعض الاستعمالات، فآية واحدة تكفي عندهم لتصويب استعمال أو لغة، وواحدة كافية أيضا لتخطيء استعمال أو لغة، وليس لأحد أن يردّ صواب الحجة المستقاة منه، لأنها تبلغ حد القداسة غالبا فتلغي عنها الشك في صحتها، وتفرض قبولها بقواعدها على علاتها، من هنا يتبين أن شحذ كتب التصويب اللغوي بآي الكتاب الحكيم – في رأي هؤلاء – يعد ضرورة من ضرورات البحث اللغوي السليم لما تشكل من ثقل في الحجة ومتانة في الدليل.

لم يكن لمسألة الاستشهاد بالقرآن الكريم أو كثرتها أو قلتها علاقة بأي توجه مذهبي أو عقائدي إلا في الحالات النادرة جدا، لأن الاختلاف في النظر للموضوع من منظور منهجي يفرض نفسه في هذا المقام، يقول رياض قاسم في هذا الشأن: "ولا نظن هذا الاتجاه كان قاصرا على اللغويين المسلمين فحسب، بل هو اتجاه لغوي عام، باستثناء قلة نادرة، فنحن نجد الشيخ إبراهيم اليازجي يعتمد في (لغة الجرائد) على آيات من القرآن الكريم للتدليل على صواب أحكامه الانتقادية لأساليب المنشئين في الجرائد، أو تأكيد مذهب نحوي، أو تبيان غموض في التعبير"[1]، وقد كان إميل بديع يعقوب يستحضر الآية الكريمة حين الحاجة إليها، وكان هذا صنيع أنستاس الكرملي أيضا، غير أن هذا الأخير لم يكن – مع قلة استشهاده بالقرآن الكريم في كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين) – يحيل على رقم الآية وسورتها، يقول في تخطيء طه حسين لقوله: "لَعَلَّ أنْ": "ولكن مظان الكلام على لعل من كتب اللغة يقول أن الغالب في استعمال (لعلّ) عدم إدخال (أن) على خبرها إذا كان فعلا مضارعا، نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[*] ونحو: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾"[*] [2]، وعرف عن اليازجي (من أصحاب الاتجاه الأول) مثل ذلك، وهذا ما يثبت أن الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في أحيان كثيرة يعد من ضرورات البحث، لما في لغته من الثروة والأساليب الرفيعة التي زادت رصيد العربية ثراء، ورفعت اللسان العربي إلى أعلى الدرجات.

---

(1) رياض قاسم: **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1982، ج02، ص193.

(*) من الآيتين 36،37 من سورة غافر.

(*) من الآية 01 من سورة الطلاق.

(2) أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، ص192.

لا تفرض آي القرآن الكريم نفسها في كتب التصويب اللغوي الحديث لكونها شاهدا لغويا لا يمكن الاستغناء عنه في عمليتي التصويب أو التخطيء فحسب، بل نجدها أيضا في ثنايا الاستطرادات التي يذهب إليها المصوب أو المُخَطِّئ لتدعم الرأي وتزيد ما يذهب إليه حجة وإقناعا، نجد هذا بكثرة عند محمد علي النجار، فهو مثلا يقول معترضا على تخطيئهم: "استراح من عناء التعب"، على اعتبار جواز إضافة المترادفين: " وتدخل هذه المسألة تحت عنوان (إضافة اللفظ إلى نفسه) ومنها إضافة الموصوف إلى صفته، نحو مسجد الجامع، ودار الآخرة، وإضافة اللفظ إلى مرادفه كالذي نحن فيه. وقد جاء من هذه المسألة قوله تعالى في سورة ق: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾(*)، وقوله تعالى في سورة الواقعة ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾(*)، فالحب هو الحصيد، والحق هو اليقين"[1]، وقد أنكر بعضهم هذا التعبير على اعتبار أن التعب هو العناء، وذهبوا إلى أن: "استرحت من عناء العمل" أكثر صوابا.

بالإضافة إلى ذلك كله فإننا نجدها أيضا ضمن حجج القياس، أي أنها ترد شاهدا يقاس عليه للتصويب أو التخطيء، فقد جاء في تقويم اللسانيين حول كلمة (النشاطات): ومن ذلك استعمالهم النشاطات، يريدون بها الأعمال، وهو أيضا مأخوذ من جهلة المترجمين لكلمة (*energy*) الإنكليزية، وقد أولع باستعماله عامة الكتاب حتى الذين لا يعرفون شيئا من اللغات الأجنبية، قال ابن منظور في اللسان: "النشاط ضد الكسل، يكون ذلك في الإنسان والدابة، فهو نشيط، ونشطه هو وأنشطه"، فقد رأيت أن معنى النشاط ليس هو المعنى الذي يقصدونه، والنشاط مصدر لا يجمع، إذ لا حاجة إلى جمعه، فإنه يدل على القليل والكثير، كما قال تعالى في سورة الفرقان، الآية 14: ﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾، فلم يقل الله تعالى: لا تدعوا ثبورا واحدا وادعو ثبورات كثيرة، لأن الثبور مصدر يدل على القليل والكثير، فإذا أردنا الكثرة وصفناه ولم نجمعه"[2]، فقد وردت الآية هنا على سبيل الاستشهاد بكلمة (ثُبُور) التي لا تُجمع فتكون بذلك دليلا على عدم جواز جمع كلمة (نشاط).

تأخذ قراءة حفص عن عاصم حصة الأسد من كتب التصويب اللغوي الحديث، وإنّ دوافع هذه المسألة متعددة، منها الانتشار الواسع لمؤلّفَات المتخذين بهذه القراءة، زد على ذلك اعتمادها من قِبَل أشهر المشتغلين في موضوع التصحيح اللغوي.

(*) الآية 09 من سورة ق.

(*) الآية 95 من سورة الواقعة.

(1) محمد علي النجار: **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، ص44.

(2) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، نشر وتوزيع مكتبة المعارف، الرباط، (المغرب)، ط02، 1404هـ/ 1984م، ص48.

اعتمد اللغويون أيضا على القراءات القرآنية في تخطيئاتهم وتصويباتهم، على اعتبار أنها نالت رضى اللغويين في الاستشهاد بها في القضايا اللغوية، يقول أحمد مختار عمر في هذا الصدد: "والقراءات – من زاوية الاستشهاد اللغوي البحت – نص عربي رواه أو قرأ به من يوثق في عربيته، ولهذا فهي – حتى على فرض اختلاف العلماء في صحة التعبد والصلاة بها – تحقق شرط اللغوي، وهو النقل عن العربي الثقة، حتى ولو كان فردا"[1]، وقد وجدت على شكل شواهد في ثنايا كثير من كتب التصويب اللغوي الحديث، غير أنها نالت النصيب الأوفر في التصويبات مقارنة مع التخطيئات؛ فمن التخطيئات ردُّ إميل بديع يعقوب تخطيء اليازجي ومازن المبارك وزهدي جار الله من يقول: "تَوَفَّى فلانٌ"، فقال: "رُوي أيضا أن الإمام عليا نفسه كان يقرأ الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ بالبناء للمعلوم، كما يقرأها: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[*] بالبناء للمجهول، كذلك قرأ بعض القراء الآية نفسها بالبناء للمعلوم"[2]، وأما ما يخص التصويب فقد صوّب العدناني قولهم: "جَاء عَشْرَة رِجَالٍ"، مستدلا بقراءة الأعمش وبعض القراء فقال: "جَاءَ عَشْرَةُ رِجَالٍ وتِسْع عَشَرة فَتَاةً، والصواب جَاءَ عَشَرَةُ (بفتح الشين)، وروي عن الأعمش أنه قرأ: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشَرَةَ﴾[*] (بفتح الشين)، وقد قرأ القُراء بفتح الشين وكسرها، وأهل اللغة لا يعرفونه"[3]، والملاحظ أن العدناني كثير الاستشهاد بآي الذكر الحكيم وقراءاته، يظهر ذلك جليا سواء في معجم الأخطاء الشائعة أو معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة.

وقد أثبتت القراءات القرآنية فاعليتها في تصحيح بعض الأخطاء اللغوية الشائعة، "وفتحت باب النفاذ لحل مشكلة المؤنث المجازي في اللغة، وهي مشكلة لم تستطع حلها كتب لغوية كثيرة، ويترتب على معرفته استخدام اسم الإشارة المناسب، وضبط أحكام العدد ومسائل التصغير وغيرها، وبذلك تمكن بعض المصححين من رد قولهم: أحد النتائج الحتمية وكلا الدولتين"[4]، إذ الصواب أن يقال: إحدى النتائج الحتمية، وكلتا الدولتين، وقد أقر لغويون كثر بإسهام القراءات القرآنية في ردّ فاسد اللغة، وإجازة استخدامات أقرتها هذه القراءات.

---

(1) أحمد مختار عمر: **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1421هـ/ 2001م، ص141.

(*) من الآية 234 من سورة البقرة.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص267.

(*) الآية 160 من سورة الأعراف

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص170.

(4) ينظر: أحمد مختار عمر: **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، ص149.

يبدو من خلال كتب أنصار الاتجاه الثاني أنهم كانوا ينكرون على غيرهم قلة الاحتجاج بالقرآن الكريم، وإن لم يكن ذلك صريحا فإنه يُفهم ضمنيا من خلال كثرة الشواهد القرآنية، أو من خلال بعض الاستطرادات على بعض المسائل اللغوية، فهذا العدناني يعلق على تخطيء المنذر من يقول: "لنا أسوة حسنة في كثير من النقاد" فيقول: "ويخَطِّئ المنذر من يقول: لَنَا أُسْوَة حَسَنَةٌ في كَثِيرٍ من النُّقَّادِ، ويرى أنَّ الصّواب هو: لَنَا أُسْوَة حَسَنَةٌ بكَثِيرٍ من النُّقَّادِ، ولكن جاء في الآية 21 من سورة الأحزاب: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، والآية 4 من سورة الممتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾، والآية 06 من سورة الممتحنة أيضا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾، فقطعت بذلك جهيزة قول كل خطيب"[1]، ثم يسترسل في ذكر مورد المثل، ولعلنا نتلمّس من إيراده المثل بهذا الشكل إشعارا من لدن العدناني بقوة حجته المستقاة من الذكر الحكيم، على الرغم أن المخَطَّأ في هذه المسألة هو إبراهيم المنذر وهو من أصحاب الاتجاه الأول، كما نشعر أن العدناني يلمح إلى أن المخَطِّئين لم يستقرؤوا القرآن الكريم كما ينبغي على الرغم من سعة علمهم بالعربية.

إن المطلع على كتب التصويب اللغوي الحديث يستنتج نوعا من المناظرات غير المباشرة بين أنصار الاتجاه الأول وأنصار الاتجاه الثاني، فأنصار الاتجاه الأول يعتمدون في تخطيئاتهم وتصويباتهم على تعابير معينة نحو: " إن هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب"[2]، وغيرها من التعابير المشابهة، كأنهم في ذلك يرون أن "القرآن الكريم – وإن نزل بلغة العرب – إلا أنه لا يشمل كل كلام العرب، فليس كل ما في القرآن الكريم نطقت به العرب، فهناك استخدامات وألفاظ انفرد بها القرآن الكريم، فقولهم: لم يسمع عن العرب، اعتمادا منهم على كلام العرب، وليس على القرآن الكريم، أي أن العرب لم تقل بهذا، فربما كان تبريرهم للمسألة بهذا الشكل.

يجعل بعض اللغويين قول غيرهم: "ليس من كلام العرب" ونحوه – وهم يقصدون عموم المسألة – مردودا في حال وجود اللفظة أو الاستعمال في القرآن الكريم، بحجة أن وروده فيه يرفع العموم، لأنه بذلك معروف لدى العرب، ورأوا أن التعليل بهذا القول يفترض ألا ترد اللفظة أو الاستعمال في القرآن الكريم، من هذا المنطلق خطّأ إميل بديع يعقوب تخطيء زهدي جار الله قول بعضهم: "تَزَوَّجْتُ بامرَأَةٍ" فقال: "يُخطِّئ زهدي جار الله من يقول: تَزَوَّجَ فُلان بامرَأة غَنِيَّة، استنادا إلى ما ذهب إليه يونس من أنه ليس من كلام العرب أن نقول: تَزَوَّجْتُ بامرَأة، ولكن جاء في القرآن الكريم: ﴿كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[*]"[3]،

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص25.

(2) ينظر: مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ص65.

(*) الآية 54 من سورة الدخان.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص156.

وهو بهذا يرد عليه قوله: "ليس من كلام العرب"، بحجة أن التعبير المخَطَّأ وارد في القرآن الكريم، كأنه يريد أن وروده في القرآن الكريم لا يجيز القول بأنه ليس من كلام العرب.

استعانت كتب التصويب اللغوي الحديث بكتب التفاسير وجعلت من لغة أصحابها دليلا على ما كانت تذهب إليه، كما اهتدت بتفاسير الآيات للخوض في بعض المسائل اللغوية، ومن هذه الكتب (تفسير البيضاوي) الذي اعتمده اليازجي لتفسير قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾(*) [1]، وأفرد له تقي الدين الهلالي عنصرا بعنوان: "توضيحات لكلام البيضاوي" [2]، واعتمده إميل بديع يعقوب لتصويب تخطيء قول العامة: "تقع صور جنوبي صيدا" [3]، كما اعتمد تفسيرَي الألوسي والنيسابوري لتصويب تخطيء اللغويين لقول بعضهم: "استبدلوا الشر بالخير" [4]، على أن كتب التفاسير المعتمدة لم يؤتَ بها للاستشهاد على التخطيء بل إنها جاءت داعمة لتصويبات اللغويين، زد على ذلك كله فإنها كانت ترد في ثنايا الاستطرادات لا للاحتجاج بها.

2- الحديث الشريف:

كشفت الدراسات اللغوية الحديثة أن كتب اللغة القديمة "ولا سيما غريب الحديث والمعاجم اللغوية تعتمد اعتمادا كبيرا على الحديث وتأتي ألفاظه المحتج بها في الكثرة بعد ألفاظ الكتاب العزيز إن لم تكن أكثر منها، ومن قدامى اللغويين الذين ذكرهم هؤلاء الباحثون ونسبوا إليهم الاستشهاد بالحديث أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والأصمعي، وأبو عبيدة، وابن الأعرابي، وصناع المعاجم كالأزهري، والفارابي، وابن فارس والجوهري، وسيبويه، والفراء، إذ قد ثبت أن سيبويه استشهد بثلاثة عشر حديثا، واستشهد الفراء بقريب من هذا العدد، واحتج المبرد بالحديث في ثلاثة عشر موضعا، واحتج الزجاجي بستة أحاديث" [5]، وبهذا يثبت أنه على الرغم من الانتشار الواسع لفكرة موقف القدماء من الاستشهاد بالحديث الشريف إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت عكس ذلك في أحيان كثيرة.

(*) الآية 94 من سورة الحجر.

(1) ينظر: اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص24.

(2) ينظر: تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص25.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص107.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص85.

(5) ينظر: محمد الخضر حسين الجزائري: **القياس في اللغة العربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 1986م، ص85.

ويذهب بعض المحدثين إلى القول بأن كثيرا من "القدماء فرقوا بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي، فرُفض الأول وقُبل الثاني"[1]، ومعنى ذلك أنهم لم يروا مانعا في الاستشهاد بألفاظ واستعمالات الحديث الشريف، بينما تحرجوا من الاستشهاد به في التقعيد النحوي، خوفا من أخطاء المولدين والرواة الضعفاء، ويشبه هذا الموقف إلى حد بعيد موقف بعض اللغويين المحدثين.

كان لمحمد الخضر حسين رأي في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف، فقد كتَب فيها مقالا مطولا نشره مجمع اللغة العربية القاهري في العدد الثالث سنة 1936م، فكفى اللغويين الخوض في الموضوع، وقد اعتبروا المقال انتقالا فعليا لمرحلة جديدة في الموضوع، إذ لم يكن حكما في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف فقط وإنما أيضا نموذجا في طريقة سوق الحجج القاطعة، يقول في أسطر منه دفاعا عن الحديث الشريف: "وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف، قال محمد ابن سلام: "وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلا أهله"، وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواة الحديث، قد ألف كتابا من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف"[2]، فكأنما يريد الرجل من خلال قوله هذا الدعوة إعمال العقل في إصدار الأحكام، فلا يجوز أن نجاري غيرنا فيما دعوا إليه دون تفكير، فالأولون دعوا لمواقف معينة تجاه الاستشهاد بالحديث، مع أن ما أسقطوه على الحديث من أحكام أثناء قولهم بالرفض ينطبق على الشعر، فكيف إذا رفض هؤلاء الاستشهاد بالحديث، ولماذا ساقوا هذه الحجج للدعوة لرفض الاستشهاد به ولم يدعوا لإسقاطها على الشعر العربي؟

يناقش الكاتب هذا السؤال في مقاله داعيا مجمع اللغة العربية إلى النظر في المسألة إذ يقول: "وحقيق بمجمع اللغة العربية الملكي أن ينظر في هذه المسألة، ويقطع فيها رأيا، فإن الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة"[3]، لذا فإن الكاتب لم يبن توجهه في مقاله على أساس دفاعي عن الحديث فقط، بل دافع أيضا عن المنهج السليم في البحث اللغوي، فكان في كل جزء من المسألة يبسط الفكرة مناقشا ومحللا ومعللا، "فصاغ مجمع اللغة القاهري على ضوئه قراراته التي تخص الاستشهاد بالحديث

---

(1) ينظر: خديجة الحديثي: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (العراق)، ط01، 1981م، ص40.

(2) محمد الخضر حسين: **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، (مصر)، العدد 03، شعبان سنة: 1355هـ/ أكتوبر سنة 1936م، ص207.

(3) المرجع نفسه، ص197.

الشريف"[1]، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، منها ألا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالصحاح وما قبلها، ومنها - أي هذه الكتب - يُحتج بالأحاديث المتواترة، والتي تُستعمل ألفاظها في العبادات، والتي تعد من جوامع الكلم، والتي تروى لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم، والتي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء، وأيضا الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين، وكذا الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

أما كتب التصويب اللغوي الحديث فقد اعتمدت على الحديث الشريف للنظر في بعض الألفاظ والاستعمالات، ويندر أن نجد الحديث الشريف نموذجا للقاعدة اللغوية، وكانت حصيلة الدراسات الوصفية في هذه المسألة تثبت دائما أنْ لا فرق بين طريقة التناول عند القدماء أو المحدثين، ولا فرق أيضا في التناول من حيث الكثرة أيضا، إذ نجد القرآن الكريم يحتل المرتبة الأولى يليه الحديث الشريف وكلام العرب، هذا ما يخص التصويب، أما إذا طرقنا باب التخطيء فالمسالة تختلف اختلافا كبيرا، فالحديث الشريف لا يجد إقبالا كبيرا من لدن اللغويين أثناء عملية التخطيء، بل هو أقل المصادر ورودا عندهم، لا لاعتبار سوى أن مصداقية التخطيء تُفقَد حين ردِّ استعمال، ثم إن قَبول تخطيء اعتمادا على الحديث الشريف يقتضي بحثا في درجة صحة الحديث، وهذه المسالة تتطلب وقتا قبل قَبول أو ردّ التخطيء، ولعله التعليل الذي يتبناه المُخَطئون في هذا الموضوع.

يتبين بعد تقصي أثر الحديث الشريف بين دفات كتب التصحيح اللغوي الحديث أن متقدمي المصححين لم يقبلوا عليه بكثرة، فاليازجي لم يستشهد سوى بثلاثة أحاديث في لغة الجرائد، وهذا قليل بالنظر إلى لمسائل المطروقة في كتابه؛ فالأول في قوله عند تخطيء قولهم: "حافَّة الوادي": "ويقولون حافة الوادي فيشددون الفاء ويجمعونها على حافى وصوابها حافة بالتخفيف والمشهور في جمعها حافات على لفظ المفرد وتجمع أيضا على حيف بالكسر مثل غادة وغيد ومن الأول الحديث: عليك بحافات الطريق"[2]، والثاني عند تخطيء قولهم: "هو مُعَافٌ من كذا"، فقال: "والأشبه أن الحريري أراد بقوله: تعافيتها، وتجاوزتها، وكأنه أخذ هذا اللفظ من عبارة الحديث: تعافوا الحدود فيما بينكم، أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إلي، كما في النهاية،

---

(1) صالح أحمد صافار: **النحويون والحديث الشريف** (دراسة في إشكالية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف)، مجلة الساتل، مجلة علمية محكمة شاملة نصف سنوية، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة والجديدة في العلوم الإنسانية والأساسية والتطبيقية، تصدر عن جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، (ليبيا)، العدد: 02، يونيو 2007م، ص56.

(2) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص12.

وفي ذلك ما فيه"[1]، وأما الثالث فعند تخطيئه لقولهم: "أسْدَاه الشكر" إذ يقول: "ويقولون أسداه الشكر على صنيعته - كذا بتعدية الفعل إلى اثنين - أي قضاه حق شكرها، ولا يستعمل الإسداء بهذا المعنى، وإنما يقال: أسدى إليه معروفا، أي صنعه وقد يقال أسدى إليه فقط، وفي الحديث: من أسدى إليكم معروفا فكافِئوه"[2]، واستشهد بالحديث الشريف في موضع آخر غير أنه نقله ضمن نص من لسان العرب، فقال: "قال في لسان العرب: وفي الحديث ذكر الذمة والذمام، وهما بمعنى العهد والأمان والضمان والحرمة والحق"[3]، والأمر نفسه يقال عن أسعد داغر إذ أنه في كتابه تذكرة الكاتب لم يورد سوى حديثين، "منهما واحد جاء ضمن نقل عن اللسان، بمعنى آخر حديث واحد فقط في مسألة من ضمن تسعين وأربعمائة مسألة"[4]، وكأن هؤلاء جاروا بعض القدماء في اتخاذ الحذر أثناء الاستشهاد بالحديث.

أما متأخروا المصححين فقد أقبلوا على الحديث الشريف بكثرة، واستشهدوا به دونما تردد فوظفوه كلما سنحت الفرصة، ومن هؤلاء الزعبلاوي وإبراهيم الدرديري وعلي جاسم وأبي تراب الظاهري ومحجوب محمد موسى و إميل بديع يعقوب ومحمد العدناني، ومصطفى جواد ومحمد تقي الدين الهلالي وغيرهم كُثر، فإميل بديع يعقوب يستشهد به على صحة بعض الاستعمالات بورودها على لسان النبي ﷺ وذلك بستة أحاديث في ثلاثة مواضع:

- الموضع الأول: أورد حديثين لإثبات جواز دخول (ال) على العدد وذلك في قوله: "جاء في الحديث النبوي: "وأتى بالألف دينار" و"ثم قرأ العشر آيات"[5].

- الموضع الثاني: وفيه أورد ثلاثة أحاديث للاستشهاد على صحة جمع حاجة على حوائج عند قوله: "ومنها الحديث النبوي: "إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس يفزع إليهم الناس في حوائجهم، أولئك هم الآمنون يوم القيامة"، والحديث " اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه"، والحديث: "استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان"[6].

- الموضع الثالث: جاء بحديث شريف ليستدل على صحة دخول (أن) في خبر كاد أين يقول: "ومنه الحديث: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[7]، وورد عنده حديث شريف سابع

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص27.

(2) المرجع نفسه، ص43.

(3) المرجع نفسه، ص81.

(4) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص72.

(5) المرجع نفسه، ص101.

(6) المرجع نفسه، ص121.

(7) المرجع نفسه، ص238.

في ثنايا نقل عن لسان العرب لإثبات جواز قولهم: "قوم من جلدتنا"[1]، غير أننا نلاحظ المؤلف في جوانب كثيرة من معجمه يذهب للاستنجاد برأي الكوفيين إذا كان التخطيء مستندا على رأي البصريين، كما يعتمد رأي البصريين إذا كان التخطيء مستندا على رأي الكوفيين، ما يدل على أن الكاتب يمثل تيار المجددين الداعي لعدم التشدد في المسائل اللغوية، وفتح الباب أمام الاجتهادات، وكأن الكاتب في كل هذا يجيز الاستعمالات التي لها سند من الحديث الشريف.

ذهب بعض المصححين إلى الاستشهاد حتى بالأحاديث الموضوعة، وعللوا ذلك بأن متن الحديث لا يهم، لأن اللغوي في نظرهم لا يطلب مسائل فقهية من الحديث وما شابهها وإنما يطلب لغة الحديث، وفي الأحوال جميعها فإن الحديث ولو كان عليلا فإنه يخدم ما استُشهد به من أجله، وكان مصطفى جواد من مؤيدي هذا الرأي إذ يقول للرد على أسعد داغر الذي دعا الناس إلى ترك استعمال لفظ (سكة الحديد): "قال الخطيب البغدادي في أول تاريخ بغداد من تأليفه، عن أبي عثمان عن جرير يرفعه قال رسول الله ﷺ: "تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقطربل والصراة لأنها أسرع هلاكا في الأرض من السكة الحديد في الأرض الرخوة". فهذا الحديث الذي جاء فيه ذكر "السكة الحديد" وإن كان من الأحاديث العليلة التي اختلقت بعد تأسيس بغداد سنة 145هـ، فهو قديم جرى على ألسنة الناس قبل أكثر من ألف سنة وهو يؤكد القاعدة التي ذكرتها آنفا من كتب النحو"[2]، وكان هؤلاء يرون أنّ في الأحوال جميعها فلغة الحديث غير مردودة لأن الراوي أو الواضع وُجد في زمن يعتد بلغته.

لم تجعل كتب التصحيح اللغوي الحديثة في مكتبتها مكانا لكتب الحديث الشريف كالصحيحين والموطأ وغيرها، بل كانت تستشهد بالحديث من غير رده لمصدره، اللهم إلا ما ورد في ثنايا النصوص المستوردة، ونجد هذا كثيرا في نصوص المعاجم المستشهد بها. ومن عادة المصححين الإشارة في مقدمات كتبهم للمناهج التي اتبعوها في عملية التصحيح وكذا مصادر

الاحتجاج عندهم، بل إن بعضهم يسكتون عن الإشارة إلى اعتمادهم عليه، مع أننا نجد عددا مقبولا من الأحاديث المستشهد بها في صفحات كتبهم، غير أن اللافت للانتباه في هذا الموضوع ما ذهب إليه العدناني، فهو يقر ضمنيا بجواز الاستشهاد بالحديث الشريف، يظهر ذلك في اعتماده عليه في تصويب بعض الاستعمالات، فمثلا صوب استعمال لفظة (سواسية) بناء على ورودها في حديث واحد فقط، فقد عرض تسعة شواهد من كلم العرب ومعاجمها للدلالة على أن هذه اللفظة تستعمل في الخير والشر، لكنه اكتفى بحديث واحد استشهد به في هذا الموضوع، وهو قوله ﷺ: "الناس كلهم سواسية كأسنان المشط لا فضل

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب، **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص105.

(2) مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ج01، ص61.

لعربي ولا لعجمي، وإنما الفضل بالتقوى"[1]، ولعله فسر ذلك بالشروط التي وضعها للاستشهاد بالحديث الشريف في قوله: "واعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم، في حديث شريف ثبت لي أن راويه حرص على النص اللفظي الذي نطق به الرسول ﷺ، وأن الراوي ليس مسلما أجنبيا، خوفا من أن يكون ممن لا يحسنون النطق بالكلام العربي الصحيح، ويكتفون بالحرص على المعنى دون المبنى. ثم أعرض الحديث على عقلي، فإذا قبله استشهدت به، وإن رفضه حدت عنه"[2]، فكل من يطلع على هذه الشروط يؤيد المؤلف فيما يذهب إليه، بل كان ذلك رأي جل اللغويين، غير أن الشرط الأخير لا يمت لمنطق البحث اللغوي بصلة، إذ متى صحت رواية الحديث باللفظ والمعنى لا فلا حاجة لرده للعقل حتى يحكم في مدى صحته، وكان بالإمكان أن يجد هذا الكلام صدى لو أنه أعمله في الحكم على كلام العرب.

تختلف أغراض الاستشهاد بالحديث الشريف في كتب التصويب اللغوي الحديث، وحضوره بين دفات الكتب يحدده موقف فريقين لكل منهما رأيه في الموضوع:

أ- الفريق الأول:

إيراد الحديث للاستشهاد به على خطأ استعمال أو تصويبه، ومن ذلك إيراد خالد العبري قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى"[3] للاستشهاد به في تخطيء جمعهم (نية) على (نوايا).

أ- الفريق الثاني:

إيراد الحديث الشريف للاستشهاد به في ثنايا توضيح القواعد النحوية والصرفية والأساليب العربية، ومن ذلك بيان خالد العبري أوجه ورود واو القسم إذ يقول: "ألا ترى أنك عند قراءة العبارة تظن أن الواو فيها للقسم، ولا يتبين لك أن المراد منها العطف إلا إذا أتممت العبارة؟ وقد ورد على هذا النحو – أي القسم – في حديث النبي ﷺ، فعن أبي سعيد الخدري: أن رجلا سمع رجلا يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[*]، ويرددها، فلما أصبح غدا على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فكان الرجل يتقللها، فقال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده لإنها تعدل ثلث

---

(1) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص123.

(2) المرجع نفسه، ص05.

(3) ينظر: خالد بن هلال بن ناصر العبري: **أخطاء لغوية شائعة**، ص80.

(*) سورة الإخلاص.

القرآن، فالواو في (والذي نفسي بيده) واو القسم، وما بعدها مقسم به، وهذه الواو غير التي يريدونها"[1]، ومن ذلك أيضا استشهاد محمد تقي الدين بقوله ﷺ: "الكيّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني"[2] للدلالة على أن التمني قد يكون لطلب المستحيل.

يذهب بعض اللغويين إلى أن مسالة الاستشهاد بالحديث الشريف لا ينبغي أن تحاط بقداسة قد توقع البحث اللغوي موقع النظرة الضيقة، ذلك أن ورود لفظة أو استعمال في الحديث الشريف كما في القرآن الكريم لا يعني بالضرورة أن عدم ورودهما فيه حكم عليهما بالخطأ، يقول العدناني في هذا الشأن أثناء تخطيء من يُخَطِّئ قولهم: "هم شتى الأهواء": "ولكن ورود كلمة (شتى) في القرآن الكريم والحديث الشريف غير مضافة لا يعني أنها لا تأتي مضافة، أو أنها يجب أن لا تأتي مضافة، لأنهما ليسا معجمين، ولا كتابي نحو ليستوعبا كل كلمات اللغة العربية وقواعدها"[3]، وقد وردت أحكام من هذا النوع كثيرا في كتب اللغة، فهذا يقول: "لم نسمع هذا عن العرب"، وغيره يقول: "لم يرد هذا في كلام العرب".

يرى بعض اللغويين أن التحرز الديني كان سببا رئيسا في عدم الإقبال على الاستشهاد بالحديث الشريف، وأن هذا الدافع غير علمي على اعتبار أن المسألة في هذا الشأن لا ينبغي أن تحيد عن مسار العلمية، لذلك فإنه "من المفيد الآن أن نعيد النظر فيما سنه لنا الأقدمون في هذا الموضوع بطريقة علمية، وأن ننحّي من أذهاننا الرهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة لأنها رهبة مفتعلة في أحيان كثيرة لم يكن لها ما يسوغها في الدراسة اللغوية لنصوص القرآن والحديث"[4]، ومن هنا فإنه لا ينبغي للبحث العلمي أن يغير مساره وأهدافه حتى يخرج بالنتائج كاملة.

إن التقدم الملموس الذي تشهده الدراسات اللسانيات الحديثة يقتضي إعادة النظر في قضايا لغوية شهدت أخذا وردا منذ القديم إلى اليوم، ومن ذلك مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فذلك "يعد أمرا ضروريا ومطلبا علميا، ينبغي على الدارسين أن ينهضوا به من أجل التوصل إلى النتائج الدقيقة والحقائق الأصلية، حيث أثبتت الدراسات التطبيقية لمناهج الأسلوبية جدواها وفاعليتها في مجالات عديدة سواء في مجال الدراسات اللغوية أو الدراسات الأدبية"[5]، كالعلاقة بين المتكلم والخطاب والمتلقي

---

(1) خالد بن هلال بن ناصر العبري: **أخطاء لغوية شائعة،** ص48.

(2) ينظر: تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين،** ص64.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة،** ص127.

(4) ينظر: خديجة الحديثي: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،** ص402.

(5) حسام البهنساوي: **التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث،** مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1425هـ/ 2004م، ص125.

وتحليل الخطاب لغويا للنظر في مدى مطابقته للغة عصره وذلك بالنظر للخصوصيات اللغوية التي تتنوع بتنوع السياق والبيئة.

من المواضيع التي تثير الجدل في هذا الصدد أيضا مسألة الاستشهاد بكلام الصحابة والتابعين، فبعضهم يتبع الحكم على الحديث بالحكم على كلام الصحابة والتابعين، أي أن الحكم على الحديث هو نفسه الحكم على كلام الصحابة، ويرى آخرون أن لا مجال لكلامهم في الاستشهاد على صحة أو خطأ الألفاظ أو الاستعمالات، ويعللون ذلك بأن ما أصاب الحديث الشريف على الرغم مما يحاط به من قداسة يصيب ضعفه أو أكثر كلام الصحابة والتابعين بيسر، وبخاصة إذا علمنا أن منهم الموالي؛ بل إنّ مجمع اللغة القاهري عندما وضع ضوابط للاحتجاج بالحديث لم يجعلها شاملة لكلام الصحابي، ويعتبر بعض متقدمي المصححين اللغويين أمثال اليازجي وأسعد داغر وإبراهيم المنذر والبولسي وغيرهم كلام الصحابة داخلا في عصر الاحتجاج، ويبدو من خلال ما ورد في هذا الباب قليل جدا بالنظر لما ورد من مناقشات وكلام حول مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف.

نظر مجمع اللغة القاهري في الموضوع انطلاقا مما جاء في مقال محمد الخضر حسين، وكان رأي الكاتب قبول كلام الصحابة كما يقبل الحديث، يقول الكاتب في هذا الصدد: "بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين. وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال رسول الله ﷺ أو أقوال بعض الصحابة أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز ﷺ. وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين، متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو وضع قاعدة نحوية"[1]، فمبرر الكاتب في ذلك هو أن المسلك الذي سلكه الحديث هو المسلك نفسه الذي سلكته أقوال الصحابة، لذلك فإنه من الإجحاف أخذ أقوال رسول الله ﷺ وترك أقوالهم، ومن هنا أسس مجمع اللغة القاهري لرأيه القاضي بقبول كلام الصحابة انطلاقا مما جاء في مقال الخضر، وتبنى الشروط التي وضعها الكاتب في هذا الباب.

يظهر انفتاح اللغويين في العصر الحديث على أقوال الصحابة، بدليل ما ورد من شواهد تتضمن أقوالهم في كتبهم، بل رأوا أن كلامهم من كلام العرب ونصوا على ذلك في مقدمات كتبهم. وقد استشهد إميل بديع يعقوب بكلام علي كرم الله وجهه ثلاث مرات، الأولى في قوله: "أقل ما يلزمكم الله أن لا تستعينوا بنعمه على معاصيه"[2] وذلك لبيان جواز إدغام وفصل (أن لا). والثانية في قوله: "لله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون. أنا أول من اتبع أمر من أعز الإسلام ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب ﷺ، ورسمت لآل بني كائلة بمثل ما رسم"، وكان يقصد قول عمر ﷺ: "قد جعلت لآل بني كاكلة

(1) محمد الخضر حسين: **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، ص197.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص78.

على كافة المسلمين"[1]، وقد استشهد به بديع يعقوب للرد على تخطيء بعضهم ممن يضيف (كافة) إلى ما بعدها. وأما الثالثة في ثنايا "حادثة سؤال العامي عليا عن المُتَوَفِّي وهو يقصد المُتَوَفَّى"[2]، كما استشهد بكلام عمر بن الخطاب ﷺ مرتين، الأولى بقوله: "فما بارح الأرض حتى فعل الثلاث"[3] لرد تخطيء بعضهم قول: "بارح"، وأما الثالثة فللرد على تخطيء بعضهم ممن يضيف (كافة) إلى ما بعدها، وهكذا فقد ثبت حضور كلام الصحابة والتابعين في كتب التصحيح اللغوي الحديث.

3- كلام العرب:

حذت كتب التصحيح اللغوي الحديث حذو القدماء في موقفهم من كلام العرب، فأجمعت على ما اجتمعوا عليه واختلفت فيما اختلفوا فيه، فاللغويون المحدثون بشكل عام استمروا في الأخذ بإطاري الزمان والمكان اللذَيْن وضعهما القدماء مقياسا للاحتجاج، هذا عموما ما يخص الحدود المكانية، وقد أقرها أكثر المحدثين، عدا بعض الخلافات النادرة التي تسجل في هذا الشأن.

وأما ما يخص الحدود الزمانية فهي الفترة التي تُعتمد للموافقة على الأخذ من كلام العربي، على اعتبار أن الذين عاشوا في فترة معينة كانوا أفصح، وأن اللحن في زمنهم لم يكن قد عم بشكل خطير، إذ كلما رجعنا أدراجنا مع الزمن قل اللحن، والكلام في هذا الموضوع متشعب وطويل، وقد نظر فيه المجمع وأصدر فيه قراراته التي يُفصِّل فيها أحمد الإسكندري في مقال مطول له نشر في مجلة المجمع، يقول فيه: "والمراد بالعرب في القرار، العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع"[4]، ورأوا أن فترة الاحتجاج هذه تقسم إلى ثلاث فترات:

أ- الفترة الأولى:

أو ما يسمى بعصر الاحتجاج، وتعد هذه الفترة رئيسة، وهي لا تشكل خلافا حول تحديد زمنها أو الاحتجاج بها، وعلى هذا الأساس احتجت كتب التصويب اللغوي الحديث بشعر هذه الفترة لتخطيء بعض الاستعمالات والألفاظ وتصويبها، وجعلت الاحتجاج بنثرها يوازي شعرها من حيث الزمن. ففي ما يخص الشعر تضم هذه الفترة شعراء الطبقات الثلاث ومنهم على التوالي: الشعراء الجاهليون كامرئ القيس

---

(1) إميل بديع يعقوب، **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص232.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص267.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص86.

(4) أحمد الإسكندري: **الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، العدد 01، رجب سنة: 1353هـ/ أكتوبر سنة 1934م، ص202.

والأعشى ثم المخضرمون كلبيد وحسان يليهم جرير والفرزدق وغيرهم، ونجد المصوبين من هذا المنطلق يؤسسون لملاحظاتهم التي رأت أن كثيرا من المخَطِّئين لم يستقرئوا التراث جيدا أثناء أحكامهم، وهذا الاتجاه وارد عند بعض المصوبين كالعدناني وبديع يعقوب الذي جاء في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) بنموذج واحد في هذا الشأن، يقول في رد تخطيء أحمد مختار عمر من يستعمل (أمس) معرفة دون إضافة: "لكن كلمة (الأمس) تشمل (أمس) أو أي يوم من الأيام التي قبل آخر يوم مضى، ولكلمة (أمس)، إذا أريدَ بها اليوم الذي قبل يومك، ثلاث لغات، هي:

- البناء على الكسر، وهي لغة أهل الحجاز.
- إعرابها إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع، وبناؤها على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم.
- إعرابها إعراب ما لا ينصرف، وهي لغة بعض تميم"[1]، وهذا اتجاه قليل في كتب التصويب اللغوي الحديث، وأكثر هذه الكتب اكتفت بالقول عن بعض الاستعمالات أو الألفاظ بأنها لغة، أو أنها وردت عند بعض العرب، ولعل سبب ذلك هو اعتقاد الأغلبية بأنها من شواذ اللغة وأنه لا يجوز الاستشهاد بها في عملية التصويب أو التخطيء.

يلاحظ في كتب التصحيح اللغوي الحديثة كثرة الاستشهاد بالشعر مقارنة بالنثر، وهذا الأمر يكاد يكون عاما، فإميل بديع يعقوب - مثلا - استشهد بالشعر سبعا وخمسين مرة واستشهد مقابل ذلك بسبعة أمثال، على أن الاستشهاد باللهجات العربية استُمد من المعاجم العربية وبخاصة القديمة منها.

ب- الفترة الثانية:

وتتمثل في عصر المولدين الذين رفض القدماء الاحتجاج بكلامهم، وتبدأ ببشار بن برد، ثم من بعده. وتقف جل كتب التصويب اللغوي الحديث موقف القدماء في هذه المسألة، غير أن بعضها يرفض هذا التقسيم ويرى في كلام كثير من المولدين الفصاحة والحجة، ولذلك فإننا سنلاحظ كتب التصويب اللغوي الحديث تنقسم إزاء هذه المسألة قسمين:

- قسم جارى القدماء فمنع الاستشهاد بكلام المولدين، كاليازجي وأسعد داغر والهلالي، بل إن اليازجي لم يتوقف عند حدود تخطيء من يحتج بالمولدين، بل تعداه إلى تخطيء المولدين أنفسهم، وهذا توجه جديد في كتب التصحيح اللغوي الحديث، إذ اعتدنا أن نقرأ تخطيئات اللغويين للمحتج بكلام المولد، أما أن يُخَطَّأ المولد نفسه فهذا جديد لأن الموضوع لا يتعلق بلغة المولد بل بمسألة الاستشهاد بها، ومن ذلك تخطيء

---

[1] إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص73.

اليازجي قولهم: "التف بالحرام" إذ يقول: "ويقولون التف بالحرام بالكسر وهو الملحفة المعروفة وإنما الإحرام مصدر أحرم الحاج لأن المحرم لا يلبس ثوبا مخيطا فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر والكلمة من مواضعات المولدين"[(1)]، وقوله: "والكلمة من مواضعات المولدين" تدل على رده هذا الاستعمال ولغة المولدين أيضا.

– قسم قبل المولد وأجاز الاستشهاد به، لاعتبارات كثيرة منها عدم اقتصار الفصاحة على العرب، فمن الشعراء من هو "متضلع من العربية كجرير والفرزدق والأخطل وبشار ومهيار الدليمي وأبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي فراس وأضرابهم"[(2)]، وهذا الشدياق يعتبر لغة المولدين أحسن من لغة بعض الجاهلين، وأنهم حرصوا على سلامتها أكثر منهم، يقول في هذا الصدد: "إن المولدين راعوا حق اللغة، والتزموا قواعدها أكثر من العرب في الجاهلية، لأنهم اعتقدوا أن اللغة وسيلة إلى فهم التنزيل والحديث الشريف، فبالغوا في ضبطها ما أمكن. وهذا الأمر لم يكن يخطر ببال العرب قط، فإذا كان المولدون قد جاءوا شيئا مخالفا للأصول والقواعد فإنما كان لعدم وقوفهم على نص فيه، أو لأنهم كانوا قادرين على توجيهه وتخريجه بخلاف العرب العاربة، فإنهم خالفوا تلك الأصول لعدم المبالاة، ولهذا قيل ما جاز للعرب المتقدمين لم يجز للمتأخرين، وبقي النظر في قول العلماء أن كلام المولدين لا يحتج به، فإنهم لم يبينوا معنى المولدين، فغاية ما قالوه في المولد أنه عربي غير محض، فإن كان المراد بذلك أنه الذي نشأ بعد الإسلام، فهو محض تعنت، لأن من هؤلاء المولدين من عاش قبل أن يعرف التأليف في اللغة. فكيف يحكم على كلامهم بأنه لم يكن عربيا صحيحا من دون كتب اللغة"[(3)]، والحقيقة أن هذا التعنت إنما هو إنكار لحقيقة يؤيدها منطق العقل، فالفصيح من أحسن اللغة، والتزم بما قالت العرب، فلم يزغ قيد أنملة عن صحيحها، أما أن يكون عربيا فالعرب أنفسهم وقعوا في الخطأ. سعى الشدياق في أسطر هذا الكتاب إلى سوق الحجج لإبطال الدعوة إلى عدم الاحتجاج بكلام المولدين، واعتبر لغتهم سليمة وأن لحنهم هو لحن العرب وأنهم وقعوا فيما وقعت فيه العرب، فإذا خالفوا العربية فلأنهم كسائر العرب لم يجدوا ما يحتكمون إليه.

وقد ذهب إميل بديع يعقوب إلى أن الالتزام بالاستشهاد بعصور الاحتجاج "ينفر من اللغة ويؤدي إلى عسرها"[(4)]، ويرى مقابل ذلك ألا يطلق الاستشهاد بلغة المولدين بل ينبغي أن "ينظر مجمع اللغة العربي في كلامهم ثم يصدر الحكم عليها من خلال معاجم اللغة"[(5)]، مع أننا في هذا كله نلاحظه في أحيان كثيرة

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص24.

(2) ينظر: أحمد فارس الشدياق: **الجاسوس على القاموس**، طبع في مطبعة الجوائب، (الأستانة)، ط01، 1299هـ، ص520.

(3) المرجع نفسه، ص520.

(4) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص51.

(5) المرجع نفسه، ص52.

يستشهد بالمولد دون الإشارة للشاعر، فهو يقول مثلا: "وقول الآخر"، كما أنه في صفحات كثيرة يذكر الشاعر صراحة، ومن ذلك استشهاده بشعر مهيار الدليمي لرد تخطيء من يقول: "هذا ما يؤسف له" محيلا على المعجم الكبير، وقد استشهد مصطفى جواد بشعر المتنبي"[1] وابن الرومي"[2]، واستشهد الكرملي ببيت لبشار"[3].

ج- الفترة الثالثة:

وهي فترة المعاصرين أو المحدثين، وتذهب أغلب كتب التصويب اللغوي الحديث إلى منع الاستشهاد بشعر هؤلاء، على الرغم من اقتدار بعضهم في اللغة، وعلى الرغم من كون مجمع اللغة العربية القاهري استشهد في المعجم الكبير بخمسين شاعرا من المولدين والمعاصرين، "بلغ عدد الشواهد التي نسبت إليهم فيه 187 شاهدا، منها شاهدان لشوقي، وآخران لحافظ إبراهيم"[4]، وقد استشهد قلة من اللغويين بشعر المحدثين فالعدناني يعلن ذلك صراحة في مقدمة كتابه (معجم الأخطاء الشائعة)، إذ يقول: "إذا استشهدت ببيت أو بيتين أو أكثر لشاعر معاصر دون أن أذكر اسمه أكون أنا هو الشاعر"[5]، وقد استشهد بشعر شوقي لتصويب خطأ قولهم: "يزورني تميم صباحًا مساءً" فقال: "ويقولون: يزورني تميم صباحا مساء، والصواب: يزورني تميم صباحًا ومساءً، بنصب الصباح والمساء كليهما على الظرفية الزمانية، لأننا إذا حذفنا الواو، أصبحت الكلمتان حالين مركبتين مبنيتين على الفتح، ووجب علينا أن نقول: يزورني تميم صباحَ مساءَ، وقد قال شوقي في رثاء الشهيد الليبي العظيم، عمر المختار:

رَكَزُوا رُفَاتَكَ في الرِّمَالِ لِوَاءَ يَسْتَنْهِضُ الوَادي صَبَاحَ مَسَاءَ"[6]

والملاحظ في كتب التصويب اللغوي الحديث عموما هو قلة الاستشهاد بالنثر.

---

(1) ينظر: مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ص19.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص23.

(3) ينظر: أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، ص36.

(4) أحمد بن محمد الضيب: **الاستشهاد بشعر المولدين والمعاصرين في المعجم الكبير**: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 78، الجزء الرابع، شعبان 1424هـ/ تشرين ثاني 2003م، ص1066.

(5) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص11.

(6) المرجع نفسه، ص138.

4- مظان اللغة:

جاء في المعجم الوسيط: "المظان: المراجع التي يُنشِد فيها الباحثُ طَلِبَته"[1]، وهي لفظة مولدة، ويقصد بها في مجال التصويب اللغوي الحديث المراجع اللغوية التي استند عليها المصوبون في تصويباتهم ككتب اللغة والمعاجم ودواوين الشعر والنحو والصرف وكتب الأمثال والحكم وكتب الأدب والسيرة وغيرها، وليس هذا المسلك جديدا على البحث اللغوي العربي، فمؤرخو الدرس اللغوي العربي ذكروا أن بدايته كانت بجمع اللغة، فالعالم كان يتنقل بين البوادي ليسمع المعاني والكلمات، فيجمع منها ما كان ذا موضوع واحد "كالألفاظ المتعلقة بالمطر، والدواب، أو بالغيم، أو ما إلى ذلك مما شكل فيما بعد ما يسمى (معاجم المعاني)"[2] ، وقد سعى القدماء إلى تدوين المسموع بشكل أسس للمرحلة التي حفظت هذا التراث اللغوي الكبير الذي وصل إلينا.

أكثر اعتماد كتب التصحيح اللغوي الحديث على المعاجم، إذ شكلت المرجع الأساسي في تخطيئاتها، فقد بلغ عدد التخطيئات التي صوبها إميل بديع يعقوب من خلال المعاجم في (معجم الخطأ والصواب في اللغة) 293 خطأ أي بنسبة 48.68٪ من مجموع الأخطاء، و155 خطأ على مستوى الدلالة أي بنسبة 24.91٪ من مجموع التخطيئات، ما يشكل نسبة 73.59٪ اعتمد فيها على المعجم، وهذا شأن كتب التصويب اللغوي الأخرى، يقول رياض قاسم عن المصححين اللبنانيين: "وبالمقارنة بين مصادر التحديد المعتمدة لديهم، نجد أن أخذهم من المعجمات يفوق المصادر جميعا، ولعل ذلك مرده إلى طبيعة عملهم الذي دار في أكثره حول نقد اللفظ المفرد، دلالة وبنية واشتقاقا، وهو ما يدخل في منهج مباحث المعجم"[3]، ومن هنا يبدو أن مرجعية المصححين تفاوتت من حيث أهميتها ونسبة الاعتماد عليها، وبذلك يمكن أن نقسم مظان اللغة إلى:

أ- المعاجم:

نستطيع القول أن المعاجم اللغوية في تاريخ الدرس اللغوي العربي مثلت نضجا كبيرا عند هؤلاء، فكأنما أدركوا أنه"إذا كان النّحو يشكّل قواعد للتّعابير الصّحيحة، فالقواعد الّتي تشكّل وسائل الدّراسة لهذه

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **المعجم الوسيط**: تح مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (مصر)، ط 04، 1425هـ/ 2004م، ص578.

(2) ديزيره سقال: **نشأة المعاجم العربية وتطورها**، (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ)، دار الصداقة العربية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1995م، ص09.

(3) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص193.

التّعابير جامدة معزولة هي المعجميّة"[1]، وقد اعترف الغربيون بسبق العرب في هذا المجال، بل إن سبقهم هذا اختصر المسافة للأمم الأخرى في مسألة التأليف في هذا النوع، يقول هاي وود (*haywood*): "إنّ العرب في مجال المعجم يحتلّون مكان المركز سواء في الزّمان أو المكان، بالنّسبة للعالم القديم أو الحديث وبالنسبة للشّرق والغرب"[2]؛ حركة التّأليف المعجميّ سايرت تطور العقل العربيّ إذ مثلت كل مرحلة من مراحل التأليف المعجمي درجة نضج البحث اللغوي، دليل ذلك التأسيس لهذا النوع تدرجيا وبشكل عفوي ينم عن مرحلة مستقلة مهدت الطريق أمام جهود لغوية أخرى، وقد "عرفت الأمّة العربيّة أنواعا من المعاجم يمكن اعتبارها متطورة بحسب الزّمان الّذي ألّف فيه حتّى أصبحت بعد مرحلة من تاريخ التّأليف المعجمي أساسا لعلم مستقلّ بذاته"[3]، فقد فتح الخليل بن أحمد الباب على مصراعيه أمام التأليف المعجمي، إذ أتبعه القالي بالبارع، ثم الأزهري بتهذيب اللغة، وصولا ل ابن منظور بلسان العرب، إلى الزبيدي بتاج العروس، وقد تخللت فترات تأليف هذه المعاجم ظهور معاجم أخرى كالمخصص لابن سيدة وغيرها.

إضافة إلى ذلك كله فقد ظهرت معاجم حديثة استمرت على منوال المعاجم القديمة واستقرت على تفاصيل الفترة التي وجدت فيها وزاد في رصيد اللغة ما افتقر إليها زمانها من ألفاظ واستعمالات، ولعل أشهرها محيط المحيط وقطر المحيط لبطرس البستاني، والمنجد للويس المعلوف، ومتن اللغة لأحمد رضا، والمعجم الوجيز ثم المعجم الوسيط ثم المعجم الكبير لمجمع اللغة القاهري.

الملاحظ في كتب التصحيح اللغوي أنّها لم تعتمد على هذه المعاجم إلا قليلا، فكان أغلب اعتمادها أثناء التصحيح على المعاجم العربية القديمة جملة وتفصيلا، فاليازجي اعتمد كثيرا على اللسان على الرغم من عدم تصريحه بذلك سوى إحدى عشرة مرة، كما اعتمد على الأساس تسع مرات، وعلى التاج مرة واحدة، وعلى الصحاح مرتين، وكانت أغلب إشارته إلى المعاجم القديمة بعبارة: لم يُسمع عن العرب، أو لم يُنقل، أو وفي كتب اللغة.

لم تجز جل كتب التصحيح اللغوي الاعتماد على ما سمته معاجم غير معتمدة، وهي غالب المعاجم المحدثة، وقد تشددت إزاءها لدرجة إبطال الاحتكام إليها، يقول تقي الدين الهلالي في المسألة الثالثة والثلاثين والتي عنونها: التعبير عن افتتاح المدرسة ونحوها بالتدشين: "يقولون: دشّن المدرسة، أو المصرف، يعنون افتتحها باحتفال، وهذا الفعل لم أجده في شيء من معاجم اللغة التي عندي، إلا في المنجد، ولا عبرة

---

(1) *Alin Rey: **Le Lexique:** Image Et Modeles Du Dictionnaire à La lexicologie (Linguistique) , Librairie Armand colin , (paris) , 1977 , p87.*

(2) أحمد عزوز: **الصناعة المعجمية**، المصطلح: مجلة تصدر عن جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) العدد:01، مارس 2002م، ص100.

(3) المرجع نفسه، ص94.

به، لأنه يخلط الدخيل بالأصيل"[1]، غير أن بعض المصححين أجازوا لأنفسهم الاعتماد على هذه المعاجم من باب الاستئناس[*] بها لا غير.

لقد كان أغلب اعتماد المخَطِّئين على المعاجم قديمها وحديثها ولو وردت عندهم تعابير أخرى كقولهم: "لم ترد في كتب اللغة"، أو أنه مخالف للقياس وغيرها من التعابير، إذ ثبت مع كل هذا اعتمادهم على المعاجم اللغوية، ونماذج ذلك كثيرة في كتب التصحيح اللغوي، فاليازجي يقول مثلا في تخطيء جمعهم نية على نوايا: "ويقولون فلان حميد النوايا يريدون النيات في جمع نية، وإنما النوايا جمع نوية مثل الطوايا جمع طوية، ولم ترد النوية في شيء من كلامهم بهذا المعنى"[2]، أما الزعبلاوي فقد كان اعتماده على المعاجم أثناء التخطيء ظاهرا، يبدو ذلك من خلال لغته التي تدل على ذلك، يقول مثلا في المقال 233 من كتابه (معجم أخطاء الكتاب): "جاء في كلمة لغوية لناقد قوله: الخصوبة والحماس لم يسمعا في الفصيح، فالمسموع الخِصْب والحماسة، أقول أما الخُصُبة فلا وجه لها في العربية، أما الحماس فهو صحيح خلافا لما قاله الناقد، تقول: حَمِسَ بالكسر كَتَعِبَ إذا جشع وهاج واهتزّ، فهو حَمِسَ بفتحٍ فكسر، وحَمِيس بالياء، وأَحْمَسَ، كما في اللسان"[3]، ومن خلال ذلك كله يمكن استنتاج أن كتب التصويب اللغوي الحديث تتعامل مع مسألة ذكر المعاجم اللغوية وفق ثلاثة أنماط:

أ.أ **النمط الأول:** الإحالة على المعجم بشكل صريح، إذ أن مجموعة من المصححين ينزعون إلى ذكر المعاجم التي صوبوا منها ألفاظا أو استعمالات، ومن هؤلاء إميل بديع يعقوب والعدناني واليازجي وأسعد داغر، وقد يكثر ذلك عند مصحّح ويقل عند غيره.

أ.ب **النمط الثاني:** الإشارة إليها بعدة ألفاظ، مثل: تقول المعاجم، ومظان اللغة، وكتب اللغة، وكلام العرب، وورد في لغة العرب، وغيرها من الألفاظ.

أ.ج **النمط الثالث:** ألاّ يشير المصحح إلى لمعاجم لا صراحة ولا تورية، ومن هذه الكتب نجد (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة) لمحمد أبي الفتوح شريف، و(نحو لغة سليمة) لزهدي أبي خليل، و(هكذا تنطق الأسماء) لمحمد إبراهيم سليم، غير أن هذا النوع قليل في كتب التصحيح اللغوي الحديث.

---

(1) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص72.

(*) الفرق بين الاستناد والاستئناس هو أن الاستناد يكون الشاهد فيه واحدا فقط، على أن يكون أساس القضية التي يُستشهد لها، وقد تتعدد الشواهد للقضية الواحدة، وقد يجعله المؤلف أول الشواهد، أما الاستئناس فإنه يكون من ضمن الشواهد، ويأتي في العادة بصفة عفوية مستَرسَلا، وقد يخدم جزءا من القول الذي جاء للتحليل والمناقشة، وعادة ما تكون في آخرها وليس ذلك لازما.

(2) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص13.

(3) ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، ص138.

من اللغويين من يذهب مذهب المعاجم في التصويب، فيأخذ ما تأخذه ويطرح ما تطرحه، فهذا العدناني يجيز ما أجازه مد القاموس ومحيط المحيط ومتن اللغة والمعجم الوسيط، إذ يقول في أحد تصويباته: "ولكن: مد القاموس ومحيط المحيط ومتن اللغة والمعجم الوسيط أجازوا: حذّر الشيء، وحذّر منه، وجاء في مد القاموس: حذّر عليه من كذا، واحتذر عليه من كذا أو احتذره"[1]، ويذهب إميل بديع يعقوب مذهب العدناني في الاعتماد على المعاجم، إذ يقول: "أجاز أساس البلاغة، ولسان العرب، ومحيط المحيط، وتاج العروس، ومتن اللغة أن نقول: حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكا وحياكة، وحاكه يحيكه حيْكا وحيَكا وحياحة"[2]، غير أن ما يلاحظ عند إميل بديع يعقوب هو عدم إيراده المعاجم مرتبة زمنيا أثناء الاستشهاد بها.

يحظى لسان العرب لابن منظور بنصيب الأسد من كتب التصويب اللغوي الحديث، ولعل مرد ذلك لغزارة مادته التي استمدها صاحبه من معاجم قبله كالعين والبارع والتهذيب وغيرها، يليه القاموس المحيط للفيروزبادي ثم أساس البلاغة للزمخشري.

أما من المعاجم الحديثة فالمعجم الوسيط لمجمع اللغة القاهري يعتبر الأكثر ذكرا في كتب التصويب اللغوي الحديث، يليه المعجم الكبير، ثم متن اللغة لأحمد رضا، وقد جاء ذكر أشهر المعاجم في معجمي إميل بديع يعقوب والعدناني، إضافة لبعض المعاجم ثنائية اللغة لمؤلفين أعاجم نحو مد القاموس (عربي - إنجليزي) لإيدوارد لين، وتكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي رينهارت دوزي.

على الرغم أن جل كتب التصحيح اللغوي الحديث تصرح أنها استفتت جميع معاجم اللغة إلا أن هذا الأمر يبقى نسبيا مقارنة مع معاجم اللغة كلها، فالمتصفح لهذه الكتب يلاحظ غياب معاجم لغوية كثيرة، فمعظمها تغفل من القديمة (الجمهرة) و(العين)، و(المخصص) و(المحكم)، و(المحيط) ومن الحديثة (محيط المحيط)، و(قطر المحيط) و(أقرب الموارد) وأخرى لا يتسع المقام لذكرها.

ومن هذا المنطلق فإن الحكم على لفظة أو استعمال بالخطأ يعد مجازفة كبيرة من لدن المخَطِّئ بدليل إغفال عدد لا يحصى من المعاجم والمصادر اللغوية، إذ ما يُدري صاحب الحكم أن هذا الاستعمال أو تلك اللفظة واردة في أحد هذه المعاجم المهملة، وبخاصة إذا علمنا أن كل معجم جاء بإضافات مقارنة مع سابقه.

ومع هذا كله فإن تصويب لفظة أو تركيب يقتضي بحثا مستفيضا وجادا في أكثر من معجم، ولكن هذه المسألة تتموضع موضع الأخذ والرد في مطارحات اللغويين، فهم يقفون إزاءها موقفين:

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص63.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص123.

- الموقف الأول: يرى أصحاب هذا الموقف أنه يكفي ورود لفظة في معجم واحد للتصويب، وهذا الرأي غالبٌ، وتأخذ به جل كتب التصويب اللغوي الحديث، يقول تقي الدين الهلالي في تخطيء قولهم: "هدده فرضخ له": "ومن ذلك تعبيرهم عن الإذعان (بالرضوخ) يقولون: هدده فرضخ له، أي أذعن، وهو من الأخطاء الفاحشة، لأن معنى رضخ له، أعطاه عطاء قليلا، قال ابن منظور في اللسان: ورضخ له من ماله يرضخ رضخا، أعطاه، ويقال: رضخت له من مالي رضيخة وهو القليل والرضيخة والرضاخة، العطية، وقيل: الرضخ والرضيخة العطية المقاربة"[1]، ففي هذا التصويب اعتمد الهلالي على معجم واحد وهو لسان العرب لابن منظور.

- الموقف الثاني: يرى أصحاب هذا الموقف أن التصويب لا يكتسب شرعيته إلا إذا اعتمد على أكثر من معجم، ومن هؤلاء إميل بديع يعقوب الذي يرى أن اللغوي "مهما علا كعبه في العربية، لا يبرأ من الوهم اللغوي، وعليه فإن المعجم ليس معصوما عن الخطأ، وقد خطّأ بعضُ المعاجم أحيانا بعضَ التراكيب التي ثُبِتت صحتها"[2]، غير أن إميل بديع لا يقف هذا الموقف فقط، بل يحاول أن يتوسط الموقفين فيعود مرة أخرى ليعطي شيئا من الشرعية للاكتفاء بمعجم واحد للتصويب، يقول في هذا الصدد: "ولكن انفراد المعجم بلفظة لا يسوغ بالضرورة ردها عليه بحجة أنها وليدة الظن والتخيل، وإلا بطل كثير من صحيح هذه اللغة، مما انفرد به معجم دون غيره، ثم ما الذي يحقق الظن في فكرة الانفراد وقد فُقد الكثير من المعاجم؟"[3]، وفي موقفه هذا كثير من الصواب، فهو يدعو إلى البحث الجاد وتصفح المعاجم قبل إصدار الحكم عن لفظة أو استعمال.

ب- دواوين الشعر:

يفترض أن يحيل موضوع الكم الشعري الذي تحمله صفحات كتب التصحيح اللغوي الحديث على التساؤل عن مدى مصداقية الشعر في مجال التصحيح اللغوي منذ القديم إلى اليوم، فالأوائل أقاموا قواعدهم على لغته، غير أن اللغويين عندما جمعوا اللغة جمعوها ألفاظا لا شعرا، ما يعني أن المعاجم نفسها فاتها شيء من الشعر أو بمعنى آخر شيء من اللغة، "والشعر ديوان العربية وحجة النحاة، وقد روي عن عمر عندما سئل عن ديوان العرب قوله: "هو شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم"[4]، وقد عُرف عن ابن عباس تفسيره للقرآن الكريم من خلال شعر العرب، يقول في ذلك: "الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا

(1) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص50.
(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص49.
(3) المرجع نفسه، ص49.
(4) محمد حسن عبد العزيز: **القياس في اللغة العربية**، ص101.

الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فلتمسنا معرفة ذلك منه"[1]، فإذا كان الشعر مصدرا أمكن الاعتماد عليه منذ أول محاولات تفسير للقرآن الكريم، ومنذ جمع العربية لِمَاذا إذن لا ترجع إليه كتب التصويب اللغوي الحديث إلا من خلال المعاجم اللغوية وهو الذي أخذت عنه المعاجم التي تعتمد عليها هذه الكتب؟

الملاحظ في مصادر اللغة جميعها أن الشعر يحتل مرتبة راقية فيها، بدليل كثرة العودة إليه لحل إشكالات لغوية كثيرة، وقد أرجعوا ذلك لأسباب كثيرة، منها أنه مصدر لغات العرب، "ثم إن الشعر لا يتمتع بما تتمتع به الشواهد القرآنية وشواهد الحديث من قدسية جعلت كثيرا من اللغويين يترددون في استخدامها مؤثرين الاعتماد على شواهد الشعر والرجز وغيرها"[2]، أو ربما لأن اللغويين آثروا الاستشهاد بلغة الشعر على أنواع أخرى من الشواهد لكون الشعر أكثر مطاوعة للتقديرات والتأويلات.

يفترض إذن أن نرى كتب التصويب اللغوي الحديث ترجع لدواوين العرب مباشرة لتنظر في الاستعمالات و التراكيب وتفسر به غريب اللغة، لأنه منذ القديم كان "حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين"[3]، لأن أغلب ما احتُجَّ به منه كان ما جمعته بطون المعاجم، والمعنى في البيت قد يكون غير ما في اللفظ، وهذه مسألة معروفة تناولها أهل اللغة والأدب وأسالوا فيها حبرا كثيرا، لكن ذلك لا يفسره سوى محاولة طلب الحجة بجهد يسير، إذ لا يذهب مصححون كُثر إلى الدواوين لطلب اللفظ أو الاستعمالات، لأن ذلك يتطلب وقتا وجهدا في البحث، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالتخطئة، لذلك فإنهم يكتفون بما يجدون بين دفتي المعاجم على الرغم من شح المعجم في المادة المطلوبة أحيانا.

لا تعد العودة إلى المعاجم إخلالا بمعايير التصويب اللغوي، لأن ذلك يعني العودة إلى أحد المصادر اللغوية المتفق عليها، بل ربما يكون المعجم قد أهمل لفظة أو استعمالا وجاء بهما أحد دواوين الشعر، فيكون إذ ذاك ردهما خطأ، وورودها يصبح دليلا على صوابها، ومن ذلك تخطيء اليازجي قولهم: "هو عدو لدود، وهو ألد أعداء فلان" معتمدا في ذلك على المعاجم والمسموع من الاستعمالات: "ويقولون هو عدو

---

(1) السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأملنة العامة، الشؤون العلمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، (د، ر، ت، ط)، ج03 ص847.

(2) يحيى عبد الرؤوف جبر: **الشاهد اللغوي**، مجلة النجاح، مجلة سنوية محكمة تصدر عن جامعة النجاح الوطنية للأبحاث في العلوم الإنسانية، نابلس، (فلسطين)، المجلد 02، العدد 06، 1992م، ص270.

(3) ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علق عليه ووضع حواشيه: احمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1418هـ/ 1997م، ص212.

لدود، وهو ألد أعداء فلان، يريدون باللدود والشديد العداوة وهو خلاف المعروف في استعمال العرب لأن اللدود عندهم بمعنى الذي يغلب في الخصومة"[1]، وقد أيده أسعد داغر فيما ذهب إليه معتمدا على ما اعتمد عليه، وقد خطَّأهما إميل بديع يعقوب معتمدا في ذلك على شعر العرب فقال: "يخطئ إبراهيم اليازجي وأسعد داغر من يقول: هذا عدوي اللدود، أو هو من ألد أعدائي، باستعمال كلمة "اللدود" بمعنى: الشديد العداوة، بحجة أن المنقول عن العرب: خصم لدود، أي: شديد الخصومة، أما العدو، فوصفوه بالزرقة، وقالوا عدو أزرق. ولكن: قال ربيعة بن مقروم الضبي[*]:

أَلَدُّ ذي حنَقٍ عَلَيّ كَأنَّمَا   تَغْلِي عَدَاوَةُ صَدْرِه في مِرْجَلِ"[2]

يدل قول اليازجي على رجوعه إلى معاجم اللغة في تخطيئه هذا، بينما عاد إميل بديع يعقوب إلى الشعر لإثبات خطأ اليازجي فيما ذهب إليه، وبالتالي يكون إميل بديع يعقوب قد أثبت بالدليل ورود هذا الاستعمال في الشعر، فكان وروده دليلا على صوابه.

على الرغم أن أغلب الشواهد الشعرية الواردة في كتب التصحيح اللغوي الحديث مستمَد من مصادر لغوية مختلفة، إلا أننا سنلاحظ أن الحاجة إليها استدعت وجودها في الباب الذي استعملت فيه، وأن الموضوع الذي وردت فيه اقتضى وجودها، بدليل أننا سنلاحظ ورود أبيات من عصر الاحتجاج، وهذا كثير ولا يتطلب تعليلا أو مبررا، غير أننا سنلاحظ شواهد من عصر ما بعد الاستشهاد، فإميل بديع يعقوب أورد هذه النماذج كثيرا في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، ومن ذلك قول المتنبي:

"مَضَى اللَّيلُ والفَضلُ الَّذي لَكَ لاَ يَمْضِي   وَرُؤْيَاكَ أَحْلَى في العُيُونِ مِنَ الغَمَضِ"[3]

بل إننا قد نصادف أبياتا لشعراء محدثين.

تنزع كتب التصويب اللغوي الحديث إلى ذكر أسماء الشعراء المستشهد بشعرهم، غير أننا نجد بعضا منها غير منسوبة لأحد، فقد يقول المؤلف: "قال الشاعر"، أو: "قال أحد الشعراء"، أو: "قال أحدهم" ونحو ذلك من التعابير التي تدل على عدم معرفة اسم القائل، وهذه الظاهرة ليست جديدة، إذ أن "المطالع في كتب

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص28.

(*) ربيعة بن مقروم بن قيس الضبي: من شعراء الحماسة ومن مخضرمي الجاهلية والإسلام وفد على كسرى في الجاهلية وشهد بعض الفتوح في الإسلام، وحضر وقعة القادسية، توفى في: 16هـ/ 637م.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص241.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص144.

النحو واللغة ليقف على نسبة كبيرة من الشواهد غير منسوبة لقائل معين، ففي المقتضب على سبيل المثال، استشهد المبرد بواحد وستين وخمسمائة شاهد من الشعر والرجز لم يتجاوز عدد ما نُسب منها لقائله مائتي شاهد، وقل مثل ذلك في كتاب سيبويه وغيره، وفي المعاجم المختلفة"[1]، ويرى أصحاب هذه الكتب من المصوبين المحدثين أن ذلك لا ينقص من مصداقية الشاهد مادام مصدره لا يذكر قائله، يقول العدناني في هذا الصدد: " واستشهدت أحيانا بأبيات دون أن أذكر اسم الشاعر، لأنني لا أعرفه، ولأن المصدر الذي أخذت منه لم يذكره"[2]؛ ورغم دفاع بعض المصححين عن المسألة إلا أنّ عدم ذكر اسم الشاعر يجعلنا نتساءل عن مدى اعتماد مقاييس الاحتجاج المتعارف عليها من قِبل اللغويين، إذ حتى لو اعتبرنا فرضا ودون معرفة اسم الشاعر لغةَ البيت المستشهد به سليمة، كيف يمكننا مع ذلك تحديد زمن القائل؟ وما موقع الثقة بالقائل؟ ثم ما موقع التوثيق له؟ كل هذه المسائل تسقط أثناء اعتماد شاهد شعري منقوص هذه الشروط، ما قد يجعل معايير التصويب اللغوي في موقع الضعف.

يؤدي بنا الحديث عن لغة الشعر في عملية التصويب اللغوي إلى الحديث عن لغة الضرورة الشعرية، إذ ماذا إذا خالف أحد ممن هم في زمن الاحتجاج قواعد النحو فوضع له علماء النحو تخريجات تجعله لا يخالف القاعدة؟ وهل هناك حرج في تخطيء من يلجأ للضرورة؟ ومعنى الضرورة الشعرية هو: مخالفة المألوف من القواعد اللغوية في الشعر، تحت طائلة أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، وفي الحقيقة فإن القدماء بهذا التعريف أبعدوا الضرورة الشعرية من معنى الاضطرار، فهي خطأ غير شعوري في اللغة يقع فيه الشاعر، ولكن الصواب هو أن الشاعر يكون منهمكا بموسيقى شعره وأنغام قوافيه فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه، ومع هذا كله فما ضر النحاة أن يقولوا بأنه خطأ لغوي؟ لقد أثار القدماء هذا الموضوع وراحوا يلومون البصريين والكوفيين لمحاولتهم متكلفين إيجاد تخريجات لأخطاء وقع فيها شعراء بحجة الضرورة الشعرية، فالشاعر كغيره من البشر يخطئ "وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[3]، بل ينبغي أن يكون هذا دأب كتب التصحيح اللغوي الحديث في عصر كثر فيه مدّعوا الشاعرية.

تحاول أغلب كتب التصويب اللغوي أن تقف موقف الحذر من الضرورة الشعرية، لاعتبارات كثيرة منها مثلا شذوذها عن القاعدة اللغوية، يقول العدناني: "وقد اعتمدت في تصويب الكلمة، أو العبارة، على وجودها في بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي، (على أن لا يكون منحولا)، أو أحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي، مع إهمال جميع ما شذ عن قواعد الصرف والنحو، والابتعاد عن جل الضرائر

(1) يحيى عبد الرؤوف جبر: **الشاهد اللغوي**، ص273.

(2) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ق.

(3) ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص213.

الشعرية التي يسمح بها للشاعر دون الناثر، وقد قال محمود شكري الآلوسي في كتابه (الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر) ما نصه: وذهب الجمهور إلى أن أغلاط العرب ليست من قبيل الضرورة، وأنها لا تُغفر لهم، ولا يُعذرون فيها، ولا يُتَابَعون عليها كما يُتابعون في الضرائر"[1]، وقد دعت بعض كتب التصويب اللغوي الحديث إلى أن يعتد بمعيار خلو البيت المستشهد به من أية ضرورة شعرية حتى لا يُفسح المجال أمام الارتجال والتقدير الخاطئ.

يقودنا الحديث عن موضوع اعتماد الضرورة الشعرية في عملية التصحيح اللغوي إلى موضوع اعتماد اللفظ خارج سياقه المطلوب، لأن ما ينجر عن الأول من خطورة ينجر عن الثاني، وتكون درجة الخطورة أعظم إذا اجتمع العاملان في كتاب واحد ومسألة واحدة، ونموذج ذلك ما أورده اليازجي عند تخطيء قولهم: "جماعة القُسُس"،: "ويقولون جماعة القُسُس بضمتين يريدون القسوس، فيحذفون الواو لأن فَعْلا الساكن العين لا يجمع على فُعُل، ولم يمر بنا من مثل هذا إلا قول عبد الرحمان الشيرازي:

وَلَو أنّ ما ذاب منه يجمد لم يصلح لغير العقود والشُنُف

يعني: الشنوف، فحذف الواو لضرورة الشعر؛ وإن كان المتأخر لا تعذره ضرورة"[2]، ويدعو بعض المصححين إلى الرجوع إلى المعاجم اللغوية في حال الشك في اللفظة أو الاستعمال الوارد في لغة الشعر إذا ظهر أن شيئا من الضرورة قد أصاب البيت، فالعدناني يقول في هذا الموضوع: "ونحن لا نستطيع الاعتماد على قول شاعر طوق الحمامة، لأن الضرورة الشعرية قد تكون السبب في الإتيان ب (اللام) بعد (آسف) بدلا من (على)، ولكننا نعتمد على قول المعجم الكبير وأبي القالي"[3]، وقد خطّأ اليازجي شعراء كبار من عصر الاحتجاج كعنترة وكذا بعض المولدين مزيلا في ذلك كل اعتبار، والخلاصة هي أن جل المصححين ذهبوا إلى عدم جواز الاستشهاد بالأبيات التي تحتوي على ضرورة شعرية.

ج- كتب الأدب واللغة والنحو والصرف:

لا يعني أبدا أن يكون الكتاب مصنفا ضمن مواضيع الأدب ألا يكون صالحا للاستعانة به في مجال التصويب اللغوي، فلطالما استعانت كتب التصويب اللغوي الحديث بأدب الكاتب، والأغاني والبيان والتبيين من أجل تصويب كلمة أو استعمال، ومن أمثلة ذلك قول العدناني: "ومن قول أبي الفرج

(1) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ص05.

(2) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص22.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص25.

الأصفهاني (موت بشار): والله لو خيرتني بين إنشادي إياه، وبين ضرب عنقي لاخترت ضرب عنقي"[1]، وقد جاء بهذا الشاهد لبيان تكرار (بين) بين اسمين ظاهرين، وقد استشهد العدناني ببعض النوادر للدلالة على صحة بعض الاستعمالات، فمن نوادر أبي علي القالي قال: "ولكن روي في نوادر أبي علي القالي عن أبي عبيدة في قصة أبي دهبل الجمحي، قصة جاء في آخرها: فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزنا عليه وأسفا لفراقه"[2]، وقد أورد هذا الشاهد للدلالة على جواز استعمال (أسف له).

تتسع المكتبة العربية لمصادر لغوية رصينة، فبالإضافة للمعاجم والشعر العربي نجد مؤلفات لغوية أخرى حفظت بطونها لغة العرب، وقد أهملتها كتب التصحيح اللغوي الحديث، نحو كتاب النوادر لأبي عمرو زيان بن العلاء التميمي، وكتابَيْ الصفات والسلاح للنضر بن شميل، والنحلة، والإبل، والخيل، وخلق الإنسان لأبي عمرو الشيباني، ثم أيضا الزرع لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، والأضداد والحشرات لابن السكيت وغيرها، فهذه الكتب لا نكاد نجد لها مكانا في صفحات كتب التصحيح اللغوي الحديث إلا ما ندر، أو ما جاء في أحد المعاجم فنقله المصوب كما ورد، هذا على الرغم من إصرارهم على أن كتب اللغة ليست هي فقط المعاجم وكتب النحو والصرف.

يخطّئ العندناني في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة) من يخَطِّئ قولهم: "مُبَاع" ويرى الاستعمالَ صوابًا ويستشهد في ذلك بقول ابن القطاع، فيقول: "ولكن ابن القطاع قال: أَبَاعَه الشّيء: لُغَةٌ في بَاعَه، مِمَّا يُجيز لَنا أن نقول: هذه السِّلعة مَبيعة ومَبيوعَة وَمُبَاعة"[3]، غير أن الملاحظ في هذا التصويب هو عدم إحالة المؤلف قارئه على المصدر مع أن المؤلف ضمّنَ مسرد المصادر والمراجع كتاب (الأفعال في اللغة)، و(أبنية الأسماء) لابن القطاع الصقلي.

لا يختلف اثنان في أن كتب النحو والصرف القديمة والحديثة احتوت على كم هائل من الشواهد الشعرية والنثرية، ومن المسلمات أيضا وجود شواهد لم يُعثَر عليها في دواوين الشعر ولا في كتب الأدب واللغة، لذا فمن المفروض أن تجد هذه الكتب لنفسها مرتعا خصبا يستعان به في عملية التصويب اللغوي، غير أن الواقع يثبت العكس، إذ كثير من كتب التصويب اللغوي أهملت الاستشهاد بها.

يضاف إلى ذلك كله قلة الاستشهاد بأقوال أئمة النحو أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والمبرد وابن جني وابن مالك وابن هشام، وقد كانت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث تشير إليهم بعبارات عامة مثل: كتب النحو، و عند النحاة، وغيرها من التعابير، وكانت مع هذا (ألفية ابن مالك) على قلة الاستشهاد بها أكثر كتب النحو حضورا، فضِمن مسرد مصادر كتاب (معجم الخطأ والصواب) لإميل بديع

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص97.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص25.

(3) المرجع نفسه، ص46.

يعقوب نجد (الخصائص) و(المنصف) لابن جني و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) و(شرح شذور الذهب) و(مغني اللبيب لابن هشام، و(الكتاب) لسيبويه، و(المزهر) للسيوطي، هذا الكم من الكتب يوحي بعكس الحقيقة، إذ لم يكثر التعامل معها في متن كتابه، وتغيب بعض المصادر النحوية كلية نحو: المقتضب للمبرد، والتكملة للفارسي، والأصول في النحو لابن السراج، وغيرها من الكتب التي غابت عن مكتبات كتب التصحيح اللغوي الحديث، ولعل مرد ذلك لأسباب كثيرة منها كثرة الاهتمام بالتخطئة والتصويب على المستوى المعجمي والدلالي مقارنة بمستوى النحو، ففي كتاب (معجم الخطأ والصواب) لإميل بديع يعقوب يبلغ عدد التخطيئات والتصويبات على مستوى النحو 49 أي بنسبة 15.78٪ مقابل 293، ونسبة 48.68٪ على مستوى المعجم، ويعزي بعضهم قلة الاعتماد على كتب النحو والصرف إلى قلة وقوع الخطأ على هذا المستوى، ويبررون ذلك بضيق مجاله إذ لا يتعدى المدرسة والمسجد والإعلام وغيرها.

لقد كان العدناني أكثر المصححين إيرادا لكتب النحو والصرف في كتابه (معجم الأخطاء الشائعة)، فقد استشهد بألفية ابن مالك وشروحها المختلفة مثل ابن عقيل والأشموني وابن هشام في أوضح المسالك، وكذلك حواشي هذه الكتب مثل الصبان والخضري والتفتازاني حتى أنه استشهد بكتب المحدثين والمعاصرين أمثال: النحو الوافي لعباس حسن، وقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما ناقش آراء بعض أئمة النحو وخطأها أحيانا، يقول في المسألة61: "وقد أخطأ النحاة كما أخطأ إمامهم سيبويه لسببين:"[1]، ثم يسترسل مع السببين مناقشا ومحللا، وهذا النهج قليل في كتب التصحيح اللغوي الحديث.

وقد اعتمد إميل بديع يعقوب على كتب النحو المتقدمة والمتأخرة لكن ليس بدقة وسعة التناول عند العدناني، يقول في أحد تخطيئاته معللا: "قال سيبويه: ولما كانت (نفسك) يتكلم بها مبتدأة، وتحمل على ما يجره وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر"[2]، محيلا على الكتاب، ويقول في موضع آخر ذاكرا ما جاء في النحو الوافي: "فإن وقعت صفة لنكرة، وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكرة"[3]، وكان في هذا القول قد سبق ذكر ابن بري واستشهد بكلامه، وقد نهج تقي الدين الهلالي النهج نفسه في الاستشهاد بالنحاة وكتبهم.

د- كتب الأمثال والحكم:

من المراجع النادرة جدا في كتب التصحيح اللغوي الحديث كتب الأمثال والحكم، وقد زخرت المكتبة العربية بهذا النوع من الكتب، منها مثلا: (الأمثال والحكم) للماوردي، و(مجمع الأمثال) للميداني

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص34.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص257.

(3) المرجع نفسه، ص139.

وغيرهما، زد على ذلك أن ما ينطبق على بقية المصادر من حيث المرجعية اللغوية فإنه ينطبق على هذه الكتب، لأنها من كلام العرب، وقد قل اعتمادها بشكل كبير، وهذه الكتب ضمت بين دفتيها استعمالات غفل عنها اللغويون أثناء التخطئة والتصويب.

مع قلة استشهاد المصوبين المحدثين بكتب الأمثال والحكم إلا أن هذا لا يعني استغناءهم عنها، فكثرا ما كانوا يستمدون الأمثال والحكم من مصادر اللغة، وقد يعمد بعضهم إلى الاستشهاد بمثل أو حكمة استحضرها من كتب التصحيح اللغوي القديمة أو الحديثة، فهذا إميل بديع يعقوب يستشهد بقول العرب: "بين جبهته وبين الأرض جناية"[1] في أحد تخطيئاته، بل يعد الاستعمال اللغوي المستمد من الأمثال والحكم صوابا ويتساءل كيف يخطئه بعضهم: "ولكن جاء في لسان العرب: أحمق من هبنّقة وأحمق من شَرَنْبث، وأحمق من بيهس، فأين الخطأ في استعمال كلام العرب الفصحاء"[2]، وكان إميل بديع يعقوب يستشهد بالأمثال والحكم العربية ويستمدها من المعاجم وكتب اللغة.

رابعا: معايير التصويب اللغوي الحديث:

هي الأسس التي اعتمدها المصححون للحكم بالخطأ على لفظة أو استعمال، ومن ثمّ اعتماد هذه المعايير في تصويب ما حكم عليه بالخطأ، وقد صدّر أغلب المصححين كتبهم بالحديث عن هذه المعايير، إما على سبيل الدرس، أو على سبيل بيان الخطة التي انتهجوها في أعمالهم تلك، متطرقين للكيفية التي اعتمدوا بها على هذه المعايير التي صححوا على ضوئها، والحقيقة هي أن أغلب المصححين لا يخرجون عن هذه المعايير، على اعتبار أنها نهج ينتهجه المصحح ليقف على الأسس العلمية المتبعة حتى يلقى الموافقة فيما يذهب إليه، كما عمل قدماء النحو على تحريك هذه المعايير للحكم على الاستعمالات اللغوي، وقد حفلت بطون مصادر اللغة بنماذج كثيرة، أما المحدثون فقد اعتمدوا هذه المعايير وزادوا عليها، فكانت بمثابة نواميس يسير عليها مصحّحو ومخطّئو اللغة، وهذه المعايير هي:

1- المعايير المشتركة:

الملاحظ هو أن معايير التصحيح اللغوي بشكل عام تشترك فيما بينها في نقاط معينة كما تختلف في أخرى، وكل فريق اختار طريقة لتناولها، فإميل بديع يعقوب مثلا اختار التفريق بينها، فتحدث عن معايير التخطيء مشيرا في هذا العنصر إلى عدم السماع وعدم القياس وغيرهما، ثم عاد في معايير التصويب

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص97.

(2) المرجع نفسه، ص120.

للحديث عن السماع والقياس، ليحسّ القارئ أن الأحكام بالسّلب في العنصر الأول هي نفسها إيجابا في العنصر الثاني؛ غير أن المعمول به في كتب التصويب اللغوي الحديث هو اعتماد معايير مشتركة بين التخطئة والتصويب، ثم العودة لمعايير التصويب بالتفصيل دون التطرق لمعايير التخطيء ثانية، على اعتبار أن معايير التصويب شاملة لها، يضاف إليها عناصر ليست من قبيل التخطيء، ومن هنا تكون معايير التخطيء هي:

أ- السّماع:

قد يكون السماع في أحيان كثيرة بوابة يدخل منها الخطأ مجال الاستعمال، إذ قد "يتسبب السماع في اللغة في كثير من حالات الخطأ عند الكتاب، وهو عاثور كبير في طريقهم، قلّ من يأمن منهم السقوط فيه"[1]، ومسألة الخطأ في السماع أسالت حبرا كثيرا لدى القدماء والمحدثين، على اعتبار أنها ظاهرة لا تقف على المحدثين فحسب بل عرفتها العربية عند القدماء أيضا، فحدث كثيرا أن قادهم السماع إلى التحريف والفساد.

جارى المحدثون القدماءَ في اعتماد معيار السماع، بوصفه وسيلة للتعامل بين الأفراد على غرار النطق، يضاف إلى ذلك أنه وسيلة إجرائية للحفاظ على سلامة اللغة، لأن نشر الصواب لا يكون إلا عن طريق السماع، كما أن انتشار الخطأ لا يكون ممره إلا عبر السماع. لذلك فقد شكل مذهبا حصينا لضبط لغة العرب، فلا يكاد يخرج عنه كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديث، عدا الاختلافات التي عرفها الموضوع منذ القديم في مسألة الأخذ بالحدود الزمانية والمكانية، فطبيعي إذن أن نرى المصوبين يطيلون عمر هذا الاختلاف، فيميل كل منهم إلى رأي فيما يخص الحدود هذه.

يبدو توجه كتب التصحيح اللغوي الحديث متباينا إزاء الحدين الزمني والمكاني في اعتماد الشاهد اللغوي، فمنها ما يقف على ما وقف عليه القدماء وتبناه مجمع اللغة العربي في قرار الاستشهاد بكلام العرب، ومنها ما يرى إجحافا في حق اللغة أن يهمل كلام المولدين والفصحاء من العصر الحديث، ومنها ما يقف موقفا وسطا تجاه القضية هذه، ومن هنا تبدو مظاهر هذه المسألة كما يلي ذكره:

- الأول: صوبت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث الألفاظ والاستعمالات على ضوء ما جاء في عصر الاحتجاج كما ذهب إليه القدماء وكما أقره مجمع اللغة القاهري، فاستشهدت بما جاء في كلام العرب إلى عصر المولدين، وما عداه لم تعتد به ورأت أنه ليس من كلام العرب، وهؤلاء مثلوا طبقة المحافظين، كاليازجي، وأسعد داغر، وزهدي جار الله ومحجوب موسى وتقي الدين الهلالي وغيرهم.

---

(1) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص199.

- الثاني: ترى بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث أن التشدد في الأخذ بمعيار السماع وحصره في تلك الفترة لا يخدم اللغة العربية، فنادوا بقَبول بعض الألفاظ والاستعمالات التي رأوا أنها أقرب إلى الصّواب، ومن هؤلاء: الكرملي ومصطفى جواد، ومحمد علي النجار.
- الثالث: وقفت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث موقفا بين بين، فلا هي التزمت بعصر الاحتجاج ولا أطلقت العنان للاستشهاد بعصر ما بعد الاستشهاد، وكان أصحاب هذه الكتب يدعون إلى الاحتكام لقرارات المجامع اللغوية في مسألة الأخذ بالمولد، ومن هؤلاء العدناني وإميل بديع يعقوب.

تعبر كتب التصحيح اللغوي الحديث عن السماع بتعابير كثيرة، فمنها ما يعبر عن السماع بشكل صريح، نحو: سمع، والمسموع عن العرب، ولم يرد في شيء من كلام المتقدمين، وغيرها من التعابير، كما استخدم اليازجي كلمة (يُقَال) [1] للدلالة على السماع أيضا، وهذا الفريق كان يعتمد عدم السماع في تخطيئاته، يقول اليازجي في أحد تخطيئاته: "يقولون نيّف وعشرون دينارا، فيقدمون النيف، المسموع تأخيره، يقال عشرون ونيف ومئة ونيف"[2]، وعند التصويب يذكر المصحح الصواب ثم يتبعه بتعليق يشير فيه إلى أن هذا هو الصواب.

ترى جل كتب التصويب اللغوي الحديث أن الحكم بعدم السماع فيه كثير من المجازفة، ويعللون ذلك بأنه غير معقول أن يسمع المخَطِّئ كل لغة العرب، وقد أثبتت بعض هذه الكتب بطلان أحكام بالخطأ على بعض الألفاظ والاستعمالات أصدرها أصحابها - بحجة أنها لم تسمع عن العرب - فثبت ورودهما في أحد مصادر الاحتجاج، وقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[3]، ما يدل أن استقراء لغة العرب يتطلب الدقة والصبر أثناء البحث، ومن هنا كان السماع متكأ لغويين كُثر في عملية التصويب، بينما يتحرج مصححون آخرون من الحكم بالخطأ خوفا من الوقوع فيه.

---

(1) ينظر: اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص50.

(2) المرجع نفسه، ص29.

(3) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1426هـ/ 2006م، ص122.

ب القياس:

عملت كتب التصويب اللغوي الحديث بمبدأ القياس وفق نظريتين أسست لهما مقولتان، الأولى مقولة ابن فارس: "ليس لنا أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللّغة وبطلان حقائقها"[1]، وأما الثانية فما نقله المازني عن الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه أنّهما كانا يقولان: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام ليس له في أمثلتهم معنى؟"[2]، فعلى هذا الأساس يكون ما قالت العرب مسموعا بعضه، إذ يستحيل سماع كل كلمة أو استعمال عن العرب، فلم يبق بعد ذلك سوى قياس غير المسموع على المسموع، وقد كانت العرب تفعل ذلك.

ومن هذين المنطلقين صوّبت كتب اللغة وخطّأت، فكان بعضها ينطلق من المقولة الأولى ويجعلها دستوره أثناء التصحيح، حتى تشددوا في مسائل لغوية كثيرة، وذهبوا في أحيان كثيرة إلى تخطيء العرب أنفسهم، وطلبوا السماع لكل مقيس، وحركوا في ذلك كلَّه القياسَ النحوي والقياسَ الصرفي، وارتأوا أن كل خطأ فيهما هو خطأ في القياس، ومن ذلك تخطيئهم من "يقول: (رِجَالٌ بَوَاسِلٌ)، ويقولون أنَّ صوابه (رِجَالٌ بُسْلٌ وبُسَلاء) لأنّ كلمة (بَوَاسِل) جمع ل (بَاسِلَة)، ويدّعون أنّ العرب لم تجمع من صفات المذكر العاقل على (فَوَاعِل) سوى قولهم (سَوَالِك وفَوَارِس ونَوَاكِس)"[3]، ويقف على رأس هؤلاء اليازجي وأسعد داغر.

يفتح بعضهم باب القياس ولا يجد حرجا في إطلاقه ويمثل هؤلاء موجة المجددين الذين يرون بأن اللغة العربية لا غنى لها عن اتباع موجة المد الحضاري المتصاعد، شأنها في ذلك شأن لغات العالم كلها، بدليل ما يجلبه إلينا العلم من مخترعات نضطر للتعامل معها.

كتب إبراهيم اليازجي (اللغة والعصر)، وهو بحث طويل نشر متسلسلا في عدة أجزاء من مجلة (البيان) ينبه فيه إلى وجوب القياس، "ويدعو إلى استئناف الوضع والزيادة في اللغة، سدا لما طرأ عليها من مواضع الخلل"[4]، ومثل اليازجي للقياس المضبوط، ودعا إلى تحريكه وفق الضوابط اللغوية، وارتأى أن السر في قوة اللغة هو قبولها للجديد دون إفراط في ذلك، إذ لا بد من إخراج الحقائق من أوضاعها، وقد ساق

---

(1) ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، ص69.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان: **المنصف** (شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، (مصر)، ط1، 1954م، ج01، ص180.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص37.

(4) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص268.

اليازجي أمثلة لذلك، إذ رأى أن "الصيغ التي تدل على بعض المعاني الخاصة والتي لا يطرد فيها القياس تدل على تلك المعاني، كالقطعة مثلا، بالكسر فقد سمع لها نظائر جمة من الألفاظ الدالة على القطع، الكِسرة (بكسر الكاف)، والكِسفة والفِلذة والخِرقة كلها تدل على الجزء المقتطع من كله، إلا أن هذا الوضع ليس بمطرد في كل ما كان كذلك من المواد، إذ لم يسمع منهم القطعة مثلا، ولا البِتلة ولا الصِّلمة ولا السِّلخة، غير أن إغفالهم لهذه الألفاظ لا يمنع من صوغها واستعمالها لثبوت القياس فيها، وإلا لزم أن لا ننطق من اسم الفاعل أو اسم المكان مثلا إلا بما سمع منهم، وهذا محال"[1]، ويمثل اليازجي الأصوات الداعية إلى التحكم في القياس خوفا من الخروج به إلى غير ما يُطلب.

وقد استندت كتب التصحيح اللغوي الحديث على القياس على غرار المعايير الأخرى في كثير من جوانب تعاملها مع الاستعمالات، فإذا كان الخطأ عندها ناتج عن مخالفة القياس، فإن الصواب المطلوب يستمد من القياس، ورأت أن الخطأ في القياس يكون على وجهين:

- الوجه الأول: أن يعتقد المتكلم أنه مصيب فيما يقول وهو يُعمل القاعدة النحوية، أو أنه يحاكيها، فيقع في الخطأ وهو يقيس على منوالها، يقول العدناني: "ويقولون أَنْعِم بِزَيْدٍ، صائغين التعجب من فعل المدح نِعْمَ. ولما كان (نعم) فعلا جامدا، ولما كان الفعل الذي يُتَعجب منه مباشرة يُشترط فيه أن يكون متصرفا، لا جامدا، لذا تُخطِّئ من يقول: أَنْعِم بِزَيْدٍ، عندما يريد أن يمتدح زيدا"[2]، فإن الذي يبدو من خلال هذا الخطأ أن الواقع فيه بنى على أساس صيغتي التعجب (ما أفعله) و(أفعل به)، غير أن (أنعم) التي جاءت في تركيبه ليست من الفعل (نَعِمَ).

- الوجه الثاني: أن يُخَطِّئ مصحح غيره على أساس أن القياس لا يقبل ذلك، فيرى مصحح آخر أن القياس يجيزه، أو يصوب مصوبٌ غيره على أساس أن القياس يقبل استعمالا، فيأتي غيره ليخطئه على أساس أن القياس يرفض ما ذهب إليه، جاء في (معجم أخطاء الكتاب) للزعبلاوي حول جمع (شطر) على (أشطر) ما نصه: "أقول: تناول هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فأقر جمع (شَطْر) على (أَشْطار) استنادا إلى غلبة جمع (فَعْل) على (أَفْعَال)، كما أشار إليه الأب الكرملي، وإلى ما ذهب إليه المجمع القاهري من جمع (بَحْث) على (أَبْحَاث). وعندي أنه لا وجه لجمع (شَطْر) على (أشْطار)، وإذا ثبتت غلبة جمع (فَعْل) على (أَفْعَال)، فإنك تقيس عليه ما لم يجمعه العرب كجمعك البحث على أبحاث، وليس لك أن تتجاوز ذلك، وإلا فهل تجمع: العقل والكهف والخَطْب والذنب بسكون النون والشر والسهل على: أعقال وأكهاف"[3]، ونماذج ذلك كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديث.

---

(1) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص268.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص250.

(3) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، ص310.

ومن نماذج القياس الذي دار حولها جدل كبير في كتب التصحيح اللغوي الحديث أفعال المطاوعة، فقد ذهب بعض المصححين إلى أنه ليس في اللغة العربية ما يسمى بأفعال المطاوعة، فلا داعي – في نظرهم – إلى القياس عليها بدعوى وجودها في لغة العرب، وقد حمل لواء هذه الفكرة مصطفى جواد إذ يقول في تخطيء استعمال الفعل (تأسَّس) ونحوه: "وذلك لأن "تأسّس" خاص بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفاسها، أعني أنها لا تكون كونا طبيعيا كالنبات والبشر والحيوان، وليس من شيئ مصنوع يقوم أساسه بنفسه لأن الأساس بعينه معمول ومصنوع، وهذا الفعل وأمثاله، تؤيد دعواي بأن المطاوعة المزعومة في اللغة حديث خرافة، فإن العربي الفصيح لم تطاوعه نفسه على أن يقول تَأسَّس المسجد والمدرسة وإنما يقول: أسَّس المسجد والمدرسة، وعلى ذلك يقاس"[1]، وعلى الرغم مما جاء به مصطفى جواد من تعليلات علمية، إلا أن جل كتب التصحيح اللغوي تصوب وتَخَطِّئ في هذا الباب من منطلق وجود أفعال المطاوعة، وقد وردت في (معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل بديع يعقوب نماذج كثيرة برهن فيها على وجود هذه الأفعال، فخَطَّأ ما ذهب إليه مصطفى جواد وصوّب بناء على ذلك، يقول إميل بديع يعقوب في الرد على تخطيء جواد استعمال الفعل (تأسَّس): "يُخَطِّئ مصطفى جواد من يقول: تأسَّست المدرسة، بحجة أن الفعل "تأسَّس" خاص بما يقوم بنفسه، لكن هذا التخطيء مردود من وجهين: أولهما أن فعل المطاوعة من (فَعَّل) هو (تَفَعَّلَ)، وعليه يصح القول: تأسَّست المدرسة، وثانيهما أن المجاز العقلي هو من أساليب العربية، فكما أن تقول: استقبلت المدينة حاكمها، كذلك تستطيع القول: تأسست المدرسة، كما تقول: أُسَّست المدرسة"[2]، وقد لقي إميل بديع يعقوب فيما ذهب إليه تأييدا واسعا، وبخاصة في ارتكازه على المجاز العقلي لتعليل المطاوعة، لأن هذه الاستعمالات المولدة كثيرة في العربية الحديثة.

من الخلافات المسجلة في كتب التصحيح اللغوي الحديث في موضوع القياس عندما يرد استعمال ليس له سند سماعي غير أن القياس يجيزه، وعندما يرد استعمال له سند سماعي ويأباه القياس، وما هتين النقطتين سوى تحصيل حاصل لخلاف متجدر في لغة العرب، فقد اتخذت دعوى إطلاق القياس التي كانت أساس الخلاف بين البصرة والكوفة شكلا في كتب التصحيح اللغوي الحديث يوحي بامتداد هذا الخلاف، ومن مظاهره حديثا الدعوة إلى تحكيم السماع مطلقا وتقديمه على أي معيار آخر، ويشترطون له الكثرة، فما سمع عن العرب بصفة مستفيضة أُخِذ ولو شذّ عن القياس، وإلا أصبح شاذا وأصبح من القليل المتروك، فتضعه كتب التصويب اللغوي الحديث ضمن خانة الخطأ، ويمثل هذه الطائفة محمد تقي الدين الهلالي، ومحجوب محمد موسى، وعلي جاسم السلمان، واليازجي، وقد خطأ الأخير جمع نادي على نوادي على

---

(1) ينظر: مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ص92.

(2) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص28.

الرغم من إقرار القياس له، يقول في هذا الصدد: "ويقولون: قد شاع هذا الخبر في النوادي، يريدون جمع النادي وهو مع كونه القياس غير مستعمل، وإنما يقال في جمعه: الأندية، وهو في الأصل جمع نديّ بمعنى النادي استغنوا به عن جمع النادي"[1]. ويذهب فريق آخر إلى عدم التقيد بمعيار السماع إذا وجد له وجه في القياس، بل يفضلونه عليه ولا يأخذون بمسألة القلة أو الكثرة. وفريق ثالث يرى بأن أحد المعيارين قد يغني عن الآخر، فالاستعمال إذا رُدَّ إلى السماع أخذ وإن لم يقَسْ ولم يطرد، وإن حُمل على قياس صحيح أُخذ وإن لم يُسمع وهذا رأي إميل بديع يعقوب والكرملي، غير أن يعقوب دعا مجمع اللغة للنظر في هذه المسألة.

يخطِّئ مصطفى جواد من يجمع مصير على مصائر "بحجة أن الياء في مصير أصلية لا زائدة، وقياس القاعدة يقتضي ألا تُقلب همزة في نحو: مسيل مسايل ومصيف مصايف ومعيشة ومعايش ومصيد ومصايد، وإنما تقلب همزة في الجمع الذي حرف المد فيه زائد نحو صحيفة صحائف وركوبة ركائب"[2]، وهذه المسألة مطروقة بين مصححي اللغة فهذا العدناني يقول في نموذج مماثل: "ويقولون مضائق تيران عربية، والصواب مضايق تيران عربية، لأن مضائق مفردها مضيق وياؤها أصلية تبقى على حالها"[3]، وكثرة احتكام هذا الفريق للقياس جعلهم يستخدمون (أَيِمَّة) المقيسة بدلا من (أئمَّة) المسموعة، ومهما يكن من خلاف بين مصححي اللغة المحدثين فإن الملاحظ هو أن معيارَي السماع والقياس حركا بكثرة في عمليتي التخطيء والتصويب.

ج- موافقة القاعدة النحوية:

يعد هذا المعيار ملاذ كتب التصحيح اللغوي الحديث، فالقاعدة النحوية حجة المصحح أو المخَطِّئ في حال عدم نشوب خلاف حولها، فقد رأى القدماء أن اللحن فشا في الناس لأنهم لم يستندوا على مرجعية تخلصهم منه، و لأن اللسان العربي خلا من معايير تضبط لغته، قال ابن جنّي في الباب الّذي سمّاه (أغلاط العرب) من كتاب (الخصائص): "وكان أبو علي يرى وجه ذلك، ويقول: إنّما دخل هذا النّحو في كلامهم، لأنّهم ليس لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربّما استهواهم الشّيء فزاغوا به عن القصد"[4]، وكان هذا موقف المحدثين ففي نظر جل اللغويين فإن أول أسباب الوقوع في الخطأ هو الجهل بالقواعد النحوية.

كان أصل الخلاف بين كتب التصحيح اللغوي الحديث يدور حول تأويل بعض القواعد النحوية، لذا دعا بعضهم إلى عدم الذهاب بعيدا بالقاعدة النحوية طلبا للتيسير، واعتبار كل من خالف القاعدة

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص37.

(2) ينظر: مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، ص63.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص151.

(4) ابن جني: **الخصائص**، ج03، ص273.

النحوية مخطئا بعيدا عن تخريجات لا أساس لها، فلكل قاعدة شواذ، ولا ينبغي الاعتداد بالشاذ لأنه خارج عن مألوف اللغة.

تنازع النحو أهل البصرة والكوفة، واتخذ اللغويون نحو البصرة نبراسا لهم، هذا على الرغم من التشدد والتفريع اللذَيْن عرف بهما، غير أن ما اعتراه من كثرة التفريعات في فترات متأخرة مع فساد السليقة اللغوية جعل مستعمل اللغة يتحرر في كلامه من ضوابط كثيرة في هذه اللغة، ومن ذلك فساد الإعراب بالحركات، وهذه ظاهرة معروفة في يومنا، حتى قال بعضهم: "سَكِّن تَسْلم"، لذا نجد أن أغلب كتب التصحيح اللغوي الحديث لم تتطرق لهذه المخالفات لصعوبة ضبطها، وقد تعقب بعض المصححين هذه العثرات عند كبار اللغويين والأدباء ورجال السياسة، فهذا أحمد مختار عمر يقول: "وما أظن أن أحدا على وجه الأرض يمكن أن يدعي لنفسه العصمة من الخطأ اللغوي وبخاصة إذا لم يأخذ فرصته من المراجعة والتدقيق والضبط بالشكل وأمامنا الأمثلة الكثيرة من كبار الأدباء والمثقفين والمتحدثين وقدامى المذيعين الذين لم ينج أحد منهم من الوقوع في الخطأ. ومازلت أذكر المرحوم للأستاذ عباس محمود العقاد خطأ وقع فيه في أحد أحاديثه الإذاعية، حين قال: وجاء القرنُ التاسعُ عشر، مع أن كتب النحو تنص على أن الوصف من العدد المركب يبنى على فتح الجزئين"[1]، وقد عرض أحمد مختار عمر نماذج لهذه الأخطاء بوفرة، وكان الزعبلاوي قد خص لهذا الموضوع كتابه (معجم أخطاء الكتاب) عرض فيه أخطاء كبار اللغويين والكتاب، على أن بعض الكتب تناولت أخطاء العامة الشائعة كالعدناني وإميل بديع يعقوب وغيرهما.

لقد أدت بعض الاستقراءات الناقصة للنحاة فيما يخص القواعد النحوية إلى عدم اعتماد أغلبها للتخطيء خوفا من سوء التأويل أو اضطراب المتن، بينما اعتمدت بشكل واضح للتصويب، يقول إميل بديع يعقوب: "إذا كنا لا نطمئن كالاطمئنان في العودة إلى قواعد النحو والصرف لتخطيء لفظة أو تركيب، بسبب استقراء النحاة الناقص للغة واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النحو، فإننا على العكس نستطيع الرجوع إليها في تصويباتنا، ذلك أن هذه القواعد – فيما تجوزه – تستند إلى شواهد سليمة وكثيرة من لغة العربي. واستنادا إلى هذه القواعد صوبنا مثلا مجيء خبر "كاد" جملة فعلية مضارعية مقترنة ب "أن""[2]، وكان هذا التوجه بارزا في كتب التصويب اللغوي الحديث، إذ وجدنا مصححين يتجنبون قواعد واضحة خوفا من النقد.

ذهب بعض المصوبين إلى التوسع في القاعدة المحتج بها بالاستفادة من مطارحات الكوفيين فيما يخص تصويب بعض الاستعمالات التي حكم عليها بالخطأ في ظل القواعد البصرية، وكان أبرز المنادين بهذه

---

(1) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص20.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص51.

الفكرة مصطفى جواد، غير أن الفكرة لم تلق الترحيب من لدن كُثُر، لذلك فإننا لا نكاد نعثر في كتب التصويب اللغوي الحديث سوى على بعض المسائل القليلة التي صوبت على رأي مذهب الكوفة.

وما يبدو من خلال هذه المطارحات هو أن التخطئة والتصويب على ضوء نظريات البصرة والكوفة يبينان أن نحو البصرة هو الأساس، ما يدل أن هذا التعصب والميول مستمد من القدماء، ثم إننا نرى بعض كتب اللغة تدعو إلى توسع الآراء لتشمل الكوفية أيضا، غير أن ذلك بقى داخل الحدود النظرية ولم يرق إلى درجة التطبيق إلا بنسبة قليلة جدا وفي أبواب محدودة، منها:

- النسب إلى الجمع: ومنه "النسب إلى صُحُف صُحُفي، ودُول دُولي"[1]، فهذا الموضوع لا تكاد تخلو منه كتب التصحيح اللغوي الحديث.
- دخول (هل) على اسم مخبَر عنه بجملة فعلية: يقول إميل بديع يعقوب: "يُخَطِّئ أسعد داغر وإبراهيم اليازجي وزهدي جار الله ومحمد العدناني من يقول نحو: هل أبوك سافر؟ بحجة أن "هل" لا تدخل على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعلية، وذلك كما ذهب جمهور النحاة. ولكن أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة مثل هذا التعبير الذي يُخَطِّئونه استنادا إلى تجويز الكسائي"[2]، علما أن الكسائي كان رأس المدرسة الكوفية.
- إدخال (ال) على العدد المضاف والمضاف إليه معا، باعتماد تجويز الكوفيين وذلك في قولهم مثلا: "أمضيت الثلاث سنوات"[3]، وكثيرا ما تتطرق كتب التصويب اللغوي الحديث لهذه المسألة.
- كتابة (مائة) بدون ألِف: قال العدناني في هذا الشأن: "رأى الكوفيون حذفها، وحجتهم في ذلك سهولة التفريق بين (مئة) و(منه)، وأنا أرى رأي الكوفيين"[4]، على أن هذه المسألة مطروقة بكثرة في كتب التصويب اللغوي الحديث.

وكانت كتب التصويب اللغوي الحديث تأتي برأي الكوفة لتثبت أن هناك أبوابا أخرى مفتوحة على استعمالات كثيرة. ومن المسائل المطروحة في هذا الصدد أيضا أن عاب البصريون على الكوفيين الاكتفاء بشاهد واحد في المسألة، وهذا التوجه تبنته بعض كتب التصحيح اللغوي، غير أن أغلبها يرى في ذلك نقصا في الحجة.

---

(1) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص139.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص263.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص100.

(4) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص232.

ومن الذين نادوا أيضا بقبول رأي الكوفيين العدناني، إذ يقول: "في أمهات كتب النحو على رأي مدرسة البصريين أو الكوفيين، عندما أجد رأيين أحدهما أقرب إلى العقل، وبعيدا عن التعقيد مع إجازة رأي المدرسة الأخرى"[1]، وهذا الذي برز به العدناني في معجمه.

وعلى الرغم أن أغلب اللغويين يذهبون إلى إعمال النحو البصري، إلا أننا نلاحظ بعضا من الخلاف، فجميعهم يرى أن مخالفة القاعدة النحوية يؤدي إلى الخطأ، ولكن وجه الخلاف قد يقع في شواذ القواعد، وفي تطبيق بعض شروطها، لذلك كثيرا من المصححين يذهب إلى ضرورة الالتزام بشروط القاعدة جميعها، فلا ينبغي أن تخضع القاعدة للتطبيق رغم عدم استيفائها شروطها، وبعضهم ينادي بالتساهل في هذه القضية وفسح المجال أمام التجديد.

وفي الأحوال جميعها فإن القاعدة النحوية تحتل مركزا مرموقا في معايير التصويب اللغوي، ويذهب المشتغلون على التصحيح اللغوي إلى أن الجهل بالقاعدة النحوية يعد أبرز أسباب انتشار الخطأ، لذلك ينادي بعضهم إلى تيسير النحو العربي حتى يلقى إقبالا من لدن أبنائه، ويتم الحرص على النطق السليم للغة.

د- الورود في أحد مصادر التصحيح:

تعتدّ كتب التصحيح اللغوي الحديث بالمصادر التي اعتدّ بها القدماء، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف إضافة إلى مظان اللغة بما فيها القرارات المجمعية، غير أن الجدال يبقى قائما في مسألة الاكتفاء بورود اللفظة أو الاستعمال في مصدر واحد، إذ أن بعض الأصوات تنادي بضرورة الاعتماد على مصدرين على الأقل حتى يُحكم على اللفظة أو الاستعمال بالصواب؛ أما فيما يخص التخطيء فالمسألة تزداد تعقيدا، إذ يرى البعض أن إصدار حكم كهذا يتطلب تمحيصا في مصادر اللغة، بدليل أن المصدر الواحد لا يمكنه أن يحتوى لغة العرب كلها؛ يقول أمين ظاهر خير الله: "هذا جانب صغير ممّا أغفلت المعاجم ذكره، ولو اتّسع لي المقام لجئت بمئات من هذه الأفعال والأسماء الّتي وردت في كلام أمراء الشّعر والنّثر، ولم يرد الجلاء عنها في المعاجم"[2]، غير أن المعمول به عند أغلب المصوبين هو الأخذ بمصدر واحد للتصويب، وتبقى مسألة التخطيء تتطلب البحث الكافي لإصدار مثل هذا الحكم.

هـ- الاستناد إلى الأفصح:

بنى البصريون قواعدة نحوهم على المطرد مهملين ما خرج عنه، وعددوا تسمياته، فقالوا: "النادر، والشاذ، والقليل، وغير المطرد، وغيره"، وجعلوا المطرد أفصح حتى نتج عن هذا التقسيم لغتان: واحدة

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص06.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص38.

فصيحة، وأخرى أفصح، وعلى هذا الأساس ارتأت كتب التصويب الحديثة أن ذلك لابد أن يجري على اللغة العربية الحديثة، لأنها امتداد للغة القدماء، ففيها الفصيحة والفصحى، والفصحى في نظرهم أفصح، لأن الأولى تجري عليها التسميات التي أطلقوها على غير المطردة.

لقد ظهر أثر هذه التقسيمات على لغة بعض المخَطِّئين، حتى شاع بينهم أن هذه اللغة فصيحة والأخرى فصحى، وهم يقصدون بذلك أن الأولى محفوظة في درج ما لا يُقاس عليه، أما الفصحى فهي اللغة الراقية التي ينبغي أن يؤخذ بها، يقول اليازجي مخَطِّئا استعمال (هاته): "ومن تهافتهم في النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة (هاته) في مكان (هذه) ذهابا إلى أنها أفصح منها، وما هي بالفصحى ولا الفصيحة"[1]، يدل قوله: "الفصحى ولا الفصيحة" على ما ذهبت إليه كتب التصحيح اللغوي الحديث من تقسيم في لغات العرب.

لقد شكلت آراء البصريين منطلقا لأغلب كتب التصحيح اللغوي الحديث، إذ تذهب لمنع جواز اللغة الفصيحة في الفصحى، على اعتبار أن القدماء أنفسهم جعلوا لغات قبائل معينة مصدرا للاحتجاج ورَدّوا لغات أخرى وصنفوها في خانة الشاذ فحفظوها ولم يقيسوا عليها، ومنعوا ما خرج عن الأفصح المأثور، قال أحد المُخَطِّئين: "إننا نمشي في انتقاداتنا على أفصح لغات العرب، وأبلغ أساليب الكتاب، أما إذا كان هناك قول أو لغة تجيز الكلمة التي انتقدناها، أو الأسلوب الذي عبناه، فلا يضرنا ذلك"[2]، وقد ظهر ذلك بشكل جلي في تخطيئات كثيرة بدليل أن التعبير عنها ورد بطريقة القدماء وتسمياتهم.

ترى بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث أن اللغات العربية الحديثة ليست في درجة واحدة، فهناك اللغة الراقية، وأخرى أقل منها، كما ترى عدم جواز استعمالات معينة أو القياس عليها لأنها تأخذ حكم الشاذ أو النادر، بناء على هذا المعيار فإنه يُستند إلى الأفصح بحجة أن هذا الاستعمال نادر أو قليل أو شاذ.

بالإضافة إلى ما ذهبوا إليه في تخطيئاتهم فقد زادوا على ذلك كله في معيار عدم الفصاحة مسائل تتعلق بالبلاغة العربية كالمجاز، وعدم تناسق الألفاظ، ومن هنا قالوا عن بعض الاستعمالات أنها ليست من الفصحى لأنها لا تراعي سلامة هذه الأبواب، يقول علي جاسم السلمان: "سيصير الشروع في الأمر وصار بيع السلعة بالمزاد، أي: سيشرع في الأمر، وبيعت السلعة، فيعدلون إلى هذا التركيب الركيك، وهو من لغة الدواوين أيضا"[3]، ونماذج هذه التخطيئات كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديث، وقد رأى أصحاب

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص35.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص41.

(3) علي جاسم سلمان: **موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة**، ص98.

هذه الكتب أن كثرة هذه النماذج من الأخطاء إنما تعود إلى زيادات في الجمل غير مبررة، وأن الصواب يكون في الإيجاز.

تذهب بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث مذهبا مخالفا للمجموعة الأولى في هذه المسألة، إذ يرى أصحابها أن لغات العرب كلها في درجة واحدة من الصحة لأنها جاءت على ألسنة العرب، ولأن" الحكم بالشذوذ أو القلة والندرة فيه كثير من المجازفة لأنه يستدعي قراءة التراث جميعه لمعرفة الكثير الاستعمال من غيره، وما نحكم عليه بالشذوذ قد لا يكون كذلك ولو وصلنا كل ما قالته العرب"[1]، ومفاضلة لغة على أخرى لا مبرر له، بل إن الفضل في نظرهم لقبيلة على أخرى يكون في الشرف والمكانة ولذلك فضلت قريش ففضلت لغتها لتفضيلها، ورأوا أن للتعصب المذهبي البصري في مسألة الحدود المكانية للاستشهاد دوره في هذه القضية؛ وذهبوا إلى القول بأن هذا الموقف خارج عن حدود الموضوعية، لأن تفضيل لغة على غيرها لا أساس لغوي له، واللغة عند هؤلاء هي ما جرى على ألسنة الناس، فليس فيها إذن شاذ أو نادر أو قليل، وكل ما تكلم به الأولون جاز للمتأخرين، "فلغات العرب حجة"[2] كما قال ابن جني، والقياس عليها صواب.

صوبت بعض كتب التصحيح اللغوي على ضوء هذا المذهب، إذ لم تفرق بين لغة وأخرى ولم تضع هذه في خانة الفصيحة كما لم تضع منها أخرى في خانة الفصحى على رأي غيرهم، يقول العدناني: "تشبثت بكل كلمة مألوفة لدينا تفوهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي"[3]؛ وقد وقف بعض المصوبين إزاء المسألة موقفا وسطا، يقول إميل بديع يعقوب في الحكم على قولهم وهبتك مالا، ووهبت لك مالا: "وعليه يصح القول: وهبتك مالا، ولكن الأفصح: وهبت لك مالا"[4]، فقد جوّز هؤلاء الفصيح والأفصح، ومع ذلك فضلوا الأفصح.

و- الاستناد إلى قول عالم نحوي أو لغوي:

اعتمدت كتب التصحيح اللغوي الحديث على غرار القديمة على أقوال النحاة واللغويين الموثوق بهم لتخطئة وتصويب استعمالات كثيرة، ففي حالات كثيرة رأينا كتبا تستشهد بحكم أصدره أحد النحاة أو اللغويين وتجعله معيارا ترتكز عليه، بل إننا لا نجد دليلا واحدا غير قول هذا النحوي أو ذاك اللغوي، والمسألة في ذلك لا تختلف سواء أَسْتُشْهِدَ بقول عالم من القدماء أو من المحدثين.

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص42.

(2) ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ج02، ص12.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص10.

(4) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص273.

العلماء الأقدمون هم أولائك الذين عاشوا بين فترتي بداية الدرس النحوي إلى ما قبل العصر الحديث، وقد ذهبت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث إلى الاستشهاد بأقوالهم وآرائهم، وسموهم الثقاة، فقد استشهد النجار كثيرا بأقوال القدماء لتصويب أو تخطيء استعمالات كثيرة، ومن ذلك استشهاده بكلام السيوطي غير مرة، واستشهد أيضا بموقف "الجوالقي ت (540هـ) من كلمة (أستاذ) التي دخلت العربية"[1]، بل إن النجار يبدو في كتابه (لغويات وأخطاء لغوية شائعة) حريصا على الاستشهاد بكلام القدماء.

يبدو من خلال بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث تحفظ بعض المصوبين والمخَطِّئين من الاستشهاد بأقوال قدماء اللغويين والنحويين، وهذا التحفظ يبدو من خلال نقدٍ أو ملاحظات قد يوجهها أحدهم لغيره في هذه المسألة، إذ يرون أن القدماء أنفسهم كانوا عرضة للخطأ في أحيان كثيرة، يقول العدناني في هذا الشأن: "وأنا – وإن كنت ممن يحيطون العباقرة من أجدادنا بهالة من التقديس – لا أنزههم عن الخطأ لأن العصمة لله وحده، وأرى أن نصحح ما ارتكبوه من أخطاء لغوية"[2]، أما إميل بديع يعقوب فيرى أن تحترس كتب التصحيح اللغوي الحديث من الاستشهاد بقول القدماء دون التأكد مما ذهبوا إليه، يقول في ذلك: "كثيرا ما استند المخَطِّئون إلى قول أحد العلماء السابقين، فأوردوا تخطيئه دون روية أو تحقيق"[3]، وقد تكررت دعوى إميل بديع يعقوب إلى الرّوية أثناء التخطيء وإلى التأكد من الحكم به قبل إصداره.

أما ما يخص الاستشهاد بأقوال اللغويين والنحويين المحدثين فإننا نجد بين المصوبين والمخَطِّئين من يرفض ذلك، بل إن منهم من يرفض حتى الاستشهاد بكلام أعضاء المجامع، على اعتبار أنهم أنفسهم عرضة للخطأ، وينجرّ عن هذا الرفض أحيانا رفض آراء المجامع؛ يميل لهذا الرأي أغلب المؤلفين في مجال التصحيح اللغوي وعلى رأسهم اليازجي وزهدي أبو خليل وأبو تراب الظاهري، يقول رياض قاسم: "أما الاستشهاد بأساليب المحدثين، وأحكامهم في القواعد، فلم يرد عند هؤلاء، وذلك لريبتهم من صحة اللغويين المحدثين، وعدم الخلود إليهم بالثقة"[4]، وليس هذا الموقف غريبا عن ساحة البحث اللغوي الحديث، إذ لطالما تحدث اللغويون والباحثون في مصداقية البحث اللغوي القديم، حتى قالوا أن المصدر الوحيد الموثوق به هو القديم، غير أننا نستثني من هؤلاء "لغويا واحدا، هو الأب جرجي جنن، الذي أدرج في مصادره ما جاء في (لغة الجرائد) للشيخ إبراهيم اليازجي، معتبرا إياه حجة، وشاهدا رئيسيا، فكان بذلك أول لغوي لبناني

(1) محمد علي النجار: **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، ص41.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص07.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص39.

(4) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص194.

يأخذ عن لغوي محدث"[1]؛ بل إن بعضهم ذهب إلى اعتبار رأي المحدثين أكثر صوابا من الأخذ برأي القدماء، فرفض الاستشهاد ببعض القديم لكثرة أخطائه وما ورد فيه من مسائل غامضة، "فهذا عبد الله البستاني رفض الأخذ عن الفيروزبادي واعتبر ما جاء في قاموسه بحاجة إلى مراجعة، إذ كثيرا ما كان يفسر الغامض بما هو أغمض منه"[2]، على أننا نسجل في هذا كله أن البستاني من أكبر المحافظين، ويبدو من خلال كلامه أن الفيروزبادي عنده واحد من اللغويين الذين يفضل عليهم غيرهم من المحدثين.

لقد كان إميل بديع يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) ومحمد العدناني في كتابيْه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) و(معجم الأخطاء الشائعة) أبرز اللغويين الذين استشهدوا بكلام المحدثين، بدليل أن عباس حسن والغلاييني كانا عندهما أكثر حضورا بآرائهما النحوية، غير أن اسميْهما وردا مع بعض أسماء القدماء الذين استشهدا بأقوالهم.

ز- الاستحسان:

الاستحسان أحد المعايير التي اعتدت بها بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث، وهو يقوم على استحسان استعمال وتفضيله على غيره، وليس مرده لخروجٍ عن قاعدة أو سماع، ومع أنه لا يخضع لأي سند علمي فإن القدماء استندوا عليه في تصويباتهم، غير أن هذا المعيار يستمد وجوده من ذاتية المصوبين، وقد يدعمونه بشيء من النظريات اللغوية سعيا وراء إضفاء شيء من الشرعية عليه، يقول إميل بديع يعقوب في الرد على تخطيء بعضهم جمع (بحث) على (أبحاث): "قرر المجمع من قبل أنّ قياس جمع (فَعْل) الاسم الصحيح العين أن يكون على (أَفْعُل) جمع قلّة، وعلى (فِعَال) أو (فُعُول) جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيّان في استحسان الذهاب إلى جمع (فعْل) على (أَفْعال) مطلقا"[3]، والذي يبدو من هذا القول أن هذا الاستحسان قبله المؤلف مادام المجمع أقره.

ح- الإجماع:

يُقصد بالإجماع اتفاق أكثر من مصدر على تخطئة أو تصويب، ولا يشترط في هذا الاتفاق أن يكون عقدا بين اللغويين، بل قد يكون من محض الصدفة في أحيان كثيرة، وبنى على هذا الأساس مصوبون ومخَطئون كُثُر آراءهم التي ذهبوا إليها، وقد اشترط العدناني لقَبول تخطيء أو تصويب إجماع المعاجم الموثوق بها، يقول في هذا الصدد: "لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها

---

(1) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص194.

(2) المرجع نفسه، ص194.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص83.

بالدقة، أو فيها كلها[1]، بل إن العدناني رفض الاستشهاد بقول لغوي انفرد برأيه، ولو كا ن عضوا في أحد المجامع اللغوية، جاء في مقدمة كتابه (معجم الأخطاء الشائعة) ما نصه: "لم أرض برأيٍ لعضو في أحد المجامع، إلا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتمي إليه، أو أي مجمع عربي آخر"[2]، وأما رأي المجمع فمقبول من باب أنه يمثل رأي الأغلبية فيه، لذا نجد أكثر المشتغلين على التصويب اللغوي يقرّون ما أقره المجمع.

يتخذ الإجماع شكلا آخر في مسألة التخطيء، وقد مثله إميل بديع يعقوب في جل صفحات كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، إذ ذكر مجموعة من المخَطئين - يصل عددهم أحيانا الستة - شكّل تخطيئهم المتشابه نوعا من الإجماع، يقول في إحدى صفحات الكتاب: "يخَطِّئ مصطفى جواد وأسعد داغر وزهدي جار الله وعباس أبو السعود ومحمد العدناني من يقول:..."[3]، على أن العدناني ينتهج النهج نفسه في أحيان كثيرة؛ غير أن السؤال الذي يفرض نفسه في هذه التخطيئات التي يوردها إميل بديع يعقوب تشكل إجماعا صارخا، مع أن الكاتب يردّ هذه التخطيئات، والواجب هو أن تتناول إحدى الدراسات هذا الإجماع الذي يخَطئه الكاتب، لتوضع هذه التخطيئات في كفة وتحمل الكفة الأخرى آراء بديع يعقوب، لكن على أية حال فالكاتب كان في كل مرة يردّ فيها تخطيئا يصحبه بالدليل العلمي.

المطلوب في مثل هذه الحالات أن يُحتكم لآراء أحد المجامع لأنه يمثل أصوات الأغلبية، وأما ما لم يصدر قرار فيه فيرجع لرأي الثقات ذوي المراس في هذا الميدان، لأنهم الأقدر على فهم وتوظيف الدليل العلمي.

2- معايير التصويب:

عمل المصوبون على توسيع دائرة الصواب، وإتاحة الاستعمالات التي ضيق عليها المخطئون الخناق، بل إنهم ذهبوا في مصادرهم مذهبا بينوا من خلاله أن بحث المخَطِّئين لم يتوسع إلى حدٍّ يُكسب التخطئة الشرعية العلمية، إذ صدر لبعض المخَطّئين أحكام متسرعة سببها قلة الاستقراء لمصادر اللغة، وقد بنى هؤلاء تصويباتهم على معايير على غرار المخَطّئين، اشتركوا في بعضها معهم، وانفردوا ببعضها، وهذه المعايير هي:

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص10.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص231.

أ- الاستناد إلى لغة التأليف:

يعتبر بعض المصوبين لغة التأليف معيارا يمكن الاحتكام إليه للحكم على بعض الاستعمالات، وهذا الأمر جار على القدماء بصفة أكثر، إذ نجد كثيرا كتب التصحيح اللغوي الحديث تستشهد بلغة من يُعتد بعلمهم، يقول إميل بديع يعقوب: "يُخَطِّئ أسعد داغر وزهدي جار الله من يستعمل كلمة "انعدم" بحجة عدم ورودها في كلام العرب، ولكن جاء في كتاب (التعريفات) للجرجاني: الأبدي ما لا يكون منعدما"[(1)]، وقال في موضع آخر مجيزا تكرار الظرف (بين) مفصولا ب (واو): "ومن قول الأصفهاني (موت بشار): والله لو خيّرتني بين إنشادي إياه وبين ضرب عنقي لاخترت ضرب عنقي"[(2)]. ويعتمد بعضهم على لغة التأليف للاستئناس بها لا غير، ثم يُستَنَد على معيار آخر أقوى وأدل على ما يذهبون إليه، ومن ذلك استئناس إميل بديع يعقوب بكلام البيضاوي في تفسيره وأيضا كلام النيسابوري للرد على من خطَّأوا استعمال "جنوبَيْ صيداً" بحجة أن الصواب هو "جنوبَ صيداً"، يقول في ذلك: "وقال البيضاوي في تفسير الآية: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾[(*)]: من أهلها مكانا شرقيا: شَرقي بيت المقدس أو شرقي دارها. وقال النيسابوري في تفسيرها أيضا: الانتباذ: افتعال من النبذ، أي الطرح، كأنها ألقت نفسها إلى جانب، معتزلة عن الناس في مكان يلي شرقي بيت المقدس أو شرق دارها"[(3)]، على أن قولي البيضاوي والنيسابوري جاء بهما المؤلف للاستئناس بعد أن أورد شواهد أساسية للمسألة المعَالجة، ككلام محمد علي النجار وبعض المصوبين وابن منظور وشعر جرير.

الملاحظ فيما يخص لغة التأليف أن كتب التصحيح اللغوي أوردتها لأغراض متعددة، إذ نجد بعضها احتكم إليها لتصويب الألفاظ والاستعمالات، كما نجد بعضها وارد للاستئناس لا غير، بينما توردها أخرى لبيان خطأ فيها وقد خطّأ اليازجي لغة الحريري في (درة الغواص)، وفي بعض مقاماته، والمسعودي في (مروج الذهب)، وابن خلدون، والفيروزبادي في (القاموس المحيط)، وغيرهم.

ب- قَبول المولد والدخيل والمحدث:

في اللغة المولد هو الاستعمالات التي استحدثها الناس بعد عصر الاحتجاج، والحكم فيها بشكل عام هو تركها في مسائل الاحتجاج، قال السيوطي: "أجمعوا على أنه لا يُحتجّ بكلام المولدين والمحدّثين في

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص194.

(2) المرجع نفسه، ص94.

(*) الآية 16 من سورة مريم.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص107.

اللغة والعربية"[1]، وقد رفض أصحاب المعاجم القديمة الاستشهاد بكلام المولدين، وإن ورد عندهم أشاروا إلى أنه مولد.

وقد رأى بعض المحدثين جواز الاستشهاد بكلام المولدين، وذهبوا إلى أن التوليد من سمات اللغات الحية، لكن مع ذلك تباينت مواقفهم في ذلك بين الجواز مطلقا، وجواز ما ارتقى منه إلى مستوى الاحتجاج والمنع، غير أن الملاحظَ في كل هذا بشكل عام هو أن حركة التصحيح اللغوي الحديث أولت أهمية بالغة للموضوع، وجعلته أبرز الأبواب المعالجة فيها، حتى كثر الحديث فيها، فظهرت بمواقف متعددة إزاء الموضوع.

جارى قسم من كتب التصحيح اللغوي الحديث القدماءَ فيما ذهبوا إليه في هذا الموضوع، فخَطَّأ كل لفظ أو استعمال خرج عن مذهب عصور الاحتجاج، قال محمد تقي الدين الهلالي: "وأما بيت أبي دلامة وبيت بشار فمع تسليمي لدلالة (بعض) فيهما على واحد، أقول: لا حجة في كلام أحد من المولدين، وبشار بن برد كان مجوسيا عجميا، كان يزمزم على الطعام قبل أن يظهر إسلامه، ومع ذلك هو من فحول الشعراء المحدثين"[2]، وقد خطأ أسعد داغر واليازجي استعمالات كثيرة على ضوء هذا المذهب في هذا المعيار، "فاليازجي يرى قولهم: التف بالحرام من مواضعات المولدين"[3]، على أن هذا المذهب يمثله بقوةٍ جماعة المحافظين أمثال اليازجي وجرجي جنن وجرجي عطية وغيرهم كُثر.

يرى بعض اللغوين في منع الاحتجاج بكلام المولدين تحجيرا على اللغة، ويقولون أن التجديد من سمات اللغات وأن الاستشهاد بلغة عصر أو منطقة يضع اللغة في حيز ضيق يؤدي إلى ضعفها، لذلك دعوا إلى قبول كلام المولدين بل استشهدوا به في قضايا لغوية كثيرة، وصححوا بعض الاستعمالات التي خطأها المانعون، يقول إميل بديع يعقوب: "ومهما يتزمت المخَطّئون فإنهم لا يستطيعون أن يزعموا وجوب رفض كل مولد محدث"[4]، وفي رأي هؤلاء فإن في المولد ما يرتقي إلى لغة عصور الاحتجاج بل منها ما يفوقها جمالا وحسن سبك.

من اللغويين من يرى في إطلاق كل المولد خطرا على اللغة، فقبول كل المولد ورفضه كله ليس من منطق اللغة، بل يمكن قبوله وفق شروط، يقول إميل بديع يعقوب: "ولكن قبول كل الكلمات المولدة والمحدثة الشائعة على ألسنة العامة، يؤدي إلى فساد اللغة وتشعبها إلى لهجات. وعليه، لا بد من ضوابط لقبول المولد والمحدث. ولعل من أهم هذه الضوابط اثنين: أولهما إجازة مجمع لغوي عربي لاستعمال اللغة

---

(1) السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص144.

(2) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص175.

(3) ينظر: اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص24.

(4) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص52.

المولدة، وثانيهما ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي، ك (المعجم الوسيط) و(المعجم الكبير) الصادرين عن مجمع اللغة العربية"[1]، ويظهر من خلال آراء إميل بديع يعقوب في هذا الموضوع أنه يؤيد الرأي القائل بالاحتكام إلى المولد إذا ضبطت المجامع اللغوية المسألة بحكم أن المولد من العربي وأنه كسائر كلام العصور الأخرى يحتمل الخطأ والصواب.

أما ما يخص الدخيل فقد اتخذ اللغويون إزاءه موقف المولد، والدخيل في اللغة هو كل كلام جاء في العربية ولم يكن منها، جاء في المعجم الوسيط: "كل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه"[2]، وفي اللغة العربية عدد كبير من الألفاظ والاستعمالات التي دخلت من غير استئذان، وقد نظرت فيها المجامع اللغوية فأجازت جزءا منها ورفضت بعضها.

اتخذ بعض اللغويين من الدخيل موقف الرفض، فمنعوا استعماله ودعوا إلى عدم إفساح المجال له، ونرى مظهرا من هذا التشدد إزاءه في موقف تقي الدين الهلالي، ومن ذلك قوله في مسألة سماها: الكاف الدخيلة الاستعمارية: "أما تسميتها دخيلة فلا إشكال فيه، لأنها لا توجد في الإنشاء العربي الذي قبل هذا الزمان، فأما تسميتها استعمارية فلأنها دخلت في الإنشاء العربي مع دخول الاستعمار البلدان العربية، فإن جهلة المترجمين تحيروا في ترجمة كلمة تجيء في هذه اللغات قبل الحال، وهي في الإنكليزية (*as*) وفي الفرنسية (*comme*) وفي الألمانية (*als*)، مثال ذلك: فلان كوزير لا ينبغي له أن يتعاطى التجارة، وفلان يشتغل في الجامعة كمحاضر، وفلان مشهور ككاتب، وهذا الاستعمال دخيل لا تعرفه العرب، ولا يستسيغه ذوق سليم وليس له في قواعد اللغة العربية موضع"[3]، يستنتج من كلام تقي الدين أن استعمالات كثيرة غريبة عن العربية دخلت مع الاستعمار، ولذلك نجد منها كثيرة دخلت في أيامنا هذه من طرق وسائل الاتصال الحديثة.

تختلف تسميات اللغويين للدخيل، إذ يسميه بعضهم الدخيل وآخرون الاستعماري، وغيرهم التركيب الإفرنجي، يقول اليازجي عن كلمة (الرغم): "ويقولون: رأيته أكثر من مرة، وجاءني أكثر من واحد، ومقتضاه إثبات الكثرة للمرة وللواحد، لأن المفضل عليه في معنى من المعاني لا بد أن يشارك المفضل في ذلك المعنى، فقولك بكر أشرف من خالد يتضمن إثبات الشرف لخالد مع زيادة بكر عليه فيه، والظاهر أن هذا التعبير منقول من التركيب الإفرنجي"[4]، وقد أرجعوا هذه الأساليب إلى الترجمة الحرفية عن لغات أخرى، وأيضا جهل بعض المترجمين بأساليب اللغة العربية.

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص52.

(2) مجمع اللغة العربية القاهري: **المعجم الوسيط**، ص275.

(3) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص10.

(4) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص61.

وقد ذهب فريق آخر إلى أن اللغة العربية لا يمكن أن تتأثر سلبا جراء الـدخيل، إذ أنـه دليـل آخـر يحسب لها لإثبات حيويتها، وأنها قادرة على الأخذ كما هي قادرة على العطاء، وهو دليل أيضا على قدرتها على معايشة غيرها من اللغات دون أن يصيبها خلل أو زيغ.

وأما المحدث فهو كل جديد في الاستعمال دخل اللغة العربيـة مـن لغـات أخـرى، وتعـرف اللغـة العربية في العصر الحديث نماذج كثيرة من هذا النوع دخلت عن طريق وسائل الاتصال الحديث، وقد حاول مجمع اللغة القاهري تحديد المقبول منه، فضمته صفحات المعجم الوسيط.

ج- قرارات المجامع اللغوية:

تنظر المجامع اللغوية العربية عادة في العديد من الألفاظ والاسـتعمالات الحديثـة وتـصدر قـرارات تضبط استعمالها، فاللغة العربية ليست في منآي عن التطور، لذا وجب تجديد ثوبها ما اسـتمرت الحيـاة. ورد في قرارات مجمع اللغة القاهري حول الألفاظ والأسـاليب بـين سـنتَيْ 1934م-1987م: "القُنْبُلَـةُ في اللغـة: الطائفة من الناس أو من الخيل، ومصيدة يصاد بها أبو بـراقش، وفي اسـتعمال المحـدثين: القذيفـة المتفجـرة، يقذف بها مدفع، أو طائرة أو يد. وافق عليها المجلس على أن ينص على أن أصلها الفـتح وضـمت. وعلـى أنها أقرت لأنها تعورفت وشاعت"[1]، ومثل هذه الألفاظ والاستعمالات المستحدثة كثيرة الظهـور في اللغـة، لذا كان للمجامع اللغوي جلسات دورية تختم بقرارات إزاء ها، وقد وردت بعض هذه القرارات في مجلات هذه المجامع وبعضها الآخر في مؤلفات أعدت خصيصا لهذا الغرض على غرارا كتاب (القرارات المجمعيـة في الألفاظ والأساليب من 1934م إلى 1987م) الصادر عن مجمع اللغة العربية القاهري سنة 1410هـ الموافق 1989م في طبعته الأولى.

تعددت المواقف إزاء القرارات المجمعية، إذ أن كتبا كـثيرة في التـصحيح اللغـوي أهملـت بعـضها معتبرة أنها تصدر عن بشر يصيبهم من الخطأ والتعصب ما يصيب جميع النـاس، فكـان الأخـذ بهـا انتقائيـا، وكان مؤلفوا كتب التصحيح اللغوي إن لم يخالفوا هذه القرارات بالقول خالفوهـا بالفعـل، وإن لم يخالفوهـا بالفعل خالفوها بالقول، إذ يذهب بعض اللغويين في مقدمات كتبهم إلى إقرار القرارات المجمعية، ثم ينقلبون على بعضها في متون كتبهم، فقد "خطّأ العدناني وغيره جمع (ثَدْي) على (أَثْدَاء)"[2]، مع أنه نقل قـرار المجمـع بجواز جمع (فَعْل) على (أَفْعال)، إذ يقول: "وقد قرر مؤتمر مجمع القاهرة في 1970م جواز جمـع (فَعْـل) علـى (أَفْعال)، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف (مجلة المجمع، العدد 26، الصفحة 223. لذا علينـا

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، ص23.

(2) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص50.

أن نسلم بجمع (فَعْل) على (أَفْعال) قياسا مطردا، دون أن نخشى النحاة والمعجمات"[1]، وإن الذي يبرز تناقض العدناني في المسألة دعوته إلى التسليم بقرار المجمع وقياس هذا الجمع قياسا مطردا.

ويرى بعضهم وجوب اتباع هذه القرارات لأنها مؤسسة على بحوث رصينة، يقول إميل بديع يعقوب: "ونحن نؤيد اتخاذ قرارات المجامع اللغوية أساسا للتصحيح، لأسباب منها أن هذه القرارات مستندة إلى بحوث لغوية علمية رصينة، وأن قبول الألفاظ المولدة يجب أن يضبط بالاستناد إلى هذه القرارات كما أسلفنا القول"[2]، غير أنه يدعو في السياق نفسه وبشكل غير مباشر إلى الاحتراس من هذه القرارات لأنها تكون عرضة للأخطاء في أحيان كثيرة، فيجب إذ ذاك التأكد من أنها لم تُخَطَّأ قبل الإقرار بصحتها أو استعمالها، إذ يُحيل في أسفل الصفحة نفسها على قوله: "نحن لا نزعم أن المجمع اللغوي معصوم عن الخطأ، فقد كان أحيانا يغير قراراته، لقد قرر مجمع اللغة العربية مثلا إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، ثم عاد فتوسع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة، (مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، 1/ 69)، لكننا لا نرى بُدا من الأخذ بقراراته مادامت لم تخطّأ"[3]، غير أننا نفهم من جهة أخرى ميله للقرارات المجمعية لأنها في رأيه الضابط الوحيد الذي يمكن الرجوع إليه للحفاظ على السلامة اللغوية، يقول في ذلك: "وعليه آثرنا اتخاذ موقف وسط في تصويباتنا، إذ صوبنا ما صوبته المجامع اللغوية، مستندين بشكل عام إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو أنشط المجامع في هذا الميدان، وإلى (المعجم الوسيط) و(المعجم الكبير) اللذين أصدرهما"[4]، وهو في هذا متردد بين اعتماد ما جاء كلية في هذه المعاجم وبين ردها في حال ثبوت خطئها.

يشترط بعض اللغويين مع ورود ألفاظ أو استعمالات في معاجم المجامع موافقة المجامع عليها، إذ ليس ورودها في المعجم دليل على قَبول المجمع بها، يقول العدناني في مقدمة كتابه (معجم الأخطاء الشائعة): "لم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط، إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها"[5]، على أن المجامع اللغوية في البلدان العربية كثيرة، تختلف توجهاتها باختلاف أهدافها، فقد تتبنى أحد المجامع لفظة أو استعمالا خدمة لموقف سياسي ظهر أو إشاعةً لمصطلح سياسي قاله أحد الساسة فيرفضه مجمع آخر لكونه بعيد عن العربية، لذا دعا العدناني هذه المجامع إلى توحيد جهودها، يقول في ذلك: "وأنا أرجو أن تتوحد مجامعنا كلها، وتنبثق من ذلك المجمع الموحد لجنة تؤلف

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص35.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص52.

(3) المرجع نفسه، ص52.

(4) المرجع نفسه، ص51.

(5) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص10.

معجما حديثا شاملا ودقيقا"[1]، بينما يرى بعضهم أن كثرة المجامع يؤدي إلى توسع اللغة، ويزيد ثراء رصيدها، وقد ثبت ذلك علميا إذ صُوِّبت استعمالات مختلفة بناء على قرارات مجامع مختلفة، وذهبوا إلى أن قرارا واحدا لمجمع واحد يكفي لتصويب استعمال، ومثل ذلك كثير.

يُخَطِّئ بعض اللغويين تخطيئات غيرهم مستندين في ذلك على القرارات المجمعية، ويبدو هذا العمل طبيعيا في الوهلة الأولى غير أن إعمال الزمن في المسألة يؤدي إلى إسقاط هذه التخطيئات في أحيان كثيرة، بدليل أن المجامع اللغوية حين صدور هذه الكتب المخَطِّئة لم تكن قد أسست بعد أو أنها كانت في فجر نشاطها، فهذا إميل بديع يعقوب مثلا يُخَطِّئ تخطيء أسعد داغر استعمالهم (أَجَّرَ) إذ يقول: "يُخطِّئ زهدي جار الله، ومحمد علي النجار، وأسعد خليل داغر من يقول: أَجَّرَ فلان الدار، ويقولون إن الصواب: أَجَرَ فلان الدار، بحجة أن المعاجم تذهب إلى أن الفعل هو: أَجَرَ إجارًا، لا أَجَّر تأجيرا، وأن كلمة أجَّر تعني: صنع الآجر، وهو الطوب. ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة ذكر في معجمه: المعجم الكبير أن الكلمة أجَّر مولدة وتعني: أجرها، لذلك قل: أَجَرت الدار وأَجَّرتها"[2]، فالملاحَظ في هذه المسألة هو أن كتاب (تذكرة الكاتب) لأسعد داغر صدر في أول طبعة له عام 1923م، بينما أول مجمع أنشئ هو مجمع اللغة القاهري عام 1932م، ونجد تخطيئات أخرى تخص اليازجي وقد صدرت أول طبعة لكتابه (لغة الجرائد) عام 1901م، فكيف يمكن لهؤلاء أن يلتزموا بالقرارات المجمعية التي تخص التوليد والتعريب والترجمة؟ وكيف يستند المعترض على قرارات مجمعية صدرت بعد الكتاب المعترَض عليه؟ وقد وردت نماذج من هذه التخطيئات عند العدناني، غير أنه تراجع عن تخطيئها عندما أصدرت المجامع اللغوية قراراتها فيها، بدليل قوله: "وقد عثرت حتى الآن على مادتين كنت قد خطَّأتهما في معجم الأخطاء الشائعة قبل أن أطلع على إجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة إياهما، ومن مقدمة المعجم الوسيط، فأحببت أن أعتذر إلى القراء من عدم ذكر ذلك في مقدمة معجم الأخطاء الشائعة، كما ذكرت تصويب المجمع لهما بعد أن طبعت المقدمة ووجدت ضرورة لذكر ذلك في مقدمة هذا المعجم التوأم"[3]، والأجدر في مثل هذه التخطيئات أن تكون على شكل استدراكات، لأن هؤلاء الكتاب لم يشهدوا قرارات المجامع، بل إن حكمهم بالخطأ كان وفق المعايير القديمة، ونماذج هذه المسألة كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديث.

يشير أصحاب بعض كتب التصحيح اللغوي في مقدماتهم إلى أنهم استندوا في تخطيئاتهم وتصويباتهم إلى المجامع العلمية، غير أن هذا الكلام عمليا لا يتحقق بحكم أنهم لا يستندون سوى على ما جاء به مجمع اللغة العربية القاهري، فأين مما قالوا موقع المجامع اللغوية الأخرى؟ وأين موقع مكتب تنسيق

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص08.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص66.

(3) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مقدمة المؤلف، ص ر.

التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؟ مع أن جل هذه الكتب تستعمل لفظ (المجامع) عوض (المجمع).

يحيلنا معيار الاحتكام إلى المجامع اللغوية على موضوع الإجماع، إذ تضم هذه المجامع أبرز المشتغلين في مجال اللغة، والمفترض أنهم خيرة الباحثين واللغويين، لذلك فإن تصويب أو تخطيء لفظة أو استعمال من هذه المجامع يشكل في الحقيقة إجماعا حول تلك المسألة، فلا يمكن إذ ذاك رد ما تخلص إليه إلا في حال وجود الدليل العلمي الذي يُخضع جميع الآراء.

د- التضمين:

التضمين معان، جاء في المعجم الوسيط: "التضمين عند علماء العربية على معان منها إيقاع لفظ موقع غيره، ومعاملته لتضمنه معناه، واشتماله عليه، ومنها أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقا بها، و(في علم القوافي) أن تتعلق قافية البيت بما بعده على وجه لا يستقل بالإفادة، و(في البديع) أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثا أو حكمة أو مثلا أو شطرا أو بيتا من شعر غيره بلفظه ومعناه"[1]، والتضمين في واقعه باب واسع في اللغة، يعمل على فسح أبواب الاستعمال وتوسيع مجال المعني، وذلك "بإشراب اللفظ معنى لفظ آخر وأخذه حكمه، وقد مثل ابن هشام للتضمين بأمثلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[*]، أي لا تضموها، وأيضا قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[*]، أي لن يُحرموه"[2]، ففي الآية الأولى ضُمن الفعل (تأكلوا) معنى (تضموا)، فجعل الفعل (تأكلوا) يتعدى بحرف الجر (إلى)، كأنه (تأكلوا)؛ أما في الآية الثانية ضُمِّن الفعل (كفر) معنى الفعل (حَرَمَ)، فعُدِّي إلى مفعولين.

والتضمين من معايير التصويب اللغوي، وقد أجازه اللغويون شرط أن تتحقق المناسبة بين الفعلين وأن توجد القرينة، ثم أن يلائم الذوق العربي، فمن كتب التصحيح اللغوي الحديث التي اعتمدت هذا المعيار كتاب (لغة الجرائد) لليازجي، يقول: "وأما تعديته إلى المشكور به ب (على) فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد"[3]، والحقيقة أن في التضمين سند قوي لرد بعض التخطيئات التي تؤخذ من جانب واحد في المعنى، وقد وجد فيه اللغويون ما يمكنهم من الإفلات من ملاحظات زملائهم من اللغويين، فهذا

(1) مجمع اللغة العربية القاهري: **المعجم الوسيط**، ص544.

(*) من الآية 02 من سورة النساء.

(*) من الآية 115 من سورة آل عمران

(2) ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثقافة، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط)، ص136.

(3) إبراهيم اليازجي: **لغة الجرائد**، ص06.

العدناني وإميل بديع يعقوب يصحّحان بعض الاستعمالات المخطأة لأن التضمين يجيزها، يقول إميل بديع يعقوب: "يُخَطِّئ إبراهيم اليازجي وزهدي جار الله وعباس أبو السعود ومحمد العدناني من يقول: حرمه من حقه، بحجة أن الفعل (حرم) يتعدى بنفسه إلى مفعولين، فالصواب عندهم أن تقول: حَرَمَه حقَّه. ولكن يجوز أن نضمن الفعل (حرم) معنى الفعل (مَنَع) فنعديه إلى مفعوله الأول مباشرة، وإلى مفعوله الثاني بحرف الجر (من)، فنقول: حرمه من حقه، كما نقول: منعه من كذا"[1]، وأمثلة التصويب على ضوء معيار التضمين كثيرة في كتب التصويب اللغوي الحديث.

يرى بعض اللغويين في إطلاق التضمين وإجازته دون مسوغ يحيل اللغة على الارتجال، كما يسمح بتوغل أخطاء لغوية كثيرة بذريعة التضمين، لذلك يرى هؤلاء أن تضييق حدود العمل بهذا المعيار يعود بالفائدة على اللغة العربية.

هـ- الشيوع:

يتخذ مفهوم الشيوع في كتب التصحيح اللغوي الحديث معنى انتشار وذيوع الاستعمالات التي تخرج عن قواعد الصواب ومعاييره المقررة، وقد تعددت المواقف إزاء هذا المعيار، فمن اللغويين من يجيزه، ومنهم من يمنعه، ومنهم من يقف موقف الوسط في قرار الاتخاذ به.

يرى مجوزو الاتخاذ بمعيار الشيوع في عملية التصويب اللغوي أن الذي يؤسس لهذا المعيار هو انتشار الاستعمالات على ألسنة العامة، فعوض تخطئة الناس - مع أن الاستعمال درج - يدعو هؤلاء إلى الموافقة عليه خشية استثقال اللغة الفصحى والتفات الناس عنها، ثم إن كثيرا من الاستعمالات اكتسبت حق إدراجها في المعاجم مع شيوعها على الألسنة، ويرى بعض اللغويين أن الاستعمال المطرد للغة يمثل المستوى الصوابي، إذ "يشكل شبه عرف لا يمكن الخروج عنه"[2]، وقد أعلى بعض اللغويين منزلة معيار الشيوع حتى انتشر عند بعضهم مفهوم (خطأ مشهور خير من صواب مهجور)، وعليه دعا المتخوفون من انتشار الخطأ في ظل هذا المفهوم إلى اعتبار معيار الشيوع، مع ترك الحكم في مدى إطلاقه إلى المجامع اللغوية.

وقفت بعض كتب التصحيح اللغوي إزاء معيار الشيوع موقف المنع، ورأت أن الصواب ولو كان مهجورا خير من الخطأ ولو كان مشهورا، ورأى مؤلفوا هذه الكتب أن المعيار فاسد، وأنه لا يستند على أسس علمية، إذ لا توجد معايير واضحة له، ثم الألفاظ المعتمدة في ظل هذا المعيار لا تخضع لضوابط تتحكم فيها، وأيضا عدم وجود معايير واضحة لدرجة الشيوع، إذ هل يقصد به الشيوع على مستوى الجماعة الصغيرة أم على مستوى القرية أم على مستوى المدينة أو الدولة؟ ولذا خطَّأت هذه الفئة هذه

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص114.

(2) ينظر: تمام حسان: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة،(مصر)، ط04، 200، ص72.

الاستعمالات ورفضتها، يقول أحمد مختار عمر عن هذا الموضوع: "وأخشى ما أخشاه أن يأتي التشدد بنتيجة عكسية، وأن يحمل غالبية المستخدمين للغة على التمرد، وأن ينقلهم إلى حالة من اليأس تجعلهم يضربون بكل القيم والمعايير عرض الحائط، ويستخدمون ما يشيع على ألسنة الناس دون تثبت أو تحقق مطبقين حكمتهم المشهورة: خطأ مشهور خير من صواب مهجور"[1]، ويمثل هذه المجموعة أحمد مختار عمر وصلاح الدين الزعبلاوي، وزهدي أبو خليل وغيرهم، فقد وقف أحمد مختار عمر موقف الرفض من "دعوة العدناني إلى استعمال (طباشير) بدلا من (الحككة) لأن المعجم الوسيط أقرها على أنها دخيلة"[2]، وبرر أحمد مختار عمر موقفه بأن رأى أن "هذا الرأي فيه كثير من المخاطرة، إذ أن إشاعة الصواب المهجور أفضل لأن فيه محافظة على ثروة اللغة، وعدم إفساح المجال لمزاحمتها من الدخيل، فكلما كانت بدائل الألفاظ حاضرة عند مستعمل اللغة أغناه عن سواه من الدخيل أو المحدث، لأن الصواب المهجور يتحول إلى مشهور باستعماله، وصواب مشهور خير بلا شك من صواب مهجور ومن خطأ مشهور"[3]، وقد أظهر أحمد مختار عمر تحفظه من هذا المعيار، ورأى بأنه طريق سهل يسلكه الخطأ للانتشار، وهو أوسع سبيل يتخذ المتفيقهون في اللغة لإجازة بعض الاستعمالات والألفاظ غير المقبوله.

مع هؤلاء توجد فئة تقف موقفا وسطا تجاه الأخذ بمعيار الشيوع، إذ لم تنكر أهمية الأخذ به، كما لم تدع لإطلاقه، فمثلا إميل بديع يعقوب رأى الأخذ بالشائع من المولد شرط إقراره من قِبَل أحد المجامع، يقول في ذلك: " وإن كنا نمنع إطلاق استعمال المولد، ونردّ في المقابل الدعوات إلى تخطيئه ونفيه من لغة الكتابة والاستعمال، فإننا نرى أنه لا بد من اللجوء إلى ضوابط معينة كي يستقيم استعماله، ومن أهم هذه الضوابط، بنظرنا، اثنان: أولهما قرار مجمع لغوي عربي، وثانيهما شيوع اللفظ (أو المعنى) المولد أو عدمه، في لغة الكتابة"[4]، وقد رأت هذه الفئة جواز الأخذ بمعيار الشيوع شرط إجازة أحد المجامع للاستعمال، وأيضا أن يكون قائما على أصل عربي في الاشتقاق أو التعبير أو الذوق، ثم عدم مخالفة القياس وأن تدعو الضرورة كما دعت إلى شيوع المصطلحات العلمية، وأيضا ألا يكون في الفصيح ما يؤدي وظيفة هذه الألفاظ الشائعة.

وكان ضمن هذه الفئة إميل بديع يعقوب الذي يعد بكتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) أكثر المصوبين أخذا بمعيار الشيوع مع الدعوة إلى عدم إطلاقه كلية، وقد رأى في ست مسائل من معجمه هذا تصويب استعمالات وفق هذا المعيار، يقول: "يخطّئ مصطفى جواد، ومحمد العدناني من يقول: حاكم رجعي

---

(1) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص166.

(2) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص152.

(3) ينظر: أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص159.

(4) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص45.

بحجة... ولكن أثبت المعجم الوسيط كلمة (الرجعي) بالمعنى المحدث... ونحن نستحسن هذا الإثبات الذي رفع الخطأ عن ملايين الناس التي تستعمل تلك الكلمة بالمعنى المحدث"[1]، ونماذج الدعوة إلى إجازة بعض الاستعمالات تجنبا للخطأ كثيرة في معجمه.

وقد استأنس العدناني بالشيوع في تصويب مجموعة من الاستعمالات، يقول في ذلك: "وأنا أؤثر (الحَلَقَة) بفتح اللام، لأنها فصيحة، ويتلفظ بها عامة الناس"[2]، وقد دعا إلى ترك الاستعمالات غير الشائعة وإن وُجدت في مصادر اللغة، طلبا للتيسير وتركا للتعقيد، يقول في موضع آخر: "أثرت استعمال الكلمة الصحيحة التي تتفوه بها العامة، على الكلمة الصحيحة التي تأبى العامة استعمالها، وهدفي من ذلك هو التقريب بين الفصحى والعامية، ولكنني لم أخَطِّئ من يستعمل الكلمة الصحيحة التي لا تستعملها العامة"[3]، وقد بدا بموقفه هذا مجيزا للاستعمالات التي جرت على ألسنة الناس، ودعا المجامع اللغوية إلى قبولها.

والمجاز:

وجدت بعض كتب التصويب اللغوي الحديث في المجاز طريقا لإجازة بعض الألفاظ والاستعمالات، متذرعين بانتشاره عند طبقة واسعة من اللغويين والمتحدثين بالفصحى عامة، ومن هؤلاء إميل بديع يعقوب إذ يقول: "يخطِّئ إبراهيم اليازجي ومحمد العدناني من يقول: قطعت الحبل إربا إربا، بحجة أنه لا يقال (إرب) إلا للعضو في الإنسان، أو الحيوان. ولكن المجاز اللغوي هو من أهم أساليب العربية، فكما أنك تقول: ضحكت الأشجار، والضحك خاص بالإنسان، وذلك على سبيل الاستعارة المكنية، كذلك يجوز أن تقول: قطّعت الكتاب إربا إربا، على سبيل الاستعارة التصريحية، مشبها قطع الكتاب بأعضاء الإنسان، أو الحيوان، وحاذفا المشبه"[4]، وهذه العبارات في ظل المجاز صحيحة لا غبار عليها، وقد صوب إميل بديع يعقوب استعمالات كثيرة على أساس المجاز.

لقي هذا المعيار رفضا من لدن بعض اللغويين، على أساس أن جل مؤلفي هذه الكتب وقعوا في اضطراب في تحديد معايير التخطيء والتصويب، بل ذهب بعضهم أحيانا إلى القول بأنه ليس هناك معيار مطبق بشكل كلي، وأن المصححين يستندون في جل آرائهم على أحكام جاهزة تخضع غالبا للذاتية وتخلو من الدقة والتمحيص.

---

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص145.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص69.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص11.

(4) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص67.

لم يكن الإجماع حول معايير التصحيح اللغوي سوى نظريا في كتب التصحيح اللغوي، إذ نجد جل مؤلفي هذه الكتب يتغنّون بها ويدعون إلى الاحتكام إليها، لكن الحقيقة فيما يذهبون إليه في مؤلفاتهم غير ذلك كلية، يقول علي جاسم سلمان: "إن مكامن الخطر عند أصحاب هذه الحركة اللغوية المباركة قد تكمن في كونهم لم يتفقوا على معايير محددة في قبول ما شاع من الاستعمالات اللغوية أو رفضها، فقد نجد استعمالا يعده بعضهم خطأ في حين يعده غيره صوابا، فالذي يرفضه بعضهم يجيزه غيره، وتزداد هذه القضية خطرا على اللغة وفوضى في استعمالات الكاتبين، حين نلحظ أن أصحاب هذه الحركة لا يقر بعضهم لبعض بالصحة والفصاحة، إذ نجد أن معيار الصحة أو السلامة اللغوية يتصورها كل منهم بحسب ما يراه هو، وهذا ما يجعل الكاتب أو القارئ شاديا أو أديبا يشك في قيمة تصحيحاتهم، فالخلاف في المعيار عند هؤلاء ولم يزل قائما حتى أصبح من السهل على الكاتب أو المتكلم أن يتلاعب باللغة كيفما شاء لأن هناك من يجد له تخريجا أو حجة تبيح له ما يكتب أو يقول، وهذا الأمر يماثل مذهب بعض المصححين اللغويين حين يدلون برأي بما ينقض مذهبهم أو دعواهم، لذلك فقدت عندهم المعيارية، وأصبح من الصعب أن نلزم الناس أو الكاتبين بشيء ما دام معيار الصحة اللغوية مضطربا عند أصحاب هذه الحركة"[1]، وبذلك تتشتت الجهود وينفرد الواحد دون الآخر برأي، فلا هو يلقى القَبول فيُتَّبع، ولا يلقى الرفض فيحصل الإجماع على رفضه، لذلك وجدنا كتب التصويب اللغوي الحديث لا تسير على منهج أو معايير محددة، فما يتبناه مؤلف يرفضه غيره، عكس القدماء الذين قننوا لعملهم والتفوا في أغلب الأحوال حول ما ذهبوا إليه في تصحيحاته اللغوية.

خامسا: اتجاهات التصويب اللغوي الحديث:

الاتجاه في اللغة: اسقبال جهة يُرجى الوصول إليها، جاء في القاموس المحيط: "(الْتِجَاهُ) الوجه الذي تقصده ويقال قعدت تجاهك تلقاء وجهك (وأصله وِجاه)"[2]، وهو نفسه الاتجاه، يدل على ذلك قول الأزهري: "أراه مأخوذا من الوجه فإنه مقلوب، قال: والوُجَاه والتُّجاه لغتان، وهو ما استقبَلَ شيءٌ شَيئا، تقول: دَارُ فلانٍ تُجاه دارِ فلانٍ، والمواجهة: استقبالك الرجلَ بكلام أو وجْهٍ"[3]، ومشتقات الكلمة من الوجه، لأن الوجه يستقبل الوجهة المطلوبة؛ وأصل الماضي منه (إِوْتَجَهَ)، وعلى اعتبار أن القياس بقوله لم يكن، لأن العرب لم تقل بهذا، بل قالت: "اتَّجَهَ" بقلب الواو تاء مع إدغام التاء الأولى في التاء الثانية، فكان

---

(1) علي جاسم سلمان: **موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة**، ص46.

(2) مجمع اللغة العربية القاهري: **المعجم الوسيط**، ص1015.

(3) الأزهري أبو منصور محمد ابن أحمد: **تهذيب اللغة**، تح: عبد الكريم الغرباوي، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط)، ج06، ص351.

مسار تحول الفعل بالشكل التالي: إِوْتَجَهَ ⇦ إِتْتَجَهَ ⇦ إِتَّجَهَ، على طريقة الإبدال، لأن القاعدة تقول: "تبدل الواو والياء تاء إذا وقعتا فاءً لفعلٍ على وزن "إِفْتَعَلَ"، أو أحد مشتقاته كالمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر، بشرط ألا يكون أصلهما همزة"[1]، ومنه أيضا: "تَجَهَ"، قال صاحب اللسان: " تَجَهَ، ابن سيدة: روى أبو زيد تَجَهَ يَتْجِهُ بمعنى اتَّجَهَ، وليس من لفظه، لأنّ اتَّجَه من لَفْظِ الوَجْه، وفي حديث صلاة الخوف: وطائفة تُجَاه العدو، أي مقَابِلَتُهم، والتاء فيه بَدَلٌ من واوِ وُجَاه، أي مما يلي وجوههم"[2]، فالاِتِّجَاه، والتَّوَجُّه، والْتِجَاه كلها مشتقات لمعنى واحد.

أما في الاصطلاح فالاتجاه معنى محدث، لأنه يمثل فكرة كلية أو إطاراً عاماً ينضبط به سير الفكر بشكل عام، ويعكس لنا بصدق مصادر ثقافة الباحث الذي تأثر به وسار على ضوئه في عمله، بحيث يكون هذا الفكر العام غالباً على عمله، ويكاد يُدرَكَ لأول وهلة؛ وهذا الاتجاه يتحدد أساساً بمجموعة الآراء والأفكار والمعتقدات والمباحث التي تشيع في عمل فكري بصورة أوضح من غيرها، وتكون غالبة على ما سواها، ويحكمها إطار نظري أو فكرة كلية، وفي مجال البحث اللغوي فالاتجاه يمثل توجها عفويا يتبناه اللغويون في معالجة المسائل المتعلقة باللغة، لذلك قد تفرق بينهم أفكار مبنية على أساس توجهات مختلفة.

تختلف مواقف اللغويين المهتمين بمجال التصويب اللغوي الحديث من الأخطاء اللغوية في العربية، فمنهم المتساهل لدرجة إجازة كلما درج على ألسنة الناس، ومنهم المتشدد الداعي إلى عدم الخروج على لغة القدماء، كما أن من هؤلاء من يدعو إلى تفتح اللغة العربية على لغات العالم تبعا لظروف العصر مع الحفاظ على روحها، وذلك بتحريك التعريب والتوليد والترجمة، ومن هذه المواقف تبرز اتجاهات التصويب اللغوي الحديث:

1- الاتجاه الأول:

يمثله لغويون تميزوا بالصرامة في مواقفهم إزاء التخطئة والتصويب، ودعوا إلى الاحتكام إلى معايير صارمة في هذا الشأن، وألغوا من حساباتهم كل معيار يوسع منفذ الخطأ في اللغة، فأسقطوا من معايير التخطئة والتصويب الاستحسان والشيوع والمجاز؛ لقد كان هذا الاتجاه الأكثر إثارة للجدل بسبب ما يتميز به من مواقف متشددة في هذا الموضوع، بل إن الذي يطعِّم هذا الجدل هو كونه أقدم الاتجاهات ظهورا، لذا سمى بعضهم أصحابه بالمتشددين وسماهم آخرون بالمحافظين، وغيرهم بأصحاب النزعة المحافظة أو التقليديين.

---

(1) علي بهاء الدين بوخدود: **المدخل الصرفي،** (تطبيق وتدريب في الصرف العربي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط01، 1408هـ/ 1988م، ص177.

(2) ينظر: ابن منظور: **لسان العرب،** دار صادر، بيروت، (لبنان)، ط 3، 1994م، ج13، ص480.

يمكن تفسير كون هذا الاتجاه أقدم الاتجاهات بتوافر أسباب جعلته كذلك، إذ أنه بداية جاء للاستجابة لمطلب إيجاد منفذ يخرج اللغة العربية من الفساد والانحلال وانتشار العامية، وقد استدعى هذا الوضع تطبيق معايير صارمة، ما استوجب بعث المعايير القديمة من جديد، ثم إن تأخر بعض نظريات علم اللغة التي تمكن من تفسير بعض الأخطاء كان سببا آخر في ذلك.

وأما كون هذا الاتجاه أكثر إثارة للجدل فقد تعود أسباب ذلك إلى كثرة تخطيئه للاستعمالات والألفاظ، وتمثلت الاعتراضات على هذا الاتجاه في الكتابات التي ظهرت بعد كتابَيْ اليازجي وأسعد داغر، إذ ذهبت جلها إلى اعتبار هذين الكتابين متشددين في مسائل اللغة، وأنهما ضيقا نطاق الاستعمال اللغوي، ثم إن الذي يطعِّم هذا الجدل هو تميزه بسمات رسخت الاعتقاد بأنه اتجاه يجعل اللغة العربية عقيمة عاجزة عن العطاء في عصر تعرف فيه اللغات باستمرار ميلاد كلمات واستعمالات جديدة، ويمكن تلخيص هذه السمات في النقاط التالية:

- رفض المولد والدخيل والمعرب.
- إتِّباع القدماء في مواقفهم من الأخطاء اللغوية، فكل ما خطَّأه أو صوبه القدماء خطأه أو صوبه أصحاب هذا الاتجاه، كما أنهم قبلوا المسائل المنقولة عنهم في هذا الصدد، ومن هؤلاء الحريري والأصمعي وابن قتيبة، ونجد نماذج ذلك عند اليازجي وأسعد داغر.
- الاعتراف بالحدود الزمانية والمكانية التي أقرها القدماء.
- التحفظ في الأخذ مما أقرته المجامع اللغوية.
- أن أغلب أصحاب هذا الاتجاه عملوا في الصحافة، لذا نجد جل نقدهم موجه إليها.
- إسقاط بعض المعايير على أنها لا تخدم لغة العرب ومنها التضمين والمجاز والشيوع، والتشدد في المعايير التي ورثت عن القدماء وذلك بقبولها وعدم إخضاعها للتأويلات، ومنها القياس والسماع والاحتكام إلى كلام العرب.
- التحفظ في الأخذ من المعاجم الحديثة.
- إعطاء الأسبقية في المسائل اللغوية للرأي المتشدد.
- الاحتكام للقواعد البصرية وإهمال الكوفية منها.
- إعمال المنهج المعياري بقوة.
- إظهار الغيرة على اللغة العربية.
- ربط اللغة بالدين.
- اعتبار آي القرآن الكريم أقوى الشواهد اللغوية.
- رفض اللغات الضعيفة.

- ترك آراء المحدثين القائمة على التساهل.
- الاهتمام بجانب التخطيء أكثر من الاهتمام بجانب التصويب.
- اعتماد اللغة الأفصح وترك ما دون ذلك، ونجد هذه النماذج بكثرة عند اليازجي.

يعد اليازجي وأسعد داغر وأنستاس الكرملي أبرز أعلام هذا الاتجاه، يتضح ذلك من خلال ما تضمنته صفحات كتبهم، كما نجد ضمن هذا الاتجاه لغويين آخرين كتقي الدين الهلالي، والمنذر، وكمال إبراهيم، وأبو تراب الظاهري، وعبد الله البستاني، وغيرهم ممن عُرفوا بالتشدد في أحكامهم.

يعد تقي الدين الهلالي أحد هؤلاء، فقد نحا نحو اليازجي في التشدد في تطبيق القواعد اللغوية، وأيضا في التشدد مع المتساهلين في اللغة العربية لعدم اطلاعهم الواسع عليها، بل يذهب إلى أن ما يكتبه ليس لهم، يقول في ذلك: "أما الكتاب الذين يكرهون التحقيق ويرخون العنان لأقلامهم بدون تبصر ولا تمييز بين غث وسمين، وكدر ومعين فإنهم سيستثقلون هذا الانتقاد، وقد يعدونه تكلفا وتنطعا وتقييدا للحرية – بزعم – فلهؤلاء أقول: إني لم أكتب لكم فما عليكم إلا أن تمروا على ما أكتب مرور الكرام، وتدعوه لغيركم الذين يقدرونه حق قدره"[(1)]، ويتضح تشدده مثلا في "تسميته للكاف في مثل قولهم: "أنت كوزير، وفلان يشتغل في الجامعة كمحاضر" (الكاف الدخيلة الاستعمارية)، كما ينعت بعض المترجمين بالجهلة"[(2)]، كما يسير على نهج المتشددين من أصحاب هذا الاتجاه في تحكيم السماع عن العرب ويعطيه مكانة كبيرة في التصويب، يقول: "وما الذي يجعل لفظ (القنبر) أولى بالتعبير من القنبلة والقنبل؟ هل عندك شاهد من القرآن الكريم أو من كلام العرب الذين يُحتج بكلامهم على صحة ما زعمت؟"[(3)]، ومثل هذه المواقف في كتابه (تقويم اللسانين) كثيرة تدل على ما يذهب إليه من آراء متشددة على غرار أصحاب هذا الاتجاه.

وقد تميز أصحاب هذا الاتجاه أيضا بغزارة المعرفة والمراس الكبير وقوة الشخصية، كما تميزوا أيضا بحماسهم وغيرتهم على لغة العرب، وقد ظهر كل ذلك في عملهم المستمر في مجال التصحيح اللغوي، وإصدار الصحف والمجلات والمؤلفات، ما جعل غيرهم يكنّ لهم قدرا غير هين من الاحترام.

2-الاتجاه الثاني:

ظهر هذا الاتجاه نتيجة لغلو أصحاب الاتجاه الأول فيما ذهبوا إليه، وقد كان أصحابه أقل تشددا، فقد رأوا أن الاتجاه الأول أفرط في التخطئة، وأنه منع كثيرا من الاستعمالات المقبولة، فألفوا كتبا وكتبوا

(1) تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، ص10.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص10.

(3) المرجع نفسه، ص160.

مقالات في الرد عليه، غير أن أصحاب هذا الاتجاه وقعوا فيما وقع فيه من انتقدوهم، بدليل أنهم أفرطوا في تساهلهم في القضايا اللغوية كما أفرط أصحاب الاتجاه الأول في تشددهم، وقد أطلقت على هؤلاء تسميات كثيرة، فقد أطلق عليهم أحمد مختار عمر اسم (المتساهلين)، وسماهم الزعبلاوي (المتأخرين)، كما سماهم إبراهيم درديري ورياض قاسم (المجددين).

لقد تميز هذا الاتجاه بسمات جعلته يختلف عن غيره من الاتجاهات، وقد اتضحت فيما كان يدعو إليه، ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلي ذكره:

- الدعوة إلى التساهل في المعايير اللغوية.
- نقد تشدد أصحاب الاتجاه الأول وعدم استقرائهم للغة بشكل كامل.
- الدعوة إلى قبول كثير من الاستعمالات التي رفضها أصحاب الاتجاه الأول.
- الدعوة إلى تنمية اللغة بتحريك وقبول المولد والمعرب والدخيل والاستعمالات الشائعة.
- اعتماد المعايير التي رفضها أصحاب الاتجاه الأول كالشيوع والتضمين والمجاز.
- عدم الاقتصار على المذهب البصري.
- قبول اللهجات.
- الاكتفاء بمصدر واحد للحكم على اللفظ أو الاستعمال.
- رد تخطيء القدماء لبعض الألفاظ والاستعمالات لأنها صحيحة.
- الاستشهاد بأساليب المحدثين.

يمثل هذا الاتجاه ثلة من اللغويين، يُذكر منهم عبد الجبار القزاز، ومعروف الرصافي، وجميل الزهاوي، وطه الراوي، وعبد القادر المغربي، بالإضافة لإميل بديع يعقوب الذي تعقب في تخطيئاته اليازجي وأسعد داغر وزهدي جار الله ومصطفى جواد وإبراهيم المنذر وغيرهم، كما أخذ برأي الكوفيين[1]، وأجاز الأخذ بالمولد والدخيل والمعرب، وقد اتضحت فيما ذهب إليه سمات الاتجاه الأول بكثرة.

3- الاتجاه الثالث:

ظهر هذا الاتجاه كنتيجة لغلو أصحاب الاتجاه الأول في تشددهم وتساهُل أصحاب الاتجاه الثاني فيما ذهبوا إليه، أي أن أصحاب هذا الاتجاه وقفوا موقفا وسطا بين الاثنين، غير أن الملاحظ هو أن أصحاب الاتجاه الثالث ذاته ينقسمون إلى فريقين؛ فريق رافض لما ذهب إليه الاتجاهان فيرى أن الغلو في التشدد أو

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص101.

التساهل لا يخدم اللغة العربية، وفريق أخذ من الاتجاهين بعض المواقف إلى درجة يصعب فيها أحيانا تصنيف أصحاب هذا الفريق ضمن اتجاه معين، ومن سمات هذا الاتجاه:

- كان أوسع الاتجاهات بحثا.
- استفاد أصحاب هذا الاتجاه كثيرا من الروافد المعرفية خاصة في الدراسات اللسانية، ما جعلهم ينظرون إلى اللغة نظرة تختلف عما كان ينظر إليها أصحاب الاتجاه الأول، ومن ذلك التقليل من النظرة إلى اللغة العربية نظرة القداسة، واعتبارها كسائر اللغات شأنا.
- الحفاظ على الموروث اللغوي مع مسايرة عوامل التطور اللغوي.
- قبول المولد والدخيل والمعرب وفق شروط، منها: عدم وجود ما يناظرها في مظان اللغة، وسهولة فهم الناس، والموافقة للذوق السليم.
- مؤاخذة أصحاب الاتجاه الأول على تشدده ومؤاخذة أصحاب الاتجاه الثاني على تساهله.
- موافقة الاتجاهين – الأول والثاني – في بعض المواقف.
- الدعوة إلى اتخاذ المواقف الوسط في قضايا التصحيح اللغوي.
- الدعوة إلى التعمق في الدراسات اللغوية.
- موافقه الدعوة إلى التيسير مع المحافظة على ثوابت اللغة.
- محاولة التوفيق بين وجهات النظر ما أمكن.
- إجازة الآراء المتعددة والمتعارضة ما كان لها سند.

يمثل محمد العدناني في كتابيه (معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) خير تمثيل، إذ أن سمات هذا الاتجاه تنطبق عليه، فهو يجيز المولد والدخيل والمعرب، فيدعو إلى إعمالهما مع المحافظة على الذوق السليم، كما اعتمد آراء الكوفة، وأخذ بالاستعارة والتضمين، وضمن هذا الاتجاه نجد إبراهيم كمال وأيضا أحمد مختار عمر الذي لم يكن متشددا لدرجة تصنيفه ضمن الاتجاه الأول ولا متساهلا لنصفه ضمن الاتجاه الثاني، وأيضا محمود فجال ومصطفى جواد، ومحمد ضاري حمادي و عبد الجبار التوامي وصبحي البصام.

4- مجمل القول حول اتجاهات التصويب اللغوي الحديث:

يتبين من خلال دراسة سمات هذه الاتجاهات أنها ليست جميعها منطبقة على كل روادها، فقد نجد لغويا من هؤلاء يُنسَب لاتجاه معين ولا يحمل كل سماته، بل إننا نجد بعضا منهم ينتسبون لاتجاه ويحملون شيئا من سمات اتجاه آخر، والحقيقة أن المنطق لا يفترض أن يحمل لغوي نُسب لاتجاه كل سمات الاتجاه

التي نُسبت إليه، فهذا إميل بديع يعقوب يحمل من الاتجاه الأول بعض خصائصه، إذ يقول متحدثا عن اللهجات العربية: "ولكن قَبول لهجات العرب جميعا يؤدي إلى مخالفة الكثير الكثير من القواعد النحوية واللغوية المتبعة اليوم"[1]، كما نجده يحمل بعض سمات الاتجاه الثالث، وذلك في قوله: "ومن جهة أخرى نرى أنه لا يجوز تخطيء ملايين من الناس يستعملون لفظة معينة بحجة أنها لم ترد في المعجم"[2]، ومع ذلك فإنه يُصَنّف ضمن أصحاب الاتجاه الثاني ليس لسبب إلا لأن أغلب سمات الاتجاه الثاني تنطبق عليه؛ والكلام نفسه ينطبق على العدناني الذي نجد فيه شيئا من سمات الاتجاه الأول وأيضا بعضا من سمات الاتجاه الثاني مع أنه صُنِّف ضمن الاتجاه الثالث، ما يبرهن أن أغلب سمات الاتجاه الثالث متوفرة فيه.

نتجت عن بعض مواقف أصحاب الاتجاه الأول نتائج في الاتجاه الثاني، وهكذا أظهر الاتجاه الثالث موقفه مما خَلُص إليه الاتجاهان، فمثلا كون الاتجاه الثاني ينطبع باتجاه تصويبي إنما نتج عن إفراط الاتجاه الأول في التخطئة، إذ أن أغلب ما اشتغل عليه الاتجاه الثاني كان هو تصويب تخطيئات الاتجاه الأول، ليحاول الاتجاه الثالث أن يقف إزاء الموقفين موقف الحكم.

تعطي الاتجاهات كلها لنفسها صفة الوسطية، إذ يرى كل اتجاه أنه اعتدل في أحكامه، بل إن لغويّي كل اتجاه يسِمون غيرهم بالإفراط إما في التشدد أو التساهل، محاولين بهذه الحكام الظهور بمظهر الاعتدال، فاليازجي مثلا يخطئ القدماء ويصل لدرجة يستغرب فيها مواقفهم، فموقفه من الحريري في بعضٍ مما ذهب إليه خير دليل، يقول: "ومن الغريب أن هذا الوهم ورد في كلام أناس من المتقدمين وممن وهِم فيه الحريري صاحب درة الغواص..."[3]، واليازجي يقف هذا الموقف من الحريري على الرغم أنه واحد من المتعصبين للقديم.

تميزت ساحة التصويب اللغوي الحديث بعراك علمي بين أصحاب هذه الاتجاهات تحول في أحيان كثيرة إلى عراك شخصي ومراسلات تبادل فيها اللغويون كلاما خلا من الأسس العلمية واصطبغ بطابع الشخصية، يقول مصطفى جواد في الرد على أسعد داغر فيما ذهب إليه: "ليس ما ذكره هذا المدعي ردًّا على ما كتبنا في فلسفة اللغة العربية، لأنه مبتدئ في دراسة العربية، متناقض الآراء، يتصور غلطات فيكشف عن غلطها ليُظهر للقراء أنه عارف بشواذ اللغة... فلو كان هذا لغويا كما ادعى ظلما وعدوانا وجهلا وبهتانا لنفسه، لقابل كل حجة من حججنا بحجة منه، ولم يركن إلى الشبه والتخاليط، ولا إلى المراوغة والمخادعة... فالجاهل يستحق التعليم والتأديب، ولو كان لجرائم التخليط في العربية والمراوغة والمخادعة والكذب حاكم لحرّم عليك إمساك القلم طول عمره ومنعه من مخاطبة الكتاب ومجالستهم لئلا يعديهم بهذه الأمراض

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص46.

(2) المرجع نفسه، ص51.

(3) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص10.

النفسية القاتلة..."[1]، بل إن هذا النوع من الصدام عرف حتى بين أصحاب الاتجاه الواحد كما حدث "بين أسعد داغر وأنستاس الكرملي"[2]، وقد وصلت هذه الصدامات للكتابات الصحفية أحيانا.

تشترك الاتجاهات كلها في نقاط منها:

- أنهم يجمعون نظريا على أهمية الرقي باللغة العربية وجعلها مواكبة لعصرها.
- حاول جميع أصحاب هذه الاتجاهات نفي التشدد أو التساهل عنهم.
- كل فريق يحاول تبرير ما ذهب إليه.

عموما فإن هذه الاتجاهات أفادت في ثراء البحث اللغوي الحديث وتوسعه، بدليل أن كل اتجاه كان مادة دسمة للبحث اللغوي الحديث، على اعتبار أن السمة التي اصطبغت بها اللسانيات هي الموضوعية، فكان تناول الاتجاه الأول مادة للبحث بالطريقة التي تم بها التعامل مع الاتجاه الثاني أو الثالث.

---

(1) ينظر: أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، ص193.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص193.

"ليس الغرض من علوم اللّسان الحديثة كما هو معروف أن نتخيّر في تناولنا العلميّ للظّواهر اللّسانية الخاصّة بلغة من اللّغات معيارا معينا لهذه اللّغات، وليس للغويّ الموضوعيّ أن يختار ممّا يسمعه ويدوّنه من الكلام المنتمي إلى تلك اللّغة ما يعتبره هو بسبب غير علميّ صوابا وغيره خطأ، فهذه المواقف لا تمتّ بسبب إلى العلم إطلاقا"

(عبد الرّحمن الحاج صالح)

الفصلُ الرّابع

إشكاليّة اللّحن في الدّراسات اللّغوية الحديثة

- مناهج التّصويب اللّغوي الحديث.
- مستويات التّحليل اللّغوي وقضية الصّواب والخطأ.
- التّطور اللّغوي وفكرة الصّواب والخطأ.
- الأخطاء اللّغوية والتّحليل التّقابلي.
- مآخذ على حركة التّصويب اللّغوي الحديث.

الفصلُ الرّابع

إشكاليّة اللّحن في الدّراسات اللّغوية الحديثة

لا ريب أن ظهور اللسانيات كان منعرجا جديدا في تاريخ الدراسات اللغوية الحديثة، على الرغم من حذر بعض اللغويين من الوافد الجديد، والعقبات التي حالت دون وضوح بعض المفاهيم اللغوية في الدرس اللغوي العربي الحديث، ومع هذا فإننا إذا أدرنا ظهورنا للخلافات التي أثيرت حول فاعلية اللسانيات، فإننا سنجد أنفسنا وجها لوجه أمام حقيقة مفادها أن "الدرس الألسني العربي الحديث تمكّن من تطوير منهجه وإكسابه صبغة علمية أكثر، كما ساعد على ظهور علوم لغوية جديدة"[1]، والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أيضا هي أن بعض الدارسين العرب انبهروا بالمناهج اللغوية الجديدة إلى حد كبير، فراحوا يسقطون كل النظريات الغربية على لغة العرب، فطبقوها عليها حرفيا، وأسقطوا من حساباتهم بعض خصوصياتها، ما أفرز وابلا من المؤثرات السلبية عليها بفعل إنكارهم للمعيار الذي يمثل أبرز مؤشر لخصوصية اللغة العربية الفصحى.

يعود سبب تحرز العربي من اللسانيات الحديثة إلى النتائج التي توصل إليها البحث اللساني في دراسته للغة العربية، وإلى الاعتقاد السائد عند بعض اللغويين العرب أن اللسانيات كشفت عن جانب من التجديد في النظريات اللغوية العربية ينبغي الحذر منه، بدعوى تغليب المنهج الوصفي لدى أغلب الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، أي وصف اللغة كما هي عند مستعمليها، من منطلق أن اللغة هي ما يتكلمه الناس، وليست ما يجب أن يتكلمه الناس، وأن المعيار لا يمكن أن يُتّخذ مقياسا للغة الفصيحة لأنه لم يكن سوى نتيجة نسبية لما تمّ وصفه وملاحظته من استعمالات، كما اهتمّ هؤلاء باللهجات المحلية بطريقة مختلفة عن القدماء، إذ أولوها جانبا كبيرا من دراساتهم، واعتبروا اللغة في الأصل مكونة من مجموعة من اللهجات، في حين يرأوا أن العربية ليست سوى إحدى هذه اللهجات، وبرروا خلافاتهم مع الدرس اللغوي العربي القديم بكون علاقة اللغة العربية باللسانيات لم تكن سوى علاقة تكامل وإفادة، ولا يعني ذلك بالضرورة وجود توافق بينهما.

وفي الأحوال جميعها فإن هذا التنوع في مناهج تناول المادة اللغوية قد فتح للباحث العربي آفاقا من التصورات مكنته من إعادة النظر من زوايا مختلفة في موضوع الصواب والخطأ في اللغة بشكل أكثر توافقا مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة، وبخاصة إذا عرفنا أن هذه المناهج كانت محل جدال كبير بين اللغويين،

---

(1) أحمد محمد قدور: **اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي**، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1422هـ/ 2001م، ص07.

إذ يعتبر بعضهم أن سوء تطبيق بعضها على اللغة العربية كان سببا كبيرا في ضعفها، كما كان دافعا قويا في اعتبارها ضعيفة لا تتلاءم مع الجديد الوافد، والحقيقة أن كل فريق يرى في منهج معين الصواب المنشود.

أولا: مناهج التصويب اللغوي الحديث:

المناهج جمع منهج، وفي التراث اللغوي العربي فإن أغلب المعاجم تتفق حول معنى (منهج)، جاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 539 هـ): "(ن، ه، ج) أخذ النّهج، والمنهج والمنهاج وطريق نهج، وطرق نهجة، ونهجتُ الطريق، بيّنتُه، وانتهجتُه، واستبنتُه، ونهج الطريق وأنهج، وأنهج: وضح، قال يزيد بن حذاق الشني: ولقد أضاء لك الطريق، وأنهجت منه المسالك والهدى يعتدي"[1]، وفي اللسان: "أنهج الطريق: وضح واستبان، وصار نهجا واضحا بيّنا، والنهج بتسكين الهاء هو الطريق المستقيم"[2]. جاء في المعجم الوسيط: "(المنهاج): الطريق الواضح، وفي التنزيل العزيز: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[*]، والخطة المرسومة، (محدثة) ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما، (ج) مناهج، (المنهج) المنهاج (ج) مناهج"[3]، لقد دار حديث طويل حول مصطلح المنهج، إذ تناوله الفلاسفة وعلماء المنهج، وعرفوه تعريفات كثيرة يدور جلها "في إطار التنظيم الدقيق لمجموعة من الأفكار من أجل الوصول إلى حقيقة في العلم لم تكن معروفة من قبل أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، ويطبع هذا التنظيم وجود طائفة من القواعد العامة تسيطر على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[4]، والمناهج في الدراسات اللغوية كثيرة ومتعددة، منها المنهج الوصفي والمنهج المقارن وغيرهما.

المنهج إذن هو مجموعة الأفكار النظرية والقناعات العلمية التي يتعامل بها الباحث ويعالج بها القضايا التي يذهب إليها، مع إبراز رأيه وتحديد مواقفه حيال هذه القضايا بكل وضوح، ويكون ذلك عبر تتبع واستقراء كلامه على الموضوع الواحد في جميع المواطن المتفرقة من عمله، عندئذ تبرز لنا الأسس والضوابط التي سار عليها الباحث ثم تجمع في نسق واحد يعرف مثلا بـ: المنهج الوصفي أو المقارن أو غيره.

---

(1) الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد: **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ج02، ص311.

(2) ابن منظور جمال الدين بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (لبنان)، ط03، 1994م، ج02، ص383.

(*) من الآية 48 من سورة المائدة.

(3) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: تحقيق: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (مصر)، ط04، 1425هـ/ 2004م، ص957.

(4) ينظر: محمود سليمان ياقوت: **منهج البحث اللغوي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (مصر)، ط01، 2002م، ص82.

تستعمل كثير من الدراسات اللغوية الحديثة مصطلحي (المنهج) و(الاتجاه)، ولأن هذين المصطلحين حديثان فإننا لا نكاد نجد لهما ما يفرق بينهما، حتى أننا لا نجد الباحثين في علم المناهج ولا الدراسات اللغوية يتفقون على معنى واحد لكل منهما، فالاتجاه مثلا على الرغم من حداثته وعدم استخدام السابقين له بالمفهوم الموجود الآن في الدراسات اللغوية الحديثة يقترب نسبيا من مفهوم المنهج؛ وفي العموم فإن المنهج هو سلوك فردي يلتزم به الباحث في عمله، لذلك قد يشير الباحث إلى المنهج الذي اتبعه في مقدمة بحثه، أما الاتجاه فيكون جماعيا، لأنه يتولد عن مواقف فردية كلما تماثلت عند مجموعة من الأفراد شكلت ما يسمى بالاتجاه.

أشار إميل بديع يعقوب في "مقدمة كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) إلى المنهج الذي اتبعه في كتابه"[1]، وكذا كان صنيع العدناني في مقدمة كتابيْه: "(معجم الأخطاء الشائعة)"[2]، و"(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)"[3]، وقد لا يشير المؤلف إلى ذلك، لكن يُستشف منهجه من خلال صفحات كتابه، وقد كان ما ذهب إليه العدناني في كتابَيْه واضح المنهج، لكنه على الرغم من ذلك فضل الإشارة إليه.

تتطلب عملية التصويب اللغوي اتباع مناهج محددة تُطْلَبُ كلما دعت الحاجة إليها، ولا بد لكل منهج من خطوات محددة يسير عليها الباحث أثناء تناول المادة اللغوية طلبا للنتيجة المتوخاة، إذ عند النظر في استعمال أو لفظة بهدف تصويبها فإن أول الأمر يكون بتصنيف الخطأ في حقل من حقول اللغة، فقد يكون الخطأ نحويا أو دلاليا أو صوتيا، فإذا كان لغويا فإن أول ما يحكّم هو السماع، ثم يُنظر في كتب اللغة ومظانها كالمعاجم ودواوين الشعر، ويتم تناول هذه المظان حسب الأولوية بحسب اتجاه المصوب أو المخَطِّئ، بل إن سمات الاتجاه تظهر قبل ذلك عندما يذهب إلى الاحتكام إلى السماع أو إلى دواوين الشعر، إذ تظهر سمات اختلاف الاتجاهات في الاحتكام إلى فترة الاحتجاج؛ فإذا وُجد الاستعمال أو اللفظ المطلوب حكم بصحته، ومن ذلك حكم إميل بديع يعقوب بالصواب على استعمال (أَنِفَ العَار)، إذ يقول: "يُخَطِّئ إبراهيم اليازجي، ومحمد علي النجار، وزهدي جار الله من يقول: أَنِفَ فُلاَنٌ العَارَ، ويذهبون إلى أنّ الصحيح هو: أَنِفَ من العار، ولكن حسان بن ثابت يقول:

قَسَامَةُ أُمُّكُم إنْ تَنْسِبُوها إِلَى نَسَبٍ فَتَأْنَفُهُ الكِرَامُ

---

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1986م، ص07.

(2) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1985م، ص05.

(3) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط01، 1984م،ح.

كذلك جاء في القاموس المحيط: (يَأْنفُ أَنْ يضامَ). وجاء في تهـذيب اللغـة: أَنِـفَ الطعـامَ وغَيْـره، وجاء في المحكم: أنفَتْ فرسي هذه هذا البلد، وجاء في المخصص: أَنِفْتُ الـشَّيءَ: كرهتـه، وقـال الزجـاج في كتاب (فعلت وأفعلت): يُقَال: أَنِفْتُ الشيء، إذا تنزّهت عنه، وجـاء في تـاج العـروس: أَنِفَـتْ فرسـي هـذا البلد، أي اجتوته وكرهته فهزلت. وجاء في المعجم الكبير: أَنِفَ من الـشيء أو أَنِـفَ الـشيء كرهـه وعافتـه نفسه. وقال وهب بن الحارث القرشي:

لاَ تَحْـسَبَنِّي كَـأَقْوَامٍ عَبَثْـتَ بِهِـمْ لَـنْ يَـأْنَفُوا الـذُّلَّ حتّـى يـأنَفَ الحُمْـرُ

لذلك قل: أَنِفَ فُلانٌ من العارِ، أو أَنِفَ العَار"[1]، يُلاحَظ في هـذا التـصويب أولا استـشهاد إميـل بديع يعقوب ببيت لحسان بن ثابت للدلالة على وروده في كلام العرب، لأن وروده في كلامهـم دليـل علـى سماعه، والسماع عن العرب أولُ معيار يحتكم إليه للبرهنة على صواب الاستعمال.

أما إن تعذر السماع بعدم العثور على الاستعمال المطلـوب في كـلام العـرب فيرجـع الباحـث إلى سند من كلام اللغويين يصوب به، فقد صوّب أحمد مختار عمر استعمال: أنت تستأهل كذا بنـاء علـى كـلام الأزهري إذ يقول: "ومن التعبيرات التي اختلف في صحتها وينبغي أن يزول الحـرج مـن نفـوس مـستعمليها التعبير: أنت تستأهل كذا، بمعنى تستحق. قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: فلان مستأهل لكذا خطأ، إنما يقال: أهل لكذا، وإنما المستأهل الذي يأخذ الإهالة. ورد الدكتور أحمد عبد الدايم ما ذكره ابـن قتيبـة واعتـبر هـذا التعبير من أغرب ما يقوله الناس. وسندي في تصحيح ما خطأه ابن قتيبة ما جاء في تهذيب اللغـة للأزهـري ونصه: (وأما أنا فلا أنكره، ولا أخطّئ من قاله، لأني سمعته. وقد سمعت أعرابيا فصيحا من بني أسد يقول لرجل أولى كرامة: أنت تستأهل ما أوليت وذلك بحضرة جماعة من الأعراب فما أنكروه قولـه)"[2]؛ ينـزع إلى هذا الاتجاه مصوبون كثر من المتقدمين كاليازجي واسعد داغر وغيرهما.

ينزع بعض المتأخرين من المصوبين إلى القرآن الكريم وقراءاتـه، فـإذا وجـدوا الاسـتعمال ضـمن نصوصه بقراءة معينة حكموا بصوابه وإلا بحثوا في قراءات أخرى، وممن نحوا هذا النحو إميل بـديع يعقـوب الذي صوب استعمال: تزوج ب، وكان سنده في ذلك القرآن الكريم، يقول في ذلك: "يخطئ زهدي جـار الله من يقول: تزوج فلان بامرأة غنية، استنادا إلى ما ذهب إليه يونس من أنه ليس مـن كـلام العـرب أن نقـول: تزوجت بامرأة. ولكن جاء في القرآن

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص76.

(2) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط02، 1998م، ص181.

الكريم: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾(*)[1]، وقد عمد أغلب المصوبين إلى دعم ما يذهبون إليه بأكبر قدر ممكن من نصوص القرآن الكريم، سعيا في ذلك إلى إضفاء الشرعية العلمية على أحكامهم.

يردُّ المصوبون حكما بالخطأ على استعمال استند فيه المخَطِّئ على نص من القرآن الكريم إذا وجدوا في القراءات ما يؤيدهم على ما يذهبون إليه، ومن ذلك ما ذهب إليه إميل بديع يعقوب إذ يقول: "يخطّئ إبراهيم اليازجي، ومازن المبارك، وزهدي جار الله من يقول: تَوَفَّى فُلانٌ، بحجة أنّ المتَوَفِّي هو الله، وأنّ المتَوَفَّى هو فلان، لذلك يجب القول: تُوُفِّيَ فُلاَنٌ ببناء الفعل (تُوُفِّيَ) للمجهول. وقد رُوِيَ أنّ علي بن أبي طالب سأله عامي وهو يمشي وراء جنازة:

- من المتوفي؟
- الله.
- كيف ذلك يا أمير المؤمنين؟
- أما سمعت قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾(*)؟ قل: من المُتَوَفَّى؟ ولكن رُوِيَ أيضا أن الإمام عليا نفسه كان يقرأ الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ بالبناء للمعلوم، كما يقرأها: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾(*) بالبناء للمجهول، كذلك قرأ بعض القراء الآية نفسها بالبناء للمعلوم، وقد علق أبو جعفر النحاس في كتابه (إعراب القرآن) على هذه القراءة قائلا: فمعناه يستوفي أجله"[2]، وفي أحيان كثيرة وجد المصوبون في هذه القراءات منفذا لإجازة بعض الاستعمالات التي يدعون إليها.

صوّب أحمد مختار عمر استعمال (قَدَّرَ) بمعنى (احترم) مستندا في ذلك على قراءة أشار إليها الزمخشري، غير أن حكمه هذا جاء بعد استنفاذه البحث في المعاجم العربية، يدل على ذلك قوله: "يكثر على ألسنة المعاصرين وبخاصة في مراسلاتهم استخدام كلمة التقدير بمعنى التعظيم والاحترام. وهذا المعنى وإن تكن المعاجم العربية قد أهملته، فقد قرئ به قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾(*). جاء في الكشاف

(*) الآية 54 من سورة الدخان.

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص156.

(*) من الآية 42 من سورة الزمر.

(*) من الآية 234 من سورة البقرة.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص267.

(*) من الآية91 من سورة الأنعام.

عند شرح الآية السابقة من سورة الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾. وقرئ بالتشديد على معنى: وما عظموه كنه تعظيمه فحيث سمع الفعل بالتشديد يسوغ استعمال مصدره، وهو التقدير، ولا حرج"[1]، وقد أجاز أحمد مختار عمر هذا الاستعمال رغم أن الزمخشري لم يضمن قوله بنوع القراءة التي قُرئ بها بالتشديد، غير أنه أجازه مستندا على قول المفسر.

الملاحظ في موضوعَيْ التخطيء والتصويب عند المتقدمين هو أن كل فريق ينزع لمنهج يجد فيه ضالته، فالمخَطِّئون يقدمون الاستشهاد بالقرآن الكريم على ما يذهبون إليه من تخطيئات، والاستدلال به إما أن يكون من باب بيان أن ما ورد من استعمال هو على خلاف ما ورد فيه، كما يستدلون به لبيان أن ما ورد من استعمال لم يرد فيه، ولهذا فإن المصوبين سعوا إلى تحقيق غاياتهم في الرد على المخَطِّئين بإثبات خطأ تخطيئاتهم وليقرعوا الحجة بالحجة، فاحتكموا هم أيضا إلى كتاب الله تعالى، فإذا وجدوا ما يدل على خطأ المخَطِّئ كفاهم، ونموذج ذلك عند إميل بديع يعقوب في تصويبه استعمال (أسقيته ماءً) إذ يقول: "يخَطِّئ زهدي جار الله من يقول: أسقيته ماءً، ويذهب إلى أن الصواب هو: سقيته ماءً، استنادا إلى الآية: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾[*]. ولكن جاء في القرآن الكريم أيضا: ﴿وَأَسۡقَيۡنَٰكُم مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾[*]"[2] وإلا بحثوا في القراءات، فإن وجدوا ما يبحثون عنه – وقلما يحدث ذلك – اكتفوا بعرض تلك القراءات ودعّموها بأدلة أخرى، وإن لم يجدوا دليلا في القرآن الكريم وقراءاته – وهذا الغالب – بحثوا في كلام العرب، لهذا السبب فإن أغلب المصوبين اعتدّوا بكلام العرب عندما رأوا أن المخَطِّئين استندوا في تخطيئاتهم على القرآن الكريم.

الملاحَظ أيضا في هذه المسألة هو أن متقدمي المخَطِّئين والمصوبين قلما يطلبون الدليل من الحديث الشريف في حال عدم وجود ما يستندون إليه في القرآن الكريم، ومرد ذلك إلى المنهج الذي يتبعه هؤلاء في التخطئة، إذ أن موقفهم من الاستشهاد بالحديث الشريف معروف. أما المتأخرون فيلتمسون ما ثبت وروده في كلام الرسول ﷺ، وخاصة في كتب الصحاح الستة وأولها صحيحا البخاري ومسلم، بل إن بعضهم أخذ الضعيف منه، فإنْ لم يوجد شاهد على ما يذهبون إليه في كلام الرسول ﷺ التمسوه في كلام الصحابة، لأنّ كلامهم بمنزلة الحديث في قوة الاستشهاد، على اعتبار أنّ كلام الرسول ﷺ مروي عن الصحابة في الأصل، وإنْ لم يوجد شاهد في كلام الصحابة طلبوه من كلام العرب بدءا بالشعر من فترة الاحتجاج وكتب اللغة والأدب وغيرها التي جمعته، فإنْ لم يوجد في الشعر طلبوه من النثر، فإنْ تعذر العثور عليه بحثوا في اللهجات

---

(1) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص184.

(*) من الآية 21 من سورة الإنسان.

(*) من الآية 27 من سورة المرسلات.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص161.

العربية مما عُدَّ شاذّا، فإنْ وُجد منه شيء حُمل عليه الاستعمال، وكان مذهبهم في ذلك أنَّ الحمل على الشاذ خير من التخطيء، لأنه من كلام العرب، فإنْ لم يُعثر عن المطلوب ذُهب إلى المعاجم وكلام اللغويين، وإلا طلبوا الشاهد في كلام العلماء الموثوق بعلمهم، أو عن قول عالم صوب الاستعمال، وإلا نزعوا إلى القياس، والقياس في كتب التصحيح اللغوي نوعان: قياس موجِب، وهو الذي اعتمد عليه المخَطِّئون في تخطيئاتهم، ومن ذلك "تخطيء اليازجي لقولهم: "فعل كذا في بادئ الأمر" أي في أوله، بحجة أنْ لا معنى للبادئ هنا حملا على اسم الفاعل، إذ المقام يقتضي الحمل على المصدر والظرف"[1]، وقياس غير مانع، وهو الذي اعتمد عليه المصوبون في تصويباتهم، ومن ذلك "ردّ إميل بديع يعقوب تخطيء بعض المخَطِّئين جمع (بائس) على (بؤساء) ودليله في ذلك أن وزن (فُعَلاء) يطرد في جمع فاعل الدال على سجية مدح أو ذم، نحو: عاقل وعقلاء، صالح صلحاء، باسل بسلاء، لذلك ارتأى أن يُجمع (بَائس) على (بائسون) و(بؤساء)"[2]، وقد اقترن السماع عند هؤلاء بالقياس، وعُدّا عندهم أساس كل تخطئة؛ أما إن تعذر القياس بحثوا في مظان اللغة، ويذهب أصحاب الاتجاهين الثاني والثالث إلى البحث في العصور التي تلي عصر الاحتجاج، فإن تعذر الأمر نزعوا إلى التخريج والتسويغ، وذلك بالبحث عن وجه لهذا الاستعمال في العربية، وفي ذلك يقول أحمد مختار عمر: "وقاعدتنا في هذا الباب أن كل كلمة يمكن أن تخرج في العربية فلا مانع من استعمالها"[3]، وكان في كل ذلك للاتجاه الذي ينتمي إليه المخَطِّئ أو المصوب الأثر البارز.

1- أساليب التخريج:

التخريج في اللغة على وزن "تَفْعيل" بمعنى الإخراج، كتكريم بمعنى الإكرام، وهو في أصل اللغة مأخوذ من (خَرَّجَ)، وهو عند علماء الحديث نسب الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث، والكلام عليه بعد التفتيش عن حاله ورجال مخرجه. وعند النحاة "التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة، فيقال مثلا: "خرَّجها النحوي الفلاني"، أي: أوجد لها مخرجا يُخرجها من إشكالها. ويُقال كذلك: في المسألة تخريجات عديدة أي وجوه وتعليلات تُخرجها مما فيها من إشكالات"[4]، أما في مجال التصويب اللغوي فهو إيجاد مخرج لغوي أو أدبي لما قيل عنه خطأ، وإثبات صوابه بالتعليل والبرهنة، ومن أساليب التخريج:

---

(1) ينظر: إبراهيم اليازجي: **لغة الجرائد**، مطبعة مطر، داخل المرور بمصر، القاهرة، (مصر)، ط01، (د، ت، ط)، ص100.

(2) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص81.

(3) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص179.

(4) محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثّقافة، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط)، ص73.

أ- التضمين:

هو البحث عن استعمال مقارب لهذا الاستعمال في المعنى فيُعطى له، وقد جوزه مجمع اللغة القاهري بشروط، لأن التضمين باب واسع خاض فيه علماء اللغة قد يستغل لتمرير بعض الاستعمالات التي تأباها العربية، وإذا فُتح باب التضمين على مصراعيه تعذّر إقفاله على الإنس والجن"[1]، ومن نماذج التصويب حملا على التضمين قول اليازجي: "وأما تعديته إلى المشكور به ب (على) فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد، وحينئذ تمتنع اللام فتقول: شكرته على إحسانه كما تقول حمدته على إحسانه للمطابقة بين الاستعمالين"[2]، والواضح من هذا التخريج أن اليازجي أعطى صفة الصواب لهذا الاستعمال مع أن العرب لم تقل به.

ب- الحمل على نيابة الحروف:

نيابة الحروف بعضها عن بعض واردة في اللغة العربية والكلام فيها كثير، وقد يُحمل حرف على معنى حرف آخر "للضرورة الشعرية أو غيرها، إذ جاء في الآية 15 من سورة القصص: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا﴾، أي في حين غفلة، وفي الآية 03 من سورة النجم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾، أي بالهوى"[3]، ومن اللغويين من يقبل الحمل على نيابة الحروف ومنهم من يرفضها.

في مجال التصويب اللغوي يأخذ بعض المصححين بمسألة نيابة الحروف بعضها على بعض، وبخاصة حروف الجر، ولا يجيزها بعضهم، يقول العدناني: "من هذا كله نرى أن إنابة حرف مكان آخر جائزة في كثير من الأحوال، لكنها لا تطرد في كل موضوع، ويُترك الأمر فيها إلى السماع لا القياس"[4]، إذ أن حالات كثيرة لا ينطبق عليها نيابة حرف مكان حرف آخر، بينما في غيرها من الحالات ناب الحرف نفسه عن ذلك، أما من الذين لم يجيزوا الأخذ بهذه المسألة إميل بديع يعقوب إذ يقول: "لم نجز استبدال حرف جر بآخر رغم أن بعض اللغويين يجيزونه لأن أحدا من المجامع اللغوية العربية لم يجز ذلك، وبانتظار أن تقول المجامع اللغوية كلمتها في الموضوع، نثبت متحفّظين ببعض تراكيب خطّأها بعض اللغويين متضمنة حروف جر مكان أخرى"[5]. وقد قال في تصويب قولهم: "هذا مما يُؤسف له": "ونعتمد أيضا على رأي ابن جني الذي

---

(1) أسعد خليل داغر: **تذكرة الكاتب**، مطبعة المقتطف و المقطم، (مصر)، ط1، 1933م، ص112.

(2) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص06.

(3) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص81.

(4) المرجع نفسه، ص83.

(5) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص279.

أفرد بحثا في الخصائص عن استعمال الحروف بعضها مكان بعض يجيز لنا أن نقول: أسف عليه وأسف له"[1]، وقد ذهب مصوبون كُثُر إلى إجازة استعمالات في اللغة بحمل حروف على غيرها.

ج- الحمل على المعنى:

وهو أن يرى المصوّب لزوم معنى يستسيغه في استعمال، كأنّ المعنى الذي يجيز ذلك الاستعمال غاب عن تقدير السامع أو القارئ فحكم عليه بالخطأ، ومن ذلك ما ذهب إليه أحمد مختار عمر في الحكم على استعمال (أثّر عليه) و(أثّر فيه) إذ يقول: "يُخَطِّئ الكثيرون قول القائل: أثّر عليه، ويلزمونه أن يقول: أثّر فيه، أو به. ومع تسليمي بصحّة النصف الثاني من العبارة فأنا لا أوافق على نصفها الأول. بل إنني ألمح دقة عند من يستعمل (أثّر عليه). وأرى فرقا بينهما وبين (أثّر فيه)، فالثانية تحمل معنى الظرفية أو عمق الأثر، أما الأولى فتحمل معنى الاستعلاء وتعلق الأثر بالسطح الخارجي. وقد يكون الاستعلاء معنويا كما ذكر ابن هشام في المغني، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[*]، وقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾"[*][2]، فقد حمل أحمد مختار عمر معنى الاستعلاء على (أثّر عليه) واستدل بالآية الكريم لإجازة ذلك التعبير.

د- الحمل على وجه بلاغي:

وهو أن يُحمل استعمال على باب من أبواب الصور البيانية كالمجاز والاستعارة، وقد عُرف ذلك بكثرة عند متأخري المصوبين، ومن ذلك إجازة إميل بديع يعقوب استعمال (تأسست المدرسة) حملا على المجاز، يقول في ذلك: "يُخطِّئ مصطفى جواد من يقول: تأسست المدرسة، بحجة أن الفعل (تَأَسَّسَ) خاص بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها. لكن هذا التخطيء مردود من وجهين: أولهما أنّ فعل المطاوعة من (فَعَّلَ) هو (تَفَعَّلَ)، وعليه يصح القول: تأسّست المدرسة، وثانيهما أن المجاز العقلي هو من أساليب العربية، فكما أنك تقول: استقبلت المدينة حاكمها، وأنت تقصد أنّ سكان المدينة هم المستقبلون (مجاز مرسل علاقته المكانية)، وكما أنك تقول: كان المنزل عامرا، وكانت حجره مضيئة وأنت تقصد أن المنزل معمور، وأن حجره مضاءة (مجاز مرسل علاقته المفعولية)،

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص25.

(*) الآية 14 من سورة الشعراء.

(*) الآية 253 من سورة البقرة.

(2) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص180.

كذلك تستطيع القول: تأسست المدرسة، كما تقول: أسست المدرسة"[1]، وقد عُرف هذا النوع من الحمل عند اليازجي والعدناني وغيرهم.

هـ- الشيوع والاستعمال:

يرى لغويون كثر أنّ جعل الشيوع والاستعمال معيارا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلامس الصواب، يمثل هذا الموقف دعوة للرجوع إلى اللغة والارتقاء إليها، فلا يمكن أن تنزل اللغة إلى هذه الدركات، وهو على اعتبار ما ذهب إليه بعضهم من قبوله كمعيار يبقى أضعف المعايير التي أعتمدها اللغويون، بدليل أنه قليل في كتب التصويب اللغوي، وممن صوبوا على ضوئه إميل بدبع يعقوب.

فإذا لم يُعثر على الشاهد ضمن التخريج بُحِث في المعاجم الحديثة أمثال متن اللغة والمحيط والمعجم الوجيز والمعجم الوسيط والمعجم الكبير طلبا لإجازة هذه المعاجم هذا الاستعمال، والحديث عن المعاجم (الوجيز، الوسيط، الكبير) يعني البحث عن احتمال تجويز مجمع اللغة العربية القاهري أو أحد المجامع العربية لهذا الاستعمال، مع ملاحظة أن الحديث عن بقية المجامع قليل في كتب التصويب اللغوي الحديث، وإن عُثر على ذكر لها فقد يكون ضمن أسطر المقالات والبحوث في المجلات.

عموما فإن كتب التصحيح اللغوي الحديث على اختلافها وانتمائها لاتجاهات متباينة فإنها قد انتهجت منهجا يكاد يعطي صورة واحدة عن طريقة تناول المادة اللغوية، إذ أننا عند المقارنة بين المعايير المعتمدة في مجال التصويب اللغوي نجد أن العصور المعتمدة تأخذ صبغتها الكرونولوجية، فالمصوبون ينزعون للقياس والسماع مثلا من العصر الأول، ثم يأتي العصر الثاني ثم الثالث، بل إننا نجد بعض كتب التصويب اللغوي قد رتبت المعاجم التي استقت منها الشواهد حسب عصورها، على أن بعض الكتب لم ترتبها كأنما تشير إلى أنها سواء عندها، وبعضهم لا يعطي للمسألة اهتماما، ومن هؤلاء العدناني الذي يسرد هذه المعاجم ويربط بينها بواو أو ثم العاطفتين، فهو تارة يقول: "وفي اللسان: أقرأني فلان: حملني على أن أقرأ عليه، وفي الصحاح والعباب والمصباح والقاموس والتاج والوسيط: أقرأه السلام: أبلغه إياه"[2]، فالملاَحظ هنا هو أن العدناني لم يورد هذه المعاجم بأي شكل من أشكال الترتيب، إذ بدأ (بلسان العرب) لابن منظور، ثم ذكر صحاح الجوهري، ثم عباب الصاغاني، وبعده (المصباح المنير) للفيومي، ثم (القاموس المحيط) للفيروزبادي، وبعده (تاج العروس) للزبيدي، ثم (المعجم الوسيط) لمجمع اللغة العربية؛ وتارة أخرى يوردها مرتبة، يقول: "كما قال الصاغاني في العباب ثم الفيروزبادي في القاموس ثم الزبيدي في التاج ثم لين في مد

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص68.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص201.

القاموس ثم أحمد رضا في متن اللغة ثم مجمع القاهرة في المعجم الوسيط"[1]، على أن أصحاب الاتجاه الأول يولون هذه المسائل الاهتمام المطلوب.

هذا بشكل عام منهج اللغويين في تصويب المادة اللغوية، فإن لم تستوف هذه المعايير ما هو مطلوب حُكم على الاستعمال بالخطأ، لأن شرط الحكم بالصواب أن تتضمن إحدى المعايير حكما يدل على ذلك وإلا فلا غرْوَ أن يكون الخطأ هو الحكم الأخير على ذلك الاستعمال، وكان ذلك شأن إميل بديع يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، إذ خصص القسم الثالث منه وهو قسم معجم الأخطاء الشائعة لاستعمالات خاطئة شاعت بين الناس، وقد ضمّن هذا القسم بعضا من الاستعمالات التي لم يجد لها صوابا، يقول في ذلك: "أثبتنا في هذا القسم بعض المواد التي خطّأها المُخَطِّئون، والتي لم نستطع تصويبها، والذي يساعدنا على تصويب بعضها نكون له شاكرين"[2]، وقد أورد في هذا القسم عددا غير هيّن من الأخطاء التي عجز عن تصويبها، وأغلب الظن أن المؤلف قد استنفذ كل المعايير لإصدار حكم علمي ومعقول. وعلى العموم فإن هذا النهج يكاد يكون عاما إذ التزمتْ به بعض كتب التصويب اللغوي وأهملته أخرى.

يتبين من خلال أغلب كتب التصويب اللغوي الحديث أن مناهج التصويب في العصر الحديث بشكل عام تميزت بخصائص جعلت من هذه العملية تتخذ مسلكا مخالفا للقدماء إلى حد كبير، ويمكن اختصار هذه الخصائص فيما يلي ذكره:

- الاكتفاء بشاهد واحد لتصويب المادة اللغوية، يقول أحمد مختار عمر في ذلك: "أما الحكم بالصواب فيكفي لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة"[3]، وقد اتبع اللغويون في ذلك التدرج المعروف في المعايير.
- محاولة التوفيق بين مدرستي البصرة والكوفة ما أمكن، فإذا أجازت إحدى المدرستين الاستعمال أُخذ به، يقول العدناني في ذلك: "مع إجازة رأي المدرسة الأخرى"[4]، وقد انتهج هذا المنهج مصوبون كُثُر.
- تعليل الحكم بالخطأ عند التخطيء، وتعليل الحكم بالصواب، يقول العدناني في ذلك: "ونذكر الأسباب التي حملتنا على ذلك التصحيح مشفوعة بالحجج الدامغة التي لا يأتيها الشطط من بين

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص173.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص279.

(3) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص179.

(4) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص06.

يديها ولا من خلفها"[1]، وانتهج هذا النهج أميل بديع يعقوب، وأحمد مختار عمر، وأبو تراب الظاهري، وآخرون.

- في حال تعارض الآراء يُغَلَّبُ الأشهر، مع الحرص على عدم إلغاء ما قَلَّ، يقول إميل بديع يعقوب في ذلك: "يُخَطِّئ الفيومي، والجوهري، والفيروزبادي، وأحمد رضا، وعباس أبو السعود من يقول: فلانة إنسانة صالحة بحجة أن كلمة (إنسانة) عامية، وأن كلمة (إنسان) من الناس اسم جنس يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، مفرده إِنْسي أو أَنَسِئ. ولكن بعض اللغويين يقول إن كلمة (إنسانة) صحيحة. وكذلك أَكَّد الزبيدي أن العرب استعملت (إنسانة) قليلا، والقلة لا تقتضي إنكارها، والقول إنها عامية"[2]، ثم راح يورد الشواهد التي تؤيد ما ذهب إليه في هذا الموضوع، على أن بعض اللغويين يشترطون مع القلة هذه أن تلقى قَبولا من لدن لغويين معروفين.
- تغليب الرأي الأقرب إلى العقل والبعد عن التعقيد في حال تعذر الشهرة، يقول العدناني: "معتمدا على رأي مدرسة البصريين أو الكوفيين عندما أجد رأي أحدهما أقرب إلى العقل وبعيدا عن التعقيد، مع إجازة رأي المدرسة الأخرى"[3]، والحقيقة أن هذا الرأي ينال حظه الأوفر من التنظير الألسني الحديث، لأن الخلاف في المسائل التجريدية في النحو لا يبرر رد الاستعمال.

2- أبرز سمات مناهج البحث في عملية التصويب اللغوي:

يمكن مما سبق ملاحظة أن مناهج التناول في مسألة الصواب والخطأ تختلف من مجموعة إلى أخرى، فمثلا يرى بعض الدارسين أنه "لا يمكن القضاء على الخطأ في اللغة كلية، لأن الخطأ مسألة طبيعية في البشر، بدليل أن من الأخطاء ما هو طبيعي، نحو بعض الأخطاء الصوتية، ومنها ما هو غير مسموح به إذ مس روح اللغة"[4]، وهذه المواقف بالجملة تنتج عن توجهات اللغويين ومواقفهم تجاه الموضوع، وفي الأحوال جميعها فإن هذا التنوع في مناهج تناول المادة اللغوية قد فتح للباحث العربي آفاقا من التصورات تمكنه من إعادة النظر من زوايا مختلفة في موضوع الصواب والخطأ في اللغة بشكل أكثر توافقا مع تطور الدراسات اللغوية الحديثة، وبخاصة إذا عرفنا أن هذه المناهج كانت محل جدال كبير بين اللغويين، إذ يعتبر بعضهم أن سوء تطبيق بعضها على اللغة العربية كان سببا كبيرا في ضعفها، كما كان دافعا قويا في اعتبارها ضعيفة لا تتلاءم مع الجديد الوافد، والحقيقة أن كل فريق يرى في منهج معين الصواب المنشود.

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص07.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللّغة**، ص74.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص06.

(4) *john.R.searle: **les actes de langage** , essai de philosophie du langage , collection savoir , hermann , paris , 1972 , p184.*

يطبَّق المنهج المقارن على مجموعات لغوية معينة من اللغات، يتناول بالدراسة لغتين أو عدة لغات منتسبة إلى أصل واحد بعيد، ثم خضعت في تاريخها الطويل لتطورات منفصلة، وقد تكون هذه اللغات ذات خصائص مشتركة، إذ يهيئ الطريق لتصنيف اللغات بحسب خصائصها، وتجميعها في عائلات، ومستوى هذه المقارنة يكون من حيث البناء والنحو والدلالة، لأن من اهتمامات هذا المنهج "دراسة الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية المتشابهة في اللغات التي تنطوي تحت أسرة لغوية واحدة، أو فرع من أفرع الأسرة اللغوية الواحدة، وتصنيفها، فيدرس التقابلات المطردة أو المنتظمة بين لغتين أو أكثر داخل العائلة الواحدة"[1]، وقد قورنت اللغات الأوربية المختلفة واللغات الإيرانية، واللغات الهندية، وثبت بفضل هذا المنهج أن أكثرية اللغات تحمل أوجه شبه كبيرة في البنية والمعجم، وبذلك اتضحت معالم أسرة لغوية كبيرة تضم لغات كثيرة في الهند وإيران وأوربا، وأطلق الباحثون على هذه الأسرة اللغوية اسم اللغات الهندو أوربية، ويسميها الباحثون الألمان أسرة اللغات الهندية الجرمانية، كما قام الباحثون في اللغات السامية أيضا بتطبيق ذات المنهج للبحث في مجموعة اللغات العربية والعبرية والآرامية والأكادية والعربية الجنوبية والحبشية.

يهتم المنهج الوصفي بدراسة الظواهر كما هي في الواقع، إذ يصفها وصفا دقيقا، معتمدا على الكمّ والكيف، فمن حيث الكيف يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما من حيث الكم فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، فهو يعنى "بدراسة الاستعمال اللغوي في عمومه عند شخص بعينه في زمان بعينه ومكان بعينه، أو هو المنهج الذي يقوم على تقرير ما هو واقع أو تفسيره تفسيرا لا يخرج به عن نطاق اللغة، فهو إما تقريري أو تحليلي، فالوظيفة الأولى لهذا العلم هي أن يصف، ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوي كما هو، من دون التورط في مسائل الصواب والخطأ، فهو منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها"[2]، إذ يحاول أن يناقش الظاهرة اللغوية من الوجهة التاريخية، ويشترط في دراسته لجوانب اللغة الواحدة وحدة الزمان والمكان، كما يناقشها من حيث المعيارية من جهة أخرى، والمنهج الوصفي لا يتوقف ليسأل: هل يجوز أن يقال كذا أو لا يقال، بل يهتم بالموجود فعلاً دون إلقاء أية أهمية للمقبول أو المردود، وهو لا يتدخل ليفرض قوالب معينة لا تتفق مع طبيعته.

يبحث المنهج التاريخي في تطور اللغة الواحدة عبر الزمن من حيث جوانبها المختلفة، كما يتناولها من حيث الجوانب الصوتية، أو الصرفية، أو النحوية، أو الدلالية وغيرها، "فلو أن باحثا تناول بالدراسة أصوات اللغة العربية على مر العصور مسجلا ما نالها من تغيير مسترشدا في دراسته بما روته كتب التراث عن مخارجها وصفاتها، وطرق أدائها في التشكيل الصوتي وبما يسمعه اليوم من القراء المجيدين المجودين،

---

(1) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، دار الهدى، عين مليلة، (الجزائر)، ط01، 2007م، ص77.

(2) المرجع نفسه، ص81.

مستعينا بآلات العصر كأجهزة التسجيل، أو مكتفيا بملاحظته الذاتية، عدّ عمله هذا من قبيل علم اللغة التاريخي، إذا كان دراسة تأريخية لأحد جوانب اللغة، وهو الجانب الصوتي"[1]، فإذا كان المنهج الوصفي يشترط في دراسته لجوانب اللغة الواحدة وحدة الزمان والمكان، فإن المنهج التاريخي يجعل دراسته لجوانب اللغة الواحدة عبر القرون المتعاقبة، أي من خلال مدة زمنية كبيرة حتى يتسنى للباحث من خلالها فهم ما حصل للغة في جوانبها من تطور تاريخي.

يقوم المنهج التقابلي بمقابلة لغتين: اللغة الأولى وهي اللغة الأم التي اكتسبها الفرد في طفولته، وبيئته التي نشأ فيها، واللغة الثانية التي اكتسبها بعد ذلك بغية التعرف على الصعوبات والفروق بين اللغتين، بغرض إيجاد الطرق المناسبة لتعليمها، "وموضوعه الأول المقابلة بين لغتين أو لهجتين، أو لغة ولهجة، أي بين مستويين من مستويات استخدام لغوي شريطة أن يكونا من فصيلتين لغويتين مختلفتين"[2]، فإذا كان موضوع المنهج المقارن مقارنة اللغات المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة، ويهتم بالاستخدام الأقدم سعيا إلى إدراك اللغة التي خرجت عنها كل هذه اللغات، فإن المنهج التقابلي يعمد إلى مقابلة لغتين أو أكثر دون أن يهتم بالجانب التاريخي، إذ أن هدفه تطبيقي بحت، "فهو يهتم بفحص أوجه الاختلاف والتشابه بين اللغات، كما يسعى إلى التنبؤ بالمشكلات التي تنشأ عند تعليم لغة أجنبية ومحاولة تفسير هذه المشكلات، كما يساهم في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية"[3]، لذلك فإنه يمكن تطبيقه على لغتين تنتميان إلى أسرة لغوية واحدة، أو إلى أسرتين لغويتين مختلفتين، أو بين لغة ولهجة، ليس بهدف معرفة ما هو أقدم، وإنما لأجل التعرف على الفروق الصوتية والنحوية والدلالية بينهما.

أصبح المنهج المعياري واحدا من مناهج الدرس اللغوي الحديث، و"المعجم الفلسفي يذكر أنّ المعيار (*norme*) هو نموذج أو مقياس مادّي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشّيء...وأمّا المعياري (*normatif*) فيكون في العلوم المسمّاة (معياريّة) (*sciences normatives*) وهي الّتي تتجاوز دراستها وصف ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغي أن يكون"[4]، ومن العلوم المعياريّة هذه نجد الدّراسات اللّغويّة بشكل عام، ومن هنا تظهر إلى الوجود بعض المقاييس في الجهود الفكريّة، فتتّخذ مفهوم المعيار خلال الحكم على الأشياء لتغيِّر صورتها إلى ما تراه مناسبا، وهذه المعايير لا تأتي من العدم، وإنّما هي في الحقيقة مجموعة من

---

(1) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، ص86.

(2) المرجع نفسه، ص89.

(3) ينظر: عبده الراجحي: **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، ط01، 1995م، ص47.

(4) فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، دار الفكر دمشق، (سوريا)، ط02، 1996م، ص97.

الضّوابط تمّ الاتفاق حولها قصدا أو عن غير قصد، وهذه مسألة لا تمسّ فقط جانب الدراسات اللغويّة وإنّما تتعلّق بكل جوانب الحياة، ومن هنا يقال: "معيار جودة هذا الشّيء هو كذا ومعيار رداءته كذا".

تسير الدّراسات اللّغوية ضمن هذا المنحى، إذ تحاول أن تصل باللّغة ممّا هي عليه إلى الصّفة الّتي ينبغي أن تكون عليها، انطلاقا من الأخذ بالمعايير المُعَدّة لهذا الغرض، وهي إذن بذلك تكون دراسة "مؤسّسة على المنطق، خالية من كلّ وجهة نظر علميّة، وهي لا تهتمّ باللّغة نفسها، بل ترى فقط أن تضع القواعد الّتي تفرّق بين الاستعمالات الصّحيحة وغير الصّحيحة، وهذا منهج معياريّ، بعيد عن الملاحظة الخالصة"[1]، فالمعيارية إذ تهتم بالجانب الأمثل للغة، فتحاول انطلاقا من نواميسها الوصول بها إلى مستوى أرقى.

يشكّل النّحو في لغتنا أحد هذه الحواجز الّتي تحيل دون الخروج باللّغة إلى غير ما ينبغي أن تكون عليه، لذلك "فما دام النّاس يتحدّثون باللّغة على فِطرهم فإنّ حركة التّغيير اللّغوي تبقى هي الأخرى على سجيّتها فلا يحدّها حاجز، وعندئذ يظهر (المعيار) بعد أن كان نواميس خفية تتحكّم في اللّغة فيذْعَن لها المستعملون دون وعي لها ولا إدراك، فوظيفة النّحو إذن هي الخروج بالمعيار من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل أي بتحويله من وضع الكمون إلى وضع التّحقيق"[2]، فالاستعمال اللّغوي إذن يخرج باللّغة عادة ممّا ينبغي أن تكون عليه إلى وضع آخر مغاير تماما ينبغي أن يأخذ به النّاس، ومن هنا يصبح النّحو حاجة ملحّة يقبض على زمام المؤسّسة اللّغوية، إذ أنّ الاستعمال يستمدّ صيرورته من الزّمن، لأنّ اللّغة حيّة ما عاش استعمالها، بينما يستمدّ المعيار صيرورته من قوانين لا تأبه بالزّمن.

غالباً ما تكون اللغة المعيارية في أوّل الأمر لهجةً محلّية، تنالُ شيئاً من التمجيد أو التقدير، فيُعترفُ بها كلغةٍ رسميةٍ لسببٍ من الأسباب، فالمعيارية بهذا المفهوم هي اللهجة المفضّلة التي تُتّخذ مقياساً للبلاغة والفصاحة، كتفضيل لهجة قريش في الدراسات العربية التقليدية على سائر اللهجات العربية الأخرى لأسبابٍ دينية وسياسية، ثمّ تكون هذه اللهجة نواةً للمنهج المعياري، وتتخذُ قواعدها معياراً للصحة والخطأ كما هو واضح في تاريخ العربية، ولذلك فقد نشأ النحو العربي نشأةً وصفيّة باعتماد الاستقراء ولكنّه جنح صوْب المعيارية بعد أن وضعوا القواعد والأصول، وتوقّفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدّة فبرزت اللغة الرسمية ممثّلةً بهذا واعتبرت مقاييسه وقواعده فيْصلاً في الصحة والخطأ.

يعتمد النّاس اللّغة للتّخاطب مختارين منها ما يلائم حاجاتهم متحاشين الشّذوذ عن الجانب المعياري، إذ "من مظاهر موقف المتكلّم من الاستعمال اللّغوي أن يراعي معايير اجتماعيّة معيّنة يطابقها في

---

(1) *Ferdinand De Saussure: Cours De Linguistique Generale,essai ouvrage presanté par: Dalila Morsly,collection el-aniss,enag / edition (algerie) 1990, p13*

(2) عبد السلام المسدي: **اللسانيات وأسسها المعرفية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 1986م، ص39.

الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه المعايير. ومن ثمّ يصطبغ نشاطه اللّغوي بصبغة ظاهرة الصّوغ القياسي، أو ما يسمّونه "*analogic creation*"[1]، فبهذه الظاهرة يتمكّن الفرد من القياس على لغته، لتظهر هنا القدرة اللّغوية مميّزة عما يختزنه في موروثه اللّغوي، على أن يتمّ كلّ ذلك دون المساس بالمعيار الّذي يضمن جودة الصّياغة اللّغوية، ومن هنا أيضا تكون ظاهرة الصّوغ القياسي أحد المكوّنات الأساسيّة للجانب المعياري في اللّغة.

طبيعي أن يعرف الاستعمال اللّغوي طريقا ذا شقين: أوّله الصّواب وهذا يُنظر إليه بعين الرّضى، وثانيه الخطأ أو اللّحن وهو الّذي يكون دوما بحاجة إلى المعيار ليعالج سقمه حتّى يستقيم ويعادل الأوّل في المنزلة، "فقضيّة اللّحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياري من الظواهر الطّبيعيّة المواكبة للّغة"[2]، يُفهم من هذا ضمنا أنّ اللّغويين وضعوا منذ القديم حدودا للفصحى، فكان النّحو يمثّل المعياريّة اللّغوية بالنّسبة لهم، وبخاصّة بعد نزول القرآن الّذي أصبح يشكّل هو الآخر معيارا مهمّا للّغة الصّحيحة، وبذلك أمكن القول أنّ مادّة الاحتجاج اللّغوي الّتي حدّدها اللّغويون والمتمثّلة في النّحو العربي والقرآن الكريم والحديث الشّريف وشعر مَن يمكن الاحتجاج بكلامهم، تُضاف إلى ذلك معاجم اللّغة الّتي أصبحت تشكّل النّموذج أو المقياس المادّي للّغة الفصيحة، ومن ثمَّ كان معيار الصّواب والخطأ هو المهيمن، إذ تقصّى الخطأ في اللّغة وسمّاه لحنا، وأعلى منزلة الصّواب وشجّع على اعتماده.

يبرز المستوى الصّوابي كمعيار حازم لشدّ زمام المؤسّسة اللّغويّة، فكلّ متكلّم يراعي أثناء حديثه عنصر الوضوح حتّى يوصل المراد إلى السّامع، كما عليه أن يراعي أيضا مسألة مطابقة لغته للغة السامع، غير أنّ "حاصل جمع مراعاة الحاجتين اللّغوية والاجتماعيّة هو مراعاة المستوى الصّوابي الّذي نتكلّم به"[3]، ويبنى هذا المستوى على عرف اجتماعي يفرضه المجتمع اللّغوي على الأفراد.

لقد تمثّلت الدّراسات الوصفيّة أيضا في المعاجم الّتي وضعها القدماء، فالصّناعة المعجميّة قدّمت معاجم وصفيّة كما قدّمت أخرى معياريّة، ويحدد ذلك تبعا للهدف الّذي يسطّره مؤلّف المعجم لعمله، "فالمعجم الوصفيّ يصف المادّة اللّغوية كما يستخدمها أهلها في الوقت الرّاهن وصفاً موضوعيّا، في حين أنّ المعجم المعياري يصف المادّة اللّغويّة كما كانت تُستعمل في عصر أو أكثر من عصور تطوّرها، وعلى الأكثر في عصرها الذّهبي، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ غرض المعجم المعياريّ هو إخبار مستعملي المعجم عن

(1) تمّام حسّان: **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، دار الثّقافة الدّار البيضاء (المغرب)، (د، ر، ط)، 1980م، ص31.

(2) عبد السلام المسدي: **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص39.

(3) تمّام حسّان: **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص59.

الاستعمالات اللّغويّة الفصيحة الصّحيحة والاستعمالات غير الفصيحة والخاطئة"[1]، والأخيرة منوطة بمعاجم الخطأ والصّواب، وهذا يعني أنّ الجانب المعياريّ في هذه المعاجم بدأ بوضع المقاييس الصّحيحة للاستعمال الفصيح، وتعدّى وصف الخطأ وتحديده إلى إحلال الفصيح محلّه بالحجّة والبرهان. ولقد "شكّل تحرّك المسلمين إلى خارج الجزيرة العربيّة ودخول العجم إليها عاملا مهمّا في توجيه الفصحى للأنظار وجهة المعيار الصّوابي وتأكيدها لقيمه"[2]، إذ التّحكم في طرق ضبط المادّة صحيحة وفق ضوابط دقيقة كان مطلبا ملحّا بعد أن تحوّلت البلاد العربيّة إلى مجتمع يفتح الباب على مصراعيه للعالم، ومن هنا شكّل هذا المنهج طريقا يُدرس به صواب اللّغة وفق مقاييس يتمّ بها ذلك.

يمثّل هذا المنهج جماعة المحافظين، فهم ينظرون إليه بعين الاطمئنان لأنّه يقوم على أساس المستوى الصّوابي، ويرفض الخطأ رفضا قاطعا ومثّله أصحابه بشعار"اللّغة هي ما يجب أن يتكلّمه النّاس، وليست ما يتكلّمه النّاس بالفعل"[3]، ووفق ذلك راح اللّغويون المؤيدون لهذا المنهج يتقيّدون بضوابط صارمة في الحكم على الخطأ، ويتقيّدون بالنّحو ويرون أنّه لا يجوز للنّاشئة الحياد عنه حتّى لا تُشَوَّه اللّغة.

"لقد تمثّل هذا التّعصب للقديم في مؤلفات (لغة الجرائد) لليازجي، و(كتاب المنذر) للمنذر، و(تذكرة الكاتب) لأسعد داغر، و(مغالط الكتّاب) لجرجي جنن، و(ردّ الشّارد لجرجي) عطيّة"[4]، فهؤلاء شكّكوا في تعابير المعاصرين وعدّوها ركيكة وضعيفة، فجعلوا منطلق موقفهم من اعتبار أنّ ما لم يُسمع عن العرب ليس عربيّا، وأعطوا نظريّة القدماء هذه قدرا عظيما من التّقديس، حتّى عقّدوا مسائل اللّغة، ولذلك يرى منتقدوا هذا المنهج أنّ مسألة السّماع أمر اتّخذ به القدماء، لكنّ الزّمن مكّن هذه اللّغة من الاتساع أكثر، ولذلك فالمطلوب من المصوّب إذا اتخذ بالسماع أن يكون مطّلعا على كل مصادر اللّغة دون استثناء وهذا مستحيل، "لقد شكّل مقياس الدّقة في هذا المنهج أهميّة كبرى، إذ طرح نفسه بجدّة، فاللّفظ الدّقيق هنا، ما يؤدّي المعنى المراد، ولا يصلح غيره لأن يوضع موضعه"[5]، وقد اهتمّ القدماء بهذا الموضوع، فقد كتب أبو هلال العسكري (الفروق في اللّغة)، وكتب الهمذاني (الألفاظ الكتابيّة)، وأما الثّعالبي (فقه اللّغة)، واهتمّ به المحدثون إذ ألّف أمين ناصر الدّين (دقائق العربيّة).

---

(1) علي القاسمي: **الخصائص المميزة الرئيسة للمعجمية العربية**، مجلة اللسان العربي، مجلّة تصدر عن المنظّمة، العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط، (المغرب). العدد: 45، سنة 1999م، ص60، www.arabisation.org

(2) فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، ص120.

(3) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1982، ج02، ص449.

(4) المرجع نفسه، ص452.

(5) المرجع نفسه، ص542.

ذهب متّخذو هذا المنهج إلى إيضاح الظّواهر وتعليل الأحكام اللّغوية، وهذا عندهم احترام للّغة الشّريفة، فمن ذلك ما أورده أمين ناصر الدّين في مبحث تَنَاسُب الألفاظ والمعاني على نحو النّموذج الآتي: "وجعلوا تكرير عين الفعل في مثل (فَرَّحَ وبَشَّر) مماثلا لقوّة المعنى بقوة اللّفظ، وإنّما خصّوا بذلك عين الفعل لأنّها أقوى من فائه ولامه، إذ هي واسطة لهما ومكتنفة بهما"[1]، لأنّ الأصل فيهما (فَعَلَ)، تقول: "فَرِحَ، أي سُرَّ، فَرَّحَ أي بعث السّرور في النّفس، وبَشَّرَ، أي قال خبرا سارّا"، "أما المعاجم الحديثة فتستمدّ معياريّتها من اللّغة المكتوبة لا المنطوقة"[2]، إذ تبقى هي الحدّ الفاصل بين الصّواب والخطأ، زد على ذلك أنّ ظهور إشكال العامّية في الوطن العربي عزّز هذا التّوجه، فقد نجد بعض اللّغويين يتناولون بعض التّعابير المستعملة وينبّهون على الخطأ فيها، ثم يستمدّون الصّواب الّذي يحلّ محلّها من الفصحى.

المنهج المعياري بخلاف المنهج الوصفي، قائمٌ على فرض القاعدة وينأى عن الوصف، ويتأوّل لما خرج عن القواعد التي يصوغُها بإحكام شتى التأويلات، أو يحكم عليها بالشذوذ والقلّة إنْ لمْ يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً أو مستغرباً.

يرى بعض اللغويين أن هذه المناهج لم تعمل كلها لصالح اللغة العربية الفصحى، فبعضها كان بشكل غير مباشر سببا قويا في الإضرار بها، "ويتجه النظر إلى نوعين من المناهج اللغوية كانا مدار اختلاف الدارسين ولا سيما حين يتصل الأمر باللغويين العرب القدامى ومنهجهم في جمع اللغة وتقعيدها، وهذان المنهجان هما: المنهج الوصفي والمنهج المعياري، على أن المنهج الذي اتخذ سلاحا لإدخال الضيم على العربية الفصحى هو المنهج الوصفي بتطبيقه الحرفي الذي عرفه بعض الدارسين العرب في اللغات الأجنبية، ومن ثم حملوا لواء الهجوم على مناهج العربية الفصحى وطرائق تدوينها، ومواقف علمائها"[3]، وتذهب ملاحظات اللغويين في هذا الصدد إلى أن الدراسات الوصفية في هذا الشأن اتجهت إلى اللهجات العامية، وشددت نقدها للفصحى ومناهج تدوينها، وضيقت الخناق عليها.

يتجه النقد إلى المعيار الذي فرض سلطته الكلية على اللغة، وفي هذا الصدد يرى أحد الدارسين أن "المعيارية تفرض سلطة قوانين نمقها اللغويون على ظواهر من سلوك المجتمع، وهؤلاء اللغويون ينصرفون بكبرياء عن مرارة التعمق في فلسفة اللغة، ويؤكدون بكل بساطة أن دراستهم تتحكم بما لها من حق وقدسية لا مراء فيها، وتنتخب مادة الدراسة – ههنا – من بين الوقائع اللغوية الكثيرة، ويتحرى أن تكون محافظة

(1) أمين ناصر الدين: **دقائق العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، 1971م، ط02، ص16.

(2) رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج02، ص542.

(3) أحمد محمد قدور: **العربية الفصحى ومشكلة اللحن**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 69، الجزء الأول، رجب، سنة: 1414هـ/ كانون الثاني (يناير) سنة: 1994م، ص21.

على مستوى معين يحظى برضى الطبقة المثقفة، وهذا المستوى ما يطلق عليه مستوى الصواب"[1]، على أن الفصاحة في رأي هؤلاء متصلة بالعربية الفصحى، أي الكلاسيكية، في جميع مظاهرها، فهي عندهم المعيار، لذلك ارتبط هذا المعيار إلى حد كبير بعوامل الزمان والمكان لتحديد المستوى الصّوابي، كما ارتبط بشكل كبير بالنزعة الدينية القوية التي وجهته إلى المستوى الذي هو عليه.

اختلفت المواقف تجاه المعيارية وفاعليتها في حركة التصحيح اللغوي بشكل خاص، وفي اللغة العربية بشكل عام، إذ يرى فريق أن الطريقة التي جمعت بها اللغة وقُعّدت عرفت نوعا من الإجحاف في حق الفصحى، لأن هذا التوجه – في رأيهم – هو الذي غذّى المعيار وجعله يوصف بهذه الصرامة التي وصلت به إلى هذا الحد من التشدد، ما أدى باللغة إلى هذا الجمود الذي حال بينها وبين كل سمات التطور التي تعرفها سائر اللغات، ويعلق أحمد قدور مبرزا رأيه في هذا الفريق قائلا: "وفي الحق أن هؤلاء الدارسين أخطؤوا حين توهموا أن ما يصدق على بعض اللغات التي قيست عليها المناهج الحديثة يجب أن يصدق على غيرها، وكأنّ هذه المناهج قوانين جبرية قاهرة لا مناص للغات جميعا من الخضوع لها، وهم أيضا يجانبون الصواب حين أنكروا الظروف الخاصة التي رافقت تدوين العربية، والحوافز التي حفّزت إلى النهوض به"[2]، وفي جميع الأحوال فإنّ الغاية التي نشأ النحو العربيّ من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصمُ اللاحنين من الخطأ فرضت عليه أن يتّسم بتلك السمات التي عرف بها.

يرى فريق آخر أن ظروفا معينة جعلت قدامى اللغويين ينحون هذا النحو، ولا تفضي الأحوال إلى ضرورة تطابق منهج الأقدمين مع مناهج البحث اللغوي الحديث تطابقا كاملا، فالعرب "انطلقوا من وصف الظواهر ضمن حدود قصدوا وضعها كي يسلم لهم جميع العربية الفصحى التي عدوها مستوى من الأداء اللغوي المطرد الذي قصروه على حدود معينة"[3]، فمنهجهم كان بالجملة وصفيا، وإن تحكم فيه المعيار، فتحديدهم للمستوى الفصيح اقتصر على القرآن الكريم وشعر العرب، وأما اللهجات فأهمل أكثرها.

يغلب اتخاذ المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية الغربية، ولعل هذا النهج في الدراسة ترك بالغ أثره على اللغويين العرب، حتى راحوا يطبقون ما استخلصوه من الدراسات الأجنبية على اللغة العربية، فكان ذلك سببا في الطعن في اللغة العربية الفصحى ومناهجها، وبالجملة فإن الموضوعية العلمية تقتضي تحديد أسباب التحفظ من الدعوة إلى تطبيق مناهج الدرس اللغوي الغربي كليا على اللغة العربية، "أولها: أن اتجاه الدراسات الوصفية الحديثة كان ينحو إلى اللهجات العامية، لأنها كما يزعمون المادة التي تمثل الاستعمال الحي، ثانيها: أن موقف الدارسين الوصفيين كان متشددا إزاء الفصحى، ثالثها: أن معظم

---

(1) أحمد محمد قدور: **العربية الفصحى ومشكلة اللحن**، ص22.

(2) المرجع نفسه، ص24.

(3) المرجع نفسه، ص25.

الدارسين الوصفيين افترضوا معرفة القدماء بالمناهج اللغوية جميعا، وهذا خطأ"[1]، ومن هنا يتبين أن السائد في الدراسات اللغوية العربية تطبيق المنهج الوصفي على مرحلة التقعيد النحوي، ويرى بعض اللغويين أن لا حرج في ذلك شريطة أن يُهمل أمر الخلاف بين منهج اللغويين القدماء ومنهج المحدثين، وأن يؤخذ بالاعتبار أيضا خصوصيات اللغة العربية القائمة على المعيار، مع مراعاة عامل التطور الذي يعتبر حتمية تسير إليها اللغات بشكل عام.

ثانيا: مستويات التحليل اللغوي وقضية الصواب والخطأ:

ترتبط اللغة بجميع عناصر الحياة بشكل كبير، لهذا السبب تتجاذبها خصائص لا يمكن حصرها، ومن هنا فإنه "ليس بمقدور أحد أن يدرس اللغة من جميع جوانبها دفعة واحدة، وإنما يدرس كل جانب على حدة، له رؤية أبعاده وتناول جزئياته، وهذه الجوانب المختلفة للدراسة اللغوية تسمى (مستويات الدرس اللغوي) في مصطلح علماء اللغة المحدثين ومناهج بحثهم"[2]، وقد تناول اللغويون هذه الجوانب بتفاصيلها حتى اختص كل جانب منها بحقل معين، فتناول جزءا منها علم الأصوات، وتناول غيره علم الدلالة وهكذا.

تتناول اللسانيات الظاهرة اللغوية من زوايا متعددة، يعتمد من خلالها على تقسيمات محددة بغرض الملاحظة والتحليل، وذلك للوصول إلى السمات والخصائص اللغوية للظاهرة، وتُعرف الدراسة اللغوية وفق هذا المنحى بمستويات التحليل اللغوي، إذ تعتمد على تحليل الظاهرة اللغوية انطلاقا من هذه المستويات من أجل وضع المناهج المناسبة لها، واستقراء أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر اللغوية وصولا إلى النتائج الصحيحة التي تسمح بإيجاد الحلول الناجعة لبعض المشكلات اللغوية.

يعتمد كل منهج من المناهج اللغوية على هذه المستويات وفق السمات الموجودة فيها والتي يصلح بعضها أو كلها لدعم ذات المنهج في البحث واستقصاء الظاهرة، ومن هنا تكون هذه المستويات سمة بارزة في طريق التحليل اللغوي الذي يسعى بدرجة أكبر إلى تحديد مواضع الخلل في الاستعمالات اللغوية، وبالتالي "إدراك الارتباط بينها من حيث أنها تخدم غرضا رئيسيا واحدا، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف"[3]، لأنها مُجتمعةً تخدم هذا الهدف بالذات، ثم إن ارتباطها ببعضها حقيقة يستشعرها اللغويون، بل ويولونها الاهتمام الأكبر خلال دعواتهم إلى تخليص اللغة من الأخطاء، إذ يرون أن علم الصرف على سبيل المثال لا يمكن أن يستغني عن علم النحو، وكلاهما يستعين بعلم الأصوات في

---

(1) أحمد محمد قدور: **العربية الفصحى ومشكلة اللحن**، ص29.

(2) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، ص23.

(3) ينظر: كمال بشر: **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط09، 1986م، ص22.

أحيان كثيرة، ولعل القدماء أدركوا هذه المسألة بشيء من الحكمة، إذ نجد كتاب سيبويه جامعا لمسائل النحو والصرف والصوت، وكان ذلك شأن الخليل وغيره، إذن فإن دراسة الظواهر اللغوية تتطلب من الباحث توقع إشراك هذه المستويات مجتمعة في أحيان كثيرة لتتحقق الفاعلية في التحليل.

إنّ الإطار المرجعي لمعالجة الخطأ في اللغة في ضوء اللسانيات هو مستويات التحليل اللغوي في جميع الأحوال، إذ أخذت الدّراسات اللّغوية الحديثة على عاتقها تحليل الأخطاء بشكل منهجي وعلمي يختلف عما عرف عند القدماء بالجمع والعرض، وإنّما عملت على تصنيفها وفق مستوياتها، ومن ثمَّ تحليلها والتّعرف على شكلها ومضمونها،حتّى تتمكّن "من إقامة مجموعة من الاستدلالات والاستنتاجات الّتي تمكّن من التَّعرف على سبب الخطأ وتُحيل دون ممارسته"[1]، ويتمّ ذلك بتقصّي الأخطاء اللغوية، ثم تحليلها وتحديد مستوياتها، وأيضا مجال ارتكابها، لتُطرح بعد ذلك مشاريع برامج تسمح بالنظر في كيفية التخفيف من حدة هذه الأخطاء.

إنّ الدّراسات اللّغويّة الحديثة تنظر إلى الخطأ بكثير من الدّقة العلميّة، إذ تُعزي للخطأ مجموعة من العوامل ترى أنّها السّبب الحقيقيّ للوقوع فيه، ومن ذلك العوامل الجغرافيّة، والفسيولوجيّة والاجتماعيّة وغيرها من الّتي تتناولها اللّسانيات، ومن هنا تأخذ هذه المستويات حقّها من الأولوية في هذه الدّراسات، على اعتبار أنّ الدّرس اللّغوي الحديث يسعى في هذا الإطار إلى التنظيم والدقة والشمولية، إذ أنّ "هذه المستويات تُتيح تحليل اللّغة من خلالها وتساعد على تحقيق الوصف الدّقيق والواضح والّذي ما كان ليتوفّر على نحو علميّ من دون اعتماد هذه المستويات"[2]، إذن فاعتماد المستويات اللّغوية في تحليل الظاهرة اللغوية تُتيح للدّرس اللّغوي أكبر قسط من التّحليل العلمي السّليم والدّقيق، يتبيّن من خلال كل ذلك أنّه لا يمكن دراسة الخطأ بمعزل عن الدّرس اللّغوي، لأنّ الأداء اللّغوي الجيّد محكوم عليه بالخضوع للقوانين اللّغوية الّتي يتعارف عليها البشر بينهم، وأيّ شكل من أشكال السّلوك اللّغوي لابدّ أن يرتبط بالنُّظُم الفكريّة السّائدة في المجتمع، حتّى يتمّ تحقيق هذا الدّرس ضمن الأطر العلميّة المؤسَّسَة لهذا الغرض.

1- المستوى النّحوي:

هو ما يهتم بالجانب النحوي في أية لغة، أي "بتنظيم الكلمات في الجمل أو مجموعات كلامية، ودراسة تركيب الجملة"[3]، إذ يدرس ضوابطها وتراكيبها، وعلاقة عناصرها بعضها ببعض، وقد أطلق

---

(1) صالح بلعيد: **دروس في اللسانيات التطبيقية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (الجزائر)، ط1، 2000م، ص163.

(2) ميشال زكريا: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط02، 1986م، ص137.

(3) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، ص23.

العلماء المحدثون على هذا النوع من التحليل (علم التنظيم) أو (علم التركيب)، نظرا لما يختص به عن سائر مجالات علم اللغة، "وهو ما يتعلّق بإعراب الكلمات داخل الجمل، وما يتعلّق بنظام الجمل والتّعلُّق والتّحويل والأنماط اللّغوية المقبولة والمرفوضة"[1]، فقدماء العرب وضعوا للغتهم قوانين وضوابط لا تصحّ إلاّ بها، إذ الفاعل عندهم مرفوع، والمفعول منصوب، والجملة عندهم اسمية، ترتيب عناصرها يكون بشكل معين، وتختلف عنها الجملة الفعلية، وترتيبها يكون مختلفا عن نظام الجملة الاسمية وهكذا، ولذلك يكون سبب الخطأ على هذا المستوى عادة ناتج عن الجهل بهذه القواعد.

أشار عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) - مستبقا علم اللغة الحديث - إلى هذه المسألة، فتكلم عن نظرية نظم الجملة العربية التي تقوم عنده على مناسبة الألفاظ بعضها مع بعض داخل الجملة من حيث المعنى، ومناسبة اللفظة للمعنى الذي وضعت من أجله، يقول في ذلك: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسببٍ من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس"[2]، كما اعتبر المعنى روح الجملة والمبنى جسدها، وأيضا جعل ترتيب الألفاظ مناسبا لمقتضى الحال في الجملة، أي وضع كل جزء في مكانه المناسب، وأما عن مخالفة اللفظة للعرف اللغوي فيقول: "وأن يكون المتكلم في ذلك جهير الصوت، جاري اللسان، لا تعترضه لكنة، ولا تقف به حبسة، وأن يستعمل اللفظ الغريب، والكلمة الوحشية، فإن استظهر للأمر، وبالغ في النظر، فأن لا يلحن فيرفع في موضع النصب أو يخطئ فيجيء باللفظة على غير ما هي عليه في الوضع اللغوي"[3]، وفي هذا القول إشارة كبيرة لمظاهر الفصاحة، كما يجب أن تكون في اللسان العربي السليم.

أما اللسانيات فقد تعددت نظرياتها تجاه الجملة، إذ حاول اللغويون وضع تصور لتحليلها يفيد أكثر لغات العالم، وكانت أبرز سمات تناول هذا الموضوع في المذهب التركيبي الذي يرجع الفضل في تأسيسه إلى ديسوسير، والذي تفرعت عنه طرق عديدة في التحليل اللغوي، نحو تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، ويرتبط هذا التحليل بالمدرسة الأمريكية التي رائدها (بلومفليد)، ثم التحليل التوليدي التحويلي لتشومسكي، الذي أراد به أن يكون للقواعد التوليدية القدرة الذاتية على تمييز الجمل الصحيحة من سواها، ثم أن معظم الجمل لها تركيبان باطني وخارجي، وأساس مذهب النحو التحويلي اعتبار قدرات أية لغة تتمثل في الإمكانيات التعبيرية الكامنة فيها، ومستخدم اللغة قد يحسن انتقاء ما يلائمه منها وقد لا يعرف،

(1) صالح بلعيد: **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص 164.

(2) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، تح: محمد رضوان الداية، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1428هـ/ 2007م، ص101.

(3) المصدر نفسه، ص64.

ففي قولنا: " أَكَلَ الرّجُلُ التّفاحةَ" يمكننا أن نقول: "الرّجلُ أكل التّفّاحةَ"، وكذا: "التّفاحةَ أكلها الرجلُ"، ويستثنى من هذه التراكيب ما لم يولّد عن الجملة الأصل، وفي هذا إشارة إلى قدرة الفرد اللغوية وليس لقدرة اللغة، حتى أن مستخدم اللغة يستطيع أن يفهم جملا وتعبيرات لم يسبق له أن سمعها.

يركّز اللّغويون في العادة على الخطأ ضمن هذا المستوى، ويجعلون أبرز أسباب وقوع الأخطاء اللغوية الجهل بالقواعد النحوية وسوء استخدام تراكيبها، ويرى بعضهم أن السبب لا يقتصر على عجز المتكلم، بل أيضا هذه السلطة المطلقة للمعيار الذي أصبح يشكل عائقا يحيل دون السلامة اللغوية، ولذلك برزت دعوات إلى تجديد بعض المسائل النحوية وإعادة النظر في الأبواب، والتخفيف من الأحكام النحوية، كما يرى بعض اللغويين أنّ نسبة حدوث الخطأ على هذا المستوى تحدّد مستوى الوعي اللّغوي للمجتمع.

الحق أن الوقوع في الخطأ على هذا المستوى لا يقتصر على الجاهلين بالنحو فقط، بل يُنسب أيضا إلى البلغاء الذين يفترض في لغتهم السلامة، يقول أسعد داغر في (تذكرة الكاتب): "ويقولون: وجهاً حنطيّا وعينان سودويتان، وهذه الجملة من مقالة قيل عن مُنشئها أنّه كاتب بليغ، فإذا كان في (عينان) غلطة واحدة وهي نصبها بالألف بدل الياء، وصوابها (عينين)، لأنّها معطوفة على منصوب وهو وجها"[1]، والملاحظ في جميع الأحوال أنّ القاعدة النحوية تفرض وجودها أثناء تصنيف الخطأ ضمن هذا المستوى، لذلك فإن المعيار النحوي أساس النطق السليم.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخطّئ أسعد داغر، وزهدي جار الله، ومحمد العدناني من يقول: "جاء نفسُ الرَّجلِ"، بحجة أن كلمة (النفس) لا تضاف إلى الاسم المؤكّد، بل تضاف إلى ضمير المؤكّد، فيقال: "جاء الرّجلُ نفسه"، ولكن قال سيبويه: "ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، ونحو ذلك"، وجاء في لسان العرب: "ونفس الشيء ذاته"، وقد أجاز الزمخشري وابن يعيش والصبان ومجمع اللغة العربية في القاهرة هذا الأسلوب، ومن العجيب أن يخطّئ العدناني هذا الأسلوب ثم يستعمله في قوله:" وتحمل نفس المعنى في الآية 32"[2].

---

(1) أسعد خليل داغر: **تذكرة الكاتب**، مطبعة المقتطف و المقطم، (مصر)، ط01، 1933م. ص214.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص256.

- "ويقولون: "استبدلت الجلباب الممزق بجلباب جديد"، وهذا خطأ، لأن العرب تُدخل الباء على المتروك، لا على المأخوذ، وصحة الأسلوب أن يقولوا: "استبدلت الجلباب الجديد بالجلباب الممزق"، قال تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾"[*][1].
- "ويقولون: لا زال أخي مريضا، والصواب: ما زال أخي مريضا، لأنّ (ما زال) من أفعال الاستمرار الماضية التي تنفى ب (ما)، وليس ب (لا)، ونحن نقول: ما أكل فلان، ولا نقول: لا أكل فلان، إلا إذا كرّرنا (لا)، وقلنا: لا أكل فلان ولا شرب، وقد شذّ استعمال (لا)، دون تكرارٍ في حالة واحدة، هي حالة الرّجاء أو الدعاء، كقولنا: لا زال مالُك وافرا (دعاء)، لا برحت مجاهدا (رجاء)"[2].

2- المستوى الصرفي:

المستوى الصرفي أو المرفولوجيا كما يعرف في اللسانيات، "أو مستوى دراسة الصيغ اللغوية، وبخاصة تلك التغيرات التي تعتري صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا"[3]، إذ يدرس الجانب الصرفي في اللغة، فيهتم بالوحدات الصرفية، وبالاشتقاق والتصريف والصيغ اللغوية، كما أنه يبحث في بناء الكلمة، فيعتبرها الموضوع الأساسي في هذا المستوى، إذ يدور البحث حول أصلها وصيغتها ووزنها ومعرفة الزائد والأصلي من أصواتها، والكلمة عادة تتألف من تناسق الوحدات الصوتية بحيث تعطي معنى بهذا الشكل، أما إذا جاءت دون نسق فإنها لا تكوّن مرتبطة بأي معنى، فلو أخذنا - مثلا - الصوامت التالية (ج، خ، ر) فإننا نلاحظ أنها لا تحمل أي معنى، غير أننا إذا أعدنا تنسيقها وربطها في كلمة واحدة مثل: (خَرَجَ) فإننا نلاحظ أنها تحمّلت معنى معينا وهو الخروج، ولو أضفنا وحدة صوتية جديدة مثل الفتحة على الخاء لزاد المعنى وضوحا، فأصبح اللفظ يدل على الخروج في الزمن الماضي، وعلى من قام به، ولنعلم أن المستوى الصرفي مرتبط بالمستوى الصوتي، ونستدل لذلك بكون أن الوحدات الصوتية التي تنتمي أصلا للأصوات أضافت معاني جديدة على البنية الصرفية، ومن جهة أخرى لاحظنا أن الفتحة في (خرجَ) أفادت معنى جديدا، ولكن هذا الصوت لا يكون إلاّ في سياق جملة، ومعنى ذلك أن الصرف مرتبط بعلم النحو مثلما هو مرتبط بعلم الأصوات.

(*) الآية 61 من سورة البقرة.

(1) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، العجوزة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1417هـ/ 1996م، ص16.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص114.

(3) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، ص23.

يتناول المستوى الصرفي دراسة الصيغ اللغوية، إذ يتتبع التغييرات التي تطرأ على الصيغ لتحدث معنى جديدا، ويعتبر (المورفيم) أصغر وحده لغوية ذات معنى، والمعاني التي يعبر عنها وظيفية، تحدد نوع الكلمة من حيث الاسمية والفعلية، أو نوعها من حيث التذكير والتأنيث، أو عددها، "المورفيمات نوعان: حرّ: وهو الذي يحتمل أن يكون مستقلا مثل: (خ ر ج) في خرجت وغير ذلك مما يسمى بالأصل والجذر، ثم المقيّد: وهو الذي لا يأتي مستقلا بنفسه، وإنما يكون مع غيره في الاستعمال، مثل السوابق واللواحق والدواخل على الكلمة"[1]، وللمورفيمات تقسيمات أخرى يتم من خلالها تحديد وظيفة الكلمة داخل إطارها اللغوي العام.

تعتبر المباني الصوتية آلية فاعلة في تحريك المعنى وتغيير دلالة التراكيب أثناء الأداء الكلامي، وهي في تشكيلاتها تؤدي معاني وظيفية، ويرى تمام حسان أنّ "المباني الصرفية (*morphemes*) تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية، وأن هذه المباني نفسها أبواب تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بواسطتها لتدل بدورها على المعاني، فالمعاني الصرفية والمباني من نظام اللغة ولكن العلامات المنطوقة أو المكتوبة تنتمي إلى الكلام"[2]، أي أن الشكل الخارجي للبنى الصرفية تمثيل لآلية الكلام، بينما عمق هذه البنى ومعانيها هي التي تمثل نظام اللغة، أو بمعنى آخر، فإنّ النظام الصوتي السليم أثناء الاستعمال يمثل أحد مظاهر السلامة اللغوية.

يعتبر حسن استخدام اللغة من حيث البنى الصّرفية في العربية أحد علامات السلامة اللغوية، وعلم الصرف مرجع مهمّ لصوغ الجموع وغيرها عن طريق القياس، وما يشكّل من ضرورة في إحلال الفهم والإفهام، فقد اهتمّت به العرب، وجعلته أحد مقوّمات الاستعمال الصّحيح، وهو يشكّل جانبا مهمّا من جوانب القوّة في لغة العرب، ومن هنا يُدرس الخطأ ضمن هذا المستوى من جانب المعاني الصّرفية للكلمة "كالإفراد وفروعه والتكلّم وفروعه وكالتّذكير والتّأنيث والتّعريف والتّنكير، والمباني كاللّواصق والزّوائد"[3] وغيرها، فالنّطق بصيغة الجمع أو الإفراد مثلا يدخل ضمن هذا الإطار، غير أنّ الخطأ على هذا المستوى يفرض نفسه بشكل واسع وعلى جميع أصعدة المجتمع، إذ تسمع أخطاء التّحويل وغيرها يوميّا في المدارس وفي أجهزة الإعلام والمساجد وغيرها من المؤسّسات الّتي يُفترض ألاّ تُسمع فيها هذه الأخطاء. يقول إبراهيم المنذر في (كتاب المنذر): "وممّا يُستعمل خطأً في غير صيغة: طعام مَقيت، والصّواب: طعام قائت"[4]، لأنّ بابه اسم الفاعل، والطّعام هنا هو الّذي يبعث الاشمئزاز في النّفس.

---

(1) كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط01، 2000م، ص145.

(2) ينظر: تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ر، ط)، 1973م، ص82.

(3) المرجع نفسه، ص35.

(4) إبراهيم المنذر: **كتاب المنذر**، مطبعة الاجتهاد، بيروت، (لبنان)، ط03، 1927م، ع / رياض قاسم: إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، ج02، ص211.

يبني المتكلّم صيغا عن طريق القياس الموضوع كطريقةٍ فاعلة في صوغ الكلام الصّحيح، لكنه "إذا لم يكن ذا دربة في الاستعمال اللّغوي، فسيبالغ في عمليّة القياس، وسيخرج في النّهاية بصيغ يأباها السّماع"[1]، علما أن الناس يستعملون القياس في استعمالاتهم بشكل عفوي، لذلك فإنه لا يمكن تجاهل ما للقياس من ضرورة في الاستعمال، فتحضر مرّة أخرى طريقة الصّوغ القياسي عند المتكلّم ليبني بها جموعه وسائر الصّيغ المطلوبة أثناء عمليّة التّواصل، وبالجملة فإنّ العثرات الصّرفية مألوفة لدى الناس، نحو أخطاء التّحويل وغيرها من الّتي قد يفطن لها جلّ الحريصين على تجنّب الخطأ، غير أن بعض الأخطاء على مستوى الصرف في بعض الأبواب كالإعلال والإبدال والقلب وما يتعلّق ببعض الأوزان تعد خطيرة من حيث علاجها، نظرا لتعقيدات بعض هذه الأبواب من حيث موادها، فإذا تمّ الحديث عن هذا كلّه ينبغي إذن أنْ نعلم بأنّ الأخطاء الصّرفية لا تقلّ خطورة عن غيرها من الأخطاء ضمن مستويات أخرى.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخطّئ إبراهيم المنذر ومحمد العدناني من يجمع (مضيق) على (مضائق)، بحجة أن ياء (مضيق) أصلية، فلا تقلب همزة، فالصواب إذن أن نجمعها على (مضايق)، ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز قلب عين (مفاعل) همزة، سواء أكان أصلها واوا أو ياء، فيقال: مكائد، ومغاور، ومغائر، ومضايق، ومضائق"[2].
- "ويعتقد كثير من المثقفين أن لفظ (امرأة) للمؤنث يقابله لفظ (رجل) للمذكر، ظنا منهم أن مثل لفظ (نساء) الذي يقابله (رجال)، حيث لا مقابل للفظ (نساء) من لفظها، وهذا وهم، وصوابه أن لفظ (امرأة) للمؤنث، يقابله لفظ (امرئ) للمذكر، حيث نقول: "هذا امرؤ طيب"، بمعنى رجل، و(هذه امرأة طيبة)، والذي أوقعهم في هذا الوهم، هو تغيّر وضع الهمزة في لفظ (امرئ) وعدم تغيّر ضبطها في لفظ (امرأة)، حيث نقول: "هذا امرؤ" و"رأيت امرأ" و"سلمت على امرئ"، وهم في هذا تناسوا أن علامة الإعراب هي التي غيرت وضع الهمزة في (امرئ) بينما وقعت علامة الإعراب على التاء المربوطة دون الهمزة في (امرأة)، ومن ثم أخذت الهمزة وضعا ثابتا لا يتغير، وقد ورد اللفظان في

---

(1) تمّام حسّان: **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص32.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص185.

القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ﴾[*]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱمۡرَأَتَ فِرۡعَوۡنَ إِذۡ قَالَتۡ رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾"[*][1].

- "ويجمعون (البدل) الذي هو الخلَف والعِوض على (بَدلات)، والصواب: أبدال، كما قال ابن دريد، والأساس، واللسان، والمصباح، والقاموس، والتاج، والمد، ومحيط المحيط، والمتن، والوسيط، وكلمة (البدبل) تحمل معنى (البدل)، وجمعها بدلاء"[2].

3- المستوى الصوتي:

المستوى الصوتي وهو المستوى الذي يعنى بالأصوات وإنتاجها في الجهاز النطقي وخصائصها الفيزيائية، أي علم النظم الصوتية، أو علم الصوتيات الوظيفي، أو علم الفونولوجيا الذي يهتم بالنظام الصوتي في اللغة، وتعتبر الفونولوجيا أحد مستويات اللغة الأساسية، فهو مستوى مكمل للنظام النحوي والنظام الصرفي، وغيرها.

إنّ دراسة اللغة على هذا المستوى لها علاقة بعلم الأصوات العام، أو بتعبير آخر المفهوم الفزيائي لعملية الصوت، "ويتناول علم الأصوات اللغوية أو (الصوتيات) بالوصف الصوت المنطوق وتحديد حدوده، وغرضه أن يبين ما في نطقه من حركات عضوية، وما فيه من ظواهر صوتية، أي بيان مخارج الأصوات بوصف كل مخرج وما يصحبه من حركات أعضاء النطق، ثم توضيح صفات الأصوات وما فيها من ظواهر وقيم صوتية كالشدة والرخاوة والجهر والهمس والإطباق والانفتاح"[3]، ولقد كان لهذا المستوى أثره الكبير في تحديد أسباب الوقوع في بعض الأخطاء اللغوية، إذ يُحدّد من خلاله أسباب العجز في نطق بعض الأصوات، ثم يحيل على الحلول الفاعلة للقضاء عليها، فقد تكون بعض هذه الأسباب اجتماعية، أو نفسية، أو عضوية، فمثلا إذا كانت عضوية يحال المريض على التدخل الطبي.

وبالجملة فإن دراسة الصوت على هذا المستوى يسمح بتحديد درجات المماثلة بين الأصوات، إذ أن الناس عندما يتكلمون فإنهم لا يصطنعون الأصوات، وإنما الذي يحدث هو أن تؤثر أصوات الكلمة الواحدة في غيرها، على اعتبار أنَّ قابلية التأثير مختلفة، فمنها ما هو سريع التأثر يندمج في سواه أكثر من

(*) الآية 21 من سورة الطور.

(*) الآية 11 من سورة التحريم.

(1) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، ص32.

(2) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ص50.

(3) علي زوين: **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد، (العراق)، ط01، 1986م، ص59.

غيره، والسّر في ما قد يصيب بعضها من تأثر يعود إلى مجاورتها لبعضها في الكلام المتصل، أو لقرب مخارجها، أو لتقاربها في الصفات وفي المخارج، ويمكن أن يُدعى مثل هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، كما يُدرس الصوت ضمن هذا المستوى من منطلق مخالفة الأصوات لبعضها عندما يحدث تعديل في الصوت الموجود بتأثير صوتٍ مجاور، إذ أنَّ كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين إلى صوت لين طويل غالباً، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين أحياناً، ولا سيما اللام والنون، والسِّرُ في ذلك: أنَّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمةٍ واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يُقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً كأصوات اللين"[1]، وهذا تصور آخر لتحديد مصدر الخطأ في اللغة، إذ الناس يتكلمون بالبديهة، وهم لا يعرفون أنهم يخضعون في استعمالاتهم إلى القوانين الصوتية.

إنّ العوامل البيئية والعوامل الفزيولوجية الناجمة عنها أحيانا تفرز خصوصيّات صوتيّة عند بعض الناس، نحو نطق (الذال) (زايا) في بعض مناطق الجنوب، ومن هنا يُتوقّع أنْ تكون الأخطاء على مستواها الصّوتي عند هؤلاء كثيرة بالنظر إلى غيرها على المستويات الأخرى، وبخاصّة إذا نظرنا لنظام الصّوت في الحروف العربية المتقاربةِ صفةً ومخرجًا، ففعل (سَفَعَ)[*] غير الفعل (صَفَعَ)[*] من حيث دلالتا الكلمتين، بيد أنّ التّقارب بينهما يكون نطقا، ولو أنّنا نُقرّ جميعا أنّ الأُولى تبدأ بحرف (السّين)، وأنّ الثّانية تبدأ بحرف (الصّاد)، وأنّهما أيضا تتّفقان صفةً ومخرجاً[*]، وضمن هذا الإطار يكون العربيّ قادرا على نطق جميع الأصوات العربيّة، وأيّ خلل صوتيّ قد يقع عند المتكلّم يُعزَى لعوامل شتّى، منها الجهل بالفصحى، أو الإصابة ببعض الأمراض العضوية وغير ذلك.

يرى بعض اللّغويّين أمثال تمّام حسّان أنّ "المستوى الصّوتي لا يهتمّ بجانب الاستعمال"[2]، إذ أنّه جانب علميّ أوّلا فهو من هنا يهتمّ بدراسة جهاز الصّوت اللّغوي وكذا العلاقات بين وحدات النّطق في اللّغة الواحدة، ويرى آخرون أن هذا العلم يشكل منطلقا للدراسة العلمية للاستعمال اللغوي في جانبه الصوتي.

---

(1) ينظر: كمال بشر: **علم الأصوات**، ص73.

(*) سفع بناصيته ورجله: يسفع سفعا جذب وأخذ.

(*) صفع صفعه يصفعه صفعا: إذا ضرب بجمع كفه قفاه.

(*) السين والصاد حرفان أسنانيّان لثويّان رخوان مهموسان. (ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة للنشر، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 2000م، ص58).

(2) تمّام حسّان: **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص 55.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخَطِّئ مازن المبارك من يقول: "برد قارص"، بحجة أن الصواب هو برد قارس، ولكن أجاز أساس البلاغة أن نقول: "برد قارص"، وجاء في المعجم الوسيط: قرص البرد فلانا: آلمه، وكثيرا ما تتعاقب السين والصاد في اللغة العربية، نحو: إصطبل وإسطبل، سَقر وصقر، قسطل وقصطل"[1].
- –"ويقولون أيضا متوهمين: "شوّش فلان علينا"، أي صنع ضجيجا، والصواب (هَوَّش) فهو (مُهوّش)، وفي القاموس: التشويش والمشوش والتشويش كلهن لحن، ووهم الجوهري، والصواب: التهويش، والمهوش، والتهوّش"[2].
- "ويخطّئون من يقول: بزّ فلانا، أي: غلبه، ويقولون إنّ الصواب هو: بذّ فلانا، ويعتمدون على الحديث: بذّ ﷺ القائلين، أي: سبقهم وغلبهم، ومنه صفة مشيه ﷺ يمشي الهوينا، يُبَذّ القوم إذا سارع إلى الخير، أو مشى إليه، أي: يسبقهم، ويعتمدون أيضا على الصحاح الذي يقول: بذّه: غلبه، أما بزّه فيقول إن معناه هو: سلبه. وفي المثل: من عزّ بزّ، وعلى معجم مقاييس اللغة، والأساس الذي قال: بذّ فلان أصحابه: غلبهم، ثمّ استشهد ببيت النابغة الجعدي:

يبـــــــــــذّ الجيــــــــــاد بتقريبــــــــــه   ويـــــــــأوى إلى حُـــــــصر ملــــــــهب

ولكن قال إنّ الفعلين بذّه وبزّه كليهما يعنيان: غلبه، كل من اللسان، والقاموس، والتاج، والمدّ، ومحيط المحيط، والمتن، والوسيط"[3].

4- المستوى الدلالي:

المستوى الدلالي أو مستوى المعاني كما يسميه بعض اللغويين، ويعنى هذا المستوى بالألفاظ وبالجمل على حدّ سواء، فاللغة ظاهرة اجتماعية، وهي تعبير عن مواقف مرتبطة بعالم الإنسان الداخلي من شعور وغيره، كما أنها تعبير عن مواقف مرتبطة بالعالم الخارجي وهو المجتمع، وتدرس اللغة على هذا المستوى من حيث الظروف المحيطة بالتعبير المسموع، إذ لو افترضنا عبارة (أحسنت)، فإنها - مجردة - تعبير عن موقف محمود، إذ يقال هذا الكلام للمجتهد ونحوه، فتكون مكافأة لفظية على حسن السلوك، غير أنها تقال أيضا في مواقف التأنيب، فنحن نسمع عادة الأم تؤنب ابنها عند كسر مزهرية قائلة: "أحسنت"، ولذلك

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص221.

(2) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، ص37.

(3) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ص51.

كان فهم المعنى على الظاهر غير كاف، بل لابد من ربطه بالموقف الذي ذُكر فيه، فإذا فهمنا من العبارة أصوات كلماتها وبُناها الصرفية والنحوية نكون قد فهمنا جزءا كبيرا من المعنى، ليكون بذلك ضروريا فهم المواقف الاجتماعية المركبة التي جاءت فيها.

يهتم هذا المستوى باللغة من حيث سياقاتها، وهو"ما يخصّ معاني الألفاظ والأحداث، والّتي تستحضر صورا معيّنة لدى الفرد، حيث أنّ الألفاظ تحصل على معناها من خلال سياقها أو مواقفها"[(1)]، إذ أنّ الفرد يستحضر الصّورة التّي يريد التّعبير عنها، ثمّ يجد لها التعبير الذي يوافقها من رصيده اللغوي، بما يوافق العرف اللغوي، ومن هذا المنظور فقد اهتمّت الدّراسات اللّغوية بهذا الجانب اهتماما كبيرا لما له من أثر في تكامل عمليّة التّواصل، ولما له من أثر في إبقاء اللّغة صافية لا تشوبها شائبة، والفرد خلال ذلك كله يتكلم لغته ولا يشعر بمتغيراتها التي تساير الزمن، لذلك فإنه يشعر بتواصله مع الناس دون أن يُدخِل في كلامه اعتبارات أخرى، غير أنه يحاول بالقدر الكافي ألا يمسّ بالسّلامة اللّغوية، إذ يحدث كثيرا أن يتلفّظ الناس كلاما خارجا عن إطار الدّلالة المتواترة، فيصعب فهم المعنى المراد، لأن للمعنى صورة حقيقية تعارف الناس عليها فيما بينهم، ولا يمكن بأي حال أن تبقى المعاني مرتبطة بألفاظها بشكل قسري، وإنما الذي يتحكم في المسألة هو تواتر ذات المعنى بين الناس ليخلق آخر غير الذي وضعت له في الأصل، إذ"لا شكّ أنّ المنطق يرفض أن يكون عبد المطّلب عبدا لعمّه المطّلب، ويرفض فكرة العبوس في ابنه العبّاس، ولكنّ اللّغة تسمح بها"[(2)]، ولا يمكن بعد كلّ هذا أن يفهم المعنى المراد سوى ابن اللغة الذي نشأ في أحضانها واكتسبها أبا عن جدّ، فلا يكون بحاجة إلى من يشرح له معنى العبوديّة في هذا المقام.

تعرف كلّ المجتمعات تطورا دلاليّا على مستوى بعض الألفاظ في لغتها، "وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسيّ جديد، وقد يحدث أن ينزاح هذا المفهوم بدوره ليحلّ مكانه مفهوم آخر"[(3)]، نتيجة لعوامل مؤثّرة، لذلك يجد بعضهم صعوبة في التّواصل مع من حولهم إذا كانوا جاهلين بهذا التّطور، ومن ثمّ وجب أن يحدث وعي بهذا التّطور على مستوى المجتمع الواحد، وإنّ الّذين قد يجدون إشكالا في التّواصل مع أبناء مجتمعهم هم الّذين حدث انقطاعهم عنه لمدّة طويلة، ومن هنا فهم بحاجة إلى وقت طويل حتّى يضبطوا نوع التّطور الّذي حدث في بعض ألفاظ لغتهم.

لا يمكن أن يحقق التواصل هدفه المطلوب إلا إذا كان المتكلم والسامع على بينة تامة بالمعنى المراد، بدليل أنه "لا تقتصر دلالة الكلمة على مدلول الكلمة فقط، إنما تحتوي على كلّ المعاني الّتي قد تتّخذها

(1) صالح بلعيد: **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص 164.

(2) تمّام حسّان: **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ص61.

(3) منقور عبد الجليل: **علم الدلالة** (أصوله و مباحثه في التراث العربي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق)، ط01، 2001م، ص69.

ضمن السّياق اللّغوي، وذلك لأنّ الكلمات في الواقع، لا تتضمّن دلالة مطلقة، بل تتحقّق دلالتها، في السّياق الّتي تَرِد فيه، وترتبط أيضا دلالة الجملة بدلالة مفرداتها وبنيتها التّركيبية"[1]، ومن هنا فمعرفة القدر المحتمل من الجمل والمعاني الّتي قد تتّخذها السّياقات اللّغوية، يؤدّي إلى تقديم التّفسير الواضح عن الكيفية الّتي تمّ بها إصدار وتقبّل الفكرة، لذلك يرى اللّغويون ضرورة اتّخاذ الواقع اللّغوي منطلقا لعملية التّصويب، ومن هنا يبدو من خلال الكثير من الأخطاء الدّلالية في اللّغة أنّ السّبب الرّئيس في وقوعها هو الخلط في فهم بعض دلالات الكلمات.

يصبو الدّرس الدّلالي الحديث إلى الارتقاء باللّغة إلى مستوى يبعدها من دوّامة المفاهيم الخارجة عن إطار العرف اللّغوي، فهو"يهدف أساسا إلى التّعرّف على القوانين الّتي تشرف على النّظام اللّغوي، وذلك بتحليل نصوص لغويّة بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محدّدة وفي هذا سعي إلى تنويع التّراكيب اللّغوية لأداء وظائف دلاليّة معينة"[2]، ولذلك يشكّل الجهل بالعرف اللّغوي عاملا أساسا في حدوث هذا النّوع من الأخطاء، لأنّ الجهل بدلالات بعض الكلمات يؤدّي إلى الاستعمال الخطأ، ومن ذلك على سبيل المثال الاستعمال الخطأ لكلمة (الأبد)، إذ تفيد مطلق الزّمن، فلا يجوز أنْ يُقال: "أبد اليوم" وما شابه، وهذا النّوع من الأخطاء كثير الوقوع عند مستعملي اللّغة الرّسميّة من أبناء المدارس وغيرها.

ومن التعابير الشائعة أيضا "قولهم: أصطحب فلان وثائقه، وهو خطأ، فالاصطحاب هنا غير ما أراده، والصواب أن يقال: استصحب فلان وثائقه، فالاصطحاب في الاشتقاق (افْتِعال) من (الصحب)، أي صحب كل منهما الآخر، فهو من أفعال المشاركة التي لا تأتي إلا من اثنين"[3]، فبعض الاستعمالات يراها الناس صوابا في عرفهم، وهي في الحقيقة بعيدة عن ذلك، إذن فالمتكلم أثناء أدائه للغة إنما يستعمل الكلمات والجمل التي اعتاد سماعها من أبناء مجتمعه دون أن يضع في اعتباره احتمال الخطأ، وينبغي من جهة أخرى على المصحح ألا يكتفي بسماع التركيب، وإنما عليه أن يأخذ بالاعتبار التّركيب وفكرته في سياقه الذي قيل فيه.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخطّئ محمد العدناني من يقول: "يكسبون عيشهم"، والصواب عنده: يكسبون معيشتهم، لأن المعيشة والمعاش والمعيش هي: مكسب الإنسان الذي يعيش به. ولكن المصريين يسمون الخبز عيشا، وقد

(1) ميشال زكريا: **الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية**، ص 140.

(2) منقور عبد الجليل: **علم الدلالة**، ص53.

(3) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمد مكي الحسني، مروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، (سوريا)، ط01، 1427هـ/ 2006م، ص329.

جاراهم المعجم الوسيط في ذلك، وعليه يصحّ مجازا أن نقول: يكسبون عيشهم على أساس أن (العيش) هو (الخبز)، من أهم ما يعمل الإنسان من أجله"[1].

- "يقولون: "تخرّج فلان من كلية كذا"، يقصدون أنه أنهى دراسته فيها بنيله درجة علمية معينة، وصحة الأمر أن يقولوا: "تخرج فلان في كلية كذا"، لأن معنى (تخرج من) فصل ولم ينل الدرجة المطلوبة"[2].
- "ويخَطِّئون من يطلق على الحلة التي يلبسها الرجل خارج البيت عادة اسم (البدلة)، ولكن جاء في المجلّد الثالث عشر من مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، التي أقرتها لجنة ألفاظ الحضارة، بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ووافق عليها مؤتمر المجمع في جلسته الثالثة بتاريخ: 17 شباط 1971م، في المادة رقم 10، أن المؤتمر وافق على أن يطلق على تلك الحلة اسم: البدلة أو الحلة. وعندما ظهرت الطبعة الثانية من المعجم الوسيط عام 1977م ورد فيه ذكر البدلة، وقال إنها كلمة محدثة، ولم يقل إنها مجمعية، أما الحلة فهي الثوب الجيّد الجديد كما جاء في الوسيط والمعجمات"[3].

5- المستوى المعجمي:

وهو المستوى الذي يهتم باللفظة على مستوى المعجم، "ويستمد وجوده من علم دراسة تاريخ الكلمات، وعلم الدلالة، يضاف إلى ذلك اهتمامه ببيان كيفية نطق الكلمة، ومكان تغيرها، وطريقة هجائها، وكيفية استعمالها في لغة العصر الحديث"[4]، وفي العادة يُحكم بفصاحة اللفظة إذا وردت في أحد المعاجم، لذلك فإن المعجم أحد الوسائل الهامة في مجال التصويب اللغوي.

يترتب على البحث في دلالة الكلمات الرجوع إلى المعاجم العربية، لذلك فإن المعجم واحد من أدوات التصويب اللغوي، لأنه مودع الرصيد اللغوي العربي خامّا مجردا من الاستعمال، وإنَّ نطق كلمة خارج حدود هذا الرصيد يجعل الحكم عليها بالخطأ منطقيا، فالمعجميّون أخذوا اللّغة عن العرب الّذين لا يُشكّ في فصاحتهم، ولذلك يكون المعجم العربّي واحدا من المصادر الموثوقة التي يتمّ من خلالها الحكم على كلمة بالصّواب أو الخطأ، وضمن هذا المستوى يذهب كثير من اللّغويين إلى ردّ تعابير كثيرة وعدّها غير عربيّة، يقول أمين ناصر الدّين في (دقائق العربيّة): "يستعمل التُّرك كثيرا من الألفاظ العربيّة، ويجعلونها على وزن (مَفْعُوليّة)، فيقولون: (المسْؤُوليّة)، و(الممْنُونيّة)، و(المَحْسُوبيّة)، وهلمّ جرّا، وما يزال العدد الكثير من

---

(1) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص201.
(2) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، ص14.
(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص49.
(4) محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، ص23.

العرب الّذين يعدّون أنفسهم كتّابا فصحاء محتفظين بهذا الاستعمال"[1]، ومن هنا يجعل بعضُ اللّغويين الخطأ ضمن هذا المستوى أكثر تحمّلا لعمليّة التّصويب، وذلك بالنّظر لقدرة التّعامل معه، فبعض المعاجم تتطرّق لبعض الألفاظ شرحا ونحوا وصوتا، زِدْ على ذلك فإنّ المجامع اللّغوية تنظر دوريّا في كثير من الألفاظ والتَّعابير، فما تراه يصلح أنْ يكون عربيّا ضمّته إلى لمعاجم العربيّة الحديثة، وما لم تتوفّر فيه المقاييس المطلوبة طرحته.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخَطّئ زهدي جار الله من يقول: بصّره بالحقيقة، ويذهب إلى أن الصواب هو: بصره الحقيقة. ولكن معظم المعاجم تنص على تعدية الفعل بصّر إلى مفعول به ثان بنفسه، أو بالباء، فتقول: بصّرته كذا وبصّرته به: إذا علّمتَه إياه"[2].
- "ويقولون: بهت لون ثوبي. والصواب: شحب لونه، أو تغيّر أو ضَعُفَ أو نفض أو نصل، ولكن جاء في المعجم الوسيط: ومن المحدث: بهِتَ اللون: ضَعُفَ وشَحَبَ، يقولون: ثوب باهِتٌ، ولون باهت، ولا نستطيع الاعتماد على هذا القول، لأنّ الوسيط لم يذكر أنّ مجمع القاهرة وافق عليه"[3].
- "وتقول: شَلّتْ يدُه تشَلّ بالفتح، شَلَلا بالتحريك إذا بطلت حركتها، فهي شَلاّء وهو أشَل، وتقول في الدعاء: شَلَّت يَده بالبناء للفاعل، وقال ابن القوطية: شَلَّت اليد شللا بطلت، وفي الصّحاح: وقد شَلِلت يا رجل بالكسر تَشَلّ بالفتح شَلَلا، أي صرتَ أَشَلّ، والمرأة شَلاَّء، وفي الأساس: شَلَّت يَدُه شَلَلا، بالبناء للفاعل، ونحو ذلك ما جاء في المصباح"[4].

6- المستوى الإملائي:

يهتمّ المحلّلون للأخطاء ضمن هذا المستوى بالخطأ في جانبه الكتابي، فيتتبّعون عثرات أقلام الطّلاب والصّحفيّين، ومن ذلك كتابة الهمزة، والألف المقصورة، والتّاء المربوطة والمفتوحة، وغيرها، ولذلك يرى المصوّبون أنّ الأخطاء الإملائية تنتج عادة عن قلّة المراس في اللّغة، وأيضا عن قلّة المطالعة.

يُرجع اللغويون أسباب الأخطاء الإملائية إلى عوامل شتى يمكنها أن ترفع من حدّة هذا الإشكال، فمنها ما يعود إلى الشخص نفسه، وما يرتبط به من ضعف في قواعد اللغة، وأيضا قلة ممارسة الكتابة وعلى

(1) أمين ناصر الدين: **دقائق العربية**، ص117.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص90.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص44.

(4) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، ص320.

المران الإملائي، وأيضا قلة الذكاء الناجم عن عدم القدرة على ربط القواعد الإملائية، وقد يتعلق الأمر بقلة التركيز، وشرود الفكر أثناء الكتابة، وقد يكون عامل السماع طرفا في المشكلة، وقد يرتبط ذلك أيضا بعيوب نطقية في المتكلم، ما ينجم عنه خطأ المستمع، وعدم الاستقرار الانفعالي كما يؤكد ذلك علماء النفس والتربويون.

نماذج من كتب التصويب اللغوي الحديث:

- "يخطئ إميل بديع يعقوب من يكتب: نقلت رفاة الأمير إلى مسقط رأسه، لأن الصواب هو: نقل رفات الأمير إلى مسقط رأسه، بحجة أن كلمة (رفات) مذكرة وتكتب بالتاء المنبسطة"[1].
- "ومن ذلك مثلا ما ورد في إعلانيْن في صحيفة واحدة ورد فيهما: (إِقض عطلة الربيع)، بوضع همزة واضحة أسفل الألف و: (أطلبوا النسخة الأصلية)، بوضع همزة فوق الألف، وصحة الأمر أن تحذف الهمزة منهما، لأن الألف هنا للوصل وليست للقطع، والسبب في هذا أن كل فعل أمر يصاغ من الثلاثي، لا بد أن يكون أوله ساكنا مثل (قْضِ، طْلبوا)، إلا أن اللغة العربية يتعذر نطق الحرف الأول منها ساكنا، لذا أضاف العرب لمثل هذه الأفعال، ألفا زائدة ليست من أصل الكلمة، يتوصلون بها إلى نطق ما أوله ساكن، وسموها ألف الوصل أو همزة الوصل"، والدليل على هذا أن هذه الهمزة تسقط نطقا لا خطّا عندما نبتغي السبب في وجودها، كأن يكون قبلها متحرك يقوم بمهمتها في تسهيل النطق بالساكن من مثل ما ذكرنا"[2].
- "الكلمة التي تبدأ بحرف اللام عند إضافة (ال) التعريف تكتب بلامين، مثلا ليمون عند إضافة (ال) تكتب الليمون، وكذلك اللون"[3].

ثالثا: التطور اللغوي وفكرة الصواب والخطأ:

توجد اللغة العربية المعاصرة بين التطور الذي يعني جميع جوانب الحياة، والخطأ الذي يتخوف منه الغيورون على اللغة، وقد أصبح هذا الأمر يهدد كيان اللغة العربية، على اعتبار أن جزءا كبيرا من الخطأ المرفوض تسلل إليها قسرا تحت ذريعة التطور، بيد أن للتطور اللغوي قوانينه، وللعربية قوانينها وضوابطها التي ترفض الخطأ وتقبل التطور، إذ ليس كل جديد مقبولا، وليس كل جديد مرفوضا أيضا، ولكن الخطر أن

---

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللّغة**، ص307.

(2) أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، ص78.

(3) هلا أمّون: **معجم تقويم اللغة وتخليصها من الأخطاء الشائعة**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط01، 2004م، ص113.

تتم الغلبة للجديد المرفوض حتى يصبح نموذجا لغويا يقاس عليه. إن بقاء اللغات مرهون بعوامل شتى كالمحافظة والتجديد والإبداع، وليس مقياساً صحيحاً أن يصبح للخطأ الشائع قانون يحميه، كأن يتستر تحت قوانين التطور اللغوي، فالتعليل للخطأ بالتطور في جميع الحالات يُلغي من الوجود ذلك التكامل بين مكونات الأداء اللغوي من حيث الشكل والمضمون، نحواً وصرفاً وبلاغة وأدباً، وغيرها، هذه العناصر التي تتسع لجميع جوانب الحياة، وتضمن بقاء اللغة، تصبح في خطر إذا تم قبول أي خطأ على أنه تطور.

إن من بين اهتمامات اللسانيات تلك التحولات التي تطرأ على البنية اللغوية أو على جزء منها في فترات زمنية معينة، وعلى مستويات معينة، كما يهتم بتتبع النتائج التي تترتب عن ذلك التطور في الاستعمال اللغوي، لكي يجد لها التفسيرات العلمية الدقيقة، ويتم ذلك تحت غطاء قوانين التطور اللغوي، فيحدد مجالاته، والمؤثرات اللغوية التي تؤدي إليه، كما يسعى إلى إيجاد الحد الفاصل بينه وبين اللحن في اللغة.

1- مجالات التطور اللغوي:

أ- التطور الصوتي:

أ.1 المماثلة: (*Assimilation*)

المماثلة المشابهة، يُقال ماثل الشّيء بالشّيء أي شابهه، وفي لسان العرب "ماثل الشّيء شابهه، ومثّل الشّيء بالشّيء سوّاه وشبّهه به وجعله مثله وعلى مثاله، ومنه الحديث: رأيت الجنّة والنّار ممثّلتين في قبلة الجدار أي مصوّرتين أو مثالهما، ومنه الحديث: لا تمثّلوا بنامية الله، أي لا تشبّهوا بخلقه وتصوّروا مثل تصويره"[1]، فالمماثلة لغة هي مطابقة الشّيء لغيره في جميع الصّفات، "ولا تكون المماثلة إلا بين المتفقين، تقول: نحوه كنحوه، وفقهه كفقهه، ولونه كلونه"[2]، ولعلّ هذا ما يفسّر اتّخاذ المماثلة الصّوتيّة لنفسها هذا المصطلح، إذ أنّ الشّرط فيها يقوم أساسا على اتّفاق الحروف فيما بينها حتّى تتّخذ مفهوم المماثلة.

وأما في الاصطلاح فإنه ذلك التّأثّر الّذي يحدث بين الأصوات لمجاورة بعضها بعضا، فيذوب صوتٌ داخل صوتٍ آخر طلبا للانسجام الصّوتي وتهذيبا للكلام واقتصادا في الجهد. يرى إبراهيم العطيّة أنّ قانون المماثلة "يعالج تأثّر الأصوات المتجاورة في الكلمات والجمل، وميلها إلى الاتّفاق في المخارج والصّفات نزوعا إلى الانسجام الصّوتي، واقتصادا في الجهد الّذي يبذله المتكلّم"[3]، إذ أنّ تأثّر الأصوات

---

(1) ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، ج11، ص613.

(2) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، ص853.

(3) ينظر: خليل إبراهيم العطية: **في البحث الصوتي عند العرب**، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (الجمهورية العراقية)، ط01، 1403هـ/ 1983م، ص70.

بعضها ببعض ما هو إلا نتيجة طبيعيّة لتجاورها واحتكاكها ببعضها، فتتأثّر(الميم) ب (النّون) فيُقال: "مِمْبَرٌ" عِوض "مِنْبَرٌ"، وتتأثّر (الشين) ب (الجيم) فيُقال: "مُشْتَمَعٌ" عِوض "مُجْتَمَعٌ"، بل إنّ بعض هذه الأصوات قد يختلف بعضها عن بعض في الصّفات والمخارج، "ذلك أنّ أصوات اللغة تختلف فيما بينها -كما نعرف - في المخارج، والشّدة والرّخاوة والجهر والهمس، والتّفخيم والتّرقيق، وما إلى ذلك، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدّ وجذب، كلّ واحد منهما يحاول أنْ يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلّها، أو في بعضها"[(1)]، من هنا فإنّ هذه الجاذبيّة الّتي تحدث في الأصوات المتجاورة مع بعضها تفرز تغيّرا في البنية الصّوتية للكلمات، يفسّرها بعضهم باللّهجة وبعضهم بالخطأ اللّغوي، والبعض الآخر لا يجعلها تعدو كونها تطوّرا لغويّا، لذلك فإنّ الدّراسة اللسانية تُخرج هذه الظّواهر من موقعيّة الجدال والآراء العقيمة إلى موقعيّة العلميّة الّتي ترتكز على معطيات رصينة.

تحدث ظاهرة المماثلة في جميع اللّغات "لتتخذ صورة من صور الاقتصاد والتسهيل والتيسير وتقليص النشاط الذهني والجسدي لدى المتكلم والمستمع إلى الحد الذي يسمح لهما بالتواصل والتفاهم"[(2)]، فيُعزَى حدوثها إلى دوافع كثيرة قد ترتبط بالعرف اللّغوي تارة أو بجمالية المعنى تارة أخرى أو إلى الجانب الدّلالي مرّة أخرى، "ففي قوله عزّ وجلّ في الآية 38 من سورة التّوبة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، فالرّخاوة أي الاحتكاك في نطق الصّوت تدلّ على أثر معيّن، فالتّاء من (تَثَاقَلْتُم) وهي الأصل في (اثَّاقَلْتُمْ) أُدغمت مع الثّاء ليكون منهما معا ثاءً مشدّدة أطول في نطقها مدّة من الصّوت المفرد وأكثر دلالة على إفراغ الطّاقة والرّكون إلى المكث والتخلّف وذلك بإيحاء الصّوت"[(3)]، ففي الآية الكريمة هذه حدث هذا الاحتكاك بين صوتي (التّاء) و(الثّاء) على سبيل المماثلة المدبرة الكليّة المتّصلة ليكون للكلمة دلالة أقوى على الخمول والتّكاسل والتّراجع.

تعدّدت تعاريف المماثلة الصّوتية عند اللّغويين، غير أنّها تقف في مجملها على تفسير واحد لهذه الظّاهرة، يرى رمضان عبد التّواب أنّها "تأثّر الأصوات اللّغوية بعضها ببعض عند النّطق بها في الكلمات

(1) رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي** مظاهره وعلله ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط02، 1417هـ/ 1997م، ص30.

(2) ينظر: أحمد طيبي: **الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني**، عالم الكتب الحديث، أربد، (الأردن)، ط01، 2010م، ص09.

(3) تمام حسان: **اجتهادات لغوية**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1428هـ/ 2007م. ص265.

والجمل فتتغيّر مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتّفق في المخرج أو في الصّفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من الانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصّفات"[1]، فالمماثلة إذاً تسعى للانسجام الصّوتي باختصار المسافة بين الصّوت ونظيره بصور كثيرة ومتنوّعة، وتكون على النحو التالي:

أ.أ.أ المُمَاثلَةُ المُقْبِلَةُ الكلية:

أ.أ.أ.أ المُمَاثلَةُ المُقْبِلَةُ الكلية المتّصلة:

- – تتأثّر تاء"افْتَعَلَ"بما قبلها فتقلب طاء ثم تدغم في الصّاد. اصْتَبَرَ ⇦ اصْطَبَرَ .
- تتأثّر التّاء بالضّاد قبلها في اضطجع فتتحوّل إلى طاء، ثم تدغم الطّاء في الضّاد. اضْتَجَعَ ⇦ اضْطَجَعَ.
- تتأثّر تاء الافتعال بالطّاء قبلها فتصبح طاء مثلها ثم تدغم الطّاء الثانية في الأولى. اطْتَلَبَ ⇦ اطَّلَبَ.
- تتأثّر التّاء بنظيرها المجهور الأقوى فتصبح دالا ثم تدغم الدّال في الدّال. اِدْتَعَى ⇦ ادَّعى، اِدْتَانَ ⇦ ادَّان.

أ.أ.أ.ب المُمَاثلَةُ المُقْبِلَةُ الكلية المنفصلة:

- تحولت الضّمة في الضّمير (هـ) إلى كسرة (هـ) لتُماثل كسرة اللاّم قبلها. بِرِجْلِهُ ⇦ بِرِجْلِهِ.
- تتحوّل الضّمة في الضّمير (هـ) إلى كسرة (هـ) لتماثل الياء قبلها. فِيهُ ⇦ فِيهِ.
- تحوّلت الضّمة في الضّمير (هُنَّ) إلى كسرة (هِنَّ) لتماثل الكسرة قبلها. بِهُنَّ ⇦ بِهِن.

أ.أ.ب المُمَاثلَةُ المُقْبِلَةُ الجزئية:

أ.أ.ب.أ المُمَاثلَةُ المُقْبِلَةُ الجزئية المتّصلة:

- تتأثّر تاء الافتعال بالأصوات المطبقة قبلها في صيغة "افْتَعَلَ"فتقلبها طاء. اضْتَرَعَ ⇦ اضْطَرَعَ، اصْتَنَعَ ⇦ اصْطَنَعَ، اطْتَلَعَ ⇦ اطْطَلَعَ، اظْتَهَرَ ⇦ اظْطَهَرَ.
- تتأثّر تاء الافتعال بالزّاي أو الدّال قبلها فتصبح دالا. ازْتَجَرَ ⇦ ازْدَجَرَ، ادْتَانَ ⇦ ادَّانَ.
- تتأثّر تاء الافتعال بصوت الجيم إذا كانت فاء للفعل، فتقلب دالا في بعض اللّهجات القديمة. اجْتَمَعَ ⇦ اجْدَمَعَ، اجْتَزَ ⇦ اجْدَزَ.

---

(1) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص42.

أ.أ.ب.ب المُمَاثِلَةُ المُقْبِلَةُ الجزئية المنفصلة:

- تتأثّر الدّال بالقاف قبلها، فتقلب إلى نظيرها المفخّم وهو الظاء. وَقَذَ ⇦ وَقَظَ.

أ.أ.ج المماثلة المدبرة الكليّة:

أ.أ.ج.أ المماثلة المدبرة الكليّة المتّصلة:

- تتأثّر التّاء في "افْتَعَلَ" بالثّاء بعدها فتقلب "ثاء". اثْتَرَدَ ⇦ اثَّرَدَ.
- تتأثّر الظّاء في "افْتَعَلَ" بالطّاء بعدها فتصبح طاء. اظْطَلَمَ ⇦ اطَّلَمَ.
- تتأثّر التّاء في صيغة "تَفَاعَلَ" بالثّاء الموالية لها فتقلب ثاء اتْثَاقَلَ ⇦ اثَّاقل.
- تتأثّر التّاء في صيغة "تَفَاعَلَ" بالدّال الموالية لها فتقلب دالا. اتْدَارَكَ ⇦ ادَّارَكَ.
- تتأثّر التّاء بالطّاء في صيغة "يَتَفَعَّلُ" فتقلب طاء. اتْطَهَّرَ ⇦ اطَّهَر.

أ.أ.ج.ب المماثلة المدبرة الكليّة المنفصلة:

- تتأثّر كسرة الميم في صيغتي اسم الآلة (مِفْعَلٌ – مِفْعَلَةٌ) بفتحة العين فيهما، فتتحوّل إلى فتحة فتصير الصّيغتان (مَفْعَلٌ – مَفْعَلَةٌ). مِطْرَدٌ ⇦ مَطْرَدٌ، مِسَنٌّ ⇦ مَسَنٌّ .
- تتحوّل الجيم السابقة للزّاي زايا. جنازة ⇦ زَنَازَةٌ، عَجُوزٌ ⇦ عَزُوزٌ .

أ.أ.د المماثلة المدبرة الجزئية:

أ.أ.د.أ المماثلة المدبرة الجزئية المتّصلة:

- تتأثّر الصّاد السّاكنة قبل الدّال فتتحوّل إلى زاي مَصْدَرٌ ⇦ مَزْدَرٌ، التَّصْدِير ⇦التَّزْدير.
- تتأثّر السّين السّاكنة بالدّال بعدها فتجهر، أي تصبح زايا، أَسْدَلَ ⇦ أَزْدَلَ، التَسْدِير ⇦ التَزْدِير.
- تتأثّر السّين بالصّوت المفخّم بعدها. اسْتَبَلَ ⇦ اصْطَبَلَ.
- تتأثّر النّون السّاكنة بالبّاء التّالية لها فتقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم إذ هو شفوي كالباء، وهو ما سماه علماء القراءات بالإقلاب. مِنْ بَعْد ⇦ مِمْبَعْد، انْبَعَثَ ⇦ امْبَعَثَ، عَنْبَرَ ⇦ عَمْبَرَ، مِنْبَرٌ ⇦ مِمْبَرٌ.
- تتأثّر التّاء في صيغة "اتْفَعَلَ"بالصّوت المفخّم بعدها فتفخّم. اتْصَبَرَ ⇦ اصْطَبَرَ، اتضَرَبَ ⇦ اطْضَرَبَ، اتْظَلَمَ ⇦ اطْظَلَمَ، اتْطَرَبَ ⇦ اطْطَرَبَ.

أ.أ.د.ب المماثلة المدبرة الجزئية المنفصلة:

- تتأثّر السّين بالأصوات المفخّمة التّالية لها فتنطق صاد[*]. سَقَر ⇦ صَقَر، سَخَّرَ ⇦ صَخَّرَ.

تعدّدت مصطلحات المماثلة ومظاهرها في التّراث اللّساني العربي، ما يدلّ على الوعي اللّغوي الّذي وصل إليه العرب، فقد سمّاها سيبويه المضارَعة والتّقريب، ووظّفها أبو بكر بن السّراج بالمعنى نفسه، ونحا الزّمخشري (ت 538هـ) نحو سيبويه في هذا الموضوع، وتعرّض لها الفرّاء بلفظ المقاربة، ووظّفها المبرّد بمصطلح التّقريب، وأما أبو سعيد السّيرافي فقد استخدم مصطلح التّقريب ومشتقاته، وتناولها ابن جنّي ضمن مصطلح التّقريب أيضا، وعدّد ابن يعيش (643هـ) مصطلحاتها دون أن يستقرّ على واحد ومن ذلك المضارعة والتّقريب والتّشاكل والتّجانس الصّوتي، وأما ابن الحاجب فقد أطلق عليها لفظ المناسبة.

استعمل علماء العربيّة قديما المماثلة بمعاني أخرى "كالمشاكلة، والإبدال والقلب، والإدغام، والإمالة، والإتباع"[1]، ما يدلّ على أنّ العرب القدامى لم يتناولوا موضوع المماثلة بشكل ينمّ عن دقّة البحث، بل إنّ معالجتهم للموضوع اتّسمت بالشّمولية وعدم الاستقرار، بدليل أنّ تفاصيلها كانت موزّعة على أبواب صرفيّة وصوتيّة متعدّدة.

أ.ب الخطأ اللّغوي في ضوء ظاهرة المماثلة:

لا يقلّ جانب الوقوع في الخطأ على مستوى الصّوت أهمّية عن غيره من الأخطاء على مستويات أخرى، وبخاصّة تحت تأثير المماثلة الصّوتيّة، ما يؤدّي في أحيان كثيرة إلى تشويه المعنى، "كما يحدث مع التّقابلات الصّوتية الآتية: الدّال والتّاء - الذّال والثّاء - الزّاي والسّين - العين والحاء - الغين والخاء"[2]، فاللّبس قد يحدث بين كلمتي: يَزْحَرُ ويَسْحَرُ لأنّ المضارع يَزْحَرُ من الزّحير، يقال: "زَحَرَ - زَحِيرًا، وزُحَارًا، وزَحَارَةً: أخرج صوته أو نفَسه بأنين من عمل أو شدّة، ويُقال: زَحَرَتْ بالوَلد: ولَدَتْه، والبَخيلُ: سُئِل فاستثقل السّؤال، وفلانا بالرّمح زَحْرًا: شَجَّه به"[3]، أمّا الفعل يَسْحَرُ فمن الماضي سَحَرَ وهو معنى كثير

(*) كل سين وقعت بعدها غين أو خاء أو عين أو قاف أو طاء جاز قلبها صادا. (ينظر: جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (مصر)، ط01، 2006م، ص137.

(1) ينظر: جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات،** ص69.

(2) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط02، 1993م، ص42.

(3) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: ص390.

التّداول بين الألسن، واسم الفاعل منه ساحِر، واللّبْس قد يحدث أيضا بين كلمتي: تَلْميح وتَلْميع، فالتَّلْميح الإشارة، وأما التَّلْميع فَجَعْل الشّيء يلمع.

قد تقلّ خطورة الوقوع في هذا النّوع من الأخطاء إذا كانت حدود وقوعه تتّصف بالنّدرة أو زلّة اللّسان، إلاّ أنّ خطورة الوقوع فيه تزيد تدريجيّا بتدرّج مستوى الخطاب وميدانه، وبخاصّة إذا كان مجال وقوعه المنابر أو المدارس أو الصّحف والإذاعات، وقد أورد أحمد مختار عمر شهادات له في هذا الموضوع قال في إحداها: "وقد سمعت أحد المذيعين يقرأ الجملة: "تعتقد أنّ الوضع في لبنان..." هكذا: "تحتقد أنّ"، فأبدل العين حاء تحت تأثير التّاء المهموسة. كما سمعت مذيعا آخر يقرأ العبارة: "إليكم نشرة الأخبار" – يقرؤها هكذا: "إليكم نشرة الأغبار"، حيث جهر الخاء تحت تأثير الباء المجهورة فتولّدت الغين"[1]، فإذا كانت الإذاعة تبثّ الخطاب إلى عامّة النّاس فكيف لمن لا صلة له بمبادئ السّلامة اللغوية أنْ يعرف أنّ ذلك يدخل في إطار الأخطاء اللّغوية أو أنّ ذاك التّركيب خطأ لأن السياق يقتضي فيه هذا الفعل أو ذاك؟

يكثر الحديث عن موضوع المماثلة في مجال التّصحيح اللّغوي، على اعتبار أنّ هذه الظّاهرة تعمل على تقريب الأصوات بعضها من بعض، إذ يتداخل بعضها ويتلاحم لدرجة يصعب فيها التّفرق بين صوت وآخر، ما يؤدّي غالبا إلى نطق بعض الألفاظ بالشّكل غير المطلوب، لأنّ المماثلة نوع من أنواع الاقتصاد اللّغوي ترمي إلى تيسير النّطق، ثمّ إنّ من طبيعة البشر البحث عن أيسر السّبل للتّلفّظ بالكلمات، لذلك يلجأ إليها المتكلّم في أحيان كثيرة، غير أنّه كما يرى دانيال جونز *Daniel Jones* في أحيان أخرى "يفضّل التخلّي عنها بهدف التّقليل من عدد الحركات والتّعديلات الّتي تؤدّيها الأعضاء المنتجة للكلام حين الانتقال من كلمة إلى أخرى، فهي تولّد قدرا من الاقتصاد في الجهد بنطق سلسلة من الكلمات"[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الإفراط في الاتّخاذ بالمماثلة عن وعي أو غير وعي دون ضابط علميّ قد يؤدّي إلى الخروج باللّغة عن المألوف.

تخرج بعض الاستعمالات اللّغويّة إلى غير المألوف لا عند عامّة النّاس فحسب بل أيضا عند أهل اللّغة السليمة الّتي جرى التّعامل بها وفق المعايير المتعارف عليها، بل في أحيان كثيرة يصبح غير المألوف مألوفا عند الناطقين بالعربيّة، فيُهمَل الصّواب ويشيع الخطأ حتى يصبح مألوفا، بل قد يحال إلى صواب وهو الّذي كان في يوم ما مذموما، وكذلك قد يتسرّب الخطأ من هذه الطّبقة العارفة باللغة إلى عامّة النّاس الّذين يعدّون هؤلاء مرجعا لا يمكن ردّ صوابه.

تشيع بعض الاستعمالات الخاطئة نتيجة لتقارب الأصوات، فلا يشعر النّاس بتحوّلها من صفات معيّنة إلى أخرى شديدة القرب من صفاتها الأصل، وهذا ليس جديدا على لغة العرب فقد ذكر ابن هشام

(1) أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص43.

(2) جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات**، ص104.

اللّخمي أنّ النّاس "يقولون للسِّرداب – وهو حفير تحت الأرض – (زِرْداب)، والصّواب سِرداب بالسّين"[1]، والّذي حدث هنا هو أنّ السّين المهموسة المرقّقة تأثّرت بالدّال المجهورة المرقّقة فقلبت إلى حرف مجهور مرقّق مثلها وهو الزّاي على سبيل التّماثل المدبر الجزئي المنفصل.

كان بعض العرب يقلبون الصّاد زايا إذا كانت ساكنة بعدها دال، وممّا أورده الزّبيدي عن هذه المسألة في لحن العوام قوله: "ويقولون للّذي يجعل تحت الصَّدغ "مَزْدَغَة". قال محمد: والصّواب "مِصْدَغَة" – وإن شِئْت قلت "مِزْدَغَة" بالزّاي – والزّاي تخلف الصّاد، إذا كانت ساكنة وبعدها الدّال؛ يقال: "أصدقاء" و"أزدقاء". وتقول العرب في مثل من أمثالها: "لم يحرَمْ مَن فَصْدَ له، ومن فُزْدَ له"، يعنون من فُصِد له ذِرَاع البعير. وكانوا يفعلون ذلك عند المجاعات، ويطبخون الدّم ويأكلونه"[2]، والملاحظ أن تناول الصّاد في هذا الموضع بهذا الشّكل معروف إلى اليوم في لهجات عربيّة كثيرة، فالجزائريّ يقول عن الصَّادق مثلا: "مُزْدُق" وهو يريد "مُصْدُق"، وفي الفصحى يقال: "تَزْدير" وهم يريدون "تَصْدير".

ذكر ابن مكّي أنّ العامّة في عصره يقولون: " فُلان مُشْتَهِدٌ في حاجتك، والصّواب: مجتهد، وهو مُفْتَعِل من الجهد"[3]، أي بإبدال الجيم شينا، كما ذكر ابن الجوزي في تقويمه: "وتقول: "الشَّاة تجترّ"، والعامّة تجعل مكان الجيم شينا"[4]، وفي اللّهجات العربيّة الحديثة أيضا هذا النّوع من التّماثل، إذ يقولون: "مُشْتَمَع" وهم يريدون: "مُجْتَمَع"، ويقولون: "مُشْتَرِئٌ" للشّجاع وهم يقصدون "مُجْتَرِئ"، "والتّماثل هو سبب حدوث اللّحن في الأمثلة السّابقة، فالجيم وهي صوت مجهور جاورت التّاء وهي صوت مهموس فتأثّرت الجيم بالتّاء تأثرا تخلفيّا وهو كثير الشّيوع في اللّغة العربيّة، فقلبت الجيم صوتا مهموسا، يتّحد معها في المخرج وهو الشّين، فكلاهما من أصوات وسط الحنك، ومخرج الجيم عند التقاء وسط اللّسان بوسط الحنك الأعلى، ومخرج الشّين عند التقاء أول اللّسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى"[5]، وأمثلة هذا النّوع كثيرة في العربيّة القديمة والحديثة على حد سواء.

---

(1) ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1424هـ/ 2003م، ص316.

(2) الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج: **لحن العوام**، تح: وتعليق وتقديم: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بعابدين، القاهرة، (مصر)، ط01، 1964م، ص194.

(3) ابن مكي الصيقلي أبو حفص عمرو بن خلف: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1410هـ/ 1990م، ص54.

(4) ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمان: **تقويم اللسان**، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 2006م، ص85.

(5) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 1401هـ/ 1981م، ص252.

ومن الأخطاء الّتي يقع فيها أهل اللّغة قولهم: "هذه أوزان مُضْطَرِدَةٌ" بدل (مُطَّرِدَة)، يقول صلاح الدين زعبلاوي في هذا الشّأن: " (اطَّرَدَ) وزنه (افْتَعَلَ)، والثّلاثي منه (طَرَدَ). ف (افْتَعَلَ) من (طَرَدَ) هو: (اطتَرَدَ) بالتّاء بعد الطّاء. والقاعدة أن تقلب التّاء هنا طاء، فيصبح (اطَّرَدَ) بتشديد الطّاء، واسم الفاعل منه: (مُطَّرِدٌ)، لا مُضْطَرِدٌ كما يقول بعض الكتّاب خطأً"[1]، وهي من الوجهة الصّوتية مماثلة مقبلة كليّة متّصلة.

يقول بعضهم: "بَحْثَرَ مَالهُ"، فيظنّ كُثُر أنّ ذلك يدخل في باب الخطأ، غير أنّ هذا ليس صحيحا، فالعدناني يجيزه و(بَعْثَرَ) أيضا، مستندا في ذلك على مصادر لغويّة كثيرة فيقول: "ويقولون: بَحْتَرَ فُلانٌ مَالَه، والصّواب: بَحْثَرَه، أي بدّده وفرّقه. قال تعالى في الآية التّاسعة من سورة العاديات: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ﴾، وقَد قُرِئ الفعل الثّاني فيها بُحْثِرَ. وممّن ذكر أيضا بَحْتَرَ مالَه فَتَبَحْثَرَ، الفرّاء، وتهذيب الألفاظ لابن السّكيت والأزهري في التّهذيب، ومعجم مقاييس اللّغة، والمختار، واللّسان"[2]، المقابلة بين حرفي (العين) و(الثّاء) من جهة، وحرفي(الحاء) و(الثّاء من جهة أخرى تفضي إلى ما يلي ذكره: قد يثقُل نطق (بَعْثَرَ) أحيانا لأنّ العين من الحروف التّسريبيّة المرقّقة المجهورة، وأمّا الثّاء فمن الحروف التّسريبيّة المرقّقة المهموسة، لذا كان (بَحْثَرَ) أجرى على اللّسان من (بَعْثَرَ)، فالحاء مثلُ الثّاء من الحروف التّسريبية المرقّقة المهموسة لذا انجذبت العين نحو الثّاء فقلبت حاء على سبيل المماثلة المقبلة الجزئيّة المتّصلة، لهذا السّبب تسمعهم يقولون: "بِحْثَة" وهم يقصدون (بِعْثَة).

تتطوّر اللّغة باستمرار، فيأخذ ذلك التّطور مظاهر متعدّدة، ومن صور تطوّر العربيّة ظاهرة المماثلة، إذ تأخذ الكلمة مسارا بطيئا أثناء عمليّة التّغيير، لذا فإنّنا لا نشعر بذلك التّطور ولا نأبه به إلى أن يتمّ البحث في أصول الكلمات، وقد ضمّت بطون المصادر اللّغوية مادّة وفيرة شكّلت حُجَجا قاطعة لمسألة التّطور اللّغوي، والمماثلة والمخالفة مظهران من مظاهر هذا التّطور، "ينجم عنهما تطوّر في بنية الكلمة قد يؤدّي إلى اعتبار البنية الجديدة لحنا لغويّا عند أصحاب حركة تنقية اللّغة"[3].

المماثلة صورة من صور التّطور الصّوتي، وهي من الظّواهر اللّغوية الّتي تمسّ جميع لغات العالم بأشكال مختلفة تبعا للخصائص الصّوتية لكلّ لغة، "ولا نكاد نعثر على تطوّر صوتي لحق جميع اللّغات الإنسانيّة في صورة واحدة"[4]، فتحوُّل صوت القاف إلى همزة في منطقة تلمسان من الغرب الجزائريّ أو إلى

(1) صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، ص365.

(2) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ص45.

(3) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص245.

(4) جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات**، ص19.

كاف في منطقة جيجل من شرق البلاد لا يمثّل سوى صورة صوتيّة خاصّة بهتين المنطقتين أو بمناطق أخرى قليلة في الوطن العربيّ.

أ.ج المخالفة (التّغاير): (*Dissimilation*)

المخالفة لُغَةً مصدر للفعل "خَالَفَ، يُخَالِفُ"، وهو من عائلة الأفعال الثّلاثية المزيدة بحرف، "على وزن (مُفَاعَلَة) الدّالّ على المشاركة"[(1)]، إذ تقتضي المخالفة طرفا آخر يبني معادلة المُخَالِفِ والمُخَالَفِ عنه، لذاقد استُعمل لفظ الخلاف نحويّا بمعنى المخالفة"[(2)]، فالمُخَالِفُ يحمل في تعليله وحجّته ما يخالف غيره، زد على ذلك كلّه فإنّ المُفَاعَلَة بشكل عام تكون بين اثنين، قال المناوي صاحب التّوقيف: "والأصل في باب المُفَاعَلة أن يكون من اثنين فصاعدا"[(3)]، كَشَارَكَ وحَادَثَ وبَارَزَ.

يُقَالُ: "خَالَفَ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً"، و" خَالَفَ عن الأمر: خرج، وفي القرآن الكريم: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[(*)]، والشّيءَ ضادّه"[(4)]، جاء في اللّسان: "الخِلافُ: المضادّة، وقد خالفه مُخَالَفَةً وخِلاَفًا"[(5)]، ويُقَال للمُخالِفِ: "مخالِف" لأنّه خالف المتَّفق عليه.

أمّا في الاصطلاح فهي "مظهر آخر من مظاهر الاقتصاد اللّساني"[(6)]، فإن كانت المماثلة تعمد إلى تقريب الأصوات بعضها من بعض فالمخالفة تسعى إلى العكس أي تعمد إلى المباعدة بين الصّوت ونظيره طلبا للانسجام. يرى أحمد مختار عمر أنّ المخالفة " عكس المماثلة لأنّها تعديل الصّوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصّوتين، وهي ظاهرة تحدث بصورة أقلّ من حدوث المماثلة"[(7)]، ومن ذلك تحوّل (ش ش) إلى (ش س) أو إلى (س س) وغيرها من الأصوات، أمّا رمضان عبد التّواب فيقول: "أما قانون المخالفة، فإنّه يعمد إلى صوتين متماثلين تماما في

---

(1) ينظر: راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1413هـ/ 1993م، ص 368.

(2) محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص77.

(3) المناوي محمد عبد الرؤوف: **التوقيف على مهمات التعاريف**، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1410ه، ج01، ص599.

(*) الآية 63 من سورة النور.

(4) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة، (مصر)، ط01، 1400هـ/ 1980م، مادة خَلَفَ، ص208.

(5) ابن منظور: **لسان العرب**، ج09، ص90.

(6) أحمد طيبي: **الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني**، ص105.

(7) أحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1418هـ/ 1997م، ص384.

كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر، يغلب أن يكون من أصوات العلّة الطّويلة، أو من الأصوات المتوسّطة أو المائعة، المعروفة في اللاّتينية باسم: *liquida* وهي اللاّم والميم والنّون والرّاء"[1]، فتماثل الأصوات أحيانا يؤدّي إلى صعوبة النّطق بها أو يُحدِث إرهاقا لدى المتكلم جراء التّقارب الكبير بينها، لذا تسعى المخالفة إلى فكّ ذلك الالتصاق الكبير بين الأصوات المتماثلة تماما، والمخالفة أنواع:

أ.ج.أ المخالفة التّقدميّة:

أ.ج.أ.أ المخالفة التّقدميّة المتصلة:

- اختارت العربيّة النّون والميم بديلا عن أحد عنصري التّضييق فرارا من تتابع رائين، إذ يحسّ المتكلم بثقل الإدغام فيها. دَرُّوح ⇦ دَرنُوح، طَرَّحَ ⇦ طَرمَحَ .
- فكّ ثقل النّطق بصوتين متماثلين (ع+ع) وعوّض بصوت ثاني (واو) لتميّزه بالخفّة والسّهولة. تَقَعَّرَ ⇦ تَقَعْوَرَ.

أ.ج.أ.ب المخالفة التّقدميّة المنفصلة:

- خالف الصّوت الثّاني الأوّل بأن جِيء بالياء عوض العين، لاستثقال التّضعيف. تَلَعَّعْتُ ⇦ تَلَعَّيْتُ.
- تحرّك نون التّوكيد الثّقيلة بالكسر بعد الفتحة الطّويلة بينما تكون محرّكة بالفتح بعد الضّمة والكسرة[*]. تَضْرِبَانَّ ⇦ تَضْرِبَانِّ.

أ.ج.ب المخالفة الرّجعية:

أ.ج.ب.أ المخالفة الرّجعية المتصلة:

- اختارت العربيّة النّون والرّاء بديلا عن أحد عنصري التّضعيف فرارا من تتابع جيمين أو رائين. إجّاص ⇦ إنجاص، اترج ⇦ اترنج.
- فصل بين المتماثلين وهما الرّاء والنّون بصوت الياء بغية المخالفة بينهما، بدليل أنّهما في حالة الجمع (قراريط) و(دنانير). قِرَّاط ⇦ قيراط، دِنَّار ⇦ دينار.

---

(1) رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي** مظاهره وعلله، ص57.

(*) تحركت نون التوكيد الثقيلة بالكسر في (تَتَّبِعَانِّ) من قوله عز وجل في الآية 89 من سورة يونس: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾، في حين تحركت بالفتح بعد الضم في (لَتَرْكَبُنَّ) من قوله تعالى في الآية 19 من سورة الانشقاق: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾.

أ.ج.ب.ب المخالفة الرّجعية المنفصلة:

- اختارت العربيّة الهمزة بديلا عن أحد عنصري التّضعيف فرارا من تتابع واوين. وُوَاصِلُ ⇦ أُوَاصِلُ.
- تقلب الشّين في السّامية الأمّ سينا في العربيّة، وبهذا القلب تصبح الكلمة (سمس)، إلا أنّ المخالفة بين صوتي السّين في الكلمة أدّى إلى تحويل الأولى شينا. شمش ⇦ سمس = شمس.

أ.ج.ج المخالفة المتباعدة:

- خالفت الرّاء المنفصلة في الفعل بالصّائت الانتقالي (الواو) هروبا من ثقل التّضعيف. اخْضَرْضَرَ ⇦ اخْضَوْضَرَ.
- خالفت الباء المنفصلة في الفعل بالصائت الانتقالي (الواو) هروبا من ثقل التّضعيف. اعْشَبْشَبَ ⇦ اعْشَوْشَبَ.

أ.ج.د المخالفة الكمّيّة:

- لما كان المقطع السّابق لمقطع الهاء من النّوع الطّويل، فعملت على المخالفة الكميّة بينهما تيسيرا للنّطق. لَهُو ⇦ لَهُ، بِهِي ⇦ بِهِ.

أ.ج.هـ المخالفة بالحذف:

- تحذف نون الفعل بسبب تتابع النّونات. لَتَضْرِبُونَنَّ ⇦ لَتَضْرِبُنَّ.

عرف الدّرس اللّغوي العربيّ القديم موضوع المخالفة وإن غاب عنه المصطلح، فقد اتّخذ عندهم صبغة أخرى: يقول رمضان عبد التّواب في هذا الصّدد: "وقد فطن قدامى اللّغويين العرب إلى هذه الظّاهرة، وكانوا يعبرون عنها أحيانا "بكميّة التّضعيف" أو "كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد" أو "اجتماع الأمثال" أو "استثقلوا اجتماع المثلين" وغير ذلك، فقد عقد سيبويه لذلك بابا في كتابه بعنوان: "هذا باب ماشذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التّضعيف وليس بمطّرد"، ذكر فيه "تَسَرَّيْت" و"تَظَنَّيْت" و"تَقَصَّيْت" من القصّة، و"أَمْلَيْت""[1]، ما يدلّ على أنّ العرب اشتغلو على دقائق الصوت في الدّرس اللّغوي مبكرا، دليل ذلك تفطّنهم لموضوع المخالفة والإشارة إليه، إذ سمّاها الخليل (ت 170هـ) المغايرة، وسمّاها سيبويه كراهية التّضعيف، والمبرّد

(1) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص46.

استثقال التّضعيف، وعبّر عنها ابن جنيّ باجتماع حرفين من جنس واحد، وأمّا ابن يعيش فسمّاها ثقل التّضعيف، والسّيوطي (ت 911هـ) كراهة اجتماع الأمثال.

أ.د الخطأ اللّغوي في ضوء ظاهرة المخالفة:

لقد أخذ موضوع المخالفة حيّزا غير هيّن من اهتمام اللّغويين، ومن مجال التّصويب اللّغوي منذ القديم إلى اليوم، على الرّغم من قلتها في اللّسان العربيّ، إذ أنّ من سبل معالجة الأخطاء اللّغوية على مستوى الصّوت التّنبه لموضوع الاقتصاد اللّساني، وهل استعمل في محله، وأيضا الخروج عن معايير هذه الظّاهرة عند مستعملي العربيّة، ولعلّ السّبب في المخالفة من النّاحية الصّوتية هو أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضليّ في النّطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضليّ يُقلب أحد الصّوتين صوتا آخر من تلك الأصوات الّتي لا تتطلّب جهدا عضليّا"[(1)]، فيتحوّل النّطق ببعض الكلمات إلى أخطاء لغويّة ما لم يكن هذا التّيسير اللّغوي خاضعا للقوانين اللّغوية التي تضبطه.

يرى بعض اللّغويين أنّ المخالفة سبيل من سبل تنقية اللّغة من الشّوائب وسبيلا فاعلا من أسباب القضاء على الخطأ، لأنّ الأصل في المخالفة أن تكون نقيضا للمماثلة كما سلف، على اعتبار أنّ المماثلة قوّة تخفّض من الخلافات بين الفونيمات، غير أنّها قد تكون سببا من أسباب الخطأ في اللّغة إذا فاق ذلك الجهد حدوده، لذلك تأتي المخالفة ساعية لضبط هذا الإفراط وجعله تحت السّيطرة بشكل أكبر، يقول أحمد مختار عمر: "فالعلماء ينظرون إلى المماثلة على أنّها قوّة سالبة في حياة اللّغة، لأنّها ترمي إلى تخفيض الخلافات بين الفونيمات كلّما أمكن، ويتخيّلون أنّه لو تُرك العنان للمثالة لتعمل بحريّة فربّما انتهت إلى إلغاء التّفريق بين الفونيمات ذلك التّفريق الّذي لا غنى عنه للتّفاهم"[(2)]، فتلفّظ بعض النّاس ببعض الأصوات بغير الصّيغ المطلوبة قد يُخرج الكلمات من المعاني المطلوبة إلى أخرى تُدخل الكلام - في إطاره التّركيبي - في الخطأ نتيجة لتغيير الفونيمات عن قصد أو غير قصد نحو قولهم: "خُبْزٌ مُحَمَّص" عوض (خُبْزٌ مُحَمَّس) الّتي تمثل وجه الصّواب، بالسّين، مأخوذ من الحماسة، وهي الشّدة"[(3)]، وفي هذه الحالة خالفت الصّاد السّين لتتوالى الميمان والصّاد، على اعتبار أنّ حرف اللّين (الميم) مال نحو التّفخيم بتضعيفه، فصار أقرب إلى الصّاد المفخّمة، لذا كان لفظ (مُحَمَّص) أيسر على اللّسان من (مُحَمَّس) الّتي هي الأصل والصّواب.

يذهب بعض اللّغويين إلى القول بأنّ من أكبر أسباب حدوث المخالفة السّبب النّفسي، فالمتكلّم وهو يسعى إلى الاقتصاد في كلامه بغية إبلاغ مكنوناته بجهد أقلّ يقع في المحضور، إذ يتلفّظ كلمات وهو يريد

---

(1) رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، ص46.

(2) أحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، ص384.

(3) ينظر: ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، ص232.

غيرها، يقول برجشتراسر: "وأمّا التّخالف، فالعلّة فيه نفسيّة محضة، نظيره الخطأ في النّطق، فإنّا نرى النّاس كثيرا ما يخطئون في النّطق، ويلفظون بشيء غير الّذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض، لأنّ النّفس يوجد فيها قبل النّطق بكلمة، تصوّرات الحركة اللاّزمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصوّر بعينه، بعد حصوله بمدّة قصيرة. ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرّر وتتابع فيها حروف متشابهة. وكثيرا ما يتسامر الصّبيان بالتّسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ"[1]، ولذلك كانت المخالفة صورة من صور المعالجة اللّسانية في سبيل تطويع اللّسان على الصّواب، لأنّ النّطق بكلمة (سَمْس) طلبا لكلمة (شَمْس) الّتي تمثّل الصّواب في الأصل يُعدّ خطأ لغويّا، فالمخالفة اقتضت تغيير (السّين) بحرف (الشّين) تجنّبا لتكرار (السّين) وتسهيلا لعمليّة النّطق، إذ أنّ تغيير كلمة (شَمْش) في السّامية الأولى يعدّ من التّغيرات التّاريخيّة الّتي جعلت (شَمْش) (سَمْس) ثمّ (شَمْس).

يسوق الزّبيدي في لحن العوام نماذج من الأخطاء اللّغوية في إطار ظاهرة المخالفة فيقول: "ويقولون: كُرْناسة للدفتر، ويجمعونها على كَرَانِيس، ويصرّفون الفعل كَرْنست الكتاب كَرْنَسة. قال محمّد: وذلك خطأ، والصّواب: كُرَّسة وكَرَارِيس، وقد كَرَّسْت الدّفتر، وكلّ ما ضممت وركَّبت بعضه فوق بعض فهو مُكَرَّس"[2]، فما يبدو من هذا المثال هو أنّ أهل عصر الزّبيدي أبدلوا كلمة (كرّاسة) ب (كُرْنَاسة) طلبا للتّخفيف، والمخالفة هنا حدثت طلبا لتخفيف مثلين مضعّفين وهما الراء، ففُكّ التّضعيف ثمّ سُكِّنت الرّاء الأولى وأُبدلت الرّاء الثّانية نونا، يقول عبد العزيز مطر عن هذين النّموذجين: "وفي هذه الأمثلة تغاير، حدث لاجتماع مثلين مضعّفين في كلٍّ منهما، فأبدل من أحدهما صوت شبيه بأصوات اللّين، وهو النّون"[3]، لأنّ الراء الساكنة متبوعة بالنون المتحركة في (كُرْنَاسة) أجرى على اللسان من الراء المشدّدة في (كرّاسة)، كون الحرف المضعّف في لغة العرب يزيد الصّوت قوّة مصدرها الجهد الّذي يبذله المتكلم أثناء النّطق بالأصوات، لذلك فالنّاس يميلون للاقتصاد في الجهد طلبا للسهولة في الكلام.

أمّا من الأمثلة الّتي جاء بها ابن مكّي الصّقلّي في تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان قوله: "ويقولون: ضَرَبْتُه فَقَنْطَرْتُهُ، والصّواب قَطَّرْتُه، وقَتَّرتُهُ أيضا، أي ألقيته على أحد قُطْرَيه، والقُطران والقُتْرَان: الجانبان، قال الشّاعر:

---

(1) برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط02، 1414هـ/ 1994م، ص34.

(2) الزبيدي: **لحن العوام**، ص35.

(3) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص267.

قَـــدْ عَلِمَـــــتْ سَــــلْمى وجَارَاتُهــــا	مَـــــا قَطَّــــــرَ الفَـــــارِسُ إلاَّ أَنَــــا
شَـــــككْتُ بـــــــالرُّمْحِ سَــــــرَابِيلَهُ	والخَيْـــــلُ تَجْـــرِي زِيَمَـــا بَيْنَنَــــا"[1]

يرى عبد العزيز مطر في هذا الموضوع أنّ "الإدغام فُكَّ في (قَطَّرْتُـهُ) لتُبـدَل الطّـاء الأولى نونـا فتـتمّ المخالفة"[2]، أي بتحوّل (قطَّرْتُه) إلى (قَطْطَرْتُهُ) ثم إلى (قَنْطَرْتُهُ). وقال ابن مكّي في موضع آخر من التّثقيـف: "ويقولون للشّيء المُنْبَسِط: مفرْطَح. والصّواب: مُفَلْطَـحُ، بـاللاّم، ويقـال: مُفَطَّـحٌ أيْـضا، وحكـى أبـو زيـد: مُفَرْطَحٌ"[3]، يقول عبد العزيز مطر عن هذا النّموذج: "والأصل في هذه الأمثلة: مفطَّح بالطّاء المـشدّدة، فأبـدل من أحد المثلين أحد الأصوات الشّبيهة بأصوات اللّين، فصارت إمّـا "مُفَـرْطَح" بـالرّاء، وإمّـا "مُفَلْطَـحٌ" بـاللاّم، وهما سواء، وقد روى الجوهري: "مُفَلْطَح ومُفَرْطَح" وزاد ابن بري: مُفَلْطَح"[4]. يتّضح مـن ذلـك أنّ التّحـول تمّ من (مُفَطَّح) إلى (مُفَرْطَح) و(مُفَلْطَح) بإبدال الطّاء الأولى المدغمة راء أو لاما.

جاء في تقويم اللّسان للجوزي: "والعامّة تقول: "إنْجَاص" وهـذه "إجَّانَـة"، وهـم يقولـون: "إنْجَانَـة"[5]، والملاحظ في هذه الأمثلة أنّه تمَّ إبدال النّون من الجيم، يقول عبـد العزيـز مطـر في ذلـك: "والّـذي حـدث في الأمثلة السّابقة هو إبدال النّون من أحد الصّوتين المتماثلين"[6]، أي فُكَّ المتماثلان وهما الجـيم المـضعّفة، ثـمّ أُبدلت الأولى نونا على سبيل المخالفة.

المخالفة كالمماثلة نوع من أنواع الاقتصاد اللّغـوي، تكـون في الكـلام طلبـا للتّخفيـف واليـسر في التّواصل، وإنّ من طبيعة المتكلّمين البحـث عـن أيـسر الـسّبل لإيـصال المبتغـى إلى الـسّامع، غـير أنّ لهـتين الظّاهرتين قوانين تحكمهما، فلا يجوز الخروج عن مواضعهما بحجّة طلب اليسر، فكلّما زادت درجة الخروج عن سنن اللّغة شاع الخطأ وذاع، فقد سُمع في المجالس الرّسمية التّعليمية والتّربوية وغيرهمـا تحجّـج بقـوانين المماثلة والمخالفة لتبرير أخطاء هي في حقيقتها لا تتّصف بغير ذلك، غير أنّ أصحابها يتحجّجـون بمعـايير لا صلة لها بما هم فيه من الأخطاء، فيأخذ النّاسُ الخطأ على أنّه صواب بحكم الحجج الواهية التي ساقها هؤلاء على أنّهم أهل الاختصاص.

(1) ابن مكي الصيقلي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ص77.
(2) ينظر: عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص267.
(3) ابن مكي الصيقلي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، ص59.
(4) المصدر نفسه، ص267.
(5) ابن الجوزي: **تقويم اللسان**، ص68.
(6) عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ص268.

ب- التطور الدلالي:

لا يقل التطور الدلالي أهمية عن أنواع التطور اللغوي الأخرى، إن لم يكن الوجه الحقيقي لهذا التطور، فالفكر الإنساني بشكل عام يتجدد بتجدد الزمن، واللسان البشري يتطور بتطوره، وما اللغة سوى أداة من الأدوات التي تستجيب لتصورات البشر وحاجاتهم، ومعاني الناس وتصوراتهم هي الأخرى في تطور مستمر، فلا غرابة أن نسمع الناس يسمون الهاتف المحمول جوالا في حين أن اللسان العربي عرف صيغة (جَوَّال) مبالغة لاسم الفاعل (جَائِل) المصاغ من الثلاثي (جَالَ)، قال امرؤ القيس واصفا مغامراته وصيده وسعيه إلى المجد:

"وَلَمْ أَشْهَدِ الخَيْلَ المُغِيرَةَ بالضُّحَى   عَلى هَيْكَلٍ عَبْلِ الجُزَارةِ جَوَّالِ"[1]

إلاّ أنّ دلالة (جوّال) في القديم غير دلالته في القرن الواحد والعشرين، إذ أنّ سياق هذه الكلمة مرتبط كليا بالهاتف المحمول، بل إنّ ذهن السامع يتجه مباشرة إليه في حال سماع هذه الكلمة، ولعلهم أطلقوا عليه هذه التسمية تجوزا لأنه كثير التجوال بالمتصل به عبر فضاء غير محدود، وكثيرة هي الكلمات التي تغيّر مدلولها في هذا الزمن نتيجة لما يسمى بالتطور اللغوي.

التطور الدلالي سمة تعرفها جميع لغات العالم، على اعتبار أنّه"أحد جوانب التطور اللغوي، وميدانه الكلمات ومعانيها، ومعاني الكلمات لا تستقر على حال، بل هي في تغير مستمر لا يتوقف، ومطالعة أحد معاجم العربية تبرهن على هذا التطور وتبين أن معاني الكلمات متغيرة من عصر إلى عصر"[2]، على أن هذه التغيرات لا تأتي مصادفة بل تولّدها الحاجة إليها كمطلب حتمي ناتج عن تطور الحياة، وإننا نجد في مادة لغة العرب – متدرجين بها عبر الزمن – ما يدل على ذلك، فألفاظ كثيرة تأتي من الزمن الغابر لتفيد في كل زمن معنى جديد توجِده الحاجة إليه، فتستجيب بالتالي لما وضعت له، والكلمات التي تشكل حجة لهذه المسألة كثيرة في لغة العرب؛ إننا عندما نتتبع تدرج معاني كلمة (طَعَنَ)، نجدها في العصر الجاهلي أفادت الوخز بالحربة ونحوها، جاء في لسان العرب: "طَعَنَهُ بالرُّمحِ يَطْعُنُهُ ويَطْعَنُهُ طَعْنًا، فهو مَطعُون وطَعِين، من قَوْمٍ طُعْنٍ: وَخَزَه بِحَرْبَةٍ وَنَحْوِها"[3]، يقول النّابغة الذّبياني مادحا النّعمان معتذرا إليه:

---

(1) **ديوان امرئ القيس**: قدّم له وشرحه ووضع فهارسه: صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (لبنان)، ط01، 2004م، ص109.

(2) حسن حامد الصالح: **التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، مجلة الدراسات الاجتماعية، تصدر عن جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، صنعاء، (اليمن)، العدد الخامس عشر، يناير – يونيو، 2003م، ص65.

(3) ابن منظور: **لسان العرب**، ج13، ص265.

"وَكَـانَ ضُـمْرَانُ مِنْـهُ حَيْـثُ يُوزِعُـهُ   طَعْـنَ الْمُعَـارِكِ عِنْـدَ الْمُحْجَـرِ النَّجُـدِ[*]
شَـكَّ الفَرِيـصَةَ بالِمـدْرَى فَأَنْفَـذَهَا   طَعْـنَ الْمُبَيْطِـرِ إِذْ يَـشْفِي مِـنَ العَـضَدِ[*]"[1]

تتخذ لفظة (طَعْنَ) في هذا البيت معنى الوخز بالسيف ونحوه بدليل لفظة (الْمُعَارِكِ)، وقد تطورت دلالة هذه الكلمة في عصر الإسلام لتتخذ معنى الطعن بالقول، نحو قوله عز وجل في الآية 12 من سورة التوبة إشارة إلى الكفار الذين يطعنون الإسلام بالكلام السيئ: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾، طعنوا في دينكم أي تكلموا عنه كلاما سيئا، ونعتوه بالنعوت السيئة، فكما كان الطعن بالسيف أو الرمح ملموسا كذلك الطعن بالكلام محسوسا ليسبب الضرر المعنوي في المطعون، قال الرازي مفسرا كلمة (طَعَنُواْ) في هذا الموضع: "وقوله: "وطَعَنُواْ فِي دِينِكُمْ" يُقال طعنه بالرمح يطعنه، وطعن بالقول السيئ يطعن. قال الليث: وبعضهم يقول: يطعن بالرمح، ويطعن بالقول: فيفرق بينهما، والمعنى أنهم عابوا دينكم وقدحوا فيه"[2]، ومنه اشتق معنى الطعن في الحديث، أي القول بكلام يثبت بطلانه وضعفه، ثم جاء معنى الطعن في القضية القانونية، وهذا الذي يقصد به الطعن في الحكم، أي الاعتراض عليه ليمثل هذا الطعن طلبا لإعادة النظر في القضية، جاء في المعجم الوسيط: "(طَعَنَ) فيه، وعليه بلسانه، أو بقوله طَعْناً، وطَعْنَاناً: ثَلَبَه وعابَه، واعترض عليه. يُقَال: طَعَنَ في عرضِه، أو في رأيه، أو في حكمه"[3]. تثبت الدراسة التطورية للمفردات اللغوية أن عامل التطور الدلالي وجه مهم من أوجه التطور الحضاري، فمع مرور الزمن تتغير مظاهر الحياة، وتتغير معها الحاجات وتزداد متطلبات الحياة إلحاحا على الكثرة والتنوع، ومن هنا فكما تتغير عناصر الحياة وتتطور تتطور معها المعاني والأفكار وتتسع الدلالات لتشمل دائرة أوسع وأشمل من ذي قبل.

إن الدراسة التطورية التاريخية لألفاظ العربية تبين كيف أن ألفاظ كثيرة استجابت لحاجات بني البشر فتمكنت من سد مطالبهم، وإن هذه الدراسة تثبت أوجه التطور الدلالي للكلمات والعلاقة بين الدلالة الفرعية والدلالة الأصلية، وقد اجتهد اللغويون محاولين التدليل لهذه المسألة بنماذج أبدوا رأيهم فيها، يقول السامرائي عن أصل كلمة (جِنَاية): "وربما كان الفعل (جنى) في جنيت الثمرة" أجنيها جنى

(*) **ضمران**: اسم كلب الصياد **يوزعه المعارك**: المقاتل **المحجر**: الملجأ **النجد**: الرجل الشجاع.

(*) **الفريصة**: مكان من مرجع الكتف حتى الخاصرة **المدرى**: القرن **العضد**: داء ياخذ بالعضد.

(1) **ديوان النابغة الذبياني**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، (لبنان)، ط02، 1426هـ/ 2005م، ص34.

(2) فخر الدين الرازي محمد بن عمر: **التفسير الكبير**، أو (مفاتيح الغيب)، قدم له: هاني الحاج، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة)، مصر، (د، ر، ت، ط)، ج 15 ص191.

(3) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: ص558.

وأجتنيها، والأصل في اجتناء الثمرة تناولها من الشجرة من غير إذن من مالكها وهو ذنب قبيح، فكان الاستعمال الحقيقي قولهم: "جنى جناية" بتناول الثمرة من غير رخصة في أخذها، ثم لشيوع مثل تلك الجناية صار مجرد التناول وأن كان جائزا اجتناء أو اقتناء"[1]، على أننا اليوم نتخذ دلالة جني الثمار للتعبير عن عملية مجهور بها، وتحت غطاء قانوني، لأن فترة الجني هذه معلومة، فهي بذلك لا تمثل أية مخالفة، فاشتقت منها دلالة الجناية -كما هي معروفة حديثا - لتعبر عن جرم جني الثمار من غير إذن صاحبها، أو أن الفرق بين الاثنين هو في بناء الكلمتين نفسيهما، لأن قولنا: جناية وجني تمثلان دلالتين مختلفتين، إذ أن المصدر من جنى يجني بمعنى الجرم جِناية، أما جنى يجني بمعنى جمع المحصول فجني.

قد يساعد هذا النوع من الاجتهاد على الكشف عن أصل الدلالات الجديدة التي نتجت عن كلمات قديمة الاستعمال، غير أن هذا العمل لا يفضي دائما إلى الصواب، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال التوصل لنتائج قطعية وكاملة فيما يخص ألفاظ اللغة جميعها لبعد الأمد بين الحاضر والماضي، يقول السامرائي عن هذه المسألة: "هذا شيء في اللفظ مما اجتهدنا في معرفة الظرف الذي تهيأ له فجرى على تلك الصور في الاستعمالات، غير أننا لا نستطيع أن ندرك جميع الظروف والأحوال لألفاظ اللغة جميعها وذلك لانقطاع العهد بيننا وبين لغتنا هذه التي ندعوها بالفصيحة، ولو أن القرآن قد وصلنا بها لأضعنا في أمرها شيئا كثيرا"[2]، فالمسألة طبيعية إذ أنه من الطبيعي أن يصيب اللغة كثير من التغيير، ولولا القداسة والرعاية التي أحيط بهما القرآن الكريم لضاع منا كثير مما حصلنا عليه من نتائج لغوية.

ب.أ عوامل التطور الدلالي:

تهدف اللسانيات إلى التوصل لمعرفة قضايا التطور الدلالي، في محاولة للكشف عن المسار التطوري للرصيد اللغوي الجمعي للأفراد، وهذا النوع من الدراسات لا تنفصم عراه عن سائر الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تتتبع تطور المجتمعات على جميع الأصعدة؛ فالدراسة اللغوية في هذا الإطار قد تكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تطور الدلالة، على اعتبار أن المجتمعات تتطور تبعا للظروف والملابسات التي تمر بها، ومن ثم فهي دوما بحاجة إلى رصيد جديد يستجيب للحاجات الجديدة، فتستحضر من رصيدها ألفاظ تضفي عليها دلالات جديدة، أو تستحضر من ذخيرة الألفاظ التي جرى التخلي عنها، أو تصوغ ألفاظ جديدة، يقول إبراهيم أنيس: "وينحرف الناس عادة باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر غير مألوف حين تعوزهم الحاجة في التعبير، وتتزاحم المعاني في أذهانهم أو التجارب في حياتهم، ثم لا يسعفهم ما ادخروه من ألفاظ، وما تعلموه من كلمات، فهنا قد ينزعون إلى تلك الذخيرة اللفظية المألوفة، مستعينين بها على التعبير عن تجاربهم

(1) إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط03، 1983م، ص44.

(2) المرجع نفسه، ص44.

الجديدة لأدنى ملابسة أو مشابهة أو علاقة بين القديم والجديد"[1]، والدافع الأساس في كل ذلك هو إيجاد المقابلات لكل المعاني والاختراعات الجديدة التي تولدها ظروف العصر ومتطلباته.

هناك عوامل كثيرة تدفع إلى التطور الدلالي، "منها ما يرجع لأسباب خارجية تتعلق بأشياء الحياة وتطور حاجاتها، ومنها ما يرتبط باللغة ذاتها بصيغها وتراكيبها وأحوالها، أي أن أسبابه داخلية"[2]، من هنا يرى اللغويون أن الأولى مرتبطة بالتطور الخارجي للغة (*évolution externe du langage*) وأما الثانية فمرتبطة بالتطور الداخلي للغة (*évolution interne du langage*)، وتبعا لذلك فإن هذه التطورات تبدو بمظاهر، منها ما هو مقصود تشد على زمامه المجامع اللغوية، ويحدث ذلك عندما تعمد المجامع والهيئات العلمية إلى وضع مصطلحات جديدة، أو تزيد على الدلالة القديمة أخرى جديدة، ومن ذلك الموافقة على أن يُقَال: "فُلانٌ عنده شهية" بمعنى شَهْوان، جاء في القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: "الشهية مؤنث الشهي. والشهي: المشتهى، والشهوان، يقال: رجل شهي أي شهوان، وشيء شهي أي لذيذ. والمحدثون يستعملون الشهية بمعنى الشهوة ويخصصونها للرغبة في الطعام فيقولون: أصبح موعوكا لا يجد الشهية للطعام. أما الشهوة – وهي حركة النفس طلبا للملائم – فقلما تستعمل في هذا المعنى. وافق المجلس أن يُقال: فلان عنده شهية لكذا، أي نفس مشتهية على تقدير موصوف محذوف"[3]، ومنها ما هو غير مقصود لا يتفطن إليه الناس إلا بعد مرور الزمن، ومن ذلك قولنا: "مشروع شجاع، وأفكار جريئة، وميزانية متواضعة، وغيرها من التراكيب العربية التي ما كانت من العربية في شيء، غير أنها أخذت مكانا لها في الرصيد اللغوي العربي وتسللت إليه دون أن يشعر الناس.

من مظاهر التغيير الدلالي الناجم عن الأسباب المتعلقة باللغة ذاتها:

- توارث ألفاظ ودلالات تتغير تدريجيا مع مرور الزمن، لأن الدلالة "تتنوع بتنوع التجارب والأحداث، وعندما ترثها الأجيال التالية من الأجيال السالفة فإنها لا ترثها على حالها الأولى، وإنما تتلقاها مع بعض الانحراف في الدلالة، ثم يتعاظم هذا الانحراف مع توالي الأجيال"[4]، ومظاهر ذلك كثيرة في اللغة العربية، فالفعل (كَفَرَ) اتخذ عند الجاهليين معنى "كل شيء غطّى شيئا فقد كَفَرَهُ، قال ابن

---

(1) إبراهيم أنيس: **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (مصر)، ط05، 1984م، ص130.

(2) ينظر: فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، ص266.

(3) مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، (من 1934 إلى 1987)، أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1410هـ/ 1989م، ص37.

(4) حسن حامد الصالح: **التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص67.

السكيت: ومنه سمي الكافِرُ لأنه يستر نعم الله عليه، والكافر الزّارع لأنه يغطّي البذر بالتراب والكُفَّارُ الزراع"[1]، ثم اتخذت في عصر الإسلام معنى الخروج عن الدين.

- أن تضاف دلالات جديدة إلى ألفاظ قديمة نتيجة سوء الفهم، أو ما يسمى بالقياس الخاطئ، ويحدث ذلك عندما "يقيس المرء ما لم يعرف على ما يعرف من قبل ويستنبط على أساس هذا القياس، فيصيب في استنباطه حينا ويصل إلى الدلالة الصحيحة، ويخطئ حينا آخر فيستخرج دلالة جديدة قد تصادف الشيوع والذيوع بين الناس"[2]، ومن ذلك شيوع فعل (أَنْعمَ) على أنّه (أَمْعَن) فكثير من الخاصة يقولون: "أنعَم النظر في القضية"، وهم يقصدون: أمْعن النظر، على أنّ الشائع هو (أَنْعمَ).
- أن تبلى ألفاظ أخرى فيصيبها بعض التغيير في الصّورة، ما يجعلها تشابه ألفاظا أخرى فتدخل معها في دلالتها، فكلمة "(قماش) المألوفة لدى الناس لا نجد لها دلالة أخرى في قاموس الفيروزبادي غير معنى (أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء)، والجواهري يذكرها أيضا بمعنى متاع البيت. ومهما يكن فإننا لا ندري كيف تطورت دلالة هذه الكلمة إلى ما هي عليه الآن، غير أن بعض الدارسين يرى أنها مأخوذة من كلمة (كُمَاش) الفارسية وهي عندهم النسيج من القطن الخشن، فتكون الكاف قد تحولت إلى قاف لسبب أو لآخر، فأشبهت الكلمة الفارسية، وانصرفت دلالتها إلى الدلالة الفارسية بمعنى النسيج"[3]، وكثير من الألفاظ في العربية جرت على هذا النحو.
- أن تُهجر ألفاظ أخرى ويستعاض عنها بغيرها لتكون أقل وضوحا في الدلالة على الأشياء التي تعبر عنها كالمحرم اللغوي وألفاظ القذارة والدنس، وقد جاء ذكر هذه الكنايات في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى في الآية 43 من سورة النساء: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾[*]؛ عن هذه الآية يقول الرازي: "والغائط المكان المطمئن من الأرض وجمعه الغيطان. وكان الرجل إذا أراد قضاء الحاجة طلب غائطا من الأرض يحجبه عن أعين الناس، ثم سمي الحدث بهذا الاسم تسمية للشيء باسم مكانه"[4]؛ أي عرف العرب كلمة الغائط دالة على المكان الذي تقضى فيه الحاجة، وهو مكان منخفض عادة، يستتر فيه الإنسان لهذا الغرض، ثم سميت الحاجة بالمكان الذي تقضى فيه تجنبا للتصريح، فأصبح يقال لكل من قضى حاجته: " أتى الغائط".

---

(1) الرّازي محمد بن أبي بكر: **مختار الصّحاح**، تح محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1415ه / 1995م، ج01، ص239.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس: **دلالة الألفاظ**، ص137.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص139.

(*) الآية 43 من سورة النساء.

(4) فخر الدين الرازي: **التفسير الكبير**، ص115، ج10

عن هذه الكلمة يقول الزبيدي صاحب تاج العروس: "وفي الحديث: تنزل أمتي بغائط يسمونه البصرة، أي بطن مطمئن من الأرض، (والغائط: كناية عن العذرة) نفسها، لأنهم كانوا يلقونها بالغيطان، وقيل: لأنهم كانوا إذا أرادوا ذلك أتوا الغائط وقضوا الحاجة، فقيل لكل من قضى حاجته: قد أتى الغائط، يكنى به عن العذرة. وفي التنزيل العزيز ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾، وكان الرجل إذا أراد التَّبَرُّز ارتاد غائطا من الأرض يغيب فيه عن أعين الناس، ثم قيل للبَرَاز نفسه، وهو الحدث غائطٌ، كناية عنه، إذ كان سببا له"[1]، من هنا نستخلص بأن المكان وهو الغائط أصبح تعبيرا عن عملية قضاء الحاجة، فانتقلت الدلالة الأصلية إلى أخرى تفرعت عنها فهُجر الأولى وحلّت الثانية محلها، "وبسبب كثرة استعمال هذه اللفظة في ذلك المعنى أصبحت صريحة فيه، فعدل عنها الناس، لذلك لا نجد اليوم من يستعملها حتى في لغة الكتابة، واستعاض الناس عنها بألفاظ أخرى فيها شيء من التعمية والغموض، تتماشى مع التطور الحضاري للمجتمعات من مثل: (قضاء الحاجة، الذهاب إلى الحمام) وغير ذلك"[2]، على أن بعض اللغويين المحافظين يرون أن (قضاء الحاجة، الذهاب إلى الحمام، ونحوهما) ليست من التعابير العربية الأصيلة دقيقة الدلالة، فهي كنايات لا ترتبط مباشرة بالصورة الذهنية التي توصل بشكل مباشر إلى المعنى المطلوب، وأما (الغائط) فتعبير مباشر كفيل بطلب الصورة الذهنية للمعنى المطلوب، بدليل أن القرآن الكريم استعملها.

تعد البواعث النفسية من العوامل التي تساهم في التطور الدلالي، إذ أن الشعراء في العادة يستعملون في قصائدهم مجازات يبتغون بها إثارة المشاعر، وهي أكثر من أن تُحصى، فقد تسمع أو تقرأ لأحدهم قوله: "سكن الليل"، أو "سألت البحر"، أو "بكى الفجر" وغيرها من التعابير الكثيرة في لغة الشعر، وفي القرآن الكريم مجازات كثيرة من هذا القبيل، نحو قوله جل شأنه: ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[*]، أو قوله أيضا: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾[*].

ب.ب الخطأ اللغوي في ضوء ظاهرة التطور الدلالي:

إذا تحدثنا عن أنظمة الاتصال المتعددة التي يعرفها الإنسان فإننا سنستخلص بلا شك بساطتها وسهولتها مقارنة باللغة، فعلامات المرور أو أصوات الحيوانات أو حركات النحل مثلا كلها تحمل دلالات

---

(1) الزبيدي محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس**، تح عبد الستار أحمد فراج، راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والنباء الكويتية، سلسلة التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت)، (د، ر، ط)، 1385هـ/ 1965م، ج19، ص521.

(2) حسن حامد الصالح: **التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، ص68.

(*) الآية 92 من سورة النساء.

(*) الآية 19 من سورة البقرة.

محددة، لكننا عند حديثنا عن اللغة وأنظمتها ووظائفها فإننا سنكشف عن نظام أعقد بكثير من أنظمة الاتصال الأخرى، على اعتبار أن للغة وظيفة اجتماعية واتصالية يصعب فيها تحديد الرسالة اللغوية؛ فعلامات المرور مثلا دقيقة الرسالة، لا تفيد بأي حال من الأحوال غير ما وضعت له، وقس على ذلك رقصة النحل وأصوات بعض الحيوانات التي تعبر بالغريزة عن موقف معين، وأما لغة البشر فليس من السهولة فيها تحديد معنى الرسالة المبعوثة من قبل المتكلم إلا إذا وضعنا أنفسنا داخل سياق الرسالة، واستطعنا أن نكون في مسارها بين الباث والمستقبِل، ذلك أن المعنى لا يتصف بالاستقرار.

يستخدم المتكلمون نظاما لسانيا دقيقا، والمعيار أساس هذا النظام، فإن المتكلم عند تقيّده بقواعد اللغة يوصف بالفصيح، وإذا خرج عن هذه النواميس ولم يتقيد بها يرتكب الأخطاء اللغوية، والحكم هنا لا يتسم بأي تعقيد، إذ تستعين اللسانيات بالنظريات اللغوية من أجل إصدار أحكام من هذا النوع، وكذا يتسنى للباحث اللغوي أن يصدر الأحكام نفسها على مستوى الدراسة الصوتية، ذلك أنه يمكن الحكم على الأداء الصوتي للبشر بغض النظر عن قدراتهم اللغوية، لأن دي سوسير ميز بين اللغة (*langue*)، والكلام (*parole*)، وحدده تشومسكي عندما ميز بين الكفاءة (*competence*) والأداء (*performance*)، من هذا المنطلق فإن مدى قدرة هذه الدراسة على فرض الأساس التجريبي نفسه لفك بعض ألغاز التطور الدلالي لا يفضي سوى لنتائج محدودة تفتقر إلى الدقة.

يجد الدرس اللساني صعوبة في تفسير بعض الأخطاء على مستوى الدلالة بالطريقة نفسها التي يقف بها عند الحكم على بعض الأخطاء على مستوى الصوت، فإذا كانت اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة – على مستواها الفونولوجي – فإننا لا نجد تفسيرا لبعض أخطاء الدلالة إلا ما كان نسبيا، إذ أن تتبع مسار بعض التراكيب لا يفضي بنا دائما إلى نتائج دقيقة على غرار علم الأصوات، وكل محاولة في هذا الاتجاه، إنما "تفضي إلى نتائج قد تنعت بالتقليدية إذا ما قورنت بالنزعات ذات الاتجاه البنيوي"[1]، الذي يؤمن بأن اللغة عبارة عن نظام يتكون من عدة نظم، فهي من حيث كونها مجموعة من العلامات أو الرموز إلا أن هذه العلامات و تلك الرموز تتكون أولا من أصوات تحدثها أعضاء النطق الإنساني وتدركها الأذن.

تندثر بعض الكلمات فتبلى كما يبلى الثوب، فيبتعد عنها الناس ويقل استعمالها، أو تُبدل بكلمة أخرى، "وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسيّ جديد، وقد يحدث أن ينزاح هذا المفهوم بدوره ليحلّ مكانه مفهوم آخر"[2]، نتيجة لعوامل مؤثّرة، لذلك يجد بعضهم صعوبة في التّواصل مع من حولهم إذا كانوا جاهلين بهذا التّطور، ومن ثمّ وجب أن يحدث وعي بهذا التّطور على مستوى المجتمع الواحد، وإنّ الّذين قد يجدون إشكالا في التّواصل مع أبناء مجتمعهم هم الّذين حدث انقطاعهم عنه لمدّة طويلة، ومن هنا فهم

---

(1) ينظر: فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، ص177.

(2) منقور عبد الجليل: **علم الدلالة**، ص69.

يحتاجون إلى وقت طويل حتّى يضبطوا نوعيّة هذا التّطور الدّلالي الّذي حدث في بعض ألفاظ لغتهم، فقد لا يستطيع المهاجر الذي غاب عن بلده مدة طويلة أن يتواصل مع من حوله قبل أن يكتسب الرصيد اللغوي الجديد الذي فاته.

يصبو الدّرس الدّلالي الحديث إلى الارتقاء باللّغة إلى مستوى يبعدها من دوّامة المفاهيم الخارجة عن إطار العرف اللّغوي، فبعض المناهج التعليمية العاملة تحت هذا الإطار تسعى إلى تهذيب السليقة اللغوية، وهو نهج تبنته بعض بلدان أوربا كألمانيا وفرنسا، فهو "يهدف أساسا إلى التّعرّف على القوانين الّتي تشرف على النّظام اللّغوي، وذلك بتحليل نصوص لغويّة بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محدّدة وفي هذا سعي إلى تنويع التّراكيب اللّغوية لأداء وظائف دلاليّة معينة"[1]، ولذلك يشكّل الجهل بالعرف اللّغوي عاملا أساسا في حدوث هذا النّوع من الأخطاء، لأنّ الجهل بدلالات بعض الكلمات يؤدّي إلى الاستعمال الخطأ، ومن ذلك على سبيل المثال الاستعمال الخطأ لكلمة (الأبد) التي تفيد مطلق الزّمن، فلا يجوز أنْ يُقال: "أبد اليوم" وما شابه، وهذا النّوع من الأخطاء كثير الوقوع عند مستعملي اللّغة الرّسميّة من أبناء المدارس وغيرها.

يقول أمين ناصر الدّين في (دقائق العربيّة): "قال كاتب: انصاع فلان لكلام صديقه، فهذا الفعل (انصاع) يستعمله أكثر الكتبة بمعنى أطاع، فيخطئون لأنّ معناها، (انفتل راجعا مسرعا ومرّ)، فكأنّ الكاتب قال: انفتل فلان راجعا مسرعا ومرّ لكلام صديقه، فمن لا يضحك إذا سمع هذا التّعبير؟"[2]، غير أن هذه الدلالة ارتبطت بهذا الفعل، فكل الذين يستعملون هذا الفعل يعرفون بالعُرف أنّه بمعنى انقاد، فعوملت هذه الدلالة معاملة الخطأ عند أهل اللغة، وكل الذين يستعملون هذا الفعل يعُدونه بمعنى انقاد، جاء في المعجم الوسيط: "(انْصَاعَ): مطاوعُ صاعه، ورجع أو مرّ مسرعا"[3]، ومن هنا يتبيّن أنَّ الخطأ ضمن هذا المستوى يتطلّب هو الآخر الاهتمام، فلا ينبغي أن يُكتفى بالتّركيب أو فكرته، بل ينبغي أن يُراعى التّوافق بينهما، فكثير من الأخطاء على مستوى الدّلالة أصبحت تلقى قَبولا على أساس أنّها الصّواب، غير أنّها في الحقيقة لو أُخضعت للتّحليل اللّغوي لظهرت بلباس الخطأ، وبُدّلت بالصّواب المطلوب.

2- الحد الفاصل بين اللحن والتطور اللغوي:

تقع عربية اليوم بين طرفين يجتذبانها بقوة نحوهما، بين اللحن الذي يفسدها ويستميلها نحو الضعف والاندثار، والتطور الذي قد يغير وجهها يوما إذا لم يخضع لمعايير تضبطه بشكل فاعل، إذ ليس

(1) منقور عبد الجليل: **علم الدلالة**، ص53.

(2) أمين ناصر الدين: **دقائق العربية**، ص101.

(3) مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**، ص528.

بالضرورة كل تغيير تطورا، فهناك من التغيير ما هو في صالح العربية، ومنه ما لا يخدمها البتة. فأما اللحن فسمة طبيعية تتسم بها جميع لغات العالم، لا يمكن أن تسلم منه لغة العرب ولو كانت لغة الذكر الحكيم، وأما التطور فأمر يسري دون شعور في حياة البشر، في فكره ولغته وجوانب أخرى من نشاطاته اليومية، إذ "هناك ميل طبيعي لمفردات اللغة نحو النمو والتكاثر، نتيجة لنمو النشاط الإنساني بمرور الزمن وتكاثره، فهناك أشياء كثيرة تجدّ، وأحوال تنشأ، وأفعال تستحدث، ومعان تتولد"[1]، فلا يمكن أن تستسلم اللغة لخطر الخطأ القاتل تحت طائلة أنه باب من أبواب التطور اللغوي، ولا يمكن أن يترك التطور رخو العنان فيستسلم لنفسه حتى الهاوية، فإذا تمكنت اللغة من درء هذين الخطرين ووضعت لهما حدودا يقفان عندها، ضمنت لنفسها نفسا أطول.

يُخَطِّئ كمال بشر الرأي القائل بأن الخطأ ظهر أول ما ظهر في النحو، إذ يرى فيه ابتعادا عن الدقة العلمية، وعنده أن اللحن ظهر ويظهر دائما وأبدا على كل المستويات، أصواتا وصرفا ونحوا، والغالب أنهم "لاحظوا اللحن في النحو قبل ملاحظتهم له في بقية المستويات الأخرى، أو لاحظوه في هذه المستويات ولكنهم لم يهتموا به اهتمامهم بما شاب النحو من تحريف أو خطأ"[2]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اللحن في بعض مستويات اللغة من الممكن أن يكون الوجه الأول للتطور اللغوي، لأنه "يأخذ صفة التغيير"[3]، فإذا كان الخطأ هو مخالفة المعيار النحوي الذي يتحكم في مسار اللغة، قد يفتقد هذه الصفة على مستوى الدلالة أو الصوت مثلا، لأن ما كان يراه الناس لحنا في هذه المستويات عمّ وشاع حتى أصبح الفصيح المألوف.

لقد اعتبر القدماء لحنا كل ما خرج عن لغة العرب وضوابطها المتعارف عليها، واعتبروا كل كلام سار على نهجهم وطابق مبادئ لغتهم صوابا، غير أن المسألة تختلف نوعا ما في عربية اليوم، إذ "ينظرون إلى بعض الأمثلة بشيء من التسمّح ويحاولون تصحيحها أو تفصيحها بطريق التأويل أو تخريجها بلهجة قديمة أو بصور نادرة في الاستعمال أو جائزة على رأي أو توجيه من التوجيهات التي تقبلها بعض النصوص العربية، لمرونة قواعدها وضوابطها العامة"[4]، واللغويون وسط هذا كله عاجزون عن إصدار الرأي الفاصل في هذه المسائل كلها، ولعل مرد عجزهم هذا إلى الاختلاف حول تحديد مفهوم اللغة في حد ذاتها، هل هي - كما

(1) ماريو باي: **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، الطبعة 02، 1419هـ / 1998م، ص154.

(2) كمال محمد بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، الجزء 62، رمضان، سنة: 1408هـ/ ماي، سنة: 1988م، ص136.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص136.

(4) المرجع نفسه، ص137.

يرى المعياريون - ما يجب أن يتكلمه الناس؟ أي أهي ذلك النموذج الذي حصل الاتفاق حول فصاحته، ولقي الإجماع حول سلامته؟ أم أن اللغة - كما يرى الوصفيون - هي ما يتكلمه الناس بالفعل؟

الحاصل أن عموم ظاهرة اللحن ليست جديدة، فإذا كانت الفصاحة هي الصفة الغالبة على عربية عصر الجاهلية وعربية عصر الإسلام، فإن الأمر لم يعد كذلك بعد عصر الخلافة، والأدلة على ذلك كثيرة، "يقول المتنبي:

وكلمةٍ في طريقٍ خِفتُ أعربها ... فيُهتدى لي فلم أقدر على اللّحنِ

يُرجع الرواة مناسبة هذا البيت إلى حادثة جرت للمتنبي، إذ أنه كان قد اضطر للهروب من (حمى جرش) خوفا من بطش شخص يدعى ابن كروس، فاقتحم ظلمات البادية متوجها إلى أنطاكية، ولكن المهم بالنسبة لنا هنا هو المعنى الموجود في هذا البيت الوارد بالقصيدة، فالمتنبي يقول إنّه خاف خلال هروبه أن ينطق بلغة عربية سليمة خوفا من أن يكتشف الناس هويته، وكلمة (اللحن) هي الخطأ في إعراب الكلمة، أي أن النطق بلغة سليمة يدل على أن المتكلم شخص غير عادي، فالنطق الخطأ إذا هو القاعدة، ومن لا يخطئ هو الاستثناء، فإذا نطق المتنبي دون خطأ فمن الممكن أن يُكتشف ويعرف أنه شخص ينتمي إلى الصفوة"[1]، فالبيت إذن إقرار من المتنبي بأن من كان يتحدث العربية في هذا العصر بلا أخطاء كان شخصا مميزا، وأن الغالب الأعم هو اللحن، وأما الفصاحة فشيء نادر، ولعلها صورة حقيقية لما هي عليه عربية اليوم.

تختلف مواقف الدارسين حول فكرة قبول أو رفض التطور اللغوي، إذ "يرى الفريق الأول أن التطور اللغوي يعني الانتقال باللغة من حالة إلى حالة أفضل، لأن من شأنها أن تفي بحاجة المجتمع، وفريق آخر يرى أن التغيير يستلزم في أغلب الحالات أو بعضها الخروج من القواعد الثابتة المقررة، فهذا التغيير إذن ضرب من الخطأ الصرف، وينبغي أن ينظر إليه على هذا الأساس، وأما الفريق الثالث فيتوسط المسألة، إذ يرى أن التطور نوع من الميل أو الانحراف عن القاعدة الأصلية، ولكنه لم يصل بعد إلى درجة الخطأ، ويفسر الرأي الرابع التطور اللغوي بمعنى مجرد التغيير في البُنى الصوتية والصرفية والنحوية وغيرها، وأصحاب هذا الرأي لا يشغلون أنفسهم بقضية الصواب والخطأ بقدر انشغالهم بملاحظة ما جدّ في اللغة وتسجيله، ورصد

(1) شريف الشوباصي: **لتحيا اللغة العربية – يسقط سيبويه،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (مصر)، ط01، 2004م، ص117.

الظواهر الجديدة وتحليلها[(1)]، والحق أن الرأي الأخير اقرب إلى الصواب وإلى منهج البحث العلمي القائم على الصدق واحترام النتائج.

يتداخل الخطأ والتطور في أحيان كثيرة، على اعتبار أنهما حدثان جديدان في اللغة وتبديل في بعض ظواهرها[(2)]، وكل حدث جديد قد يلقى استحسانا وتأييدا لدرجة الانبهار، فيعيش في سلام إلى حين، والأمثلة على ذلك كثيرة في حياة العربية، فكلمة (كوادر) المستحدثة عن الفرنسية (*cadres*) لاقت استحسانا بين الناطقين بالضاد إلى حين، على الرغم من وجود (إطارات) كبديل عربي لها، بل قد سُمعت وقرئت في المحافل الرسمية بهذا الشكل دون حرج ولا نفور، والحقيقة أن عددا لا يستهان به من المفردات جرت على ألسنة الناس بهذا الشكل، وهي لا ترقى إلى السلامة اللغوية، ولا تمتلك أية صفة ولا ميزة تجعلها من العربية، وقد كانت العرب تتقزز من الخطأ، وترى فيه عيبا كبيرا، وتقف منه موقف الصرامة، فقد روي أن "سبب طلب الكسائي لعلم النحو كان تلفظه ب (عييت) الشائعة في عصره للتعبير عن التعب عوض (أعييت)"[(3)]، على الرغم من ذلك فإن القدماء لم يقفوا تجاه التطور ذلك الموقف الذي وقفوه تجاه الخطأ، وكأنهم عرفوا أن التطور من سنن الحياة، دليل ذلك تلك الألفاظ التي دخلت عصر الإسلام ولم تعرفها عربية العصر الجاهلي، أو تلك الألفاظ التي عرفتها عربية الجاهلية بدلالة معينة، وعرفها عرب عصر الإسلام بدلالة أخرى زيادة على الأولى.

مع هذا كله يجب التفريق بين ما هو لحن وما هو تطور في اللغة، إذ لا يمكن أن نعد اللحن تطورا في اللغة، ولا التطور لحنا، وإنما اختلطت المسألة عند المغالين في التغذي من روح التجديد، فراحوا يستحسنون كل ما هو خارج عن القديم ولو كان على حساب لغة العرب، بينما تشدد المحافظون في المسألة إلى درجة أنهم غالوا في رفض الجديد، "فوقفوا عند نصوص المعاجم لا عند نظام اللغة، ووراء الشواهد دون القواعد فحرّموا حلالا ومنعوا مباحا"[(4)]، مع أن اللغة العربية تحمل من الخصائص ما يضمن لها السلامة من هذه الشبهات، فلغة الذكر الحكيم باقية لا يصيبها قصور أو قدم، وهي خاصة، بينما تتجدد اللغة الرسمية مع مرور الزمن.

---

(1) كمال محمد بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ**، ص134.

(2) محمد المبارك: **فقه اللغة وخصائص العربية** دراسة تحليلية ومقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت)، لبنان، ط02، 1426هـ/ 2005م، ص324.

(3) ينظر: الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة: **ما تلحن فيه العامة**، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (مصر)، دار الرفاعي بالرياض، (المملكة العربية السعودية)، ط1، 1403 هـ/ 1982 م، ص75.

(4) محمد المبارك: **فقه اللغة وخصائص العربية**، ص324.

إن من خصائص أي تطور التحرر من الجمود، وهذه صفة تتسم بها اللغة العربية، على الرغم مما يشاع من أنها لغة بالية، وأن صفة الفصاحة مقتصرة على لغة القرآن الكريم، وأن لغة القرآن الكريم ثابتة لا يصيبها تغيير، والحقيقة عكس ذلك تماما، إذ صحيح أن لغة الذكر الحكيم باقية، وهي تمثل مجموعة من الخصائص اللغوية للعصر الذي نزلت فيه، مع ذلك فإنه باتفاق اللغويين عربا كانوا أم عجم أنها اللغة المستعملة في عصرنا، وزاد عليها التطور الذي يصيب جميع اللغات، إذ سقطت من رصيدها بعض الألفاظ دون أن يشعر الناس بذلك، وجدّت فيها أخرى لم تكن معروفة في عصر نزول القرآن الكريم، فالتطور إذن "لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات أو وفقا لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما، أو يجعلوها تجمد، على وضع خاص، ويسيروا بها في سبيل غير السبيل الذي رسمتها لها سنة التطور الطبيعي"[1]، غير أن إطلاق العنان للتطور اللغوي ينبغي أن يتم وفق أطر علمية يحددها علماء اللغة وعلى رأسهم مجامع اللغة العربية، فلا يجوز أن يحرّم الحلال ويحلل الحرام ارتجالا، إذ متى تُقبل ألفاظ وصيغ وهي خالية من روح العربية؟ ولماذا ترفض أخرى وهي من صميم العربية؟ فقد "منع بعض اللغويين في عصرنا استعمال بعض الألفاظ الشائعة بحجة عدم ورودها في المعاجم وأن العرب لم تستعملها وذلك كلفظ: التطور مع أن منعهم هذا ليس إلا تضييقا لما وسعه العرب، فكلمة التطور اشتقت في هذا العصر من كلمة طور على وزن صحيح معروف هو التفعيل كما اشتقوا من الحجر التحجر ومن النمر التنمر، وهي كلمة احتيج إليها للتعبير عن معنى جديد غير التبديل والتغيير وهو الانتقال من طور على طور. فأي حرج في هذا الاشتقاق مادام الأصل عربيا والوزن عربيا والمعنى لا يؤدى بلفظ آخر موجود"[2]، وكثير من الألفاظ جرت على هذا النحو، فأصابها القبول أو الرفض ارتجالا ودون أي معيار.

يأخذ التطور اللغوي صورا عديدة في مستويات اللغة العربية الحديثة، الصوت والصرف والنحو والمعجم والدلالة، وإن كان مستوى الأصوات أقلها تغيراً، ومستوى المفردات والمعجم والدلالة هو أوسعها وأكثرها مساسا بالتطور اللغوي، ويتم ذلك في العادة عن طريق مسالك مختلفة كالتعريب والترجمة والنحت والقياس والاشتقاق والتوسيع الدلاليّ، ومن أمثلة ذلك: (القوانين الوضعية)، (الرقم القياسي)، (ونواب الشعب)، (سر المهنة)، (والتألق)، (والمجلّة)، و(الباخرة)، وغيرها من الكم الهائل من الألفاظ التي دخلت العربية بفعل التطور اللغوي، ويرى بعض الدارسين أن سبب رفض البعض لهذا التغيير في العربية المعاصرة إنما هو ناتج عن كون الناس ما يزالون يعتبرون الفصحى المعاصرة مطابقة لفصحى التراث الكلاسيكية.

---

(1) نعمة رحيم العزاوي: **النقد اللغوي بين التحرر والجمود:** منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، (العراق)، ط01، 1984م، ص61.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص325.

يرى اللغويون أن التطور سمة حتمية تسير نحوها اللغة، غير أنهم يختلفون حول معيار التطور الذي يفضي في النهاية إلى التمييز بين ما هو خطأ وما هو تطور، وفي هذا الشأن سبعة معايير[1]:

- المعيار الأول: يمثله جماعة المحافظين التقليديين، يرى هؤلاء أن أساس الحكم على الخطأ والصواب يكون بالعودة إلى الضوابط المتعارف عليها، والمسجلة في كتب اللغة.
- المعيار الثاني: وهو ما يشار إليه بالمعيار الجغرافي، ويرى أنصار هذا المعيار أنه في الإمكان اتخاذ لغة بيئة معينة معيارا للحكم، لأسباب تؤهله لذلك، ومن ذلك لغة العواصم، إذ يوجد بها عادة طبقة المثقفين، والجامعات، والمؤسسات العلمية والثقافية.
- المعيار الثالث: وهو المعيار الأدبي، ويرى أنصار هذا المعيار أنه يمكن اعتبار لغة الأدباء والشعراء والمفكرين معيارا للصواب والخطأ.
- المعيار الرابع: يميل أنصار هذا المعيار إلى الأخذ بمقولة أن ما جاء من التوظيف اللغوي مطابقا لقواعد النطق العام مقبول وصحيح.
- المعيار الخامس: وقد أطلقوا على هذا المعيار تسمية (المعيار الذوقي) وأساسه ربط الحكم بالخطأ والصواب بعامل الذوق.
- المعيار السادس: ويسميه بعضهم (المعيار الأرسطوقراطي)، ويعنون بذلك الأخذ بلغة الأرسطوقراط والخاصة، على أساس أن لهؤلاء فرص طيبة للتفوق العلمي والاجتماعي.
- المعيار السابع: ويدعى المعيار (العام)، ويقضي هذا المعيار بالعودة إلى لغة الجماهير معيارا للحكم على الخطأ والصواب.

يمكن أن تأخذ بعض الأخطاء اللغوية صفة التطور فتؤدي باللغة إلى الضرر الكبير، وعليه فإن اللغويين يرون في التمييز بين التطور اللغوي والخطأ في اللغة مسألة لا تحتاج إلى جدال كبير، فالتطور لا يصيب النظام النحوي، لأن النحو قد يخضع إلى التيسير والتخفيف في الأبواب، لكنه مع ذلك يبقى القلب النابض للغة، وليس هذا شأن اللغة العربية فقط بل إن كل لغات العالم تأبى أن يُمسّ نحوها بالتغيير، فإذا كان المبتدأ مرفوعا فلا يمكن بأي حال أن يصبح مجرورا يوما ما، وأما التطور على مستوى الصوت فظاهرة طبيعية، لأن بعض الأصوات تتخذ طريقا مخالفا لما كانت عليه في الماضي، كما يعرف المعجم العربي كلمات جديدة لم تكن موجودة في الرصيد اللغوي العربي، غير أن هذه المسألة ينبغي أن تخضع لسلطة المجامع اللغوية، وأما على مستوى التركيب، فينبغي أن تراعى الشروط التالية في الجملة العربية:

---

(1) ينظر: كمال محمد بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ**، ص138.

- الحذر من أخطاء التوهم: "ومن ذلك قولهم مثلا: (مُشين)، فضموا الميم متوهمين أنه من (أشان) وهو فعل رباعي لا وجود له في اللغة، والموجود هو (شان)، والوصف منه (شائن)"[1].
- الخلط بين الصيغ ذات المعاني المختلفة: ومن ذلك قولهم: الخِطّة، ويعنون المنهج، والصحيح هو (الخُطّة) بالضم، إذ تنص قواعد اللغة على أن الصيغة بكسر الخاء إنما هي للدلالة المادية، ومعناها ما يخطه الرجل لنفسه من أرض أو عقار"[2].
- الاختيار: كثيرا ما يفشل المتكلم في اختيار الكلمة المناسبة، فيقال مثلا: "الرؤيا غير واضحة، والصواب هو: الرؤية، لأن (الرؤيا) لا تكون إلا في النوم"[3].
- الواقعية: للجملة العربية نظامها المعروف، فليس صوابا رص المفردات دون واقعية، وللعربية في هذا الشأن قواعد معلومة وقوانين مرسومة.
- المطابقة، أو العلاقة الداخلية بين الكلم: لا تتطلب اللغة العربية تركيب الجمل تركيبا سليما، بل يتطلب الأمر أيضا مراعاة العلاقة بين أجزاء الكلم، وذلك بإسناد الأجزاء المطلوبة إلى بعضها بشكل منطقي.

لا يمكن بأي حال أن يكون الخطأ في اللغة تطورا، لأن الفرق بينهما أن الخطأ مخالفة للقواعد المعروفة، من حيث النحو أو الصرف أو الدلالة أو الصوت أو المعجم، والخطأ عكس الصواب، وأما التطور اللغوي فهو تغيير نحو الإيجاب، فيتخذ هذه الصفة لأنه يساير حاجيات المجتمع، وما دامت اللغة مستجيبة لحاجات أبنائها، حق لها أن تمتلك صفة التطور والحياة، وما دامت كثيرة الأخطاء التي تخالف أصولها، وتتهجم على روحها، فهي جامدة آيلة إلى الزوال.

رابعا: الأخطاء اللغوية والتحليل التقابلي:

لاشك أن اكتشاف منهج التحليل التقابلي وما أحيط من عناية من حيث التأصيل والتطوير أفاد اللسانيات بشكل عام، كما عاد بالفائدة الكبيرة على اللغات، فهو زيادة على كونه صاحب الفضل في تصنيف لغات العالم المختلفة إلى عائلات لغوية من خلال دراستها دراسة تقابلية مقارنة أظهرت بوضوح قواسمها المشتركة؛ فإنه قد نجح إلى حد كبير في تفسير مشلكة التداخل (*Interference*) بين اللغات في مجال تعلمها واكتسابها، وقد تم استعمال نتائجه وتطبيقها لتطوير المحتوى التعليمي ومناهجه وطرق تعليم

---

(1) ينظر: كمال محمد بشر: **اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ**، ص152.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص153.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص154.

اللغات، وقد ساعد ذلك كثيراً في تجنب متعلمي اللغة الوقوع في أخطاء لغوية تتعلق بتأثير اللغة على أخرى، وذلك من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف على المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، بل وحتى المستوى الاستعمالي أو التداولي، لأن "التحليل التقابلي لا يقارن لغة بلغة، وإنما يقارن مستوى بمستوى، أو نظاما بنظام، أو فصيلة بفصيلة، ويجري التقابل على كل ما ذكرنا آنفا، فالتقابل الصوتي مهم جدا في تعليم اللغة، وكذلك التقابل الصرفي، والنحوي، والمعجمي"[(1)]، كما ظهرت بصمات التحليل التقابلي واضحة من خلال الفائدة التي عاد بها على علم الترجمة، إذ أن أغلب الدارسين يذهبون إلى أن الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين اللغة المنقول منها (*langage source*) واللغة المنقول إليها (*langage cible*) يجعل المترجم قادراً على تجنب الوقوع في الأخطاء اللغوية الناجمة عن الترجمة الحرفية للتراكيب والصيغ والدلالات.

وقد استفاد اللغويون من منهج التحليل التقابلي أيضا في عملية نقد وتحليل الترجمة، وكذا الحكم على النصوص المنقولة من لغات أخرى، إذ تمكن اللغويون بفضل هذا المنهج من اكتشاف المواطن السلبية والإيجابية في النصوص المترجمة، ومن إثبات نجاعته في مجالات الترجمة والتعليم، إذ يتم بفضله تتبع الأخطاء اللغوية، وكما يتم التعرف على مصدرها، فيحاول إيجاد الحلول المناسبة لها، وفي هذا الخصوص فإن المسَلَّم به "في هذا المجال أن الوقوع في الخطأ أمر لا مفر منه، وقد عدّه بعضهم جزءا أساسيا من عملية التعليم، لذلك فالدراسة من هذه الناحية تحقق أهدافا:

أولها: هدف لغوي: ينبثق عن الدراسة اللغوية والبحث في المجالات الميدانية الخاصة بها، حيث إن تحليل الأخطاء وسيلة عملية أساسية في مجالات دراسة علوم اللغة المختلفة، سواء علم اللغة النفسي، أو العصبي، أو التقابلي، أو حتى العام.

وثانيهما: أنها تسهم في مساعدة الدارس في اكتساب اللغة.

وثالثهما: أن نتائجها ومقترحاتها ستوضع بدورها في خدمة وضع سياسة استراتيجية خاصة بتعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها على أسس مدروسة، علما بأننا في حاجة إلى وضع سياسة لغوية بصفة عامة في جميع المجالات"[(2)]، ولا تتعلق هذه الاستراتيجية بتعليم اللغة لغير الناطقين بها، بل أيضا تعليم اللغة للناطقين بها، وقد كانت تجارب الدول المتطورة في هذا الشأن خير دليل على ذلك، إذ أن أكبر المؤسسات التعليمية في ألمانيا – مثلا – تنجز البحوث بعد البحوث في هذا الموضوع، معتمدة على التحليل التقابلي في إصلاح البرامج التعليمية وبنائها.

---

(1) عبده الراجحي: **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص47.

(2) البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء)**، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1429هـ/ 2008م، ص12.

تُعتمد في أحيان كثيرة برامج تعليمية مستنبطة من لغات أخرى، فتتداخل المفاهيم، ويجد المعلم والمتعلم – على حد سواء – صعوبة في فهم خصائص اللغة المنقول منها، فيظهر الأثر بالغا على اللغة المنقول إليها، وهنا يتدخل التحليل التقابلي ساعيا إلى تذليل هذه الصعوبات، وبالجملة فإن "التحليل التقابلي يستند على الفرضيات التالية:

– إنّ الصعوبات الرئيسية في تعلّم لغة جديدة سببها التدخل أو النقل من اللغة الأولى، والنقل نوعان: إيجابي وسلبي، فالنقل الإيجابي يجعل التعلم أسهل، وهو نقل قاعدة لغوية من اللغة الأم إلى اللغة الهدف، ويمكن أن تكون اللغة الأم واللغة الهدف تشتركان في القاعدة نفسها. وأما النقل السلبي فيُعْرَف عادة بالتدخل. وهو استخدام قاعدة في اللغة الأم تؤدي إلى خطأ أو شكل غير ملائم في اللغة الهدف.

- هذه الصعوبات يمكن أن يتنبأ بها التحليل التقابلي.
- يمكن استعمال المواد التعليمية في التحليل التقابلي لتقليل آثار التدخل"[1]، لذلك كله يسعى التحليل التقابلي إلى التدخل في برامج التعليم ليشير إلى مواطن الخلل، ويبين الأسباب المؤدية إلى الصعوبات التي تعتور عملية تعليم اللغة.
- يستند التحليل التقابلي على أفكار الدارسين في موضوع تعليمية اللغة، مستلهمين جل المبادئ من فرضياتهم، فيقيمون الوزن لها جاعلين أرضياتها منطلقا لتحليلاتهم، فهم يؤيدون مثلا آراء بياجي (*piaget*) القاضية بانّ "قدرات الفرد في التخلص من الأخطاء أداة فاعلة في التعلم"[2]، وعندهم كل المحاولات التي لا تستند على القدرات فهي فاشلة لا محالة.

ظهرت دراسات مؤيدة وأخرى معارضة وغيرها متحفظة حول قيمة التحليل التقابلي في مجال تدريس اللغات وإعداد المواد التعليمية، إذ نجد بعضا ممن لا يرون فائدة كبيرة ترجى من التحليل التقابلي، ومنهم من يرى أن فائدة التحليل التقابلي لا تظهر إلا عند استكمال نتائجه، ويتم ذلك بتحليل الأخطاء، ويقف بين هذين الرأيين رأي آخر، "ويمثل آراء العلماء في هذه المسألة:

أولاً: المؤيدون: يرون أن التحليل التقابلي يمكن أن يتنبأ بالأخطاء، وأنه من الممكن أن يكون سببا رئيسيا في القضاء عليها، "ويرى) *Fisiak* 1981 (بأنّ التحليل التقابلي ضروري للمعلمين، ومصمّمي المناهج الدراسية ومُعِدِّي المواد التعليمية، واستنتج 1994 *Nyamasyo*) (من دراسته على الطلاب

---

(1) جاسم علي جاسم: **نظرية علم اللغة التقابلي في التراث العربي،** مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، العدد 114، ربيع 2003م، السنة الثامنة و العشرون، ص244.

(2) *jean-pierre astolfi: **l'erreur , un outil pour enseigner** , ESF éditeur ,issy-les-moulineaux,(france) , 6eme edition , 2004 , p51.*

الكينيين بأنّ "طريقة التحليل التقابلي ستكون مفيدة في إبراز المشكلات الصعبة التي تواجه الطلاب"[1]، وكانت هذه الاستنتاجات دليلا على قدرة التحليل التقابلي في التنبؤ بالأخطاء.

ثانياً: المعارضون: يرون أنّه لا يمكن توقّع أو التنبؤ بالأخطاء، وخاصة على مستوى النحو، ولكنه يمكن أن يوضّح الأخطاء فقط، "ويضع (*Van Buren* 1974)، التبرير للتحليل التقابلي بأنه يوجد في قوّته التوضيحية، بدلاً من قابليته لتوقّع أو تنبؤ الأخطاء أو الصعوبات في اللغة الثانية، أما (*Whitman* 1972 & *Jackso*)، فقد أجريا اختبارين في النحو الإنجليزي ل 2500 طالب ياباني ليختبرا "نظرية التحليل التقابلي في النحو الإنجليزي وإمكانيته في التنبؤ أو توقّع المشكلات التي تواجه الناطقين غير الأصليين في اللغة الإنجليزية، فأظهرت نتيجة الاختبار بأن التدخل أو النقل لعب دوراً ضئيلاً في تعلّم اللغة"[2]، فالخطأ في نظر هؤلاء وليد الممارسة اللغوية لا غير.

ثالثاً: المعتدلون: يرون أن التحليل التقابلي مفيد، لذا "لا بد من دمج التحليل التقابلي وتحليل الأخطاء، مع بعضهما بعضاً، باعتبارهما أساليب يمكن أن تزود المعلم بالنظر في عملية التعلم"[3]، ويرى دعاة تحليل الأخطاء أن كثيرا من الصعوبات التي يراها التحليل التقابلي عائقا في تعلم اللغة، لا تعرقل عملية التعليم بشكل فعلي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ عددا من الأخطاء لا تنتج عن تأثير اللغة الأولى، ومن هنا فإنّه يستحيل على التحليل التقابلي أن يتنبأ بوقوعها، وكان هذا القول سببا في نجاعة علاج الأخطاء التي تنتج عن اللغة المدروسة، وتمثل بعض الحالات إشكالا في التعاطي مع الأخطاء وعلاجها، نحو: جمع التكسير في اللغة العربية، الممنوع من الصرف، وغير ذلك من أبواب النحو والصرف.

1- منهج تحليل الأخطاء:

إذا اعتبرنا أن الخطأ من العادات الكلامية عند الناس، فإن المخطئ يرتكب الخطأ وهو يدرك تمام الإدراك أنه مثل البشر، يصيب ويخطئ في لغته كما يصيب ويخطئ في جميع مناحي الحياة، "والذي لا شكّ فيه أننا جميعا نخطئ، ونخطئ عند تعلمنا للغة، وعند استعمالنا لها، ومن ثم فإن درس الخطأ درس أصيل في حد ذاته"[4]، فالخطأ إذن طبيعة إنسانية، لذا يجري التعامل مع الأخطاء وفق مرحلية معينة، إذ تعد هذه المرحلة تالية لمرحلة التحليل التقابلي، غير أن تحليل الأخطاء يدرس لغة المتعلم الثانية، أي تلك التي هو بصدد تعلمها، ويجري تحليل الخطأ عادة على مراحل:

---

(1) ينظر: جاسم علي جاسم: **نظرية علم اللغة التقابلي في التراث العربي**، ص244.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص245.

(3) المرجع نفسه، ص244.

(4) عبده الراجحي: **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص50.

أ- تحديد الخطأ:

يجري التعامل مع الأخطاء أولا بتحديدها، ووصفها وصفا دقيقا يسمح بإجراء الفرضيات، والتحاليل المناسبة التي تقتضيها المراحل الموالية لتحديد الخطأ، لذلك فإن قواعدها المنهجية تكون في العادة على النحو التالي:

- يفترض في المقررات الدراسة أن تبنى وفق معايير محددة يقوم بإعدادها المشرفون على عملية التعليم، إذ يراعى عادة تجانس المتعلمين من حيث العمر والجنسية والقدرة الكلامية وغيرها، حتى إذا أجريت الدراسات حول هذه الفئات من حيث الأخطاء اللغوية، تكون الدراسة ذات نتائج منطقية، بدليل أن دراسة الأخطاء على مستوى هذه الفئة الواحدة التي تميزها تلك المعايير سيعطيها صفة الشيوع التي تجعل الدراسة محصورة داخل حدود معينة.
- إننا عندما ندرس لغة ما إنما ندرس نظاما بعينه، على اعتبار أن اللغة نظام تواصلي، وبالتالي فإن أية دراسة تنجز في هذا الصدد إنما تنصب على طبيعة اللغة النظامية، "فالأخطاء اللغوية الناجمة عن هذا النظام هي هدف الدراسة، وقد أثبتت التجربة في هذه الدراسات أن المتعلم أحيانا ينتج جملا سليمة، أو على الأقل مقبولة، أو ملائمة عن طريق الصدفة، لذا فإن نتائج الدراسات في هذا الصدد أثبتت أنّ الصدفة لا تمثل نظاما، ومعنى ذلك أن الخطأ والصواب ليسا في الشيء ذاته، وإنما دليل على وجود نظام صحيح أو نظام خاطئ"[1]، وقد أثبتت صحة ذلك بعض التمارين التي أجريت على مجموعة من المتعلمين المتجانسين من حيث المعايير المذكورة، "إذ أجريت خلال حصة تطبيقية بعض التمارين اللغوية حول (الجملة الاسمية)، وقد تمّ تعرف المتعلمين على عناصر الجملة بسهولة، غير أن بعض البلبلة أصابتهم عندما حدث تقديم وتأخير في عناصر الجملة، بدليل أن مجموعة كبيرة منهم استطاعوا أن يتوصلوا إلى الإجابات الصحيحة وهم غير متأكدين منها، إذ عندما طُلب منهم إعادة تركيب عناصر الجملة بشكل صحيح عجزوا عن إنجاز العملية"[2]، ما يفسر أن قدرتهم على الإجابة كانت من محض الصدفة لا غير.
- يمكن للدارس أن يميز بين نوعين من الأخطاء لدى المتعلمين:
  - أخطاء قدرة: وهي مرتبطة بالعجز عن الأداء الصحيح للغة، ويكون ذلك في العادة مرتبطا بخلل في الأداء العادي الناجم عن صعوبات في السماع أو النطق أو خلل عضوي، ووصف أخطاء القدرة مهم جدا خاصة في تعليم اللغة الأولى.

---

(1) ينظر: البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء)**، ص186.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص53.

- أخطاء أداء: معظم جهود اللغويين منحصرة في أخطاء الأداء، وأخطاء الأداء نوعان: إنتاجي واستقبالي، فأما أخطاء الأداء الإنتاجي فمرتبطة بعملية الأداء، إذ تستخلص مادتها من عملية التواصل، ويشير الدارسون إلى أن الأخطاء المرتبطة بحجرة الدرس لا يمكن أن تكشف عن مادة من الأخطاء كفيلة بالدراسة، إذ أن السلوك داخل حجرة الدرس ليس كله اتصاليا، لذلك فإن الدراسة التي تتتبع السلوك الاتصالي نحو: النشاطات الكتابية الحرة وكتابة الخواطر والقصص والمقالات وكذا التعابير الشفوية تكون مادة خصبة وحقيقية لهذه الدراسة. وأما أخطاء الأداء الاستقبالي فهي أخطاء يصعب في العادة تحديدها، لأن المتعلم للغة الثانية يجيب عن الكلام بحركة، وقد يكون الصمت رد فعل طبيعي، لذلك فإن أية دراسة في هذا الصدد ينبغي أن تنطلق من الاستماع إلى الأداء الكلامي للمتعلم، ولذلك كله يتركز تحليل الأخطاء على الأداء الإنتاجي أو الأداء التعبيري كما يسميه بعضهم.
- تمثل مستويات الأداء في الكتابة مادة خصبة لدراسة الأخطاء، فالخطأ على مستوى الصرف أو النحو – مثلا – يدل على خلل في قواعد ذلك النظام اللغوي، فزيادة حرف أو نقص حرف لا يمثل فقط خللا في الكتابة، بل قد يمثل خللا في استيعاب هذه القواعد، فقد يكتب المتعلم (لاكن) وهو يقصد (لكن)، وقد يكتب (يدعوا) و(يرجوا) وهو يقصد (يدعو) و(يرجو)، لأن الواو هنا أصلية أي حرف علّة وليست واو الجماعة.

ب- تفسير الأخطاء:

مرحلة التفسير تالية لمرحلة تحديد الأخطاء ووصفها، ولا يمكن بأي حال أن يكون التحليل فاعلا وصحيحا ما لم يتم تفسير هذه الأخطاء بشكل صحيح، ورغم تسجيل الخلافات الكثيرة حول هذه المسألة إلا أنه في الغالب الأعم يتم تفسير هذه الأخطاء وفق المعايير التالية:

- معيار التدرج والترتيب: يتلقى المتعلم المادة التعليمية جزءا من كل، فاللغة العربية واسعة ولا يمكن تقديم كل شيء فيها، "لذلك فإن المشرفين على العملية التعليمية يفشلون في كيفية تقديم هذا الجزء، سواء من حيث تبويبه أو محتواه أو طريقة تقديمه"[1]، لأن من خصوصيات هذه اللغة أنها تلقن بالتدرج والتسلسل المنطقي، لذلك فإن بعض الأخطاء تكون ناجمة عن نقص في المادة التعليمية التي يتلقاها المتعلم، أو عن خلل في ترتيب المادة المدروسة.

(1) ينظر: عبده الراجحي: **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، ص54.

- معيار القدرة المعرفية لدى المتعلم: تختلف قدرات المتعلمين من واحد إلى آخر، لذلك فإن المعلمين في العادة يتبعون طرائق يتفاوت المتعلمون في التعاطي معها، وهذا التفاوت يرجع بالدرجة الأولى إلى خصوصيات المتعلم النفسية والاجتماعية وغيرها.
- معيار تداخل المهارات: يرى الدارسون أن المتعلم حين يتعلم مهارة ما إنما تكون جديدة بالمقارنة مع مهارات سابقة يكون قد تعلمها، لذلك فإنه قد يحدث تداخل بين مهارات سابقة والمهارة الجديدة التي اكتسبها، فتؤثر واحدة على أخرى، بطريقة سلبية أو إيجابية، فقد تكون سلبية إذا حاولت إحدى المهارات أن تطغى على الأخرى، وقد تكون إيجابية إذا كانت المهارتان متشابهتين، بحيث تمهد الأولى للثانية، وإذا طبقنا هذا المبدأ على تعلم اللغة قلنا إن كل متعلم يميل طبيعيا إلى أن ينقل بنية لغته الأولى إلى اللغة الأجنبية التي يتعلمها.

ج- تصويب الأخطاء:

لا يتم تصويب الأخطاء بإعادة تقديم مواد معينة لها علاقة بتلك الأخطاء، وهذا النهج تتبعه بعض المدارس التي ترى في دروس التقوية حلا للمشكلات اللغوية، وإنما يكون بمعرفة سبب الخطأ ثم تقديم المادة الملائمة، لذلك فإن تحليل الأخطاء يعود بالفائدة على تعليم اللغة على المستوى النظري وأخرى على المستوى الإجرائي، فعلى المستوى النظري يتم توقع ردود أفعال المتعلم للغة، ومن هنا يتم وضع مخططات في هذا الصّدد، يتم من خلالها توقع حل لكل إشكال، أما على المستوى الإجرائي فإنه يتم التدخل في الأخطاء بعد دراستها، بهدف تطوير المحتوى التعليمي وكذا التخطيط والمقررات الدراسية، والمحيط الدراسي وغير ذلك.

2- الدراسة اللغوية للأخطاء:

لا يمكن للدارس أن يتناول كل الأخطاء بالدراسة اللغوية، وإنما يتم ذلك من خلال نماذج تمثل ما يقع فيه المتعلمون من أخطاء على وجه العموم، وإن أبرز أنواع الأخطاء هذه الأخطاء هي أخطاء التداخل اللغوي، وإننا أثناء التطرق لأخطاء التداخل اللغوي يكون "عملنا تطبيقيا، فنحن أمام أخطاء واقعة بالفعل، ولسنا بصدد التنبؤ بأخطاء ستقع في المستقبل، فمجالنا علم اللغة التطبيقي، في ميدان التقابل اللغوي"[(1)]، إذ أن لكل لغة خصائصها التي تتميز بها، لذا فإنه لا يمكن أن تمس هذه الخصائص بالتغيير أو الحذف، وقد استطاع الدارسون تمييز الأخطاء اللغوية التي يقع فيها المتعلمون انطلاقا من هذه الخصائص، لذلك فإن هذه الأخطاء تتميز انطلاقا من أي مستوى في النظام اللغوي.

---

(1) البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء)**، ص34.

أجريت تجربة على عينة من متعلمين من جنسيات مختلفة، وقد اعتمدت هذه التجربة على الخطوات التالية:

- "وزعت أوراق الطلاب مجموعات مختلفة توزيعات عشوائية، ثم اتبع منهج في تحليل الأخطاء وفق المراحل العامة (التحديد التفسير والتصويب)، ثم بدئ بمعرفة أخطاء الدارسين كأفراد، كل فرد على حدة، ثم صححت الأوراق تصحيحا كاملا، ثم تلت ذلك مرحلة البطاقات، فصنفت بطاقات لكل نوع على حدة أولا بالنسبة لكل طالب، ثم بالنسبة لجميع الطلبة"[1]، ثم تمّ اختيار أبواب الأخطاء التي بنيت على أساسها معطيات التجربة، وعلى اعتبار أن النحو والمفردات عادة أقرب دلالة على الخطأ، فإن النظام اللغوي لدى المتعلمين يكون أكثر اختلالا في هذه المستويات، "كما أن النظام النحوي لأي لغة هو الذي يستطاع به أن يرد كل عناصر بناء التراكيب إلى أصله، وقد تم في هذه التجربة حصر المخالفات في:

- زمن الفعل.
- علامات الإعراب.
- حروف الجر.
- التذكير والتانيث.
- التعريف والتنكير.
- إفراد ما يجب جمعه أو العكس.
- العطف.
- إهمال العائد في جملة الصلة"[2].

ومن خلال الجداول يمكن ملاحظة المخالفات اللغوية الكتابية في مستوياتها النحوية والصرفية والإملائية الصوتية، ليتضح كم الخطأ ومدى شيوعه، "ومدى ارتفاع درجة الشيوع وانخفاضها، ومعلوم أن في شيوع المخالفات أو عمومها خطورة على اللغة"[3]:

---

(1) ينظر: البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء**، ص21.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص22.

(3) المرجع نفسه، ص23.

أ- الأخطاء النحوية:

رقم ورقة الطالب	الجملة المشتملة على الخطأ	الجملة المصححة	موضوع الخطأ	وصف الخطأ
01	فيها حجر الأسود	فيها الحجر الأسود	التعريف والتنكير	تنكير الموصوف مع تعريف الصفة
01	فيها كعبة المشرفة	فيها الكعبة المشرفة		
02	يلجأ فيه نبي محمد	يلجأ فيه النبي محمد		

ب- الأخطاء الصرفية:

رقم ورقة الطالب	الجملة المشتملة على الخطأ	الجملة المصححة	موضوع الخطأ ووصفه
01	مضيت أربعة أشهر	أمضيت أربعة أشهر	الخلط بين صيغتين من أصل واحد
02	قبل أديتها	قبل تأديتها	
02	ذهب إلى عرفات لأديت أركان الإسلام	ذهب إلى عرفات لتأدية أحد أركان الحج	

ج- الأخطاء الإملائية الصوتية:

رقم ورقة الطالب	الجملة المشتملة على الخطأ	الجملة المصححة	موضوع الخطأ	وصف الخطأ
02	في هذه اللهضة	في هذه اللحظة	الصوامت	كتابة الحاء هاء
03	هلكت شعري	حلقت شعري	الصوامت	كتابة الحاء هاء
14	جئت بواسطة منهة درامية	جئت بواسطة منحة دراسية	الصوامت	كتابة الحاء هاء
14	أمنا هواء	أمنا حواء	الصوامت	كتابة الحاء هاء

د- استنتاج:

يلاحظ من خلال جدول الأخطاء النحوية تكرار أخطاء التعريف والتنكير، وقد تكررت عند المتعلم الأول مرتين، كما "ظهرت عند العينة نفسها أخطاء تتعلق بحروف الجر، وتركيب الجملة وبنائها أو الأسلوب، والعدد، والعطف"[1]، أما جدول الأخطاء الصرفية فيبدو اختلال في التمييز بين الصيغ الصرفية، وقد "تكررت الأخطاء نفسها عند المتعلم الثاني، إضافة إلى بعض الأخطاء الأخرى مما يتعلق بظواهر الخلط بين صيغتين من أصل واحد، والخلط بين صيغتين ليستا من أصل واحد، والخطأ في إسناد الفعل إلى الضمائر المختلفة، أو الخطأ في حروف المضارعة"[2]، وأما ما يتعلق بجدول الأخطاء الإملائية الصوتية فإننا نلاحظ موضوع الخطأ يتعلق برسم الصوامت، إذ أن "المتعلمين يخلطون بلين صوتي (الحاء) و(الهاء) مثلا، إضافة إلى تقصير الصوائت الطويلة، أو إطالة الصوائت القصيرة، أو إبدال صائت طويل بصائت آخر طويل، أو كتابة الحاء هاء، أو كتابة الهمزة عينا، أو العكس، أو كتابة السين شينا"[3]، وهذه الأخطاء في عمومها تتكرر عند عينات أخرى من المتعلمين الذين أبدوا التأثر الكبير بلغتهم الأولى، ما جعل هذه الانعكاسات بارزة على اللغة الثانية التي يتعلمونها.

إن مجال التحليل التقابلي في علم اللغة التطبيقي حديث النشأة، غير أنه أفاد بشكل كبير في تعليم اللغة العربية لأبنائها وغير الناطقين بها، كما أنه قد اثبت بفضل نظرياته نجاعته في تخليص اللغة العربية من الأخطاء، وبخاصة في المجال التعليمي، إذ أن المدرسة قد تكون طرفا فاعلا في تعليم اللغة العربية، كما أنها قد تكون طرفا فاعلا أيضا في الإضرار بها إذا لم تكن برامجها التعليمية مبنية على خطط علمية دقيقة كما حدث ذلك كثيرا في بعض الدول العربية، ومن هنا فإن علم اللغة التطبيقي في مجال التحليل التقابلي يعمل وفق هذا الاتجاه.

خامسا: مآخذ على حركة التصويب اللغوي الحديث:

تناولت كتب اللغة القديمة والحديثة موضوع التصحيح اللغوي بإفاضة وافية، حتى كان من أهم المواضيع التي لا يمكن أن يستغني عنها البحث اللغوي، فهو قائم ما قامت لغة العرب، ومادام اللسان العربي ينشد السلامة اللغوية، لذلك لم يكن ليتوقف عند حدود معينة، لأنه العِنان الذي يوجه اللغة إلى المسالك السليمة حين تتجاذبها عوامل كثيرة تفرضها أشكال التطور والازدواج وغيرها؛ غير أن الكتابة في هذا الموضوع أخذت طابع الذاتية والتعصب في أحيان كثيرة، ما أدى إلى العزوف عما جاءت به كتب التصحيح

---

(1) البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء)**، ص24.

(2) المرجع نفسه، ص25.

(3) المرجع نفسه، ص25.

اللغوي، ومع ذلك فقد نبه بعض اللغويين إلى خطورة المسألة، كلّ بطريقته، "ومثال هؤلاء أمين الريحاني الذي قرأ كتاب (المنذر) في التصحيح اللغوي، ثم بعث برسالة إلى مؤلف الكتاب إبراهيم المنذر يقول فيها: "أشكر لك هديتك (كتاب المنذر) فقد قرأته وانتفعت ببعض ما أصلحتَه من أغلاطنا اللغوية، ولكنني أخشى أن يقوم لغوي آخر - وما أكثَرَهم هذه الأيام ! - ليصلح أغلاطك، وكذلك إلى ما لا نهاية له. أما نحن الكتّاب المساكين العابثين بحرف الجر وحرف التعدي فما لنا إلا أن نتبع ذوقنا فيما هو مُخْتَلَفٌ عليه"[1]، هكذا كان موقف من يرفضون القيود التي تضعها كتب التصحيح اللغوي الحديث، والحقيقة أن الخوف من نقد المخَطِّئين ليس جديدا في تاريخ العربية، فلنا في نوادر هذا الموضوع ما اسودت به بطون مصادر اللغة، فقد رووا أن "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ كان كثير التّدخل في شعر الفرزدق، يصوّبه كلما أخطأ، حتى ضاق الفرزدق به ذرعا وهجاه"[2]، وكان الرّجل اللّاحن عندهم مُعَابٌ مهما بلغت منزلته، ومهما كانت مناقبه ومآثره، ولهم في ذلك أمثال كثيرة، قالوا: "اللّحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه"[3]، أي اللّحن في منطق الكلام أكثر قبحا من مرض الجدري الّذي يفسد جمال الوجه، وقالوا أيضا: "مثل اللّحن في السّري[*]مثل التّفنين[*] في الثّوب"[4]، ومن هنا يظهر أن اللحن عند القدماء نال أبشع الصفات حتى كان الخوف من الوقوع فيه مظهرا يتحاشاه الناس.

وقد اتسمت بعض الكتابات في هذا الموضوع بشيء من الموضوعية التي جعلت الدارسين يتناولونها بالتحليل والدراسة، محاولين في ذلك كله جعل عملية التصويب اللغوي الحديث تأخذ طابعا علميا تؤسس له اللسانيات الذي يسعى بقدر كبير إلى ضبط منهجه؛ ومع ذلك تظل تفتقر إلى بعض الأسس التي تكوّن في هذه العملية نقاط ضعف يصعب التخلص منها، ولعل أبرز هذه المآخذ هي تلك التي جاءت في بعض مقدمات معاجم الخطأ والصواب، ويمكن أن تشمل أبرزها هذه النقاط:

---

(1) ينظر: إسماعيل القيّام: **عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 85، الجزء الثالث، شعبان 1431هـ/ يونيو 2010م، ص704.

(2) ينظر: شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط07، 1992م، ص24.

(3) الجاحظ: **البيان والتبيين**، تح: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (لبنان)، ط01، 1968م، ج01، ص321.

(*) السّري: الشريف من الرجال.

(*) التّفنين: البقعة السخيفة الرقيقة في الثوب.

(4) ابن الجزري: النّهاية في غريب الأثر، ج03، ص476.

1- تضخم التأليف في التصحيح اللغوي وتعدد اتجاهاته:

وصل كَمّ كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث إلى عدد لا يمكن ضبطه بدقة، وقد "ذكر حسين نصار أن عددها يزيد على خمسين"[1]، ولعله قصد بهذا الكلام أشهر كتب التصحيح اللغوي التي عُرفت أسماء أصحابها واشتهرت في ساحة البحث اللغوي، يضاف إلى ذلك كله الجهود المجمعية في هذا الشأن، ثم البحوث والمقالات، والحصص الإذاعية التي تسهر على تصويب بعض الاستعمالات والتي يشتهر أصحابها بالعطاء العلمي الغزير على المستويين الأكاديمي والإعلامي، ومن ذلك حلقات (لغتنا الجميلة) التي كان ينشّطها محمد فارح في الإذاعة الوطنية الجزائرية.

يفترض عادة في هذه الغزارة أن تكون مرجعا قويا يستند عليه الباحث، كما يفترض أن تكون سببا قويا للفصاحة لا للاختلاف في الرأي وتعدد الاتجاهات، فمن اللغويين من يدعو إلى المحافظة، ومنهم الداعي إلى إطلاق اللغة لتعيش روح العصر ومتطلبات التطور، فتولّد عن ذلك كله مؤلفات لا يمكن حصرها، وكم شاهد الباحث وسمع عن آراء تضاربت واختلف أصحابها بسبب هذه الكثرة ! فمرجعية استناد هذا في التخطئة أو التصويب ليست بالضرورة تلك التي يستند عليها غيره في العملية نفسها، بدليل ما يحدث بين المصوبين والمخَطِّئين من خلافات في هذا الشأن، فلكم خَطَّأ إميل بديع يعقوب اليازجي وأسعد داغر والنجار والعدناني وغيرهم، بل لقد ظهرت مؤلفات كثيرة استدرك أصحابها بعض المسائل على غيرهم من اللغويين.

إن مجرد المقابلة بين عدد هذه الكتب والمعاجم اللغوية مثلا، يحيلنا على فكرة أن البحث عن صواب كلمةٍ في رفوف كتب التصحيح اللغوي يعد أمرا مرهقا، وفي أحيان كثيرة قد يأخذ وقتا طويلا، بينما البحث في معاجم اللغة لا يأخذ كل هذا الوقت، فالكثرة إذن مدعاة إلى الإطالة والاختلاف، وليس القصد من ذلك أن في القلة إفادة، وإنما في القلة إفادة إذا كانت هادفة وإذا كانت الكثرة مدعاة للتعقيد والخلاف.

2- النقل والتكرار:

لا يعقل أن تجد اللغة العربية نفسها حبيسة مادة جامدة وغير قابلة للتجدد على غرار سائر لغات العالم، بل إنها أكثر هذه اللغات اتصافا بالتجدد والتغيير لما تمتلك من سبل التوليد والترجمة وغيرها؛ غير أن الغريب في الأمر هو أن بعض كتب التصحيح اللغوي لَتوحي بعكس ذلك، فالمواد التي عالجها القدماء بقيت نفسها تترنح في صفحات هذه الكتب، اللّهم إلا بعضًا من الجديد الذي عالجه بعض المحدثين وبقي هو الآخر موضوع تناولٍ عند من أتوا بعدهم، فالنقل إذن هو السمة الغالبة على هذه الكتب، ينهل كل لاحق من سابقيه دون روية ولا مراجعة.

---

[1] ينظر: حسين نصار: **المعجم العربي نشأته وتطوره**، دار مصر للطباعة، القاهرة، (مصر)، ط02، 1986م، ج01، ص97.

ومن نماذج المواد المعالجة من لدن القدماء والتي كانت محل تكرار عند المحدثين قول العامة: "قَدِمَ سَائِرُ الحُجَّاجِ"، فقد خطّأ الحريري هذا الاستعمال إذ يقول: "فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون: قدم سائر الحجاج واستوفى سائر الخراج، فيستعملون (سائر) بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سؤر"[(1)]؛ فقد تناول هذا الموضوع كتاب كُثر من المحدثين منهم العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) بعنوان "سائر الطلاب"[(2)]، ثم إميل بديع يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة) بعنوان "جاء سائر الطلاب أو كلهم أو جميعهم"[(3)]؛ وأيضا مسألة تعدية الفعل (بَعَثَ) بنفسه أو بحرف الجر، فقد "خاض فيها الحريري قبلُ، وفصّل القول فيها، ليتناولها – دون إضافة جديد فيها – اليازجي وأسعد داغر والنجار ومصطفى جواد وزهدي جار الله وعباس أبو السعود ومحمد العدناني وقسطنطين ثيودوري ونسيم نصر"[(4)]، وبعضهم يوحي أثناء التصويب أو التخطيء أنه مكتشف الخطأ أو الصواب، وفي كل هذا لم يأت اللغويون في غالب الأحيان بجديد، لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المواقف بإلحاح هو: ما الفائدة من هذا التكرار؟

وهناك سبب آخر يؤدي إلى تكرار المادة المتناولَة في فترة معينة، وذلك عندما تكثر الاستدراكات عن مؤلفين في هذا الموضوع، ومن ذلك استدراكات الجندي عن اليازجي بكتاب (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد)، واستدراكات صبحي البصام عن مصطفى جواد بكتاب (الاستدراكات على كتاب قل ولا تقل).

3- غياب منهج موحّد:

اتسمت كتب اللحن القديمة بمنهج واضح المعالم، فقد عالجت المادة اللغوية بهدف القضاء على الخطأ وتغليب الصواب حفاظا على لغة الذكر الحكيم، وكان ضابطها في كل ذلك المنهج المعياري الذي لم يكن لها غنى عنه، والذي خلا من الفلسفات اللغوية والاتجاهات التي قد تؤدي إلى تغليب الخلاف في المعالجة اللغوية، فلم يُسجل فيها ما يُخلط المفاهيم أو ينفر من محتواها، عدا بعض الخلافات في تصويب بعض المواد، عكس كتب التصويب اللغوي الحديث التي تعددت دعواتها واختلفت موادها باختلاف ثقافة مؤلفيها وتوجهاتهم.

---

(1) الحريري أبو محمد بن علي: **درة الغواص وشرحها وحواشيها وتمكلتها**، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1417هـ/ 1996م، ص47.

(2) ينظر: محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص125.

(3) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، ص163.

(4) ينظر: إسماعيل القيّام: **عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، ص707.

إن تعدد مناهج تناول المادة في كتب التصحيح اللغوي الحديث يعد أحد معوقات هذه العملية، إذ أن توجهات اللغويين في هذا الباب تتجاذب أطرافَها مفاهيم وتيارات تختلف باختلاف الأسس الفكرية والقومية والاعتقادية التي يعيشون بها، فالمحافظون مازالوا يحتكمون إلى المنهج المعياري ويغلبونه على جميع تصويباتهم، بل ويحتفظون له بكل تلك القداسة التي ورثوها عن القدماء، وأما تيار المجددين فإنه يرى أن هذا المنهج كان سببا في التفات أبناء العربية عنها، إذ سلطانه الحازم لا يمكن – في نظرهم – أن يعود على اللغة العربية سوى بالصدود والهجر، وتوالت عند هؤلاء دعوات التيسير بل إهمال كل المعايير اللغوية وترك اللغة تجري مجراها الطبيعي مادامت متحملة أغراض الناس وحاجاتهم؛ ثم إن تيار المجددين نفسه تعددت توجهاته بتعدد رؤى أصحابه.

4- اضطراب المنهج المتبع في الكتاب أو عدم الإشارة إليه:

يظهر على بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث اضطراب في المنهج، ما يوحي بعدم قدرة أصحابها على الالتزام بما أشاروا إليه في المقدمات أحيانا، ففي كتاب (معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل بديع يعقوب يلاحظ اختلال في تبويب المادة، إذ يبدو أن مؤلفه رتبه هجائيا، واختار له صفة المعجم في تبويبه، وعنوانه يحمل مواصفات المعجم في المنهج وطريقة التناول، وهذا ترتيب تتّخذه أغلب المعاجم الحديثة، فيسهل بالتالي على مستعمليها الرّجوع إليها وقت الحاجة والتّعرف على الأخطاء وتصويباتها وكذا مواضعها، غير أنّ هذا التّرتيب يختلّ في كثير من صفحاته، وقد تكرّر ذلك كثيرا في معجم التّصويبات، ومن نماذج ذلك:

- تقديم مادّة (ج ن ح) على مادّة (ج ن ب)، وحقّها التّأخير لأنّ حرف الباء يحتلّ المرتبة الثّانية من حروف الهجاء، بينما حرف الحاء يحتلّ المرتبة السّادسة.
- تقديم مادّة (ح ذ ر) على مادّة (ح ذ ا ء)، وكان حقّها التّأخير لأنّ الهمزة تتصدّر حروف الهجاء، بينما حرف الرّاء يحتلّ المرتبة العاشرة.
- تقديم مادّة (ح م س) على مادّة (ح م ر)، وكان حقّها التّأخير لأنّ حرف الرّاء يحتلّ المرتبة العاشرة من حروف الهجاء، بينما حرف السّين يحتلّ المرتبة الثّانية عشر.

المفترض في معجم يُحِلّ الصّواب محلّ الخطأ أنْ يجعل الصّواب عنوانا للمبحث، لكي يأخذه نظر القارئ، ويبقى في ذهنه. وذِكْرُ الخطأ في الشّرح متلوّا بذكر الصّواب مرّة ثانية، ليزداد رسوخا في الذّهن. والذّاكرة تحتاج إلى التّكرار، لكي تختزن الأشياء الّتي ترغب في اختزانها[1]، غير أنّه يلاحَظ بعض التردد في

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص09.

(معجم الخطأ والصواب في اللغة) في جعل التصويبات أو التخطيئات عنوانا للمبحث، إذ ترد مادّة (ف ر ش) مثلا بعنوان "الفِراش والفَراشات"[1]، على أن الاستعمال المُخَطَّأ عند زهدي جار الله هو "فراشَات" وهو صواب عند إميل بديع يعقوب، وترد مادة (ك م ش) بعنوان "انكمش الجلد أو تقبَّض"[2]، على أن أسعد داغر ومحمد علي النجار يخَطِّئان الاستعمال "انكمش" وهو صواب عند المؤلف، فالملاحظ إذن هو تقديم الصواب في عنوان المسألة تارة، وتارة أخرى تأخيره، وهذا يربك مستعمل المعجم، لذا كان على المؤلف الالتزام بمنهج واحد في معجمه.

يتخلّف عدد كبير من هذه الكتب - إن لم نقل أغلبها - عن ذكر المنهج المتبع في التأليف، وهذا الكلام جار على مقدمات هذه الكتب ومتونها وخواتمها، وبعضها أشار بشكل مقتضب إلى طريقة التبويب وأسس اعتماد الشواهد، ومع ذلك كله يلاحظ التزام بعضها بذكر المنهج المعتمد في التأليف وطريقة عرض الشواهد وكذا طرائق التبويب وغيرها من المسائل المتعلقة بالكتاب مع شيء من الاضطراب في التناول، أبرز هذه الكتب (معجم الخطأ والصواب في اللّغة) لإميل بديع يعقوب، و(معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، و(الصحيح والضعيف في اللغة العربية) لمحمود فجال، و(معجم أخطاء الكتاب) و(أخطاؤنا في الصحف والدواوين) للزعبلاوي، فمن أمثلة التناقض الذي ظهر في مقدمة (معجم الأخطاء الشائعة) للعدناني اشتراطه إجماع المعاجم لقبول الاستعمال تارة، إذ يقول: "لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها والمشهود لها بالدقة أو فيها كلها"[3]، ثم ينقلب مرة أخرى على الشرط الذي وضعه فيقول: "لم أبحث عن الكلمة في جميع المعجمات، إذا رأيت أن عددا منها يؤيد استعمالها، ولكني رحت أبحث عنها في جميع المعاجم، وكتب اللغة الموثقة، كلما رأيت أديبا مشهورا أو لغويا كبيرا استعملها دون أن أجد في المعجمات وكتب اللغة ما يؤيد ذلك مما حملني على مواصلة البحث؛ حتى إذا وجدت مصدرا موثقا واحدا يجيز استعمالها أيدته بعد أن أذكر جميع المصادر التي لا تجيز ذلك، وإذا لم أجد مصدرا واحدا أو مصدرين أو أكثر تقول بجواز استعمالها ذكرت أنها خطأ يجب اجتنابه"[4]، ويقول في المسألة نفسها: "اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في أمهات المعاجم أو بعضها أو واحد منها على أن لا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعيا"[5]، يستنتج من القولين تناقض واضح لدى المؤلف، وهذا التناقض واضح أيضا في صفحات أخرى من الكتاب.

---

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، ص210.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص232.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص10.

(4) المرجع نفسه، ص11.

(5) المرجع نفسه، ص05.

ومن مظاهر الاضطراب في كتاب العدناني أيضا التزامه بما تقره المجامع مرة ثم العدول عن ذلك مرة أخرى، يقول في ذلك: "لم أرض برأيٍ لعضو في أحد المجامع، إلا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتمي إليه، أو أي مجمع عربي آخر"[1]، مع أنه رفض بعض الاستعمالات التي أقرتها المجامع نحو استعمال"جمع (ثدي) على (أثداء)"[2]، ومن غريب تناقضاته أيضا موقفه من لغة البدو الذين وصفهم بالأميين تارة وتارة بالأغبياء، يقول في ذلك: "وأنا أقترح أن لا نتقيد بما تفوه به ذلك البدوي الأمي"[3]، ويقول أيضا: "أما الاستشهاد بجملة قالها أعرابي أمي لآخر، وفرض قوله علينا، فهذا ما لا أقيم له وزنا، ويرفضه عقلي"[4]، ويأتي كلام العدناني مع علمه الكامل بأن هؤلاء هم الذين أخذت عنهم اللغة، كما يعلم أنهم النواة الأولى للتأسيس لعملية التصويب اللغوي القديم والحديث على حد سواء، وقد سبقه اليازجي في هذا الموقف، إذ خطّأ القدماء في مسائل كثيرة، وأورد كثيرا من الأبيات التي رأى أن أصحابها أساءوا فيها استعمال كثير من الألفاظ والاستعمالات، نحو "تخطيئه قولهم: "التهبت حشاه من الحزن" ذاهبا إلى أن الصواب يكون في تذكير كلمة (الحشا)"[5]؛ ومثل العدناني واليازجي ممن خطَّأ القدماء كُثر مع أن هؤلاء في مواضع أخرى يستنجدون بكلامهم للاستشهاد به في مواقف معينة.

5- الحشو بمسائل ليست من التصحيح اللغوي:

تظهر في بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث مسائل لا علاقة لها بموضوع التصحيح اللغوي، فقد تأتي في ثنايا الاستطرادات أحيانا، وتأتي تارة أخرى مستقلة في فقرات كأنها من الموضوع المطروق، مع أن تكرار قراءتها يشير إلى غير ذلك؛ يقول العدناني مُخَطِّئا من يُخَطِّئ الإضافة إلى كلمة "شَتَّى": "والشاعر الجاهلي المُضَري الفحل تأبط شرا (ثابت بن جابر)، الذي قتل سنة 80 قبل الهجرة، والذي افتتح الضبي مفضَّلياته بقصيدة له، مَطْلَعها:

يَا عِيدُ ما لَكَ مِنْ شَوْقٍ وإِيراقِ ... وَمَرِّ طَيْفٍ عَلَى الأَهْوَال طَرَّاقِ

جاء في قصيدة له مدح تأبط شرا بها ابن عمه، بقوله:

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص11.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص50.

(3) المرجع نفسه، ص233.

(4) المرجع نفسه، ص274.

(5) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص49.

قليـــــلُ التَّـــــشَكِّي للمُهِـــــمِّ يُـــــصِيبُهُ   كَـثِيرُ الهَـوى، شَـتَّى النَّـوى والمَـسَالِكِ

أراد: مُخْتَلِفَ النَّوى"[1]، فقد كان بإمكان العدناني أن يقول مثلا: "جاء في قصيدة للشاعر تأبط شرا (ثابت بن جابر) (ت 80 ق هـ) مدح فيها ابن عمه"، ثم يورد الشاهد، عوض كل هذا الاستطراد الذي لا طائل منه، وقُل مثل ذلك عمّا جاء به اليازجي في "تخطيء رسم حرف الباء متصلا مع الأرقام، نحو: ابتاع هذه الأرض ب 1000 ليرة"[2]، فقد أكثر الحديث في هذه المسألة عن أمور كان بإمكانه الاستغناء عنها، وكذلك أثناء تخطيئه قول القائل: "سمع حركة تعقبها دخول فلان"، فقد تناول الموضوع قائلا: "وبقي هناك أشياء خاصة نورد بعضها في هذا الموضع فكاهة للمطالع الأديب ولعل إيرادها لا يخلو من فائدة لبعض المتحذلقين ممن يتطالون إلى غير المألوف من صبغ الكلام أو يجاذفون في استعمال ألفاظ اللغة فيأتي كلامهم في نهاية الغرابة والإبهام وذلك كقول بعضهم: سمع حركة تعقبها دخول فلان"[3]، فقد كان بإمكان المؤلف أن يتجنب كل هذا الكلام ويتجه لمعالجة الموضوع مباشرة حتى لا ينقطع فكر القارئ عنها.

6- عدم وضوح المعايير المتبعة في التخطئة والتصويب:

أشارت بعض كتب التصويب اللغوي الحديث إلى المعايير المتبعة في التخطئة والتصويب، فالعدناني أشار إليها في مقدمة كتابَيْه (معجم الأخطاء الشائعة) [4]، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) [5]، وأفرد لها إميل بديع يعقوب فصلا في القسم الأول من كتابه (معجم الخطأ والصّواب في اللغة) [6]، والملاحظ هو أن أغلب اللغويين يعتمدون المعايير التي أشار إليها إميل بديع يعقوب.

إن الإشكال الذي يفرض نفسه بقوة في هذا الموضوع هو الاختلاف الكبير في الاتخاذ بمعايير موحدة، "إذ لو اتفق اللغويون على معايير واضحة، ومحددة للحكم بالخطأ أو الصواب لَحُلَّت كثير من مشكلات التصحيح اللغوي، ولآتى ثماره ناضجة نافعة على العكس ممّا هي عليه منذ ظهر هذا التصحيح

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص127.

(2) ينظر: اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص107.

(3) المرجع نفسه، ص108.

(4) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص05.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ز.

(6) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، ص163.

إلى الآن"[1]، ولكن الخلافات تبرز بشكل يؤدي إلى تعدد وجهات النظر في المسائل العلمية المطروقة، فتكثر الاستدراكات والنقاشات التي يطول أمدها لتقف أمام طريق مسدود.

هذه الضبابية في المعايير تدفع كتب التصحيح اللغوي إلى الدخول في معترك يصعب الخروج منه، يتضح ذلك في إجازة بعضها مسائل معينة ورفضها من لدن بعضها، ومن صور ذلك ما جاء في كتاب أنستاس الكرملي: "وقال الأب (أي أنستاس الكرملي): يُبَاع السماد، قال الناقد (أي أسعد داغر) – وقد كررها ثلاث مرات – والصواب: بائع، قلنا: إن وجود الرجل خطر على العربية فيما نرى، وغيرته عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء، أيريد أن يُفسد على العرب لغتهم؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها والسير في مذاهب أصحابها، لماذا اشتقوا صيغ المبالغة؟ لأنهم احتاجوا إليها، فهم محتاجون ونحن في أنفسنا حاجات، فأي أعجمي يحرم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة وأن نسير بلغتنا مع الزمان وتجدد الحاجات، ومن ذا الذي يحق له أن يمنعنا من صيغ المبالغة لاسم الفاعل؟"[2]، فصور التشدد في قبول معايير معينة في بعض كتب التصحيح وما يقابلها من ليونة في بعض الكتب يزيدان المسألة تعقيدا، فلو توحدت الجهود في هذا الباب لعادت على التصويب اللغوي الحديث بالفائدة الكبيرة.

7- عدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة:

من غريب ما يمكن ملاحظته في بعض كتب التصويب اللغوي الحديث عدم الإشارة إلى مصدر التخطئة أو التصويب إذا كانا منقولين، إذ يلاحظ في أحيان كثيرة النقل الحرفي دون تغيير ودون الإشارة إلى صاحب المعلومة، ومن ذلك هذا التشابه الكبير بين ما ورد في مسائل عديدة من كتابي (معجم الأخطاء الشائعة) للعدناني و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لبديع يعقوب، فالملاحظ هو أنّ جزءا كبيرا من مرجعيّة الأخير في التّصويب والتّخطيء مستمدّة من (معجم الأخطاء الشّائعة) لمحمد العدناني حرفيّا دون الإشارة إلى ذلك، بل يعمَد يعقوب غالبا إلى تَغيير التّركيب مع الاحتفاظ بالكلمة المصوّبة أو المخطَّأة ليعيد تصويبها معتمدا الحجج الّتي اعتمدها محمد العدناني، وقد تكرّر ذلك في أغلب صفحات المعجم، فقد اتخذ لأحدى المسائل عنوان: "مقالات أخلاقيّة أو خلقيّة"[3]، وكان العدناني قد عنونها "مباحث أخلاقيّة وخلقيّة"[4]، ثمّ استمد بديع يعقوب بعضا من تعليق العدناني عن الموضوع عندما عرض الخلاف بين البصرة والكوفة في هذه المسألة، وما يثير الانتباه هو أنّه لم يوثّق لتعليقه.

---

(1) إسماعيل القيّام: **عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، ص713.

(2) أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، طبع بمطابع الأيتام، بغداد، (العراق)، ط01، 1933م، ص42.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصّواب في اللغة**، ص130.

(4) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص84.

من قول العدناني في مسألة "مباحث أخلاقيّة وخلقيّة": "فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية، بأن صار علما على مفرد، أو على جماعة واحدة معينة، مع بقائه على صيغته في الحالتين، وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى القطر العربي الجزائر، وعلماء، وقراء، وأخبار، وأهرام، ومماليك، وأنصار: جزائريّ، وعُلمائيّ"[1]؛ وأما من قول إميل بديع يعقوب في مسألة "مقالات أخلاقيّة أو خلقيّة": "فإن لم يبق جمع التكسير دلالة الجمعية، بأن صار علما على مفرد، أو على جماعة معينة، مع بقائه على حاله في الصيغتين، وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى "الجزائر" (البلد العربي)، و"أخبار" (علم على صحيفة)، و"أهرام" (علم على صحيفة): جزائريّ أخباريّ، أهراميّ"[2]، ويستطرد العدناني في المسألة فيقول: "... أما الكوفيّون فيجيزون النّسب إلى جمع التّكسير الباقي على جمعيته مطلقا... وقد ارتضى المجمع اللّغوي القاهري رأي الكوفييّن، وجاء في الصّفحة الرّابعة من محاضر جلسات المجمع في دور انعقاده الثالث: "إنّ النّسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدقّ في التّعبير عن المراد من النّسبة إلى المفرد"[3]؛ وأمّا إميل يعقوب فيقول: "الكوفيّون أجازوا النّسب إلى جمع التّكسير الباقي على جمعيّته مطلقا، وذلك استنادا إلى عشرات الأمثلة المسموعة في كلام العرب الفصيح، وقد ارتضى المجمع اللّغوي القاهري رأي الكوفييّن، وقال: "إن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد"[4]، ثمّ وثّق قول المجمع فقط.

أما في مادّة (ث و ب) في فصل (معجم الأخطاء الشائعة) من كتابه يذكر بديع يعقوب الخطأ "أنت بمثابة أبي"، ويصوّبه بـ: "أنت مثلُ أبي"، ثمّ يعلّق على هذا التّصويب بقوله: "من معاني المثابة: البيت، الملجأ، مجتمع النّاس، الجزاء"[5]، وكان العدناني قد صوّب الخطأ في مسألة عنوانها "كالأخ لا بمثابة الأخ" قائلا: "ويقولون:كان لي فلان بمثابة الأخ، والصّواب: كان لي فلان كالأخ، لأنّ المثابة تعني:

- المنزل، لأن سكّانه يثوبون (يرجعون) إليه.
- المرجع.
- مجتمع النّاس بعد تفرّقهم، و منه قوله تعالى في الآية 125 من سورة البقرة: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً ﴾.
- مبلغ تجمّع ماء البئر.

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص84.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص130.

(3) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص85.

(4) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص131.

(5) المرجع نفسه، ص290.

- ما أشرف من الحجارة حول البئر.
- الجزاء"[1].

المتصفح لكتب التصويب اللغوي يلاحظ كثيرا هذا النوع من الاقتباس الذي لا يشير أصحابه إلى مصدره الأصلي، حتى أنَّ المطلع على هذه الكتب ليظن أول وهلة أن هذا صاحب المعلومة لِيتفاجأ بعد ذلك بوجودها حرفيا في كتاب آخر، ما يوحي باهتزاز المصداقية العلمية لهذه الكتب في أحيان كثيرة.

8- عدم الاستقراء الكافي لمظان اللغة:

تُصدر بعض كتب التصويب اللغوي الحديث أحكاما يبدو عليها التسرع فيكون عاملا قويا للحكم عليها بالخطأ، بدليل الاستدراكات التي تتضمنها عليها غيرها من الكتب لتوحي بعدم الاطلاع الكافي على مظان اللغة لإصدار مثل هذه الأحكام، وقد نبه إميل بديع يعقوب غير مرة إلى ذلك، يقول في الردّ على تخطيء مصطفى جواد ومازن المبارك لقولهم: "برّر الأمر" بحجة أن هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب: "ولكن جاء في المعاجم: برَّ حجُّه: قُبِلَ، وتضعيف "بُرّ" هو "بَرَّرَ" بمعنى: جعله مقبولا، لذلك أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال "بُرِّرَ" بمعنى "سَوَّغَ"، لأنّ تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة قياسي"[2]، يوحي كلام إميل بديع يعقوب بالإشارة إلى تسرع مصطفى جواد ومازن المبارك في إصدار هذا الحكم، بدليل إجازة مجمع اللغة العربية القاهري لهذا الاستعمال بعد التأكد من وروده في معاجم اللغة.

يضطر بعض مؤلفي كتب التصويب اللغوي الحديث إلى التراجع عن بعض الأحكام التي يصدرونها بعد أن يتبينوا أنها خطأ، ويصرحون أن ما نجم عنهم من خطأ مرده إلى نقص في البحث، فالعدناني مثلا يقول في مقدمة (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة): "وقد عثرت حتى الآن على مادتين كنت قد خطّأتهما في (معجم الأخطاء الشائعة) قبل أن أطلع على إجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة إياهما من مقدمة (المعجم الوسيط)، فأحببت أن أعتذر إلى القراء من عدم ذكر ذلك في مقدمة (معجم الأخطاء الشائعة) كما ذكرت تصويب المجمع لها بعد أن طبعت المقدمة، ووجدت ضرورة لذكر ذلك في مقدمة هذا المعجم التوأم"[3]، فعلى الرغم أن كلام العدناني ينمّ عن حرص على الأمانة العلمية كصفة من صفات العلماء، إلا أنه مطلوب تحري اللغويين ممن هم في منزلته العلمية الصوابَ مطلوب.

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص53.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص87.

(3) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ر.

9- التعارض في التخطئة والتصويب:

يتسبب التعارض في التخطئة والتصويب بين اللغويين في الحيلولة دون تحقيق النتائج المنتظرة من حركة التصحيح اللغوي الحديث، لذلك تبقى هذه العملية تدور في الحلقة نفسها دون إضافة تتماشى وجديد اللغة، فبالإضافة إلى تكرار المادة المعالجة يخطِّئ أحدهم استعمالا ليرى غيره أنه صواب، وقد يصوب أحدهم استعمالا فيرى غيره أن تصويبه يحمل كثيرا أو قليلا من الخطأ، ويدْلو كل فريق بدلوه في المسألة فلا يخرج أيٌّ منهما بنتائج فاصلة، فالعدناني مثلا يخطِّئ استعمال (روحي) نسبة إلى الروح، ويرى أن الصواب هو (روحانيّ)، يقول في ذلك: "ويقولون: هذا روحيٌّ وليس مادّيا. والصواب: هذا روحانيّ نسبة إلى روح، وقد وردت مخالفة لقواعد النسبة. أما رَوْحانيّ فهي: الروحاني: المنسوب إلى بلد اسمه (الروحاء)، وهذه النسبة على غير قياس، كما يقول اللسان والتاج ومتن اللغة. وروحاوي كما يقول الصحاح، ولست أرى ما يمنع اللجوء إلى القياس أيضا، لنقول: روحيّ كما نقول روحانيّ، فما رأي مجامعنا؟"[1]. وأما أحمد مختار عمر فلا يرى مانعا من استعمال (روحيّ)، فيفرق بين (روحانيّ) و(روحيّ) ويجيزهما، فيسوق للمسألة الحجج، وبعد التحليل وإيراد النظريات اللغوية يقول: "وعلى هذا فلا مانع من استعمال كلمتي "نفساني" و"روحاني" بمعناهما الحديث للدلالة على معنى الموصوف بعلم النفس (أو المنسوب إليه) أو الموصوف بعلم الروح (أو المنسوب إليه) وتكون الدراسة الروحانية والطب الروحاني هما المتعلقان بعلم الروح، والدراسة النفسانية والطب النفساني هما المتعلقان بعلم النفس. ولعل هذا كان هو السبب في اختيار الدكتور فاخر عقل (مؤلف معجم علم النفس) ترجمة كلمة (*psychological*) إلى سيكولوجي أو نفساني، وتعليقه على هذا بقوله: نسبة إلى سيكولوجيا (علم النفس) وليس إلى النفس. فيكون نفساني نسبة إلى علم النفس ونفسي نسبة إلى النفس وروحاني نسبة إلى علم الروح، وروحي نسبة إلى الروح وهي تفرقة دقيقة ما أحرانا أن نلتزم بها"[2]، ونحو هذا الاختلاف والتعارض بين اللغويين وارد كثيرا في كتب التصويب اللغوي الحديث.

يُستخلص مما سبق أن العدناني يرى (روحانيّ) نسبة إلى روح، أما أحمد مختار عمر فيرى (روحي) نسبة إلى روح، وأما إميل بديع يعقوب فيجيز الاستعمالين، يقول في ذلك: "النسبة إلى الروح هي: روحيّ وفق القياس، لذلك لا خطأ في استعمالها. ويجوز النسبة إليها بالقول: روحاني، كما نصّت المعاجم"[3]، وهكذا تبقى هذه المسألة تمثل التعارض الذي يحدث كثيرا في عملية التصويب اللغوي، فيحيلها إلى التعقيد عوض أن يكون طريقا إلى الصواب المطلوب، وما يجدر ذكره هنا هو أن هذا التعارض يغذي نفور أبناء العربية منها.

---

(1) محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، ص109.

(2) أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، ص127.

(3) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص152.

10- ترك التدليل والاستشهاد على الأحكام:

المعقول في كتب التصويب اللغوي تبديل الخطأ بالصواب بسَوق الحجة التي تمكّن قَبول القارئ أو السامع ما يذهب إليه المُخَطِّئ أو المصوّب، وهذا مطلوب مادام الذي يفرضه هو المنهج العلمي الذي يُفترض ألا تغيب فيه الحجج والشواهد المؤيدة لما يذهب إليه الباحث، غير أننا نجد بعض كتب التصحيح اللغوي الحديث تفتقر لهذا الجانب في كثير من صفحاتها، ومثل ذلك قول اليازجي: "ويقولون: تصادف أن حصل كذا، أي اتفق يبنونه على الصدفة بمعنى الاتفاق، ومنهم من يقول: صادف كذا فيجعل هذا الفعل لازما وكل ذلك من ألفاظ العامة، والذي في اللغة يقال: صادفه إذا قابله، وتصادَف الرجلان"[1]، فهذا التخطيء يفتقر إلى لحجة، إذ ما يضير الكاتب لو دعّم قوله بشيء مما يذهب إليه غيره في مثل هذا العمل؟

11- عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية:

تعدّ مجامع اللغة العربية المنتشرة في البلاد العربية هيئات تسهر على رعاية اللغة العربية وحمايتها من كل سوء، كما تنظر في الأساليب المستحدثة وتضع المصطلحات لمختلف شؤون الحياة، ومن المفروض أن تلتفّ جهود اللغويين حول رعاية هذه المجامع بتأييدها والأخذ بأيديها، لا معارضتها والخروج عن قراراتها تحت طائلة أنها تتألف من بشر يصيبهم من الخطأ ما يصيب غيرهم، لأن مثل هذه المبررات من شأنها أن تمرر أفكارا تُفْشِل مهمتها وتحيل دون أداء مهامّها على ما يرام، إذ أن قوّتها تُستمَدّ من تسميتها، على اعتبار أنها مجامع، أي جامعة للرأي، وهي تضم خيرة أبناء هذه الأمة ممن قطعوا شوطا في مجال البحث اللغوي.

الْتَفَتَ بعض اللغويين عن قرارات المجامع اللغوية في إجازة أو منع بعض الأساليب على الرغم أنهم كانوا على دراية كاملة بهذه القرارات، ومن ذلك ما أورده إميل بديع يعقوب ملاحظا ذلك على العدناني إذ يقول: " يخَطِّئ محمد العدناني جمع "ثدي" على "أثداء"، لكنه لم يعلل تخطيئه، والغريب أن محمد العدناني نفسه ينقل قرار مجمع اللغة العربية القاهري الذي يجوّز جمع "فَعْل" على "أَفْعَال". وقد استند المجمع في قراره إلى مئات الألفاظ التي على وزان"فَعْل" وتُجمع على "أَفْعَال"[2]، والعدناني نفسه يدعو إلى الالتفاف حول قرارات المجامع، لذلك فإنه لا يوجد تفسير لما ذهب إليه، كما لا يفسَّر موقف اللغويين من بقية مجامع اللغة المنتشرة في البلاد العربية، إذ لا يكاد يُسمَع لها ذكرٌ بالمقارنة مع مجمع اللغة العربية القاهري على الرغم من عراقتها، فإذا كان قد صدر قرار إنشاء مجمع اللّغة العربيّة القاهري سنة 1932م، فإنّ مجمع اللغة العربية السوري "تأسّس سنة 1919م في العهد الفيصليّ، ثمّ توقّف عن النّشاط سنة 1933م، ثمّ عاد إلى النّشاط

---

(1) اليازجي إبراهيم: **لغة الجرائد**، ص103.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص100.

مرّة أخرى سنة 1941م تحت رئاسة محمّد كرد علي"[1]، وقد اتّسع عمل هذا المجمع حتىّ دخل معترك السّياسة، إذ دعّم الحكم العربيّ أيّام الملك فيصل، وقد اتخذ نشاطه مظاهر متعددة تمثلت في مؤلفات ومحاضرات ومواقف غذت قوة اللغة العربية"[2]، لذلك فإن المرء يتعجب عندما يرى ميولا كاملا لقرارات مجمع اللغة القاهري، ويندر مقابل ذلك الحديث عن مجمع اللغة السوري - مثلا - أو غيره، ولو توحدت جهود مجامعنا العربية لعاد الأمر بالفائدة الكبيرة على لغة العرب.

12- تخريج المجامع اللغوية ما لا يصح من الأساليب:

جرت عادةُ المجامع اللغوية على رد كل ما خرج عن اللسان العربي من استعمالات، وحرصت على تخطيء كل ما خالف روح العربية، غير أنها وافقت على بعضها على الرغم أنها خرجت عن أحكام اللغة العربية ورفضها الذوق العربي، وبدا على آرائها التردد في اتخاذ القرارات اللازمة حيالها، "فقد حاولت لجنة الألفاظ والأساليب مثلا أن تتخذ قرارات بصحة قول القائل: لعب فلانٌ دورا في هذا المضمار، وهي تعلم حق العلم أنه ترجمة حرفية لعبارة أجنبية تغاير طرائق العربية، وأن (لَعِبَ) فعل لازم، وأنّ اللعب أدنى إلى اللهو وأبعد من العمل الجاد. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[*]، وقال أيضا: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾[*]، وقد قال أحد الأعضاء: إن من أكبر الخطأ أن يصدر مجمع اللغة العربية رخصة لا سند لها من ضوابط اللغة، وأخشى أن تُنشر العامية بمثل هذه الرخص. وقال عضو آخر: أيصحّ قولك لعب القرآن دورا في تخليد اللغة العربية؟ فأدى ذلك إلى رجحان كفة الرافض لقرار اللجنة، وقد تم ذلك عام 1978م. ثم عادت اللجنة فعرضت العبارة على التصويت في العام الذي تلاه، وحين أفصح الأعضاء عن إنكارهم لإجازة التعبير أحجم الرئيس عن طرح الإجازة على التصويت"[3]، والمطلع على الأمر يرى أن المجمع تردد كثيرا في اتخاذ القرار حيال هذه القضية ومثيلاتها، إذ تكرر الموقف مثلا في الحديث عن "استعمال (التغطية) بمعنى الاستيعاب، إذ كيف يمكن أن تكون الكلمة بهذا المعنى إذا كانت التغطية في الأصل تعني الستر والحجب؟ وأنت تعني إذا سترت الحاجة وحجبتها إبعادها عن

---

(1) ينظر: سعيد الأفغاني: **من حاضر اللغة العربية**، دار الفكر بيروت، (لبنان)، ط2، 1971م، ص100.

(2) المرجع نفسه، ص101.

(*) الآية 16 من سورة الأنبياء.

(*) الآية 55 من سورة الأنبياء.

(3) صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (سوريا)، ط01، 1992م، ص10.

الأنظار"[1]، إن مثل هذا الموقف كثير في ردود مجامعنا اللغوية إزاء بعض الألفاظ والاستعمالات، على الرغم أن هذه المجامع نفسها شددت شروط قبول بعض الاستعمالات المستحدثة في اللغة العربية.

13- الدعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه:

تسترسل كتب التصحيح اللغوي الحديث في الحديث عما ينبغي أن يكون في اللغة، فيدعو أصحابها إلى الالتزام بأمور ينقلبون عليها بُعَيْد الإشارة إليها مباشرة، وأمثلة ذلك كثيرة في هذه الكتب، فإميل بديع يعقوب مثلا لاحظ على العدناني أشياء من هذا القبيل فقال: "يقرر في مقدمة معجمه أنه يحق للكاتب أن يضع حرف جر مكان آخر، إذا لم يلتبس المعنى، أو إذا أُشْرِب فعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما، ولكنه لا يعمل بهذه القاعدة، فيخَطِّئ مثلا من يقول: حلَّ في منزلنا، بحجة أن الصواب: حلّ بمنزلنا، ويُخَطِّئ من يقول: حنّ لوطنه، بحجة أنّ الصواب حنّ إلى وطنه"[2]، وقد يذهب اللغويون أحيانا إلى أبعد من ذلك عندما يدعون إلى الاستناد على مقياس ثم ينقلبون عليه، وقد لاحظ ذلك إميل بديع يعقوب أيضا على مصطفى جواد، إذ"يستند في تخطيئاته على المعاجم اللغوية العربية، لكنه يخطِّئها، بل يُخَطِّئ اللسان والصحاح ومختاره، وهو في هذه الحالة يعزو الغلط إلى ثلاث معجمات من أصح المعجمات العربية وأعلاها"[3]، وهذه الملاحظة لا يمكن بأي حال أن تكون في صالح ما يدعو إليه المصحح أو المُخَطِّئ، فالقارئ قد يعدل عن مطالعة الكتاب كله ومن ثَمّ الالتزام بما يدعو إليه إذا لاحظ فيه هذه الهفوات الخطيرة.

14- التعسف في التخطيء:

يذهب بعض المُخَطِّين إلى تخطئة بعض الاستعمالات لا لأن الأدلة تثبت ذلك، وإنما لأنهم لم يستسيغوا مجيئه بهذه الصيغة من منطلقٍ ذاتي، أو رغبة في مخالفة غيرهم، وقد تتعدد أسباب ذلك فترجع إلى المخَطِّئ نفسه، وقد ذكر القيّام لأسعد داغر مثالا عن ذلك إذ يقول: "فقد منع داغر أن تُستعمل (جابه) بمعنى قابل أو واجه، ثم لما وجد هو نفسه لذلك مخرجا، عاد ومنع (وجها لوجه) بحجة حشوها في الكلام مع أنه التمس مخرجا لذلك في نص سابق، وجعل (بجسمها) من قبيل (يتغامزون بالعيون)"[4]، ففي أحيان كثيرة يحس القارئ أن المخَطِّئ لا هدف له في مسألة ما سوى تخطئة مستعملها، فيصطنع لها مخرجا يمكنه من إيجاد دليل لما يذهب إليه.

---

(1) ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة**، ص11.

(2) إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص58.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص60.

(4) ينظر: إسماعيل القيّام: **عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، ص717.

15- الوقوع في الخطأ الذي تم التنبيه عليه:

يحدث كثيرا أن يرى بعض اللغويين خطأ استعمال فينبهون إليه ويسوقون الحجج لتأكيد ما يذهبون إليه، ثمّ يقعون في الخطأ الذي يحذرون منه، وقد أورد إميل بديع يعقوب لهذه المسألة سبعة أمثلة وقع أصحابها في الأخطاء التي نبهوا عليها[1]، فالعدناني مثلا يُخَطِّئ من يفصل - كتابةً - بين أن الناصبة ولا النافية فيقول: "ويقولون: أراد أن لا يتكلم. والصواب: أراد ألا يتكلم، قال ابن قتيبة: إن الإدغام واجب إذا كانت (أن) عاملة في الفعل، أي ناصبة. فإن لم تكن (أن) عاملة في الفعل لم تدغم. نحو: علِمْتُ أن لا تقول (بضم لام "تقول")، لأنها تكون مخففة من الثقيلة، والتقدير: علِمتُ أنّك لا تقول"[2]، ثم يعود في موضع من الكتاب نفسه ليقول: "وأنا أرى أن نقتصد كثيرا جدًّا في اللجوء إلى ما جاء به ابن سيدة في النثر، وأن لا نلجأ إليه في الشعر إلا عند الضرورة القصوى إقامة لوزنٍ، أو تقيّدا بقافية"[3]، واستعملها منفصلة عن "لا" في غير موضع من الكتاب، وقد أشار إليها إميل بديع يعقوب كلها[4]؛ وهذه الحالات من الوقوع في الخطأ المنبَّه عليه كثيرة الحدوث في كتب التصويب اللغوي.

من أهم الإشكالات التي تعيق تطور حركة التصويب اللغوي الحديث هفوات تتزايد بتزايد التأليف في هذا المجال، فالمادة التي تتضمنها كتب التصحيح اللغوي بقيت جامدة عاجزة عن مسايرة روح اللغة التي تتجدد بتجدد متطلبات الحياة، فالملاحظ في هذه الكتب هو النقل عن بعضها لدرجة لا يتم فيها وضوح المنهج ولا الأسس التي تقوم عليها هذه العملية، بل إن المطلع عليها لَيشعر في أحيان كثيرة أن هدف أصحابها لم يتعد التأليف، متناسين بذلك الهدف الأساس الذي قامت عليه هذه العملية، ومن هنا فإن البحث في عثرات هذه الكتب أولا، ثُمّ العمل على التخلص منها ثانيا مطلبان حتميان، يتم من خلالهما التأسيس بشكل صحيح لعملية التصويب اللغوي التي من المفترض أن تقوم لا لسبب آخر غير الحفاظ على اللغة العربية.

وبالجملة فإن الخوض في موضوع التصويب اللغوي بجميع أشكاله وصفا أو تحليلا أو نقدا ينطوي على قدر كبير من المجازفة، فليس إصدار الأحكام في هذا الموضوع سهلا، كما أنه ليس يسيرا على الدارس أن يمنع دلالة أو استعمالا أو لفظا أو تركيبا معتمدا في ذلك على ما توصل إليه من علم، لأن ما توصل إليه من الشواهد والنظريات يمكن أن يغيب عنه بعضه أو جزء كبير منه، لأنّ اللغة على اتساعها وما تنطوي عليه من دقائق لا تؤتي أُكلها كله لكل باحث، لذلك كان التصويب اللغوي في أحيان كثيرة بحاجة إلى

(1) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص55.

(2) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، ص29.

(3) المرجع نفسه، ص175.

(4) ينظر: إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ والصواب في اللغة**، ص56.

تصويب، فبعض الضوابط تفرض نفسها للخوض في هذا الموضوع حتى تنحو حركة التصحيح اللغوي الحديث منهجا سليما: وأبرز هذه الضوبط:

- لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الخَطَأُ الشَّائِعُ خَيْرًا مِنَ الصَّوَابِ المهْجُور، لأَنَّ الصَّوَابَ يَفْرِضُ وُجُودَهُ مِنْ تَسْمِيَتِهِ، وَأَمَّا الخَطَأُ فَمَذْمُومٌ مِنْ مُنْطَلَقِ قَوْلِنَا أَنَّهُ خَطَأٌ، إِذْ مَتَى كَانَ الهَدْمُ خَيْراً إِذَا كَانَ شَائِعاً؟، ومع ذلك فإنّه لا سبيل إلى إنكار ما شاع استعماله رغم مخالفته للقياس، وهذا رأي لا يختلف فيه بعض القدماء والمحدثين، يقول سيبويه: "ولو قالت العرب: اضرب أيّ أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم"[1]، وأما ابن جني فيقول: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه وغيره"[2]، ومن هنا فلا وجه لإنكار جمع (حاجة) على (حوائج)، لأنه المسموع المخالف للقياس.
- إنّ الرأي القاضي بمنع استعمالٍ ما بحجة عدم وروده في القرآن الكريم فيه نوع من التشدد الذي لا يؤدي إلى الصواب، إذ أن القرآن الكريم على اشتماله على ما هو أكثر قوة وعلوا وصوابا، لكنه مع ذلك لم يستوعب كل ما نطقت به العرب، فمثلا من اللغويين من رفض إلحاق التاء بلفظة (زوج)، وحجته في ذلك أنها جاءت في القرآن بدونها، وجاء جمعها فيه على (أزواج) دون (زوجات)، لكن جاء في لسان العرب ما نصه: "ابن سيده والرجل زوج المرأة وهي زوجه زوجته، وأباها الأصمعي بالهاء، وزعم الكسائي عن القاسم بن معن أنه سمع من أزد شنوءة بغير هاء، والكلام بالهاء، ويقال أيضا: هي زوجته، قال الشاعر:

يَا صَاح بَلِّغ ذَوِي الزّوجَات كُلّهم ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

وبنو تميم يقولون: هي زوجته، وأبى الأصمعي، فقال: زوج لا غير، واحتج بقول الله عز وجل، فقيل: له نعم، كذلك قال الله تعالى، فهل قال عز وجل: لا يقال زوجة؟ وكانت من الأصمعي في هذا شدة وعسر، وقال الفرزدق:

وإنَّ الَّذي يَسْعَى يُحَرِّشُ زَوْجَتِي ... كَسَاعٍ إلى أَسَدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُها

---

(1) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط03، 1408هـ/ 1988م، ج02، ص402.

(2) ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (مصر)، ط03، 1376هـ/ 1957م، ج01، ص99.

وقال الجوهري: أيضا هي زوجته واحتج ببيت الفرزدق[1]، فإذا وجدنا في تراث العرب مثل هذه الحجة فهل يجوز بعد ذلك أن نردّ استعمال (زوجة) بحجة أنها لم ترد في القرآن الكريم؟

- إن الاكتفاء بالاحتكام إلى المعاجم العربية في مسألة الصواب والخطأ ابتداء من (العين) إلى (تاج العروس) ليس من الصواب في شيء، لأنّ هذه المعاجم لم تستوعب كل ما سمع عن العرب، دليل ذلك ما استُدرِك عليها من أبنية وصيغ.
- وجب على المجامع اللغوية العربية وسط هذا الخضم من الصراع ممتد الأطراف بين اللغات أن تلتفّ حول مجمع لغوي عربي موحد يضم خيرة الباحثين من أبنائها، فتنظر في الاستعمالات وتجيز منها ما يسمح بإجازته، وأن تصدر دوريا قرارات في هذا الشأن.

إن ما تحتاج إليه لغة العرب في الظرف الراهن هو أن تلتف الجهود حول إعلاء شأنها، وألا تبقى عرضة لمن يرتجلون التصويب والترجمة والتعريب، لأن ذلك يوسع رقعة الصراع بين اللغويين والمذاهب، كما يزيد من فساد اللغة التي أصبحت تعاني شتى الأخطار من كل الجهات، فمن واجب هذه اللغة علينا إذا أن ننظر إليها بعين الإجلال كما فعل الأوائل، لأن شأنها إن عظُم بيننا، فلا شك أنها تعود إلى مراتبها المعهودة.

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر (بيروت)، ط 3، 1994م، ج02، ص292.

خاتمة

إن الحديث عن موضوع التصويب اللغوي لا ينتهي، لأنه من الأسباب البارزة في نشأة الدرس اللغوي العربي، فطبيعي إذًا أن تحذو اللسانيات حذو السابقين في طلب السلامة اللغوية، وبخاصة إذا كانت اللغة العربية تتعايش مع الظروف القاهرة التي تحيط بها من كل جانب، ولعل الحقيقة التي لا ينال منها الخطأ شيئا هي أن اللغة العربية استطاعت أن تنال كل هذا الحظ من الصمود لأنها لغة القرآن الكريم، فلقد ساعد على حفظها ضمانا لبقاء تعاليمه صافية راسخة دون أن يصيبها خدش أو تبديل، ونحن إذا أقررنا بهذه الحقيقة نكون غير منكرين أن اللغة العربية التي تحدث بها القدماء لم يصبها تغيير، والتغيير الذي قد يصيبها يكون في المساس بروحها إذا لم نعزم كل العزم على بقاء سلامتها، على أن العربية الحديثة تتجه نحو التغيير الذي لا يعلي لها شأنا، ولا يُبقي روحها عربية خالصة، وإن الذي يزيد المسألة تعقيدا هو افتقار حركة التصويب اللغوي الحديث إلى المنهج القويم الذي يفترض أن يخلصها مما هي فيه، وبالجملة فإنّ دراسة هذا الموضوع قد تفضي بنا إلى النتائج التالية:

- من بين إشكالات الدرس اللغوي الحديث بشكل عام: إسقاط كلما جاءت به اللسانيات على اللغة العربية، ومن ثمّ محاولة جعله يجري على حركة التصويب اللغوي، فهو علم يعطي كثيرا من الاعتبارات إلى اللهجات على حساب اللغة، ومن هنا فإنّه يُطغي العامية على الفصحى، وهذا شيء لا يمكن أن يكون شكلا من أشكال التطور الذي يجري على اللغة العربية، فالعامية العربية أصبحت خليطا من اللهجات المحلية وبعض تراكيب اللغات الأجنبية، وهذا لا يعود أبدا بالنفع على العربية التي تماسكت منذ قرون.
- اختلفت مواقف المشتغلين في مجال التصويب اللغوي حول مقاييس الصواب والخطأ، إذ لم يعد لحدود الزمان والمكان الاعتبار الذي خصها به القدماء، ففي مسألة تحديد الخطأ والصواب لم يعد هناك مقياس متفق عليه، فمن اللغويين من يسلك مسلكا متشددا في الموضوع، فيتمسك بالأفصح، ومنهم من يرى أن من يتكلم لهجة من اللهجات العربية أو يقيس عليها ولو كانت قليلة فهو مصيب غير مخطئ، ويرى غيرهم أن مقاييس الصواب والخطأ لا يمكن أن تكون ثابتة، لأن مقاييسه الحقيقية يفرضها المجتمع، مادامت اللغة تتخذ مسارها التطوري، شأنها في ذلك شأن كل مجالات الحياة، زد على ذلك كله ظهور معايير لم تكن معروفة لدى القدماء، نحو الاحتجاج بلغة التأليف وشعر المولدين.
- يتمثل بُعد المسافة بين الطرفين المتساهل والمتشدد في هذا التناقض في الأفكار، وعليه فإنه من الصعب أن يلتقي النقيضان، ولو التزم الطرفان الوسطية في الموضوع لحلت كثير من الإشكالات.

- تشدد بعض الآراء حيال مسألة الحكم بالخطأ أو الصواب، ويرى هـؤلاء أن الهيئـة الـتي يفـترض أن تُسند إليها المسألة هي المجامع اللغوية.
- يعد اتساع العربية من حيث لهجاتها، وقدرة بعض اللغويين على إيجاد التخريجات فيما يخص بعـض الأخطاء عائقا آخر يقف دون الحسم في مسألة الحكم بالخطأ أو الصواب في استعمال ما.
- غلبة توجه التخطيء على توجه التصويب، ويلاحظ ذلك في إقـدام المـشتغلين علـى الحكـم بالخطـأ دونما أي جهد في إيجاد وجه الصواب الحقيقي.
- تعدد التوجهات التي تتمثل في مدارس التصويب، ما يعدد التصورات والمواقف في هذا المجال.
- تعارض التخطيئات والتصويبات.
- اتساع الفجوة بين المجال التطبيقي والمجال النظري.
- تكرار المادة المصوبة من لدن القدماء، إذ أن كتب التـصويب اللغـوي الحـديث يغلـب عليهـا طـابع الإعادة فيما يخص المواد التي عالجها القدماء.
- يلاحظ على المؤلفات في مجال التصحيح اللغوي الحـديث أن مرجعيتهـا تعتمـد بـشكل كامـل علـى مؤلفات حديثة في هذا المجال وهي قليلة بالنظر إلى الجهود التي يمكـن أن تنجَـز في هـذا المجـال، نحـو: (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) لجرجي جنن البولسي، (لغة الجرائد) لليازجي، (تذكرة الكاتب) لأسعد داغر، (قل ولا تقل) لمصطفى جواد، (إصـلاح الفاسـد مـن لغـة الجرائـد) لـسليم الجنـدي، (كتاب المنذر) للمنذر، (تقويم اللسانيين) لتقي الدين الهلالي، (حركة التـصحيح اللغـوي الحـديث) لمحمد ضاري حمادي، (لغويات وأخطاء لغوية شائعة) محمد علي النجار، (معجم الأخطـاء الـشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، (معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإميل بـديع يعقوب.
- يلاقي الاتجاه الوسط في التصويب اللغوي الحـديث إقبـالا كـبيرا مـن لـدن اللغـويين، إذ أن مـواده موضوع الاستشهاد في هذا المجال.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة في هذا الصدد هو: ما هي الحلول الناجعة لمعالجة هذا الوضع؟ قد نرتجل إجابات فنجد أخرى عند الغير أكثر نجاعة ومعالجة، لهذا فإنَّ كل الحلول لا تعد فاعلة مـا لم توحـد جهود المجامع اللغوية، فيدرس الموضوع بجد وتصدر قرارات تؤيدها الطبقـات الـسياسية في الـبلاد العربيـة، وهذا المنحى ليس غريبا عنا، فقد فعل مثل هذا المجمع العلمي الدمشقي والمجمع القاهري.

لا يمكن إنكار فضل كتب التصويب اللغوي علينا في معالجة مشكلة الخطـأ في اللغـة، لكـن الـذي ينبغي أن نقرّه كواقع لا تفلت منه الحقيقة هو أن كتب التصويب اللغوي هـذه أصبحت كـأي شـيء ثمـين

يزين الرفوف، بل إن القارئ إذا تصفح واحدا منها فإنه يستمتع بمحتواها من باب الإحساس بجمالية هذه اللغة، فالمفترض إذًا في لغة تنفرد بكل هذه الخصوصيات التي شهدت لها بها الدنيا أن تكون موضوع الدرس اللغوي الحديث، فاللسانيات قادر على معالجة المسألة من جذورها إذا أُبعدت النظريات التي تُربّت على كتف الوضع أن ابق على حالك لأنه الواقع الذي لا يعالج، ولا يمكن بأي حال أن يكون الخطأ الشائع خيرا من الصواب المهجور، لأن الصواب يفرض وجوده من تسميته، وأما الخطأ فمذموم من منطلق قولنا أنه خطأ، إذ متى كان الهدم خيرا إذا كان شائعا؟

لا يتوقف نجاح عملية التصويب اللغوي في الوطن العربي على القائمين على اللغة فحسب، إذ يُلقى اللوم عادة في هذا الصدد على الأساتذة والمعلمين، بل إنّ الأمر يفرض حوارا جادا بين مجمع موحد على مستوى الوطن العربي من جهة والسياسيين من جهة أخرى، بهدف إيجاد سياسة لغوية ناجحة، فالقضية بحاجة إلى حوار لساني مستنير، لأنّ للقرار السياسي حساباته الواقعية وهو مرهون بضروراته، غير أنَّ للقومية والانتماء حساباتها هي الأخرى، لذلك وجب اتخاذ المسالة مأخذ الجد، فالحبر في زمن العولمة لا يكفي لصد الخطر على اللغة.

إن غفلة أصحاب القرار عن الموضوع – على الرغم من دوي الانفجارات التي تحدث على ساحة المعركة التي تجمع بين العربية وغيرها من اللغات العالمية – تجعل المرء يتساءل: لماذا لا يفهم هؤلاء المغزى من تنظيم مؤتمر الفرنكوفونية الأخير؟ أهو شعور بهيمنة اللغة الإنجليزية؟ أهو اجتذاب للعقل العربي؟ أم هي قطعة كعكة يتقاسمها عمالقة العالم؟ كل هذه تساؤلات تفرض نفسها على الضمائر الحية، ولعل الوقت حان لمحاولة الإجابة عنها.

والحمد لله على كل حال

الدكتور: العربي دين
أستاذ اللسانيات التطبيقية
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
سعيدة
الجزائر

مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم

أولا: مصادر البحث

- ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمان بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف** بين النحويين البصريين والكوفيين، تقديم حسن حمد، بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط1، 1998م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (مصر)، ط03، 1376هـ / 1957م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: **المنصف** (شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري) تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، (مصر)، ط1، 1954م.
- ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمان: **تقويم اللسان**، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 2006م.
- ابن حجر العسقلاني: **الإصابة**، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (لبنان)، ط1، 1992م.
- ابن خالويه الحسين بن أحمد: **ليس في كلام العرب**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة مكة المكرمة، (المملكة العربية السعودية)، ط02، 1399هـ / 1979م.
- ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، تح: عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، (المغرب)، ط01، 2005م.
- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، إعداد: وداد القاضي، وعز الدين أحمد موسى، بإشراف: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (لبنان)، (د،ر،ط)، 1414هـ / 1994م.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط1، 1985 م.

- ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، 1970م، (د، ر، ط).
- ابن سلام الجمحي: **طبقات فحول الشعراء**، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (المملكة العربية السعودية)، (د، ر، ت، ط).
- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا: **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1418هـ / 1997م.
- ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، (مصر)، ط4، 1963م.
- ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم: **غريب الحديث**، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، (العراق)، ط01، 1397هـ.
- ابن مكي الصيقلي أبو حفص عمرو بن خلف: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، قدم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1410هـ / 1990م.
- ابن منظور جمال الدين بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (لبنان)، ط3، 1994م.
- ابن هشام الأنصاري: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك/ محمد عي حمد الله، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، ط6، 1985م.
- ابن هشام اللخمي: **المدخل إلى تقويم اللسان**، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1424هـ / 2003م.
- أبو علي الفارسي: **التكملة** (وهي الجزء الثاني من الإيضاح)، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، (د،ر،ط)، 1984م.
- الأزهري أبو منصور محمد ابن أحمد: **تهذيب اللغة**، تح: عبد الكريم الغرباوي، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط).
- إسماعيل باشا البغدادي: **هدية العارفين** أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ط)، 1951م.
- الأصمعي عبد الملك بن قريب: **ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه**، تح وشرح وتعليق: ماجد حسن الذهبي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1406هـ/ 1986م.

- الأنباري أبو البركات عبد الرحمان بن محمد: **لمع الأدلة في أصول النحو**، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريا، دمشق، (سوريا)، (د، ر، ط)، 1377هـ / 1957م.
- البيهقي إبراهيم بن محمد: **المحاسن والمساوئ**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1991م.
- الثعالبي أبو منصور بن محمد بن إسماعيل: **فقه اللغة**، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ت، ط).
- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني: **الفصيح**، تح ودراسة: عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط).
- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: **البيان والتبيين**، تح: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (لبنان)، ط1، 1968م.
- الجرجاني عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، تح: محمد رضوان الداية، فايز الداية، دار الفكر، دمسق، (سوريا)، ط01، 1428هـ / 2007م.
- الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد: **ما جاء على فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد**، حققه وشرحه وعلق عليه: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1402هـ / 1982م.
- الجوزي الإمام أبو الفرج عبد الرحمن: **تقويم اللسان**، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 2006م.
- الحريري أبو محمد بن علي: **درة الغواص** وشرحها وحواشيها وتمكلتها، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، (لبنان)، ط01، 1417ه / 1996م.
- الخطابي أبو سليمان حَمَد بن محمد: **إصلاح غلط المحدثين**، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط02، 1405هـ/ 1985م.
- **ديوان امرئ القيس**: قدّم له وشرحه ووضع فهارسه: صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (لبنان)، ط01، 2004م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، (بيروت)، لبنان، ط2، 1426هـ / 2005م.
- الرّازي محمد بن أبي بكر: **مختار الصّحاح**، تح محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1415هـ / 1995م.

- الرازي محمد بن عمر فخر الدين: **التفسير الكبير**، أو (مفاتيح الغيب)، قدم له: هاني الحاج، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط).
- الرماني أبو الحسن علي بن عيسى: **معاني الحروف**، حققه وخَرَّج شواهده وعلق عليه وقدم له: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، (المملكة العربية السعودية)، ط02، 1401هـ / 1981م.
- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن بن مذحج: **طبقات النحويين واللغويين**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة (مصر)، ط2، 1984م.
- الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن بن مذحج: **لحن العوام**، تح وتعليق وتقديم: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية بعابدين، القاهرة، (مصر)، ط01، 1964م.
- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس**، تح: عبد الستار أحمد فراج، راجعته لجنة فنية من وزارة الإرشاد والنباء الكويتية، سلسلة التراث العربي، مطبعة حكومة الكويت (الكويت)، (د، ر، ط)، 1385هـ / 1965م..
- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق: **الإبدال والمعاقبة والنظائر**، حققه وقدم له وشرحه: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (سوريا)، ط01، 1381هـ / 1962م.
- الزركلي بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ت، ط).
- الزمخشري محمود بن عمر بن أحمد: **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ت، ط).
- الزمخشري محمود بن عمر بن أحمد: **الفائق في غريب الحديث**، تح: علي محمد البجاوي / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (لبنان)، ط2، (د، ت، ط).
- سيبويه أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط03، 1408هـ / 1988م.
- السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، تح: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة، الشؤون العلمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، (د، ر، ت، ط).

- السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1426هـ / 2006م.
- السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **سبب وضع العربية**، تح: مروان العطية، دار الهجرة، دمشق، (سوريا)، ط1، 1988م.
- السيوطي أبو الفضل جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، (مصر)، ط03، (د، ت، ط).
- الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك: **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1407هـ/ 1987م.
- الطبري محمد بن جرير أبو جعفر: **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط01، 1420هـ / 2000م.
- علي بن بالي القسطنطيني: **خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام**، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط2، 1983م.
- القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، (مصر)، ط2، 1372 هـ.
- القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، تح: يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط1، 1987م.
- الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة: **ما تلحن فيه العامة**، حققها وقدم لها وصنع فهارسها: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1403هـ / 1982م.
- المناوي محمد عبد الرؤوف: **التوقيف على مهمات التعاريف**، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، (لبنان)، ط 01، 1410هـ.
- الموصلي أبو الفتح ضياء الدين: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ط)، 1995م.
- الهمذاني عبد الرحمان بن عيسى: **الألفاظ الكتابية**، اعتنى بضبطه وتصحيحه أحد الآباء اليسوعيين مدرس البيان في كلية القديس يوسف في بيروت، طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1885م.

- ياقوت الحموي الرومي: **معجم الأدباء** إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (لبنان)، ط01، 1993م.

ثانيا: مراجع البحث

- إبراهيم أنيس: **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،(مصر)، ط05، 1984م.
- إبراهيم السامرائي: **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط3، 1983م.
- إبراهيم السامرائي: **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط02، 1983م.
- إبراهيم السامرائي: **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (المملكة الأردنية)، ط01، 1987م.
- إبراهيم اليازجي: **لغة الجرائد**، مطبعة مطر، داخل المرور بمصر، القاهرة، (مصر)، ط01، (د، ت، ط).
- أحمد شامية: **خصائص العربية والإعجاز القرآني** (في نظرية عبد القاهر الجرجاني)، سلسلة المعرفة ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، العدد07، 1995.
- أحمد طيبي: **الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني**، عالم الكتب الحديث، أربد، (الأردن)، ط01، 2010م.
- أحمد عبد الرحمان حماد: **عوامل التطور اللغوي** (دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية)، دار الأندلس، بيروت، (لبنان)، ط1، 1983م.
- أحمد فارس الشدياق: **الجاسوس على القاموس**، طبع في مطبعة الجوائب، (الأستانة)، ط01، 1299هـ.
- أحمد محمد عبد الدايم: **أوهام المثقفين في أساليب العربية**، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين، العجوزة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1417هـ / 1996م.
- أحمد محمد قدور: **مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ط1، 1996م.
- أحمد محمد قدور: **اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي**، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط01، 1422هـ/ 2001م.
- أحمد مختار عمر: **أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط 02، 1993م.

- أحمد مختار عمر: **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1421هـ / 2001م.
- أحمد مختار عمر: **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط 01، 1418هـ / 1997م.
- أحمد مختار عمر: **العربية الصحيحة**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط02، 1998م.
- أسعد خليل داغر: **تذكرة الكاتب**، مطبعة المقتطف والمقطم، (مصر)، ط1، 1933م.
- إميل بديع يعقوب: **معجم الإعراب والإملاء**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط01، 1983.
- إميل بديع يعقوب: **معجم الخطأ و الصّواب في اللّغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط2، 1986م.
- أمين ناصر الدين: **دقائق العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، 1971م، ط02.
- أنستاس ماري الكرملي: **أغلاط اللغويين الأقدمين**، طبع بمطابع الأيتام، بغداد، (العراق)، ط01، 1933م.
- أنيس المقدسي: **تطور الأساليب النثرية في الأدب العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط4، 1968م.
- البدراوي زهران: **علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي (تحليل الأخطاء)**، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، (مصر)، ط01، 1429هـ / 2008م.
- برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط02، 1414هـ / 1994م.
- بشير العيوى: **الترجمة إلى العربية قضايا وآراء**، دار الفكر العربي، مدينة نصر، (مصر)، ط01، 1416هـ / 1996م.
- بطرس البستاني: **القاموس المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، طبعة جديدة، 1987م.
- تقي الدين الهلالي: **تقويم اللسانين**، نشر وتوزيع مكتبة المعارف، الرباط، (المغرب)، ط02، 1404هـ / 1984م.
- تمام حسان: **اجتهادات لغوية**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط 01، 1428هـ / 2007م.
- تمام حسان: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، ط04، 200.
- تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1973م.

- تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة،** دار الثقافة، الدر البيضاء، (المغرب)، (د، ر، ط)، 1979م.
- جورج مدبك: **صناعة الترجمة من الفرنسية إلى العربية،** دار الراتب الجامعية، بيروت، (لبنان)، (د، ر، ت، ط).
- جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)،** مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (مصر)، ط 01، 2006م.
- الجيلالي حلاّم: **المعاجم العربيّة** (قراءة في التّأسيس النّظري)، ديوان المطبوعات الجامعيّة، وهران، (الجزائر)، ط1،1997م.
- حاتم صالح الضامن: **علم اللغة،** طبع بمطبعة التعليم العالي عن دار الحكمة، (الموصل)، العراق، ط01، 1989م.
- حسام البهنساوي: **التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث،** مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1425هـ / 2004م.
- حسين نصار: **المعجم العربي** نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (مصر)، ط02، 1968م.
- خالد بن هلال بن ناصر العبري: **أخطاء لغوية شائعة،** مكتبة الجيل الواعد، مسقط، (سلطنة عمان)، ط 01، 1427هـ / 2006م.
- خديجة الحديثي: **المدارس النحوية،** مكتبة اللغة العربية، شارع المتنبي مجمع الزوراء، بغداد، (العراق)، ط03، 1422ه / 2001م.
- خديجة الحديثي: **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،** منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (العراق)، ط01، 1981م.
- خليل إبراهيم العطية: **في البحث الصوتي عند العرب،** منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، (الجمهورية العراقية)، ط 01، 1403هـ / 1983م.
- خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللسانيات،** دار القصبة للنشر (الجزائر)، ط1، 2000م.
- ديزيره سقال: **نشأة المعاجم العربية وتطورها،** (معاجم المعاني – معاجم الألفاظ)، دار الصداقة العربية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1995م.
- راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف،** مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1413هـ / 1993م.

- رمضان عبد التواب: **التطور اللغوي - مظاهره وعلله -**، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، ط2، 1417هـ / 1997م.
- رمضان عبد التواب: **لحن العامة والتطور اللغوي**، مكتبة الزهراء، القاهرة، (مصر)، ط 02، 2000م.
- رياض قاسم: **إتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، (لبنان)، ط1، 1982م.
- سالم علوي: **وقائع لغوية و أنظار نحوية**، دار هومه للطباعة والنشر، (الجزائر)، الجزائر، (د. ر. ط)، 2000م.
- سعيد الأفغاني: **من حاضر اللغة العربية**، دار الفكر، بيروت، (لبنان)، ط2، 1971م.
- سلام خياط: **صناعة الكتابة وأسرار اللغة**، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، (لبنان)، ط01، 1999م.
- سليمان فياض: **الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية**، سلسلة قضايا لغوية، رقم: 01، دار المريخ للنشر، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، ط01، 1410هـ / 1990م.
- شارل بوتون: **اللسانيات التطبيقية**، ترجمة: قاسم مقداد، محمد رياض المصري، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، (سوريا)، (د، ر، ت، ط).
- شريف الشوباصي: **لتحيا اللغة العربية – يسقط سيبويه**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (مصر)، ط01، 2004م.
- شوقي ضيف: **تحريفات العامية للفصحى**، في القواعد والبنيات والحروف والحركات، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1994م.
- شوقي ضيف: **مجمع اللغة العربية في خمسين عاما** (1934م- 1984م)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (مصر)، ط01، 1984م.
- شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط07، 1992م.
- صالح بلعيد: **دروس في اللسانيات التطبيقية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (الجزائر)، ط1، 2000م.
- صالح بلعيد: **اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، (الجزائر)، (د، ر، ط)، 1995م.
- صالح بلعيد: **منافحات في اللغة العربية**، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)، ط01، 2006م.

- صبحي الصّالح: **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط 10، 1983م.
- صلاح الدين الزعبلاوي: **مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (سوريا)، ط01، 1992م.
- صلاح الدين الزعبلاوي: **معجم أخطاء الكتاب**، عني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمد مكي الحسني، مروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، (سوريا)، ط 01، 1427هـ / 2006م.
- ضيف الله محمد لخضر: **الأفعال المعتلة** (دراسة تحليلية من خلال مؤلفات النحويين والصرفيين القدماء)، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر)، (د، ر، ط) 1989م.
- عبد الله ركيبي: **الفرانكوفونية مشرقا ومغربا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القبة، (الجزائر)، ط01، 2009م.
- عبد السلام المسدي: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، (تونس)، ط02، 1986م.
- عبد السلام المسدي: **اللسانيات وأسسها المعرفية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (الجزائر)، ط 1 / 1986.
- عبد العال سالم مكرم: **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، (لبنان)، ط02، 1413هـ/ 1993م.
- عبد العزيز بن عثمان التويجري: **اللغة العربية والعولمة**، منشورات ا لمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو – *isesco*)، مدينة العرفان، الرياض، (المملكة العربية السعودية)، 1429ه / 2008م، ط01.
- عبد العزيز مطر: **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط02، 1401هـ / 1981م.
- عبد الفتاح سليم: **المعيار في التخطئة والتصويب**: دراسة تطبيقية، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1989م.
- عبد اللطيف أحمد الشويرف: **تصحيحات لغوية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، (ليبيا)، ط01، 1997م.
- عبده الراجحي: **علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (مصر)، ط01، 1995م.

- عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (لبنان)، ط02، 1979م.
- علي بهاء الدين بوخدود: **المدخل الصرفي**، (تطبيق وتدريب في الصرف العربي)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط01، 1408ھ / 1988م.
- علي جاسم سلمان: **موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2003م.
- علي زوين: **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد، (العراق)، ط01، 1986م.
- علي عبد الواحد وافي: **علم اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط09، أبريل 2004م.
- علي عبد الواحد وافي: **فقه اللغة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط03، 2004م.
- عودة خليل أبو عودة: **التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم**، مكتبة المنار، الزرقاء، (الأردن)، ط01، 1405هـ / 1985م.
- فايز الداية: **علم الدلالة العربي**، دار الفكر، دمشق، (سوريا)، ط 2، 1996م.
- كمال بشر: **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط09، 1986م.
- كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط01، 2000م.
- ماريو باي: **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (مصر)، الطبعة 02، 1419ھ / 1998م.
- مجمع اللغة العربية القاهري: **القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب**، (من 1934 إلى 1987)، أعدها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،(مصر)، ط01، 1410هـ / 1989م.
- مجمع اللغة العربية القاهري، **المعجم الوسيط**: تحقيق: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (مصر)، ط 04، 1425هـ / 2004م.
- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة، (مصر)، ط 01، 1400هـ/ 1980م.
- محمد إبراهيم سليم: **قل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة**، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، (مصر)، ط1، 1999م.

- محمد حسن عبد العزيز: **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، (مصر)، ط01، 1415هـ / 1995م.
- محمد حسن عبد العزيز: **لغة الصحافة المعاصرة**، دار المعارف، القاهرة، (مصر)، ط01، 1978.
- محمد الخضر حسين الجزائري: **القياس في اللغة العربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 1986م.
- محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثّقافة، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط).
- محمد الصالح الصديق: **العربية لغة العلم والحضارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (الجزائر)، ط01، 2009م.
- محمد عبد القادر حاتم: **العولمة ما لها وما عليها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (مصر)، ط01، 1426ه / 2005م.
- محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط02، 1985م.
- محمد العدناني: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**، مكتبة لبنان، بيروت، (لبنان)، ط 01، 1984م.
- محمد على الخولي: **الحياة مع لغتين**: الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2002م.
- محمد علي عبد الكريم الرديني: **فصول في علم اللغة العام**، دار الهدى، عين مليلة، (الجزائر)، ط01، 2007م.
- محمد علي النجار: **لغويات وأخطاء لغوية شائعة**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1406هـ/ 1986م.
- محمد المبارك: **فقه اللغة وخصائص العربية** – دراسة تحليلية ومقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت)، لبنان، ط02، 1426هـ / 2005م.
- محمود سليمان ياقوت: **منهج البحث اللغوي**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (مصر)، ط01، 2002م.
- مريم سلامة كار: **الترجمة في العصر العباسي** مدرسة حنين بن إسحاق وأهميتها في الترجمة، ترجمة: نجيب غزاوي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السوريا، ط01، 1998م.

- مصطفى جواد: **قل ولا تقل**، طبعة خاصة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، (سوريا)، ط02، 2001م، ج01.
- مصطفى حركات: **اللسانيات العامة وقضايا العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، (لبنان)، ط1، 1998م.
- منقور عبد الجليل: **علم الدلالة** (أصوله و مباحثه في التراث العربي)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (سوريا)، ط1، 2001م.
- ميشال زكريا: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط2، 1986م.
- ميشال زكريا: **قضايا السنية تطبيقية** – دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقاربة تراثية – دار العلم للملايين، بيروت، (لبنان)، ط01، يناير 1993م.
- نعمة رحيم العزاوي: **النقد اللغوي بين التحرر والجمود:** منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، (العراق)، ط01، 1984م.
- نهاد الموسى: **اللغة العربية في العصر الحديث** – قيم الثبوت وقوى التحول – دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، ط01، 2007م.
- هلا أمّون: **معجم تقويم اللغة وتخليصها من الأخطاء الشائعة**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (لبنان)، ط01، 2004م.
- يوهان فك: العربية **دراسة في اللغة واللهجات والأساليب** ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (مصر)، (د، ر، ط)، 1400هـ/ 1980م.

ثالثا: المراجع باللغة الجنبية

- *collection eriac: **langues dominantes langues domineé** , publications des universités de rouene et du havre , .(France) , 2008*
- *Alin Rey* — *Alin Rey: **Le Lexique:** Image Et Modeles Du Dictionnaire à La lexicologie (Linguistique) , Librairie .Armand colin , (paris) , 1977*
- *André martinet* — *André martinet: **éléments de linguistique générale** , .armand colin , 4e edition , 2e tirage*
- *Ant-grègoire* — *ant-grègoire: **petit traité de linguistique** ,édition: .h.dessain ,liége,(France) , 2ème edition*

- *Ferdinand De Saussure* — *Ferdinand De Saussure:* ***Cours De Linguistique Generale*** *, essai ouvrage presanté par:Dalila Morsly , collection el-aniss,enag / .edition (algerie)1990*
- *Jean-pierre astolfi* — *jean-pierre astolfi:* ***l'erreur , un outil pour enseigner*** *, ESF éditeur ,issy-les-moulineaux,(france) , 6[eme] edition , .2004*
- *John.R.searle* — *john.R.searle:* ***les actes de langage*** *, essai de philosophie du langage , collection savoir , hermann , .paris , 1972*
- *Louis-jean calvet* — *louis-jean calvet:* ***la sociolinguistique*** *, collection: que sais-je ? presses universitaires de France , puf , paris , .(france) , 1[ed] , 1993*

رابعا: المجلات والدوريات

- **مجلة الدراسات الاجتماعية**، تصدر عن جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، صنعاء، (اليمن)، العدد الخامس عشر، يناير – يونيو، سنة: 2003م.
- **مجلة الساتل**، مجلة علمية محكمة شاملة نصف سنوية، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الجادة والجديدة في العلوم الإنسانية والأساسية والتطبيقية، تصدر عن جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، (ليبيا)، العدد: 02، يونيو سنة: 2007م.
- **مجلة عالم المعرفة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد: 263، نوفمبر، 2000م.
- **مجلة عالم المعرفة**، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 342، أغسطس 2007م.
- **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل**، مجلة فصلية تهتم بالعلوم الإنسانية والإدارية، تصدر عن جامعة الملك فيصل بالرياض، (المملكة العربية السعودية)، المجلد الثالث، العدد الأول، ذو الحجة سنة: 1422هـ / مارس سنة: 2002م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 69، الجزء الأول، رجب، سنة: 1414هـ / كانون الثاني (يناير) سنة: 1994م.

- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،** مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 78، الجزء الرابع، شعبان سنة: 1424هـ / تشرين ثاني سنة: 2003م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،** مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 82، الجزء الثالث، ذو الحجة سنة: 1428هـ / مايو سنة: 2007م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،** مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، المجلد: 85، الجزء الثالث، شعبان سنة: 1431هـ / يونيو سنة: 2010م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،** مجلة تصدر عن مجمع اللغة العربية السوري في أربع مجلدات خلال السنة، دمشق، (سوريا)، العدد 114، ربيع 2003م، السنة الثامنة و العشرون.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، العدد: 33، ربيع الثاني سنة: 1394هـ / مايو سنة: 1974م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، العدد: 43، جمادى الثانية 1399هـ / مايو سنة: 1989م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، الجزء 62، رمضان، سنة: 1408هـ / ماي، سنة: 1988م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، المجلد: 2000، العدد: 87، القسم الأول، محرم سنة: 1421هـ / أكتوبر سنة: 2000م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، القاهرة، (مصر)، المجلد: 2000، العدد: 92، رمضان سنة: 1408هـ / ماي سنة: 1988م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، (مصر)، العدد 01، رجب سنة: 1353هـ / أكتوبر سنة: 1934م.
- **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،** مجلة نصف سنوية تصدر عن مجمع اللغة العربية القاهري، طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، (مصر)، العدد 03، شعبان سنة: 1355هـ / أكتوبر سنة: 1936م.

- **مجلة المصطلح**: مجلة تصدر عن جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، العدد:01، مارس سنة: 2002م.
- **مجلة معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية**، مجلة ثقافية تصدر عن معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، وتعنى بشؤون المخطوطات والوثائق العربية وتاريخها، المجلد الثالث، الجزء الأول، شوال، سنة: 1376هـ/ 1957هـ.
- **مجلة المورد**، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، دار الجاحظ، بغداد، (لعراق)، المجلج التاسع، العدد الرابع، سنة: 1401هـ / 1981م،
- **مجلة النجاح**، مجلة سنوية محكمة تصدر عن جامعة النجاح الوطنية للأبحاث في العلوم الإنسانية، نابلس، (فلسطين)، المجلد 02، العدد 06، سنة: 1992م.

سادسا :مواقع الإنترنت:

- مجلة اللسان العربي، مجلّة تصدر عن المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، مكتب تنسيق التّعريب، (الرّباط)، المغرب. العدد: 45، سنة 1999م، www.arabisation.org
- مجمع اللّغة العربيّة القاهري، www.arabicacademy.org.eg /m
- مجمع اللغة الأردني: http://www.majma.org.jo/majma/

ثبت بعض المصطلحات الواردة في البحث

❑ **الإبدال:**

هو في اللغة وضع حرف محل حرف آخر، وقد يكون الحرفان حرفي علة، نحو: (خاف) أصلها (خوف)، وقد يكونان صحيحين، نحو: (اصطبر) أصلها: (اصتبر)، وقد يكونان مختلفين، نحو اتصل، أصلها (إوتصل).

[راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (لبنان)، ط01، 1413هـ / 1993م، ص09].

❑ **أسماء الأصوات:**

قالو في تعريفها: "هي كل لفظ حُكي به صوت يتناسب مع حروفه ونبرته"، يقول ابن جني: "ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونغيق الغراب، وصهيل الفرس ....ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد".

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الثّقافة، الجزائر، (الجزائر)، (د، ر، ت، ط)].

❑ **الأَصْوَاتُ التَّسْرِيبِيّة:**

الأصوات التسريبية أو الرخوة هي الأصوات التي تخرج عند نفاذ الهواء في التجاويف واعتراض عضو كالأوتار نفسها أو جوانب الحلق أو اللهاة أو اللسان أو الشفتين اعتراضا غير تام فيضيق ممره فيحصل احتكاك بين الهواء والجوانب الداخلية لهذه الأعضاء فيحدث صوت من نوع خاص من جراء هذا الاحتكاك. وهذه الأصوات في العربية هي: ه ح ع غ خ ش ص ز س ظ ث ذ ف.

[ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللسانيات**، دار القصبة للنشر (الجزائر)، ط1، 2000م، ص57].

❑ **الأَصْوَاتُ الَمجْهُورَة:**

الأصوات المجهورة هي التي تهتز فيها الأوتار الصوتية بقوة فيضاف هذا الاهتزاز العضوي للتجاويف العليا، وهذه الأصوات هي: ء ع غ ج ي ز ض ظ ن د ذ م ب و ر ل.

[ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللسانيات**، ص58].

❑ الأصْواتُ المُرَقَّقَة:

الأصوات المرققة أو المستفيلة هي صفة تختص بها بعض الأصوات العربية، وهي تحدث كلما استفل اللسان نحو مؤخرة الفم، فيصير جرس الصوت رقيقا وخفيفا أي مرققا، وهذه الأصوات هي: ء ب ت ث ج ح د ذ ر ز س ش ع ف ك ل م ن ه و ي. أي هي كل الأصوات العربية عدا أصوات التفخيم.

[ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللسانيات**، ص59].

❑ الإكفاء:

في الشعر هو مجيء رويين مختلفين، لكنهما متقاربان، كتقارب النون واللام.

[محمد سعيد إسبر، محمد أبو علي: **معجم علم العروض**، ص90].

❑ الإمالة:

هي انتحاء المتكلم بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة بغرض تحقيق التناسب بين الأصوات والعمل على صيرورتها من نمط واحد، والإمالة جائزة لا واجبة، وتقع في الأسماء المعربة والأفعال.

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص216].

❑ الحمل:

هو قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي تنتظمها قواعد أصلية تنسب إليها. وأمثلة الحمل كثيرة، منها: تعليل إعراب المضارع حيث قيل فيه إنه أعرب بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه.

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص67].

❑ صيغة منتهى الجموع:

هي كل جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف ثانيها ساكن، نحو "معابد" و"مفاتيح"، وتسمى أيضا صيغ الجمع الأقصى.

[راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص295].

❑ **العوامل:**

العامل وصف للحرف الذي يعمل فيما بعده، وهو بذلك مقابل للحرف العاطل، والحرف العامل قسمان: قسم خاص بالأسماء، وهو حروف الجر والحروف المشبهة للأفعال مثل إن وأخواتها، وقسم خاص بالأفعال، وهو حروف الجزم والنصب.

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص161].

❑ **الفونولوجيا:**

علم الأصوات الوظيفي (*la phonologie*)، وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي وهو داخل البنية اللغوية من حيث وظيفته وتوزيعه وعلاقة ذلك بالمعنى والقوانين العامة التي تحكم ذلك.

[ينظر: كمال بشر: **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (مصر)، ط01، 2000م، ص66].

❑ **القلب:**

القلب اصطلاح صرفي، وهو نوع من أنواع الإعلال، ويعني قلب حرف إلى آخر، وقد يقع بين حروف العلة والهمزة، فتقلب الواو والياء والألف همزة، كما تقلب الهمزة إلى حرف من حروف العلة. وفي الحالين يكون القلب واجبا أو جائزا، وقد يكون شاذا في بعض الحالات.

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص190].

❑ **اللفيف:**

ما كان فيه حرفان أصليان من حروف العلة، نحو "طوى" و"وقى"، وينقسم إلى قسمين: اللفيف المقرون واللفيف المفروق.

[راجي الأسمر: **المعجم المفصل في علم الصرف**، ص349].

❑ **المخَالَفَة التَّقَدُّمِيَّة المتَّصِلَة:**

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني المتصل، فيكون الثاني هو المخالف، وفي العربية، وفي العربية كلمات كثيرة تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة، فيتحول الثاني إلى صوت لين طويل، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، مصطلحات المماثلة والمخالفة وظواهرهما في العربية الفصحى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، (مصر)، ط 01، 2006م، ص 173].

❑ المخَالَفَة التَّقَدُّمِيَّة المُنْفَصِلَة:

وفيها يؤثر الصوت الأول في الثاني المنفصل، فيكون الثاني هو المغاير".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص175].

❑ المخَالَفَة الرَّجْعِيَّة المُتَّصِلَة:

وفيها يؤثر الصوت الثاني في الأول المتصل فيكون الأول هو المخالف".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص180].

❑المُخَالَفَة الرَّجْعِيَّة المُنْفَصِلَة:

وفيها يؤثر الصوت الثاني في الأول المنفصل، فيكون الأول هو المخالف".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص185].

❑ المخَالَفَةُ الكِمِّيَّة:

غالبا ما تكون بين المقاطع الصوتية، ومن أمثلتها ما يحدث لضمير المفرد الغالب من تقصير حركته في اللغة العربية بعد القطع الطويل وذلك لمخالفة الكمية بين المقطع لكي لا يتوالى مقطعان طويلان يصعب نطقها".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص188].

❑ المُخَالَفَة المُتَبَاعِدَة:

تقع المخالفة المتباعدة في الأصوات التي يفصل بينها فاصل من صوت آخر غير مناظر". [جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص187].

❑ **المخَالَفَةُ بالحَذْف:**

وفيها يحذف صوت أو أكثر من البنية اللغوية بدون تعويض بصوت آخر أو يتحول مقطعان صوتيان إلى مقطع واحد، فإذا ما توالى في العربية مقطعان صوامتهما متماثلة في أول الكلمة أو في وسطها، أو في آخرها، فإنه كثيرا ما يكتفي بواحد منهما".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص188].

❑ **المطّرد:**

هو العام الذي لا شذوذ فيه، كأن يقال: "وزن "فَوَاعِل"مطّرد في جمع "فَوْعَل" كجوهر وجواهر".

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص139].

❑ **المعمولات:**

المعمول هو مدخول العامل ومدار تأثيره، ويطلق على الفاعل والمفاعيل بكل أنواعها، والأسماء المنصوبة بالنواسخ وأخبارها، وخبر المبتدأ في رأي من يقول: إن المبتدأ رافع له وكذلك المجرورات بالحروف وبالإضافة، وكل ما قدر رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه عامل محذوف أو نائب منه.

[محمد سمير نجيب اللبدي: **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ص161].

❑ **المَماثِلَة المُدْبِرَة الجُزْئِيَّة المُتَّصلة:**

يتم ذلك بأن يتأثر الصوت بالصوت الذي يليه مباشرة، فيتحول الصوت السابق إلى صوت قريب من الصوت اللاحق، سواء من حيث المخرج أو الصفات".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص133].

❑ **المَماثِلَة المُدْبِرَة الجُزْئِيَّة المُنْفَصِلَة:**

ويكون ذلك بأن يتأثر الصوت بصوت بعده بشرط أن يفصل بينهما صوت آخر، فيتحول الصوت المتأثر إلى صوت آخر قريب من الصوت الذي بعده في المخرج أو في الصفات الصوتية الأخرى".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص136].

❑ **المماثَلَة المُدْبِرَة الكُلِّيّة المُتَّصِلَة:**

يكون ذلك بأن يتأثر الصوت بما يليه مباشرة من الأصوات، فيتحول إلى نفس الصوت ثم يدغم فيه".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص138].

❑ **المَماثلَة المُدْبِرَة الكُلِّيّة المُنْفَصِلَة:**

يكون ذلك بأن يتأثر الصوت المعين بالصوت الذي يليه ولكن مع وجود فاصل بينهما، ويتم هذا التأثر بسبب القرابة المخرجية أو بالاتفاق في صفات الأصوات".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص144].

❑ **المَماثلَة المُقْبِلَة الجُزْئِيّة المُتَّصِلَة:**

فيها يؤثر الصوت الأول في الثاني، فيقربه إليه بأن يجعله يماثله في إحدى صفاته".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص120].

❑ **المَماثلَة المُقْبِلَة الجُزْئِيَّة المُنْفَصِلَة:**

يكون ذلك بأن تتأثر الأصوات اللاحقة بما قبلها من الأصوات غير المتصلة بها مباشرة، حيث يفصل بينهما فاصل، ويتم التحول في ضوء القرابة المخرجية، أو الاتفاق في الصفة الصوتية".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص123].

❑ **المَماثلَة المُقْبِلَة الكُلِّية المُتَّصِلَة:**

وفيها يتأثر صوت المعين بالصوت الذي قبله مباشرة، فيتحول إلى الصوت السابق، ويدغم فيه في صورة صوت واحد".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص126].

❑ **المَماثلَة المُقْبِلَة الكُلِّية المنفَصِلَة:**

يتأثر الصوت بالصوت الذي يسبقه، ولكن يفصله فاصل من صوت صامت أو صائت، فيتحول إلى صوت مماثل بالصوت السابق".

[جيلالي بن يشو: **بحوث في اللسانيات الدرس الصوتي العربي (المماثلة والمخالفة)**، ص130].

ثبت الآيات الواردة في البحث

السورة	رقمها	نص الآية
الأحزاب	21	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾
الإخلاص		﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾
الأعراف	143	﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.
الأعراف	155	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن تَشَاء أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾
الأعراف	160	﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
آل عمران	18	﴿ شَهِدَ الله أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُولُوا العِلْمِ قَائِمًا بِالقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾.
آل عمران	05	﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء ﴾
آل عمران	154	﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَا هُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾
آل عمران	115	﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾
الأنبياء	16	﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ ﴾
الأنبياء	55	﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللاَّعِبِينَ ﴾
الإنسان	22-21	﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ، عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾
الأنعام	91	﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾
البروج	08	﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَن يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾.

السورة	رقمها	نص الآية
البقرة	20	﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّه عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾
البقرة	234	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾
البقرة	253	﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَـكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَـكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾
البقرة	61	﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نَّصْبِرَ عَلَىَ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَارَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَآؤُوْاْ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾
البقرة	19	﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ.﴾
البقرة	125	﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾
التحريم	11	﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا اِمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾
التوبة	03	﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.
التوبة	24	﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾
التوبة	08	﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾
الحجر	94	﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾
الدخان	54	﴿ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾
الرعد	09	﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾
الزمر	30	﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾

نص الآية	رقمها	السورة
﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾	42	الزمر
﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُم أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾	24	السجدة
﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾	71	الزخرف
﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴾	14	الشعراء
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾	01	الطلاق
﴿ وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى ﴾	56	طه
﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾	63	طه
﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾	21	الطور
﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَابٍ ﴾	37-36	غافر
﴿ وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ .	20	الفتح
﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴾	09	ق
﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾	15	القصص
﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾	06	الكافرون
﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾	48	المائدة
﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَالله يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴾.	30	محمد

نص الآية	رقمها	السورة
﴿ فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىإِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاء اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْـــضٍ وَالَّذِيـــنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَـلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾	04	محمد
﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ شَامِخَاتٍ وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاء فُرَاتًا ﴾	27	المرسلات
﴿ وَاذْكُــرْ فِي الْكِتَــابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَـــا مَكَانًـــا شَرْقِيًّـــا ﴾	16	مريم
﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾	04	الممتحنة
﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾	06	الممتحنة
﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا لاَّ يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾	38	النبأ
﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ﴾	01- إلى04	النجم
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾	56	النساء
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدَّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾	77	النساء
﴿ وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾	02	النساء
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُبًا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىَ تَغْتَسِلُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾	43	النساء
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَّ أَن يَصَّدَّقُواْ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مْؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةً فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . ﴾	92	النساء
﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾	14	نوح

السورة	رقمها	نص الآية
النور	40	﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ . ﴾ .
النور	63	﴿ لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . ﴾
الواقعة	95	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾
يس	60	﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾
يس	40	﴿ لا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾
يس	69	﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾
يوسف	09	﴿ اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾



QADYAT ALTASWEEB ALLOGHAWI FELA'ARABIAH

الدكتور العربي دين

الكتاب دراسة حول حركة التصحيح اللغوي منذ القدم إلى اليوم، يتناول جهود القدماء في هذا المجال، ويتناول بالدراسة أشهر كتب اللحن القديمة والحديثة على حد سواء، كما يؤرخ لحالة اللغة العربية ويدرسها دراسة وصفية تحليلية مقارنة وفق مناهج اللسانيات الحديثة.

وأما أهمية الكتاب فتتمثل في كونه يحاول التأسيس لموضوع التصويب اللغوي الجديد في إطاره الألسني، فقد سعيت فيه إلى التعرف على جميع المواقف حيال الخطأ في اللغة، وكذا المواقف المختلفة تجاه التطور اللغوي، وحرصت على محاولة تلمس الفرق بين اللحن والتطور اللغوي، كما اجتهدت في الظهور بمظهر العدل في المسألة، والحقيقة أن هذا الموضوع لم يظهر على الساحة بشكل بارز في أعمال اللسانيين أو مؤلفاتهم تضع الموضوع بين يدي القارئ العربي، وإنما تناولته في صفحات معدودة أو فقرات نشرت هنا وهناك على شكل خواطر لغوية، ما جعل الموضوع يكتسي طابع الضبابية في أذهان القراء، وبخاصة أن بعض هذه الصفحات لا تعطي لبعض الأفكار حقها المطلوب، فبقيت القضية بحاجة إلى توضيح. ثم إن جل ما كتب في الموضوع لم يخرج عن دائرة الصراع التي ورثها عن القدماء بعض المشتغلين في مجال التصويب اللغوي، فإذا تبنى أحدهم طرحا في مسألة معينة، رد عليه غيره بما يثبت بطلان حجته، وبقي الموضوع بهذا الشكل يفتقر للأسس العلمية متخذا طابعه ذاتيا في غالب الأحيان.









